مصر وأفريقيا

الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة

أعمال ندوة
لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة
بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية
بجامعة القاهرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٦

● جلســة افتتاح الندوة

كلمة أ ٠ د ٠ عبد العظيم رمضـــان
مقرر لجنـــة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعــلى للثقــافة

السيد أ٠د/ فوزى فهمى ممثل السيد وزير الثقافة ٠ السيد أ٠د/ مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ٠ السيد أ٠د/ السعيد البدوى عميد معهد البحوث والدراسات الافريقية ٠ السيد أ٠د/ رجب عبد الحليم رئيس قسم التاريخ بالمعهد ٠٠٠ كلمتى فى واقع الأمر سوف تكون موجزة وهى قصة نشأة هذه الندوة التى أعتقد أنها من أهم الندوات التى أعدت عن مشاكل القارة الافريقية ٠ نحن فى لجنة التاريخ والآثار التى تضم أكبر علمـــاء التاريخ والآثار فى مصر نبديو الاهتمام بالدراسات التاريخية وتطور الدراسة التاريخية ، وأهم من ذلك الربط بين التاريخ والحاضر والمستقبل ، وهذه هى مهمة اللجنة ٠ فى الواقع أن أقســـام التاريخ فى الجامعـــة تهتم بالتاريخ ، ونحن نهتم بالربط بين التاريخ والحاضر والمستقبل ٠ اللجنة قامت قبل ذلك بعدة ندوات هامة احداها عن المدارس فى

مصر الاسلامية ، وكانت بالاشتراك مع الجمعية التاريخية ، وندوة ثانية كانت مع قسم التاريخ بكلية البنات فى جامعة عين شمس وكانت عن العلاقات المصرية الاسرائيلية • وندوة أخرى عن التنوير فى مصر وعقدت فى المجلس الأعلى للثقافة •

مسألة أفريقيا بالذات نشأت فى ذهن اللجنة مع ادراكنا بأن الرئيس مبارك انتخب مرتين رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهذا كان يعنى اهتمام مصر بافريقيا واهتمام أفريقيا بمصر • وقد وجدت لجنة التاريخ والآثار أنه من العسير عليها أن تقف بمعزل عن مشاكل القارة الافريقية ، ونحن فى الحقيقة كنا مهتمين بالدراسات الافريقية لدرجة انه تم تعيين أ•د/ رجب عبد الحليم عضوا فى لجنة التاريخ والآثار تقديرا لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية وتقديرا لدور أفريقيا فى العالم حاليا • ربما كانت هذه الندوة نموذجا للندوات التى تعقد لأغراض ثقافية وعلمية معا ، أو لأغراض تجمع بين الثقافة والعلم فهى تختلف عن ندوة يعقدها المعهد بمفرده •

نحن فى لجنة التاريخ والآثار نركز على الحاضر ولا نركز على التاريخ فقط فلجنة التاريخ والآثار وسيلة لتوضيح الحاضر ، وبالتالى حين طرحت فكرة عقد ندوة عن افريقيا كان يهمنا بالدرجة الأولى ليس التاريخ الافريقى وليست نظرتنا المركزة عن التاريخ الافريقى ، وانما كانت مركزة على المشاكل الافريقية الحاضرة التى يقرأها جمهورنا الكريم المصرى والعربى فى الصحف يوميا • كان هدفنا هو أن نلقى الضوء التاريخى على جذور هذه المشاكل بحيث تتضح الصورة أمام العلماء والباحثين وعامة الجمهور ، وهذه مهمة فى تصورى من أكبر المهام ، لأن المشكلة فى رأيى الشخصى التى تقسم الرأى العام المصرى هى الجهل بالتاريخ • الناس تقرأ المشاكل ولكنها لا تعرف جذورها التاريخية • نحن المؤرخين نعرف الجذور التاريخية ، ولذلك أعتقد أننا أقدر العلماء المصريين على فهم الحاضر بحكم دراستنا للماضى ودراستنا للجذور التاريخية لهذه المشاكل •

من هنا كان علينا أن نقدم هذه الندوة ولا أبالغ أن أقول ان مناقشاتنا فى الاعداد لها قد استغرقت جلسات طويلة حتى تخرج بهذه المحاور الهامة التى سوف تقدم فى هذه الندوة ، واخترنا لها كبار العلماء والمؤرخين الذين يستطيعون معالجة هذه المشاكل من أساتذة التاريخ والجغرافيا وغيرهم · جعلنا هناك عدة محاور تدور حولها هذه الندوة · المحور الأول هو مشكلات الحدود فى أفريقيا ، والمحور الثاني المشكلات العرقية ، والمحور الثالث القضايا السياسية المعاصرة والمحور الرابع والخامس المشكلات الاقتصادية فى أفريقيا واخترنا لمعالجتها أكبر المتخصصين فى مجالاتهم ، ومن هنا أستطيع أن أتنبأ بأن هذه الندوة بالفعل سوف تكون من أهم الندوات التى عقدت عن أفريقيا ·

شكرا لكم جميعا وشكرا للأستاذ الدكتور / مفيد شهاب رئيس الجامعة المرموق الذى أحدث تحولا وتطورا فى مسار هذه الجامعة ونقلها من مكان للعلم فقط الى مكان للعلم والثقافة بكامل معانيها ، وشكرا للصديق العزيز الدكتور / السعيد البدوى عميد المعهد الذى تربطنى به صداقة وطيدة منذ أن كنا معا فى لندن ، وشكرا للدكتور / رجب عبد الحليم زميلنا فى لجنة التاريخ والآثار والذى تحمل عبئا كبيرا حقيقة فى متابعة أعمال الاعداد لهذه الندوة· شكرا لكم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله » ·

كلمة أ ٠ د ٠ رجب محمد عبد الحليم
مقـــــرر النــــدوة

رئيس قسم التاريخ بالمعهد

بســـم الله الرحمن الرحيم

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

صـــــدق الله العظيم

السيد أ٠د/ مفيد شهاب رئيس الجامعة ـ السيد أ٠د/ فوزى فهمى ممثل وزير الثقافة ـ السيد أ٠د/ عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ـ السيد أ٠د/ السعيد البدوى عميد معهد البحوث والدراسات الافريقية ـ الجمع الكريم ـ السادة الحضور ـ السادة الضيوف ٠

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته ، وبعد

انه ليوم من أيام السعادة والفخار لهذا المعهد العريق المتخصص على مستوى الدولة بل على مســـتوى القارة كلها فى البحوث والدراسات الافريقية أن تجتمع اليوم هذه النخبة الممتازة والمتميزة من علماء مصر ومفكريها ومؤرخيها لالقاء الضوء على كثير من المشكلات

الافريقية ، وطرح ما يمكن من حلول ولعل ذلك يكون نافعا ومفيدا فى رسم السياسات فيما يختص بأمرين اثنين : الأمر الأول هو مصالحنا فى هذه القارة ، وهى مصالح متشابكة ومتعددة والأمر الثانى هو تنمية علاقتنا بهذه القارة وهى علاقات تاريخية نود لها الصفاء والنماء خاصة وأن مصر لها دور ريادى فى القارة فى مختلف المجالات منذ القديم وحتى الآن .

وعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر فمصر كانت هى المعبر والمنفذ والباب الرئيسى الذى دخلت منه المسيحية ثم الاسلام الى القارة وكان لمصر جهدها البارز والفعال فى نشر هذين الدينين وعلى ذلك لا مبالغة اذا قلنا ان مصر هى التى أعطت لهذه القارة أديانها ومعتقداتها السماوية ، هذه ناحية . ومن ناحية أخرى ، فمصر الأزهر كانت هى المنارة التى جذبت طلاب العلم والمعرفة من شتى أنحاء القارة وعلى مر العصور فأقبلوا الى مصر ينهلون من فيض علمها ومن غزير تراثها ، وأروقة الأزهر التى حملت أسماء بلدان مختلفة فى القارة خير دليل على هذا ، ومصر الثورة ثورة ٢٣ يوليو هى التى قادت حركة التحرير الافريقية فى كثير من بلدان القارة وبذلت الجهد والمال والدم والشباب فى هذا المضمار فلا غرابة اذا قلنا ولا مبالغة اذا قلنا أن مصر ساعدت القارة على نيل استقلالها وعلى نيل حريتها ، ومصر مبارك لازالت تقوم بدورها الحضارى فى مختلف أنحاء القارة ، لذلك لا غرابة أيضا اذ ألقت القارة بزمامها فى رئاسة منظمة الوحدة الافريقية ولدورتين متتاليتين للرئيس مبارك بغير سابقة ولا لاحقة تقديرا لمصر وزعامتها ولدورها الفعال والمتميز على مر العصور .

اذن فدور مصر أولا وواجبنا ثانيا يحتم علينا بل يلزمنا الزاما أن تعقد هذه الندوة وغيرها من الندوات بالاشتراك مع لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة التى نقدم لها كل شكر وذلك لبحث

مشاكل القارة و ـ هى كثيرة ومتعددة ـ . وهذه المشاكل لا يمكن أن تحل الا بأيدى أبناء القارة كما قال الرئيس مبارك فى حفل افتتاح المؤتمر الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية السادس والعشرين فى مارس الماضى سنة ١٩٩٥ .

فمشاكلنا لن تحل الا بأيدينا ، لا بالمساعدات الخارجية ولا بالمنح الأجنبية ، أيدينا هى التى تحل مشاكل القارة و ـ المشاكل كثيرة ـ . وعلى سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ، القارة مديونيتها تجاوزت الثلاثمائة مليار دولار وهو رقم مخيف ومفزع بطبيعة الحال فى الظروف التى تمر بها القارة ونعلمها جميعا . ثلاثون دولة من دول القارة الأربع والخمسين تعانى المجاعات وتعانى تفشى الأوبئة ، وتعانى الصراعات العرقية ، صراعات الحدود التى لا تنتهى حتى تبدأ من جديد ، كثير من دول القـارة يعانى عـدم الاستقرار السياسى والاضطراب السياسى لأسباب كثيرة لا داعى للخوض فيها الآن ، ولكن أهمها فى نظرى هو تفشى أسلوب حكم الفرد فى كثير من هذه الدول ، فبعض دول القارة تعانى الحروب الأهلية وما ينتج عنها من ظروف مأساوية مثل اللاجئين الذين يعدون بالآلاف بل بالملايين يعيشون حياة الفقر والجوع والعرى والمرض .

قارتنا اذن يراد لها أن تموت جوعا ، هذه ليست نظرة يائسة وانما هذا هو الواقع ، وعلينا أن نطور ونغير من هذا الواقع . يراد لها فعلا أن تموت جوعا وكثير من أبنائها يدفعون بها للأسف الى هذا المصير ، اذن ما هو الحل ، ما هو الدور ، ما هو دور المؤسسات العلمية والأكاديمية ومراكز البحوث ، ما هو دورها فى دراسة مشاكل القارة وهمومها ، ما هو دورها فى تقديم العـلاج الناجع لآلامهـا وأسقامها . كثير مما يمكن أن يقال فى هذا المجال ، وهذه الندوة تعالج محاور كثيرة تلقى ضوء: على هذه المشكلات .

والندوة كما نرى الآن تعقد تحت رعاية الأستاذين الجليلين ، الأستاذ فاروق حسنى وزير الثقافة والأستاذ الدكتور مفيد شهاب

رئيس أعرق الجامعات فى مصر والقارة ، فشكرا لهما على رعايتهما لهذه الندوة ، تلك الرعاية الكريمة والرعاية السابغة ، وشكرا أيضا للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، فهو الذى رعى هذه الندوة منذ أن كانت نبتة صغيرة ، منذ أن كانت فكرة صغيرة ولدت فى أحد اجتماعات لجنة التاريخ والآثار التى أقدم لأعضائها من مؤرخين وأثريين جزيل الشكر وعلى رأسهم أستاذنا الجليل الأستاذ الدكتور سعيد عاشور رئيس لجنة المؤرخين العرب ، فللجنة ولمقررها ورئيسها كل شكر وكل تقدير . شكرا أيضا للأستاذ الدكتور / السعيد البدوى عميد المعهد الذى رعى هذه الندوة وقدم لها كل عون ومساعدة وأشار بأن تشترك جميع أقسام المعهد فى هذه الندوة ، لأن مشاكل القارة متنوعة ومتعددة ، فجاءت محاور الندوة على هذا النحو من التفاعل والتكامل .

وأقدم شكرى وتمنياتى الطيبة للأساتذة الأجلاء الذين تفضلوا وشاركوا وساهموا وقدموا أبحاثهم ، والذين سوف يتولون رئاسة الجلسات رغم ضيق وقتهم وكثرة مشاغلهم ، وشكرا أيضا لزملائى فى قسم التاريخ وفى الأقسام الأخرى ، وفى اللجنة المعاونة ، وللاداريين فى المعهد ، والفنيين والاداريين بالمجلس الأعلى للثقافة . وشكرى للسادة الحضور ورجال الاعلام وللسادة الضيوف الذين تجشموا عناء الحضور . والله تعالى من وراء القصد ينير لنا الطريق ويهدينا سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله .

كلمة أ ٠ د ٠ السعيد البدوى
عميـــد المعهـــد

بسم الله الرحمن الرحيم

« الأستاذ الدكتور / مفيد شهاب رئيس جامعـة القاهرة ٠ أ٠د/ فوزى فهمى ممثل وزير الثقافة ٠ أ٠د/ عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ٠٠٠ انه لمن دواعى السرور والغبطة الكبيرة أن تعقد هذه الندوة فى معهـد البحوث والدراسات الافريقية فى رحاب جامعة القاهرة ٠ هذه الجامعة العريقة التى ساهمت مساهمة كبيرة فى الماضى وفى الحاضر وفى المستقبل ـ ان شاء الله ـ فى حل مشاكل المجتمع ٠ وليس من الغريب أن يكون فى مصر معهد للدراسات الافريقية ، فمصر منذ بزوغ الحضارة فيها وهى تتجه نحو افريقيا ونحو البحر المتوسط ٠ فقد اتجهت الجهود نحو اكتشاف افريقيا منذ الحضارة الفرعونية القديمة والأصيلة ، ولا أدل على ذلك من رحـــلة نخـاو الى غـرب افريقيـا ، ورحلة حتشبسوت الى منطقة بلاد بونت ، وغيرها من الرحلات العديدة التى شاركت مصر فيها فى محاولة كشف القارة الافريقية ٠ ولم تنقطع

هذه الجهود خلال الفترات التاريخية المختلفة متجهة الى أعالى النيل والى مناطق البحر الأحمر والى القرن الافريقى ٠

وقد كان انشاء معهد الدراسات السودانية فى عام ١٩٤٧ بمثابة التأكيد على اهتمام مصر بافريقيا من خـــلال الســـودان الشقيق ٠ وقد رسمت ثورة يوليو هذا الاتجاه من خلال الدائرة الافريقية التى جاءت مباشرة بعد الدائرة العربية والاســـلامية ، وتجسيدا لذلك فقد تحول معهد الدراســـات الســـودانية الى معهد الدراسات الافريقية فى عام ١٩٥٤ ٠ ولم يكن هذا الاهتمام المصرى بأفريقيا الا تأكيدا لأهمية موقع مصر الجغرافى والحضارى التى كانت ومازالت تعطى بسخاء ، ولم تكن مصر فى يوم من الأيام منكفئة على نفسها ، ولم تمارس الأنانية الذاتية فى حضارتها ، وانما كانت باستمرار معطاءة بكل صور العطاء ، وكان هذا تعبيرا عن عبقرية المكان بالاضافة الى عبقرية الزمان وفى البشر الذين يعيشون على أرض مصر ٠

وقد كانت أفريقيا ومازالت تســـتحق وتستاهل هذا الاهتمام الكبير من جانب مصر ، وهذا يرجع الى أمور كثيرة ، فهناك النيل شريان الحياة الذى يحمل لنا المياه من أعماق القارة الافريقية ، وهناك الثروات والخيرات الكامنة فى أرضها ، والعمق الاستراتيجى موفور فى مساحتها الرحبة ، وفرص العمل لسكان مصر وشبابها فى أرجائها ، والأسواق الاقتصادية لتصريف السلع كاملة وظاهرة فى أقاليمها ٠ وان كانت افريقيا تنتابها الآن مشكلات تكبل حركتها وتشل من فاعليتها فان التعاون الوثيق بين دولها كفيل بحل هذه المشكلات ٠ وكما يقال فان تشخيص المرض هو نصف العلاج ، ومن ثم كانت هذه الندوة من أجل تشخيص الداء والمشكلات بالنسبة للقارة الافريقية ٠

افريقيا تعانى الآن من مشاكل كثيرة سوف تعالجها الدراسات التى ستقدم لهذه الندوة • وباذن الله سوف نحاول الوصول عن طريق الدراسة الموضـــوعية والعلمية الى حلول لهذه المشكلات ، لا أطيل عليكم ولكن أنتهز هذه الفرصة لكى أعبر عن شكرى الجزيل والعميق لأستاذنا الدكتور / مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة الذى وقف بجانبنا باستمرار يشد أزرنا ويعاوننا • جامعة القاهرة هذا الصرح العتيد الذى يتجـــه فى جميع الاتجاهات العلمية والثقافية والاجتماعية • شكرا لكم جميعا • كما أتقدم بشكرى الخالص الى أ٠د/ عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة وأتقدم بشكرى الجزيل الى الأستاذ الدكتور / فوزى فهمى ممثل وزير الثقافة على حضوره لهذه الندوة • أتقدم للجميع أيضا وعلى وجه الخصوص الى الأخ والزميل الأستاذ الدكتور / رجب عبد الحليم رئيس قسم التاريخ ومقرر هذه الندوة • شكرا لكم جميعا ••• والسلام عليكم ورحمة الله • » •

كلمة أ٠د٠ فوزى فهمى
ممثـل وزير الثقـافة

« السيدات والسادة / فى البداية أتقدم باعتذار السـيد/ فاروق حسنى وزير الثقافة لعدم حضوره نظرا لارتباطه بموعد هام وأتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور / مفيد شهاب مفجر علاقة التبادل والتفاعل بين الجامعة والحياة العامة على استضافته لهذه الندوة فى رحاب الجامعة الأم ، كما أتوجه بالشكر لمعهد البحوث والدراسات الافريقية وعميده أ٠د/ السعيد البدوى على تعاونه مع لجنة التاريخ والآثار لاقامة هذه الندوة ٠

وفى الحقيقة أن موضوع الندوة أثار لدى بعض الذكريات المؤسية الذكرى الأولى عن أغرب هدية قرأت عنها فى التاريخ ، قد يكون لدى أساتذة التاريخ ما هو أغرب منها لكن فى حدود معرفتى أعتبرتها كذلك عندما تلقى قيصر ألمانيا فى عيد ميلاده هدية الملكة فيكتوريا ملكة انجلترا وكانت الهدية جبل كلمنجارو ٠ كان القيصر الألمانى قد غضب عند تقسيم الحدود بين كينيا وتنجانيقا أى بين

انجلترا وألمانيا اذ أخذت انجلترا الجبل فى البداية ثم حرصا على مشـــاعر القيصر قدمت الملكة الجبل هدية لقيصر ألمانيا فى عيد ميـــلاده ٠

الذكرى الثانية المقدمة التى كتبها جان بول سارتر عن مختارات من الشعر الافريقى التى جمعها سنجور٠ يقول سارتر : يتعلم الزنجى أن يقول أبيض بلون الثلج عندما يشير الى البراءة ، وعندما يصف نظرة لا ترضيه يقول : انها سوداء ، وعندما يصف فعلة قبيحة يقول انها سوداء ، وعندما يصف الروح اذا كانت شريرة فانها سوداء ، انه يدين نفسه ويتهمها أول ما يفتح فاه ٠ ذلك ما فعله الاستعمار مع هذه القارة بالنسبة للأرض وبالنسبة للانسان الى آخر قائمة الموجعات مثل حجم المديونية ومسلسل التجـويع الدائم والحروب العرقية ــ الى آخره ٠

تطرح هذه الندوة مجموعة من المحاور الهامة لمشكلات القارة الافريقية التى تشكل بالنسبة لنا بعدا جغرافيا هاما وامتدادا يؤثر بفعالية على امتداد حياتنا ٠ وهناك تراكمات من مشكلات خلقها تيار النهب الجارف لموارد هذه القـــارة ٠ اننى على يقين من أن هذه الدراسات التى اضطلع بها أساتذة لهم اختصاصهم سوف تكشف عن جذور تلك المشكلات وآليات تجاوزها ٠

كل الشكر والتقدير للجهود العلمية التى شاركت فى هذه الندوة وأيضا كل الشكر لمن ساهم فى نجاحها وأخص بالشـــكر أ٠د/ عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة وشكرا لمقرر الندوة على جهده الخالص وأتمنى لكم وللندوة كل نجاح والسلام عليكم ورحمة الله » ٠

كلمة أ٠د٠ مفيد شهاب
رئيس جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

« أ٠د/ فوزى فهمى رئيس أكاديمية الفنون وممثل وزير الثقافة ـ أ٠د/ عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة الزميل أ٠د/ السعيد البدوى عميد معهد البحوث والدراسات الافريقية ـ أ٠د/ رجب عبد الحليم مقرر الندوة ورئيس قسم التاريخ ـ الأساتذة الأجلاء أعضاء الندوة ـ ضيوفنا الكرام ٠ يسعدنى غاية السعادة باسم أسرة جامعة القاهرة أن أشاركم افتتاح ندوة الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة والتى تم تنظيمها بين لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة وبين معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة راجيا أن تدور أعمال الندوة فى جو علمى جاد ومن خلال نظرات وتحليلات علمية وموضوعية واقعية ، تتناسب ومستوى علم وكفاءة وخبرة المنظمين لهذه الندوة بأعمالهم ودراساتهم ومناقشاتهم ٠

الأساتذة الأجلاء لعلكم تتفقون معى أن هذه النـدوة تكتسب أهمية خاصة لعدة اعتبارات أهمها : ـ

أولا : أن مصر كانت دائما وستظل مهتمة بالشئون الافريقية فافريقيا تعتبر أهم أو احدى أهم دوائر حركة مصر الخارجية على النحو الذى وضح فى جهودها لتصفية الاستعمار ودعم عمليات بناء الدول وانشاء منظمة الوحدة الافريقية وتسييرها بعد ذلك ٠

ثانيا : أن التطورات التى تجرى فى القارة الافريقية كانت دائما ولاتزال تؤثر على مصالح مصرية حيوية على المستوى السياسى والاقتصادى والأمنى ابتداء من مشاكل الجوار والعلاقات التجـارية وحتى مياه النيل ٠

ثالثا : أن افريقيا تمر فى السـنوات الأخيرة بمرحلة حرجة تتمثل فى تفجر عدد من المشكلات الحادة مع استمرار بعض المشكلات القديمة على ما هى عليه ، بل وتفاقم بعضها تفاقما كبيرا جدا بما يشير على أن خريطة افريقيا تشهد حاليا تغيرات هامة وخطيرة ، اضافة الى ذلك فان هذه الندوة تكتسب أهمية مضاعفة للتركيز على الجذور التاريخية للمشكلات المعاصرة ٠ ومن هذه الزاوية تحديدا يمكن فهم قضـايا افريقيـا فهما صحيحا ، لأن البعد التاريخى يمثل قاسما مشتركا لمعظم مشكلات افريقيا المعاصرة ، ولأن هذه المشكلات لم تنشأ وتتطور من فراغ ، وانما فى الحقيقة تمت وتفاقمت وتطورت فى سياق تاريخى معين ، بل ان بعض المشكلات القائمة حاليا زرعت عمدا بفعل عوامل تاريخية محددة ٠ وفى ظل حالة الانتقال والتغير السريع الحالية ربما يكون من المهم التركيز على العوامل الأكثر ثباتا لتأصيل القضايا وتحليلهما بعيدا عن ضجة الأحداث ٠

ان أهمية المدخل التاريخى لتناول المشـكلات الافريقية المعاصرة تختلف من مشكلة لأخرى فالتاريخ يؤثر على بعضها أو لا يؤثر على البعض الآخر أكثر مما يحدث بشأن بعضها الآخر ، لكن مع ذلك

يمكن رصد عدد كبير من القضايا يكتسب العامل التاريخى فى اطارها أهمية خاصة • ومن أهم هذه القضايا وان لم تكن كلها مشاكل الحدود بين الدول الافريقية • وعلى الرغم من توافق الدول الافريقية على قبول الحدود السياسية على ما هى عليه عندما استقلت هذه الدول ، الا أن ذلك لم يحل المشكلة ، فلا تزال توجد خلافات حادة مثارة تؤدى الى انفجار صدامات مسلحة • وقد تم رسم هذه الحدود تاريخيا فى معظمها بارادة الدول الاستعمارية واستنادا على مصالحها ونفوذها ، وبصرف النظر عن اعتبارات التداخل الجغرافى القائمة أو احتياجات وتشابكات السكان ، وأدت فى بعض الأحيان الى أن جعلت هذه المشاكل مشاكل متفجرة وحادة •

والمشاكل من النوع الثانى هى مشاكل التكوين الديموجرافى للدول وأن معظم الدول الافريقية تتكون من عدد هائل من العرقيات وتداخلت اعتبارات مختلفة لتفجر المشاكل الاثنية بصورة أدت الى اندلاع حروب أهلية ومذابح واسعة على نحو ما جرى ومازال يجرى فى رواندا وبورندى وأنجولا وزائير وغيرها من دول افريقيا ، ولاتزال هذه الدائرة العرقية تفرز مشكلات فرعية مزمنة دون أن يبدو أن ثمة حلا نهائيا لها • وبعيدا عن هاتين المشكلتين الأساسيتين والهامتين لا شك أنه توجد مشاكل أخرى يلعب العامل التاريخى دورا رئيسيا فيها ، فمشكلة عدم الاستقرار السياسى داخل الدول ترتبط بحالة التعددية العرقية والدينية واللغوية السائدة فى عدد كبير من دول افريقيا وترتبط أيضا بالادارة السياسية غير المتوازنة من جانب بعض الحكومات الافريقية التى لا ترعى ديمقراطية ولا تحترم حقوقا للانسان •

ومشكلة فعالية منظمة الوحدة الافريقية وهى بالمناسبة احدى المنظمات الاقليمية الناجحة ، ولكن مع ذلك مشكلة فعالية منظمة الوحدة الافريقية ومقدرتها على التعامل مع مشكلات القارة الافريقية

من خلال آليات مناسبة فعالة ترتبط كذلك باعتبارات وحساسيات تاريخية ، وترتبط بمشكلة السيادة ، وحدود التدخل فى النزاعات التى تنفجر أحيانا داخل الدول ، وأحيانا أخرى بين الدول المجاورة بعضها البعض • كما أن تلك المشكلات الاقتصادية المزمنة مثل ديون أفريقيا ترتبط بتراكمات قديمة وترتبط بادارات سيئة من الحكومات الحالية • وفوق كل ذلك ظهرت مشكلات هامة فى الفترة الأخيرة ستتبلور أكثر فى المرحلة القادمة كمشكلات البيئة ومرض الايدز • ومن المهم أن يتم البحث والنقاش حول أبعاد كل هذه القضايا المختلفة •

الأساتذة الأجلاء أعضاء المؤتمر ـ السادة الحضور الكرام ان مهمة هذه الندوة ليست سهلة على الاطلاق فهى تتعامل مع مشكلات معاصرة ذات ظلال ثقيلة ووقائع مأساوية جارية وتحاول الندوة التركيز على الجذور التاريخية لهذه المشكلات بجوانبها المعقدة خاصة بالنسبة لقارة مثل افريقيا ، لذا فانني لا أملك الا أن أتمنى لأعمال هذه الندوة كل التوفيق فى سبيل تعميق الوعى والفهم والاهتمام بمشاكل قارة هامة من قارات العالم تربطنا بها علاقات مصرية • فلتبدأ أعمال ندوتكم الهامة على بركة الله وبتوفيق منه ويسدد الله خطاكم على طريق الحق والخير والعلم ، والسلام عليكم ورحمة الله » •

البحوث

مشكلة حلايب

د . يونان لبيب رزق

مشـــكلة حلايب

أ . د . يونان لبيب رزق

أستاذ بجامعة عين شمس

أزمة الحدود المصرية ـ السودانية المستعرة الآن كما أن لها أسبابها السياسية ، فان لها جذورها التاريخية ، وبينما تتضارب الآراء حول الأسباب الأولى ، فلا نظن أن هناك تناقضات كبيرة فى الرأى حول جذور التاريخ ، لسبب بسيط وهو أن التاريخ يتعامل مع الحقائق التى يصعب تحديها بنفس القدر الذى يصـــعب معه تزويرها ! ولنبدأ القصة من أولها !

فلأول مرة فى تاريخ العلاقات المصرية ـ السودانية فى العصر الحديث تجرى المداولات حول الحدود بين البلدين فى أواخر عام ١٨٨٣ ، وكانت المناسبة حزينة ..

فقبل ذلك بأكثر من عام قليلا كانت مصر قد وقعت فى قبضة الاحتلال البريطانى الذى بدأ يرسم سياســـات القاهرة على نحو يتلاءم مع مصالح لندن ، وقبل ذلك بأقل من عامين قليلا كانت الثورة السودانية المعروفة بالثورة المهدية قد أخذت فى الانتشار فى

السودان وأصبحت تمثل عبئا ثقيلا على المالية المصرية ‥ هذا وذاك دفع سلطات الاحتلال البريطاني الى البحث عن حل ‥ وكان الحل السعيد ، بالنسبة لبريطانيا طبعا ، هو أن تخرج مصر من السودان ، ونشأت مع هذا التفكير مشكلة ‥ ما هى حدود هذا الخروج !؟

وفي البحث عن اجابة لهذا التساؤل جاءت المناسبة ‥ مناسبة التفكير لأول مرة فى الحدود المصرية السودانية ، وهو تفكير لم يكن واردا من قبل ، ولسبب بسيط ، فانه لم يكن موجودا قبل عام ١٨٢٠ ـ ١٨٢١ ما يسمى بالسودان الذى كان مجموعة من المشيخات والسلطنات والتحالفات القبلية ، كما أن الذى كان موجودا بعد هذا التاريخ وحتى عام ١٨٨٥ هو « السودان المصرى » الذى لم يكن هناك ثمة دافع للبحث عن خط للحدود بينه وبين الوطن الأم ‥ مصر !

المهم أنه فى هذه المناسبة انتهت المداولات بين ممثلى سلطات الاحتلال البريطانية فى القاهرة والخارجية فى لندن أن الحدود التى ينبغى أن تنسحب اليها مصر ، وهو انسحاب قد تم بشكل املائى من جانب دار المعتمد البريطانى فى القاهرة المستر ايفلين بيرنج ، ثم انه انسحاب رفضته الحكومة المصرية القائمة برئاسة شريف باشا الأمر الذى أدى الى استقالتها وتأليف حكومة جديدة قبلت به برئاسة نوبار باشا الأرمنى الأصل ‥ انتهت هذه المداولات الى أن تلك الحدود تقف عند وادى حلفا ، ولسببين ، أولهما : أن الادارة المصرية كانت موجودة دائما عند هذه المنطقة قبل عام ١٨٢٠ ، وانها منطقة يسهل الدفاع عنها اذا ما تهدد مصر أى خطر من الجنوب ‥ والنقطة التى تم اختيارها لتنسحب القوات المصرية اليها كانت تقع فى منتصف المسافة بين خطى عرض ٢١ و ٢٢° شمال خط الاستواء !

وتمر سنوات قليلة فى عمر التاريخ ، خمسة عشر عاما على وجه التحديد ، حين تنجح القوات المصرية بقيادة بريطانية فى اسقاط

الدولة المهدية بعد موقعة أم دبريكات الشهيرة (١٨٩٨) ، وينشأ وضــع جديد يتطلب اعادة المداولة فى القضية ٠٠ قضية الحدود المصرية الســـودانية ٠٠

والحدود التى بين أى بلدين تنشأ عادة للتمييز بين التراب الوطنى لكل منهما ، الا فى الحدود المصرية ـ السودانية فقد نشأت لأسباب مغايرة !

أصل الفكرة كانت لتمييز الأراضى السودانية عن الأراضى المصرية ولأسباب ليس لها صلة بتمييز الأوطان ، وان كانت قد اكتسبت بعد ستين عاما بعضا من هذه الأسباب ٠٠

التمييز تم بعد أن قررت حكومة لندن الدخول شريكة مع مصر فى حكم الســـودان من خلال نظام ابتدعه اللورد كرومر ، المعتمد البريطانى فى القاهرة ، وهو النظام الذى عرف باسم الحكم الثنائى (Condiminium والذى وصـــفه خبراء القـــانون الدولى بالنظام المهجن Hybrid '

هذا التمييز كما قرره كرومر فى مذكراته المرفوعة الى وزارة الخارجية فى لندن تم لسببين ، أولهما : ألا يخضع السودان لنظام طالما عانت منه سلطات الاحتلال فى مصر ، وهو نظام المحاكم المختلطة والذى كان يعطى للدول الأوربية صاحبة الامتيازات الفرصة لافساد كثير من سياسات هذه السلطات ، وثانيهما : أن بريطانيا رغبت فى اخراج السودان عن نطاق السيادة القانونية للدولة العثمانية ، وهى السيادة التى كانت حكومة استنبول لاتزال تتمتع بها فى مصر ، وكانت سببا آخر من أسباب عرقلة سياســـات حكومة لندن فى الأراضى المصرية ٠

المهم أن هذا التمييز هو الذى اقتضى رســم أول حدود بين البلدين ، وهى الحدود التى تقررت بمقتضى المادة الأولى من الاتفاقية المصرية ـ البريطانية المعقودة فى يناير عام ١٨٩٩ ٠

جاء فى هذه المادة : « تطلق لفظـــة الســـودان على جميع الأراضى الكائنة جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى : —

أولا : الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ ·

ثالثا : الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتها ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ·

ثالثا : الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا » · وفيما يتصل بالحدود فالمهم ما جاء فى أولا !

فقد ترتب على هذا الاتفاق الذى أملى على حكومة القاهرة أن خط الحدود الجديد قد اقتطع من الأراضى المصرية مساحة من جنوبى خط ٢٢ هى منطقة وادى حلفا ، وهى المنطقة التى « لم تخله الجنود المصرية قط منذ عام ١٨٢٠ » (!) والتى عندما تم الانسحاب اليها عام ١٨٨٥ فقد جاء هذا الانسحاب بعد محاولات لتحديد آخر الأراضى المصرية فى الجنوب فيما سبقت الاشارة اليه ، وكانت أولى الأثافى !

وعلى الرغم من أن الصحف المصرية التى عاصرت توقيع اتفاق ١٨٩٩ ، خاصة صحيفة المؤيد الناطقة وقتذاك بلسان الحركة الوطنية المصرية ، قد نبهت الى هذا الاقتطاع ، الا أن الرأى العام المصرى لم يتوقف كثيرا عند هذا التنبيه لأنه رفض فكرة وجود حدود تفصل بين البلدين انطلاقا من أن مطلبا أساسيا من مطالب الحركة الوطنية فى مصر ، ثم فى السودان بعد أن ظهرت فيه ، كان « وحدة وادى النيل » ومن ثم فقد كان الحديث عن حدود بين البلدين مع هذا المطلب يمكن أن يرقى الى درجة الخيانة الوطنية ! ، بمعنى آخر أن فكرة الحدود كانت مرفوضة من وجهة نظر سياسية الا أنها كانت مقبولة من وجهة نظر أخرى !

ذلك أنه بعد أن تبدد الحلم الوطنى القديم وقيام دولتين فى وادى النيل بدءا من أول يناير عام ١٩٥٦ ، يوم ظهور « جمهورية السودان » على الخريطة كان مطلوبا البحث عن خط للحـدود بين الكيانين السياسيين اللذين استمرا يشكلان بدرجة أو بأخرى كيانا سياســيا واحدا • وكان مطلوبا وقتئذ التعرف على ماهية هذا الخـــط •

وكان البديهى أن ينظر المصريون الى خط عرض ٢٢° شـــمالا الذى ميز بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية باعتباره خط الحدود الذى يفصل بين الكيانين السياسيين فى الشمال والجنوب تأسيسا على أن هذا الخط هو الخط الوحيد الذى تضمنته اتفاقية دولية وقعها كل من وزير الخارجية المصرية ، بطرس باشا غالى ، وممثل بريطانيا فى العاصمة المصرية اللورد كرومر •

ويلفت النظر هنا أنه فى كافة الاتفاقيات المتعلقة بالسودان كان الذى يوقع عليها من جانب حكومة لندن ممثل بريطانيا فى القاهرة ، سواء كان معتمدا مثل اللورد كرومر عام ١٨٩٩ ، أو مندوبا ساميا مثل السير مايلز لامبسون عام ١٩٣٦ ، أو سفيرا مثل السير رالف ستيفنسون عام ١٩٥٣ •

ولكن كان للسودانيين موقف آخر ••

صنع هذا الموقف مجموعة من الترتيبات كانت قد تقررت خلال الفترة بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وضـــعت ما يســـمى بالحدود الادارية ••

أول هذه الترتيبات صدرت فى مارس عام ١٨٩٩ بقرار من وزير الداخلية المصرية تقرر بمقتضاه وضع مساحة من الأرض على النيل شـــمال خط ٢٢ كانت أقرب الى النتوء فى هذا الخط •• وضعها تحت ادارة حكومة السودان بهدف أن يكون ميناء فرص العميق تحت اشراف هذه الادارة لتيسير انتقال المسافرين السودانيين

المتوجهين الى مصر أو القادمين منها ، وكان طريق السفر البرى بين البلدين هو الطريق الرئيسى للانتقال ٠

الترتيب الثاني وهو الأهم وكان مقصودا منه هذه المرة حسن ادارة شئون القبائل المنتشرة بين البلدين ، أو بالأحرى شمال خط ٢٢ وجنوبه ، وعلى وجه الخصوص قبائل العبابدة الذين تقرر وضعهم تحت الادارة المصرية وقبائل البشاريين الذين تقرر وضعهم تحت ادارة حكومة السودان ويلاحظ أن هذا الترتيب قد صدر بدوره بقرار من وزير الداخلية المصرى ٠

وقد نتج عن هذا الترتيب وضع أراض جنوب خط ٢٢ تحت ادارة مديرية أسوان المصرية ، كما نتج عنه وضع أراض أخرى شمال الخط تحت ادارة مديرية البحر الأحمر السودانية ٠

الترتيب الثالث حدث بمقتضى مراسلات متبادلة بين المسئولين فى مصلحة المساحة المصرية وأقرانهم المسئولين فى ادارة المخابرات بالجيش المصرى عام ١٩٠٧ والذى تقرر بمقتضاه اعادة قسم من الأراضى شمال ٢٢ التى سبق وضعها تحت ادارة حكومة السودان والتى كانت تقطنها قبائل المليكاب ٠٠ اعادتها الى الادارة المصرية بعد أن تأكد أنه لم يعد ثمة أحد من أبناء هذه القبيلة يعيش فى ذلك القسم ٠

هذه الترتيبات الادارية الثلاثة ، خاصة قرار وزير الداخلية مصطفى باشا فهمى الصادر فى شهر نوفمبر عام ١٩٠٢ ، هى التى وضعت أساس النزاع الحدودى القائم الآن بين البلدين ، والمعروف بالنزاع حول حلايب ٠٠

فقد صنعت هذه الترتيبات خطين للحدود ، أولهما الذى يسير مع خط عرض ٢٢° شمالا الذى قررته اتفاقية دولية هى اتفاقية ١٨٩٩. والذى سمى فى الخرائط المعتمدة الحدود السياسية Political Boundaries ، وثانيهما المتفق مع الترتيبات التى صنعتها

قرارات وزير الداخلية المصرية والتى سميت على بعض الخـرائط الحدود الادارية Administrative Boundaries ·

أدت أيضا هذه الترتيبات الى وقوع مساحة من الأرض على شكل مثلث يسير أحد ضلعيه مع ساحل البحر الأحمر فى القسم الجنوبى الغربى من مصر ، ويسير الضلع الآخر عرض ٢٢° ويربط الثالث بين الضلعين الأولين ·· الى وقوعه تحت ادارة السودان ، وهو المثلث المعروف باسم حلايب والذى تبلغ مساحته ١٨ ألف ك · م · مربع ، والذى يدور حوله النزاع الحالى ·

وبينما يتمسك السودانيون بالحدود الادارية باعتبارها حدودا دولية فان المصريين يتمسكون بالحدود السياسية ·

تقوم حجة السودانيين فى هذا التمسك على أن تلك الأراضى الواقعة شمال خط عرض ٢٢° قد استمرت تحت الادارة السودانية لمدة تقترب من ٥٦ عاما منذ أن صدر قرار وزير الداخلية فى نوفمبر ١٩٠٢ وحتى طالبتبها مصر أول مرة فى يناير عام ١٩٥٨ ·

على الجانب الآخر ترى حكومة الخرطوم أن السبب الذى من أجله تقررت الحدود الادارية مازال قائما ، ألا وهو الحفاظ على وحدة القبائل الموجودة فى مناطق الحدود ·

غير أن المصريين لهم رأى مختلف ··

ترى القاهرة أولا أن خطوط الحدود لا تصنعها قرارات وزير الداخلية لأى من البلدين وأن هذه الخطوط تصـنعها الاتفاقيـات الدولية ، الأمر الذى يتوفر لخط عرض ٢٢ ولا يتوفر بأى شكل للخط الادارى ·

يستشهد المصريون فى ذلك بالخرائط الصادرة عن مصلحتى المساحة على الجانبين ، القاهرة والخرطوم ، فهذه الخرائط اما أن تظهر خط ٢٢ باعتباره خط الحدود الدولى واما أن تظهر الخطين ·· خط ٢٢ الذى يوصف عادة فيها « بالحدود السياسية » والخط

الذى صنعته ترتيبات عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٢ ؛ والذى يوصف عادة « بالحدود الادارية » غير أنه لا توجد ، قبل عام ١٩٥٨ على الأقل ، خريطة تنفرد باظهار الخط الادارى باعتباره خط الحدود بين البلدين ٠

أما مسألة الابقاء على ادارة المناطق الواقعة شمال خط ٢٢ لفترة غير قصيرة تحت ادارة حكومة الخرطوم فلا يرى المصريون أن ذلك يمكن أن يرتب حقوقا للجانب السودانى فى تلك المناطق وهم يعتمدون فى ذلك على عدة اعتبارات :

الاعتبار الأول : أن السودان نفسه كان طوال تلك الفترة أو أغلبها واقعا تحت السيادة المصرية ، على اعتبار أن مصر كانت احدى دولتى الحكم الثنائى ، ومن ثم فقد كانت الأراضى السودانية من الناحية القانونية امتدادا للأراضى المصرية ، وان هذا الوضع هو الذى خول لوزير الداخلية المصرى حق اصدار قرارات مارس ١٨٩٩ ونوفمبر عام ١٩٠٢ ٠

الاعتبار الثانى : اتساقا مع هذا الفهم فان المصريين قد أبدوا طول الوقت استعدادهم لاعادة الأراضى التى قررت هذه الترتيبات وضعها تحت ادارتهم جنوب خط عرض ٢٢° ٠

الاعتبار الثالث : أن الخيارين اللذين كانا مطروحين فى العلاقات المصرية السودانية ، اما بالوحدة واما باستقلال السودان ، وقد استمر الخيار الأول أقوى الخيارين حتى عام ١٩٥٥ ، ومن ثم لم يكن للمصريين سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى العمل الوطنى أن يثيروا قضية الحدود طالما أن كل الشواهد كانت تشير الى أنها لن تشكل أية قضية فى العلاقات بين البلدين بحكم أنهما فى طريقهما الى التوحد فى بلد واحد ٠

الاعتبار الأخير : أن الفترة التى سكت فيها المصريون عن الوضع فى المنطقة التى كان يديرها السودانيون شمال خط ٢٢ بعد استقلال السودان وظهور كيان سياسى منفصل فى الجنوب لا تزيد

عن عامين بين يناير عام ١٩٥٦ ويناير عام ١٩٥٨ ، وان هذا السكوت القصير انما حدث لأسباب سياسية ناتجة عما امتلأت به العلاقات بين البلدين من حساسيات بعد أن عزف السودانيون عن الوحدة واختاروا الاستقلال ، ولما اتسم به الوضع فى منطقة حلايب من تجمد ، فلم يحدث أن حاولت حكومة الخرطوم خلال تلك الفترة أن تمارس أى أشكال السيادة فى المنطقة وحتى يناير عام ١٩٥٨ حينما حاولوا ادخالها فى الدوائر الانتخابية التى كانوا يستعدون بها للانتخابات الجديدة ، الأمر الذى فجر الأزمة الشهيرة فى ذلك الوقت ٠

أزمة ١٩٥٨ نشأت عندما حاول السودانيون تغيير الوضع القائم (**Status Quo**) الموجود فى المنطقة التى كانت تحت ادارتهم شمال خط ٢٢° ، فيما أشرنا اليه من ادخالها فى الدوائر الانتخابية لمديرية البحر الأحمر ، ورد المصريون على ذلك بادخالها ضمن دوائر الاستفتاء الذى كان قد تقرر فى نفس الوقت على الوحدة بين مصر وســـوريا ٠

بادرت مصر وقتذاك بارسال لجنة الاستفتاء الى المنطقة تحت حماية قوة عسكرية صغيرة ، الأمر الذى أدى الى تصعيد سياسى سريع للقضية التى وصلت الى مجلس الأمن ، فى وقت لم تكن الظروف مناسبة للجانب المصرى فى الدخول فى مثل هذا النزاع ، فالقوى العظمى ، سواء الغربية لم تكن سعيدة بقيام الجمهورية العربية المتحدة الأمر الذى انعكس على مواقفها داخل المجلس ، خاصة ممثل بريطانيا ٠

فى نفس الوقت شعرت حكومة القاهرة أن النظام القائم فى الخرطوم يسعى الى استغلال النزاع استغلالا داخليا لاحراز مكاسب

سياسية ، الأمر الذى دعا حكومة القاهرة الى أن تقبل بالاقتراح الذى قدمه أعضاء المجلس الى الاتصال المباشر بين الجانبين لتسوية النزاع بالوسائل السلمية ٠

ومنذئذ تجمدت القضية ، ولأكثر من ثلاثين عاما الى أن تحركت مؤخرا ولكن مع اختلاف الظروف !

الأسئلة والتعقيبات على بحث
أ٠ د٠ يونان لبيب رزق

السؤال الأول للسيد / السفير فؤاد البديوى :

مشكلة حلايب نقلت الى مجلس الأمن واتخذ قرار بقيام الطرفين بالاتصال المباشر وحل المشكلة بالطرق السلمية وهذا حصر للموضوع بين الطرفين ونتيجته هى الاتصالات الجارية حاليا ٠٠٠٠ ما رأى سيادتكم ؟

أجاب أ٠د/ يونان لبيب قائلا :

جرت هذه الاتصـــالات على ثلاث جولات جولة فى القاهرة وجولتين فى الخرطوم ، ومعلوم أن هذه الاتصالات لم تصل لشىء ولم تسفر عن شىء ، وكان مطلوبا أن نتحدث فى لب القضية ، ولكن السودانيين فضلوا ألا يكون هناك حديث الا بعد أن يختفى أى وجود عسكرى مصرى من حلايب ٠ ومن ثم وقفنا أمام مشكلة ما هو على أرض الواقع ، وما هو فى أروقة المفاوضات ، وآخر جولة من هذه

الجولات كانت فى فبراير ١٩٩٣ أى منذ عامين ولم تعقد جولات أخرى ، وبالتالى الاحتمالات الآن نستطيع أن نصفها بأنها احتمالات مجمدة (الموقف مجمد) الى حين ينفرج الوضع ، والمسألة هى أزمة علاقات ، وحلايب هى عرض من أعراض هذه الأزمة ٠

السؤال الثانى : السيد / حلمى لاشين :

من الذى يقوم بالادارة حاليا سواء بالنظام المتبع بمصر أو المتبع بالسودان للمنطقة جنوب خط ٢٢ وذلك من الاتفاقات أو القرارات الادارية ١٩٠٢ ، ١٩٠٧ وحتى ١٩٩١ ، وترتيبا على ذلك ما هو الموقف المصرى حاليا ، فهل ما زالت مصر متمسكة بمثلث حلايب أم ماذا ؟

المسألة عندما يقررها رجال القانون فانهم يعتبرون أن هذا المثلث جزء من الوطن المصرى ــ نفس الشىء يعتبره رجال القانون على الجانب السودانى وأن ادارة السودان لهذا المثلث لفترة طويلة قاربت من ٩٠ عاما تؤدى الى افتراض أنه يصبح جزءا من الوطن السودانى وكان مفروضا فى اللجنة المصرية السودانية التى تبحث فى القضية أن يصل الطرفان لحل من خلال المفاوضات ومعلوم أن مثل هذه القضـــايا تحل بطريقة مثالية (محكمة الدرجة الأولى ــ المفاوضـــات ، والدرجة الثانية هى التوثيق والدرجة الثالثة هى التحكيم ٠ وطرق التحكيم بالنسبة لحلايب تعتبر مشكلة قانونية . لأن رجال القانون يقولون لا تحكيم على السيادة فهناك فرق بين قضية طابا وقضية حلايب ٠ فالتحكيم فى قضية طابا لم يكن على الأرض ولكن كان على موقع علامة ، وعلى هذا لا يكون على السيادة ٠ يبقى أن المشكلة يجب أن تحل بطريقة التفاوض المباشر والتى أصبحت مشـــلولة بسبب التطورات الســـياسية أكثر من التطـــورات القـــانونية ٠

السؤال الثالث : السيد / حسن مدنى :

تحدثتم عن الحساسية الشديدة والمفرطة لمشكلة حلايب وكانت هذه الحساسية من جانب حكومة القاهرة حرصا منها على أواصر العلاقات بين الشعبين • من وجهة نظركم ما هو الحل اذن لهذه المشكلة • هل تبقى الحالة على ما هى عليه الآن ؟ أم ماذا ؟

أظن أن تحريك قضية حلايب على هذا النحو نتيجة الظروف السياسية الأخيرة لابد أن يحسم هذه المشكلة ليس لصالح هذا الطرف أو ذاك وانما لصالح العلاقة بين الطرفين ، فانه نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسى التى شهدها السودان منذ عام ١٩٥٦ أصبحت قضية مثلث حلايب ورقة يلعب بها أى نظام عندما يجد أنه يحتاج الى تأييد الشارع السودانى ، وبالتالى فى تقديرى الشخصى أن المناسبة قد حانت لحسم هذه القضية ولقفل باب من أبواب الخلافات المستقبلية بين البلدين الشقيقين مصر والسودان •

السؤال الرابع : السيد / فتحى سلامة :

أوروبا توحدت مؤخرا والعالم العربى بشكل خاص والافريقى بشكل عام مازال يتصارع على الحدود السياسية أحيانا وحدود الزعامة أغلب الأحيان • هل الخطأ تاريخيا فى شكل وتركيب الحاكم فى دول العالم الثالث أم عدم النضج السياسى فى التعامل مع المشكلات ؟

ثم أضاف السائل السؤال التالى :

٣٨ سنة ومازال الخجل والحياء يمنع من حسم مشكلة حلايب مع أن السياسة لاتعترف بهذه الأمور النفسية هل ننتظر ٣٨ سنة قادمة لحسم أمر لا يستحق كل هذه الزوبعة ؟

اجاب أ٠د/ يونان قائلا :

لا تستطيع أن تتوقع ما في المستقبل ولكن في ضوء الوضع الحالى أصبحت المسألة في حاجة ملحة الى حسمها بشكل نهائى ، وبالتالى فأنا لا أتصور الانتظار ٣٨ سنة قادمة ليس لصالح مصر ولكن لصالح العلاقات بين الشعبين ، ومسألة لماذا هذه يكتب فيها بحوث ، ولكن فعلا سنة ١٩٥٨ كانت الظروف غير مواتية بحكم الأوضـــاع الغـــالمية التى كانت معادية لمصر وطموحاتها والوحدة السورية ، وكان لمصر أسبقيات مثل السد العالى واتفاقية المياه بين مصر والسودان ، وهناك أولويات أمام صانع القرار ، وبعض هذه القرارات يكون أقل شعبية وسردودوها المستقبلى يـكون أفضـــل ، وبالتالى أتصور أنا من خلال افتراضات قصيرة تقول كان الله فى عون صاحب القرار فيما بين الاختيار بين القرار الشعبى والصالح مســـتقبلا ٠

السؤال الخامس / بدون توقيع

أرجو ملاحظة أنه لم يكن هناك معارضة مصرية بشأن الخط الفاصل بين مصر والسودان والأمر آنذاك كان لا يتعدى تحديد حدود المحافظات أو النظارات وكانت المعارضة تنصب على التدخل البريطانى وحدود هذه النظارات كما وصـــفتها الادارة المصرية ، بالتالى فالحدود السودانية الحالية هى الحدود التى وضعتها مصر لحظة منحها الاستقلال ؟

اجاب د٠ يونان قائلا :

هذا جزء من الحجج السودانية فى الدورات التى عقدتها اللجنة المصرية السودانية وأن مصر صممت سنة ٥٣ ، ١٩٥٦ وبالتالى فهى

ارتضت الوضـــع القائم وكان هناك ردود مثل سنة ١٩٥٣ كانت اتفاقية لتقرير المصير للسودان وكان هذا مفهوما وقتئذ ، وكان اما أن ينضم السودان لمصر وتقوم مملكة وادى النيل ، واما أن ينفصل السودان عن مصر • وأظن أن اتفاقية من هذا النوع ويتم معها بحث للحدود فهذا يرجح الانفصال ، ومن ثم فلم يكن هناك حديث عن الحدود ، في سنة ١٩٥٣ كان الوجود الادارى سودانيا أما الوجود العسكرى فكان مصريا عندما توجد حاجة لذلك ، وحتى قبل سنة ٥٣ لم يكن هناك قضية ، فكان السودان يسمى السودان المصرى الانجليزى أو الانجليزى المصرى ، ولكن لمصر وجود قانونى فى السودان وأن تكون كل الفصائل السياسية المصرية تطمع فى وحدة مصرية سودانية ويكون هناك حديث عن الحدود فكان ذلك سيكون اثما وأى اثم !! •

السؤال السادس / بدون توقيع :

ما هو الوضع السياسى حاليا بين الجانبين المصرى والسودانى بعد انفجار المشـكلة وما هو مسـتقبل العلاقات الاقتصـادية بين الجانبين ؟

أجاب د• يونان قائلا :

أظن أن القضية ليست قضية أنظمة لأنها مؤقتة مهما طالت ولكن تبقى العـلاقة الخاصـة ولا أقول انها حميمة ولا أزلية ولكن خاصة ، هل يسمح الشعبان المصرى والسودانى لفترة قد تقصر أو تطول أن يحدث لهذه العلاقة ما يغيرها ، وهو سـؤال عام أكثر من أن تقدم اجابة عليه•

السؤال السابع / بدون توقيع :

بعد السرد التاريخي للحدود المصرية السودانيــة ، ما وجهــة نظر سيادتكم لمصير منطقة حلايب حاليا • سمعنا انها أصبحت تحت سيطرة المصريين وأنهــا أصبحت دائرة حديثة للانتخاب • ما صحة ذلك وأثره على العلاقات المصرية السودانية ؟

أجاب د• يونان قائلا :

قد يكون هناك في منطقة ما اتفاق بين الأطراف على الابقاء على وضع ما قائم فى منطقة ما ، الى أن يأتى أحد الأطراف ليحاول التغيير من هذا الوضع القائم فيعطى الطرف الآخر الحق فى محاولة التغيير فى الوضع هو الآخر ، ويجيب على السؤال توازن القوى ، فمن هو أكثر قدرة يغير الوضع لصالحه • والشىء الذى لم يعد خافيا هو أن تغيير الوضع القائم بدأ من قبل حكومة الخرطوم باعطاء امتيازات للتنقيب عن البترول فى المنطقة واعطاء رخص للبحث عن الآثار لجامعة يابانية ، فكان من حق مصر طالما أن طرفا من الطرفين سعى لتغيير الوضع فمن حق الطرف الآخر تغيير الموقف لصالحه ، ومن هنا أتت الأزمــة •

مشكلة الصحراء الغربية

الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها

د . شوقى عطا الله الجمل

مشكلة الصحراء الغربية
الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها

دكتـــور شوقى عطا الله الجمــل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بمعهد البحوث والدراسات الافريقية
بجامعة القاهرة

النقاط التى تناولها البحث :

١ ـ التعريف بالاقليم موضوع البحث :
موقعه ـ أهميته بالنسـبة لكل من المغرب ، وموريتانيـا ، والجزائر ـ سكانه ـ نشاطهم ·

٢ ـ المراحل التى مر بها الاقليم حتى بروز المشكلة :

استيلاء الأسـبان على جزر كناريا ـ اسـتيلاؤهم على افنى ، والصحراء الغربية ـ مطالبة المغرب بعد استقلاله بهذه المناطق ـ ظهور أهمية الاقليم بعد اكتشاف الفوسفات فى بوكرع (١٩٦٢) ·

ـ تسليم افنى للمغرب (١٩٦٩) ـ نجاح أسبانيا فى تكوين حزب موال لها بالاقليم ـ الاضطرابات فى الاقليم ٠

٣ ـ قرار محكمة العدل الدولية :

ادعاءات كل طرف من الأطراف المتنازعة والأسس التى قامت عليها ـ الأمم المتحدة تقرر (١٩٦٩) اجراء استفتاء فى الاقليم ـ قرار محكمة العدل الدولية١٩٧٥ ـ واعلان المغرب المسيرة الخضراء ٠

٤ ـ الاتفاق بين أسبانيا ، والمغرب ، وموريتانيا (٢١ نوفمبر ١٩٧٥) :

أسس الاتفاق ، وما ترتب عليه من نتائج ٠

٥ ـ تطورات المشكلة بعد اعلان قيام الجمهورية الصحراوية (٢٧ فبراير ١٩٧٦) :

اعلان قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية ـ واعتراف عدد من الدول بها ـ ارتباك الأوضاع فى موريتانيا وانسحابها من الاتفاق ـ واستمرار النزاع بين المغرب والبوليزاريو ـ ومساندة الجزائر لهم ـ موقف منظمة الوحدة الافريقية ـ تعليق المغرب وعدد من الدول الأفريقية عضويتها فى المنظمة ـ قبول المغرب مبدأ الاستفتاء ـ تعثر عملية الاستفتاء بسبب الخلافات على من لهم حق التصويت ـ زيارة الأمين العام للأمم المتحدة للمنطقة والأمل فى اجراء الاستفتاء فى عام ١٩٩٥ ٠

١ ـ التعريف بالاقليم موضوع البحث :

يقع الاقليم الذى أطلق عليه تعبير (الصحراء الغربية) على الحافة الغربية للصحراء الافريقية الكبرى ، وتبلغ مساحته حوالى ٢٦٦٫٠٠٠ كم٢ ، ويطل على ساحل المحيط الأطلنطى ، وهو اقليم صحراوى ، لكن يتأثر الساحل المطل على المحيط بمرور تيار كناريا البـارد (١) .

وللاقليم أهمية استراتيجية ، فهو مواجه لجزر كناريا التى تسيطر عليها أسبانيا ، وموقعه بالنسبة للبحر المتوسط والمحيط الأطلنطى ـ يجعـل له أهمية خاصة بالنسبة للدول الكبرى التى تهتم بالملاحة فى هذه البحار الهامة .

ويمثل الاقليم عمقا للمغرب نحو الجنوب ، بينما يمثل عمقا لموريتانيـا نحو الشمال ، كما أن الجزائر تنظر للاقلـيم على أنه يعتبر أقصر طريق يصلها بالمحيط الأطلنطى وبالعالم الخارجى عبر هذا المحيط .

وسكان الاقليم خليط من العرب والبربر ، ويـنـدرجون فى عدد من القبائل ، ومع أن أسبانيا حاولت فى عام ١٩٧٤ ـ أثناء استعمارها للاقليم ـ أن تجرى تعدادا للسكان ـ لكن هذا التعداد لا يعطى رقما دقيقا لسكان الاقليم ، خاصة أن عددا كبيرا منهم رعاة رحل ، والأرقام متفاوتة بشكل واضـح (٢) .

ويعمل سكان الاقليم بالزراعة فى الواحات ، ورعى الأغنام والماعز ، والابل فى المناطق التى يتوفر بهـا العشب والماء ، كما يعمل سكان الساحل الواقع على المحيط الأطلنطى بصيد الأسماك ،

فمياه المحيط المجاورة للساحل غنية بالثروة السمكية بسبب مرور تيار كناريا البارد ، وتمر بالاقليم طرق تجارية هامة تربط بين شمال القارة (المغرب) والأقاليم الداخلية بغرب القارة ، وأتاح ظهور الفوسفات واستغلاله فرص عمل جديدة للسكان ، وكان لذلك أثره فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهم .

كما توجد بالاقليم معادن النحاس ، واليورانيوم ، والكروم والمنجنيز ، والملح ، والحديد ، والنفط ولو أن مخزونه لم تثبت بعد صلاحيته للاستغلال .

وتستند المغرب فى مطالبتها بأحقيتها فى اقليم الصحراء الغربية على أساس أن الصحراء كانت طوال العصور التاريخية تحت اشراف ملوك المغرب ، وكان ملوك المغرب يعينون لهم الرؤساء الاداريين والقضاة لفض منازعاتهم ، وكانت القبائل الصحراوية ترسل مندوبين عنها الى البلاط المغربى لتقديم فروض الولاء — هذا بالاضافة الى قاعدة التكامل الاقليمى التى تقضى — فى رأى المغرب — بضم هذا الاقليم لها .

أما موريتانيا فتستند فى دعواها بخصوص ارتباطها بهذا الاقليم الى أنه منذ القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) كانت موريتانيا والصحراء الغربية وحدة واحدة تعرف باسم (شنقيط) ، وكانت هذه الدولة بداية لدولة المرابطين التى أخضعت المغربين الأقصى والأوسط بل عبرت الى الأندلس لنجدة ملوك الطوائف ، وقد أسست مدينة مراكش واتخذتها عاصمة لها (٣) .

٢ — المراحل التى مرت بها مشكلة الصحراء الغربية :

افتتح الأسبان نشاطهم الاستعمارى فى القارة الافريقية باستيلائهم على (جزر كناريا) فى منتصف القرن الخامس عشر

الميلادى (١٤٧٦ م) ـ لكن الأسبان اضطروا لوقف نشاطهم الاستعمارى لفترة حتى تخلصوا من الوجود العربى فى بلادهم نهائيا ، وقد تم ذلك بسقوط غرناطة فى عام ١٤٩٢ (٤) ٠

واستأنف الأسبان نشاطهم الاستعمارى من نهاية القرن١٥م ٠ واتجه هذا النشاط للثغور المغربية فى المغرب الأقصى ، وغيرها من ثغور شمال افريقيا على البحر المتوسط التى لجأ اليها الفارون من العرب من أسبانيا ، وقد أدى ذلك لاصطدام الأسبان مع الدولة العثمانية التى كانت قد برزت كقوة اسلامية كبرى وانتهى الأمر بتصفية الوجود الأسبانى فى وهران وغيرها من موانى المغرب الأوسط ٠ وقد شغل الأسبان بالعالم الجديد ، وبكشوفهم الجغرافية واستغلالهم للمناطق المكتشفة حديثا خاصة بعد أن ثبت أن هذه البلاد تتيح فرصا ذهبية للاستغلال بالاضافة الى ثروتها المعدنية ٠

لكن بدأت أسبانيا تتجه من جديد للمناطق الافريقية القريبة منها ـ فمن جزر كناريا قفزت للساحل الأفريقى المواجه لها واستولت على مدينة افنى (Ifni) الواقعة على ساحل المحيط الأطلنطى فى مقابل جزر كناريا وبنت لها حصنا فى المدينة ، وفى عام١٨٦٠ عقد اتفاق بين المغرب وأسبانيا بخصوص سيادة الأسبان على منطقة افنى ـ لكن حتى عام ١٩٣٤ كان الوجود الأسبانى فى افنى شيئا اسميا فقط ٠ كما استطاعت أسبانيا أن تمد نفوذها للمنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا والتى أطلقت عليها اسم (الصحراء الأسبانية) ، ولم تكن لهذه المنطقة الصحراوية أهمية تذكر فى ذلك الوقت ، ولم يكن مفهوم الحدود واضحا ـ كما هو اليوم ـ وقد عقدت اتفاقيات بين أسبانيا وكل من فرنسا والمغرب وموريتانيا لتحديد حدود الاقليم (٥) ٠

وقد قسمت أسبانيا الاقليم اداريا الى قسمين :

(أ) قسم شمالى ـ أطلق عليه اسم الساقية الحمراء ، ومن أهم مدنه العيون عاصمة الاقليم .

(ب) قسم جنوبى ـ أطلق عليه نهر الذهب ، ومن أهم مدنه ميناء فيلاسيزنيروس (Villa Cisneros) .

ولم يلق الاقليم اهتماما يذكر من الأسبان حتى أواخر الستينات ، وذلك لقلة موارده من جهة ، ولانشغال أسبانيا بالحرب الأهلية فيها (١٩٣٦) من جهة أخرى ـ فلم يعد الأمر وجود حاميات عسكرية أسبانية تتركز فى الحصون الهامة بينما كانت القبائل تمارس نشاطها المعتاد .

ولما اشتدت الحركة الوطنية فى المغرب ـ أقدمت فرنسا على خلع السلطان محمد الخامس فى أغسطس ١٩٥٣ الذى ظهر تأييده للحركة الوطنية وأحلت محله محمد بن عرفه لكن اضطرت فرنسا بسبب ازدياد الحركة الوطنية ـ لاعادة السلطان محمد الخامس ، ووافقت فى ٢ مارس ١٩٥٦ على منح المغرب استقلاله ، وأصبح مركز أسبانيا حرجا خاصة أن وجودها فى المنطقة الخليفية (منطقة الريف) كان بناء على اتفاق مع فرنسا بعد فرض فرنسا معاهدة الحماية على المغرب فى عام ١٩١٢ ـ فاضطرت أسبانيا للخضوع للأمر الواقع ـ فعقدت معاهدة مع السلطان محمد الخامس فى ٧ ابريل عام ١٩٥٦ انتهت بموجبها الحماية الأسبانية للمنطقة الشمالية من المغرب ، كما اتفقت الدول التى كانت تتولى ادارة منطقة (طنجه) الدولية (بلجيكا ، وأسبانيا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وايطاليا ،

وهولندا ، والبرتغال ، والمملكة المتحدة) ـ على الغاء نظامها الدولى فعادت منذ أول يناير ١٩٥٧ للسيادة المغربية (٦) ٠

وبالطبع أدى هذا الى أن أصبح وضع أسبانيا فى افنى والصحراء الغربية حرجا لكن لم تكن الأهمية الحقيقية لهذه المنطقة قد ظهرت بعد ٠

وحتى عام ١٩٥٨ كانت افنى هى مقر الحاكم العام الأسبانى لافنى والصحراء الأسبانية لكن منذ أوائل الستينات بدأ اكتشاف الفوسفات فى الصخور الرسوبية فى (بوكرع) باقليم الصحراء على بعد ما يقرب من ١٧٠ كم من مدينة العيون ، وتكونت شركة لاستغلاله فأصبحت لاقليم الصحراء أهمية اقتصادية بالنسبة لأسبانيا ، وبالنسبة للمغرب أيضا (٧) ٠

فبالنسبة لأسبانيا ـ فان انتاج الاقليم من الفوسفات يمكن أن يسد جانبا كبيرا من حاجتها من هذا المعدن ـ أما المغرب فهى من الدول المنتجة للفوسفات وتأتى فى المرتبة الثالثة فى الانتاج بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فاذا أضيف انتاج اقليم الصحراء الى انتاجها ـ فانها تصبح المصدر الرئيسى للفوسفات فى العالم وتستطيع بذلك التحكم فى أسعاره ٠

ولما شعرت أسبانيا بالأهمية الاقتصادية لاقليم الصحراء ـ فصلته عن افنى التى كانت المغرب تطالب بالسيادة عليها ، واضطرت أسبانيا أن تعزز وجودها العسكرى فى الاقليم فأنشأت عدة مراكز عسكرية محصنة به ، واهتمت بادخال اصلاحات عديدة فيه ٠

وازاء ضغط المغرب ومطالبتها أسبانيا بالانسحاب من افني ، واقليم الصحراء ، ومساندة الدول العربية للمغرب في موقفها ـ وافقت الأمم المتحدة على بحث المشكلة ، وأصدرت في ديسمبر ١٩٦٧ قرارا بأحقية المغرب في منطقة افني (٨) ·

واضطرت أسبانيا في يناير ١٩٦٩ لتسليمها للمغرب ، ولعلها رأت في ذلك حلا جزئيا للمشكلة يهدىء من ثورة المغاربة ومطالبتهم بالمنطقتين ـ وهكذا تركزت المشكلة في منطقة الصحراء الغربية ·

وأدركت أسبانيا أنها مقبلة على صراع بخصوص وجودها في منطقة الصحراء فعمدت الى تكوين حزب موال لها من بعض رؤساء القبائل ، وقد قدمت لهم العديد من الوعود ودعتهم لزيارة أسبانيا ورغبتهم في ربط مصيرهم بها ، وكانت أسبانيا تهدف من ذلك الى ايجاد قوة تواجه بها الضغوط المغربية والعربية والافريقية والعالمية ، خاصة ان حركات التحرر الافريقي كانت في أوج عنفها ، والاستعمار ينحصر تدريجيا من القارة الافريقية ، والدول الافريقية والأسيوية في الأمم المتحدة تضغط لمنح الشعوب المغلوبة على أمرها حقها في تقرير مصيرها ·

وقد حاولت المغرب الوصول الى اتفاق مع أسبانيا لحل المشكلة سلميا ، وأرسلت وفدا لمدريد لمحاولة الوصول لحل ـ دون جدوى ·

قرار محكمة العدل الدولية :

ازاء تعقد المشكلة ـ طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية في ديسمبر ١٩٧٤ الادلاء برأيها حول سؤالين :

الأول : هل كانت الصحراء الأسبانية أرضا لامالك لها (Rls Nullius) قبل الوجود الأسباني بها ؟

الثاني : ما هي العلاقة التي كانت تربط هذا الاقليم مع المغرب وموريتانيا قبل الوجود الأسباني ؟

وفي أكتوبر ١٩٧٥ أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها ٠

وكان رد المحكمة غير حاسم ـ فقد ذكرت (المحكمة) انه قد يكون لادعاء المغرب وموريتانيا بعض الصلاحية في ادعاء وجود بعض الروابط بينهما وبين الصحراء الغربية ـ لكن هذا لايتعارض مع مبدأ أن يكون للسكان الحق في التعبير عن رأيهم فيما يتعلق بتقرير مصيرهم ٠ واستندت المغرب على الشطر الأول من القرار وأعلنت المسيرة الخضراء فقد اتجه نحو ٣٥٠٠٠٠ر مغربي الى الاقليم المتنازع عليه وكانوا عزلا من السلاح (٩) ٠

الاتفاق بين أسبانيا ، والمغرب ، وموريتانيا :

في ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ ـ أعلنت الحكومة الأسبانية أنها وصلت الى اتفاق مع كل من المغرب وموريتانيا تقتسم بموجبه الدولتان الاقليم ٠

وبناء على الاتفاق زحفت جيوش المغرب على الاقليم من الشمال ، وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ تسلمت (المغرب) المطار الدولي ، والقاعدة الجوية في العيون وانسحبت أسبانيا منهما ، ووضعت موريتانيا يدها على الجزء الجنوبي بما فيه ميناء فيلاسيزنيروس (Villa Cirneros) ٠

وفى ١٤ ابريل ١٩٧٦ وقعت المغرب وموريتانيا على اتفاق بشأن حدود كل من الدولتين فى الاقليم ، وبموجب هذا الاتفاق أصبحت حقول الفوسفات المكتشفة داخلة ضمن نصيب المغرب ، وان كان ميناء فيلاسيزنيروس الهام أصبح ضمن الحدود الموريتانية فتركزت مكاسب موريتانيا فى بعض مصائد الأسماك الساحلية ، والأمل المرتقب فى العثور على البترول فى المنطقة التى آلت اليها .

ولعل ما دعا أسبانيا أخيرا لقبول هذا الحل بالنسبة لاقليم الصحراء :

١ ـ زيادة الضغوط الدولية والمغربية على أسبانيا ، فقد ساندت الجامعة العربية ودولها المغرب فى مشكلتها مع أسبانيا .

٢ ـ خشيت أسبانيا من أن استمرار تمسكها بالاقليم فى وقت كانت الموجة الاستعمارية فى القارة على وشك الأفول ، بعد أن سلمت معظم الدول الكبرى الأخرى بحق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها ـ سيفجر قضايا أخرى تسعى أسبانيا لتهدئتها ، مثل قضية (سبته ومليله) المستعمرتين المغتصبتين من المغرب من فترة تقرب من ٥٠٠ سنة وكذلك وضع جزر كناريا التى وضعت أسبانيا يدها عليها فى بداية نشاطها الاستعمارى فى القرن الخامس عشر الميلادى .

٣ ـ موافقة المغرب وموريتانيا على أن يكون للأسبان من عائد الفوسفات حصة تقدر بـ ٣٥٪ من العائد ، هذا بالاضافة الى موافقة الدولتين على السماح للأسبان بحق الصيد فى المياه الاقليمية المواجهة للصحراء الغربية ، خاصة أن الصيد وما قام عليه من صناعة تعليب الأسماك وتصديرها كان مصدرا رئيسيا لمواطنى جزر كناريا وللأسبان .

تطورات المشكلة الصحراوية بعد اعلان الاتفاق الأسبانى المغربى الموريتانى :

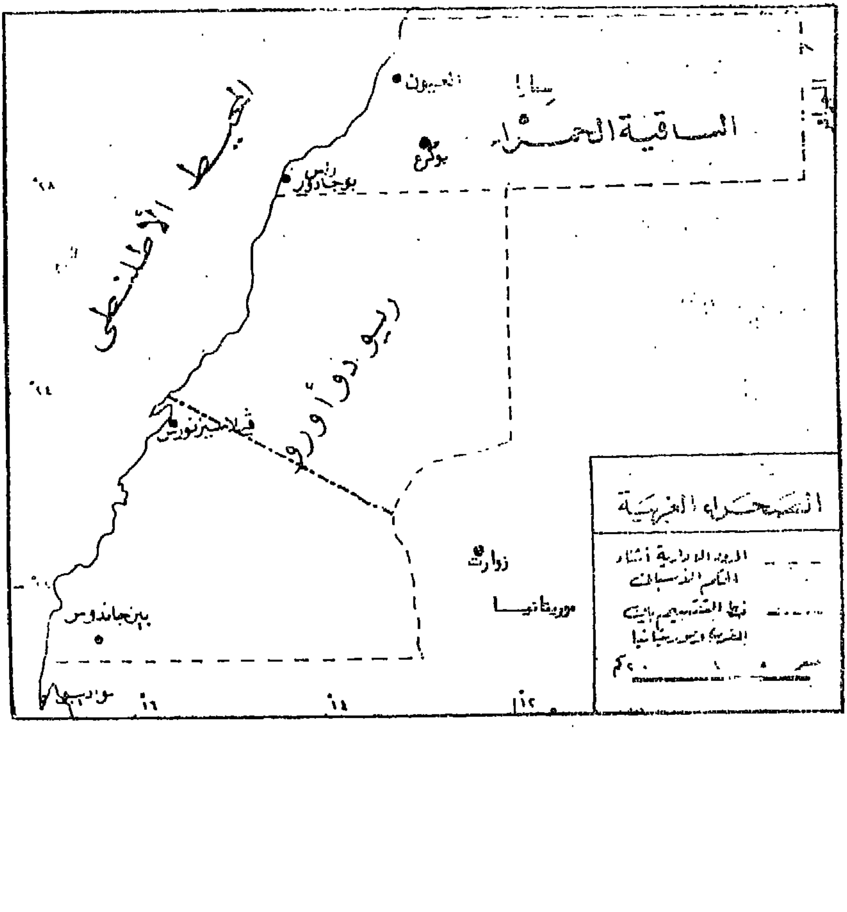
لم ينه الاتفاق الأسبانى المغربى الموريتانى المشكلة بل بالعكس فجر المشكلة من جديد وبعنف ـ فقد تحرك عدد من سكان الصحراء الغربية فى اتجاه الصحراء الجزائرية ، وقامت الحكومة الجزائرية بايوائهم فى خيام ، وأعلنوا فى ٢٧ فبراير ١٩٧٦ قيام ما أسموه (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية SADR) (١٠) ·

وقد عين محمد بن عبد العزيز سنة ٧٦ رئيسا للجمهورية بعد مقتل أول زعيم للبوليزاريو فى القتال مع القوات المغربية (١١) ·

ويبدو أن الجزائر على الرغم من التسوية الظاهرية لمشكلتها مع المغرب بسبب النزاع على اقليم تندوف الغنى بالحديد والذى أدى فى عام ١٩٦٣ لاشتباكات بين قوات الطرفين ـ انتهت باتفاق فى عام ١٩٧٢ تنازلت بموجبه المغرب عن ادعائها فى اقليم تندوف ـ لكن لم تصدق الحكومة المغربية على هذا الاتفاق الذى توصل اليه مفاوضو الطرفين . وكان هذا موضع قلق وريبة لدى الحكومة الجزائرية من نوايا المغرب واتجاهاتها بعد ان تتخلص من مشكلة الصحراء الغربية ·

وكان اعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية واعلان عدد غير قليل من الدول الافريقية والدول الأخرى اعترافها بهذه الجمهورية ـ نقطة تحول خطيرة فى المواجهة بين البوليزاريو (الجناح العسكرى للدولة الوليدة) ـ تدعمهم الجزائر بالأسلحة وبغيرها من وسائل الدعم وبين المغرب وموريتانيا ·

ومن البداية ركز البوليزاريو هجماتهم على موريتانيا باعتبارها القوة الضعيفة فى هذا النضال ـ هذا بالاضافة الى محاولتهم ضرب الحزام الناقل لفوسفات بوكراع ·


الصحراء الغربية
خط التقسيم بين المغرب وموريتانيا
الساقية الحمراء
العيون
سمارا
بوكراع
بوجادور
المحيط الأطلنطي
ريو دو أورو
زوارت
موريتانيا

وركزوا ضرباتهم على مناجم الحديد الموريتانى فى (زوارت) على أساس أن الحديد يمثل عماد الاقتصاد الموريتانى ، بل تعرضت (نواكشوط) عاصمة موريتانيا لغارات موجعة مما اجبر الحكومة الموريتانية ـ حكومة المختار ولدداه ـ لمحاولة تدعيم قوتها الدفاعية (١٢) فضاعفت أعداد الجيش واستعانت بفرنسا لتدريبه وتسليحه وفرضت على مرتبات الموظفين ـ ضريبة الدفاع، وتضافرت الظروف البيئية لمضاعفة أعباء الحكومة الموريتانية ، فقد اجتاحت المنطقة موجة من الجفاف ، أفسدت المحاصيل والمراعى ، وترتب على ذلك ارتباك واضح فى ميزانية الحكومة الموريتانية ، وارتفاع فى أسعار المواد الغذائية مما أثار التذمر بين أفراد الشعب ، ولم يستطع المغرب وهو يعانى من نفس المشاكل ويحاول تدعيم قواته لمواجهة غارات البوليزاريو ـ أن يقدم الكثير لمعونة حليفته بل ان المساعدة العسكرية التى قدمتها المغرب لموريتانيا للدفاع عن المراكز الهامة بها ـ أصبحت موضع ريبة وشك من نوايا المغرب التى كانت فى وقت من الأوقات تنادى بقيام المغرب الكبير الذى يشمل الأقاليم الجنوبية التى كانت تربطها بالمغرب صلات تاريخية (١٣) .

المغرب تواجه بمفردها جبهة البوليزاريو :

فى وسط هذا الجو الملبد بكثير من الغيوم برز تساؤل الموريتانيين حكومة وشعبا عما كسبوه من اقتسامهم لاقليم الصحراء مع المغرب ؟ وهل هذه الصفقة كانت حصيلتها بالنسبة لموريتانيا ايجابية أم سلبية ؟

وفى يونية عام ١٩٧٨ حدث فى موريتانيا انقلاب تولى بموجبه الرئيس مصطفى ولد مالك أمور البلاد ـ ولم تترك جبهة البوليزاريو هذه الفرصة تفوت ـ فقد أعلنت فى (ضربة معلم) كما يقولون ـ وقف اطلاق النار بينها وبين موريتانيا بصفة مؤقتة لاتاحة الفرصة

للحكومة الموريتانية الجديدة لاعادة النظر فى موقفها من الاتفاق المغربى ـ الموريتانى السابق وقد أعلنت الحكومة الموريتانية من جانبها موافقتها على اعطاء الصحراويين حقهم فى تقرير مصيرهم (١٤) ٠

وهكذا انحصرت المشكلة بين المغرب والبوليزاريو ٠

وكان طبيعيا أن تضاعف قوات البوليزاريو من هجومها على القوات المغربية الموجودة فى اقليم الصحراء واضطرت القوات المغربية أمام ضغط قوات البوليزاريو لتركيز جهودها على حماية مناجم بوكرع ، ومدينة العيون وما حولهما ، وأخذت هذه القوات تطور فى وسائل دفاعها لمواجهة الأخطار الجديدة ٠

ولجأت القوات المغربية لبناء ساتر ضخم لحماية المناطق الهامة وبثت الألغام بطول هذا الساتر بالاضافة الى نشر أجهزة الرادار وغيرها من وسائل المراقبة والرصد ٠

وقد لجأت قوات البوليزاريو لحرب العصابات ضد القوات المغربية مما أرهق هذه القوات وكبدها الكثير من الخسائر فى الأفراد والمعدات ، فاضطرت هذه القوات للاحتماء داخل الأسوار المحصنة ، واضطرت الحكومة المغربية لمضاعفة امداد قواتها وتخصيص جزء كبير من ميزانيتها للانفاق الحربى ٠

وتزامن هذا الوضع مع موجات من الجفاف المتعاقبة التى اجتاحت المنطقة فزادت من الأعباء على الميزانية المغربية وزادت ديون المغرب بشكل ملفت للنظر ، وعجزت المغرب عن سداد فوائد الديون فى مواعيدها وانعكس كل ذلك على الأوضاع الاقتصادية فى المغرب فارتفعت أسعار المواد الضرورية مما أدى لانتشار حالة من التذمر وتعددت الاضطرابات ٠

موقف منظمة الوحدة الأفريقية :

لاشك فى أن مشكلة الصحراء الغربية من أخطر وأعنف المشكلات التى واجهت المنظمة الأفريقية لأسباب متعددة :

١ ـ لم تعد المشكلة بعد الاتفاق الأسبانى المغربى ـ الموريتانى ـ مشكلة بين دولة أوربية مستعمرة ودولة أو دولتين أفريقيتين ، لكنها تطورت الى مشكلة افريقية صرفة ٠

٢ ـ من أهم المبادىء التى نادت بها المنظمة ـ مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها واختيار نظم الحكومة الملائمة لها(١٥)٠

٣ ـ أثارت المشكلة الخلافات بين المغرب والجزائر ، ووقفت دول أفريقية أخرى الى جانب هذه أو تلك من طرفى النزاع ، وشكلت المنظمة لجنة سباعية للنظر فى الوضع واقتراح الحل الأمثل ، وكانت اللجنة من ممثلين عن كينيا ، وتنزانيا ، وغينيا ومالى ، ونيجيريا ، وسيراليون والسودان ٠

وقد اتخذت اللجنة قرارا مبدئيا بأن أسلم طريقة هى أن يجرى استفتاء يشترك فيه جميع مواطنى الصحراء الغربية ، وذلك لابداء الرأى فيما يتعلق بمصير الصحراء على أساس الاستقلال او الاتحاد مع المغرب فى أية صورة من صور الاتحاد ٠

ولعل اللجنة رأت أن هذا القرار يتمشى مع مبادىء المنظمة ومع المبادىء العامة التى ينادى بها المجتمع الدولى والمنظمة الدولية ٠

وفى أغسطس ١٩٨١ اجتمعت اللجنة السباعية فى نيروبى وتناقشت بخصوص طريقة تطبيق قرارها السابق فوضعت أسسا لاجراء الاستفتاء (١٦) ٠

لكن المغرب ظــل لفترة يرفض مبدأ الاستفتاء على أساس أن حقه فى هذه المنطقة ليس موضع مناقشة ، وأن جبهة البوليزاريو ليست حركة تحرير وطنية مثل باقى حركات التحرير التى ظهرت فى القارة الافريقية وواجهت الاستعمار الأوربى ، ولقيت المساندة من منظمة الوحدة الافريقية والدول الافريقية المســتقلة والمنظمة الدولية فى كفاحها ضد المستعمر ٠

المغرب يقبل مبدأ الاستفتاء :

أصبح موقف المغرب حرجا ـ بعد اعتراف أكثر من خمسين دولة « بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية » ، منها ست وعشرون دولة افريقية ، وهذا العدد الأخير يمثل أكثر من ٥٠٪ من مجموع دول المنظمة الخمسين ٠

لذلك أعلن الملك الحسن الثانى ملك المغرب فى ٢٦ يونية ١٩٨١ قبول المغرب لمبدأ الاستفتاء ٠

لكن رغم قبول المغرب لمبدأ الاســتفتاء للصحراويين لتقرير مصيرهم ـ فان المشكلة لم تنته فقد اشترطت المغرب بقاء القوات المغربية والادارة المغربية فى الاقليم حتى تنتهى مسألة الاستفتاء أى يتم الاستفتاء فى وجود هذه القوات ٠

وظهرت مشكلة أخــرى أوقفت اجراء عملية الاستفتاء ـ هى تحديد الذين سيسمح لهم بالادلاء « بأصواتهم » فكل من طرفى النزاع له وجهــة نظر مخالفة تمــاما فى تحديد من له حق الادلاء بصوته ٠

وقد زاد الأمر تعقيدا حين سمح الســكرتير العــام الادارى لمنظمة الوحدة الأفريقية (آدم كودجو) لمندوب الجمهورية العربية الصحراوية بحضور مجلس وزراء خارجية المنظمة المنعقد فى أديس

كذلك نشير الى أن المغرب استطاعت أن تستقطب بعض قادة البوليزاريو بعد اعلان الملك الحسن الثانى العفو عن كل من يعود لحظيرة المغرب الأم ، فقد عاد بعضهم ، واتاحت الحكومة المغربية لهم العمل فى وظائف هامة بها .

وما يهم الدول الافريقية والعربية هو أن تنتهى هذه المشكلة التى ظلت فترة غير قصيرة تسبب اضطرابا فى هذه المنطقة الهامة من القارة ، وتستنفد جهودا كان يرجى أن تركز فى التنمية ومواجهة العوامل الطبيعية كالجفاف وغيره مما تعرضت له المنطقة .

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل ـ يرجع الى : محمد عبد الغنى سعودى ، مشكلة الصحراء الغربية ، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية ٠

(٢) Mer,cer, J. : Spanish Sahara (London, 1976).

(٣) للمزيد من التفاصيل يرجع الى : حسن أحمد محمود ٠ قيام دولة المرابطين (القاهرة ، ١٩٥٧) ٠

(٤) شوقى الجمل : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (١٩٨٠) ، ص ٣٢٢ ـ ص ٣٣٣ ٠

(٥) Johnston, H. H. : A History of the Colonization of Africa, by Alien Races (Cambridge 1913), p. 116.

(٦) شوقى الجمل ٠ المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث (١٩٧٧) ، ص ٣٦١ ٠

ونص الاتفاق الذى وقع فى ٢ مارس ١٩٥٦ صص ٤٣٥ ـ ٤٣٧ ٠

(٧) محمد عبد النبى ، مرجع سابق ، ص ١٠ ٠

ومحمد سميح عافية ، أحمد عمران منصور : تنمية الموارد المعدنية فى الوطن العربى ٠

(٨) قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٧ القرار رقم ٢١٦٢ ٠

وانظر كتاب متغيرات وأهداف الذى أصدرته وزارة الانباء والسياسة بالمملكة المغربية ١٩٦٧ ٠

(٩) لمزيد من التفاصيل ٠ يرجع لمحاضر الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عام ١٩٧٥ ٠

(١٠) اختلفت التقديرات التى ذكرت لعدد هؤلاء المهاجرين ، فقد قدرتهم الجزائر بـ ٥٠٫٠٠٠ نسمة بينما ذكرت المغرب أنهم لا يزيدون على ٥٫٠٠٠ مهاجر ٠

(١١) محمد بن عبد العزيز ـ ينتمى لقبيلة من البدو الرحل لكنه انتقل لفترة الى الدار البيضاء وقد انضم لحركة البوليزاريو منذ بدايتها ٠

(١٢) كان عدد الجيش الموريتانى حتى عام ١٩٧٦ لا يتجاوز ٠٠٠ر٢ جندى مسلحين بأسلحة غير متطورة وارتفع العدد فى عام ١٩٧٧ الى أكثر من ٠٠٠ر١٣ وتطورت أسلحتهم لمواجهة خطر البوليزاريو ٠

(١٣) أشرنا سابقا للصلات التاريخية بين المغرب والأقاليم الصحراوية الواقعة جنوبه ٠

(١٤) لمزيد من التفاصيل يرجع الى : مجلة السياسة الدولية العدد ٤٤ أبريل ١٩٧٩ ، جنوب الصحراء فى المغرب العربى (ملف وثائقى) ٠

(١٥) يرجع الى . ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وكذلك :
بطرس ، بطرس غالى : العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية (١٩٧٤)٠

(١٦) يرجع لقرارات منظمة الوحدة الافريقية (عام ١٩٨٢) ٠

مكتبة البحث

أولا : مصادر أصلية :

١ ـ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

٢ ـ قرار الاتفاق الذى تم بين الحكومة الأسبانية والحكومتين المغربية والموريتانية بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٦ .

٣ ـ قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٧ (القرار ٣١٦٢) .

٤ ـ محاضر الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عام ١٩٧٥ .

٥ ـ مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٤٤ ـ ابريل ١٩٧٩ . (حرب الصحراء فى المغرب العربى ـ ملف وثائقى) .

ثانيا : مراجع باللغة العربية :

١ ـ بطرس ، بطرس غالى : العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية (١٩٦٤) .

٢ ـ حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين (القاهرة ١٩٥٧) .

٣ ـ شوقى الجمل : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (١٩٨٠) .

٤ ـ محمد سميح عافية ، أحمد عمران منصور : تنمية الموارد المعدنية فى الوطن العربى ١٩٧٥ .

٥ ـ محمد عبد الغنى سعودى : مشكلة الصحراء الغربية (نشرة البحوث والدراسات الافريقية ١٩٨٢) .

ثالثا : مراجع باللغة الانجليزية :

(١) Johnston, H. H. : A History of the Colonization of Africa by Alien Races, Cambridge 1913).

(٢) Mercer, J. : Spanish Sahara (London 1976).

الأسئلة والتعقيبات على بحث
أ • د • شـوقي الجمـل

السؤال الأول / بدون توقيع :

لماذا لم يلجأ المغرب الى التحكيم الدولى لحل مشـكلة سبتة ومليلة ؟

أجاب د• شوقى قائلا : سبتة ومليلة ميناءان مغربيان لا جدال فى ذلك ، ولا تحكيم على سـيادة • أسبانيا لا تعـارض فى أنهما مغربيات ، ولكن لا تريد تركهما ، ورد الملك الحسن حاسما ، اننا لسنا متفرغين لهما ولكن أسبانيا ستتركهما سلما بعد أن تحصل على جبل طارق من الانجليز • وانجلترا تضع يدها على جبل طارق ، وأسبانيا تجاهد للحصول عليه ، فاذا أخذته فستترك سبتة ومليلة لأصحابها ، ولن تثير مشاكل مع المغـرب ، والمغاربة من الطلبـة والأساتذة يدخلون أسبانيا بدون تأشيرة دخول •

السؤال الثانى /بدون توقيع :

ما موقف حكومات المغرب العربى من مشكلة سبتة ومليلة مقارنة بموقفها من مشكلة الصحراء ؟

أجاب د٠ شوقى قائلا :

لا شك أن كل الدول العربية تســـاند الحق المغربى فيهما لكى تســتردهما ، وطبعــا كل الدول العربيــة ومنظمــة الوحــدة الافريقية تساند المغرب فى ذلك ، والعلاقة بين المغرب وموريتانيا والصحراء توجد قبل مجىء الأسبان ، لكن أسبانيا هى التى أوجدت المشكلة بوضع يدها على المنطقة ، وقد انسحبت أسبانيا حسب الاتفــاق الذى عقد فى مدريد وينص على أن تأخذ ٣٥٪ من دخل الفوسفات المغربى فأصبح لها مصلحة بالمشكلة ودخل بحلها ٠

السؤال الثالث / بدون توقيع :

المنظمة كونت لجنــة لحل مشكلة الصــحراء واللجنة قررت أن من حق سكان الصحراء أن يقرروا مصــــيرهم بأنفســـهم ولكن من هم السكان الذين يدلون بأصواتهم ؟

أجاب د٠ شوقى قائلا :

يقدر المغرب عددهم ب ٥٠ ألفا أو ب ١٥٠ ألفا أو ١٧٥ ألف وهى مشكلة تخلق عــدم تــوازن فالمشكلة من هو الصــحراوى ، فهى ناحية عرقية أيضا ٠ فاذا تم الاتفــاق على تحديد من لهــم حق التصويت يمكن بيسر للجنة الأمم المتحدة اجراء الاستفتاء وانهاء المشكلة ٠

مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا

د . عبد الله عبد الرازق ابراهيم

مشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا

أ٠ د٠ عبد الله عبد الرازق ابراهيم

مقدمـــة :

رغم رحيل المستعمر الأوربى عن القارة الافريقية الا أن الأثار التى خلفها مازالت تطفو على الواقع السـياسى فى كثير من دول القارة ، ومازالت مشكلات ما بعد الاستقلال أشد ضراوة ، وأبعد أثرا مما كان سائدا ابان الحقبة الاستعمارية ، ونظرة سريعة الى خريطة افريقيا السياسية تكشف لنا حجما كبيرا من المشـكلات المعقدة وما الحروب التى تندلع هنا وهناك الا من نتائج هذه التركة الاستعمارية ، فكم من الأرواح أزهقت ، ومن الأسر شردت ، ومن الأموال انفقت بسبب هذه المشكلات ٠

لقد كانت مشـكلات الحدود التى خلفها الاسـتعمار معقدة ومتشابكة لانها تركت حدودا مصطنعة ، وكيانات سياسية جديدة فى أفريقيا تبعا لاعتباراته ومصالحه ، وبغض النظر عن التطورات المحلية السابقة على قدومه ، وبالتالى عانت معظم شعوب القارة من تقسيمات عشوائية . ومن دول حبيسـة لا منفذ لها على السواحل الافريقية (١٤ دولة حبيسة) ، ومن خطوط هندسـية قسمت القبيلة الواحدة بين أكثر من وحدة سياسية مما ترتب عليه أيضـا نقص التجانس القومى ، وغياب أيديولوجيا وطنية شعبية متبلورة تساعد على تحقيق التماسك الطبيعى بين الدول الافريقية ٠

لقد بدأت مشكلة الحدود فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ الذى حول القارة خلال عشرين عاما منذ انعقاده من قارة مستقلة بنسبة ٩٢٪ الى كيانات مستعمرة بنفس النسبة ، ولم يصبح مستقلا منها الا حوالى٨٪ ، وظلت هذه هى حدود الدول الاستعمارية حتى استقلال معظم دول القارة فى عام ١٩٦٠ (١) ٠

وعندما انعقد مؤتمر الشعوب الافريقية الأول فى أكرا (غانا) فى ديسمبر ١٩٥٨ كانت مشكلة الحدود المصطنعة أول ما واجه القادة الأفارقة الذين وجدوا أنه من الضرورى حل المشكلة بما يحقق مصالحهم بروح الاخوة والتسامح (٢) ٠

وفى مؤتمر أقطاب افريقيا فى الدار البيضاء (٤ ــ ٧ يناير ١٩٦١) بحث المجتمعون مشكلات الحدود ، ومنها مشكلة اقليم رواندا ــ بورندى ، واستنكر المؤتمر محاولات بلجيكا تقسيم هذا الاقليم الموجود تحت الوصاية الدولية (٣) ٠

وفى مؤتمر رؤساء الدول الافريقية المستقلة فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ عبر الرئيس المالى موديبوكيتا وقال : يجب علينا أن نتخلى عن مطالبنا القومية أو الاقليمية اذا أردنا أن نحول دون قيام ما يسمى بالامبريالية السوداء فى افريقيا ٠ ان الوحدة الافريقية تتطلب المحافظة على الحدود التى ورثناها من النظام الاستعمارى ٠

كما عبر مندوب غينيا فى الأمم المتحدة « دياللوتيلى » قائلا :

ان الحدود الحالية بين الدول الافريقية هى حدود تعسفية وجائرة لكن يجب عدم تغييرها بالقوة ٠ ان أفريقيا تحتاج أكثر من أى وقت مضى الى حدود يسودها السلام ٠

وقد نصت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت فى كيانها

المستقل ، وعلى التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض ، والوساطة والتوفيق والتحكيم (٤) .

وفى مؤتمر القمة الأفريقى الأول والذى انعقد بالقاهرة فى الفترة من ١٧ حتى ٢١ يولية ١٩٦٤ نص على أنه نظرا لأن مشكلة الحدود السياسية تشكل عامل انقسام خطير دائم ، ونظرا لأن هذه الحدود الافريقية هى حدود الدول عند استقلالها وتشكل حقيقة واقعة ، فان المؤتمر يعلن تعهد كل الدول الافريقية الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال القومى (٥) .

وساد الرأى بأن هذه الحدود الاستعمارية جائرة لكن اذا قامت اتحادات كبرى تضم دولا متعددة ، وارتبطت هذه الاتحادات ببعضها فى السياسة الخارجية بدون أن تنمحى الشخصية الدولية لكل وحدة داخل الاتحاد ، فان هذا يكون الحل الأمثل لعلاج التفتت الذى خلفه الاستعمار فى القارة .

وأغلق باب الحدود الافريقية ، لكن هذا لا يعنى انتهاء هذه المشكلات التى تطفو من حين لآخر ، وتصل فى بعض الأحيان الى مواجهات مسلحة ، بل والى حروب بين هذه الدولة أو تلك ، والأمثلة على هذه الصراعات كثيرة فى القارة الافريقية ، وسوف نحاول فى هذا البحث القاء الضوء على صراع حدودى بين السنغال وموريتانيا ونقسم الدراسة الى الأبعاد التالية :

أولا : الأوضاع الداخلية فى الدولتين قبل نشوب الأزمة .

ثانيا : أزمة الحدود بين السنغال وموريتانيا .

ثالثا : مراحل أزمة الحدود والصراع الدموى .

رابعا : جهود التسوية .

خامسا : احتمالات التسوية للمشكلة ٠

الخاتمة ٠

ونأمل أن تكون هذه الدراسة محاولة جادة لوضع حد للمشكلات التى خلفها الاستعمار الأوربى فى القارة وان تكون هذه التجربة بما تضمنته من سلبيات وايجابيات نموذجا واقعيا وعمليا أمام دول كثيرة تعانى من نفس المشكلات الحدودية ٠

والله الموفـق

أولا : الأوضاع الداخلية فى الدولتين قبل نشوب الأزمة :

ان أى أزمة لا تتولد من فراغ ، وانما تحدث نتيجة عوامل متعددة ، تتراكم فوق بعضها البعض حتى تصل الى مرحلة الانفجار ، والأزمة السنغالية الموريتانية تبدو كالقدر المشئوم الذى يصعب الفكاك منه ، ولذا فانها تتطلب قدرات سياسية وفكرية تتلاءم مع مصالح الشعوب فى المنطقة (٦) ٠

لقد تعددت أسباب هذه الأزمة ، واختلف المحللون والسياسيون حول الأسباب التى أدت الى نشوبها ، وراح البعض يحلل العوامل الجغرافية والتحولات الجوية التى شهدتها منطقة الساحل بغرب القارة ، كما اتخذ فريق آخر منهجا مخالفا لأسباب الأزمة واعتبر المشروعات الحديثة لاستغلال نهر السنغال هى المحرك الأول والمفجر لهذه الأزمة ، بينما انساق فريق آخر الى تعليل الأزمة وارجاعها الى المشكلات العرقية ، والصراع بين البيض والسود فى المنطقة ، هذا فى الوقت الذى ظهرت أصوات كثيرة تأصل الأزمة بين السنغال وموريتانيا على أنها أزمة حدودية فى المقام الأول ٠ ومن هنا نجد أن هذه الاختلافات فى الرؤية للمشكلة تعطى انطباعا على أننا أمام

أزمة معقدة الجوانب ، متشعبة الأطراف حدثت بعد تراكمات وتناقضات كثيرة ٠

لابد اذا أن نعود الى الاطار الجغرافى لمسرح الأحداث التى دارت على رحاه هذه المصادمات الدموية ، ونعنى بذلك نهر السنغال الذى ينبع من مرتفعات فوتاجالون فى غينيا الى مصبه بالقرب من مدينة سانت لويس ٠

ويمتد النهر بطول ١٧٩٠ كيلو مترا ، وتطل عليه أربع دول هى :

السنغال وموريتانيا ومالى وغينيا ٠

ولم يكن هذا النهر فى يوم من الأيام حاجزا بين ضفتيه ، بل على العكس ساعد على التواصل البشرى بين الأجناس التى قطنت على جانبيه وأهمها جنس الولوف (Wolf) الذين يشكلون ٣٦٪ من سكان السنغال ، وشعب التوكولور (Tokolor) الذى يقطن الجزء الأوسط للوادى على امتداد ٤٠٠ كيلو متر (٧) ٠

والى شرق الوادى يوجد شعب السراكولا (Sarakhole) أو سوننكية (Soninké) وتعنى الانسان الأبيض ٠ ويوجد أيضا المور (Moors) الذين يتواجدون على جانبى النهر فضلا عن البيض الذين يسمون البيضان (Beydoanes) والمور السود الذين يسمون الحراتين (Harattines) وهم أصلا من العبيد الذين أعتقوا ، وصاروا أحرارا وتبنوا لغة وثقافة أسيادهم القدامى ٠

ومن الملاحظ أنه رغم اختلاف الأعراق فان الدين الاسلامى يجمعهم تحت رباط واحد ، وان اتبعوا طرقا صوفية مختلفة أبرزها القادرية عند المور ، والتيجانية عند التولوكور والبول ، أما الولوف فانهم اتبعوا الطريقة المريدية (٨) ٠

واكتمل التواصل والتلاحم بين سكان النهر نتيجة الهجرات المتبادلة التى شملت اقليم النهر ، وازدادت بعد الاستعمار الأوربى خاصة بعد وقوع المنطقة برمتها تحت السيطرة الفرنسية ، وباختصار لم يكن نهر السنغال عامل فصل أو انقسام بين شعوب عرفت التلاحم والتلاقى والتعاون المشترك سواء بين الزراع المستقرين أو البدو المتنقلين .

ومن المعالم الرئيسية فى حوض السنغال تدشين مرحلة جديدة فى تاريخه تتمثل فى مشروع استغلال النهر ، وبداية التنفيذ العملى لبناء سدين هما سد « دياما » (Diama) عام ١٩٨٦ فى السنغال وسد مانتتالى (Manantali) فى مالى على رافد البافينج (Bafing) فى عام ١٩٨٨ وكان الهدف من بناء السدين هو التحكم فى مياه الرى من خلال شبكة متكاملة من القنوات . وقد أنشئت فى السنغال شركة استصلاح واستغلال أراضى الدلتا ، ثم أنشأت موريتانيا الشركة الوطنية للتنمية الريفية مع ادخال اصلاحات جديدة فى حيازة الأرض (٩) .

وظهرت اللجنة الحكومية المشتركة لاستغلال حوض نهر السنغال فى عام ١٩٦٣ ثم منظمة الدول المطلة على السنغال فى عام ١٩٦٨ والتى جمعت السنغال وموريتانيا ومالى وغينيا ، وفى عام ١٩٨٢ تم انشاء منظمة استغلال نهر السنغال ومشاركة كل دول النهر فى عضويتها عدا غينيا (١٠) .

وقبل أن نتطرق الى أسباب الأزمة من كافة الجوانب نجد أنه من الضرورى القاء الضوء على الأوضاع السياسية فى كلا البلدين قبل نشوب هذه الأزمة وذلك كمحاولة لتأصيل جذور هذا الصراع الذى لم يكن وليد الصدفة أو جاء نتيجة حادثة بعينها .

(أ) الأوضاع السياسية فى السنغال :

لقد تعرض السنغال منذ استقلاله عام ١٩٦٠ الى عدة فصول ساخنة أولها : انفصام عرى الاتحاد مع مالى فى أغسطس ١٩٦٠ عندما قبض السنغاليون على القائد السودانى موديبوكيتا فى داكار وشحنوه الى باماكو فى عربة سكة حديدية مغلقة ، وبعدها مباشرة اجتمع المجلس الوطنى السنغالى فى جلسة طارئة ليعلن انفصال السنغال عن مالى وفى نهاية سبتمبر ١٩٦٠ أعلن السنغال دستوره المستقل · وثانيها : الصدام بين الرئيس ليوبولد سنجور ورئيس وزرائه محمد وضيا فى ديسمبر ١٩٦٢ · وثالثها : اضطرابات ديسمبر فى عام ١٩٦٣ ، ومايو ١٩٦٨ ، ومارس ١٩٦٩ ، وكلها أعاصير أمكن حسمها ، والحد من خطورتها (١١) ·

ان الأزمة الحقيقية فى السنغال تكمن أساسا فى الشرعية حيث تعد هذه الدولة منذ استقلالها امتدادا طبيعيا وتنظيميا وعقائديا للدولة التى أسسها الاستعمار الفرنسى لأنها قامت على أكتاف فئة من المثقفين بالثقافة الفرنسية ، والذين كونوا أيديولوجيا الدولة السنجورية على أساس المزج بين النزعة الاصلاحية الاجتماعية الأوربية المنهل والعلمانية المستمدة من الفقه الدستورى الفرنسى وعقيدة الزنوجة ، وبالتالى فليس هناك مكان للهوية الاسلامية بالرغم من أن ٩٠٪ من الشعب السنغالى يدين بالاسلام ·

لقد كان سنجور يركز على فكرة الزنوجة (Negritude) باعتبارها عنوان الأصالة ، وحجر الزاوية فى تحديد معالم الشخصية الوطنية وقد تمكنت البيروقراطية التى تولت السلطة من الفرنسيين من أن تفرض أفكارها ، وانزوى المشروع الاسلامى الذى رفعه رجال الطرق الصوفية قبل وبعد الاستقلال مباشرة (١٢) ·

وعندما تولى الرئيس عبده ضيوف السلطة فى عام ١٩٨١ حاول تغيير الطاقم القيادى وجدد الحزب الحاكم ، والانتقال من نظام

الحزب الواحد الى نظـام الحزب السـائد (Parti Dominant) وذلك بالاعتراف بالتعددية الحزبية المقيدة فى ظل حكم سنجور ، الى التعددية شبه الكاملة فى ظل ضيوف عام ١٩٨١ ، وقد أتاح هذا التغيير تشكيل سبعة عشر حزبا ، لكن كل هذا لم يغير وضع ومرتكزات الحزب الحاكم ٠

كان هذا الانفراج سببا في ظهور أحزاب للمعارضة وعلى رأسها الحزب الديمقراطى السنغالى (Parti Democratique Senegalais) الذى تأسس عام ١٩٧٤ ودخل انتخابات الرئاسة ، وصارت له جريدة رسمية هى سوبى (Sopi) ٠ وأصبح التنافر الشخصى بين ضيوف ورئيس هذا الحزب (عبد لاى واد) عاملا فى عدم الاتفاق بينهما حتى عندما أجريت انتخابات ١٩٨٨ رشح عبد لاى نفسه للرئاسة ، لكن فاز ضيوف بنسبة ٧٣ر٢٠٪ ولم يحصل عبد لاى الا على ٢٥ر٨٠٪ من أصـوات الناخبين واتهم الحزب الديمقراطى الحـكومة بتزوير الانتخابات وسجن الأعضـاء السياسيين من الحزب (١٣) ٠

هذا شكل سريع لصـورة الصراع السياسى فى السنغال قبل اندلاع الأزمة مع موريتانيا والتى يتضح منها عدم وضوح الرؤيا السياسية ، وعدم اكتمال التجربة الديمقراطية بشكلها المعروف ، وبداية ظهور أحزاب سياسية لكنها عاجزة عن تحقيق ذاتها فى ظل سيادة الحزب الحاكم ، فضلا عن اهمال الهوية الاسلامية التى تعتبر أهم المرتكزات الثقافية فى المجتمع السنغالى ٠

(ب) الأوضاع السياسية في موريتانيا :

تكمن الأزمة السياسية فى موريتانيا حول المشكلة العرقية أى مشكلة عدم اتفاق العناصر والمكونات العرقية فى المجتمع الموريتانى على صيغة واحدة للسـلطة ٠ وليست المشكلة فى كيفية توزيع

السلطة بين الفصائل المختلفة ، وانما بكيفية تحديد الكيان القومى الذى تمارس عليه سيادة الدولة ، وبالتالى فالمشكلة تعكس ضعف تماسك المجتمع ·

واذا رجعنا الى الوراء نجد أن موريتانيا الحالية ليست نتاجا لمسار طبيعى داخلى ولم تتحدد تدريجيا ، وانما جاءت نتيجة لاعتبارات خارجية عندما وضع كوبولانى المسئول الفرنسى عن المنطقة فى عام ١٨٩٩ مشروعا بانشاء موريتانيا الغربية · وفى ٢٧ يونية ١٩٠٠ تقاسمت فرنسا وأسبانيا هذه المنطقة من غرب أفريقيا ، وصارتا تعرفان باسم موريتانيا والصحراء الأسبانية (والصحراء الغربية) (١٤) ·

وقد بدأ التوسع الفرنسى جنوبا بالضفة اليمنى لنهر السنغال وتحكمت فرنسا فعليا على شمال موريتانيا فى عام ١٩٣٦ وقضت على آخر مقاومة لقبائل الرقيبات ، وأوقف الفرنسيون حركة المور (المغاربة) التاريخية جنوبا ، وبدأوا فى زيادة عدد السكان فى الجنوب من الأفارقة السود رغم وجود عدد كبير منهم فى هذه المنطقة من قبل (١٥) ·

وقد اتسعت رقعة الدولة بعد اقتطاع أجزاء من مالى فى عام ١٩٤٤ والتى صارت تشكل الحوض الشرقى والحوض الغربى (١٥)·

وترتب على هذا الكيان الجديد تجميع شعوب متنوعة قسرا فى اطار دولة واحدة وعلى فصل كل منها عن امتداداتها الكائنة بمستعمرات أخرى من الجانب الآخر فالمور مثلا لهم أشقاء فى الصحراء الغربية التى ضمها المغرب بأكملها فى عام ١٩٧٩ ، والولوف والتوكولور يتواجدون فى السنغال (١٧) ·

حاول الرئيس مختار ولد داده تعويض البيضان عن الخسائر التى لحقت بهم فى ظل الحكم الاستعمارى ، فاتخذ عددا من الاجراءات

قصد من ورائها استعادة سلطة العرب وذلك من خلال خفض نسبة الأفارقة السود في الادارة الى ٣٠٪ حسب أهميتهم النسبية ، ثم قام بعد ذلك بتعريب التعليم تماما ، وجعل اللغة العربية لغة رسمية عام ١٩٦٨ ، ودخل الجامعة العربية عام ١٩٧٣ ، وانسحب من الاتحاد النقدى لغرب أفريقيا (١٨) ٠

ويعتبر التعدد العرقى من سمات الدول الافريقية وغيرها من بلدان العالم الثالث وهى علامة ان دلت على شيء فانما تدل على انعدام التبلور القومى الواحد ، وقد بلغ هذا مداه بالنسبة لموريتانيا بين البيض والسود ، وذلك الخلاف الذى عمقه المستعمر الفرنسى بسياسته المعروفة « فرق تسد » ٠

وكان السود حسب الاحصاء الرسمى ١٩٨٨ يشكلون فقط ١٧٪ من السكان زهو سياسيا أقل من الرقم الحقيقى (١٩) ٠

كانت حرب الصحراء المغربية سببا فى سقوط النظام الحاكم فى موريتانيا فى يولية ١٩٧٨ وقيام نظام عسكرى للخلاص الوطنى وانتهج المقدم خونه هيدالله سياسة متناقضة لسياسة سلفه ، فتصدى للاستيعاب المغربى ، وأبرم اتفاق سلام مع جبهة البوليساريو فى أغسطس ١٩٧٩ ، وأعاد العلاقات مع الجزائر ، واعترف بالجمهورية الصحراوية فى ديسمبر ١٩٨٣ ٠

ورغم كل هذا ظل البيضان يستعبدون السود أو الحراتين Haratines منذ فترة طويلة ، وظلت علاقة البيضان بالحراتين علاقة سيد وعبد خاصة فى المناطق الريفية ويلقى هذا السرد من عدم المساواة بين البيض والسود ظلالا قاتمة على فشل النظام الموريتانى فى مشاركة السلطة مع السود رغم ان عددهم يساوى عدد البيض (رغم أن الحكومة تصر على أن نسبتهم حوالى ٢٠٪) (٢٠) ٠

بعد استعراض الوضع السياسى فى البلدين ننتقل الى الظروف التى أدت الى اندلاع الصراع ، وكيف أمكن مواجهة الأزمة ، والمحاولات التى بذلت لحلها على المستوى المحلى والاقليمى والافريقى ، ونظرا لأن المشكلة تدخل ضمن المشكلات الحدودية فاننا نلقى نظرة سريعة على التطورات الحدودية قبل الدخول فى آليات النزاع ونتائجه ٠

ثانيا : أزمة الحدود بين السنغال وموريتانيا :

ان الخلاف الحدودى بين السنغال وموريتانيا ينطوى على فهمين أساسيين لقضية الحدود بشكل عام ، فهم حديث مطلق وفهم تقليدى معاش ٠ حيث أن الحدود التى تتشكل فى خط هندسى يفصل بين دولتين هى فكرة أوزبية حديثة تبلورت مع ظهور الدولة القومية فى اطار التطور الرأسمالى ، وبالتالى فان هذا الخط الحدودى يكرس الانقطاع العام بين الدولتين فى شكل علاقات حدودية ، ونقاط جمارك ومراقبة وهذا الفهم الحديث لم تعرفه القارة الافريقية ٠

أما الفهم التقليدى حسب الواقع المعاش والذى يتناسب مع دول أفريقيا فيتمثل في وجود منطقة حدودية (Frontier Zone) وليس فى شكل خط حدودى Frontier Line ويتم الانتقال فى هذه المنطقة بشكل تدريجى ، ويكون الانقطاع نسبيا لامتداده جغرافيا امتداد المنطقة الفاصلة ، وهذه هى الحدود التى تفهمها الشعوب الافريقية فى حياتها اليومية المعاشة والتى كانت قائمة فى القارة الأفريقية بما فيها ،قليم نهر السنغال قبل التقسيم الاستعمارى ، والتى كانت تتناسب والظروف الاقتصادية لهذه الشعوب كالزراعة المتنقلة غير المستقرة والصيد والرعى على مساحات شاسعة ٠

ان حدود افريقيا قد خططت حسب اعتبارات خارجة عن ارادة شعوب القارة ، وهى أمور أدخلت فيها مصالح القوى الأوربية ،

والتكالب الاستعمارى ، ومن ثم فان ثمانية أعشار الحدود الافريقية قد رسمت بشكل لا يأخذ في الحسبان حقيقة الكيانات الافريقية لعصور ما قبل الاستعمار (٢١) • وسوف ندرس موقف كل من الدولتين من هذه الأزمة •

(أ) الموقف السنغالى من أزمة الحدود

وعندما نشب الصراع بين السنغال وموريتانيا لأسباب كثيرة طفت على السطح مشكلة الحدود بين الدولتين ، واعتبرتها السنغال بندا أساسيا من بنود التسوية المنشودة ، وان كانت موريتانيا لا تنظر اليها بنفس المعيار ، وأوضحت حكومة السنغال فى بيانها الصادر بتاريخ ٣ يولية ١٩٨٩ أن موقفها من الحدود يقوم على المبدأ القانونى الذى يقضى بعدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار ، وأنها لا تضمر أى غرض اقليمى فى أرض موريتانيا (٢٢) •

طالبت السنغال باتمام ترسيم الحدود بين البلدين على أساس المرسوم الفرنسى الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٣٣ والذى عين الحدود بين مستعمرة السنغال وموريتانيا ، وأوضحت السنغال أن هذا الأساس قد قبلته موريتانيا ونشرته فى جريدتها الرسمية كأساس لترسم الحدود الجنوبية (٢٣) •

وحسب هذا المرسوم الفرنسى يصبح كل الجزء من نهر السنغال الواقع بين الدولتين ، وكذا كل الجزر الصغيرة فى مجراه باستثناء جزيرة واحدة نص عليها المرسوم بالاسم داخلا فى اقليم السنغال (٢٤) •

ان الخلاف بين الدولتين يكمن فى عدم الالتزام أثناء الممارسة الجارية بمنطوق المرسوم الفرنسى والذى يعتبر المرجع الأساسى

لترسيم الحدود بين الدول طبقا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، وظهر التناقض لدى الدولتين عند تفسير هذا المرسوم بعد استقلال الدولتين فى عام ١٩٦٠ وعند تنظيم استغلال النهر اقتصاديا من خلال منظمة الدول المطلة على النهر فى عام ١٩٦٣ ، ثم منظمة استغلال النهر فى عام ١٩٧٢ ، وهو التنظيم الذى جعل الخط الفاصل بين الدولتين يمر بمنتصف النهر على أساس الاستفادة المتساوية للدول المطلة على النهر ٠

ففى ١٠ نوفمبر ١٩٨٩ أصدرت حكومة السنغال بيانا تعلن فيه تأكيد تمسكها بمرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ ، وذلك بعد زيارة قام بها مساعد وزير الخارجية الأمريكى هيرمان كوهين « والذى اقترح بأنه لا ولاية لحكومة السنغال على الضفة اليمنى ولا محل لها وفقا لقواعد القانون الدولى » (٢٥) ٠

ويوضح هذا البيان السنغالى أن الحدود حسب فهمها الضفة اليمنى (River Droite) للنهر على أنها الشريط من الأرض الواقع بمحاذاة النهر على جانبه الأيمن والذى يتحدد حده الأدنى بالمنسوب المنخفض للمياه (Basses Eaux) وحده الأقصى (Limite Superieure) بالمنسوب المرتفع للمياه وذلك كله قبل خروجها من مجرى النهر وقت الفيضان ٠

ومعنى هذا أن حكومة السنغال لا تطالب بزحزحة الحدود شمالا بمسافة معينة عن ضفة النهر لالتهام جزء من الجانب الأيمن بل يحرص البيان على معنى الضفة اليمنى ٠ أى أن توضع العلامات على حافة المياه عند الحد الأدنى أو الأقصى حسب مدى انتشارها داخل المجرى قبل الفيضان وليس أثناءه ، ولا تأخذ فى الاعتبار الأرض التى يغمرها الفيضان ، وهذا هو ما تعنى اليه السنغال وانها لا تريد أية أطماع اقليمية فى الأراضى الموريتانية ٠

حسب هذا البيان تعتبر السنغال أن النهر داخل بأكمله داخل أراضيها دون أن تنكر طابعه الدولى حسب اتفاق مارس ١٩٧٢ والخاص بنظام النهر « منظمة استغلال نهر السنغال » ، وذلك على أساس التمييز بين اقليمية النهر Territorialization وبين دوليته Internationalization حيث وضع له نظام خاص يساعد على استفادة كل الدول من مياهه ٠

وقد طالبت الحركة السياسية لاقليم النهر بأن يكون الجانب الأيمن جزءا من السنغال وبعد نشــوب الأزمة شددت الحركة على قضية الحدود وأخذت تروج لفكرة زحزحة خط الحدود شمالا بعيدا عن الضفة اليمنى لنهر السنغال بمسافة معينة تمثل المسافة التى تغمرها المياه عند الفيضان وخروجها من مجرى النهر ، وهى بالطبع تختلف من منطقة لأخرى حسب تضــــاريس الأرض ، وتختلف التقديرات ما بين سبعة كيلو مترات وسبعين كيلو مترا بل وفى بعض الأحيان ١٠٠ كيلو متر وطالب ممثلو الحركة بالتمسك بهذه المطالب ، وقام زعيم الحزب الديمقراطى بحملة صحفية حول قضية الحدود ، واتهم الرئيس عبده ضيوف باستعداده للتنازل عن جزء من تراب الوطن ، وفى نفس الوقت طالبت كل الأحزاب السنغالية بتطبيق منطوق مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ ، وهكذا تحولت المسألة الحدودية من مطلب اقليمى طرحتــه حركة اقليم النهر الى مطلب وطنى يصعب على أية قوة سياسية سنغالية عدم ابداء الاهتمام به ٠

(ب) موقف موريتانيا من أزمة الحدود :

كان رد حكومة موريتانيـــا على البيان السنغالى يحمل طابع الرفض تماما لطرح قضية الحدود باعتبارها أزمة مفتعلة لصرف النظر عن المشاكل الحقيقية وعن التنكيل بالموريتانيين فى السنغال ٠ ويرى الموريتانيون ضرورة التمسك بمبادىء القانون الدولى ومنها مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار طبقا لقرار

مؤتمر القمة الافريقى لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر القمة لعام ١٩٦٤ والذى تأكد باتفاقية نظام استغلال نهر السنغال وبمقتضاه فان الحدود بين الدولتين تمر بمنتصف النهر ، كما يرى المسئولون فى موريتانيا ان اثارة قضية الضفة اليمنى وغيرها سوف يدفع موريتانيا للمطالبة بالحقوق التاريخية والتى بموجبها يصبح نهر السنغال كله موريتانيـــا بحكم التسمية حيث ان « سنغال » مشتق من كلمة صنهادجا وهى مجموعة موريتانية موجودة (٢٦) ٠

ولم يكن طرح مشكلة الحدود بين الدولتين بعد حوادث الحدود فى أبريل ١٩٨٩ المرة الأولى لاثارة هذه المشكلة ، فقد سبق أن طرحها السنغال «مجلس مستعمرة السنغال» فى نوفمبر ١٩٣٨ ومرة أخرى فى عام ١٩٤٧ من جـانب اتحاد المنحدرين من وادى النهر بقيادة الشيخ سيد نورو طال والد الشيخ تيرنو منتقى طال والذى طالب باقامة الحدود بين السنغال وموريتانيا على بعد خمسين كيلو مترا شمال الضفة اليمنى للنهر ، ولكن لم تنجح هذه المحاولات ٠

وظلت المشكلة بين الدولتين فى شكل مراســلات ، الا أن الاختلاف كان حول طريقة وضـــع العلامات الحدودية فى الناحية الشمالية لسانت لويس فى عام ١٩٧١ ٠

وكان رد الرئيس السنغالى ليوبولد سنجور فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٣ يعتمد على تطبيق المرسوم فى ٨ ديسمبر ١٩٣٣ ٠ الا أن رد موريتانيا فى رسالة الرئيس مختار ولد داده فى ٢٣ أبريل ١٩٧٥ حمل معنى خط الحدود الذى يمر فى منتصف النهر ٠

وكان الرئيس ولد داده يركز نظره على النحو التالى :

١ ــ الرجوع الى المرسوم الفرنسى فى ٢٥ فبراير ١٩٠٥ والذى عين الحدود بين مستعمرة السنغال والقطر المدنى موريتانيا وليس بالضفة اليمنى للنهر حسبما جاء فى مرسوم ١٩٣٣ (٢٧) ٠

٢ ـ اعتبار مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ غير صالح كأساس لترسيم الحدود لانعدام الاتساق في المعنى اذ أنه صدر بقصد استيضاح مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥ وهو ما لم يفعله حيث أنه غير أساس تقييم الحدود من « النهر » الى الضفة اليمنى « للنهر » في الوقت الذى امتنع فيه عن الغاء مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥ ، وظل يرجع اليه ٠

٣ ـ أن مرسوم ٨ ديسمبر ١٩٣٣ لم يطبق قط وقد أهمل اهمالا قانونيا من الناحية العملية ، الدليل أن الدولتين أصدرتا عدة قرارات لتنظيم الملاحة والصيد ، وتحديد المصايد دون اعتراض أحدهما على الآخر ٠

وباختصار نجد أن الاختلاف الحدودى بين الدولتين يتركز فى النقاط التالية :

أولا : يمثل مرسوم ٨ ديسمبر الأساس القانونى لترسيم الحدود بين الدولتين ، ولكنه ليس الأساس الوحيد حيث يوجد مرسوم ٢٥ فبراير ١٩٠٥ ٠

ثانيا : حسب العرف تبسط موريتانيا منذ استقلالها عام ١٩٦٠ سيادتها على الضفة اليمنى للنهر من حافتها حتى الخط المار بمنتصف النهر دون منازعة أو اعتراض ، والأهم هو هذا الوجود الفعلى وليست الوثيقة القانونية ٠

ثالثا : اعلان الدولتين تمسكهما بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار والذى أصبح يمثل حجر الزاوية فى القانون الاقليمى الافريقى ٠

رابعا : أن الخلاف الحدودى ينطوى على المفهومين للحدود وهما الفهم الحديث المطلق والذى يكرس على الخط الهندسى ، والفهم

التقليدى الذى يركز على المنطقة الفاصلة (Frontier Zone) وهو ما يتناسب مع الطبيعة الافريقية ·

وعلى هذا فان الخلاف الحدودى بين السنغال وموريتانيا لا يدور حول الأخذ بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار من عدمه ، وانما حول معرفة ماهيـة هذه الحدود الموروثة نفسها ، وبالتالى فان الحل لهذا الخلاف يجب أن يتضـمن فكرة الحقوق التاريخية أو الاعتبارات الجغرافية والعرقية ، والأخذ فى الاعتبار طبيعة المنطقة وشعوبهـا والتى لا تفصـل بينها تلك الحدود الهندسية (٢٨) ·

ثالثا : مراحل أزمة الحدود والصراع الدموى :

فى أواخر الفصـل المطير لعام ١٩٨٨ بينما كان المزارعون الأفارقة السود يستعدون على الشاطىء الشمالى لنهر السنغال لزراعة أراضيهم فوجئوا بمجموعات البيضان من نواكشوط يطاردونهم(٢٩) ·

وفى نوفمبر من نفس العام تم حجز قطعان من الابل الموريتانية فى السنغال لكنها أعيدت ، وردت موريتانيا بمنع دخول السنغاليين ، وردت داكار باغلاق النهر عند روسو (Rosso) وفى أوائل عام ١٩٨٩ حظرت السنغال صيد الأسماك والمياه المعدنية كما رفضت استيراد المواد الغذائية من موريتانيا وهكذا أخذ الموقف فى التصعيد حتى استطاع رئيس كوت دى فوار فيليكى هوفى بوانية فى أواخر يناير عقد اجتماع بين الرئيسين وهدأ الموقف (٣٠) ·

لقد كان حادث دياوارا ـ سونكو فى التاسع من أبريل ١٩٨٩ قد اشتمل على عناصر ثلاثة خطيرة وغير عادية ·

أولها : توفير المفجر الذى تحتاج اليه حالة الشغب العامة والتى تسود المجتمع الحضرى السنغالى ·

ثانيها : اتاحة الفرصة الذهبية لمعسكر الغلاة فى البلدين لاستثمار الفرصة لصالحهم ٠

ثالثها : الضعف الذى أبدته السلطة فى البلدين وعجزها عن ملاحقة ايقاع الأحداث (٣١) ٠

وقد مرت الأزمة بأربع موجات من العنف :

الموجة الأولى : بدأت الموجة الأولى فى الفترة من ٢٢ ـ ٢٦ أبريل ١٩٨٩ فى السنغال فى شكل فتنة شعبية عارمة فى اقليم النهر ومنطقة داكار ، وتسببت فى أضرار مادية بالغة للممتلكات الموريتانية حيث تم خلالها تحطيم المتاجر التى يمتلكها الموريتانيون فى السنغال ، ونهب وسلب سلعها ، والاستيلاء على مواشيهم ٠

وكانت أعمال الشغب فى هذه المرحلة تستهدف تحطيم متاجر الموريتانيين والاستيلاء على أموالهم أى أنها مرحلة التخريب والنهب ٠

الموجة الثانية : بدأت هذه الموجة فى موريتانيا فى نواكشوط ونواذيب بصفة رسمية يوم ٢٤ أبريل ١٩٨٩ ، واتخذت شكل نهب وسلب قامت به أساسا مجموعات من الحراتين على غرار ما حدث فى اضطرابات ١٩٦٦ ضد أفراد الجالية السنغالية ، واتسم موقف قوات الأمن حيالها بالسلبية والتخاذل حيث اعتبرت قوات الأمن هذه وسيلة للانتقام عما لحق بالجالية الموريتانية فى السنغال ٠

الموجة الثالثة : تفجرت الموجة فى ٢٥ أبريل ١٩٨٩ واختلفت عن الموجة السابقة حيث استهدفت العنف هذه المرة قتل السنغاليين ، وليس مجرد نهب متاجرهم ، وتبع ذلك تحرك سريع للعناصر المعادية التى أخذت تبحث عن السود فى نواكشوط ونوازيب (٣٢) ٠

وفى مساء ٢٥ أبريل أعلنت حالة الطوارىء وحظر التجول واستعانت بالجيش لاقرار الأمن والسكينة ، ويشير الكتاب الأبيض الموريتانى الى القاء القبض على ٢٠٠ شخص ، ولجوء قوات الأمن الى اطلاق النار (٣٣) ٠

ولم تتسرب هذه الأنباء الى السنغال عن المذابح الا مع وصول أول فوج من السنغاليين المرحلين من موريتانيا الى داكار يوم ٢٧أبريل لتحدث هبوب الموجة الرابعة ٠

الموجة الرابعة : وهى التى عمت العاصمة السنغالية وكل مدنها وقراها ابتداء من مساء ٢٧ أبريل حتى الثلاثين منه ، وشهدت تجدد الفتنة الشعبية التى استوجبت اعلان حالة الطوارىء ، وقد تميزت هذه الحلقة الختامية للمأساة بأن العنف قصد منه قتل الموريتانيين انتقاما للسنغاليين الذين لقوا مصرعهم فى موريتانيا مع انتشار موجة الشائعات المروعة ٠

وقد ترتب على ذلك حدوث أزمة ثقة بين البلدين لم تلبث أن وصلت الى القطيعة التامة ٠

وفى ٢٩ أبريل ألقى الرئيس السنغالى بيانا الى الأمة أعرب فيه عن اشمئزازه الشخصى للمعاملة اللاانسانية التى تعرض لها السنغاليون فى موريتانيا ، كما وزعت حكومة السنغال مذكرة على الوفود الدائمة فى الأمم المتحدة ٠

وقد تعرض المهاجرون فى كلتـا الدولتين عند المنافذ النهرية لأعمال عنف وسطو ومصادرة للأموال والأمتعة ، كما شملت عملية الطرد أو الاجلاء التى قامت بهـا موريتانيـا لأعداد من المزارعين السنغاليين الذين كانوا يستغلون أراضى لهم على الجانب الموريتانى لنهر السنغال ٠

وبعد هذه الموجة من المواجهـات التى مرت بالمراحل الأربع السابقة بدأت مرحلة المواجهة طويلة الأمد ، والبطيئة الايقاع حيث

أنه فى ٤ مايو ١٩٨٩ وزعت حكومة موريتانيا مذكرة على وفود الأمم المتحدة ، وفى السابع من مايو أعلن الرئيس ولد طابع أن هذا نزاع مختلق افتعلته مؤامرة نفذها النظام السنغالى ٠

وفى ١١ مايو ١٩٨٩ وزعت السنغال مذكرة على الوفود الدائمة فى مجلس الأمن أعلنت عن قبولهـا للجنة تحقيق دولية ، ودفعت الأوضاع فى موريتانيا بالعنصرية المعادية للزنوج ٠

وتقدم السنغال بطلب الى منظمة الوحدة الأفريقية لتشكيل لجنة تحقيق ، ومن هنا بدأت المرحلة الاعلامية بين الدولتين ، ففى ٢٣ مايو ١٩٨٩ قررت حكومة موريتانيا استدعاء سفيرها فى داكار وطلبت من السفير السنغالى مغادرة البلاد باعتباره شخصا غير مرغوب فيه ، ثم أقدم السنغال على قطع العلاقات الدبلوماسـيـة ، وفى ٢٣ أغسطس أصدرت كل منهما الكتاب الأبيض عن النزاع وهو مستند دعائى فى المقام الأول يحاول كل طرف القاء المسئولية على الطرف الآخر ولا يتناسب مع روح الحل الوسط لحل الأزمة (٣٤) ٠

وفى ٢٥ أغسطس طلبت موريتانيا نقل مقر منظمة استغلال النهر من داكار الى باماكو كما طلبت ايقـاف رحـلات الطيران بين البلدين وفى ١٣ يوليو ١٩٩٠ قطعت موريتانيا الاتصالات التليفونية والتلكسية بين البلدين (٣٥) ٠

وفى اطار هذا التطور للأحداث بدأت تظهر نعرات العرقية بمعناها المحدود ، ولكن من سخرية القدر أن الصراع الذى دار بين موريتانيا والسنغال والذى انتهى الى المأساة قد حدث بين سود وسود أى بين المزارعين السراخولية والسنغاليين لقرية دياوارا ، والرعاة البول غير المستقرين لقرية سونكو ، لكن البعض حاول أن يلبس الحادث ثوب « بيض عرب وسود أفارقة ٠٠ وانهم كل طرف الآخر بالعنصرية حيث استعملت مذكرة موريتانيا الموزعة على وفود الأمم المتحدة فى ٤ مايو ١٩٨٩ كلمة « العنصر العربى » كما استخدم

الصحفيون السنغاليون كلمة « العنصر الزنجي » وانتشرت بيضانية بدلا من موريتانيا فى بعض صحف السنغال مثل « لوكافار ليبرية » وسوبى » ٠

رابعا : جهود التسوية

كان من الطبيعي وقد بلغت الأزمة حدتها ، وخرجت من المجال المحلى بين الدولتين الى المجال الافريقى أن تتحرك الأجهزة السياسية فى المنظمات الاقليمية والافريقية فى محاولة لوقف هذا التيـــار المعادى ، ولانهاء الأزمة بين البلدين ، وبدأ تدخل الدول الافريقية والعربية والدول الغربية ذات المصـــالح القوية بالدولتين وبدأت سلسلة من الزيارات من أجل فهم جوانب المشكلة وتقديم المقترحات بشأنها ، وتوافد على داكار ونواكشوط المبعوثون من مالى وغينيا والرأس الأخضر وجامبيا ونيجيريا وتوجو وغينيا بيساو وبنين والنيجر وبوركينا فاسو وزائير والولايات المتحدة وفرنسا والكونغو ٠

وظلت فرنسا تؤيد بعض المســاعى الحميدة وتستقبل فى عاصمتها اجتماعات وزراء الدولتين ووزير الدولة المصرى للشئون الخارجية ، كما اجتمع وزير الخارجية الفرنسى بزميله الســنغالى والموريتانى ، كما قامت وساطة سعودية وكويتية ٠

وقامت منظمة الوحدة الافريقية بجهود الوساطة السلمية فى شخص الرئيس الذى يتولى الدورة الســنوية والتى تواجد فيها الرئيس المالى موسى تراورى (يولية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩) ثم الرئيس المصرى حسنى مبارك (يولية ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) فالرئيس يورى موسوفينى رئيس أوغندا (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) ٠

وقرر مؤتمر القمة فى دورته السادسة والعشرين تشكيل لجنة وســاطة من مصر وتونس والنيجر ونيجيريا وتوجو وزيمبابوى بالاضافة الى أوغندا (٣٦) ٠

وفى الجولة الأولى للوساطة حاول رئيس مالى اتباع اسلوب الخطوة بخطوة حيث زار موريتانيا والسنغال فى ١٢ مايو ١٩٨٩ ، وعقد اجتماعات فى باماكو لوزيرى داخلية البلدين وزميلهما المالى (١٧ مايو) ثم اجتمع الثلاثة (٣ - ٤ يونية ١٩٨٩) وتلت ذلك اجتمـاعات وزراء الداخليـة والخبراء من الدولتين ، وقد اقترح الرئيس المالى حل بعض المشاكل الخلافية مثل تبادل الماشية ، لكن انتهت مدة رئاسته دون الحل لأى مشكلة ٠

وفى الجولة الثانية كانت رئاسة المنظمة لرئيس مصر محمد حسنى مبارك الذى رحبت السنغال بدبلوماسيته وأسلوبه الذى تناول القضية من كافة جوانبها أى الحل الشامل لمختلف بنود الخلاف ، وقد سعت مصر الى تحقيق اتفاق الدولتين على المبادىء التى ستحكم التسوية السلمية فى شكل اتفاق عام يوفر لهذه التســوية اطارا فكريا وقانونيا ٠

ورغم اعلان موريتانيا قبول هذا الاسلوب الا أنها أحجمت عن تقديم مشروع لاتفاق المبادىء الاطارى مثلما فعل السنغال ، وحاولت مصر اعادة بناء الثقة بين البلدين والسعى نحو تطبيع العلاقات ٠

ومن هذا المنطلق جاء استئناف العلاقات الدبلوماســية بين البلدين واعادة الرحلات الجوية ، وترتيب لقاء بين الرئيسين لتناول مختلف جوانب الخلاف من الأساس ٠

وقام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لكل من نواكشوط وداكار فى سبتمبر ١٩٨٩ ، وعقدت اللجنة الافريقية المشتركة اجتماعات فى بلجراد على هامش مؤتمر قمة عدم الانحياز ، ثم فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك وأديس أبابا مقر المنظمة ، وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى اجتماعات فى باريس والقاهرة وأديس أبابا (فبراير ١٩٩٠) ، كما تناول الرئيسان المصرى والسنغالى الموضـــوع أثناء تواجد الأخير بالقاهرة لحضور اجتماعات الرابطة

الافريقية المشتركة (مارس ١٩٩٠) ثم اجتمع وزراء الدول الثلاث في باريس (يونية ١٩٩٠) وأديس أبابا (يولية ١٩٩٠) أثناء اجتماع مؤتمر القمة الافريقي ٠

وقد أظهرت السنغال قدرا كبيرا من المرونة ، وأوضحت أنها لا تجعل من مسألة الحدود شرطا مسبقا للتسوية ، كما أنها تقبل أن تبدأ المفاوضات دون انتظار لحل المشكلة وبشرط أن تشمل المفاوضات كافة جوانب النزاع بما في ذلك موضوع الحدود ، وأعلن الرئيس عبده ضيوف استعداده للاجتماع بالرئيس الموريتاني في أي مكان ، وفي أي وقت وبدون شروط مسبقة ، كما قبلت السنغال كل المقترحات التي تقدم بها الوسيط المصري (٣٧) ٠

رغم كل هذا فان الجانب الموريتاني أبدى عزوفا عن فكرة لقاء لقمة لا تسبقها تدابير فورية لاستتباب الأمن على ضفتي نهر السنغال ، ولتأمين الرعايا الموريتانيين الذين مازالوا محتجزين في السنغال ٠ وبالتالي لم تسفر اجتماعات الطرفين على اتفاق عدا موافقتهما على معاودة الاتصال في اطار مؤتمر القمة الافريقي السادس والعشرين من يولية ١٩٩٠ ٠

وفي اجتماع القمة في أديس أبابا أثار المندوب الموريتاني مسألة المبعوثين الذين ما زالوا محتجزين في السنغال رغم ارادتهم ويعملون لحساب السنغاليين ، وتحول الموقف الى مساجلة بين الطرفين خاصة وأن مطالب موريتانيا برد الأموال المصادرة والتعويض العادل عن الأضرار ، وعودة الرعايا الموريتانيين وكأنها شروط مسبقة يقنعها للتسوية ، في الوقت الذي أبدت فيه السنغال استعدادها لاستقبال أية بعثة لتقصي الحقائق حول عدد المعتقلين الذين في السنغال (٣٨) ٠

الجولة الثالثة : وقد تمت تحت زعامة رئيس أوغندا في يولية ١٩٩٠ والتي لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر ، بل وصلت الأزمة الى

طريق مسدود ، ولكن موريتانيا واجهت تغييرا ملحوظا فى القوى الخارجية والداخلية فى غير صالحها اذ كانت هزيمة حليفها العراقى صدام حسين قد أفقدها أهم سند خارجى يمدها بالسلاح بالاضافة الى ضغوط اقتصادية من قبل فرنســا والولايات المتحدة والدول العربية الخليجية التى أرادت أن تدفع موريتانيا ثمن انحيازهـا للعراق ، ووجد النظام الموريتانى أن يطوع نفسه للتجديد الذى اتخذ أحد شكلين اما أن يتخلى عن التشدد الذى اتسم به أسلوبه فى معالجة الأزمة ، واما انهاء الحكم العسكرى والعودة الى النظام المدنى ثم التحول الى التعدد الحزبى • ومن هنا بدأ استئناف اللقاءات بين المسئولين تحت رعاية فرنسا التى نجحت فى مساعيها التوفيقية هذه المرة (٣٩) •

خامسا : احتمالات التسوية للمشكلة :

ان حل مشكلة الصراع بين موريتانيا والسنغال أصبح مطلبا ضروريا لأن بؤر الصراع فى تلك الأجزاء المنكوبة من العالم الثالث قد هددت هذه القوى بالفناء ، ولذا فان التفكير فى حلول لهذه الأزمة صار قضية حياة أو موت خاصة وأن لب النزاع ومكمن الصراع ، وباعث هذا الخلاف هو مشروع استغلال نهر السنغال الذى ارتبط عضويا بقضية التنمية وكيف تكون هناك تنمية والصراع الدموى يمتد هنا وهناك يقضى على الأخضر واليابس ، ويضع شعوب المنطقة فى جو من عدم الاستقرار والشك والخوف ، ولقد كانت خسائر الجانبين باعثا على ضرورة التحرك لعودة المياه الى مجاريها •

ولقد خسرت موريتانيا دولة وشعبا أهم مهجر لشعبها وأهم مصدر للدخول والتحويلات النقدية ، وفقدان المنشآت وعدد كبير من النقود ، أى أن الخسارة تعكس ما تقتضيه استراتيجية رشيدة للتنمية فى اطار هذه الظروف الصعبة ، هذا فضلا عن فقدان أكثر

من ۳۰۰ر۰۰۰ في عداد المفقودين ، ومصادرة حوالى ٣٥ مليارا من الفرنكات ، وفقدان ۲۲ر۰۰۰ رأس من الضأن والماعز و ۲۰ر۰۰۰ من الابل وبضاعة ۲۰۰ر۰۰۰ متجر وعدة آلاف من السيارات والأثاث ٠

وخسرت السنغال أعدادا كبيرة من القتلى والجرحى يصعب تقديرها وتختلف البيانات حولها ، ناهيك عن قيمة السلع الضائعة والتى تقدر بحوالى ستة مليارات فرنك ، وخسارة الشركات الصناعية بسبب الهبوط فى كمية المبيعات أثناء الأطوار الساخنة والتى قدرت بحوالى ٥٠ مليون فرنك افريقى (١٦٧ مليون دولار) ، وهو ما أثر فى دولاب العمل الصناعى ٠

واذا أضفنا الى ذلك أثر الصراع على تنمية النهر لصالح شعوب المنطقة ، وفقدان مهجر للسنغاليين ، وزيادة الأعباء نتيجة التزايد المفاجىء فى السكان وفقدان السوق الموريتانية ، وظهور دولة معادية على حدود السنغال ـ هى موريتانيا ـ وهو ما يوفر عمقا وقواعد للمعارضة المسلحة الموريتانية التى اشتد عودها ٠

ان هذه الخسائر كفيلة بأن يراجع النظام فى الدولتين حساباته ، وأن يفكر بشكل جدى لحل هذه الأزمة خاصة وأن المستجدات الدولية قد غيرت الحسابات بعد انهيار الحليف العراقى ، وبعد قيام الدولتين بانتهاج نظام التعدد الحزبى الذى يضيق مجال التحرك أمام التنظيمات المتطرفة ، وبعد تعليق المعارضة الموريتانية لأعمالها العسكرية فى ضوء هذه المتغيرات فى حوض السنغال ، وبعد اهتمام فرنسا بعد حرب الخليج بامتصاص بؤر التوتر بين الدولتين٠

يتحدد مسار التسوية اذا نظرنا الى مكونات الخلاف والتى تتحدد فى هذه المحاور :

(أ) مشكلة التعويضات ليست صعبة الحل لأن دولا عربية أبدت استعدادها لتحمل هذه النفقات ٠

(ب) ضرورة وضع برامج تنمية فى اطار مشروع استغلال النهر ، وفى هذا الاطـار يتم تشييد نظـام فلاحى حقيقى يكون حجر الزاوية لوادى النهر ٠

(جـ) تحديث علاقات الانتاج ، واعطاء الحق المتساوى للجميع فى حيازة الأرض الزراعية وتصفية الامتيازات الموجودة عند بعض الارستقراطيات ، وبذا يتم تخليص النعرات القومية ٠

(د) وضع التكامل الاقليمى موضع الاعتبار لأنه من أهم المسلمات المثلى لحل المشكلة لأن التكامل سوف يقضى على المشـــكلات الحدودية التى تتطلب رفض مفهـــوم المطـالب التاريخية ، وترسيم الحـــدود ، مع اقرار مبدأ المسئولية المشـــتركة ، وتطبيق مفهوم المنطقة الحدودية وليس الخط الحدودى الذى سبق شرحـــه لأن المنطقة الحدودية تتفق مع طبيعة القـــارة الافريقية قبل قدوم الأوربيين ٠

ان التسوية لابد وأن تتخلى عن قضايا النزاع العرقى لأن مثل هذه المنازعات والتى تحدث كثيرا فى القارة الافريقية تمثل بؤرا للتصادم والمواجهات العسكرية ، ولا سبيل لحلها الا بالتطبيع ، واستئصال بذور الخلاف من أعماقها ويجب أن نضع فى الحسبان أن مثل هذه الأمور الخلافية ليست سهلة لأنها تحتاج الى احداث تغييرات كيفية اجتماعيا وسياسيا وأيديولوجيا بين البلدين ٠

الخاتمـــة

بعد استعراض قصة الصراع بين السنغال وموريتانيا فى عام ١٩٨٩ وما ترتب عليه من مواجهة دموية أتت على الأخضر واليابس فى منطقة نهر السنغال التى أصـبحت مسرحا لأحداث دموية بين شعبين أفريقيين يدينان بدين واحد وتربطهما علاقات قوية ومتينة عبر عصـور خلت حتى جـاء الاسـتعمار بأساليبه التى فرقت بين الجماعات الافريقية ، وقام بتقسيم القارة حسب هواه ومصالحه دون أن يضع فى الاعتبار الايديولوجية الافريقية أو رأى الأفارقة فى حدود وضعت فى أوربا وطبقت على شعوب القارة دون مراعاة للشعوب والقبائل ، وصارت الحدود بخطوطها الهندسية والفلكية لتفصل بين الجماعات المتشابهة والتى لم تعرف عبر العصـور مثل هذه التقسيمات الوهمية الاستعمارية وكانت النتيجة أن القـــارة عندما حصلت على استقلال دولها لم تجد حلا أفضل من الابقاء على هذه الحدود الاستعمارية حتى لا تتحول القارة الى بؤر من الصراع والتطاحن لأن الحدود بنيت على أسس خاطئة تتفق والعقلية الأوربية التى يهمها مصالحها فى المقام الأول ٠

كان ابقاء الوضع على ما هو عليه باعثا على حدوث الأزمات بين الفينة والأخرى ، وفى الغالب الأعم تكون مسألة الحدود هى لب الصراع وأساسه ، ولقد حاولت هذه الدراسة أن تتعرض لاحدى هذه المشكلات محللة بواعث هذا الصراع وأسبابه وموقف الدولتين ثم الجهود التى بذلت لحل النزاع والمستجدات على الساحـة الدولية

وامكانيات التسوية لمثل هذه المشاكل • وقد توصلت هذه الدراسة الى بعض النتائج ومنها :

أولا : أن الأزمة وان بدت للظاهر أنها أزمة حدودية الا أن الثابت أن المشكلة الحدودية كانت نتيجة الصراع الدموى وليست هى السبب المباشر أو غير المباشر للأزمة ، وأن قضية الحدود التى أثيرت بعد الأزمة وكانت محور الجهود الوسطية للحل كانت مجرد استئصال للبؤر الصراعية والتوصـــل الى حل نهائى للمشكلة حتى لا تتكرر مرة ثانية لأن لب الصراع فى منطقة النهر يقوم بين الشعوب وقبائل متجانسة والحدود الفاصلة بشكلها الهندسى لا تتفق مع الأوضاع السائدة •

ثانيا : أثبتت الدراسة أن مرتكزات الحل تعتمد فى المقام الأول على حسن الثواب بين الجارتين وأن تدركا أن الحلول لن تأتى من الخارج ، وأنه يجب على السنغاليين والموريتانيين فهم طبيعة بلادهم ، وتناسى الخلافات ، والشروع فى اقامة مشروعات قومية تتناسى الحدود ، وأن يكون التكامل هو الطابع السائد ، وأن تكون مشروعات التحديث واعادة النظر فى الأوضـــاع الاقتصادية ، والتطور الاقتصـــادى لمشروعات استغلال نهر السنغال تدريجية بعد توعية المواطنين فى البلدين بأن هذه المشروعات لصالح الجميع •

ثالثا : أن عناصر المعارضة فى البلدين بسبب الأزمات السياسية وأزمات الهوية والانتماء لأحزاب تسعى للوصول الى السلطة وبالاعتماد على الدعم الخارجى من دول يهمها مثل هذه القلاقل ، يجب أن تدرك أن مخاطر اثارة المشكلات الحدودية انما يعنى استمرار الاحتكاك الذى يولد الانفجار فى المنطقة التى تسعى القيادة الحاكمة نحو تطويرها وتحديثها بالشكل الذى يحقق الرخاء للجميع سواء من المزارعين المستقرين أو من البدو الذين يبحثون عن أماكن لرعى مواشيهم وابلهم •

رابعا : أن اثارة النعرات القبلية ، والنظرة الاقليمية المحدودة لن تكون سوى المفجر لأى أزمة سياسية بين شعوب عرفت التعاون والتآخى عبر عصور طويلة ، وأن التركيز على مثل هذه النزعات الاقليمية المحدودة سوف يجر المنطقة الى مزيد من التشرذم والتفكك فى وقت تسعى شعوب أفريقيا الى المزيد من التكامل والترابط والشروع فى انشاء مشروعات تنموية تفيد الجميع ، وتتخطى الاقليمية والعنصرية وتسعى الى آفاق أوسع من التفاهم وحل المشكلات بالطرق السلمية ، ودون اللجوء الى العنف أو الصدام المسلح الذى يؤدى حتما الى خلق دول متخلفة ، ومجتمعات هزيلة لا تستطيع البقاء فى وجه التطورات العالمية المتلاحقة •

خامسا : أثبتت الدراسة أن العوامل المؤثرة فى الخلاف بين البلدين هى بالدرجة الأولى نتيجة الأزمات السياسية التى حدثت فى البلدين فى مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى اندلاع الأزمة ، وأنه لابد من المزيد من الديمقراطية والتخلى عن سياسات الدكتاتورية والرأى الواحد ، والابتعاد عن نزاعات اقليمية محدودة ، وكلما تعددت الأحزاب التى ترتبط ببرنامج للتنمية فى ظل الأوضاع الاقتصادية الجديدة كلما كانت الخلافات فى طريقها الى الانزواء والتلاشى •

ان أفريقيا فى أمس الحاجة الى بلوغ قياداتها السياسية مرحلة من الفهم الكامل لمشاكلهم دون اللجوء الى الوساطة الخارجية ، ودون فرض نظريات وأطر سياسية لا تتفق مع طبيعة الشعوب التى يحكمونها حتى لا تزداد بؤر الصراع التى تحول الدولة الى مرحلة من التردى والهزال السياسى مما يجعلها عاجزة عن الصمود أمام المتغيرات السياسية العالمية والتى تسعى الى تكوين وحدات اقتصادية متكاملة يسودها

التعاون والاخاء من أجل صالح شعوبهم ، وليس من أجل تدمير بنيتهم الأساسية والغرق فى بحر الديون والتبعية والتخلف الذى يكون نذيرا بفناء الدولة وجعلها فى مهب الرياح .

سادسا : لقد أثبتت الدراسة أن حجم الخسائر الذى واكب هذه الأزمة كان عنيفا وقاسيا بين الدولتين ولم يخرج منها منتصر ومنهزم ، بل خسرت الدولتان الآلاف من الضحايا الأبرياء ، وفقد الكثيرون ماشيتهم ومحلاتهم وتشردت آلاف الأسر فى كلا البلدين ، وتحملت كل دولة المزيد من المهاجرين الذين لم يكن لهم حسبان فى ميزانية كل دولة ، بل والأكثر من ذلك أن المشروعات الانمائية التى كان مخططا لها الاستمرار لمزيد من رفاهية الشعبين قد تعرقلت ولابد لاعادتها للعمل الى المزيد من الأموال الطائلة التى تئن ميزانيـــة أى من الدولتين عن تحملها ، وبالتالى فان الأزمة ولدت أزمات أخرى لن تحل فى القريب العاجل ، وسوف تلتهم المزيد من موارد الدولتين . وخلاصـــة هذه النتيجة أن يتفهم المسئولون فى البلدين أن مصـــلحة شعوبهم تكمن فى عدم المزايدات واثارة النعرات القبلية ، وتهييج الشعوب نحو العنف الذى لن يخلف سوى الدمار والخراب والتخلف الذى تعانى منه المنطقة بشـــكل متواصل .

سابعا : لقد أثبتت الدراسة أن العرقية كانت القالب الايديولوجى المناسب لمجتمعات ما قبل ســـيادة النمط الرأسمالى بأبعاده المختلفة من اندماج قومى ، وظهور الفرد غير المرتبط بأدوات العمل والتماسك القومى العام ، والمركزية السياسية وتطور الفكر العلمى ، وأن بقاء هذه الأفكار العرقية سوف يستمر فترة طويلة لأنه مكون تاريخى سوف يزول تدريجيا ولذا لابد وأن تتفهم القوى السياسية المعارضـــــة ان اثارة مثل هذه

القضايا سوف يزيد من عناصر الفتنة والانشقاق والتلاحم خاصة وأن مثل هذه الأفكار العرقية تجد التربة خصبة فى مجتمعات الأطراف حيث لم يتدعم بعد النمط الرأسمالى ٠

ان اثارة هذا التضاليل العرقى ما هو الا وسيلة لصرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية للصراعات السياسية والاجتماعية ٠

ان العرقية ما هى الا المثال الحى للوعى الزائف والعدو الحقيقى للوعى العلمى المتفتح الذى يسعى الى ادراك الواقع المعاش بمعناه الموضوعى الذى يتناسى العرقية ويسعى الى اندماج قومى فى ظل نظم اقتصادية جديدة ، وفى ظل تناول علمى للمشاكل الاجتماعية لتحقيق مصلحة أغلبية الشعب فى النمو المتحرر والعادل ٠

ثامنا : أثبتت الدراسة أن هذه الأزمة وقد انفجرت مؤقتا بسبب تغير الموقف الدولى وانهيار الاتحاد السوفيتى وهزيمة النظام العراقى ، وسعى الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية على مدى فترات اندلاع الأزمة للحل الأمثل لها ، وقيام فرنسا بدور محورى لانهاء الخلاف ، الا أن كل هذا ليس سوى حل مؤقت لابد وأن يتلوه مرحلة من التسوية طويلة الأمد تضع فى الاعتبار وضع فترة انتقالية لمواطنى كل دولة فى أراضى الدولة الأخرى وأن تنطبق على حقوق الاستغلال الزراعى أو حقوق رعى المواشى وأن تكون هناك تسوية لحركة السكان بين البلدين ، على أن تمثل الهجرة عنصرا أساسيا من عناصر الاندماج على أساس تنظيم اقامة رعايا كل دولة فى أراضى الدولة الأخرى مع شروط واضحة للهجرة والاستقرار والعمل وحماية وسلامة المهاجرين وأموالهم ٠

تاسعا : أثبتت الدراسة أن تحديث أدوات الانتاج واعطاء الحق المتساوى للجميع فى حيازة الأرض الزراعية وتصفية الامتيازات التى تحصل عليها الطبقات الارستقراطية والمزايا الفعلية للطبقة البرجوازية ، وأن تتحمل أجهزة الادارة المحلية مسئولياتها لصالح الأغلبية لسكان وادى النهر على الجانبين فى المقام الأول ، ثم اتاحة الفرصة لكل مواطنى الدولتين للحصول على نصيب من الأرض الجديدة القابلة للزراعة ، وفى هذا الاطار يتم تقليص فكرة العرقية وابراز المشاكل على حقيقتها الاجتماعية .

ان التكامل الاقليمى هو أحد المسلمات الرئيسية التى يجب أن ينبنى عليه المشروع الاقتصادى المتكامل لاستقلال نهر السنغال ، وهو السبيل الوحيد لتناسى مشاكل العرقية ومسألة الحدود ، والسعى نحو اندماج وطنى اقليمى متكامل يهدف لخدمة الجميع ، ويقضى على المزايدات العرقية ، والأساليب الانعزالية التى لا تترك وراءها الا مجتمعات متخلفة وهياكل زائفة وبؤرا للصراع المتجدد الذى هو العدو الأساسى للتنمية .

ان روح التعاون يجب أن تسود عن طريق وضع أساليب تصون وتحافظ على التواصل بين جانبى النهر وتمنع التعازل والتباعد وهنا تتلاشى فكرة الحدود بالمفهوم الضيق الذى خلفه الاستعمار الأوربى على التراب الافريقى .

الهوامش

(١) لمزيد من الدراسة عن مؤتمر برلين انظر : د· شوقى الجمل ، د· عبد الله عبد الرزاق : تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، الدوحة ١٩٨٧ . ص ٩٥_١٣٥ ·

(٢) كولين ليجوم : انجامعة الافريقية ، دليل سياسى موجز . ترجمة احمد محمود سليمان ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٤٥ ·

(٣) انظر نفس قرارات المؤتمر فى كولين ليجوم : مرجع سابق . ص ٢٨٤

(٤) كولين ليجوم : مرجع سابق ، ص ٤١٨ ·

(٥) نفس المرجع السابق ، ص ٤٥٢ ·

(٦) صالح بكتاش : النزاع السنغـالى الموريتانى بين المأزق العرقى والمخرج الوطنى الشعبى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٣٦ ·

(٧) ان كلمة توكولور تحريف لكلمة تكرور Tekrour وهى مملكة سوداء قديمة امتدت من القرن الاول الميلادى حتى القرن الثالث عشر وضمت فوتاتورو ، وبلاد الديمار المجاورة ، وأصل التوكولور قبل اختلاطهم بشعب السرر Seror يتمثل فى البول Peuls وهى تسمية اطلقها الولوف عليهم . واطلق الكتـاب الأنجلو سكون لقب Fula التى جاءت منها كلمة فولانى Fulani وهم أصلا جماعات بدو على عكس التوكولور المستقرين ·

انظر خريطة القبائل شكل رقم (١) ·

(٨) لمزيد من الدراسة حول الطرق الصوفية انظر :
د· عبد الله عبد الرزاق : أضواء على الطرق الصوفية فى القارة الافريقية ، القاهرة ١٩٨٦ ·

(٩) Parker, Ron : The Senegal Mauritania Conflict of 1989. Journal of Modern African Sturies, 29, I (1991), pp. 155-171. also Dia Mamadou : The African Nations and World Solidaity, New York, 1961.

(١٠) Sennen Andriamirado : Comment Nouakchott et Dakar ont gere la erise in Jenne Afrique (Paris) 2 August, 1989, p. 34.

(١١) Gellar, sheldon : Senegal : An African Nation Between Islam and the West, London 1962, p. 21.

(١٢) لمزيد من الدراسة عن الزنوجة والسنجورية انظر :

Irving Leonard Markovits : Leapold Sedar Senghor and the politics of Negritude, London 1969.

(١٣) Amadou Mactar Gueye : Herculeen, Tasks, in West Africa, 18-26 September 1989, p. 1551.

(١٤) انظر هذا التنافس الاستعمارى على غرب القارة فى د. شوقى الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، القارة ١٩٨٠ ، ص ٥٠٦ .

(١٥) Marke Doyle : One foot in Black Africa, in West Africa (London 1989), p. 1200.

(١٦) صدر فى مارس ١٩٠٢ قرار بتنظيم الحماية على بلاد المور بالسنغال الأدنى فى منطقتى الترازة والبراكنة ، وتعيين كوبولانى مندوبا فيها للحاكم العام لافريقيا الغربية الفرنسية ، وفى أكتوبر ١٩٠٤ صارت موريتانيا دولة مدنية ، ولم تتحول الى مستعمرة الا فى عام ١٩٢٠ .

(١٧) Sophie, Bessis : Le Senegal Mauritanie et leurs boucs emissaires, in le Monde Deplomatique (Paris 1st July); 1989, p. 14.

(١٨) Frederick, Fritscher : Maures Contre (18) Ntgre-Africains in le monde (Paris 18 May 1989).

(١٩) Also : Gellar, Sheldon : Op. cit. p. 73.

(٢٠) Marke Doyle : Nouakchotts New Nationalism in Africa Report (New York) september-October 1989, p. 38.
Mauritania : War on Black Citizens in Africa Confidential, London 30, 14th July, 1989, p. 2.

(٢١) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

(٢٢) نشر نص البيـان فى جريدة لوسولى فى ١٩٨٩/٧/٣ . ص ٣ .

(٢٣) R.I.M. Journal Officiel, No. 208, Juin 1967, Nouakchott.

(٢٤) تنص المادة الأولى لمرسوم ديسمبر ١٩٢٣ على أن الخط الفاصل بين مستعمرة السـنغال ومستعمرة موريتانيا يتحدد بعلامة يجب وضعها على شاطىء

المحيط الأطلسى بنقطة محددة (بجوار منزل جارديت) ومنها بخط يمر عبر البحيرات الصغيرة التى يكونها نهر السنغــال بضواحى مدينة سانت لويس حتى الضفة اليمنى للفرع الرئيسى للنهر حتى التقائه برافده العالية بنقطة واقعة شمال مصب نهر العالية ويوضح المرسوم أن جزيرة أويوا داخلة فى اقليم موريتانيا ·

Asiwaju, A. I : and Ivor Wilks (eds) : Borders in Africa, Evanston 1990.

(٢٥) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٧٤ ·

(٢٦) هناك آراء مختلفة حول أصل كلمة سنغــال ، والرأى الأرجح انها مشتقة من صنهادجيا Sanhadja وهى احدى مجموعات قبــائل البرابرة المشهورة وكان السنغال Senegal يكتب فى بادىء الأمر Senega فى الخرائط الفرنسية القديمة اعتمادا على التسمية التى أطلقها التجار والرحالة البرتغاليون وهم أول من اكتشف النهر وأسموه Canaga أو Zanagn وبنفس الاسـم المملكة الولوفية الســوداء المطلة عليه وبالتالى فان الكلمة قد تكون مشتقــة من كلمة « زناجة » وظلت الكلمة « سنغــال » غير محددة جغرافيا حيث أطلقت على مدينة سانت لويس بصفة خاصة وشملت مناطق شاسعة حتى أطراف الجابون . ولم تستقر على معناها الحــالى للسنغــال الا فى ١٩١٨ ، وهناك من يرى ان كلمة سنغــال من Sanghaga وهى اسم مدينة قديمة كانت واقعــة على النهر الذى تحدث عنه البكرى عام ١٠٦٨ ·

صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٩١ ·

Hargreaves, John ; West Africa, The former French States, London 1967.

(٢٧) ان مرسوم ٥ فبراير ١٩٠٥ الذى يخص هــذا القطاع من الحــدود الموريتانية لا يوضح كيفية تعيين الحدود وما اذا كانت بالضفة الشمالية الموريتانية أم بمنتصف النهر ·

(٢٨) لقد سويت الحدود فى أوربا بعد سلسلة من الحروب والمفاوضات التى انتهت بحركة المجتمع الأوربى نحو الوحدة السياسية والاقتصادية ، ومع وجود بعض الصراعات بين المجموعات الجنسية الا أنها بمرور الزمن اندمجت فى وحدة قومية أكبر وبعبــارة أخــرى تعلم النــاس التعايش مع الحدود ، ولم تفرض العملية الأوربية من الخــارج ·

Asiwaju, A. I : The Global perspective and Border Management Policy Options, pp. 233-9.

Also schachter, Morgenthow, puth : Political Parties in French Speaking West Arica,, London 1964, pp. 240-4.

Andriamirado's : Op. cit., p. 37. ,

(٢٩) Also Zaccarali Francois : Un Parti Politique Africa in L. Union Progressiste Senegalaise, 1970, pp. 150-152.

(٣٠) Frirscher, Fredic : Entre le Senegal et la Mauritanie l'echec d'une communaute de destin, in le monde, 18 May 1989, p. 10.

(٣١) Toby Shelley : The Arab View, in west Africa, May 1989, P. 725.

(٣٢) Marke Doyle : Blood Brothers in Africa Report, July — August 1989, p. 15.

(٣٣) Republique Islamique re Mauritanie livre blanc sur le differnd le Senegal.

(٣٤) انظر الكتاب الأبيض لكل من الدولتين والذى صدر بعد الحادث ليبرر المواقف ويشرح القصة بشكل يحمل الطرف الآخر مسئولية الحادث ويبالغ فى تقديرات الخسائر حتى يحصل على أكبر قدر من التعويضات عند المساعى السلمية لحل الأزمة .

(٣٥) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢١٦ وأيضا :

William Tordoff : Government and Politics in Africa, London 1984, p. 5.

(٣٦) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

(٣٧) قبل الرئيس عبده ضيوف مقترحات الرئيس محمد حسنى مبارك عند لقائهما بالقاهرة فى مارس ١٩٩٠ ، انظر جريدة لوسولى فى ١٩٩٠/٦/٨ وحديث عبده ضيوف ، ص ٣ .

(٣٨) أعلنت منظمة العفو الدولية أن التحقيق الذى قامت به بناء على طلب موريتانيا لم يتوصل الى اثبات اعتقال ٢٥٠٠٠٠ر موريتانى فى السنغال ، ورد ذلك فى جون أفريك ١٩٩٠/١٠/٩ ، ص ٥ .

(٣٩) صالح بكتاش : مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

(٤٠) ملحق الشعب « أضواء على النزاع بين موريتانيا والسنغال . الاحد ٦ اغسطس ١٩٨٩ ، ص ٥ .

الأسئلة والتعقيبات على بحث

أ • د • عبد الله عبد الرازق

السؤال الأول : السيد/ محمد الأمير أحمد زيدان :

يبدو وأنتم تتحدثون عن الجذور التاريخية للحدود السنغالية الموريتانية اعتبرتم أن التوجه العربى لموريتانيا أحد الأسباب لتلك الأزمة ، كيف توفقون بين ذلك التقرير وما يتحتم عليه من أن الدولة امتداد لاقليم حضارى هى هامشه ، كما أن السنغال هى هامش حضارى لاقليم آخر •

ألا تعتقد معي أن أزمة ٨٩ ليست حربا بقدر ما هى أزمة كادت أن تكون كذلك ، أو ما هى الا محاولة تغطية مشاكل جوهرية أخرى كبرى اقتصادية ـ سياسية وديموجرفية ؟؟

أجاب د • عبد الله قائلا :

« حينما تحدثت فى البداية عن الأزمة قلت ان الأزمة وان بدت أزمة حدودية الا أنها لم تكن كذلك فى المقام الأول . فالأزمة لها جذور

تاريخية ولها جذور ترجع الى عهد الاستعمار الاوربى للقارة ، والى وجود فرنسا ، وتكوين موريتانيا من مناطق مختلفة ، منطقة هامشية بين الزنوج فى الجنوب وبين الاقليم العربى فى الشمال ، وبالتالى كان نظام الاستعمار الفرنسى طمس الهوية الافريقية بالسياسة المعروفة بالفرنسة ، وحاول أن يكسب هذا للزنوج بشكل خاص حتى يقف أمام التوجه العربى فى المنطقة الشمالية ، وحينما انتهى الاستعمار الفرنسى كانت معظم الوزارات فى أيدى الزنوج ، وعندما استقلت موريتانيا عام ١٩٦٠ حاولت أن تقوم بعمل موازنة بين هذا وذاك ، وحاولوا ادخال اللغة العربية باعتبارها لغة أساسية وأصبح العرب يتبوأون المناصب الكبرى وأصبح الأفارقة السود يمثلون نسبة بسيطة حوالى ٢٠٪ على أساس أن الأغلبية عربية ، وأصبحت المنطقة بعد ظهور اتحاد المغرب العربى عام ١٩٨٩ ومع دخول موريتانيا الجامعة العربية تعتبر أن السود أقلية ·

وفى السنغال الصراع على السلطة ونظام الحزب الحاكم ، أخذت من ذلك المعارضة وسيلة لكى تخفى بعض الأمور ، وأصبح الذين يسعون الى السلطة يتاجرون بذلك ·

اذن فالمشكلة ليست حدودا ولكنها تخفى وراءها أطماعا سياسية وعرقية تفجرت بحدوث حرب ، والكتاب الأبيض ذكر جزءا من خسائر هذه الحرب ، والمشروعات التنموية تناست كل ذلك لقيام نظام متوازن يستفيد منه الجميع ·

السؤال الثانى : السيد /فتحى سلامة :

أرجو من سيادتكم مشكورا توضيح دور ماما أمريكا فى اثارة مشاكل الحدود بين الكثير من دول القارة الأفريقية ؟

رد الدكتور / عبد الله قائلا :

مشاكل الحدود انتهت فى عام ١٩٦٤ باتخاذ المنظمة القرار المشهور بأن الحدود الاستعمارية هى الحدود القائمة للدول بعد

الاستقلال • وليس من المسموح أن تعالج هذه الحدود بأساليب أخرى وبالتالي أمريكا لم تحاول اثارة هذه المشكلات ، كما كان لها دور أثناء حركات التحرر في أنجولا وناميبيا وفي موزمبيق الآن ، وبعد انفصال الاتحاد السوفيتي أصبح الدور الأمريكي له وجهة خاصة أخرى ، فأفريقيا تعاني من مشاكل كثرة الديون والجفاف والحروب الأهلية وكل هذه المشاكل أصبحت على الساحة ولا شك أن أمريكا لها دور في هذا •

الأزمة الصومالية

د٠ اجـلال رافت

الأزمة الصومالية

أ . د . اجلال رأفت

أستاذ / بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

مقدمة

تدور مناقشات هذه الندوة حول محور رئيسى ألا وهو المشكلات الافريقية المعاصرة . فتواجه الدول فى مسيرتها التاريخية كثيرا من المشكلات والقضايا الداخلية والخارجية . وتقبل بعض هذه القضايا الحلول السلمية وتقف عند حد « المشكلة » بمعناها المحدود من حيث طبيعتها وحدودها . فى حين يتخطى بعضها الآخر هذه الحدود ويصل بها الى حد الأزمة ، بمعنى أن القضية تتعاظم فتهدد كيان الدولة المعنية من الداخل ، أو تهدد الأمن الجماعى الدولى ، أو كلاهما معا . والحالة الصومالية ينطبق عليها – فى رأيى – التعريف

الثاني • ومن ثمة ، فضلت أن يكون عنوان الورقة التى تعالجها هو « الأزمة الصومالية » وليس « المشكلة الصومالية » كما أرادها منظمو الندوة • وعذرى فى ذلك أننى أحاول الاقتراب من واقع القضية التى نحن بصدد ابرازها •

فما هى تلك الأزمة الصومالية ؟

تتمثل تلك الأزمة فى الانهيار الكامل للدولة بمؤسساتها المختلفة الرسمية منها والأهلية ، هذا الانهيار الذى أدى الى توتر وعدم استقرار وصل حد الاشتباك المسلح ، وذلك فى منطقة جغرافية واستراتيجية حساسة ، هى القرن الافريقى ، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين •

من ثمة يصبح للأزمة الصومالية مستويان : أولا : المستوى الداخلى ، وهو تعبير عن ذروة الصدام بين مصالح الأطراف الداخلية المختلفة للأزمة ، هذه الذروة التى تعتبر نتاجا لتشابك عديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية • ثانيا : المستوى الخارجى ، فى شكله الاقليمى والدولى والذى يعبر هو أيضا عن صدام فى المصالح بين الأطراف الدولية للأزمة من جهة والدولة المعنية من جهة أخرى • غير ان المستوى الثانى للأزمة لم تصل لتناقضات التى يتضمنها الى حد الذروة كما فى المستوى الأول ، ل وقفت عند حد تهديد مصالح هامة — وليست حيوية — للأطراف الدولية • وبالتالى يمكن أن نفترض أن ادارة الأزمة الصومالية على المستوى الداخلى ستكون أكثر تعقيدا من ادارتها على المستوى الخارجى •

من ناحية أخرى ، نظرة شاملة الى القارة الافريقية أثناء الحرب الباردة ، تضع أيدينا على أهم الأسباب السياسية للأزمات التى

تواجهها غالبية دول هذه القارة • ويمكن تحديد أهم هذه الأسباب فى النقاط التالية :

أولا : تبنت الغالبية العظمى من الدول الافريقية الحكم الدكتاتورى المعتمد على سيادة الحزب الواحد ، سواء كان النظام الذى تأخذ به اشتراكيا أو يمينيا • وفى غالبية هذه الحالات ، جاءت نظم الحكم هذه بطرق غير شرعية ، بمعنى انها ليست منتخبة من غالبية المواطنين • وقد ترتب على هذا النسق من الحكم ، ان استحوذ الحاكم وبطانته على كثير من الامتيازات الاقتصادية ، ناهيك عن الامتيازات السياسية والاجتماعية المتمثلة فى تولى أرفع المناصب فى الدولة • مما يعنى — فى دول تتميز بتنوع ثقافى واسع النطاق — استحواذ قبائل وعرقيات معينة على جل مغانم الحكم ، وتعميق الشعور بالظلم لدى باقى المواطنين • وكلما طالت المدة التى يقضيها الحاكم فى السلطة ، ازداد الشعور بالضياع لدى هؤلاء المواطنين •

من ثمة يمكن القول ان السلبية الأولى فى تشخيص الأزمات الافريقية تكمن فى عاملين :

١ — استمرارية الحكم الدكتاتورى الذى لا يستند الى الشرعية •

٢ — استحواذ السلطة الحاكمة على أكبر المكاسب فى الدولة•

ثانيا : عرفت كثير من الدول الافريقية ظاهرة الحروب التى تتسبب فى عدم الاستقرار وتراجع التنمية الى أدنى درجاتها • وتنقسم هذه الحروب الى حروب انفصالية وحروب انتقال السلطة

من حاكم لآخر · اما عن حروب الانفصال فتنتج عن التعددية الثقافية داخل حدود الدولة الافريقية الحديثة · وقد ترغب بعض هذه المجموعات البشرية في الانفصال عن الدولة الأم ، اما للاستقلال فى شكل وحدة سياسية جديدة مثال (اريتريا) واما للانضمام الى كيان آخر مجاور للدولة المعنية (مثال الاوجادين فى مرحلة الصراع الأثيوبى الصومالى الذى سبق الهدنة التى عقدت بين الدولتين فى أواخر الثمانينيات) أما حروب ميراث السلطة ، فتتمثل فى نوعين : اما تغيير أشخاص الحكام ويظل النظام الأساسى الذى يحكم الدولة كما هو بدون أى تعديل – وهذه هى حالة الغالبية العظمى من الحروب الأهلية الافريقية – واما تغيير النظام ذاته فى منهجه وآلياته المختلفة ، وهذه حالات نادرة · والدافع فى الحالة الأولى يكون عادة رغبة مجموعة من الأفراد المحرومين من الامتيازات السياسية والاقتصادية ، فى السيطرة على السلطة السياسية التى تعتبر ، فى الدول النامية ، معبرا للثروات الاقتصادية الهائلة · اذا يمكن القول ان السلبية الثانية فى تشخيص الأزمات الافريقية تتركز فى العنصرين التاليين :

١ – غياب العدالة فى التوزيع بين الفئات المختلفة للمجتمع ·

٢ – تعميق الانقسامات الاجتماعية المختلفة فى الدولة الواحدة ·

ثالثا : يلاحظ أن بعد الاستقلال ، اعتمدت النظم الافريقية الحاكمة على المساعدات المختلفة الآتية من الدولة الأوربية التى كانت تستعمرها · وقد تمثل جزء هام من هذه المساعدات فى اتفاقيات عسكرية بين الدول الافريقية والأوربية · وقد استخدمت هذه المساعدات لدعم النظم الأفريقية الموالية ومساعدتها على البقاء بغض النظر عن عدم شرعيتها واستخدمت أيضا لاسقاط النظم التى تبدى نوعا من التمرد وتصبح خطرا على مصالح الدول الكبرى · وجدير

بالملاحظـة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت . فى كثير من الأحيان ، محل تلك الدول الأوربية التى استعمرت القارة الافريقية فى الماضى ٠

وبالتالى يمكن القول ان السلبية الثالثة فى تشخيص الأزمات الافريقية تتمثل فى التدخل الخارجى الذى يعرقل المسيرة الطبيعية للمجتمعات الافريقية ، ويسـاعد بالتالى على نمـو عـدم الاستقرار فيها ٠

من ثمة يمكن القول ان العناصر سالفة الذكر تؤدى كلها الى عدم الاستقرار الذى يصل أحيانا الى العنف المسلح فيفجر الأزمات التى تعانى منها القارة الافريقية ٠ فاذا حاولنـا ان نختبر هـذه الحقائق العامة فى الحالة الصومالية ، لوجدنا انها تصلح ، فى عمومها ، لتحليل أسبابها ٠

على ذلك يمكن تقسيم البحث على النحو التالى :

أولا : البعد الداخلى للأزمة الصومالية :

١ ــ القهر السياسى واحتكار السلطة ٠

٢ ــ غياب العدالة فى التوزيع المصاحب للتدهور الاقتصادى ٠

٣ ــ الانقسامات القبلية ٠

ثانيا : البعد الخارجى للأزمة الصومالية :

١ ــ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ٠

(أ) التدخل الأمريكى لمساندة على سياد برى ٠

(ب) التدخل الأمريكى للاطاحة بسياد برى ٠

٢ — تدخل الأمم المتحدة ·

(أ) على المستوى القانونى ·

(ب) على المستوى السياسى ·

ثالثا : نتائج الدراسة ·

البعد الداخلى للأزمة الصومالية

القهر السياسى واحتكار السلطة :

تولى سياد برى السلطة فى الصومال على أثر انقلاب عسكرى فى سنة ١٩٦٩ · وقد بدأت سمات الحكم الفردى تتضح فى بداية حكمه من خلال عدة خطوات · فبدأ بحل الأحزاب السياسية التى كانت تشكل سمة النظام السياسى منذ الأربعينيات · ثم حكم البلاد من خلال المجلس الثورى حتى ١٩٧٦ حين أنشأ الحزب الواحد « الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى » ، ونقل السلطة من المجلس الثورى اليه بصفته رئيسا للحزب · ومن أخطر عيوب نظام الحزب الواحد ، ان مبدأ المركزية الديمقراطية التى يقوم عليها هذا النظام ، لا يطبق عادة بشقيه بل يتلاشى الشق الديمقراطى بينما يتنامى الشق المركزى بشكل يصبغ العمل السياسى بالصبغة الدكتاتورية · وتدعيما لهذا الاتجاه الفردى فى الحكم وضع سياد برى دستورا جديدا للبلاد ١٩٧٩ يركز سلطات الدولة فى شخص رئيس الجمهورية ·

من ناحية أخرى عندما زادت المعارضة ضد نظام الحكم ، بدأ سياد برى يسلك سياسة قبلية واضحة · فأسند الى أفراد قبيلته المراكز السياسية الهامة فى البلاد · وكلما زادت المعارضة ضاقت حلقة المكاسب حتى تركزت فى عائلة سياد برى نفسها ·

وهكذا دخلت البلاد فى حلقة مفرغة • فقد أدى السلوك القبلى للسلطة الحاكمة الى ايقاع الظلم على فئات المجتمع المختلفة ، الذى أدى بدوره الى تعميق السلوك القبلى ذاته •

فضاقت الدائرة حول الحاكم الذى ركز الامتيازات فى أهل الثقة • وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تعددت الحركات المعارضة حتى شملت كل الصومال •

غياب العدالة فى التوزيع والتدهور الاقتصادى :

صاحب الاستئثار بالسلطة تدهور عام فى السياسات الاقتصادية الصومالية • فقد ساهمت الحروب المتتالية بالاضافة الى العوامل الطبيعية مثل الجفاف ، وتذبذب الأسعار العالمية للبترول وانخفاض أسعار السلع التى تعتمد عليها الصومال فى التصدير ، هذا الى جانب احجام الدول الأوربية عن الاستثمار فى الصومال نتيجة لعدم الثقة فى هيكلها الاقتصادى وارتفاع الدين العام وضغوط صندوق النقد الدولى • ساهمت كل هذه العوامل فى تراجع التنمية وتفاقم الأزمة الاقتصادية بالبلاد • وقد أدى ذلك بالقبائل والعشائر المبعدة عن السلطة الى الشعور بوطأة الظلم مرتين : مرة من النخبة الحاكمة ومرة ثانية كجزء من التدهور العام •

من ناحية أخرى تضيف الخصوصية الصومالية عاملا آخر ، لعله ساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، ألا وهو تعايش نمطين اجتماعيين مختلفين داخل الدولة الواحدة : النمط القديم المبنى على القبلية كتقسيم اجتماعى ، والرعى والمقايضة كمنهج اقتصادى ، والنمط الحديث المبنى على الجماعة الحضرية والسياسة التجارية فى السوق العالمية (١) • وقد أربك هذا التجاور للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المجتمع بشكل باعد بين الفئات الاجتماعية المختلفة والنخبة الحاكمة والمسيطرة على السوق الداخلى والتجارة الخارجية •

الانقسامات القبلية :

تعتبر الصومال من الدول الافريقية النادرة التى تتمتع بوحدة عرقية ولغوية ودينية • الا أنها تعانى من سلبية أخرى هى القبلية التى فاجأت العالم بحدتها وعنفها • فينقسم المجتمع الصومالى الى ثلاث قبائل رئيسية هى الداورد والايرير والساب بتقسيماتها العشائرية المتعددة • وقد انعكست هذه السمة القبلية على النظام السياسى الصومالى فى مراحله التاريخية المختلفة • فصبغت الأحزاب السياسية المتعددة التى سادت الحياة السياسية منذ سنة ١٩٤٣ وحتى انقلاب سياد برى ، فيما عدا حزب « وحدة الشباب الصومالى » الذى كان يعمل الى حد كبير على مستوى قومى • كما شكلت القبلية بعد ذلك عنصرا هاما من العناصر التى قامت عليها الفصائل المعارضة لحكم سياد برى • فعلى سبيل المثال ، تركزت الحركة القومية الصومالية (SUM) عشائريا فى قبائل اسحاق (الايرير) فى شمال الصومال ، والتى انفصلت فيما بعد وكونت جمهورية أرض الصومال • كما قامت الحركة الوطنية الصومالية (SPM) على عشائر الاوجادين (الدارود) فى غرب البلاد وجنوبها ، وتمثلت القاعدة العريضة للمؤتمر الصومالى الموحد (USC) فى الهاوية (الايرير) التى تتمركز فى وسط البلاد والتى ينتمى الى بطونها المختلفة الجنرال محمد فارح عيديد (هبر جدر) والسيد/على مهدى محمد (أبجال) اللذان يقودان الصراع الآنى فى الصومال (٢) •

وبعد أربع سنوات من التقاتل بين الفصائل المختلفة ، برز على الساحة الصومالية الآن القبائل والعشائر التالية : فى الجنوب ، مجموعة عيديد ومجموعة على مهدى ، وكلاهما من بطون قبائل الهوية • وتتنافس المجموعتان على الاستيلاء على السلطة • وفى الشمال ، مجموعة محمد ابراهيم عقال ومجموعة عبد الرحمن تور وكلاهما من قبائل اسحاق ويتقاتلان أيضا من أجل السلطة •

أما العلاقة بين المجموعتين الشمالية والجنوبية ، فهى ان تور يتحالف الآن مع عيديد بهدف العودة الى الوحدة ، بينما يرفض عقال ذلك ٠

وعندما تتفشى الخلافات القبلية بالشكل الحادث فى الصومال ، يصبح استقرار المجتمع مهددا ، وتتعقد امكانية الاندماج فى الدولة القومية ٠ ويكثف من هذه الصعوبة عاملان ، يتمثل العامل الأول منهما فى النظام الأبوى الذى يتأسس عليه المجتمع القبلى ، والذى يولد التسلط من جانب الأب أو الزعيم القبلى أو الحاكم ، والرضوخ من جانب الابن أو أفراد القبيلة أو الشعب ٠ ويولد هذا النمط بدوره البعد عن الموضوعية والانسياق وراء المصالح والأحكام الشخصية الضيقة ، مما يمثل عائقا أمام الاندماج الوطنى (٣) ٠ أما العامل الثانى فيتمثل فى الطبيعة الرعوية للقبائل الصومالية والتى تدفع بالأفراد الى التحرك الدائم وراء الكلأ ٠ وينتج عن ذلك عدم ارتباط الفرد الصومالى ببقعة أرض محددة ، له فيها مصلحة دائمة ، واستقلاله عن الجماعات الصومالية المتمثلة فى القبائل والعشائر والبطون الأخرى ٠ ويؤدى هذا النمط الانتاجى الى اضعاف الشعور بالانتماء الى الصومال كوطن للجميع (٤) ٠

خلاصة الأمر ، يمكن القول ان العناصر الثلاثة السابقة كانت من أهم أسباب الأزمة الداخلية الصومالية ، والتى شكلت الأساس فى انهيار الدولة ٠ وقبل ان ننتقل الى البعد الخارجى لهذه الأزمة يجدر بنا ان نشير الى الملاحظات الهامة التالية :

أولا : حدث تغيير فى هدف وطبيعة العنف المسلح الذى مارسته الفصائل العسكرية الصومالية ٠ فقبل سنة ١٩٩١ ، كان العمل العسكرى موجها ضد الحكم الدكتاتورى لنظام سياد برى ، وذلك بغرض اسقاطه واقامة الديمقراطية التعددية ٠ أما بعد رحيله ، فتحول الى حرب أهلية وتقاتل بين القبائل والعشائر الصومالية نفسها بهدف الاستيلاء على السلطة ، بكل ما تمثله من

امتيازات اقتصـــادية واجتماعية • وبذلك يكون العمل السـياسى العسكرى للفصائل المعارضـــة قد تحول من المستوى القومى الى المستوى الشخصى للأفراد والعشائر •

ثانيا : لم تكن الخلافات التى فرقت بين الفصائل فكرية أو منهجية ، ولكنها تعبير عن مآرب شخصية وصراع على السـلطة • والذى كثف من حدتها كان ــ كما ذكرنا ــ الخبرة التى مر بها المجتمع الصومالى من احتكار النخبة القبلية الحاكمة للسلطة •

ثالثا : يبدو أن الجبهات العسكرية المتحاربة لم تكن لديها خطة عمل واضحة لادارة البلاد بعد سقوط سياد برى ، ومن هنا جاءت الفوضى ، ولم يستطع أى منها أن يفرض النظام والأمن فى البلاد •

البعد الخارجى للأزمة الصومالية

تدخل الولايات المتحدة الأمريكية :

اذا تناولنا العنصر الثالث المؤدى الى عدم الاستقرار فى القارة الأفريقية ، وهو التدخل الخارجى لدعم أو ازاحة نظام حكم معين ، لوجدناه ينطبق أيضا على حالة الصومال • فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا مؤثرا فى الصومال بعد انهيار الامبراطورية الأثيوبية وتولى النظام الاشتراكى الجديد السلطة فى البلاد • فقبل هذا التاريخ ، ومنذ أوائل الخمسينيات ، اعتمدت الولايات المتحدة فى حماية مصـــالحها فى القرن الافريقى على علاقاتهـــا الممتازة بالامبراطورية الأثيوبية • فقد أنشأت سنة ١٩٥٤ فى أسمرة قاعدة للاتصالات (الكانيو) ، وكانت تراقب من خلالها الأحداث فى الشرق الأوسط والبحر الأحمر • وادراكا من الولايات المتحدة لأهمية أثيوبيا بالنسبة لمصالحها ، حرصت على الاحتفاظ بحد أدنى لعلاقاتها بهذه

الدولة الافريقية ، حتى بعد تولى النظام الاشتراكى السلطة فيها • ويمكن تقسيم التدخل الأمريكى فى الصومال الى مرحلتين :

أولا : من سنة ١٩٧٦ حتى سنة ١٩٨٩ :

مرحلة مساندة سياد برى (أثناء الحرب الباردة) • باستيلاء النظام الاشتراكى على السلطة فى أثيوبيا ، غير الاتحاد السوفييتى تحالفاته فى القرن الافريقى فترك الصومال وتحالف مع منجستو • هنا اضطرت الولايات المتحدة هى الأخرى لتغيير تحالفاتها ، وبدأت تساند نظام سياد برى مقابل بعض التسهيلات فى الموانى أهمها القاعدة التى أخذتها فى ميناء بربره فى شمال الصومال • غير ان هذا التحالف الجديد للولايات المتحدة لم يكن يهدف الى صدام مفتوح مع أثيوبيا ، فقد كان هدفه البقاء فى المنطقة منافسا للاتحاد السوفييتى • لذا جاءت المساعدات الأمريكية للصومال سواء كانت مالية أو فنية أو عسكرية بالقدر الذى يمكنه من الدفاع عن نفسه فقط ، كما حرصت الولايات المتحدة ألا يقوى نظام سياد برى الى حد تهديد أثيوبيا • ولم تمنع دكتاتورية النظام الصومالى فى ذلك الحين الولايات المتحدة من مساندته حتى يظل فى الحكم الى أن ترى الولايات المتحدة رأيا آخر •

ثانيا : من سنة ١٩٨٩ حتى سنة ١٩٩١ :

ـ مرحلة اسقاط سياد برى (النظام العالمى الجديد) • صدرت البرسترويكا فى سنة ١٩٨٥ ، ثم تفكك الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٨٩ ، فتغيرت استراتيجية الولايات المتحدة فى منطقة القرن الافريقى من منافسة الاتحاد السوفييتى الى اقرار الأمن فى المنطقة بالطريقة التى تحقق المصالح الأمريكية • ففى هذا الاطار الجديد للاستراتيجية الأمريكية ، ترى الولايات المتحدة أن التخلف الاقتصادى والسياسى واضطراب الأمن فى دولة تقع فى المجال

الحيوى الأمريكى ، تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية . وبالتالى يلزم التدخل لضبط الأمور فى هذه الدولة وفقا للمصلحة الوطنية الأمريكية (٥) . ولا يعنى ذلك أن الصومال تمثل مجالا حيويا مباشرا للولايات المتحدة مثل منطقة الخليج مثلا ، ولكنها تظل ذات أهمية كبيرة لمصالحها وذلك لعدة اعتبارات من أهمها :

- تشاطىء الصومال طريق البترول الآتى من الخليج والمتوجه الى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية .

- تجاور الصومال منطقة الخليج التى تمثل أهمية قصوى للولايات المتحدة ولأمنها القومى .

- يجاور شمال الصومال المدخل الجنوبى للبحر الأحمر وهو المدخل الجنوبى لجزء من الشرق الأوسط يشهد اليوم ترتيبات اقتصادية هامة تحت رعاية الولايات المتحدة .

- المصلحة الاقتصادية الأمريكية الواعدة فى الصومال والمتمثلة : أولا : فى امتياز التنقيب عن البترول الذى حصلت عليه أربع شركات أمريكية هو امكو وكونوكو وفيلبس وشيفرون (٦) . ثانيا : فى تجارة الموز التى تمارسها شركة أمريكية تحت اسم « دول للغذاء » منذ سنة ١٩٩٤ . فقد اقتنصت هذه الشركة فرصة انسحاب الايطاليين — وهم المستثمرون الأصليون الذين بدأوا زراعة وتجارة الموز فى الصومال — بسبب الحرب سنة ١٩٩٣ ، وبتشجيع من السفير الأمريكى فى الصومال دخلت هذه الشركة فى مجال زراعة الموز . ويبدو أنها حققت أرباحا كبيرة (ثلاث سفن شحن شهريا محملة بالموز) (٧) .

- تنامى الخطر الأصولى فى القرن الأفريقى . فيوجد فى الصومال ثلاث جبهات اسلامية على الأقل من أهمها الاتحاد الاسلامى الصومالى ، وفى اريتريا ينمو تدريجيا الجهاد الاريترى . وفى أثيوبيا بدأت الجبهات الاسلامية للأورومو وفى الأوجادين تقلق حكومة

مليس زيناوى · هذا بالاضافة الى الجبهة الاسلامية التى تشارك فى حكم السودان · وهنا يطرح دائما التساؤل : ما هى علاقة ايران بهذه الجبهات ؟

ـ وأخيرا جوار الصومال لجنوب السودان ، حيث تشتعل الحرب بين الجبهات الجنوبية المعارضة والحكومة السودانية ·

من ثمة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على سياد برى لكى يعدل سياسته وفقا لما تراه هى صالحا ، وهو التخلى عن الحزب الواحد وارساء الديمقراطية التعددية ، وتطبيق الاصلاح الهيكلى بحيث تتحول السياسات الاقتصادية الصومالية من التطبيق الاشتراكى والقطاع العام الى اقتصاد السوق والخصخصة · وفى سبيل الوصول الى هذا الهدف ، بدأت تحرم سياد برى من المعونات وتساعد بشكل سرى بعض الفصائل المعارضة له · ولم تكن الولايات المتحدة تسلك هذه السياسة وحدها ، بل استطاعت أن تنسق مع بعض دول أوربا الغربية للضغط على حكومة الصومال بنفس الوسائل ·

لم يحتمل نظام سياد برى الضغوط والتناقضات الداخلية والخارجية ، فانهار فى ٢٨ يناير ١٩٩١ · وبدأ الفصل الأخير من المأساة الصومالية الذى تستر فيه التدخل الأمريكى تحت مظلة الأمم المتحدة ·

تدخل الأمم المتحدة :

١ ـ على المستوى القانونى :

وفقا للمادتين٣٤ و ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة ، يتولى مجلس الأمن تحديد الأزمات الدولية التى تهدد الأمن والسلم الدوليين · كما توكل اليه أيضا ، وفقا للفصل السابع من الميثاق ، مهمة تقرير طبيعة الوسائل التى تستخدم لمجابهة هذه الخطورة ·

وازاء الحرب الأهلية العنيفة التى اندلعت فى الصومال وانهيار كل مظاهر السلطة الحكومية فيها ، اتخذ مجلس الأمن قرارا بالاجماع بأن هذه الأزمة تهدد السلم والأمن الدوليين ، كما قرر أن يكون التدخل فى هذه الأزمة تدخلا عسكريا بالقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة . وكان الغرض من هذه العملية هو توفير الحد الأدنى والأساسى من الأمن والخدمات والادارة الى الشعب مع العمل على استعادة قدرة الدولة على أداء مهامها الأصلية ، وفى هذا النوع من عمليات حفظ السلام ، يتطلب من الأمم المتحدة التزام الحياد أى الامتناع عن الانحياز الى أى طرف من أطراف النزاع ، كما يتطلب موافقة الأطراف المتنازعة على وجود الأمم المتحدة (٨) .

بعد صدور قرار مجلس الأمن أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قوات قوامها ١٨٠٠ جندى من البحرية الأمريكية ، كبداية لانزال بلغ نحو ٢٨ ألف جندى . وقد دخلت هذه القوات مقديشيو فى ١٩٩٢/١٢/٩ ، مدعمة من القوات الفرنسية الآتية من جيبوتى ، وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة . وقد تبعت القوات الأمريكية والفرنسية قوات من حوالى عشرين دولة أفريقية وأسيوية وأوربية، منها مصر والمغرب والجزائر وموريتانيا وبوتسوانا والامارات العربية والسعودية والكويت وباكستان وايطاليا وبلجيكا وتركيا والنرويج والسويد ونيوزيلندا وكندا واستراليا .

مثلت القوات الأمريكية الدعامة الرئيسية للقوات الدولية . وقد برز ذلك فى المرحلة الأولى من التدخل لحفظ السلام ، حيث عملت قوات الأمم المتحدة تحت القيادة العسكرية الأمريكية . كما استمر هذا الثقل الأمريكى فى المرحلة الثانية من التدخل والمسماة (يونسوم ٢)، فقد تركت الولايات المتحدة القيادة الرسمية للقوات الدولية .ولكن الأمم المتحدة عينت جنرالا أمريكيا هو تومس منتجمرى مساعدا لقائد قواتها . وفى سنة ١٩٩٣ خفضت الولايات المتحدة من عدد قواتها حتى وصل الى خمسة آلاف جندى تمهيدا لانسحابها

الكامل من الصومال في مارس سنة ١٩٩٤ · وفي ٦ مارس سنة ١٩٩٥ انسحب آخر جندي من قوات الأمم المتحدة من الصومال ، دون أن يوضع حد للأزمة الصومالية ·

٢ ـ على المستوى السياسي :

تدخلت الأمم المتحدة في الصومال لهدفين : الأول : أن تصل الى المصالحة بين الفصائل المتقاتلة وتساعد على تشكيل حكومة ائتلافية ، هذه الحكومة التي تصبح نواة للمؤسسة التنفيذية الجديدة في الصومال والتي يسند اليها اعادة بناء الدولة والحفاظ على الأمن داخلها · الثاني أن تؤمن وسائل الاغاثة والمساعدات الانسانية للشعب الصومالي الذي كانت أعداد هائلة منه تفنى بسبب المجاعة والحرب · ولبلوغ هذين الهدفين ، كان يتعين على قيادة الأمم المتحدة أن تتوخى الحياد مع جميع الأطراف المتحاربة · غير أنها انحرفت عن حيادها واتخذت موقفا عنيفا من عيديد ، بعد أن اتهمت جبهته بقتل عدد من الجنود الباكستانيين التابعين لها · ثم عادت قيادة الأمم المتحدة وعدلت عن موقفها هذا ، ولكن بعد أن فقدت مصداقيتها لدى جزء كبير من الشعب الصومالي ، مما ساعد على تعطيل المصالحة بين الفصائل · فكان الجنرال عيديد يرفض أي اقتراح يأتي من الأمم المتحدة في حين يتخذ علي مهدي الموقف المعاكس · وكانت هذه المواقف تبنى على أسس شخصية لا علاقة لها بالمصلحة العامة للبلاد ·

من ناحية أخرى حدث خلاف بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة حول مفهوم كل منهما لدور القوات الدولية في الصومال : فرأت قيادة الأمم المتحدة انه يجب نزع سلاح الفصائل المتحاربة وفرض السلام بالقوة ، بينما رأت الولايات المتحدة أن ذلك لا يدخل ضمن مهمتها التي أرادت أن تقصرها على حفظ السلام وتأمين وسائل الاغاثة · ثم غيرت سياستها وحاولت التجاوب مع رغبة الأمم

المتحدة وذلك عقب مقتل الجنود الباكستانيين · وتلا ذلك تصاعد أحداث العنف بين الأطراف المحلية والدولية ، التي انتهت بمقتل أربعة من الجنود الأمريكيين · وتحت ضغط الرأى العام الأمريكى وحساب الأرباح والخسائر ، قررت الولايات المتحدة سحب قواتها من الصومال ، ملقية باللوم على السياسات الخاطئة للأمم المتحدة ·

أدى هذا الارتباك في السياسات الأمريكية ، مضافا اليه عدم التنسيق بين دورها ودور الأمم المتحدة فى حفظ السلام فى الصومال ، الى التقليل من فرص السلام · فقد استفز تحيز الأمم المتحدة وسلوكيات بعض جنودها جزءا كبيرا من الفصائل الصومالية التى أخذت تتحالف مع عيديد ، هذه الشخصية التى أصبحت فى عيون الكثيرين بطلا شعبيا ورمزا للمقاومة الوطنية ضد التدخل الأجنبى الأمريكى ــ الدولى · وبالتالى يمكن القول ان هذا التدخل الأجنبى كان عاملا من العوامل التى أدت فى بعض المراحل الى ازدياد العنف والقتال بين الفصائل الصومالية ذاتها من ناحية ، وبينها وبين قوات الأمم المتحدة من ناحية أخرى · أى أن التدخل الخارجى أدى ــ على المستوى السياسى ــ الى زيادة عدم الاستقرار · ومما يثبت صحة هذا الرأى ، انه بمجرد انسحاب القوات الدولية فى مارس الماضى ، ساد الهدوء النسبى بين الفصيلين الرئيسيين ، وعقد اتفاق بين على مهدى وعيديد ينصب على التعاون لاعادة الحياة الطبيعية لميناء ومطار مقديشيو وهما المرفقان الأساسيان فى اتصال الصومال بالعالم الخارجى ثم عقد الاثنان اتفاقا اقتصاديا مع ماليزيا ، ينص على قيام هذه الأخيرة باعادة بناء المرفقين المذكورين (٩) · وجدير بالملاحظة أن ماليزيا دولة محايدة ، حرص جنودها الذين شاركوا فى عملية الأمم المتحدة فى الصومال ، على حيادهم الكامل وحسن تعاملهم مع كافة الفصائل الصومالية ·

نتـــائج الدراســـة

أولا : ثبت من التحليل السابق أن العوامل السابق ذكرها فى المقـدمة وهى القهر السياسى وغيـاب العدالـة فى التوزيـع والانقسامات القبلية والتدخل الخارجى ، شكلت بالفعل الأسباب الرئيسية فى الأزمة الصومالية • وبالتالى يمكن القول ان الأزمة الصومالية فى خطوطها العريضة ، لا تخرج عن المألوف فى القارة الافريقية •

ثانيا : انتهت التعقيدات الداخلية فى الأزمة الصـومالية ، والناتجة جزئيا عن تعدد الأطراف المتحاربة ، الى تبـلور تيارين سياسيين محددين • أحدهما ـ وهو الممثل فى شخص السيد / على مهدى ـ يعطى أهمية للتقارب الصومالى العربى ، وبالتالى يميل الى الحلول التى تطرحها جامعة الدول العربية • والآخر ـ وهو الممثل فى شخص الجنرال فارح عيديد ـ يفضل الاقتراب من دول الجوار الافريقى ، وبالتالى يميل الى الوساطة الافريقية ، وبخاصة من خلال أثيوبيـا •

ثالثا : يختلف تقييم الأزمة الصومالية من طرف الى آخر من الطرفين الداخلى والخارجى المشاركين فيها • فكانت الحرب بالنسبة

للفصائل الصومالية حربا كاملة ذات أهداف حيوية : الاستيلاء على الحكم ومعه ثروات البلاد واستئثار قبيلة المنتصر بكل هذه المكاسب ، مما يعني تدهور أوضاع القبائل الأخرى التي تخسر المعركة . لذا ، استعملت فيها كل الوسائل الممكنة من مفاوضات سلمية فتمرد فاضطرابات تصاعدت حتى وصلت الى حرب مسلحة تقترب من حرب الابادة . أما بالنسبة للأطراف الخارجية (الولايات المتحدة بالأساس) ، فكانت حربا جزئية ، ذات أهداف هامة ولكنها ليست حيوية ، استعملت فيها الولايات المتحدة جزءا فقط من الوسائل المتاحة للحرب . فاذا قارنا تدخلها في الصومال بتدخلها في الخليج سنة ١٩٩١ ، لمسنا الفرق الواضح بين الحالتين ، هذا الفرق الذى يتبع بالضرورة الفرق بين أهمية الأهداف في الحالتين (١٠) .

رابعا : يلاحظ أيضا أن الأزمة الصومالية على المستوى الداخلي كانت أكثر تعقيدا منها على المستوى الخارجي . ومن ثمة يتسعب ادارتها وحلها على المستوى الأول بينما يصبح أكثر يسرا على المستوى الثاني . ففي الداخل تتعدد أطراف النزاع ومسببات الأزمة وتختلف العوامل الداخلية والخارجية فيها وتتشابك ، لذلك ورغم حسن النوايا وكثافة المجهودات التي بذلت تجاه القضية الصومالية ، لم تحل الأزمة داخليا حتى الآن ، بينما انتهت حدتها على المستوى الخارجي (بمعنى اشتباك الأطراف الداخلية والخارجية) وذلك بخروج آخر جندي أمريكي ـ دولي من الصومال ، وان ظل التدخل الدولي غير المباشر جائزا من خلال أطراف اقليمية .

خامسا : اتسمت السياسة الأمريكية في الصومال ـ كما رأينا سالفا ـ بارتباك واضح : فقد بدأت بالقوة ثم عرجت الى اللين ثم عادت الى القوة وأخيرا قررت الانسحاب . واذا أردنا أن نقيم دور التدخل العسكري الأمريكي في حل الأزمة الصومالية

داخليا ، لقلنا انه فشل · ويحتمل أن يكون السبب فى ذلك ان الولايات المتحدة أرادت أن توفق بين حل الأزمة الصومالية وبين مصالحها الوطنية فى المنطقة ، مما يشكل خيارا صعب التنفيذ ·

سادسا : لا يعنى هذا الفشل الأمريكى فى الصومال ، تخلى الولايات المتحدة عن أهدافها فى المنطقة · بل قد تكون الوسيلة فى المرحلة القادمة غير مباشرة ، بمعنى اعطاء الفرصة لدول الجوار الصومالى ، وبخاصة أثيوبيا ، لتدلوا بدلوها فى الأزمة · وجدير بالملاحظة أن المصلحتين الأثيوبية والأمريكية تلتقيان فى نقطة محددة ، الا وهى ابعاد الحل العربى الاسلامى عن الصومال · فما يحدث لتلك الدولة العربية يهم بالدرجة الأولى أثيوبيا ، نظرا لوجود مشكلة دائمة بينهما خاصة بالحق التاريخى الذى تدعيه كل منهما فى الأوجادين ، هذه المشكلة التى ما ان تهدأ حتى تثور من جديد · وجدير بالملاحظة أن المقاومة الأوجادينية تعتبر اليوم من أقوى الجبهات المعارضة لحكم الرئيس زيناوى والراغبة فى الاستقلال (١١) · فاذا حدث تقارب فى المستقبل بين الصومال (فيما بعد الأزمة) والأوجادينيين والأورومو ـ وهم ذوو أصول عربية اسلامية ـ ستعتبر أثيوبيا ذلك تهديدا مباشرا لأمنها القومى ·

من ثمة تتفق المصلحتان الأمريكية والأثيوبية على حل الأزمة الصومالية بعيدا عن التأثير العربى الاسلامى · وقد يكون عيديد هو الشخصية الصومالية المقبولة لدى هذا التحالف الدولى لقيادة الصومال فى المرحلة القادمة ، لاسيما وانه يميل ، فيما يخص المصلحة الصومالية ، الى الحل الذى يأتى عن طريق منظمة الوحدة الافريقية من خلال المساعى الأثيوبية · وقد ظهر ذلك جليا فى خلال سنة ١٩٩٤ ، حين وقف عيديد وأثيوبيا تساعدهما أريتريا ، ضد تدخل القاهرة فى الوساطة لتحقيق المصالحة ، وذلك بحجة عدم تعطيل المجهودات المبذولة من أثيوبيا ، الدولة المكلفة من منظمة الوحدة الأفريقية للقيام بهذه المهمة ·

سابعا : يتضح من العرض السابق أن الأمم المتحدة لم تبق على حيادها في عملية انقاذ الصومال ، وذلك رغم أن ميثاق الأمم المتحدة ينص في هذا النوع من أنواع حفظ السلام ، على ضرورة توفر الحياد من قبل المنظمة الدولية ، ويعد هذا الموقف من أخطاء سياسة الأمم المتحدة في الصومال ٠

من ناحية أخرى ينص القانون على أن التدخل العسكرى في أزمة معينة يجب أن يكون بموافقة أطراف النزاع ٠ غير أنه في الحالة الصومالية ، حدث التدخل الدولى بدون نداء رسمى من أطراف النزاع بها ، كما كان طرف هام من هذه الأطراف هو عيديد والجبهات الموالية له ، يرفض رفضا باتا التدخل في الأزمة ٠ وربما كانت هذه السياسة من قبل الأمم المتحدة هي التي تسببت في الفشل الجزئي لحملتها في الصومال ٠

ثامنا : لم تفشل الأمم المتحدة تماما في مهمتها في الصومال٠ فقد فشلت فقط في الشق السياسي والعسكرى للمهمة ألا وهو نزع سلاح الفصائل واتمام المصالحة الوطنية ، أما الشق الانسانى للمهمة ، فقد نجحت فيه ، والدليل على ذلك ، ان الحرب اليوم انحصرت في مقديشيو بين رجلين اثنين هما على مهدى وعيديد ، بينما تعيش بقية الصومال الآن في ظروف شبه طبيعية ٠

تاسعا : كان من مصلحة الأمم المتحدة أن تسند الى الولايات المتحدة الدور الرئيسي في عملية حفظ السلام في الصومال ٠ فمن الصعوبات التي تواجه الأمم المتحدة في مهمتها ، عدم توفر الكم الكافي من المعدات العسكرية وغير العسكرية اللازمة لعمليات التدخل من أجل السلام ٠ لذا يستلزم أن تأتي القوات الدولية المشاركة في العمليات ، مزودة بما يلزم من أسلحة ومعدات٠ الا أن ذلك لا يتيسر لكافة الدول ٠ فعدد كبير منها لا يتوفر لديه هذه المعدات ٠ لذا ، كانت قيادة الولايات المتحدة لعملية التدخل أساسية وذلك للقدرة العسكرية والفنية العالية لمؤسستها العسكرية ٠

من ناحية أخرى كان من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل لها الأمم المتحدة مظلة تكسب تدخلها فى الصومال الشرعية الدولية • فبالاضافة الى المصالح الأمريكية في المنطقة التى سبق ذكرها ، كانت الولايات المتحدة ، فيما يبدو ، فى حاجة الى مظاهرة عسكرية ثانية بعد انتهاء حرب الخليج ، تؤكد بها للعالم أنها ما زالت الفاعل الرئيسى على المسرح السياسى الدولى • وقد حرص الرئيس بوش ، فى نهاية ولايته ، على توصيل هذه الرسالة، وبخاصة الى العالم الثالث ، ثم يبدو أن الرئيس كلينتون قد تورط فيها من بعده • ومن ثمة ، تلاقت مصلحة كل من الأمم المتحدة فى ابراز دور هذه الأخيرة فى عملية حفظ السلام فى الصومال •

عاشرا : اليوم ، وبعد انسحاب الولايات المتحدة والأمم المتحدة من الصومال ، تتركز محاولات ادارة الأزمة الصومالية فى منظمتين اقليميتين : جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية • فمن ناحية فوضت منظمة الوحدة الافريقية أثيوبيا للقيام بهذه المهمة • وقد قدمت أثيوبيا تقريرا ، الى الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لوزراء الخارجية الأفارقة ، التى انعقدت فى القاهرة فى مارس الماضى ، يلخص نتائج مهمة البعثة الأوجادينية المختارة من الرئيس زيناوى للتفاوض مع الزعماء الصوماليين فى شأن المصالحة • وقد اعتمدت فى ذلك على التقارب العرقى والثقافى بين الصوماليين وشعب الأوجادين •

من ناحية أخرى أرسلت الجامعة العربية بعثات الى الصومال للاتصال بالفصائل وزعمائها ، كما كونت لجنة رباعية مشكلة من مصر وتونس وليبيا واليمن ، أوكلت اليها مهمة متابعة الأحداث فى الصومال •

من ثمة يصبح من المفيد ، نظرا لوجود تيارين داخل الصومال متعاطفين مع كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، أن تقتنص هذه الفرصة وتنسق المنظمتان الاقليميتان عملهما للوصول الى المصالحة الصومالية والمساعدة فى اعادة بناء الدولة . وكل ما أخشاه أن يؤدى تناقض المصالح الاقليمية فى هذه المنطقة الى محاولة استقطاب تكون على حساب المصلحة الصومالية .

الهوامش

(١) Ahmed Samatar, "Internal Struggles in Somalia", London, Cairo : International Institute for Strategic, Studies, Center for Political research and Studies, 1990, p. 9.

(٢) Eglal Raafat, "La Crise Somalienne. Actuelle : sa nature et ses raisons". 30 *years of indpendence in Africa : the lo... decade, Nairobi* : AAPS 1992, pp. 206-248.

(٣) محمود على توريارى « الديمقراطية وتجربة الصومال » . ندوة العلاقات العربية الافريقية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٤ ، ص ١٠ ، ١١ .

(٤) اجلال رافت ، **الأمن القومى العربى ومنطقة القرن الأفريقى** ، باريس مؤتمر المركز العربى الأوربى . سنة ١٩٩٣ .

(٥) هناك ستة انواع من عمليات حفظ السلام يمكن لمجلس الأمن اقرارها ، تستلزم خمسة منها الحياد التام من الأمم المتحدة حين تدخلها (تعتبر حالة الصومال من بينها) أما الحالة السادسة ، وهى تسمى بعمليات انقاذ السلام فلا تكون الأمم المتحدة محايدة فيها ، بل يكون تدخلها لصالح أحد الأطراف ، فهى تقوم بعمل عسكرى ضد المعتدى وتتضامن مع المعتدى عليه (مثال أزمة الخليج سنة ١٩٩١) .

ـ بطرس بطرس غالى . أمين عام الأمم المتحدة ، جريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ١٩٩٥/٣/٢٧ .

(٦) رغم أن الباب السابع من الميثاق يسمح بذلك حيث يعطى مجلس الأمن الحق كاملا فى تقدير الموقف ، تعتبر الصومال السابقة الأولى التى تدخلها القوات الدولية بدون دعوة أطراف النزاع .

(٧) انظر ادارة الأزمات فى :

— Phil Williams, Crisis Management, London : Martin Robertson, 1976, pp. 11-30.

(٨) تشكل جبهة تحرير الأورومو أيضا جبهة من أهم الجبهات المعارضة اليوم فى اثيوبيا .

(٩) جريدة الحياة فى عددها الصادر فى ١٩٩٥/٣/٢٨ .

(١٠) Phil Williams, *op. cit.*, pp. 29-30.

(١١) تعتبر أيضا جبهة تحرير الأورومو من أهم الجبهات المعارضة للحكومة الأثيوبية وهم مسلمون ولهم صلات قربى بالصوماليين .

الأسئلة والتعقيبات على بحث

أ٠د٠ اجلال رأفت

سؤال : فى ظل النظام العالمى الجديد هل تعتقدين بالفعل أن هناك امكانية عربية أو أفريقية لحل المشكلة الصومالية بعيدا عن هذه الهيمنة أم لا ؟

سؤال من الأستاذ محمد عاشور :

أليس ثمة تعارض بين فكرة تعاون اللواء فارح عيديد فى ظل التوجه الوحدوى مع أثيوبيا ، وما هى أهم ملامح كل خيار من الخيارات المطروحة وبالأحرى الخيارين الأثيوبى والعربى ؟

اجابة أ٠د٠ اجلال رأفت :

التياران الموجودان فى الصومال يميلان للتعاون بالفعل مع دول الجوار الافريقى وهذا هو الاتجاه الواضح عندى ، والواضح لنا حتى الآن ٠ رغم أنه يجب أن يكون هناك تنسيق حتى لا يحقق أى منهم مكاسب سياسية على حساب الصومال،وهذا هو المفروض٠

لكنني ألاحظ مثلا ، عندما أرادوا أن يعقدوا مؤتمرا فى القاهرة ومصالحة صومالية فى القاهرة ، وافق على مهدى ورفض عيديد . ووقفت أثيوبيا واريتريا ضد عقد المؤتمر بالقاهرة ، هذا يبين لى أن هناك تيارات متناقضة فى داخل الصومال ، وهذا هو الواضح حتى الآن .

بالنسبة لسؤال الأخ الصومالى فالحرب فعلا بدأت تهدأ وحدث اتفاق فى الميناء والمطار ، وهذا دليل على الكلام الذى قلته . ان تدخل الأمم المتحدة والتدخل الخارجى لم يحل المشكلة ، بل العكس أدى الى عدم الاستقرار ، ومن أسباب ذلك عدم الحياد الذى كان موجودا من الأمم المتحدة داخل الصومال والدليل على ذلك أن ماليزيا كانت قواتها فى الميناء على الحياد ولم تنحز لأى فريق ضد الآخر ، وهذا هو ما نتمناه .

الحل يجب أن يكون من داخل الصومال فيجب أن تشعر الفصائل الصومالية المختلفة أن هذه الحرب حرب ابادة لها ، وتفهم أن ذلك لن يؤدى الى مصلحة أى واحد منهم . ان التمسك بالمصلحة العامة ومصلحة الصومال كدولة والانتماء للدولة هو الأساس . لكننى لا أستطيع أن أنكر التأثيرات الخارجية ، وخاصة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام العالمى الجديد ، ومثلما قلت ، أعتقد من خلال بعض القوى الاقليمية ممكن أن يستمر هذا التأثير طالما هناك مصالح فى المنطقة .

الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية

د • السيد احمد فليفل

الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية

أ . د . السيد على أحمد فليفل

عندما نشبت الحرب الأهلية الأنجولية فى منتصف السبعينات من القرن العشرين ، كان واضحا أن طرفى الحرب ينتسبان أيديولوجيا الى القوتين العظميين اللتين هيمنتا على عصر الحرب الباردة ، أعنى الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الغربى الرأسمالى ، والاتحاد السوفيتى زعيم المعسكر الشرقى الاشتراكى .

ولقد ذهب بعض المحللين الى أن تلكم الحرب الأهلية ما هى الا انعكاس لهذا العصر ، اذ يحكمها هذا الخلاف الأيديولوجى بين المعسكرين . فقد رأوا فى الجبهة الشعبية اتجاها يساريا واضحا ، بينما كانت يونيتا ذات اتجاه ليبرالى واضح ، ومن ثم فان الأولى ذات وجهة سوفيتية ، بينما الثانية ذات وجهة أمريكية (١) .

على أننا رأينا كيف أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتراجع المواجهة الأيديولوجية بينه وبين الولايات المتحدة ، وقيام الولايات المتحدة ـ ولو الى حين ـ بقيادة العالم ، بشكل ظهر من الوهلة

الأولى أنه منفرد ، لم يتوقف الصدام فى أنجولا ، بل استمرت الحرب الأهلية حتى يومنا هذا (٢) ٠

بل ان الأغرب من هذا كله ما يلوح فى الأفق من تخلى الولايات المتحدة عن حليفتها يونيتا ، بشكل أظهرته الادانات المتكررة لممارستها الحربية التى راحت تصفها بالارهابية ، ثم ما ظهر من نفاد صبر الولايات المتحدة ازاء انتهاك يونيتا لغير واحد من اتفاقات اطلاق النار ، والمفاوضات الرامية الى وقف الحرب الأهلية ٠

واذ يؤكد كل هذا أن الصراع الأنجولى أبعد مدى من أن يرتبط بعصر الحرب الباردة والاستقطاب الدولى ، يصير لازما على المؤرخ أن يبحث عن الجذور التاريخية لهذا الصراع ، وأن يبحث فى الماضى ــ بعيده وقريبه ــ عن تلكم الجذور ، حتى اذا ما أمكن الوصول بدقة اليها، صار تحليل الواقع الراهن أكثر دقة ووضوحا، وصار استشراف المستقبل المنظور لحالة الصراع الأنجولية ، أكثر سهولة ويسرا ، وقام ذلك كله على حقائق التاريخ ، لا على ما يعترى السطح من مظاهر سياسية طافية ، تخفى تحتها من المجاهل أكثر مما تبدى ٠

ولعل هذا كله يدعونا الى محاولة العودة الى تاريخ أنجولا قبل الاستعمار الأوروبى ، والبحث عن أوضاعها السياسية ، وما كان بها من ممالك وأقاليم وقبائل ، والنظر بعد ذلك فى الكيفية التى سيطر بها المستعمرون الأوربيون على أنجولا ، وكيف ظهرت ككيان سياسى الى الوجود ؟ ٠ ولماذا استطالت الفترة التى استغرقتها عملية السيطرة الاستعمارية ٠ وماذا أسفر عنه تكوين أنجولا كمستعمرة حديثة تضم دولا أفريقية قديمة لم تجتمع من قبل فى اطار سياسى واحد ؟ وماذا بقى من آثار هذه الدول على الحياة العامة فى البلاد ؟ ثم ماذا عن ممارسات المستعمرين البرتغاليين ؟ وكيف ساعدت هذه الممارسات على اتصاف الشعب الأنجولى بفئاته

المتعددة ، وممالكه السابقة ، وقبائله الممتدة فى مساحات شاسعة بصفات معينة ، كان من شأنها التمهيد لاشتعال الحرب الأهلية واستمرارها ؟ وكيف ساعدت الانقسامات القبلية والثقافية والاقليمية على تفتيت الحركة الوطنية الأنجولية المضادة للبرتغال، بحيث يمكن اعتبارها مسئولة عن التمايز السياسى الذى أهل الأطراف المختلفة للجوء الى العنف ونشوب الحرب الأهلية الأنجولية ؟ وكيف ساعدت الكشوف المعدنية على اظهار أن اقليم المركز فى أنجولا - أعنى لواندا العاصمة - يجنى المكاسب الهائلة للثروات المعدنية فى الشمال ؟ وما هى الجذور التاريخية للاستثمارات الغربية فى البلاد ؟ وكيف تغلغلت الولايات المتحدة الأمريكية فيها؟ وكيف مهد هذا لتأصيل جذور التدخل الأمريكى فى البلاد ؟ ثم كيف حدث تحول الصراع الى صراع دولى من الخارج أو من الاطار الخارجى الدولى ، بينما المتناقضات الداخلية هى الأساس ؟ وكيف صارت لدينا ثلاثة تمايزات ثقافية وتاريخية وسياسية واقتصادية لثلاثة أقاليم مختلفة ؟ بحيث يمكن القول بأن الصراع كان واقعا فى البلاد - لا محالة - تدخل الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أم لم يتدخلا ، بدليل استمراره اليوم بعد رحيل الاتحاد السوفيتى، بل واتجاه الولايات المتحدة الى تثبيت حكم الجبهة الشعبية - السوفيتية سابقا .

كما تستهدف الورقة بحث الأسس التاريخية لتغلغل جنوب افريقيا فى البلاد ، ودورها العسكرى ، وصلاتها القديمة سيما بالاقليم الجنوبى ، وهو ما استدعى قوات كوبا - السوفيتية - الى البلاد باعتبارها أقرب نصير على الساحل المقابل للأطلنطى، وباعتبار أنجولا موطئ قدم سوفيتى استراتيجى هام على ساحل الأطلنطى الشرقى (٣) .

وعلى هذا يمكن تقسيم الورقة من الناحية المنهجية الى خمس نقاط رئيسية ، يعنى كل منها بجذر من جذور الحرب الأهلية ،

تتعلق أولها بالقوى السياسية فى أنجولا قبل البرتغاليين ، وثانيها بكيفية سيطرة البرتغاليين على أنجولا وبروز كيانها السياسى ، وثالثها بتعبير الحركة الوطنية عن التمايزات السياسية والاقليمية والاجتماعية والثقافية فى البلاد ، ورابعها بالارتباطات الخارجية للأقاليم والتمايزات السياسية المختلفة ، وخامسها بتوزيع الثروات المعدنية فى البلاد ، وأثره فى تعميق حالة الصدام الاقليمى والقبلى .

* * *

تقع أنجولا فى القسم الجنوبى الغربى من القارة الافريقية ، بين خطى طول ١٨ر٢° و ٤ر٢٢° جنوبى خط الاستواء ، وبين دائرتى عرض ٢٤ر٥° و ١١ر٤١° شرقى جرينتش . وتبلغ مساحة أنجولا ٧٠٠ر٢٤٦ر١كم٢ . وهى تطل على المحيط الأطلنطى بساحل طوله ١٦٥٠ كم ، وأطوال حدودها ٤٨٣٧ كم ، وتحدها من الشمال دولة الكونغو الشعبية وجمهورية زائير ، ومن الشرق جمهوريتا زائير وزامبيا ، ومن الجنوب ناميبيا . ويبلغ طول أنجولا من الشمال الى الجنوب ١٢٧٧ كم وعرضها من الشرق الى الغرب ١٢٣٦ كم (٤) .

ويلى الساحل الأنجولى سهل ساحلى داخلى متسع ثم سلاسل جبلية، فهضبة واسعة، ثم تنخفض الأرض كلما اتجهنا شرقا باتجاه حوض نهر زائير وحوض نهر كونين Cunene، ونهر كوينجو Cubango . ومن أهم سلاسل الجبال موكو Moco وميكو Meco . أما الأنهار فهى اما تصب فى الأطلنطى أو تسير فى اتجاه الجنوب أو الجنوب الشرقى أو الشمال . ومن أهمها نهر كوانزا Kwanza الذى يتدفق من الشمال الى الأطلنطى لمسافة تقترب من الألف كم ، ونهر كونين الذى يشكل الحد الجنوبى للحدود الأنجولية الناميبية فى قسم منها ، ثم نهر كوبانجى الذي يتدفق جنوب ناميبيا ، ونهر كوفى queve الذى يتدفق من الشرق الى الغرب (٥) .

ومن الواضح أنه مع الأهمية القصوى لهذه الأنهار فى عمليات الزراعة والرعي ، فانها قد ساعدت على تقسيم البلاد بالطول والعرض · وأدى هذا ـ مع تفشى الانقسامات العرقية ، الى تدعيم حالة عزلة القبائل ، وتأجيل الاندماج الوطنى الى الآن ·

ومع غلبة روح الحضارة الكونغولية فى الشمال ، ومع كون مركز البلاد وعاصمتها في الوسط ، فان توزيع الثروات المعدنية كان من نصيب الشمال ، فى غالبه ، حيث يوجد به الحديد والبترول والمنجنيز والنحاس والماس (٦) · اذ كان هذا سببا فى رغبة أبناء الشمال فى الانفصال ، أو في الارتباط بزائير والكونغو الشعبية، حتى ينالوا نصيبا أكثر من الثروة ، التى رأوا ألا يتحكم فيها الاقليم الأوسط وريث المملكة الأنجولية الأولى ·

وهكذا يمكن القول بأن شمال أنجولا ينفصل عن جنوبها بفعل التمايز التاريخى ، بين مملكتى لواندا فى الوسط والكونغو فى الشمال ، وهو ما يظهر فى وجود أقاليم فى الشمال كونغولية الثقافة ، بل وتحمل اسم زائير ، بينما تتركز التنمية فى الوسط ، وبينما الجنوب يعانى حالة من الفقر والضنك كتلك التى يعانيها الشمال على الرغم من وجود مواقع انتاج البترول والماس فيه (٧) ·

الجذر التاريخى الأول ـ البنية الوطنية والسياسية لأنجولا قبل البرتغاليين :

لم تكن أنجولا التى نعرفها اليوم موجودة بحدودها الراهنة قبل عام ١٩٥٨ · ذلك أن أقساما منها فى الشمال كانت خاضعة لمملكة الكونغو قبل وصول البرتغاليين اليها ، وأقساما أخرى فى الوسط كانت خاضعة لمملكة ندونجو Ndongo ، التى أسسها شعب مبوندو Nbondo ، وكان ملكها يسمى نجولا Ngola ومنها حل اسم أنجولا (٨) · وكانت هذه المملكة تشرف من العاصمة لواندا

على السواحل من ناحية ، وعلى طرق التجارة الداخلية عبر ماتمبا وكاسانجي ولوندا ولوبا (٩) ٠

والى الشرق من مملكة ندونجو كانت تقع مملكة كاسانجي التي أسسها شعب امبانجالا ، وكانت أهميتها ترجع الى قيامها بدور الوساطة التجارية بين كل من لواندا عاصمة ندونجو ، وبين لوندا ولوبا في الشرق ، وهما تقعان على طريق اقليم كاتنجا (شابا في زائير الحالية) (١٠) ٠ وقد شهد القرن السادس عشر حروبا طاحنة بين مملكتي ندونجو وكاسانجي ، أو بالأحرى بين قبيلتي مبوندو وامبانجالا ٠ وقد يمكن القول بأن هذه القبيلة الأخيرة لم تخضع للبرتغال وحكمها الاستعماري الا في أوائل القرن العشرين ، بسبب عنف مقاومتها لهم (١١) ٠

وفي هضبة بنجويلا قامت عدة ممالك قبلية أسستها بنطون قبيلة أوفيمبوندو في القرن السابع عشر ٠ وقد سيطرت هذه القبيلة على طرق التجارة بين بنجويلا على المحيط ونهر الزمبيزي في الشرق ، عند منطقة باروتسيلاند ، وقد عمل التوغل البرتغالي في هذه الهضبة على اتحاد بعض هذه الممالك للتصدي له ، ولكنها لم تنتج في الاندماج قط ٠

أما هضبة هويلا فكانت فيها مملكة بايبي Bie التي كانت تشرف على طرق التجارة بين لواندا وقبائل ماكاكولو في أعالي الزمبيزي ٠ وقد جرى صدام رهيب حول موقعها الاستراتيجي ، انتهى باحتلال البرتغاليين لها فيما بعد ، واتجارهم في الرقيق من أبنائها (١٢) ٠

أما أقصى الجنوب فقد كان مستقرا لمملكة كواناهاما ، التي أسستها قبيلة تحمل ذات الاسم من مجموعة قبائل امبو التي تعيش

شرق نهر كونين ، والتى أشرفت على نقل التجارة الى ميناء موزاميدى . كما كانت أرضها مستقرا لهجرات قادمة من رأس الرجاء الصالح والترنسفال ، سواء من البوشمن والهوتنتوت الأفارقة (١٣) أم من البوير (١٤) .

وقد يجدر بنا أن نذكر بأن مصطلح مملكته الذى ذكرناه آنفا يعنى بالأساس الممالك ذات البناء السياسى والاجتماعى القبلى . والتى كانت تعانى من حالة مزمنة من التشرذم بسبب جنوح البطون الى الاستقلال ، ومقاومتها قيام أية سلطة مركزية على حسابها . الا مضطربة ، فاذا مازالت رموز هذه السلطة لأى سبب عادت للاستقلال .

ولتوضيح ذلك يمكن لنا أن نعرج الى تأثير الحالة القبلية على أوضاع البلدان المسماة بأنجولا اليوم . اذ هى تضم نحوا من مائة قبيلة ، ينتشر بينها عدة لغات رئيسية . ومن أقواها قبيلة أوفيمبوندو Ovimbundu فى المرتفعات الوسطى التى شهدت انقساما قبليا بين بطونها الثلاثة عشرة ، وصراعا بينها رهيبا ، رغم أنها تتحدث لغة واحدة هى اللغة الأومبوندو Umbundo (١٥) .

ولما كانت هذه القبيلة تسيطر على الهضاب الوسطى من البلاد كما أنها لما كانت تعانى التفتت السياسى ، فقد كانت عائقا جسيما أمام انتشار السلطة المركزية من لواندا عاصمة مملكة ندونجو ، التى أسستها القبيلة التى تحمل هذا الاسم ، وهى واحدة من قبائل الكيمبوندو Kimbundu ، والتى تحيا شمالا بلاد الاوفيمبوندو . وقد حاولت قبائل الكيمبوندو فرض سيادتها عن طريق بطونها المختلفة من الامبوندو Ambundu والمبوندو Mbundu والمباكا Mbaka فضلا عن الندونجو على الاوفيمبوندو جنوبا والنديمبو شمالا مما أدى الى تأسيس حالة صراعية بينها جميعا قبل وخلال العصر البرتغالى (١٦) .

وقد مكن هذا الوضع قبيلة ديمبو من العيش في حالة من الصراع ، حتى صارت الحرب ـ سيما حرب العصابات وأسلوب اضرب واهرب ـ أمرا عاديا وطبيعيا ، مارسوه ضد مملكة لواندا الندونجوية أو ضد البرتغاليين بعد ذلك أو ضد الحكومة الأنجولية بعد الاستقلال • وكان هذا ديدن قبائل أخرى مثل الهونجو والهولو والكيساما ، مما يجعلنا نخلص الى أن خلال الحرب الأهلية كان أمرا معاشا طوال قرون من حياة هذه القبائل (١٧) •

وأما قبائل تشكوى ـ لوندا في شرق أنجولا ، وعند حدود زائير الحالية ، فقد كانت لها مملكة قديمة هي مملكة لوندا ، وكانت معادية لمملكة الكونغو القديمة التي دمرها البرتغاليون ، وقد قاوموا البرتغاليين طويلا حتى أخضعوهم بعد عدة قرون في أواسط القرن التاسع عشر، ولعل طول فترة هذه المقاومة أدى الى نتائج عدة منها: أن التشكوى ـ لوندا نجوا من مجازر تجارة الرقيق ، لكنهم شنوا هجمات لصالح تجار الرقيق البرتغاليين ، فكسبوا عداء القبائل ، وأنهم اعتادوا حالة الحرب ، وأنهم كانوا يكرهون الغرباء ، ويحبون العزلة ، وأن لهم صلة عدائية بأبناء زائير من ورثة مملكة الكونغو القديمة (١٨) •

وبين قبائل تشكوى ولوندا عاشت قبائل نجانجيلا ومنها بطون لوتشازى Luchazi ولوفالى Huvali ولوينا Luena ومبويلا Mbwela ونجونيلو Ngonyelo ونايمب Nyemb (١٩) والتي كانت عبارة عن تجمع أخلاط قبائلية صغيرة ، لم تملك أمام الضغوط الخارجية من التشكوى واللوندا سوى الاختلاط والتجمع معا ، مما أسفر عن حالة من التجانس العرقي واللغوى ، مع ضعف الانتماء القبائلي (٢٠) •

أما قبائل الباكونجو في اقليم كايندا الأنجولي فهم ينتمون الى ذات القبائل الباكونجية في زائير وبرازافيل ، ويرتبطون بها أكثر

من ارتباطهم بانجولا ، وكان لهم تاريخ تليد في ظل مملكة الكونغو القديمة وملكها المانيكونجو . ومن قبائل الباكونجو في أنجولا الباكسيكونجو Baxicongo والبازومبا Bazomba والباسوسو Bassossi وهذه القبائل الكونغولية لا تحيا - مع هذا - بمفردها في الشمال ، بل هناك قبائل منافسة لها مثل قبائل ياكاوسوكو في شمال شرق البلاد ، مما يوضح الحالة الصراعية التي يمكن أن تسفر عن نفخ أية قوى أجنبية لريح العداء بينها (٢١) .

ونظرا لأن قبائل أنجولا آنفة الذكر كانت تحيا على الزراعة البدائية وتربية الماشية ، فقد كانت تميل الى الانتقال، وهو ما يؤدي لعدم الاستقرار وسهولة الصدام على الأرض والماء . بينما أن تجمعا قبليا مثل نيانيكا - همبي Nyaneka-Humbe المستقر الزراعي عجز عن التعايش مع هذه الوضعية بسهولة ، ومن ثم رأينا أبناءه من أكثر القبائل هجرة الى جنوب أفريقيا (٢٢) .

وبهذا يمكن القول بأن هذا التمزق السياسي والديموجرافي وتلك النزعة القبائلية ، ساهمت في اندلاع الحرب الأهلية وهي تقدم التفسير التاريخي لجذر هام من جذورها .

الجذر الثاني - البرتغاليون وبروز الكيان السياسي لأنجولا :

يعتبر القسم الشمالي من أنجولا أول مناطق البلاد تعرفا على الاستعمار البرتغالي ، بيد أنه لم يتعرف عليه باعتباره اقليما انجوليا ، بل باعتباره اقليما كونجوليا ، نظرا لخضوعه لمملكة الكونغو القديمة ، التي كان ملكها يعرف باسم مانيكونجو نزينجا - آركووم ، وكان يحكم الأقاليم الشمالية من أنجولا الحالية باعتباره ملكا عليها ، وولى أمورها عددا من أقاربه كحكام اقطاعيين (٢٣) .

بيد أن مصير مملكة الكونجو كان مظلما ، اذ على الرغم من أن ملكها لما استقبل القائد البرتغالي ديجوكام في عام ١٤٨٣ عبر له عن

رغبته في التعاون مع الملك البرتغالي ، للنهضة ببلاده ، ونقل العلوم الحديثة، بل والعقيدة المسيحية الى شعبها . فان البرتغاليين سرعان ما انغمسوا في تجارة الرقيق ، ولم يكفوا عنها حتى آخريات سني القرن التاسع عشر ، الا ليستبدلوا بها نظم العمل الاجباري (٢٤) .

على أن استنارة الملكية الكونغولية التي بلغت حد ارسال ولي العهد للبرتغال ، بغية تلقي العلم والعقيدة مصحوبا بأمراء البلاد ، ليصبح بعد ذلك دون افونسو Don Afonso، ولتصبح عاصمته ساوسلفادور Sao Salvador — لم تحل دون أن تعصف بها عواصف تجارة الرقيق البرتغالية ، التي اضطرت لتلبية احتياجات الأمريكيتين من العمال في العصر الميركانتيلي . وبهذا اضطرت مملكة الكونغو الى المقاومة ، لتنشب حرب برتغالية أنجولية استمرت قرنا من الزمان ، وأسفرت آخر الأمر عن تمزيق تلك المملكة اربا ، بحيث صارت الأقاليم الشمالية الغربية تخضع فعلا لسيطرة برتغالية (٢٥) . وفي كابندا بصفة خاصة . تركز تجار الرقيق البرتغاليون . حتى دمرت مملكة الكونغو من الداخل . الى أن هجرها البرتغاليون ، لتقع بعد ذلك في أيدي البلجيك في ثمانينيات القرن التاسع عشر ، وليتم تأسيس دولة الكونغو الحرة فيها على عهد الملك البلجيكي ليوبولد الثاني . واستمر الوجود البرتغالي كذلك — الى جانب كابندا — في كل من مديرية زائير Zaire وأويجي Uige ، والتي تشكل ثلاثتها مديريات أنجولية شمالية (٢٦) .

وفي أواخر القرن السادس عشر بدأ البرتغاليون ينتقلون الى أنجولا ، ويركزون نشاطهم فيها ، ومن ثم بدأ الربط بينها وبين الأقاليم الشمالية الكونغولية آنفة الذكر (٢٧) .

على أنه في عام ١٥١٩ طلب ملك نسدونجو في لوانيدا من المانيكونجو افونسو الأول أن يتوسط بينه وبين البرتغاليين ، حتى يرسل ملكهم سفارة الى بلاده لفتح التجارة معها ، وشفع طلبه هذا بإرسال عينة من الفضة المتوفرة لديه ، والتي يمكن تبادلها مع البرتغاليين . وسرعان ما بدأ التبادل التجاري طلبا للمعادن النفيسة ، ولما هو أهم منها في هذا العصر - أعني تجارة الرقيق (٢٨) .

وعندما خضعت البرتغال للعرش الأسباني في ١٥٨٠ ، وجهت الدول المعادية لأسبانيا ضرباتها ضد مستعمراتها التي صارت تدار بمعرفتها - أى أسبانيا - ولهذا تغلب الهولنديون على أسواق تجارة الرقيق في أنجولا ، الى أن استعادت البرتغال استقلالها في ١٦٤٠ عبر صراع مرير مع أسبانيا فبدأت في محاولة استرجاع نفوذها فيها واقتضى هذا تعيين سلفادور كوريا حاكم البرازيل حاكما على أنجولا ، وعهد اليه «باسترداد» الأراضى المغتصبة ، فنجح بعد لأى في دخول لواندا في أغسطس ١٦٤٨ ، وفرض السيطرة البرتغالية على المناطق الحاكمة في البلاد ، ولم يمنع هذا بطبيعة الحال من استمرار الصراع بين حكام أنجولا المتعاقبين باعتبارهم ممثلين للسلطة الاستعمارية ، وبين المستوطنين ورجال الدين الجزويت ، باعتبارهم الأكثر دراية بالأوضاع ، وأصحاب مصلحة شبه دائمة في البلاد من ناحية ، وبين هؤلاء وأولئك والوطنيين من ناحية أخرى . وبذلك كانت الحروب الأهلية مستمرة (٢٩) .

وقد لجأت البرتغال الى مواجهة كل ذلك عن طريق تشييد حصون عسكرية - مثل ساوميجيل ، وماسانجانو ، وموكسيمو ، وبونجواندونجو ، وكامبامب ، وأمباكا . وقد أشرفت هذه الحصون على تجارة الرقيق ، وصارت نقطة انطلاق للقناصة ، مما فرض على الأهلين الحياة في حالة من الترقب انتظارا لوصول قوافل القناصة وهجومها على القرى . واسفر هذا آخر الأمر عن فرض حالة من الاستنفار الدائم والحرب الأهلية المستمرة (٣٠) .

واذا كانت مملكة الـكونغو قد صـمدت للهجمة الاسترقاقية البرتغالية قرنا ، فان نظيرتها في أنجولا ــ ندونجو ــ قد سقطت بعد نصف قرن فقط ، اذ أمكن للبرتغاليين احتلال لواندا في عام ١٦٧٠ ، لكن عصرا من الاضطراب والحرب المستمرة ، والهجمات المتوالية على المراكز الاقتصادية البرتغالية قد استمر لثلاثة قرون أخرى . وقد اشتهر في المقاومة البطل نجولا كانيني Negola Kanini والملك كويكوي الثـاني Kwikui ، وقبيلة جاجا Jaga أبطال حرب العصابـات . وكان الملك كويكوى الثـاني قد اعتصـم في اقليم بايلونـدو Bailundo حيث استـمر يقـاوم الى آخر نفس . كما اشتهر كل من الأبطـال موتوياكيفيـلا Butu Ya Kevela وتولانتي بولا Tulante Baula وغيرهم (٣١) .

على أننا لايجب أن نظن أن القرون الثلاثة بين سبعينات القرن السابع عشر وسبعينات القرن العشرين كانت عبارة عن مواجهات بين الأفريقيين والبرتغاليين فقط . ذلك أن عصرا طويلا من تجارة الرقيق قد صبغ البلاد بطابعه ، وجعل لهذه التجارة المشينة مراكز تبادل ، ودوائر مصالح ، وعصابات تخريب . وقد توفرت بعض القبـائل على خدمة المستعمر ، وقام أبنـاؤها بالاسهام في قنص الأرقاء وتقديمهم للمشترين ، لقاء بعض السلع البرتغالية . وقد ساعد على هذا أن النظم الملكية القبلية في الكونغو وأنجولا ، كانت تقوم على نظام طبقي عبودي ، تحرسه الأسرة الملكية والأرستقراطية الادارية في الأقاليم . وقد جاءت بنية هذه النظم عاملا مساعدا على اسهامها في عصر الاسترقاق ، وتوسيع دائرة حالة عدم الاستقرار ، وسيادة جو من التوجس والخوف بل والعداء المزمن المتأصل الذى هيمن على العلاقـات بين القـوى التي اضـطلعت بدور في تجـارة الرقيق ، وتلك القوى التي كانت ضحية لها (٣٢) .

ونظرا لتردى أوضاع البرتغـال مع مطلع القرن العشرين ، فقد كانت مستعمراتها من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية في

غاية التخلف مقارنة بنظيراتها من المستعمرات الخاضعة لحكم بريطانيا أو فرنسا أو حتى بلجيكا · ولهذا فقد فتحت البرتغال مستعمراتها للرأسمالية الغربية بشكل عام ، والبريطانية والبلجيكية بشكل خاص ، وتركز عملها في مناجم الماس في اقليم لواندا ، وظهرت أقوى الشركات الاحتكارية الأوروبية في هذا الصدد ، وهي شركة ديامانج في عام ١٩٢٠ · ومنذ ذلك الوقت صارت المورد الرئيسي لمالية أنجولا ، وشكلت امبراطورية احتكارية صغيرة ، جرى استثناؤها من الضرائب ، وتوفير العمل الجبري لادارتها ، وتوفرت استثمارات أوربية أخرى في مناجم الذهب والفحم ومزارع البن والقصب ، ومصائد الأسماك (٣٣) ·

وفي مطلع القرن العشرين برز في مقاومة البرتغاليين ــ التي لم تتوقف قط عبر قرون أربعة اقليم الدمبا الذي تحيا فيه قبيلة بنفس الاسم في الشمال (راجع رقم١٣ بالخريطة) واقليم هوامبو Humb شرق بنجويلا ، الذى استمرت الحرب فيه طوال ربع قرن وفي الاقليم المجاور له بييهBiez ، ففي بييه قامت ثورة قبيلة أوفيمبوندو ضد سياسات العمل الجبرى والفساد الناتج عن تجارة الخمور · ولم تكن الثورة هبة عادية ، بل ان مواجهة عسكرية جرت في ١٩٠٢ في موقعة بيلوندو أخرجت البرتغاليين، واستدعت ارسال حملات برتغالية متتالية من بنجويلا عبر الاقليم المذكور ، حتى جرى اخضاعه في ١٩١٥ عن طريق وضع هضبة هويلا تحت السيطرة البرتغالية · وقد اقتضى ذلك كله قتل الألوف من الأفريقيين في كل مواجهة ، في حين منى البرتغاليون بخسائر طفيفة لا تكاد تذكر ، بفعل تحصنهم بقوة عسكرية حديثة ، وبحكم حماسهم الناتج من اعتبارهم المواجهة حربا قومية ومسيحية في آن ·

وفي اقليم الدمبا الكونغولي ــ حيث تسود الأمطار الغزيرة ، والحرارة ، وتصعب حركة القوات العسكرية ، نتيجة لعدم توافر

الطرق الصالحة ، وانتشار الأمراض الإستوائية ، كل ذلك جعل بقاء القوات أمرا صعبا ؛ ومن ثم كانت الحرب في الشمال أكثر صعوبة منها في الجنوب ، وبينما ظن البرتغاليون في عام ١٩٠٧ أنهم نجحوا في اخضاع الاقليم ، قامت قبيلة الباكونجو بثورة في عام ١٩١٣م، تلتها موقعة عسكرية كبيرة على مشارف مدينة فيلالوزو ؛ ومرة أخرى ظن البرتغاليون أنهم حسموا المواجهة ، لكن المناوشات استمرت الى عام ١٩٢٠ (٣٤) .

وكل هذا يبين بوضـــوح أن زعم استقرار البرتغاليين في أنجولا كان مبالغا فيه رغم تقادم العهد ، وامتداد استعمارهم للبلاد بضـــعة قرون . بل ان هذا الاستعمار ذاته جعل الحرب لـدى الأنجوليين تبدو أمرا عاديا الى حد كبير . وقد أدى هذا النمط من حياة الحرب الى اقناع البرتغاليين بأن « أية مساواة مع الافريقيين هي ضرب من الخبل » وأن الافريقيين يجب أن يخضعوا لأسلوب « العمل الاجباري » ، وأن تفرض عليهم « قيم الحضارة البرتغالية على قدر المستطاع » ، لأن البرتغاليين « كانوا يعتقدون بأن قدرات الأطفال الزنوج لا تســتوعب التحضر الا ببطء » . وقد ســاعدت هذه الأفكار والتوجيهات البرتغالية على تكريس التخلف ، وتعطيل أية تنمية حقيقية في أنجولا ، بل واستعباد الانســان الافريقي . وعلى الرغم من أن البرتغال أعلنت في ١٨٥٨ انهاء تجارة الرقيق ، وصرح مسئولوها في ١٨٦٩ بأن جميع الأرقاء أصبحوا احرارا ، الا أن البرتغاليين ـ من الناحية العملية ـ كانوا يوقنون بأن العبد يمكن أن يظل عبدا مع الغــاء العبودية . كذلك لم يغير من الأمر شيئا صدور قانون في ١٨٧٨ يلغي العمل الاجباري . ومع هذا وطوال النصف الأول من القرن العشرين استمرت سياسات العمل الاجباري، بل ونقل العمال قسرا من أنجولا الى ساوتومي وبرنسيب للعمل في مزارع الكاكاو ، واستمر هروب الفلاحين الى داخل البلاد وعمقها ، حيث نظموا أنفسهم في جماعات صغيرة تأكل من كد

يديها ، أو من حياة الصيد والجمع والالتقاط ، مع انتهاز أية فرصة للتعبير عن رفضهم ومقاومتهم للحكم البرتغالى الاستعمارى وحمل السلاح ضده (٣٥) .

ولعل حصاد العصر البرتغالى الطويل يبدو فى مجال التعليم أوضح ما يكون ، ذلك أنه طبقا لاحصاء معهد لشبونة الوطنى فى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين تبين أن عدد من يعرفون باسم المتحضرين ، أى أولئك الذين قبلوا الحضارة البرتغالية ويتبنوا أنماط المعيشة الغربية ، لم يزد عن ثلاثين ألفا ، فى كل أنجولا من بين أكثر من أربعة ملايين نسمة حافظوا على التقاليد الأفريقية ، وأن نسبة ٨٪ فقط من الأنجوليين يتحدثون البرتغالية ، و ١٠٪ فقط يحيون فى المدن ، متأثرين بأنماط الانتاج الحديثة . ولقد هدم هذا الاحصاء كل ما قيل عن رسالة الرجل الأبيض ومهمة البرتغال المقدسة فى افريقيا ، وبصفة خاصة فى أغنى وأثمن مستعمراتها ، أنجولا (٣٦) .

من هذا يتضح أن أقاليم البلاد لم تخضع بشكل متساو لمؤثرات المستعمر البرتغالى ، لا من حيث الكثافة والتركيز ولا من حيث الزمن . فقد كانت الأقاليم الشرقية والجنوبية آخر الأقاليم سقوطا فى يد المستعمر . فحتى مطلع الستينيات من القرن التاسع عشر كان المستعمر البرتغالى عاجزا عن تخطى نهر كونين فى القطاع الجنوبى ، بينما تقدم فى القطاع الأوسط من لواندا حتى كاسانجى التى كانت آخر حصونه الى الشرق من نهر كوانجو ، الذى شكل الحد الأقصى الشرقى للتوسع الاستعمارى فى هذه الفترة (٣٧) . وهذا الوضع كان هو ذاته الوضع قبل أكثر من قرن من الزمان ، عدا المنطقة الجنوبية ، التى تقدم فيها البرتغاليون فقط على مدى الربع الثانى من القرن التاسع عشر (٣٨) .

ومعنى هذا باختصار شديد أن الهيمنة الاستعمارية البرتغالية تركزت فى لواندا ومناطق ندونجو طوال القرون من

السادس عشر حتى بداية القرن التاسع عشر ، بينما كانت هناك مواقع محدودة لها في المناطق الشمالية من أنجولا الحالية ، وهي مناطق ذات تكوين اجتماعي كونغولى أساسا (٣٩) ٠

كذلك فان المناطق الواقعة فى أقصى الجنوب الشرقى ، والواقعة على الحدود مع زامبيا ، لم تحصل عليها البرتغال الا بعد منافسة شاقة مع المستعمر البريطاني فى روديسيا الشمالية عام ١٨٩١ (٤٠) ٠

أما آخر المناطق التى ضمت الى أنجولا ، فكانت اقليم كابندا، الذى تفصله أرض زائير عن أرض شمال أنجولا ٠ وهذا الاقليم كان قسما من الوجود البرتغالى فى الكونغو ، وأدارته البرتغال بشكل مستقل عن أنجولا وعن الكونغو ، بعد سيطرة بلجيكا على دولة الكونغو الحرة وقد قرر سالازار ديكتاتور البرتغال فى عام ١٩٥٨ ضم كابندا الى أنجولا ، لتتشكل خريطتها السياسية الحالية ٠ ويشكل هذا الاقليم رأس جسر أنجولى الى أراضي كل من الكونغو (برازافيل) وزائير ، كما أنه ينتمى لذات التركيبة الاجتماعية والثقافية الكونغولية ، اضافة الى أن ما ظهر فيه من نفط وماس جعله أكثر ميلا للثورة ، ورفضا لسلطة المركز الأنجولى فى لواندا ٠ وهو ، الى ذلك كله ، نقطة هامة في تجمع الاستثمارات الأمريكية والأوروبية ، وهو ما مهد لنشأة حركة معارضة مسلحة كان لها دور في الحرب الأهلية فور الاستقلال (٤١) ٠

وكان الجزء الكابندى آخر الأقاليم الكونغولية انضماما الى أنجولا درة المستعمرات البرتغالية فى افريقيا ٠ ذلك أن الاقليم الأوسط ـ ومقره مملكة ندونجو صار مستقر الوجود البرتغالى ، ومحطة القنص والتجارة الشنعاء فى الرقيق ، وهي المملكة التى صار اسم ملكها نجولا علما على البلاد كلها ، وصارت بعد السيطرة البرتغالية أهم مراكز هذه السيطرة ، ونقطة انطلاق لها صوب

بقية البلاد التى صارت أنجولا فيما بعد · وقد بدآت عملية ضم المنــاطق الكونغولية عام ١٨٨٣ ، وذلك على ما يبدو تحسـبا من البرتغـال لمخططات التقسيم الاســتعمارى للقـارة الافريقية التى لاحت نذرها فى أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر ، وبلغت قمة نضجها فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ (٤٢) ·

وكان ضم هذه المناطق الى أنجولا هو النتيجة الطبيعية التى نتجت عن الضغوط الأوروبية على المستعمرات البرتغالية ، والتى كان منها دخول البرتغـال فى معـاهدة مع بريطانيـا اعتبر الرق بمقتضاها نوعا من القرصنة ، وفرضت الأخيرة حصارا على الساحل الأنجولى بزعم مقاومة نقل الرقيق · وقد وقعت هذه المعاهدة فى عام ١٨٤٢ ، وبعدها بدأت البرتغال فى ممارســة سياسة جديدة فى أنجولا قامت على توفير أقصى استفادة ممكنة منها من النـاحية الاقتصــادية · فاذا كانت الأوضاع الدولية قد حرمتها من بيــع الرقيق ، فان فرض العمل الاجبارى وتوطين المتعطلين البرتغاليين، ومنحهم صناعة التعدين فى عمق البلاد قد يقدم التعويض الكافى عن الأرقاء · على أن ذلك لم يكن أمرا سهلا ، حيث تطلب مزيدا من التوسع ، وبالتــالى مزيدا من حركات المقــاومة ، التى حدت من الاستيطان وحاصرته ، فاضطر البرتغــاليون الى الحياة فى قــلاع وحصون ومن وراء جدر ، كما كانت الطرق غير آمنة ، والانتقال من مركز الى آخر محفوفا بالمخاطر · وقد جعل ذلك حياة الأفريقيين الطبيعية هى القتال ، بحيث كان الاستقرار أمرا بعيد المنال من ناحية ، ولا عائد من ورائه من ناحية أخرى ، لأنه محض خضوع للمستعمر ، وقبول بالسخرية والعمل الاجبارى (٤٣) ·

واذا كانت تلك هى نتيجة المعاهدة الأنجلو برتغالية فى عام ١٨٤٢ ، فانه كان هناك تأثير آخر للموقف الدولى فى افريقيا لاسيما التكالب الأوروبى · ذلك أنه مع ضغط كل من بلجيكا وفرنسا فى الكونغو ليوبولدفيل وبرازافيل ، وألمانيا من جنوب غرب افريقيا ،

وبريطانيا من الروديسيتين زامبيا وزيمبابوى ، حرمت البرتغال من تحقيق مطامحها الاستراتيجية لربط مستعمرتها فى موزمبيق فى شرق افريقيا بمستعمراتها فى أنجولا فى غرب القارة ، واستقرت حدود أنجولا أخيرا على النحو الذى نعرفه اليوم (٤٤) ·

وعلى هذا النحو تجمعت فى داخل أنجولا مجموعات عرقية لم تكن موجودة من قبل ، ذات كيانات سياسية وثقافية متصارعة ، كما ترتب على الحكم الاستعمارى باختلاف درجات سيطرته وقوته فى كل منطقة على حدة ، تفاوت المؤثرات الحضارية ، وحالات التغير الاجتماعى ، وكذلك تفاوت نصيب كل مجموعة عرقية من الارتباط بالمستعمر ، أو التعرض لاستنزافه وقمعه ، وبمعنى آخر كان هناك غانمون وغارمون ، مما ساعد على استشراء حالة الصراع الداخلى فى ظل المستعمر ، الذى عجز عن فرض الأمن فى البلاد · ثم جاءت سياسات المستعمر فى مجال التعليم والعمل لتحط من شأن الأفريقى وفقا للسياسات العنصرية · ففى مجال التعليم تضمنت السياسات التعليمية مضامين تربوية تكرس سيادة البيض وهيمنتهم ، وتحط من شأن اللون الأسود ، وجرى من خلال سياسات العمل الاجبارى وضع هذه المضامين موضع التطبيق باعتبار أن الافريقى الأقل شأنا فى خدمة السيد الأبيض الحاكم والمسيطر (٤٥) ·

وعلى الرغم من أن البرتغال راحت تعمل على تفادى الانتقادات الموجهة لممارساتها العنصرية من المجتمع الدولى ، فانها تأخرت طويلا فى ذلك ، بحيث أنه صدر قانون يقضى بالمساواة فى الحقوق والواجبات بين الأفارقة والبرتغاليين ـ فقط ـ فى عام ١٩٦١ · ورغم ذلك فلم يكن هذا القانون يعنى المساواة الفعلية ، بل كان أمرا نظريا ليس الا ، لأنه اشترط قبول الافريقى الاندماج فى الحياة البرتغالية ، واستخدام لغة الدولة الرسمية (٤٦) · وبصفة عامة ، يمكن القول بأن المؤثرات الحضارية البرتغالية أصابت فقط

فئة من المثقفين والمرتبطين بالمستعمر . بينما ظل الوضع الاقتصادى والاجتماعى لأبناء البلاد مرتبطا بالقبلية ، وقيم الزراعة والرعى البدائية وبالارتباط بالحضارات القديمة سواء حضارات الملكيات الأنجولية القديمة (٤٧) ، أو حضارات مملكة الكونغو التى تظهر مؤثراتها فى الشمال ، سيما فى كابندا واقليم زائير وغيره من أقاليم شمال أنجولا . أو حضارات الجنوب - الناميبية - التى تظهر مؤثراتها فى اقليم ناميب وغيره من أقاليم جنوب أنجولا (٤٨) .

الجذر الثالث - تعبير الحركة الوطنية الأنجولية عن التمايزات السياسية والاقليمية والاجتماعية والثقافية وأصول الانقسام بينها :

لم تنشأ الحركة الوطنية الأنجولية بالأساس على أرض أنجولا. وعلى الرغم من غرابة هذه المقدمة الا أنها حقيقية . ذلك أن المستعمرات البرتغالية لم تكن تنظر لنفسها كل على حدة ، بل كانت حركة الرفض للبرتغال حركة عامة ظهرت أساسا لدى عدد من المثقفين الأفارقة من كل من أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، ممن كانوا يقيمون فى لشبونة ، ويتلقون التعليم فيها ، وانضووا تحت لواء المعارضة للحكم الديكتاتورى للدكتور بسالازار ضمن فصائل المعارضة البرتغالية ذاتها ثم جرى بينهم تفاهم عام حول أوضاع الأفارقة فى المستعمرات البرتغالية . وقد شكل هذا الوضع ما يمكن اعتباره سمة عامة فى الحركات الوطنية المضادة للبرتغاليين، والتى يصبح معها مصطلح ، الوطنية ، هنا ذا دلالة خاصة ، فليست الوطنية هنا من النسب الى الوطن أنجولا ، بل هى أقرب ما تكون الى النسب الى الوطنى والوطنيين الافريقيين بمعنى الأهالى Natives فى المستعمرات البرتغالية كلها . وبذا كانت هذه الحركات مشاعا فيها ولا تقتصر على احداها (٤٩) .

وكانت تلك السمة المشاعية فى الحركات الوطنية فى المستعمرات البرتغالية تتقاطع مع سمة أخرى متناقضة معها ، أعنى

ذلكم التعبير الصـــادق للحركات الوطنية عن الانتماءات التاريخية للممالك القديمة التى سبق أن عرضنا لها ، وكذلك عن الانتماءات القبلية والثقافية للمجموعات العرقية آنفة الذكر أيضا (٥٠) ٠

وبـذا جمعت الحركات الوطنية بين سـمتين متناقضـتين : المشاعية ، بحكم الخضوع لمستعمر واحد ، ومن ثم ترابط الحركة الوطنية فى المستعمرات البرتغـالية من ناحية ، والانقسام بحكم الواقع الاجتماعى والثقافى ، الذى يعانى من التمايز القبلى الاقليمى والاجتماعى والثقافى من ناحية أخرى ٠

وقد يمكن البحث فى نشـأة الحركة الوطنية الأنجولية فى ضوء ممارسات المستعمر البرتغالى ، والتغيرات السياسية الجوهرية التى مرت بها البرتغال ٠ فحتى ١٩١٠ كانت البرتغال دولة ملكية ذات تقاليد عتيقة ، وتعتبر نفسها حامية للعقيدة المسيحية ، بفضل دورها فى صليبيات الاسترداد فى شبه الجزيرة الايبيرية ابان حركة الاسترداد ثم الكشوف الجغرافية ٠ ولكن فى العام المذكور وقـع انقلاب عسكرى ، وأعلنت الجمهورية ٠ وتوالى سقوط الحكومات ، وتعاقبت الانقلابات، وصار تدخل الجيش فى السياسة أمرا متكررا٠ حتى وصل الى السلطة الجنرال أوسكار كارمونا فى عام ١٩٢٥ ، وكان مدعوما من الكنيسـة ، فاسـتعان بالدكتـور سالازار أستاذ الاقتصاد لتولى وزارة المالية ٠ وعلى الرغم من أن كارمونا نصب نفسه رئيسا للجمهورية ، وظل فى منصبه حتى عام ١٩٤٤ ، فانه سرعان ما صـارت السلطة الفعلية فى يد سالازار ، الذى أصبح رئيسا للوزراء فى عام ١٩٣٢ ، واستمر فى منصبه هذا حتى أقعده المرض عام ١٩٦٨ (٥١) ٠

وقد خلف سالازار الدكتور مارسيلو كاتيانو ، الذى أصدر دستور الحكم الذاتى ، محاولا امتصاص غضب الرفض الافريقى للحكم البرتغالى ، وذلك عن طريق زيادة أعداد ممثلى المستعمرات فى الجمعية الوطنية البرتغالية ، وكذلك عن طريق اعطـاء بعض

الصلاحيات الاضافية للمجلس الاستشارى لأنجولا ، وغيرهـا من المستعمرات بطبيعة الحال، وزيادة عدد الأفارقة فيه، بحيث صاروا يشكلون الأغلبية • وأجريت انتخابات عامة فى مارس ١٩٧٣ ، قاطعتها جموع الأفارقة (٥٢) •

وقد هيأ هذا الوضـــع الفرصـــة لحدوث انقلابات عســكرية متتالية ، حتى نجح أحدها فى ٢٥ ابريل ١٩٧٤ فى الاطاحة بحكم كاتيانو ، وتعيين الجنرال سبينولا رئيسا للجمهورية • وكان هذا الأخير معروفا برفضه للعنف سياسة وأسلوبا ، فمنع الجيش من العمل على قمع الشعوب الافريقية ، ثم أفرج عن المعتقلين ، وألغى ادارة الأمن العام ، وأطلق الحريات (٥٣) •

وواضح من الترتيب المسبق أن أمور البرتغال ذاتها كانت من العوامـــل المهيئة لتطور الحركة الوطنية الأنجوليـــة ، وافساح فرصة تاريخية لتحولها الى أن تطرح نفسها كقوة قادرة على قيادة البلاد صوب الاستقلال •

لكن الحركة الوطنية الأنجولية ــ فى نفس الوقت ــ كانت تحمل فى طياتها عوامل التمزق والتشرذم • ولعل هذا يتطلب منا البحث فى نشأة الحركة الوطنية الأنجولية والنظر فيما نقول به من حملها عوامل التمزق والتشرذم منذ بدايتها• ففى الخمسينيات والســتينيات بدأت الحركات الوطنيـــة الحديثـــة فى الظهـــور فى أنجولا • وكان من أقدم هذه الحركات الحركة الشعبية لتحرير أنجولا Movimento (MPLA) Popular de Liberacis de Angola والتى اعتبرت نفسها الوعاء الوطنى للقوى الأفريقية المعنية بالعمل السياسى والعسكرى لتخليص البلاد من الاستعمار البرتغالى ، وليس للتعايش معه أو استخلاص حقوق الأفارقة فى ظله (٥٤) • وكانت نشأة الحركة فى عام ١٩٥٦ متأثرة بالمبادىء الاشتراكية والمساعدة الســـوفيتية لحركة التحرر التى قادها عبد الناصر فى مصر ، لاسيما ابان أزمة

السويس وبدأ يمد من خلالها يد المساعدة للشعوب العربية والافريقية المتطلعة للاستقلال · وقد عمدت حركة مبلا الى تبنى فكرة الكفاح المسلح وشن حرب عصابات ضد المستعمرين البرتغاليين (٥٥) ·

وقد امتازت حركة مبلا بأمرين هامين : أولهما أنها كانت امتدادا للحزب الشيوعى البرتغالى على الصعيد الدولى ، ومن ثم حظيت بتعاطف القوى التقدمية ،وثانيهما أنها كانت تستند الى قبيلة كيمبوندو ، التى ينتسب اليها زعيمها ومؤسسها أوجسيتنونيتو ، والتى تمثل نحو ٢٥٪ من سكان البلاد ، ممن يحيون فى وسط أنجولا ومركزها السياسى فى لواندا · وبهذا كانت أقرب ما تكون الى الانتساب الى روح العصر ـ عصر الحرب الباردة ـ والى القوى المعادية للاستعمار الأوروبى فى افريقيا ، كما كانت تقع فى موقع القلب من البلاد ، وتمثل أقوى الحركات ، وأكثرها ارتباطا من الناحية التاريخية والنفسية بمملكة لواندا القديمة وحركة نجولا أصل البلاد وسبب تسميتها ، وصاحبة النضال القديم دفاعا عنها (٥٦) ·

أما القبائل الكونغولية فى شمال أنجولا لاسيما قبائل الكيكونجو ، فقد بدأت فى عام ١٩٥٤ فى تنظيم نفسها والدعوة الى احياء مملكة المانيكونجو ، بمعنى أنها كانت منذ نشأتها حركة انفصالية تتطلع الى الكونغو وليس الى أنجولا · وقد تولى زعامتها أحد رجال الأعمال الأفارقة ، والذى كان شديد الارتباط بالمصالح الرأسمالية الغربية فى أنجولا ـ المدعو هولون روبرتو ـ والذى صار بعد ذلك صهرا للرئيس الزائيرى موبوتو · كذلك فقد نالت الحركة مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، التى حاولت من خلال الرئيس موبوتو أن تخترق المصالح الغربية القديمة فى زائير وأنجولا ، وتحصل لنفسها على قسم كبير من الغنيمة وتخلف الاستعمار القديم ·وقد تحولت هذه الحركة الى الكفاح المسلح

ضد البرتغاليين منذ الثورة الشعبية الأنجولية الكبرى فى عام ١٩٦١ مؤسسة الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا National Front (FNLA) for the Liberation of Angola وذلك فى العام التالى مباشرة (٥٧) ·

وأما قبائل الاوفيمبوندو فى الجنوب الشرقى فانها قد أسست الاتحاد الوطنى لاستقلال كل أنجولا National Union for the Total Independenae (UNITA3 of Angola (٥٨) وكان مؤسس هذه الحركة وزعيمها هو جوناس سافيمبى ، وقد عمل على الحصول على مساعدات من الصين ، وتبنى فكرة الاشتراكية الأفريقية ، لكن حركته سرعان ما جرى استقطابها الى الولايات المتحدة والقوى الغربية بشكل واضح (٥٩) ·

ولم يقف أمر التمزق فى نشأة الحركات الوطنية الأنجولية على أساس قبلى ، بل ان مناوشات عسكرية قد نشبت بينها فى مناطق التماس فى مطلع الستينيات · كما أن كلا منها كانت تسعى اما للانفصال باقليمها أو لفرض حكمها على بقية الأقاليم ، دون التفكير فى التعاون معا ضد المستعمر والاتفاق على تقسيم السلطة بعد ذلك · كذلك فقد ظهرت حركات انفصالية ابتداء مثل الجبهة الوطنية لتحرير كابندا ــ اقليم أقصى الشمال فى أنجولا ، والذى ينفصل تماما عن جسم الدولة ويجاور كلا من زائير والكونغو (برازافيل) · ولهذا فسرعان ما انقسمت هذه الجبهة الى قسمين أحدهما متعاون مع زائير بزعامة لويس رانك فرانك ، والآخر متعاون مع برازافيل بزعامة أوجست تشيونو ، وقد أعلن أولهما فعلا غداة الاستقلال استقلال كابندا ، لكن جوبه بمعارضة قوية من الحركات الوطنية الثلاث ، ليس فقط حفاظا منها على وحدة البلاد ، ولكن أيضا تمسكا باقليم صغير يمتلك امكانيات بترولية هائلة ، اضافة الى عدم الرغبة فى التخلى عنه لزائير (٦٠) ·

ومع هذا التمزق الملحوظ فى بنيان الحركة الوطنية الأنجولية، فانها قد نجحت فى ارباك الحكومة البرتغالية ، حيث شنت حرب

عصابات ناجحة فى أنحاء البلاد ، وكان تنافس الحركات مدعاة لاشتداد ضرباتها ضد المستعمر · ويمكن كذلك أن نلحظ أداء وطنيا قويا فى المدن الأنجولية ، لاسيما فى لواندا ، حيث معقل مبلا ، حيث جرى تنظيم النقابات العمالية والحركات الشعبية فى الأحياء على أسس ماركسية، وبدأت فى النضال ضد المستعمرين · وقد شهدت البلاد فورة وطنية رائعة فى عام ١٩٦١ ، حيث اضطر سالازار الى استخدام أقصى ما يمكن استخدامه من قوة وبأقسى طريقة ، حتى أمكنه اخمادها · ولم يحل العنف دون تكرار هذه الفورة بعد خمس سنوات أخرى · وفيما بين الفورتين وبعدهما استمرت أزمة البرتغال ، وعجزت عن تدبير الأموال والجنود لمجابهة الثورة الأنجولية ، الى أن انتهى حكم سالازار ، وتهاوت قبضة الحكم الاستعمارى ، وحدثت الثورة البرتغالية ، ودعت الى التفاوض مع الحركات الوطنية الثلاث للوصول الى اتفاق حول الاستقلال (٦١) ·

وفى ابريل ١٩٧٤ اعترفت البرتغال بحق أنجولا فى الاستقلال، وطالبت القوى الوطنية بتشكيل جبهة موحدة للتفاوض معها لاستلام السلطة بعد الاستقلال · وقد جرى تشكيل جبهة وطنية على عجل ، توصلت فى ١٥ يناير ١٩٧٥ الى اتفاقية الفور مع البرتغال ، والتى بمقتضاها شكلت حكومة انتقالية رباعية تضم الحركات الثلاث اضافة الى الحكومة البرتغالية ، على أساس استلام السلطة فى ٣١ يناير ١٩٧٥ الى يوم اعلان الاستقلال فى ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ، وهو ذكرى مرور أربعة قرون على حلول البرتغاليين فى العاصمة لواندا بعد اعادة بنائها · وقد حملت الاتفاقية بذور الشقاق بين الحركات الثلاث ، ذلك أنها وزعت الحقيبة الوزارية عليها ، وجعلت لكل وزير من جبهة ما نائبين من الجبهتين الأخريين · كذلك فان الاتفاقية نصت على بقاء أربعة وعشرين ألف جندى برتغالى لصيانة الأمن والسلم فى البلاد · بينما يكون لكل جبهة

ثمانية آلاف جندى . وهكذا فبمجرد انسحاب القوات البرتغالية نشبت الحرب الأهلية بين الفرقاء دون انتظار (٦٢) .

الجذر الرابع ـ الارتباطات الخارجية للحركات الوطنية الثلاث :

ولم تنتظر الأطراف الخارجية الداعمة لكل حركة من الحركات الثلاث أن يعلن الاستقلال فى ليلة ١١ نوفمبر ١٩٧٥ بمعرفة الاميرال كاردوزو المندوب السامى البرتغالى ، ولا اعلان مبلا تأسيس جمهورية أنجولا الشعبية وعاصمتها لواندا ، ورئيسها دكتور أوجستينو نيتو ، ولا رفع علمها الأحمر والأسود ذى النجمة الذهبية ، ولا حتى رفض فنلايونيتا الاعتراف بحكومة مبلا ، وتأسيسهما ما سمى جمهورية أنجولا الديمقراطية الشعبية ، التى اختيرت لها مدينة هوامبو عاصمة مؤقتة ومقرا مؤقتا كذلك لجبهتى فنلا يونيتا . ذلك أنه بات واضحا أن أنجولا صارت مقسمة الى ثلاثة أقاليم تسيطر فنلا على شمالها الغربى ، ومبلا على الوسط ويونيتا على الجنوب ، وأن فنلا تحظى بتأييد زائير وقوى الاستعمار التقليدى فيها ، ويونيتا تحظى بتأييد جنوب افريقيا والولايات المتحدة من ورائها ، وأن مبلا تحظى بتأييد السوفيت ، الذين اعتبروا أنجولا نقطة استراتيجية هامة على الساحل الشرقى للأطلنطى ، يمكن أن تقوم بدور هام فى الاستراتيجيات السوفيتية فى شرق الأطلنطى ، يناظر ذلك الذى تقوم به كوبا على الساحل الغربى للأطلنطى . وكان هذا المنظور وراء سرعة استقدام قوات كوبية داعمة الى أنجولا ، فى مرحلة تالية وصل عددها الى قرابة العشرين ألف جندى (٦٣) .

وقد رأت حكومة جنوب افريقيا العنصرية أن قيام جمهورية ماركسية فى أنجولا على حدود ناميبيا ، وأخرى على حدودها الشرقية فى موزمبيق ، يعد تهديدا لأمنها الخارجى من ناحية ، وتشجيعا للقوى الوطنية الافريقية لاسيما المؤتمر الوطنى الافريقى فى

الداخل من ناحية أخرى • وعلى ذلك تقدمت قواتها لتحتل جنوب أنجولا ، وتصل الى مواقع قوات يونيتا وفنلا ، لتقدم لهما الدعم ، وتزكى نيران الصراع الداخلى ، الذى استحال حربا أهلية عنيفة • اضطرت أنجولا على ذلك الى أن تطلب على لسان رئيسها / زعيم مبلا دعما مباشرا من القوى الصديقة السوفيتية والكوبية • تمكنت بفضله من فرض هيمنتها وسيادتها على أغلب أراضيها ، ومن ثم الدخول الى منطقة هوامبو وطرد قوات جبهتى فنلا ويونيتا منهما• واضطرت يونيتا وفنلا الى الانسحاب الى المناطق البعيدة والجبلية والغابية من أنجولا ، ثم دخول زائير ، وشن حرب عصابات انطلاقا منها• مما دفع الرئيس نيتو الى تعقبها وهو ما دفع الرئيس الزائيرى موبوتو الى اتهام نيتو بنقل صراعات بلاده الى داخل زائير ، لاسيما بعد الضربات الناجحة التى أنزلت بقوات فنلا • وقد رد موبوتو باستقدام مرتزقة فرنسيين لشن هجمات فى كابندا وشمال أنجولا، وبذا تدول الصراع وتعددت أطرافه الخارجية (٦٤) •

ومع احتدام الصراع الداخلى ازداد تقوقع أطرافه على الذات فبينما أصبحت فنلا أكثر تعبيرا عن العرقيات الكونغولية، بخلفياتها القبلية وتراث مملكة الكونغو القديمة ولغاتها ولهجاتها المختلفة ، صارت يونيتا اكثر تعبيرا عن عرقيات الاوفيمبوندو ، وصارت مبلا أكثر تعبيرا عن عرقيات الكيمبوندو • وقد تبدى هذا بوضوح فيما وصف بأنه حركة تطهير للدولة والحرب فى مايو ١٩٧٧ حيث استبعدت العناصر غير المتعاونة من عرقيات عدة على رأسها أحد الوزراء المدعو نيتو الفيس Nets Alves ثم ازداد تمايز الكيمبوندر وضوحا واصرارا على الهيمنة عاى مقدرات الأمور فى البلاد فى ديسمبر من نفس العام ، حين أعيد تشكيل الحركة الشعبية تحت اسم حزب العمال الأنجولى، لكى يبدو أكثر ماركسية فى الظاهر، وأكثر تمايزا كيمبوندويا فى حقيقة الأمر، وهو ما تأكد بوضوح تام فى التشكيل الوزارى فى ديسمبر عام ١٩٧٨ ، الذى خرج فيه عدد كبير من السياسيين غير الكيمبوندويين (٦٥) •

ومع وضوح التمايز العرقي والثقافي ذى المسوح الأيديولوجية الماركسية ازدادت حدة الحرب الأهلية عقب وفاة الرئيس الأنجولى أوجسيتنو نيتو ، وخلافة جوس ادوارد دوس سانتوس له فى رئاسة الحزب والدولة فى سبتمبر ١٩٧٩ • ومع مطلع الثمانينيات ازداد تدخل جنوب أفريقيا لدعم يونيتا فى الجنوب والوسط ، واضطر سانتوس الى زيادة التلاحم مع منظمة التحرير الناميبية - سوابو عملا على استنزاف جنوب افريقيا ، وعلى أمل تحقيق توازن استراتيجى فى الجنوب ، بينما توالت ضرباتها ضد قوات فنلا فى الشمال ، حتى ظهر انهيارها فى منتصف الثمانينيات • وقد دفع ذلك الولايات المتحدة الى زيادة دعمها لفنلا ويونيتا ، سيما فى ظل رئاسة ريجان للولايات المتحدة وتنسيقه مع تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية ، التى مهدت لاستقبال جوزيف سافيمبى زعيم يونيتا فى البرلمان الأوروبى فى أكتوبر ١٩٨٦ • وبذا ظهر جليا أن على الاتحاد السوفيتى توفير دعم مماثل من الأسلحة والطائرات والدفاع الجوى لأنجولا وللقوات الكوبية بها • واتضح بهذا مدى عمق المواجهة الأيديولوجية الغربية السوفيتية فى أنجولا ، وتطورها الى حرب استنزاف عنيفة للطرفين (٦٦) •

الجذر الخامس - توزيع الثروات المعدنية فى أنجولا ودوره فى تعميق الصدام الاقليمى والقبلى :

تتمتع أنجولا بمقومات اقتصادية جيدة ، من حيث التنوع المناخى ووفرة الأنهار والأراضى الزراعية والرعوية ، وبالتالى تنوع الغطاء النباتى المحصولى ، وتوفر الطاقة المائية وأيضا البترولية ، كما أن موقعها يجعلها ممرا لكل من تجارة كاتنجا فى زائير ومناجم وصناعة النحاس فى زامبيا • أما ساحل أنجولا فيتيح فرصة طيبة لممارسة أنشطة صيد الأسماك والانفتاح على العوالم الافريقية الغربية ، والأوروبية والأمريكية (٦٧) •

ومن ناحية الزراعة فان ٩٠٪ من اقتصاديات البلاد تعتمد على على انتـــاج البن والسايا والذرة والقطن والسكر وزيت النخيل والكاسافا ، فضلا عن الأخشاب التى يجرى تقطيعها من غابات اقليم كابنـــدا (٦٨) ٠

ومن ناحية التعدين فهناك الماس ، والحديد والنحاس ، فضلا عن البترول الذى يجرى استخراجه وتكريره قرب كواندا ٠ وفى عام ١٩٢٧ – أى قبـــل الاســـتقلال بقليـــل – بدأت الاستثمارات الأمريكية فى هذا المجال فى التزايد ، سيما فى حقول كابندا ، التى وصفت بأنها « كويت جديـــدة » ٠ ومن الملاحظ أن تركز حقول البترول جاء قرب العاصمة لواندا أو فى كابندا فى أقصى شمال البـــلاد (٦٩) ٠

واذا كان شمال أنجولا ينفصـــل عن جنوبها بفعـــل التمايز التاريخى بين مملكتى لواندا فى الجنوب والكونغو فى الشمال ، وهو ما يعبر عنه وجود اقلـــيم يحمل اسم زائير فى أقصى شمال غرب أنجولا ، فان هذا الوضـــع يتدعـــم بفعل تركز التنمية فى الجنوب ، وحالة الفقر والضنك التى يعانى منها الشمال ، وذلك على الرغم من وجود أهم مواقع انتاج البترول فى الشمال ، وهو مصدر هام من مصادر الدخل الوطنى الأنجولى (٧٠) ٠

وعلى الرغم من أن حكومة أنجـــولا تمتد علاقاتهـــا فى مسألة الصادرات الى مختلف دول العالم لا سيما فيما يتعلق بصادراتها المعدنيـــة والبترول والماس ، الا أنها كانت بالأســـاس تـــركز على علاقاتها مع الدول الشيوعية فى أوربا وكوبا ، باعتبار ذلك التكوين النضالى المعادى للامبريالية العالمية ، الذى تميزت به حركة التحرير الشـــعبية الأنجولية بحكم تجربتها المضـــادة للاستعمار البرتغـــالى والتحالف الغربى من بعده ، وبحكم أن الدعم والمدد كان يأتى دوما من الدول الشيوعية ٠ وقد يتضح مدى تفوق المصالح السوفيتية

فى أنجـولا اذا علمنـا بأن حكومتها وقعت ١٩٠ معـاهدة واتفـاقا وبروتـوكولا للتعـاون مع الكتـلة السوفيتية فى أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، وذلك فى مقابل ٢٤ معاهدة واتفاقا وبروتوكولا جرى توقيعها مع كل من الدنمرك وفرنسـا وهولنـدا والبرتغـال واستراليا وبلجيكا وأسبانيا فى نفس الفترة (٧١) ٠

خاتمـــة

كان للصراع فى أنجولا أسبابه الواضـــحة ، من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية ٠ فالدعم السوفيتى لأنجولا كان يستند على الحصول على مكاسب اقتصادية هائلة ، وعلى اطلالة من موقـع استراتيجى على تجارة الولايات المتحدة والغرب الأوروبى مع كل من أفريقيا والشرق الأقصى ٠ أما دعم الغرب ليونيتا ، فكان رسالة موجهة الى حكومة أنجولا بأنه لن يهدأ له بال ، طالما حرم الغرب من جنى مكاسب تليق به ٠

وعلى ذلك فانه يمكن لنا القول بأن استنزاف السوفيت فى أنجولا كان جزءا من حالة استنزاف شاملة شنها الغرب ضدهم فى أثيوبيا وأفغانستان وغيرهما ٠

على أننا نستطيع القول آخر المطاف بأنه لولا وجود هذه الجذور العميقة لأزمة داخلية فى أنجولا بدأت مع مطلع الاحتكاك بالبرتغال وقوى الاستعمار الأوروبى ، ما كان بوسع القوى الدولية أن تجد أرضا ملائمة للتدخل ، وزيادة تعقيدات الأزمة الأنجولية ، واراقة الدماء ، والسباحة فى بحر الحرب الأهلية ٠

ان ظاهرة الحروب الأهلية فى افريقيا هى بالأساس ظاهرة ناتجـة عن تكوين الدولـة الحديثة نتيجة لمخططات اسـتراتيجية أوروبية ، بحيث ظهرت الحدود السياسية لهذه الدول باعتبارها

أقصى توسع لدولة أوروبية ما ، فى مقابل أقصى توسع لدولة أوروبية أخرى • وقد ترتب على اتباع المخططين لهذه الحدود خطوط الطول والعرض وبعض الهيئات والمظاهر الطبيعية تجاهل كبير لتوزيع البشر • فقد جمعت الحدود السياسية – الأوروبية النشأة – بين أفارقة كانوا قبل ذلك أعداء • بهذا صارت الدولة الأفريقية ذاتها هى الاطار الجغرافى للصراع الأهلى الأفريقى •

ولعل هذه الفسيفساء السياسية والثقافية والاجتماعية التى تتميز بها الدولة الافريقية الحديثة بحاجة الى مزيد من الدراسات العلمية ، التى تبحث عن علاج لمشكلة الدولة الافريقية •

واذا كانت قد بدأت تلوح فى الأفق احتمالات تسوية سلمية فى أنجولا ، فان فصائلها المتناحرة – أو المتفاوضة الآن – عليها أن تتعايش غدا معا فى ذات الاطار السياسى الذى أنشأه المستعمرون • ولابد من قواعد جديدة يضعها المتعايشون غدا لمجتمع متعدد الثقافات واللغات والارتباطات الأجنبية ، مجتمع لم يعش من قبل معا ، ولم ينظر فرقاؤه لأنفسهم كمواطنين اخوة ، بل كغرباء أعداء •

وأخيرا فلعل المفكرين السياسيين والاجتماعيين المحدثين مطالبون باعمال الفكر – بعمق وواقعية – للبحث عن حلول مبتكرة لتلك الأزمات المعاصرة التى تمتد فى الأرض الافريقية ، وتصل جذورها الزمنية الى عمر يضرب فى عمقها لبضعة قرون • ومن ثم فان ما تبدى من صراع على مدى قرابة العشرين عاما بين ١٩٧٦ و ١٩٩٥ ، انما هو ما ظهر فقط على السطح ، بينما كان ما خفى أعظم •

***

الهوامش

(١) سلوى محمد لبيب : الحرب فى أنجولا ، فى (السياسة الدولية) . عدد ٤٤ ، أبريل ١٩٧٦ .

وكذلك نازلى أحمد معوض : الصراعات الدولية على أرض أنجولا ، فى (السياسة الدولية) . عدد ٤٤ ، أبريل ١٩٧٦ ، ص ١٠٥ ، ١٠٧ .

(٢) السياسة الدولية ، العدد ١١٥ ، يناير ١٩٩٤ نص قرار مجلس الأمن رقم ٨٦٤ بفرض حظر يشمل النفط والأسلحة على منظمة يونيا (الاتحاد الوطنى لاستقلال أنجولا التام ، اذا لم تحترم وقف اطلاق النار وتقبل بالعودة الى المفاوضات) .

(٣) نازلى معوض : مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٤) Weeler, Douglas & Pleissier, Rene : Angola's People, London, 1971, p. 69.

(٥) راجع عن هذا من اصدارات الحكومة الأنجولية .
Angola-Trabalho e luta, p. 25.

(٦) Ibid, p. 26, 29.

(٧) Ibid. p. 43. ...

(٨) على نحو ما سيتضح فى الجذر التاريخى الأول : البنيـــة الوطنيـــة والسياسية لأنجولا قبل البرتغاليين .

(٩) محمد محسن محمد عوض : انجولا ـ دراسة فى الجغرافيا السياسية رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢ .

وراجع أيضا :
Weeler, Dougles & Pleissier, Rene : Angola, p. 22.

(١٠) Ibid, p. 25.

(١١) محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، ص ٤ .

(١٢) Duffy, James : Portuguese Africa, London, 1959, p. 145.

(١٣) لعل هذه الهجرات ترجع أساسا الى ضغط المستوطنين البيض فى القرن السادس عشر على الأفارقة فى رأس الرجاء الصالح وهو ما دفع البوشمن والهوتنتوت الى الهجرة الى ناميبيا الحالية على مدى فترات طويلة ، ومنها انتقلوا ومعهم عناصر ناميبية أخرى الى أنجولا ، وهو ما أعطى أحد أقاليمها الجنوبية اسم ناميب ، راجع الخريطة ص .

ولعل هذا جعل البعض يظن ان أنجولا كانت ارض البوشمن والهوتنتوت واستولى البانتو عليها منهم ، على الرغم من أن المصادر التاريخية تؤكد حداثة وجود البوشمن والهوتنتوت فى البلاد .

راجع محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، ص ٧٤ . وكذلك :
Angola-Trabalho e Luta, p. 12.

(١٤) سنتحدث عن هذه الهجرة البويرية وآثارها على انجولا ص .

(١٥) كذلك فقد انتشرت العقيدة البروتستانتية والانجليلية فيها بفعل النفوذ الأمريكى والبريطانى فيما بعد مما أعطى للخلافات القبلية أسسا ثقافية . راجع محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، صص ٧٤ ـ ٧٧ ، وكذلك محمد عوض محمد الشعوب والسلالات الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، صص ٨٦ ـ ٨٧ .

(١٦) Abshire, D.M. And Samuels, M.A., : Portuguese Africa. London, 1969, pp. 117-8.

(١٧) Weeler, & Pelissire : Op. Cit., pp. 6-8.

فضلا عن ان البترول اكتشف فى بلاد هذه القبائل ، وتركزت فيها حقول استخراجه ، مما زاد من رغبتها فى الاستقلال للظفر بعائده وحدها .

(١٨) راجع محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، صص ٨١ ـ ٨٢ .

(١٩) نفس المرجع ص ٨٣ .

(٢٠) Abshire : Op. Cit., p. 59.

(٢١) وكذلك محمد محسن محمد عوض : مرجع سابق ، صص٧٩ ـ ٨١ .

(٢٢) حيث استخدمت بعد ذلك فى اثارة المشاكل للحكم الوطنى بعد الاستقلال ، وبخاصة عندما تقدمت قوات جنوب افريقيا من ناميبيا لاحتلال جنوب

انجولا استنادا الى وجود الناميبيين والى وجود الهمبى ممن لها بهم صلة تاريخية ، تعد عاملا هاما فى تفسير بقاء قوات جنوب افريقيا فى أنجولا فترة طويلة .

(٢٣) راجع عن هذا راشد البراوى : الرق الحديث فى أفريقيا البرتغالية . القاهرة ، ١٩٦٢ ، صص ١٧ ـ ١٨ . وكذلك :

Weeler & Pleissier : Op. Cit:. pp. 21-3.

(٢٤) راشد البراوى : الرق الحديث فى افريقيا البرتغالية ، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ، صفحات شتى ، وكذلك جيمس دفى .

(٢٥) Angola-Trabolho e Luta, p. 13.

(٢٦) جيمس دفى : مرجع سابق ، ، صص ٨ـ٩ .

(٢٧) نفس المرجع ص ٣٩ .

(٢٨) نفس المرجع ، صص ٤٢ ، ٤٧ .

(٢٩) نفس المرجع ، صص ٤٧ ، ٤٨ .

(٣٠) نفس المرجع ، ص ٤٨ .

(٣١) Angola-Trabolho e Luta, pp. 15-16.

(٣٢) Ibid., p. 12.

(٣٣) جيمس دفى : مرجع سابق ، صص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

(٣٤) نفس المرجع ، ص ١٠٤ .

(٣٥) نفس المرجع ، صص ١٠٧ ـ ١١٥ .

(٣٦) نفس المرجع ، صص ٧ـ٩ .

(٣٧) راجع الخريطة (١) عن محسن عوض : مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٣٨) راجع الخريطة (٢) عن نفس المرجع ، ص ٢٩ .

(٣٩) راجع الخريطة (٣) عن نفس المرجع ، ص ١٢ .

(٤٠) راجع الخريطة (٤) عن نفس المرجع ، ص ٧ .

(٤١) راجع الخريطة (٥) ٠

وأيضا نازلى معوض أحمد : مرجع سابق ، ص ٢٦٧ ٠

(٤٢) Brimingham David : The Portuguese Conquest of. Angola, N.Y., 465, pp .11-12.

(٤٣) Duffy,, James : Op. Cit., p. 145.

وكذلك محسن عوض : مرجع سابق ، صص ٣١ ، ٣٦ – ٣٧ ٠

(٤٤) عن مطامع البرتغـال لربط أنجولا بموزمبيق ، راجع الخريطة (٤) محمد محسن عوض · مرجع سابق ، ص ٥٠ ٠

(٤٥) Davidson, Basil · Op. cit., pp. 304-5.

(٤٦) راشد البراوى : المرجع السابق ، ص ٩٠ ٠

(٤٧) راجع ما ورد فى الجزء الأول ٠

(٤٨) راجع الخريطة (٦) ولاحظ اقليمى زائير فى الشمال وناميب فى الجنوب ، وصلة كل منهما بدولتى زائير وناميبيا الحاليتين ٠

(٤٩) راجع جيمس د فى : مرجع سابق . صفحات متفرقات عرض فيها لهذه الحقيقة مرارا ٠

(٥٠) راجع الجزء الأول ٠

(٥١) **الطاهر أحمد مكى** : البرتغـال من سالزار الى كاتيانو ، فى (السياسة الدولية) ، العدد ١٦ ، أبريل ١٩٦٩ ، صص ٩٣ – ٩٥ ٠

(٥٢) أحمد يوسف القرعى : البرتغال وخديعة الحكم الذاتى فى المستعمرات البرتغـالية فى (السياسة الدولية) ، العدد ٣٣ ، يوليو ١٩٧٣ ، صص ١٤٥ ، ١٤٧ – ١٤٨ ٠

(٥٣) محمد محسن عوض : مرجع سابق ، صص ١٣٥ – ١٣٦ ٠

(٥٤) Angola-Trabalho e Luta, p. 15.

(٥٥) Ibid., p. 63, The Europa World Year Book, 1994, Vol. I, Part One, International Organization, Europa Publications Ltd : Angola, p. 333.

هذا وسنرمز لهذا بالجمع بالحروف : (EWYB 1994) .

(٥٦) سلوى محمد لبيب : مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

(٥٧) نفس المرجع ، صص ١٨٨_١٨٩ ، وكذلك :

Legum, Colin : Africa Contemporary Record, Annual Survey and Documents, 1976, 1 p. 445.

(٥٨) Ibid.

(٥٩) سلوى محمد لبيب : مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

(٦٠) نازلى أحمد معوض : مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

(٦١) Legum Colin : Op. Cit., p. 333.

(٦٢) نازلى معوض : مرجع سابق ، صص ١٠١_١٠٢ .

(٦٣) نفس المرجع ، صص ١٠٣ _ ١١٠ .

Legum, Colin : Op. Cit., p. 344.

EWYB, 1994, pp. 333-4.

(٦٤) Legum, Colin : Op. Cit., pp. 445-6.

(٦٥) EW : Op. Cit., p. 334.

(٦٦) Ibid., pp. 334-5.

(٦٧) محمد محسن عوض : مرجع سابق ، ص ٩١ .

(٦٨) نفس المرجع ، صص ٩١ _ ١٠٠ .

(٦٩) نفس المرجع ، صص ١٠١_١٠٨ .

(٧٠) Angola-Trabolho eiuta : p. 231.

(٧١) Ibid, p. 232.

★★★

الأسئلة والتعقيبات على
ورقة د . السيد فليفل

سؤال الأستاذ الدكتور / طارق لبيب :

أرجو توضيح المراحل التاريخية للاستعمار البرتغالى فى المنطقة ، والصلة بين وجوده فى كل من الكونغو وأنجولا .

رد الأستاذ الدكتور السيد فليفل :

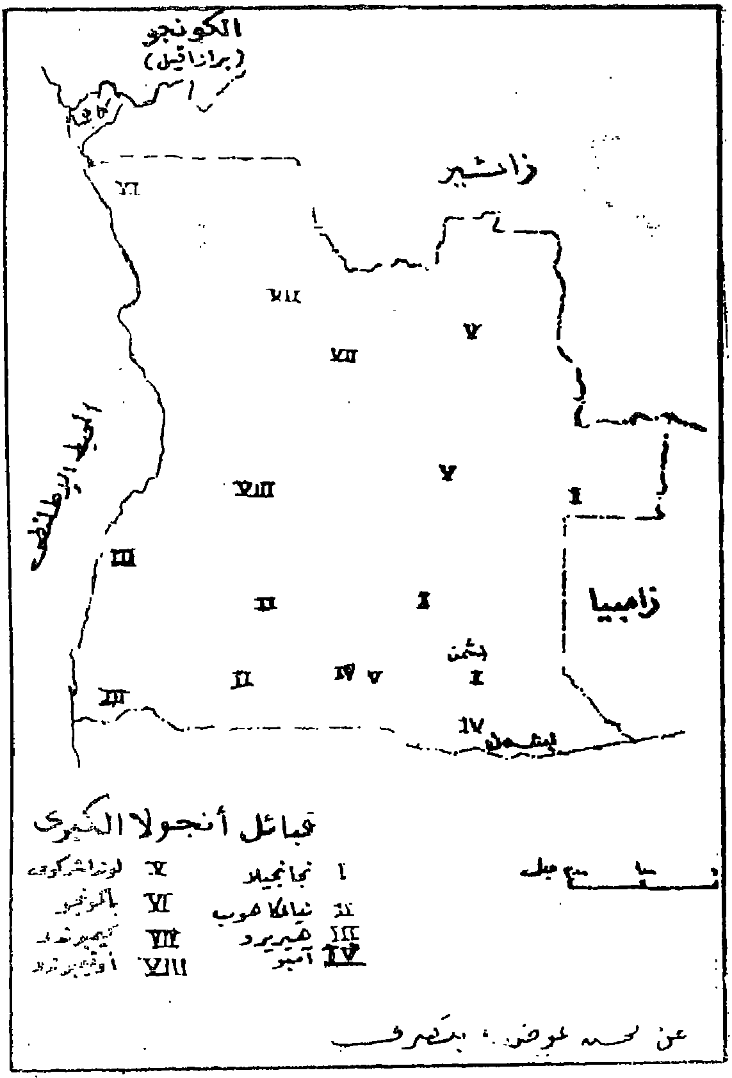
فى الواقع الاستعمار البرتغالى نشأ أصلا فى مملكة الكونغو ، ثم من مملكة الكونغو انتقل الى أنجولا، لكنه لم يترك مملكة الكونغو عندما اقتطعت مملكة الكونغو لصالح الاستعمار البلجيكى ، ونتيجة لقيام دولة الكونغو الحرة فى المنطقة احتفظ لنفسه بالقسم الجنوبى الغربى من هذه البلاد التى أصبحت اقليما أنجوليا . هذه هى النشأة الأولى . بعد ذلك اتجهت البرتغال الى منطقة أنجولا تحديدا سنة ١٥١٩ م حيث عقدت معاهدة بين ملك لواندا والبرتغاليين ، ومن هذه المنطقة ظل البرتغاليون يتقدمون الى الداخل ، يعنى كانوا يتقدمون من مملكة الكونغو فى الشمال الى الوسط ثم من الوسط عبر ثلاثة قرون كاملة الى الغرب والى الجنوب .

سؤال الأستاذ محمد عاشور :

لقد فهمت من عرض سيادتكم للجذور التاريخية للمشكلة ، أنها أعمق مما يبدو على السطح ، ولكن لاحظت أن سيادتكم قد انتهيتم الى اجتثاث الجذور حين قلتم ان الحرب توشك أن تضع أوزارها ، فما رأيكم فى هذا ؟

الاجابـــة :

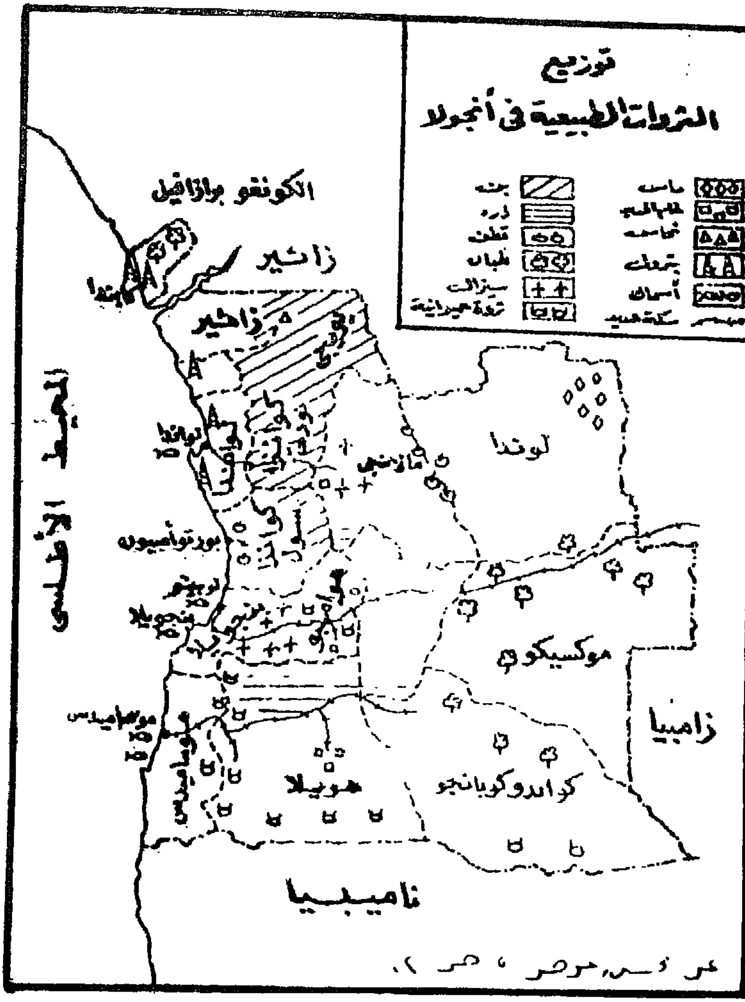
حول أننى اجتثثت جذور الحرب الأهلية فى أنجولا ، أنا فى الواقع لم أجتث ، أنا قلت بأن جذور الحرب الأهلية يمكن أن تزول لكن التناقض بين الجماعات الكبيرة سوف يستمر الى أن يستطيع النظام أن يعبر فى النهـــاية عن بنية جديدة له تتبنى التفـاعل الحقيقى لهذه الجماعات بالذات • ان الجماعات موزعة توزيعا يكاد يكون متساويا من حيث عدد السكان ومن حيث عدد الأقاليم ، ومن حيث الوزن النسبى لكل منطقة قياسا الى الأخرى • فبالتالى من الممكن أن تتعايش هذه الأقاليم مع تأكيدها على قوة المركز الذى كان محور الحضارة القديمة للشعب الأنجولى فى حقيقة الأمر ، وبالتالى المركز مؤهل لذلك وهو ما أدركته الولايات المتحدة فى الحرب الأهلية • القتال بالبنادق والأسلحة سوف ينتهى ، لكن الأزمة يمكن أن تعبر عن نفسها بأشكال أخرى •


الكونجو
(برازافيل)
زائير
زامبيا
قبائل أنجولا الكبرى
I نجانجيلا
II نيانيكا هومب
III هيريرو
IV آمبو

شكل (١)


أنجولا
اميال
الكونغوبرازافيل
كابندا
زائير
زائير
أوبيجي
لواندا
كوانزا الشمالية
مالانج
كوانزا
هامبو
كاساي
كاباندا
هويلا
ماثيكا
ناميبيا
سكة حديد
حدود دولية
عواصم المقاطعات
حدود المقاطعات

شكل (٢)



توزيع
الثروات الطبيعية في أنجولا
ماس
نحاس
بترول
أسماك
سكة حديد
بن
ذرة
قطن
سيزال
ثروة حيوانية
الكونغو برازافيل
زائير
المحيط الأطلسي
لواندا
لوبيتو
لوندا
موكسيكو
زامبيا
هويلا
كواندو كوبانجو
ناميبيا

الشكل (٣)

مشكلة جنوب السودان

دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع

د. حمدي عبد الرحمن حسن

مشـــكلة جنـــوب الســـودان

دراسة فى الأطر التاريخية وديناميات الصراع

د • حمدى عبد الرحمن حسن

مقـــدمة :

يعد السودان دولة غير عادية بكل ما تحمله الكلمة من معان ودلالات • فهو ليس بلدا واسعا فحسب من حيث المساحة (نحو مليون ميل مربع) بل هو منطقة تفاعل كبرى تحتوى على كل نماذج القارة الافريقية المتمايزة فى أصولها وتكويناتها السلالية والثقافية • فالسودان يتكون من أجناس شتى وثقافات عدة حيث يضم بين جنباته نحو (٥٧٩) قبيلة يتحدثون أكثر من (٤٠٠) لغة ولهجة ويمارسون طقوسا دينية متنوعة فى اطار كل من الاسلام والأديان التقليدية والمسيحية وذلك على الترتيب • أضف الى ذلك التداخل والتفاعل بين الجماعات السلالية المنوعة والتى من أبرزها الحامية والســـامية والنيلية واليانتوية الذى أفضى الى وجود مجتمع غير متجانس يمثل وبحق صورة مصغرة للواقع الافريقى كله (١) •

ان وقفة متأنية لدراسة الأطر التاريخية التي تمت من خلالها عملية الاندماج الوطنى فى السودان تكشف لنا عن وجود عوامل واعتبارات مهمة أدت الى تكديس أزمة الهوية وأفضت الى تسييس الانقسامات الأولية التى يموج بها المجتمع السودانى غير المتجانس (٢) • فقد شهدت السودان بعد استقلالها فى الأول من يناير عام ١٩٥٦ انقساما حادا فى هويتها القومية حيث تنازعها اتجاهان رئيسيان أولهما يتمسك بالهوية العربية والاسلامية والآخر يتمسك بالهوية الافريقية • وكان كثير من المواقف والسياسات لأطراف داخلية وخارجية فاعلة بمثابة المقدمة الأساسية للحرب الأهلية فى جنوب السودان والتى بدأت مرحلتها الأولى عام ١٩٥٥ بعد التمرد العسكرى فى مدينة « توريت » وانتهت بالتوصل الى تسوية سلمية بمقتضى اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ • ثم بدأت المرحلة الثانية بها عام ١٩٨٣ بعد اندلاع التمرد العسكرى والاضطراب السياسى مرة أخرى بزعامة قوات « الجيش الشعبى لتحرير السودان » •

وتسعى هذه الدراسة الى تحليل الأطر التاريخية للصراع فى جنوب السودان والعوامل المختلفة التى أسهمت فى صياغة الأهداف المعلنة لأبناء الجنوب والتى تراوحت بين المطالبة بالانفصال وبين تكوين دولة علمانية يتم توزيع السلطة فيها على أساس فيدرالى مع الاعتراف بالتنوع الثقافى والسلالى الذى يميز الجسد الاجتماعى السودانى • كما تطمح الدراسة كذلك الى بيان انعكاسات الحرب الأهلية فى السودان الجنوبى والمطالب المعلنة من الأطراف الفاعلة فيها على الأمن القومى العربى •

واقع التعدد والتنوع فى السودان الجنوبى : دراسة فى الأطر التاريخية والأسباب الموضوعية :

يموج جنوب السودان بالعديد من الأجناس واللغات والاديان والثقافات حتى أنه لا تسود بين قاطنيه حضارة متجانسة • وطبقا

لدراسات علماء الأجناس يمكن تصنيف سكان الجنوب الى المجموعات الثلاث الرئيسية الآتية ، وذلك استنادا الى معايير اللغة السائدة والاصل التاريخي والخصائص التكوينية والبيولوجية (٣) .

١ ـ النيليـــون The Nilotes :

ويتألفون من قبائل الدنكا ، والشلوك ، والنوير ، والأنواك ، والبورون وغيرها من القبائل التي تعيش غالبا في أعالي النيل وبحر الغزال ·

وتتسم القبائل النيلية بطول القامة والرأس الطويلة والبشرة الداكنة · كما أنها تشتهر بتربية الماشية ، « وبينما تعد الدنكا أكثر المجموعات النيلية تحضرا تعد النوير أشدها مراسا » ، أما الأنواك فان الجانب الأكبر منهم يقيم في أثيوبيا ·

٢ ـ النيليون ـ الحاميون Nilo-Hamites :

ويتألفون من قبائل المورلي والباري ، والديدينجا ، والبويا ، والتوباسا ، واللاتوكا · وهم يعيشون في أقصى الجنوب ويشتهرون بتربية الماعز ·

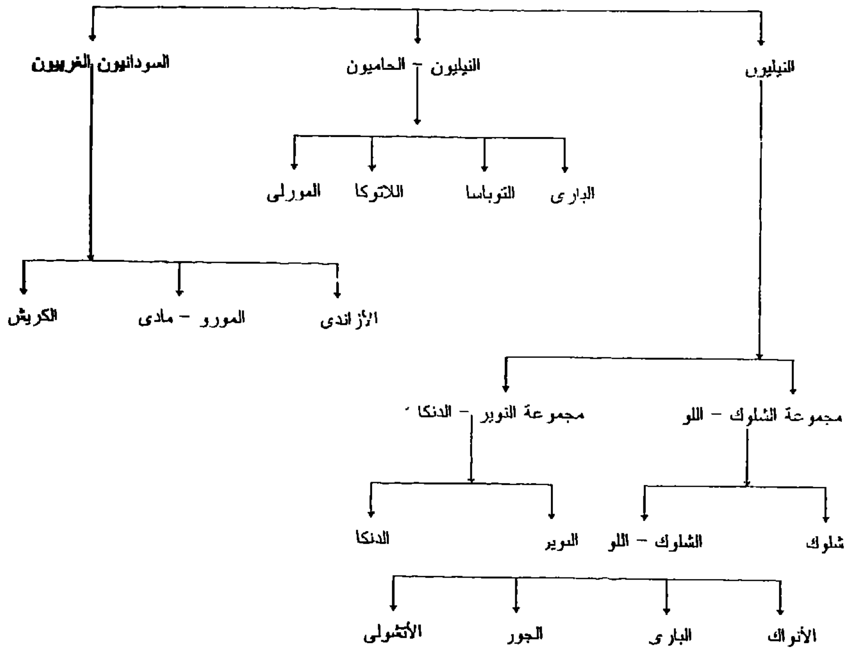
ويذهب علماء الأنثربولوجيا الى أن هذه المجموعة من القبائل تحتوي سلاليا على نسبة أعلى من الدماء الحامية وهو ما يتضح من التفاوت الشديد في لون بشرتهم الأقل سوادا من المجموعة النيلية · بيد أن بعض الدارسين يطلق عليهم مع ذلك اسم «النيليون الشرقيون» Eastern Nilotes على اعتبار أنهم ليسوا أقل نيلية من المجموعة السـابقة ·

٣ ـ القبائل الســودانية :

وهي تتألف من الأزاندي والمورو ـ ماري وغيرها من القبائل الصغيرة التي تعيش غالبا في منطقة غرب النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسـودان · ويلاحظ أن اصطلاح

السودانية هنا هو اصطلاح سلالى اثنى وليس اصطلاحا سياسيا حيث أن كافة المجموعات السلالية والثقافية فى كل من الجنوب والشمال هى سودانية وفقا للمعنى السياسى للكلمة . وتعتمد هذه القبائل فى نمط حياتها الاقتصادية على الزراعة وليس على تربية الماشية . وأكبر هذه القبائل وأقواها على الاطلاق هى الأزاندى التى يوجد لها امتدادات فى كل من زائير وافريقيا الوسطى .

شكل رقم (١)
التصنيف السلالى للقبائل الرئيسية
فى السودان الجنوبى



المصدر : د. سعد الدين ابراهيم (المشرف العام) ، هموم الأقليات فى الوطن العربى ، التقرير السنوى الأولى ١٩٩٣ ، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ١٩٩٣ ، ص ٦٨ .

ومن الثابت تاريخيا أن هذه القبائل الجنوبية لم تنشأ أصلا في السودان الجنوبي ، ولا هي تقضي جل حياتها فيه • فالشلوك جاءوا الى اقليمهم الحالي من شرقي بحيرة فيكتوريا قرب نهاية القرن الخامس عشر • كما أن الدنكا قدموا من منطقة البحيرات العظمى في شرق افريقيا ، بينما قدم الأزاندى من أواسط أفريقيا في القرن التاسع عشر • ويعتقد أن القبائل السودانية جاءت من المناطق القريبة من بحيرة تشاد في القرن السابع عشر •

وعليه فقد أدت الفوارق في السلالة والأصل التاريخي بين القبائل المختلفة في السودان الجنوبي الى تنوع وتعدد اللغات واللهجات المستخدمة فيما بينها وكذلك اختلاف نظمها السياسية وأنماط حياتها الاقتصادية ومعتقداتها الدينية • ويبلغ عدد اللغات الرئيسية المستخدمة في السودان الجنوبي نحو (١٢) لغة على أقل تقدير لا تملك أي منها أن تكون هي اللغة السائدة ، وان كانت اللغة العربية الدارجة هي أكثر اللغات انتشارا اليوم في الجنوب • وقد أشار الاحصاء السكاني الأول في السودان عام ١٩٥٦ (وهو الاحصاء الوحيد الذي تضمن سؤالا عن اللغة)أن النسبة المئوية للذين يتحدثون العربية هي (٤و٥١٪) من اجمالي عدد السكان في السودان ، وهذا يعني أن نسبة غير المتحدثين بالعربية هي (٦و٤٨٪) • ويبدو أن السودان يطرح صورة مصغرة لافريقيا حيث تنتشر فيه جميع اللغات التي تمثل الأسرات اللغوية في أفريقيا ، فاذا كان جوزيف جرينبرج الافريقية يقدم أربع أسرات لغوية هي (٤) :

(أ) اللغات الكونغو ــ كردفانية •

(ب) اللغات النيلية ــ الصحراوية •

(ج) اللغات السامية ــ الحامية (أو الأفرو أسيوية) •

(د) اللغات البانتوية •

فان فى لغات السودان ما يمثل جميع هذه الأسرات اللغوية حيث وجد بعض الدارسين أن بعض لغات جبال النوبة تحمل السمات البانتوية · وتجدر الاشارة الى أنه اذا كانت بعض اللغات واللهجات المنطوقة فى السودان الجنوبى متقاربة فيما بينها ، فهناك غيرها منعزلة تماما بل الأكثر من ذلك لا يزال عدد منها مجهولا · (انظر الجدول رقم (١)) ·

جدول رقم (١)

اللغات الرئيسية فى السودان الجنوبى

المجموعة اللغوية	أهم اللغات التى تشملها
١ اللغات النيلية	الدنكا ، النوير ، الشلوك ، البورون
٢ اللغات البارية	بارى ، لاتوكا
٣ اللغات الديدنجية	ديدنجا ، توبوسا
٤ اللغات المارية	مارى ، مورو
٥ اللغات الازاندية الغربية	مونبى ، كريش

وتدين أغلب القبائل الجنوبية بالديانات التقليـــدية ، وهى ديانات محلية الطابع تختلف من قبيلة الى أخرى ، على أنها فى معظمها تؤمن بوجود اله قدير يطلق عليه الدنكا اسم دينجديت أو نياليخ ، ويطلق عليه الشلوك اسم جودك · ومع ذلك فان فكرة وجود اله ســام لم تكن المكون الوحيد للأديان التقليدية فى الجنــوب حيث أنها اشتملت على عناصر أخرى من أبرزها (٥) :

- وجود آلهة من درجة دنيا وهى مندمجة فى قوى الطبيعة ·

- أجداد الجماعات وهم بمنزلة الأرباب .
- قوى خفية تتمثل فى التعاويذ والتمائم .

ويعيش المعتقد التقليدى بالقوة الحيوية فى محيط تؤطره الغيبيات فى مختلف أكناف حياته وتدفعه عقيدته الى اعتبار العالم المحيط به ألغازا غامضة وأسرارا دفينة لا يتطاول الى كشف كنهها الا عقول خاصة لها استعداد خاص لتلقيها من اللامرئى .

وينتشر الاسلام والمسيحية بين بعض أبناء القبائل الجنوبية . وطبقا للتعداد الأول فى السودان لم يشكل المسلمون والمسيحيون سوى (١٠٪ فقط من مجموع سكان الجنوب) .

ويرى الدكتور محمد عمر بشير أن التنظيمات السياسية فى الجنوب تختلف من قبيلة الى أخرى . فلدى الشلوك نظام مركزى يقوم على رأسه ملك يحظى بالقداسة بين أتباعه ، أما الدنكا والبارى فتضع السلطة العليا بين يدى صانع الأمطار . ويمارس السلطة بين النوير أشخاص يستندون الى أساس دينى أكثر مما يستندون الى أساس سياسى . وكانت السلطة السياسية لدى الأزاندى فى أيدى طبقة من النبلاء يتوارثون مكانتهم ولا يمكن لأحد أبناء العامة أن ينضم الى صفوفهم (٦) .

وعليه يمكن الخلوص الى القول بأن السودان الجنوبى لا يشكل جماعة بشرية متجانسة ، وما زالت تنقصه العوامل التى تؤدى الى نشأة أمة واحدة . وعلى أنه تجدر الاشارة الى حقيقة أن التمازج بين المجموعات الافريقية والعربية الذى حدث فى السودان بعد دخول العرب بأعداد كبيرة خلال القرن الرابع عشر واجه بعض العوائق والصعوبات الموضوعية التى أثرت فى وصول آثاره الثقافية وتمازجه العرفى مع القبائل التى تقطن الأجزاء الجنوبية من السودان . فقد وقفت المستنقعات والذباب والرطوبة الاستوائية حائلا دون

دخول الجماعات العربية الى الجنوب باعتبارها عوامل غير ملائمة لتربية الابل ولا جذابة لأهل الصحراء ، لهذا اتجه بعضهم شرقا فدخل الحبشة واستقر فيها ، بينما اتجه آخرون غربا الى سهول كردفان ودارافور ومنها الى أواسط افريقيا الغربية (٧) ٠

ونتيجة لهذه الهجرات الســكانية والتمازج بين المجموعات الوافدة والسكان المستقرين حدث تعريب للسودان ولو بنسبة تقل قليلا عن انتشار الاسلام فيه ٠ وبقى الجنوب عمليا بعيدا عن هذه المؤثرات حتى القرن التاسع عشر ٠ وهنا كانت بذرة التنافر التى أفضت الى حرب أهلية طاحنة لايزال يعانى منها الســودان حتى اليــوم ٠

وقد عزز الاتجاه السابق عامل أساسى هو تجارة الرقيق التى قامت عقب فتح محمد على باشا للسودان عام ١٨٢١ ٠ وعلى الرغم من أن هذه التجارة لها أبعادها ومحدداتها التاريخية المعقدة فان ممارستها لم تقتصر على الأوربيين من مختلف الجنسيات والمصريين والسودانيين الشماليين فقط ، بل ان القبائل السودانية الجنوبية مارست هذه التجارة أيضا فيما بينها ، وكان أشهر التجار الجنوبيين أحد رؤساء قبيلة الأزاندى ويدعى (موبوى) الذى تاجر بالألوف من الأرقاء الذين حصل عليهم اما من القبائل المستعبدة التى أخضعها أو بالغزو المنظم للشعوب المحيطة (٨) ٠

لكن ما هى العوامل الأخرى التى أدت الى تكريس وضــعية الانقسام والتعدد فى الجنوب وباعدت بينه وبين الشمال ؟ يمكن فى هذا الصدد التركيز على مجموعة من العوامل الموضوعية أسهمت بدور بارز فى تكريس الفجوة بين الشمال والجنوب وحافظت على تنوع وعدم تجانس القبائل الجنوبية وذلك على النحو التالى !

أولا : السياسات والمواقف الاستعمارية :

قسمت الادارة البريطانية السودان خلال فترة احتلالها له (١٨٩٨ ـ ١٩٥٦) الى جزأين وتعاملت مع كل منهما بشكل منفصل . ففى الشمال كانت السياسة البريطانية تسمح بتطوير هوية قومية تتركز على الأنصار والختمية . وفى الجنوب اتبعت بريطانيا سياسة اللورد لوجارد الخاصة بالحكم غير المباشر وهو ما يعنى الحيلولة دون وحدة الأراضى السودانية .

وقد حالت الادارة البريطانية دون نفاذ التأثيرات العربية الاسلامية الى السودان الجنوبى فقامت بحظر اللغة العربية وسمحت للبعثات التبشيرية التى يتم طردها من الشمال بالعمل فى الاقليم الجنوبى . ولا شك أن هذه السياسة الاستعمارية قد أفضت الى اضافة أبعاد جديدة لاصراع بين الجنوب والشمال حيث أصبح الانقسام يوصف بأنه قائم بين الشمال العربى المسلم والجنوب الافريقى المسيحى على الرغم من أن نحو ١٥٪ من السودانيين الجنوبيين يدينون بالمسيحية (٩) .

وتشير المذكرات التى أرسلها السكرتير الادارى للمفتشين البريطانيين فى المديريات الجنوبية الى أن عليهم أن ينفذوا سياسة بسيطة شكلا حتى لا تلفت انتباه الشماليين وخاصة الاداريين منهم أو المصريين المشاركين فى الحكم على أن تكون هذه السياسة هى العمل على قيام وحدات عنصرية قائمة بذاتها أو وحدات قبلية ذات بناء ونظام يقوم الى حد ما وفقا لمقتضيات العدالة وأن الحكومة الصالحة هى التى تشجع الأعراف والعادات والمعتقدات القبلية . وكانت المعايير المطلوبة لتنفيذ ذلك هى انشاء هيئة من العاملين الذين يتكلمون بغير اللغة العربية سواء بين الاداريين أو الكتبة أو الفنيين والحد من هجرة التجار الشماليين والعمل على أن يعود الموظفون القبائل استخدام اللغة الانجليزية عند استحالة التخاطب باللهجة المحلية (١٠) .

وقد أصدرت الادارة البريطانية عدة قوانين ولوائح من شأنها تكريس الفجوة بين الشمال والجنوب ، ومن ذلك قانون المناطق المغلقة وقانون المرور الذى كان يحظر على العرب السفر الى الجنوب. واكب ذلك قيام بريطانيا بربط التعليم فى الجنوب بالنشاط الكنسى وأصبحت لغة التعليم هى الانجليزية بدلا من العربية ، كما منع تعيين مدرسين من الشمال . وابتداء من العام ١٩٢٠ شجعت بريطانيا تعليم اللغات المحلية الرئيسية فى الجنوب وهى : الدنكا والنوير والبارى واللاتوكا والشيلوك والزاندى .

وقامت الكنائس والمراكز التبشيرية بنشاط واسع النطاق فى جنوب السودان فأصدرت الصحف والمنشورات وخططت السياسة العامة للنظم واللوائح التعليمية .

ويمكن توضيح الأهداف الحقيقية للسياسة البريطانية فى الجنوب والخاصة بنشر المسيحية ومقاومة المؤثرات العربية والاسلامية من تقرير رسمى كتبه أحد المسئولين البريطانيين عن التعليم فى السودان حيث جاء فيه :

« من العبث الفصل بين التعليم والدين .. ولما كانت المسيحية أصلح للأهالى الجنوبيين من الاسلام فانه ينبغى ـ والحالة هذه ـ أن تكون اللغة الانجليزية لغة التعليم فى الجنوب . كما أن يتحتم ارسال النجباء من أبناء الجنوب الى مدارس وكليات أوغندة حتى ترسخ عقيدتهم المسيحية » (١١) أى أن الادارة البريطانية كانت تحاول جاهدة أن تفصل فكريا وثقافيا بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب .

بناء على ما سبق فان معظم الدراسات ترى أن سياسات الادارة البريطانية قد مثلت بذور الحرب الأهلية التى يعانى منها السودان حاليا . وعلى سبيل المثال فان « لجنة السودان » التى نشأت عام ١٩٥٣ لاعداد البلاد للاستقلال أعطت ست وظائف فقط للجنوبيين وذلك من اجمالى (٨٠٠) وظيفة (١٢) .

* مؤتمر جوبا ١٩٤٧ :

غيرت بريطانيا من سياستها بشأن فصل الجنوب عن الشمال وهو الأمر الذى أدى الى عقد مؤتمر جوبا فى يونيو ١٩٤٧ للنظر فى وضع ومستقبل الاقليم الجنوبى • وكان من أبرز أيجابيات هذا المؤتمر أنه رفض دعوات الانفصال أو الوحدة مع أوغندة حيث اعترف غالبية زعماء الجنوب بمبدأ الوحدة بين الشـــمال والجنوب فى سودان موحد •

ومن الملاحظ أن الادارة البريطانية قد رأت أن يتضمن قانون الجمعية التشريعية التى تضم السودان الموحد سلطات استثنائية للحاكم العام فى الجنوب يمكنه بمقتضاها حماية ما أسماه الانجليز بالذاتية الجنوبية ثقافيا واجتماعيا • على أن معارضة هذا الانجاه قد أدت الى صرف النظر عنه خاصة وأن سلطات الحاكم العام تكفى لعلاج أى أمر طارىء •

على أنه يمكن القول بأن قرارات مؤتمر جوبا أدت الى اعتبار الجنوب جزءا من التراب الوطنى السودانى الموحد وهو ما كان يواكب التيار الوطنى الجارف الذى كان ينادى بوحدة السودان (١٣) •

ثانيا : سياسات الحكم الوطنى ١٩٥٦ ـ ١٩٨٩ :

كانت القضية الأساسية التى واجهت نظم الحكم المختلفة فى السودان منذ يناير ١٩٥٦ وحتى انقلاب عمر البشير فى يونيو ١٩٨٩ تتمثل فى هوية الدولة ونظام الحكم ولا سيما ما يتعلق بمشكلة الجنوب • وفى معظم الأحيان كانت سياسات الدولة الوطنية تغذى أزمة عدم الثقة القائمة بين الشمال والجنوب •

(أ) كان أول عمل سياسى يقوم به اسماعيل الأزهرى هو قيامه بتعيين لجنة السودنة التى صدرت قراراتها فى فبراير ١٩٥٤ وأدت الى نتائج عاجلة وسيئة فقد أثارت الشـــكوك وخيبت آمال

الكثيرين من متعلمي الجنوب الذين اعتبروها كما لو كانت تهدف الى استبدال سيد بسيد آخر ٠ ويلخص أحد التجار الجنوبيين ذلك بقوله :

« ان نتـائج لجنة السودنة خيبت الآمال تماما ، فهى تعنى أن اخواننـا الشـماليين يرغبـون فى استعمارنا مائة عام أخرى قادمة » (١٤) ٠

(ب) قامت الحكومة العسكرية الأولى (١٩٥٨ – ١٩٦٤) بقيادة ابراهيم عبود بالاسراع فى عمليات تعريب وأسلمة الجنوب وذلك من منطلق بناء الأمة ٠ وتطبيقـا لتلك السـياسة أغلقت الارساليات المسيحية واقيمت بدلا منها المساجد والمدارس الاسلامية وتم تطوير المناهج التعليمية لتعكس الاهتمامات العربية والاسلامية للسودان الموحد ٠

وقد تبنت الحكومة العسكرية الأولى سياسة الدمج والتذويب وفرضها بالقوة ٠ وهو ما أدى الى توحيد صفوف وحركات المعارضة فى الجنوب ٠ فقد شكل جماعة من المثقفين والبرلمانيين السابقين الذين هربوا الى خارج السودان احتجاجا على الاجراءات والممارسات القمعية التى تمارسها الحكومة العسـكرية فى الجنوب « رابطة السودان المسيحية » و « الاتحاد الوطنى للمناطق المغلقة بالسودان الأفريقى » المعروف باسم (ساكدنو) ٠ وفى عام ١٩٦٣ وجه حزب ساكدنو مذكرة للأمم المتحدة طالب فيها باستقلال جنوب السودان لعدم حصوله على الاتحاد الفيدرالى ٠ ثم تغير سـاكدنو وأصبح (سانو) أى « الاتحاد السودانى الوطنى الافريقى » غير أن الأهداف لم تتغير فاستمرت محاولاته لتدويل قضية الجنوب من خلال عرضها على الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (١٥) ٠

ترتب على فشل « سانو » فى تسوية مشكلة الجنوب بالطرق السلمية ظهور الكفاح المسلح فى الجنوب بقيادة منظمة الأنيانيا

Anya-Nya والتى نشأت عام ١٩٦٣ بواسطة مجموعة من الجنود الجنوبيين · وقد ردت الحكومة بعنف على العمليات المسلحة فى الجنوب · غير أن هذه السياسة كانت الى حد بعيد مسئولة عن الاطاحة بنظام عبود واسترداد الحكم المدنى فى أكتوبر ١٩٦٤ ·

(جـ) تعقدت مشكلة الجنوب فى ظل الحكم المدنى الحزبى (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩) حيث كان هناك خلاف أساسى بين الأحزاب السياسية حول طريقة معالجة القضية · فقد ركز أحد الاتجاهات على ضرورة تبنى الحل السلمى التفاوضى بينما ركز اتجاه آخر على ضرورة الحسم العسكرى للمشكلة ·

ومن جهة أخرى فان الجنوبيين اختلفوا حول طريقة تنظيم العلاقة بين الجنوب والشمال فى السودان · فبينما تحدث بعضهم عن الانفصال دعا آخرون الى الفيدرالية فى ظل دولة سودانية موحدة ·

وفى ظل هذا المناخ عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى مارس ١٩٦٤ غير أنه فشل فى التوصل الى حل نهائى وسلمى لمشكلة الجنوب ، وهو ما أدى الى تصاعد أعمال العنف وظهرت حركات سياسية أكثر تطرفا مثل جبهة تحرير « انزانيا » التى طالبت بالانفصال الكامل عن الشمال · هذا بالاضافة الى ازدياد نشاط حركة انيانيا العسكرية التى انضم اليها عدد كبير من الجنوبيين · (١٦) ·

(د) على الرغم من أن فترة حكم الرئيس جعفر النميرى (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) شهدت نهاية للحرب الأهلية بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ الا أنها لم تطرح حلا ناجحا ودائما لمشكلة الجنوب · وسوف نلقى بعض الضوء على هذه الاتفاقية ·

بعد تولى النميرى الحكم أعلن فى التاسع من يونيو ١٩٦٩ أن سياسة حكومته فى الجنوب تقوم على أساس من الحكم الذاتى

الاقليمى فى نطاق السودان الموحد ، وأنه يدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب ، وأن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية . ولا شك أن اعلان النميرى هذا يمثل تغييرا جذريا فى التوجه السياسى نحو تسوية مشكلة الجنوب .

وقد وجد اعلان السياسة المقترحة للمديريات الجنوبية ترحيبا كبيرا من الجنوبيين وهو ما أدى الى عقد المباحثات بين الطرفين فى أديس أبابا فى الفترة من ١٥ فبراير وحتى ٢٧ فبراير ١٩٧٢ تحت رعاية الامبراطور الأثيوبى هيلاسلاسى (١٧) وخلال المفاوضات انحصر موقف الجنوبيين فى ثلاث قضايا أساسية هى :

- مطلب الانفصال .
- قضية اللغة .
- تكوين جيش جنوبى .

وقد رفض طلب الانفصال وتوصل المجتمعون الى أن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية لكل السودان مع جعل اللغة الانجليزية لغة عمل فى الاقليم الجنوبى مع امكانية استخدام اللغات المحلية التى تمليها اعتبارات واقعية . أما موضوع الجيش فقد اتفق على قوميته أى اعتباره جيشا لكل السودانيين مع تمثيل الجنوبيين فيه تمثيلا عادلا .

وانتهت محادثات أديس أبابا الى وفاق تام تضمن : القانون الأساسى لتنظيم الحكم الذاتى الاقليمى فى المديريات الجنوبية ، ومشروع قانون العفو عن الذين شاركوا فى التمرد ، والاجراءات الادارية الخاصة بالمرحلة الانتقالية لحين قيام مؤسسات الحكم الذاتى .

وأعقب التسوية السلمية اصدار دستور جديد للسودان عام ١٩٧٣ اعترف بأن الشريعة الاسـلامية والعرف يمثلان مصدرين رئيسيين للتشريع • واعترف كذلك بثلاثة أنـواع من الأديان : الاسلام والمسيحية وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين ، وأن الدولة تعامل معتنقي هذه الأديان دونما تمييز (١٨) •

وبهذا استطاع النميرى انهاء الحرب الأهلية على الرغم من معارضة جانب كبير من أنصار الاتجاه الاسلامى فى الشمال • وقد استطاع الجنوبيون تقييد العمل بالشريعة الاسلامية الى أدنى حد ممكن • كما أن جانبا كبيرا من مقاتلى أنيانيا تم ادماجهم فى صفوف الحرس الجمهورى • وفتح الاتحاد الاشتراكى العربى أبوابه لكافة أبناء الجنوب (١٩) •

لقد شهد جنوب السـودان بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا استقرارا ظاهريا عاما لم يخل من بعض الاضطرابات والأحداث العنيفة التى وقعت اعتقادا بأن النظام قد خرق اتفاقية أديس أبابا •

ثالثا : انهيـار اتفاقية أديس أبابا وعودة الصراع المسـلح منذ عام ١٩٨٣ :

فى عام ١٩٨٣ وعلى أثر صدور قرار من الحكومة المركزية فى السودان بنقل الحامية العسكرية من مدينة بور بأعالى النيل الى الشمال حدث تمرد عسكرى بالحامية وهرب معظم أفرادها وضباطها الى الغابات وكان من بينهم العقيد جون جارانج الذى قاد هؤلاء المتمردين عبر الحدود الى أثيوبيا •

وقد أطلقت الجماعة العسكرية التى التفت حول جارانج على نفسها اسم « الجيش الشعبى لتحرير السودان » • وحتى تبعد عن نفسها أى ملامح انفصالية وأنها لا تقاتل من أجل جنوب السودان أنشأت أيضا ما عرف باسم « حركة تحرير شعب السودان » (٢٠) •

وينتمى معظم أتباع الجيش الشعبى لتحرير السـودان الى قبائل الدنكا التى تعد أكبر تجمع عرقى فى الاقليم الجنـــوبى ، ولا عجب اذن فى أن يبدأ الجيش الشعبى عملياته العسكرية الاولى فى أراضى الدنكا بأعالى النيل وبحر الغزال • غير أنها كانت تواجه فى طريق عودتها الى قواعدها فى أثيوبيـا قبـائل النوير المنافس التقليدى لها •

وقد نشأت من بين صفوف النوير مجموعة من المقاتلين أطلقوا على أنفسهم اسم (انيانيا ٢) • وقد دخلت حركة « انيانيا ٢ » فى صراعات قبلية مسلحة مع الجيش الشعبى لتحرير السودان •

وطبقا لبرنامج الجيش الشعبى لتحرير السودان فان انهيار اتفاقية أديس أبابا يعزى أساســا الى السياســات التى مارستها « الشـــلة الحاكمة » فى الخرطوم منذ عام ١٩٧٢ والتى تتمثل فى (٢١) :

١ ـ تدخل الحـــكومة المركزية فى عمليات تعيين قيادات الاقليم الجنوبى رغم قواعد الحكم الذاتى •

٢ ـ انشاء قناة جونجلى وما رافقهــا من تخطيط لتوطين مليونين ونصف المليون فلاح حولها • ذلك التخطيط الذى أدى الى اضطرابات ضخمة فى الجنوب •

٣ ـ قيام الحكومة المركزية بشـــكل غير دستورى بحل حكومات ومجالس شعب الاقليم الجنوبى فى أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ •

٤ ـ محاولات اعادة رسـم الحدود بين الشـــمال والجنوب لضم مناطق البترول والمنـــاطق الزراعية الغنية فى الجنوب الى الشـــمال •

٥ ـ قرار بناء مصفاة البترول فى كوستى بدلا من بنتسيو التى اكتشف فيها البترول فى جنوب السودان • وفى وقت لاحق

صرف النظر عن مصفاة كوستى وتقرر بناء خط أنابيب الى بور سودان لتصدير البترول رأسا ٠

٦ ــ الاهمال المتعمد للجنوب فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

٧ ــ التكامل بين مصر والسودان وعقد اتفاقية دفاع مشترك بينهما ٠

٨ ــ تقسيم الجنوب بغرض اضعافه عن طريق سياسة « فرق تسد » ٠

أيا ما كان الأمر فانه يمكن الاشارة الى عوامل ثلاثة رئيسية أدت الى اندلاع الحرب الأهلية فى السودان عام ١٩٨٣ وهى :

ــ أنه بعد عشرة أعوام من تطبيق اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ اتضح أن هناك جوا من الشك وعدم الثقة بين الحكومة والقيادات الجنوبية المدنية والعسكرية ٠ اذ أنه لم يتم انشاء نظام حكم ذاتى اقليمى حقيقى ، واستمرت سيطرة الحكومة المركزية حتى اقتنعت قيادة الجنوب بمرور الوقت أن اقليمهم الجنوبى يزداد تهميشا واهمالا ، وأن تسوية أديس أبابا لم تطرح حلا بعيد المدى لمشكلة الجنوب ٠

ــ اكتشاف البترول بكميات كبيرة فى منطقة بنتيو بالاقليم الجنوبى وتوقيع الاتفاق مع شركة شيفرون ٠ اذ اعتبرت الحكومة المركزية هذه المنطقة البترولية خارج الاقليم الجنوبى وأطلقت عليها اسم الوحدة ٠ بل والأكثر من ذلك فان الحكومة رفضت اقامة معمل تكرير البترول فى بنتيو وقررت انشاءه فى كوستى بالشمال ٠ صحيح أنها صرفت النظر عن انشائه كما اسلفنا القول ٠ ولكن هذه الاجراءات نظر اليها من جانب قادة الجنوب على أنها استمرار لاستنزاف موارد الجنوب لمصلحة الشمال ٠ واذا تذكرنا أن الوعى

بالامكانات الاقتصادية المهمة لأحد اقاليم الدولة يمكن أن يؤدى الى تشجيع الميول الانفصالية لدى قاطنيه (٢٢) · وهو ما حدث فى حالات متعددة فى افريقيا مثل الاقليم الشرقى فى نيجيريا وهو غنى بالنفط واقليم شابا فى زائير وهو غنى بالنحاس ·

ـ الاتفاق على تخطيط وتنفيذ قناة جونجلى مع مصر وتكليف شركة فرنسية بالتنفيذ · وقد أبدى الجنوبيون اعتراضاتهم على أساس انها استمرار لسياسة الحكومة المركزية التى تنظر الى الجنوب باعتباره مصدرا لتنمية الاقليم الشمالى بغض النظر عن تنمية الاقليم الجنوبى نفسه · وقد تعقد العمل فى القناة بسبب اعتقاد الجنوبيين أن الجيش المصرى سوف يصل الى المنطقة ويتولى حراسة أعمال الحفر · كما أن الفلاحين المصريين سوف يحضرون لزراعة المنطقة وتعميرها بدلا من سكانها الأصليين ·

ويمكن القول اضافة لما سبق بيانه أن الحدث الذى أدى الى غليان الجنوب هو اصدار الرئيس جعفر النميرى فى عام ١٩٨٣ قرارا يقضى بالغاء الاقليم الجنوبى وتقسيمه الى ثلاثة أقاليم · وقد كان نميرى يعمل جاهدا على تقسيم الجنوب ـ استفادة من الخلافات والانقسامات القبلية السائدة فيه ـ وذلك منذ تعديل دستور ١٩٧٣ واصدار قانون الحكم الاقليمى فى جمهورية السودان عام ١٩٨٠ والذى نص على تقسيم السودان الى خمسة أقاليم بالاضافة الى الاقليم الجنوبى ·

وفى سبتمبر ١٩٨٣ ازدادت الأمور تعقيدا مع صدور قرارات تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان واعتبار السودان دولة اسلامية · فقد احدثت هذه القرارات ردود فعل عنيفة من جانب الجنوبيين عامة وتحالفت معهم قوى سياسة واثنية من الغرب ومن الشرق ·

ويلاحظ أن صدور قوانين سبتمبر ١٩٨٣ قد تزامن مع قيام تمرد بالفرقة الأولى فى الجنوب عندما طلب تغيير بعض عناصرها بعناصر من القوات المسلحة السودانية الشمالية مما أدى الى لجوء حوالى كتيبتين مسلحتين الى أثيوبيا ، وهو الأمر الذى أدى الى رفع مستوى الكفاءة القتالية للمتمردين (٢٣) ٠

وقد أعقب ذلك كله العديد من الاضطرابات والصدامات السياسية والطلابية فى مدن الجنوب ، وفى خارج الاقليم الجنوبى ، ووقوع عدد من التمردات العسكرية ٠ وهكذا نشبت الحرب الأهلية من جديد فى السودان والتى تضافرت مع بعض المؤثرات الأخرى للاطاحة بنظام حكم النميرى فى أبريل ١٩٨٥ ٠

ومنذ سقوط النميرى لم تتمكن أى من الحكومات السودانية التى تعاقبت على السودان منذ عام ١٩٨٥ من وقف الحرب الأهلية فى الجنوب أو التوصل الى تسوية سلمية بشأنها ٠

انقلاب البشير وديناميات الصراع فى جنوب السودان :

من الجلى أن نظام البشير منذ أيامه الأولى فى السلطة لم يكف عن اظهار توجهاته الاسلامية والعربية ٠ وقد بات واضحا منذ يناير عام ١٩٩١ ، أى مع اعلان تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ٠ أن البشير ورفاقه يعدون لتنفيذ مشروع حضارى يهدف الى اعادة أسلمة المجتمع ، أى اعادة بناء وتنظيم المجتمع السودانى وفقا لقناعات ايديولوجية وعقيدية محددة ٠

ويلاحظ أن حكومة البشير عملت منذ البداية على تصعيد عملياتها العسكرية فى الجنوب باسم سياسة الحسم معلنة الجهاد ضد قوات التمرد ٠ وقد زجت بقوات الدفاع الشعبى ٠ ونتيجة لذلك دأبت الحكومة على الاعلان عن تحقيق انتصارات كبيرة ضد قوات التمرد (٢٤) ٠

ومن جهة أخرى فان الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تدارست الموقف بعد انقلاب البشـــير وانتهت الى ادانة الانقلاب باعتباره حركة اسلامية تدعمها الجبهة الاسلامية القومية ويهدف الى تقسيم الدولة عبر أسس دينية وطائفية . وعلى الرغم من ذلك وافقت الحركة الشـــعبية على الدخول فى مفاوضات سلمية مع الحكومة العسكرية . وتم اجراء عدة جولات غير ناجحة من المفاوضات الأولى فى أديس أبابا خلال الفترة من ١٩ ـ ٢٠ أغسطس ١٩٨٩ والثانية فى نيروبى فى الفترة من ١ ـ ٥ ديسمبر ١٩٨٩ بعد مبادرة من الرئيس الأسبق جيمى كارتر .

الانشقاق فى صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان وطرح هدف الانفصـــال :

وخلال عام ١٩٩١ وأثناء ترتيبات وساطة الرئيس النيجيرى السابق ابراهيم بابا نجيدا لتحقيق السلام الوطنى بالسودان أعلنت مجموعة من المتمردين تنتمى فى معظمها لقبيلتى النوير والشلوك انشقاقها على زعامة جون جارانج الذى ينتمى الى قبيلة الدنكا كبرى قبائل الجنوب .

تزعم الانشقاق اثنان من أعضـــاء القيـــادة العليـــا للحركة الشعبية لتحرير السودان هما ريال مشـــار ، وهو مهندس حاصل على شهادة الدكتوراه وينتمى لقبيلة النوير ، ولام أكول ، وهو أيضا مهندس حاصـــل على شهادة الدكتوراه فى الهندسة وينتمى لقبيلة الشلوك .

وأعلن بيـــان الانشـــقاق فى أغسطس ١٩٩١ أن المجموعة المنشقة قد لجأت لذلك بعد أن فشـــلت كافة الجهود التى بذلت لاقنـــاع قائد التمرد جـــون جارانج بالتخـــلى عن ممارســة نهجــه الدكتاتورى التســـلطى والفردى والقبلى فى ادارة وتصريف شئون

الحركة وتحديد وتوجيه سياساتها وممارساتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية (٢٥) ٠

ولعل أكثر الأمور اثارة للجدل فى بيان الانشقاق هو اعلان المنشقين أنهم يهدفون بانشقاقهم الى اقامة دولة منفصلة لفترة مؤقتة فى السودان الجنوبى ٠ وكرد فعل لهذا الموقف أعلنت مجموعة جارانج أنها ستطرح الانفصال كأحد الخيارات التى يتوجب العمل من أجلها لتحقيق أهداف الحركة الرامية لحمل الحكومة والمواطنين السودانيين فى شمال وجنوب البلاد على قبول هذا الطرح أمام ضغوط وأعباء الحرب المستمرة فى الجنوب منذ عام ١٩٨٣ ٠

وقد بادرت حكومة البشير التى تولت السلطة على أثر انقلاب عسكرى عام ١٩٨٩ باعلان رفضها التام للحديث عن انفصال أى جزء من الأراضى السودانية ٠ وتبنت الحكومة حملة عسكرية ضخمة اشتركت فيها قوات الدفاع الشعبى من المتطوعين تحت قيادة وتوجيه القوات المسلحة النظامية وذلك بهدف القضاء على حركة التمرد العسكرى فى الجنوب ٠

ولاشك أن حركة الانفصال تطرح دلالات هامة بالنسبة لقضية الاقليات فى السودان الجنوبى حيث أنها تعكس المخاوف والعداءات القبلية ولاسيما بين الدنكا ، الأكثر من حيث العدد ، وغيرها من القبائل الجنوبية وعلى رأسها الشلوك والنوير ٠ كما أنها أعادت التأكيد مرة أخرى على هدف الانفصال واقامة دولة مستقلة فى الجنوب ٠

مقررات توريت ومستقبل الحرب والسلام فى السودان :

عقدت القيادة السياسية والعسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان اجتماعات متواصلة فى الفترة من ٥ ـ ١١ سبتمبر

١٩٩١ وذلك لبحث مستقبل الحرب والسلام فى السودان · وقد اكتسبت توصيات الحركة فى ذلك الاجتماع أهمية بالغة لأنها قدمت أول اشارة عملية لامكانية الانفصال ·

ومن أبرز بنود مقررات توريت مايلى (٢٦) :

● أنه منذ ميلاد الحركة عام ١٩٨٣ التزمت الحركة ـ الجيش الشعبى لتحرير السودان ـ بالحل السلمى للنزاع من خلال الحوار · وبناء على ذلك دعت الحركة فى مارس ١٩٨٥ الى عقد مؤتمر وطنى · وفى عام ١٩٨٦ وقعت الحركة اتفاق كوكادام الذى نادى بعقد مؤتمر قومى دستورى· وفى عام ١٩٨٧ توصلت الحركة الى تفاق سلام مع الأحزاب السودانية الافريقية SAP ساب · وفى نوفمبر ١٩٨٨ وقعت الحركة مبادرة لسلام السودان مع الحزب الاتحادى الديمقراطى · وفى عام ١٩٨٩ دخلت الحركة مرتين فى مفاوضات سلام مع الطغمة العسكرية الحالية · وبهذه الروح ستستمر الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان فى السعى النشط من أجل حل سلمى للنزاع مع الحكومة الحالية ومع القوى السياسية الأخرى ·

● لقد جرب السودان نظاما حكوميا مركزيا قائما على العروبة والاسلام مع مناطق للحكم الذاتى أو ولايات فيدرالية تمنح للجنوب أو « أى منطقة أخرى » · قد فشل هذا النظام وتم رفضه· وعلى هذا تأرجحت البلاد بين الحرب والسلام منذ الاستقلال بمجموع ٢٥ عاما من الحرب من ٣٦ عاما هى عمر السودان المستقل· وفى أى مبادرات سلام أو محادثات سلام مقبلة سوف يتأسس موقف الحركة ـ الجيش الشعبى لتحرير السودان ـ على وقف الحرب على أساس سودان ديمقراطى علمانى موحد أو نظام كونفدرالى أو تقرير المصير ·

● مع تحرير مناطق واسعة نشأت حاجة لانشاء وتنمية وتحسين ادارة مدنية فعالة من أدنى المستويات مثلما تم فى شرق الاستوائية ومديرية جنقلى السابقة · وستكون « المقاطعة » هى وحدة الحكم الذاتى المحلية بالأساس ، وسوف يتم تقسيم المقاطعات الى « مجالس » والمجالس الى قرى ·

● الادارة المدنية الحالية والقائمة على المقاطعة تشكل أساسا نظام الادارة المحلية فى « السودان الجديد » ويجب أن يطور هذا النظام كلما تم تحرير أراض اضافية ·

● يعتبر التداول بالعملة السودانية وعملات الأقطار الأخرى المجاورة شرعيا فى المناطق المحررة لحين قيام « السودان الجديد » باصدار عملته · وتقوم اللجنة الاقتصادية الوطنية بتقديم المشورة فيما يختص بأسعار تداول العملة وتساعد فى تسهيل التبادل التجارى فى حدود امكانياتها كما سيسمح بالمقايضة ·

● التأكيد على تأسيس علاقات طيبة مع الأقطار المجاورة وأقطار المنطقة والقارة وفى هذا المجال ستقوم الحركة ـ الجيش الشعبى لتحرير السودان ـ بالمحافظة على تحسين وتطور العلاقات التاريخية الخاصة مع أثيوبيا ومصر وشرق أفريقيا ·

● بتوصية من احدى وحدات الحركة ـ الجيش الشعبى لتحرير السودان ـ وبموافقة القائد العام يمنح الأجانب العضوية الشرفية بالحركة والتى يمكن أن تحول الى مواطنه فى السودان الجديد ·

● تكفل الحركة ـ الجيش الشعبى لتحرير السودان ـ حق العبادة والتبشير لكل الأديان والمعتقدات دون تحيز لأى منها· وبناء على هذا المبدأ شجعت الحركة تكوين مجلس « كنائس السودان الجديد » و « المجلس الاسلامى للسودان الجديد » ·

● وبما أن الحركة تفتقر الى القضاة المدربين ينشأ « معهد الشئون القانونية للسودان الجديد » ليوفر تدريبا سريعا ومكثفا لأعضاء الحركة ومنهم الزعماء الذين سيعملون كقضاة فى مختلف المستويات ٠

ليس بخاف اذن أن نية الانفصال في مقررات توريت أضحت واضحة تماما ، فما هو معنى صك عملة جديدة وانشاء هيئة قضائية وانشاء هيئة اسلامية وأخرى مسيحية ؟ وماذا يعنى أيضا أن يكون اسم الدولة الجديدة « السودان الجديد » وأن يسمح بحق المواطنة فيها للأجانب المتعاطفين مع الحركة ؟ ان ذلك يحمل معنى واحدا هو أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تسير فى اتجاه جدى صوب انفصال الجنوب واعلان دولة مستقلة ٠

ويبدو أن خيار الانفصال هو الأصعب ولكن لابد منه في ظل الأوضاع والمتغيرات الراهنة ٠ فلا السودان يمكن أن يتخلى عن صورته العربية الاسلامية ولا الجنوب يمكنه أن يقبل بالاستمرار فى دولة يعتقد أنها تهيمن عليه بالعروبة والاسلام ٠

الأبعاد الاقليمية والدولية للصراع فى جنوب السودان :

لقد أشار بعض الدارسين الى السودانيين الجنوبيين باعتبارهم أقلية متمايزة ثقافيا وعرقيا وتاريخيا فى اطار السودان الموحد : شأنهم في ذلك شأن الأكراد فى منطقة الشرق الأوسط يشكلون أقلية تخضع لتأثيرات سياسات القوى الاقليمية (٢٧) واذا أضفنا الى ذلك الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع السودان فان أطرافا أخرى خارجية ، ولا سيما القوى العظمى ، تمارس دورا فعالا فى تطور مشكلاته الداخلية ولا سيما الحرب الأهلية فى الجنوب ٠

ولا مراء فى أن الصراع الدائر فى السودان الجنوبى والأهداف الرامية الى انفصال الجنوب تترك جميعا أثارا بالغة الخطورة على

الأمن القومى العربى فى مجمله والأمن القومى المصرى بصفة خاصة ·
ويمكن فى هذا السياق أن نشير الى ثلاثة تأثيرات هامة :

ـــ انفصال الجنوب قد يؤدى الى تفكك السـودان الموحد باعتباره أحد الحلقـات الهامة فى الحزام الجنوبى للأمن القومى العربى ·

ـــ استمرار الصراع والحرب الأهلية فى الجنوب يفتح المجال أمام تدخلات قوى خارجية عديدة بما يزيد من تأثيراتها الرامية الى تقويض أطراف النظام الاقليمى العربى ·

ـــ تأثيرات الصراع فى الجنوب السودانى على قضايا تأمين الحدود الجنوبية لمصر بما فى ذلك ضمان وصول حصتها من مياه النيـل ·

ان أحد المبادىء الهامة والثابتة التى اتبعتها ـ ولا تزال ـ القوى المعادية للوطن العربى والذى يمثل تهديدا أساسيا للأمن القومى العربى هو مبدأ شد الأطراف · ومضمون هذا المبدأ أن اضعاف الجسد العربى يجب أن يأخذ طريقين فى آن واحد أحدهما يتجه الى القلب والثانى يتجه الى الأطراف · اضعاف الأطراف من خلال عملية جذب سياسية محورها ابعاد الأطراف عن مساندة منطقة لقلب وهو ما يؤدى بالضرورة الى اضـعاف القلب واختـلال توازن الجسد ومن ثم تسهيل عملية الانهيار التى يسعى أعداء الوطن العربى الى تحقيقها (٢٨) ·

ولا شك أن هذا المبدأ يمثل خطورة حقيقية على الجسد العربى فى امتداده الافريقى ولا سيما السودان · اذ أنه قادر على تمزيق وحدة السودان وانقطاع أجزائه الغنية فى الشرق أثيوبيا ، وفى الجنوب أوغندة ، وفى الغرب تشاد · ولنتـابع ذلك بشىء من التفصيل :

١ ـ انفصال الجنوب وتفجير وحدة السودان :

رأينا أن السعي بجد لفصل الاقليم الجنوبي عن بقية السودان كان محور السياسة البريطانية حتى مؤتمر جوبا ١٩٤٧ · ورغم أن ذلك المؤتمر أسفر عن ضرورة استمرار وحدة التراب السوداني الا أنه أظهر شعورا قويا بعدم الثقة بين ممثلي الجنوب ازاء نوايا أهل الشمال · وقد تم تكريس هذا الشعور من خلال العديد من المواقف والسياسات الوطنية وهو ما أدى الى اندلاع التمرد حتى قبل اعلان الاستقلال بفترة وجيزة · وجاء قرار الحكومة العسكرية بزعامة عبود في نهاية الخمسينات بطرد الارساليات التبشيرية ليضفي بعدا جديدا على الصراع حيث تعاطف الغرب مع حركة التمرد في ذلك الوقت باعتبارها حركة دينية محورها الصراع بين المسيحية والاسلام · ورغم فشل مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ في تسوية مشكلة الجنوب الا أنه أتاح الفرصة لكافة الأحزاب المشاركة في التعرف على أبعاد المشكلة ومدى تعقيدها · ان جنوب السودان كما أوضحنا لا ينتمي عنصريا ولا يتكلم نفس لغة أهل الشمال · فثمة فوارق عنصرية ودينية وحضارية · وهذا التمييز يفرض حق الجنوب في نوع من الحكم الذاتي · على أن الحكم الذاتي ليس مجرد وعود أو نصوص مكتوبة ، انه أكثر من ذلك · انه معايشة وقناعة واحترام للوعود المبذولة · وليس بخاف أن أحد عناصر مشكلة السودان الجنوبي هي أن السلطة المركزية الحاكمة سواء كانت مدنية أو عسكرية لم تثبت أي حصافة حقيقية ·

« ولا شك في أن الجنوبيين محقون في المطالبة بضمان أوثق بعد الذي حدث في عامي ١٩٢٨ · ١٩٨٣ ، ولا شك أيضا في أن الجنوبيين قد أصبحوا ، بعد اكتشاف حقول النفط في الجنوب في وضع أمتن للمساومة ، ليس فقط حول المزيد من الضمانات الدستورية ، بل حول اهتمام أزيد بقضايا تنمية الاقليم ، ومن

الجانب الآخر تخطىء القيادات الجنوبية التى ما زالت تراودها أحلام الانفصال خطأ استراتيجيا جسيما ان ظنت أن هذه الأحلام يمكن أن تترجم الى واقع · فأغلبية أهل الشمال لا يمكن أن تقبل مثل هذه الدعاوى وستقف صفا واحدا وراء أى نظام يعمل على الحفاظ على وحدة الوطن بأى ثمن · خاصـــة فى ضـوء الحقائق الاقتصـــاديه الجديدة ·· ونحن نقول هذا يجب أن نضيف أن انفصال الجنوب لا يعنى بقاء الشمال ، فالشمال والجنوب تعبيران جغرافيان ، ولكنهما لا يعكسان واقعا حضاريا متكاملا · ولا شك لدى فى أن انفصال الجنوب سيقود الى انفصال الغرب أو بعض أجزائه (٢٩) ·

وتجدر الاشـــارة الى أن التغيرات الدوليـــة والاقليمية التى أعقبت فترة انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى وتمثلت فى سقوط كثير من النظم الشمولية فى المنطقة وعلى رأسها نظام مانجستو فى أثيوبيا ونظام سياد برى فى الصــومال ، وأفضت كذلك الى حصول اريتريا على استقلالها قد دفعت بعض المحللين الى القول بضرورة قبول مبدأ انفصال السودان الجنوبى باعتبار أنه الطريق أو الحل العملى لمشكلة الصراع فى الجنوب . وعلى اعتبار أن اريتريا المستقلة دولة لا تهدد أثيوبيا وانما أصبحت عاملا من عوامل استقرارها وذلك من منظور أن مشكلة السودان الجنوبى لا تختلف كثيرا عن مشكلة اريتريا ؟!

وليس بخاف أن هذا الطرح الانفصـــالى يطرح أثـــارا سلبية بالغة الخطورة على الأمن القومى العربى لأنه من منطلق مبدأ شد الأطراف الذى سبقت الاشارة اليه يفتح المجال أمام حدوث انهيارات أخرى فى الجدار الجنوبى للأمن العربى فى تعامله الأفريقى فى الصومال وموريتانيا · كما أن انفصال الجنوب يؤدى الى تفكك السودان الى دويلات صغيرة فى الغرب وفى الشمال وفى الشرق ·

(ب) القوى الأجنبية ومحاولات اختراق السودان الجنوبي :

ان القوى الأجنبية التي تسعى الى بسط نفوذها بشكل مباشر أو غير مباشر على الصراع الدائر في جنوب السودان عديدة وهي تهدف في النهاية الى تفويض امكانية قيام دولة سودانية أفريقية كبرى بما تمتلكه من امكانات ومصادر قوة ٠

لقد قدمت اسرائيل الدعم لحركة انيانيا الأولى حتى مكنتها من تكوين جيش مدرب وقوى وحسن التنظيم بلغ تعداده نحو عشرين ألف مقاتل في عام ١٩٧٢ ٠ وقد ازداد دور اسرائيل في السودان خلال عقد الستينيات حيث قدمت الكثير من الدعم للحركات الانفصالية ، فعملت على امدادها بالسلاح والمعدات والخبرات بما في ذلك التدريب داخل اسرائيل نفسها (٣٠) ٠

وتضيف بعض المصادر أن القوة القتالية لحركة انيانيا قد تم تدعيمها بواسطة قوات من المرتزقة من دول مختلفة ٠ ولعل حالة المرتزق الألماني الغربي « رولف شتاينر » الذي شارك بشكل فعلي في تمرد الجنوب يعطي مثالا واضحا على ذلك (٣١)٠

ومن المعلوم أن الوجود الاسرائيلي في هذه المنطقة الملأى بالصراعات أمر منطقي وضروري لتدعيم أمنها القومي وذلك فيما يتعلق بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر في مواجهة الأمن القومي العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة والعمل على اضعافه ٠

على أن أثيوبيا لعبت دورا هاما في دعم وتأييد حركات المعارضة السودانية في الجنوب٠ فقد كانت الاستراتيجية الأثيوبية تقوم على أساس ضرورة الاحتفاظ باقاليم اريتريا كمحافظة أثيوبية حتى لا تحرم من منفذ هام على البحر الأحمر ٠ وفي ذات الوقت فان السودان بتوجهاته العربية ساعد حركات التحرير الاريترية باقامة القواعد في الأراضي السودانية مع تقديم الدعم السياسي والعسكري لها ٠ وعليه فان أثيوبيا ردت في المقابل بمساعدة حركات المعارضة السودانية سواء على الصعيد العسكري أو السياسي ٠ ومن ثم فان

دور أثيوبيـــا فى اطالة أمد الصراع السودانى يعتبر ذا أهمية خاصة · على أن الموقف الأثيوبى تغير بعد سقوط نظام مانجستو وقيام الحكومتين السودانية والأثيوبية بعقد مجموعة من الاتفاقات الأمنية والتجارية فيما بينهما ·

ويمكن القول ان « مجلس الكنائس العالمى » أسهم فى تدويل الصراع السودانى حيث قدمه على أنه صراع بين الشمال « المسلم » والجنوب « المسيحى » · أضف الى ذلك أن عددا آخـر من المنظمات الدولية الأهلية قد لعب دورا هاما فى الصراع السودانى · ويلاحظ أن هذه الهيئات والمؤسسات التبشيرية والمسيحية قد قامت بدور واضح فى التسوية السلمية التى تمت من خلال اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ (٣٢) ·

لقد أصبح دور القوى الأجنبية واضحا للعيان فى السودان بعد الانقلاب العسكرى الذى قاده الفريق عمر حسن البشير عام ١٩٨٩ وأتى بالجبهة الاســلامية القومية بزعـامة الدكتور حسن الترابى كحليف مدنى أساسى يركن اليه · حيث اتهم الغرب نظام البشير بتوجهاته الأصولية وبمساندته للارهاب وهو ما تمثل فى قيام الحكومة الأمريكية بوضـع السودان على رأس قـائمة الدول الراعية للارهاب عام ١٩٩٣ ·

وما فتئت الدول الغربيـة تهدد الحكومة السودانية بفرض مناطق آمنة فى جنوب السودان على غرار تلك القائمة فى مناطق الأكراد والشيعة فى العراق · كما بذلت هذه الدول جهودا غير خافية لاستيعاب الانشـقاق الذى حدث داخـل الحركة الشعبية لتحرير السودان ·

٣ ـ تأمين الحدود الجنوبية لمصر :

ثمة ارتباط وثيق بين أمن مصر وأمن السودان · « ولم تتردد مصر فى الماضى فى استخدام القوة العسـكرية لتـأمين حدودهـا

الجنوبية ضد غارات النوبة ، ففى جميع الأحوال يجب أن تكون القوى التى تقع على الجنوب من حدود مصر موالية وتابعة لها . ولفى بعض الأحيان سيطرت مصر بشـــكل فعلى على بلاد النوبة وجعلتها جزءا من الكيان المصرى الاسلامى » (٣٣) ويمكن القول اذن أن السودان يشكل عمقا أمنيا استراتيجيا لمصر ولا تستطيع أى حكومة فى مصر أن تقبل أو تغض الطرف عن أى تدخل خارجى فى شئونه يهدد أمن مصر وجنوبها .

ويمثل السودان نقطة تلاقى المصالح العربية والأفريقية . كما أن تأثير الصراعات فى منطقة القرن الافريقى على العالم العربى انما يكون عبر السودان . ونظرا لأن السودان يمتلك حدودا برية مع دول الصراع فى القرن الافريقى فقد ترتب على ذلك دخوله فى شبكة العلاقـات الدولية المعقدة بالمنطقة . فالحرب الأهلية التى انهكت السودان منذ عام ١٩٥٥ كانت دائما تجد تمويلا ودعما أثيوبيا فى البداية كما ذكرنا لحركة انيانيا الأولى ثم منذ عام ١٩٨٣ وحتى سقوط مانجستو للحركة الشعبية لتحرير السودان .

ولا يخـفى أن الحرب الدائرة فى الجنوب قد أضرت كثيرا بالمصالح المصرية ولا سيما فيما يتعلق بقضية المياه . فقد اتفقت كل من مصر والسودان على بعض المشروعات التى تهدف الى تقليل الفاقد فى مياه النهر . ومن تلك المشروعات (٣٤) .

(أ) مشروع جونجلى ١ :

ويتضمن هذا المشروع حفر قناة طولها (٣٦٠ كم) عبر البر الشرقى للمستنقعات . وذلك لنقل مياه الفيضان الى النيل الأبيض عند ملكال . على أن تتقاسم الدولتان مناصفة الفوائد المائية المتحققة من هذه القناة . اذ يتوقع أن توفر ٤٫٨ بليون م٣ سنويا . وكان من المتوقع أن ينتهى العمل فى هذه القناة عام ١٩٨٥ الا أن ظروف الحرب الأهلية فى السودان الجنوبى حالت دون ذلك .

(ب) مشروع جونجلى ٢ :

والذى يتضمن اقامة قناة أخرى موازية لجونجلى ١ · ومن ثم تتم مضاعفة الطاقة · ويهدف المشروع الى تخزين المياه والتحكم فيها ·

ويلاحظ أن الجنوبيين اعترضوا على هذه المشروعات على أساس أنها بمثابة استنزاف لمواردهم الطبيعية والاقتصادية · وعليه فقد أضحت قناة جونجلى مجرد مشروع متوقف نتيجة أعمال العنف والحرب فى الجنوب ·

أيا ما كان الأمر فان الارتباط العضوى بين الأمن القومى المصرى وأمن السودان يجعل من المتعين أمام القيادة المصرية أن تميز بين « الثوابت » و « المتغيرات » عند صياغة توجهها الاستراتيجى الجنوبى · فبغض النظر عن الاختلافات فى التوجهات السياسية بين نظامى الحكم فى كل من القاهرة والخرطوم « ينبغى أن يظل هدف المحافظة على وحدة واستقرار السودان باعتباره العمق الاستراتيجى لمصر هو الأساس الحاكم فى طبيعة العلاقات الاقليمية بين البلدين · أليس استقلال الجنوب وتحالفه مع أثيوبيا وأوغندة يدفع الى احياء المشروع الاستعمارى القديم والذى يهدف الى انشاء دولة أفريقية كبرى جنوب الصحراء تسيطر على منابع النيل ؟ ولا يخفى أن كل هذا التطور يطرح تهديدا خطيرا للأمن القومى العربى ! ·

خلاصة القول أن جنوب السودان لا ينتمى عنصريا ولا يتكلم نفس لغة أهل الشمال حيث توجد فوارق عنصرية ودينية وحضارية · وقد أسهمت عدة عوامل تاريخية وموضوعية فى تكريس هذه الفوارق · ونمت سنوات ما بعد الاستقلال من الشعور المتزايد بعدم الثقة فى صفوف الجنوبيين ازاء نوايا أهل الشمال ·

ان هذا التمايز السلالى والثقافى الذى يطرحه السودان الجنوبى يفرض حقه فى نوع من الحكم الذاتى · على أن مناهج

وسياسات الحكومات المركزية المتعاقبة فى السودان منذ الاستقلال قد أفضت الى تصميم أهل الجنوب على المضى قدما فى طرح بديل الانفصال عن الشمال وتكوين ما يسمى بالسودان الجديد وهو ما أفصح عنه مؤتمر توريت الذى عقدته الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٩١ ٠

واذا كانت الخيارات المطروحة الآن بصفة عامة من جانب القوى السياسية الفاعلة في الجنوب يمكن حصرها فى ثلاثة خيارات أساسية تتراوح بين القبول بمبدأ سودان علمانى موحد ، وحكم ذاتي للجنوب فى اطار اتحاد فيدرالى ، وانفصال الجنوب فى اطار دولة السودان الجديد فان خيار الانفصال يمكن أن يؤدى الى تفجير السودان وانهيار الدولة المركزية وتفتتها بين دويلات صغيرة تابعة لجيرانها الأفارقة وهو ما يمثل تهديدا مباشرا لنظام الأمن القومى العربى ٠

ويبين من التحليل السابق مجموعة من المتغيرات ترتبط بطبيعة الصراع فى جنوب السودان لعل من أهمها :

أولا : أن الصراع فى الجنوب ذو طبيعة اجتماعية ممتدة لايمكن حسمه عسكريا أو من خلال أدوات تسوية الصراعات المعتادة ٠ وعليه فمن الخطأ القول بأن أحد الأطراف أحرز انتصارا عسكريا ساحقا على الطرف الأخر وانتهى الأمر (٣٥) ٠

ثانيا : أن الجيش السودانى النظامى يواجه مقاومة مسلحة فى اطار حرب عصابات ٠ وهذا النمط من الحروب وفقا للخبرات التاريخية يؤدى دائما الى انهاك قوى الجيش النظامى واستنزاف موارد الدولة الاقتصادية ٠

ثالثا : بات من الواضح أن استقرار أى نظام سياسى فى السودان يعتمد بشكل كبير على مسار الصراع فى الجنوب ٠ ونظام

البشير لا يخرج من اطـار هذا التعميم · يعـني ذلك أن الحرب الأهلية في الجنوب تشكل واحدة من أهم التحديات التى تواجه نظام البشير ·

واستنادا الى الحقائق التاريخية وطبائع المكان والسكان فى بلاد السودان فان المدخل الصحيح للتعامل مع مشكلات الحرب والصراع فى الجنوب انما يمكن من خـلال رؤية شاملة للاصـلاح السياسى تشمل شكل الدولة والحكم وتوزيع الثروة ومراعاة التنوع الثقافى والحضارى لأهل السودان دون حسم لأى قضية خلافية كبرى من جانب واحد ومحاولة فرضها على الأطراف الأخرى قسرا وجبرا · أى أن المنحنى السلمى التحاورى من خلال مؤتمر قومى عام يضم كافة الفعاليات القومية هو الأقرب الى طبيعة الصراع ·

الهوامش

(١) انظر :

Peter K. Bechtold. "More Turbulence in Sudan : A new Politics this Time ?" In John O-Voql, Sudan : State and Society in Crisis (washington D.C. : The Middle East Institute, 1991), pp. 1-2.

(٢) انظر فى ذلك : محمد ابو القاسم حاج حمد ، السودان : المازق التاريخى وافاق المستقبل (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) ص ١٧ .

(٣) اعتمدنا فى ذلك على المراجع الآتية :

د. محمد عمر البشير ، جنوب السودان : دراسة لأسباب النزاع ، ترجمة أسعد حليم (القاهرة : مطبعة نهضة مصر ، ١٩٧١) وكذلك : د. سعد الدين ابراهيم (المشرف العـام) ، هموم الأقليات : التقرير السـنوى الأول (القاهرة . مركز ابن خلدون للدراسات الانماوية ، ١٩٩٣) .

(٤) انظر : د. يوسف الخليفة أبو بكر ، السياسات اللغوية فى السودان (١٨٩٨ ـ ١٩٩٠) ، ورقة مقدمة لمؤتمر التكامل فى أفريقيا ، الخرطوم ، ١١ الى ١٤ ديسمبر ١٩٩١ . ص ٣ ـ ٤ .

(٥) انظر فى تفاصيل ذلك :

د. حمدى عبد الرحمن حسن ، التعددية وقضايا التطور السياسى فى دول أفريقيا الاسلامية ، سلسلة بحوس سياسية ، العدد ٧٥ (جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ينـاير ١٩٩٤) ص ١٥ .

(٦) انظر : د. محمد عمر بشير : مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٧) انظر فى ذلك الدراسة القيمة للدكتور مدثر عبد الرحيم . الامبريالية والقومية فى السودان : دراسة فى التطور الدستورى والسياسى ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦ (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧١) ، ص ١٥ .

(٨) انظر المصدر السابق نفسه ، ص ١٦ .

(٩) انظر :

James Mayall. The Roots of National and International Conflict in The Horn of Africa, Paper Presented to The Regional Security Conference, Cairo, Egypt, May 27-30. 1990, p. 23.

(١٠) انظر : د. عبد الغفار محمد أحمد ، قضايا للنقاش : فى اطار افريقيا السودان وعروبتـه (الخرطوم . دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٨) ص ٣٢_٣٤.

(١١) انظر : محمد المعتصم ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(١٢) انظر :

Nelson Kasfir "Peace Making and Social Cleavages in Sudan" In J. Monte Ville (ed), Conflict and Peacemaking in Multiethnic Societies (London, Lexington Books, 1990), p. 369.

(١٣) يلاحظ ان كثيرا من الجنوبيين لا يزالون حتى اليوم يشـــكون فى مصداقية قرارات مؤتمر جوبا على اعتبار ان تمثيل الجنوبيين فيه كان ضعيفا من ناحية الخبرة السياسية والمستوى التعليمى قياسا على ما كان عليه تمثيل الشماليين من أبناء القطر . كما أن هنـاك اتهامات بأن بعض الضغوط على الممثلين الجنوبيين قد صاحبت انعقـاد ذلك المؤتمر وقد شارك فيها بعض الاداريين . انظر فى ذلك : د. عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(١٤) انظر :

Hashim Hussein, The Sudanese Civil War as a case of Protracted Social Conflict, Paper Presented to the Meeting og the International Studies Association. South Alabama. October, 23-28, 1987, p. 11.

(١٥) انظر : وكالة الأنباء السودانية ، جنوب السودان والمؤتمر الدســتورى ملف شامل ، اعداد ادارة المعلومات والبحوث ، الخرطوم ، ١٩٧٨ ص ٣٠ ـ ٣١ .

(١٦) انظر : المرجع السابق فى ص ١٧ .

(١٧) انظر : المرجع السابق ، من ص ٢٢_٢٣ .

(١٨) انظر : د. عبد الملك عودة ، حالة جنوب السودان ، ندوة التعددية فى الدول العربية ٢٥ ـ ٢٧ تشرين أول ١٩٨٦ . عمان : المركز الأردنى للدراسات والمعلومات ، ص ٣٨ .

(١٩) انظر : Kasfir, Op. cit. p. 572.

(٢٠) حول أهداف الحركة وبرنامج عملها : انظر : وكالة الأنبـاء السودانية مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢١) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٢٢) انظر :

Raphael Badal, ê'Oit ané Regional Sentiment in The South In Muddathir Abd Al-Rahım (ed.), Cudan Since Independence (London Gower, 1986), p. 143.

(٢٣) انظر : د. محمد رضا فودة ، مشكلة جنوب السودان بين مساعى الوحدة الوطنية والتدخل الأجنبى ، الباحث العربى ، العدد ١٧ اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٧ ، ص ٥٦ .

(٢٤) انظر وراجع : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، المنهج الفوقى للتغيير السياسى : دراسة للحالة السودانية (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣) ، جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، سلسلة بحوث سياسية رقم ٨٠ يونيو ١٩٩٤ ، ص ٢٤ .

(٢٥) انظر : سفارة جمهورية السودان بالقاهرة : نشرة صحفية خاصة . جهود الثورة لاحلال السلام ، ٣٠ يونيو ١٩٩٢ ، ص ٨ ـ ٩ .

(٢٦) انظر تفاصيل هذه المقررات فى : بابكر عثمان ، جنوب السودان . الانفصال القـادم (القاهرة : دون ناشر ، ١٩٩٢) ، ص ١٤٣ ـ ١٥٥ .

(٢٧) انظر : Hussein op. cit., p. 13.

(٢٨) انظر فى تفصيلات ذلك : د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومى العربى والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٤ ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٦ .

(٢٩) نقلا عن : د. منصور خالد ، السودان والنفق المظلم : قضية الفسـاد والاستبداد (لندن : مطبعة ايرام ، ١٩٨٥) ص ، ٦٤٢ـ٦٤٣ .

(٣٠) انظر : Hussein op. cit., p. 13.

(٣١) انظر :

Charles Gurdon. Sudan at the Crossroad (London, Menas Press, 1984), pp. 18-19.

وانظر ايضا محمد المعتصم ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

(٣٢) انظر : د٠ عبد الملك عودة ، مرجع سابق ٠

(٣٣) انظر : حسنين توفيق ابراهيم ، « دور مصر فى النظام الاقليمى العربى » المستقبل العربى ، العدد ١٢٢ ، أبريل ١٩٨٩ ، ص ١٠٦ ٠

(٣٤) انظر :

John Waterbury, Hydropolitics of the Nile Valley (New York : Syracouse University Press, 1979).

(٣٥) انظر : د٠ حمدى عبد الرحمن ، المنهج الفوقى للتغيير السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ٠

الأسئلة والتعقيبات على
ورقة د . حمدى عبد الرحمن

تعليق أ. د. على بركات :

الدكتور حمدى أسعدنى بالاقتراب التاريخى من المشكلة الا أننى أرى أن حقائق المكان فى تفسير أى قضية أمر لا غنى عنه ، مشكلة السودان تبدأ من عصر ما قبل الاستعمار ، من قبل الحكم المصرى . السودان دخل التاريخ كوجود سياسى فى اطار الحكم المصرى فى عصر محمد على ، ثم الاضافات التى حدثت فى عهد اسماعيل . هذا محور أساسى فى القضية . المحور الآخر أن التأثيرات العربية توقفت عند خط عرض ١٢° وهو الذى يبدأ معه حدود السودان لأسباب جغرافية . الجغرافيون يقولون ان أداة التوغل العربى الجمل ، وان الجمل بعد خط ١٢° يصاب بأمراض فتوقف التأثير العربى على القارة كلها عند هذا الخط . وبالتالى التأثير الأوربى جاء من الساحل فى عصر السفينة .

وعملية الاقتراب لجنوب السودان تمت باستثناء محور وادى النيل الذى زحف عليه الاستعمار الانجليزى ، لكن من الثابت ان القوى الاستعمارية الأخرى عملت على الاقتراب من الساحل على هذه المنطقة التى كانت موضع صراع • اذن التركيبة الأساسية جمعت منطق الطبيعة وأيضا منطق التوزيع العرقى والقبلى فى السودان •

الاستعمار الانجليزى كان داعيا لهذا الاختلاف ولهذا الواقع الذى يحمل بعض السمات ، هذا فيما نسميه التطور غير المتوازن فى أقاليم السودان ، السكة الحديد توقفت عند حدود السودان الجنوبى ، التأثيرات توقفت عند حدود السودان الجنوبى ، وترك الشمال يتطور فى معدلات أعلى ليترك الجنوب فى واقع يغاير تماما السودان الشمالى • اذن الحكم الوطنى ورث مشكلة لعب فيها التاريخ والجغرافيا والاستعمار الوافد دورا فى تعقيدها وأنا متفق مع البدايات ، وأى حل لابد أن يستوعب حقائق الجغرافيا وحقائق التاريخ وشكرا •

تعقيب أ• د• السعيد البدوى :

البعد الاقتصادى والثروة الاقتصادية الموجودة فى جنوب السودان لو تأملت ورجعت بالتاريخ الى الوراء سنجد أنه كانت منطقة بيافرا فى شرق نيجيريا منطقة بترولية ، لو رجعنا قليلا الى الوراء لوجدنا منطقة شابا فى الكونغو زائير وهى المخزن المعدنى العالمى للعالم كله ، أيضا لو نظرنا الى جنوب السودان ظهرت به ثروات ضخمة •

ألا يعتبر هذا يا دكتور حمدى من المتغيرات التى يمكن أن تضاف الى عوامل التأثير التى أدت بهذا الجنوب أن يحاول أن ينفصل عن الشمال خصوصا اذا ما علمنا الى جانب ذلك الاستعمار الأوربى ، وهناك أيضا الاتجاه الخاص بجنوب السودان نحو أوغندا وشرق افريقيا وأيضا نحو المحيط الهندى ، أرجو أن تفكر معنى فى هذا وشكرا •

سؤال :

الجنوب رد فعل ، الى أى مدى الجنوب رد فعل لممارسات الشمال ، أو الممارسات الاقليمية أو الخارجية ، هل ممكن القاء الضوء على هذه النقطة ؟

رد د٠ حمدى عبد الرحمن :

فيما يتعلق بطبيعة المكان ودوره استنادا الى الحقائق التاريخية طبائع المكان والسكان فى السودان تعد المدخل الحقيقى للتعامل مع مشكلات الحرب فى جنوب السودان من خلال رؤية شاملة للاصلاح السياسى ٠ اعتقد هنا ان التنوع الاثنى وطبيعة المكان فى جنوب السودان وشماله وغربه والانقسامات المختلفة والتكوينات التى كانت سائدة قبل مجىء الأوربيين ، هذا أيضا متغير مهم لفهم حقيقة الصراع الذى يجرى فى جنوب السودان ، أما فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى مثل البعد الاقتصادى فقد تم تناوله فى هذه الورقة ـ أيضا المشروعات المشتركة بين مصر والسودان فيما يتعلق بتوسعات قناة جونجلى ١ وجونجلى ٢ ـ لا يمكن أبدا الاستفادة من هذه المشروعات فى ظل الأوضاع الراهنة فى جنوب السودان ، واعتقد ان معظم هذه الأبعاد الداخلية والاقليمية ٠ ودور اسرائيل فى تدريب ومد انيانيا بالسلاح ٠ العلاقات الاقليمية فى منطقة القرن الأفريقى وكون أن جنوب السودان موجود فى اطار منظومة بها الكثير من السمات المتشابهة فى أثيوبيا واريتريا بها نفس الصراع من هذا القبيل ، اذن كانت هناك منظومة من العلاقات الاقليمية أسهمت فى استمرار هذا الصراع ٠

الظروف المحلية ومستقبل الديمقراطية
في أفريقيا : دلالات التجربة النيجيرية

د . صبحي على محمد قنصوه

الظروف المحلية ومستقبل الديموقراطية في افريقيا : دلالات التجربة النيجيرية

دكتور صبحي على محمد قنصوة

تشهد القارة الافريقية حاليا ـ ومنذ أواخر الثمانينيات حركة واسعة للتحول الديموقراطي على النمط الغـــربي ، وليست هذه في الواقع هي المرة الأولى التي تحاول فيها الدول الافريقية تجريب النظم الديموقراطية الغربية ، حيث سبق أن ورثت هذه الدول عند استقلالها نظما ديموقراطية قامت الدول الاستعمارية بانشائها وهي تستعد للرحيل عن القـــارة ، ولكن هذه التجـــارب الأولى في الديموقراطية واجهت صعوبات كبيرة في الممارسة الفعلية ، أدت الى انهيار بعضها وقيام ديكتاتوريات عسكرية مكانها ، بينما ابتعد بعضها الآخر عن الأنماط المؤسسية المألوفة للديموقراطية الغربية ، كما حدث مثلا في نظم الحزب الواحد التي انتشرت في كثير من الدول الأفريقية ، ولكن ها هي ذى أفريقيا تحاول من جديد الأخذ بالنظم الديموقراطية الغربية ، فهل ستكون المحاولة هذه المرة أفضـــل حالا مما سبقها ؟

وتعتمد الاجابة على هذا التساؤل على استقراء ما يمكن الخروج به من نتائج ودلالات ، من واحدة من أهم التجارب الديمقراطية فى القارة ، وهى التجربة النيجيرية ، خلال الجمهورية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٦) ، والجمهورية الثانية (١٩٧٩ - ١٩٨٣)، بالاضافة الى المحاولة غير الناجحة لاقامة الجمهورية الثالثة فى عهد الجنرال ابراهيم بابا نجيدا (١٩٨٦ - ١٩٩٣) .

ويستند الربط بين التجربة النيجيرية ومستقبل الديموقراطية فى أفريقيا ، الى عدة أسس ، منها التشابه - بوجه عام - فى الظروف الثقافية والاقتصادية بين نيجيريا وغيرها من الدول الافريقية ، وخصوصا المدارية منها . بالاضافة الى أن نيجيريا خلال تجربتها الديموقراطية قد جربت أشهر تطبيقات الديموقراطية الغربية المعاصرة ، أى النظام البرلمانى (خلال الجمهورية الاولى) والنظام الرئاسى (خلال الجمهورية الثانية) ، كذلك ، فقد أخذت نيجيريا طوال تجربتها الديموقراطية بالتعدد الحزبى ، وسادتها فلسفة اقتصادية تعطى القطاع الخاص دورا رئيسيا وبارزا فى النشاط الاقتصادى ، وهذه الجوانب تناظر ، الى حد كبير ، ظروف التحول الديموقراطى الحالى فى افريقيا .

وسوف يكون التركيز فى هذه الورقة على الظروف المحلية وتأثيراتها على الديموقراطية فى الدول الافريقية . وبالنظر الى دلالة التجربة النيجيرية فى هذا الشأن ، ويبدو من هذه التجربة أن أهم الظروف المحلية المؤثرة على الديموقراطية فى افريقيا تتمثل فى التعددية الثقافية الاجتماعية من جهة ، والثقافة السياسية السائدة من جهة ثانية ، والظروف الاقتصادية الاجتماعية من جهة ثالثة .

المطلب الأول

التعددية الثقافية الاجتماعية ومستقبل الديموقراطية فى افريقيا

تتميز مجتمعات معظم الدول الأفريقية — خصوصـــا المدارية منها — بدرجة عالية من التعددية الثقافية الاجتماعيــة بصــــورها المختلفة (الاثنية والدينية وغيرها) ، فما هى التأثيرات المحتملة لهذه التعددية على مستقبل الديموقراطية فى أفريقيا ؟ وهل تختلف هذه التأثيرات باختلاف نمط المؤسسات الديموقراطية ؟ وبعبارة أخرى . هل هناك أنماط معينة من المؤسسات الديموقراطية أكثر ملاءمة لظروف التعددية الثقافية الاجتماعية فى الدول الافريقية ؟ وهل تكفى مثل هذه المؤسسات لقيــام ديموقراطية مستقرة فى القارة ؟

أولا : أثر التعددية الثقافية الاجتماعية على الديموقراطية :

ذهب بعض الدارســـين الى القول بوجــود علاقة طردية بين درجة التعددية الثقافية الاجتماعية فى المجتمع من جهـــة ، وعــدم الاستقرار السياسى عموما من جهة أخرى (١) ، كذلك فقد احتج كثير من الزعماء الأفارقة بعدم ملاءمة النظم الديموقراطية لمجتمعات القارة ، لما يمكن أن تؤدى اليه من اشتعال المنافسات الاثنية وتهديد كيانات الدول الافريقية ، ومن ثم يتطلب الوضـــع حكما حازما يستطيع كبح جماح الصراعات الاثنية ، وهذه الحجة طالما ذكرت دفاعا عن نظام الحزب الواحد ، كما كررها بعض الزعماء الأفارقة — مثل دانييل أراب موا رئيس كينيا — فى مواجهـــة حركة التحول الديموقراطى الحالية فى أفريقيا (٢) .

ولكن هذه الحجة لا تلقى قبولا بوجه عام ، حيث أن المشكلة ليست فى الانقســامات الاثنيـــة وغيرها ، ولكن فى تسييس هذه

الانقسامات من جانب الزعامات والنخب الأفريقية في سعيها للحصول على السلطة والتأييد السياسي ، ومن جانب آخر ، تستغل هذه الزعامات الصراع الاثنى كذريعة لاستمرار نظمها التسلطية (٣) ٠

كذلك ، فانه حتى لو كان الاستقرار الديموقراطى أقل احتمالا في ظل درجة عالية من التعددية الثقافية الاجتماعية ، الا أنه ليس مستحيلا كلية ، وذلك اذا كان هناك اعتقاد عام بجدوى الديموقراطية ، واذا توافرت بعض الترتيبات التى تضمن عدم حرمان احدى الجماعات - الاثنية وغيرها - من المشاركة فى الحكم نهائيا ، مع بعض الضمانات التى توفر شعورا بالأمن المتبادل بين مختلف الجماعات (٤) ٠

ثانيا : التعددية الثقافية الاجتماعية ونمط المؤسسات الديموقراطية:

يفترض أحد الدارسين أن بعض أنماط المؤسسات الديموقراطية تعتبر أكثر ملاءمة للمجتمعات التعددية كمجتمعات الدول الافريقية ، وطبقا لهذا الرأى ، فان الأنماط المؤسسية التي تعتمد على اقتسام وتقييد السلطة - كالديموقراطية التوافقية - تعتبر أكثر ملاءمة للمجتمعات التعددية ، بينما تعتبر الأنماط المؤسسية التى تقوم على قاعدة الأغلبية ووجود حكومة ومعارضة - كما فى النظام البرلمانى - أكثر ملاءمة للمجتمعات الأكثر تجانسا (٥) ٠

ويقوم هذا الافتراض على اختلاف طبيعة العملية السياسية فى المجتمعات التعددية عنها فى المجتمعات الأكثر تجانسا ، حيث ينظر اليها فى النوع الأول من المجتمعات على أنها صراع حقيقى ، بينما ينظر اليها على أنها لعبة فى المجتمعات الأكثر تجانسا ، ومن ثم ففى المجتمعات التعددية تعتبر خسارة الصراع السياسى أمرا خطيرا ، كما أنه فى ظل أنماط التصويت الجامدة في هذه المجتمعات سيكون

هناك أغلبية دائمة حاكمة ، وأقلية دائمة محكومة ، وهذا الوضع لا يتعارض مع الديموقراطية وحسب ، ولكن أيضا يشكل تهديدا لاستقرار أى نظام سياسى (٦) ٠

ويبدو أن التجربة النيجيرية تثبت أن النظام البرلمانى اقل ملاءمة لظروف التعددية الثقافية الاجتماعية ، حيث ساعد ذلك النظام خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ على تصاعد التوتر والاستقطاب الاثنى والاقليمى ، والذى لم يتوقف بسقوط النظام كله بانقلاب عسكرى عام ١٩٦٦ ، ولكن تطورت الأوضاع الى محاولة انفصال وحرب أهلية دامية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) (٧) ٠

وفى المقابل ، عمل النيجيريون حين وضع مؤسسات الجمهورية الثانية ، على تجنب تكرار هذه التجربة الأليمة ، حيث تم استبدال النظام البرلمانى بنظام رئاسى ، مع مجموعة من الترتيبات المؤسسية تعتمد فى جوهرها على سياسات حمائية وتوزيعية وتنظيمية بهدف الحيلولة دون تسييس الانقسامات الاثنية والدينية وغيرها ، وتوفير الشعور بالأمن المتبادل بين الجماعات المختلفة فى نيجيريا (كان من بين هذه الترتيبات : زيادة عدد ولايات الاتحاد النيجيرى ، ووضع شروط دستورية لاختيار رئيس الاتحاد ، وتشكيل الأحزاب السياسية بما يجعلها وطنية حقا ، واقرار مبدأ الطابع الاتحادى لنيجيريا بما يسمح بتوزيع المناصب السياسية والاقتصادية بشكل عادل بين الجماعات أو الولايات فى الحكومة أو أى من هيئاتها)(٨) ٠

فهل أدت هذه الترتيبات الى تحقيق الاستقرار الديموقراطى فى نيجيريا ، بما يجعل من المحتمل تحقيق ذلك فى باقى الدول الافريقية ، اذا ما أخذت بترتيبات مماثلة ؟

ثالثا : مدى كفاية الترتيبات المؤسسية لتحقيق الاستقرار الديموقراطي :

يظهر من دراسة التجربة الديموقراطية في نيجيريا أن الترتيبات المؤسسية الملائمة للمجتمعات التعددية رغم أهميتها لا تكفى وحدها لتحقيق الاستقرار الديموقراطي في مثل هذه المجتمعات ، حيث لا تقدم هذه الترتيبات حلولا جذرية للآثار السلبية للتعددية الثقافية الاجتماعية على الديموقراطية ، وان كانت تخفف من حدة هذه الآثار ، وهذا ما يتضح بجلاء من التجربة النيجيرية خلال الجمهورية الثانية (١٩٧٩ ــ ١٩٨٣) ، والمحاولة غير الناجحة لانشاء الجمهورية الثالثة (١٩٨٦ ــ ١٩٩٣) ٠

فرغم ما وضع من ترتيبات مؤسسية لمواجهة الآثار السلبية للتعددية الثقافية الاجتماعية على الديموقراطية في نيجيريا ، الا أن هذه الآثار ظلت تفرض تحدياتها ازء قيام ديموقراطية مستقرة هناك ٠

فمن جهة ، ظلت الاثنية محتفظة بقوتها في بعض جوانب الحياة السياسية النيجيرية ، خصوصا في تحديد السلوك التصويتي للناخبين ، والمطالبة بانشاء ولايات جديدة مقترنة في ذلك باعتبارات ثقافية واقتصادية وغيرها (٩) ــ كما ظهرت الاثنية أيضا بشكل سافر في الانقلاب العسكري الدموي الفاشل في أبريل ١٩٩٠ ، حيث أعلن زعماء الانقلاب أن تحركهم جاء تعبيرا عن مصالح شعوب جنوب ووسط نيجيريا ، وأنهم سيقومون بفصل ولايات الشمال ــ المسلمة ــ عن نيجيريا (١٠) ، وبالاضافة الى ذلك ، فقد تكررت من جديد الشكاوى التقليدية للجماعات الاثنية الكبرى ، فأعاد الهوسافولاني ــ بالشمال ــ التأكيد على تأخر الشمال في مجال التعليم ، وبالتالي ضرورة استمرار دوره البارز سياسيا ، كما عبر

الايبو – بالجنوب الشرقى – عن عدم رضاهم عن تهميش دورهم فى الاتحاد النيجيرى منذ قيامهم بمحاولة الانفصال (١٩٦٧ – ١٩٧٠)، فى حين هدد اليوروبا – بالجنوب الغربى – بالانفصال اذا لم تعتمد نتائج انتخابات يونيو ١٩٩٣ ٠ والتى فاز فيها مسعود أبيولا – أحد أبناء اليوروبا – برئاسة الاتحاد النيجيرى ، ولكن قامت الحكومة العسكرية بالغائها (١١) ٠

ومن جهة أخرى ، فقد برزت – ومنذ أواخر السبعينيات – التوترات الدينية فى نيجيريا فى أكثر من مناسبة ، وكان بعضها دمويا (كما حدث بين المسلمين والمسيحيين وبين أتباع كلتا الديانتين ، لدرجة دفعت بعض الدارسين النيجيريين الى القول بأن الانقسام الدينى فى نيجيريا أصبح يشكل قنبلة موقوتة ، تهدد بالانفجار فى أى وقت) (١٢) ٠

وقد حدث هذا بالفعل ، وتفجرت التوترات الدينية فى نيجيريا فى أكثر من مناسبة ، وكان بعضها دمويا (كما حدث بين المسلمين والمسيحيين فى كانو – بالشمال – عام ١٩٨٢ ، وفى كافانشان – بكادونا فى الشمال – عام ١٩٨٧ ، واضطرابات أتباع محمد ماروا ، المعروف بمايتاتسين أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٩٣ ، بالاضافة الى الجدل الحاد حول الوضع القانونى للشريعة الاسلامية على المستوى الاتحادى (وذلك عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٨/٨٧) ، وانضمام نيجيريا لمنظمة المؤتمر الاسلامى ، والدور الدينى للدولة فى تنظيم الحج وانشاء دور العبادة والبث الاذاعى للبرامج الدينية ٠٠ الخ) (١٣) ٠

يتضح من ذلك – اذن – أن الترتيبات المؤسسية الملائمة ، لا تكفى وحدها ، رغم أهميتها ، لتحقيق الاستقرار الديموقراطى فى مجتمعات تعددية ، كمجتمعات الدول الافريقية ، وفى هذا الشأن ، فمن المتوقع أن لاتختلف الأوضاع كثيرا فى تلك الدول عما حدث فى

نيجيريا ، ذلك أن تغيير الهياكل والقواعد والاجراءات الحكومية وتنظيم الأحزاب السياسية ٠٠ الخ ، لا يكفى لتغيير أنماط السلوك والاتجاهات السياسية السائدة ، حيث يؤثر فى ذلك عوامل أخرى ، كالثقافة السياسية والظروف الاقتصادية الاجتماعية (١٤)٠

المطلب الثانى

الثقافة السياسية ومستقبل الديموقراطية فى افريقيا

يتطرق الحديث فى هذه الناحية الى علاقة الثقافة السياسية بالديموقراطية عموما ، ثم طبيعة الثقافة السياسية الافريقية من حيث ملاءمتها - من عدمه - للديموقراطية ، وأخيرا دلالات التجربة النيجيرية من حيث أثر الثقافة السياسية على الاستقلال الديموقراطى ٠

أولا : الثقافة السياسية والديموقراطية :

يفترض الفلاسفة والمنظرون الديموقراطيون ، أن استقرار النظم الديموقراطية يتطلب سيادة بعض القيم والمعتقدات المواتية ، ومن بين هذه القيم ، الثقة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة فى النظام السياسى ، حيث أن انعدام هذه الثقة معناه أن أحد الأطراف لديه نية مبيتة لقلب قواعد الممارسة الديموقراطية ، واستخدام جهاز الدولة ، عند وصوله للحكم ، لقهر خصومه السياسيين ، وفى هذه الحالة لن يقوم الطرف الحاكم بتسليم السلطة طواعية وبطريقة سلمية لمن لا يثق فى ايمانهم بالديموقراطية (١٥) ٠

ويرتبط بالثقة المتبادلة ، سيادة روح التسامح والاستعداد لقبول الحلول الوسط ، فالتسامح ، يعنى الاستعداد لقبول الآخر ،

وأن لا يسعى المرء لفرض آرائه وطريقة حياته على الآخرين بالاكراه ، ويساعد ذلك على عدم التعصب والاستعداد لقبول الحلول الوسط ، وهو ما يساعد على عدم تفاقم الصراع السياسى وتأزمه (١٦) ٠

ويضاف الى ما سبق ، الاعتقاد بجدوى الديموقراطية ، وبشرعية المنافسة والمشاركة السياسية ، ويتأثر الاعتقاد بجدوى الديموقراطية وشرعيتها بفاعلية مؤسسات النظام الديموقراطى وقدرتها على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية وغيرها ، حيث كلما تضاءل الاعتقاد فى فاعلية المؤسسات الديموقراطية ، أو لم تكن هذه الفاعلية مؤكدة ـ كما هو الحال فى النظم الديموقراطية حديثة النشأة ـ كلما كان سوء أداء النظام أكبر خطورة على بقائه ، وربما كان هذا العامل أحد أسباب سهولة انهيار النظم الديموقراطية فى ألمانيا وايطاليا وأسبانيا بعد الحرب العالمية الأولى (١٧) ٠

ثانيا : الثقافة السياسية الافريقية والديموقراطية :

مع التسليم بداية بوجود تفاوتات وخصوصيات بين المجتمعات الافريقية من حيث ثقافتها السياسية ، الا أن هناك قاسما مشتركا ، بوجه عام ، فيما بينها ، وحول هذا القاسم المشترك يثور التساؤل عما اذا كانت الثقافة السياسية الافريقية مواتية أو غير مواتية للديموقراطية ٠

فثمة وجهة نظر متشائمة ، واسعة الانتشار بين الدارسين ، تذهب الى أن الثقافة السياسية السائدة فى افريقيا غير مواتية للديموقراطية ، وحسب هذا الرأى ، فان الأفارقة قد خضعوا منذ مدة طويلة لأشكال مختلفة من الحكم الأوتوقراطى ، سواء قبل أو بعد الاستقلال ، ولم يألفوا . من ثم ، الجدل السياسى المفتوح والحلول الوسط والتسامح مع وجهات النظر المخالفة ، أو القيام

بالمشاركة فى تناول المشكلات المحلية والوطنية ، ولكن بدلا من ذلك ، تعودوا على أن مواجهة هذه المشكلات هو من شأن الحكومة المركزية (١٨) .

وعلى عكس وجهة النظر المتشائمة هذه ، يرى دارسون آخرون أنه لا ينبغى التهويل من أهميـــة الثقافة السياسية بالنســـبة للديموقراطية فى افريقيا ، فالتراث الثقافى الأوتوقراطى لم يقف حائلا دون نشوء واستمرار نظم ديموقراطية فى أجزاء أخرى من العالم ، كذلك فان الثقافة السياسية التقليدية فى افريقيا كانت ذات محتوى ديموقراطى من جوانب عديدة ، فالاهتمام بالشئون العامة واعتبار كل شىء فى المجتمع أمرا يهم كل شخص ، أدى الى شعور قوى بالمشاركة السياسية فى المجتمع الافريقى التقليدى ، كما كانت قواعد المسئولية العامة أكثر صرامة حتى مما هى عليه فى المجتمعات الغربية المعاصرة ، فقد كان الزعماء التقليديون عرضة للمساءلة ، ليس فقط عن أعمالهم ولكن أيضا عن الكوارث الطبيعية كالمجاعات والأوبئة .. حيث كانت مسئوليتهم تصل الى حد نفيهم أو حتى موتهم (١٩) .

ثالثا :دلالات التجربة النيجيرية :

يبدو من التجربة النيجيرية خلال الجمهوريتين الأولى والثانية ، أن الثقافة السياسية السائدة لم تكن مواتيـــة للديموقراطيـــة ، كما كانت أحد العوامل الأساسية لعدم الاســـتقرار الديموقراطى هناك ، خصوصا من حيث عدم التزام أطراف العمليـــة السياسية بقواعد الممارسة الديموقراطية ، وانعدام الثقة فيما بينهم ، مع درجة كبيرة من عدم التسامح مع المعارضة السياسية ، والسعى للوصول الى السلطة السياسية والاستمرار فيها بأى ثمن وأية وسيلة ، مع درجـــة عاليـــة من تسييس الجيش وتدخـله المتـكرر فى الحيـاة السياسية (٢٠) .

ومن هنا ، كان من الطبيعى أن يكون هناك اهتمام بدور الثقافة السياسية خلال المحاولة غير الناجحة لاقامة الجمهورية الثالثة (١٩٨٦ ــ ١٩٩٣) ، فى عهد الجنرال ابراهيم بابا نجيدا ، حيث كان الاعتقاد السائد أن سبب الاخفاق فى التجارب الديموقراطية السابقة فى نيجيريا يرجع الى السياسيين « الفاسدين معدومى الاحساس ، وغير الوطنيين » والذين كانوا على استعداد لاستخدام كل وسيلة متاحة فى صراعهم للوصول الى السلطة السياسية (٢١).

ومن هنا ، فقد اعتقد الجنرال بابا نجيدا أن الاستقرار الديموقراطى فى نيجيريا يتطلب ايجاد « خبز جديد » ، أى ايجاد سياسيين جدد يتميزون بالوطنية والفضيلة ، وفى نفس الوقت كان مطلوبا تعليم الجماهير النيجيرية قيم ومتطلبات الديموقراطية ، وخصوصا التخلص من التعصب الاثنى والدينى ، وكافة مظاهر الفساد فى الحياة الوطنية ، وفى هذا السياق ، تم انشاء « ادارة التعبئة الاجتماعية » عام ١٩٨٧ ، بهدف تعبئة الجماهير للاعتماد على النفس والانتعاش الاقتصادى والعدل الاجتماعى ، كما أنشىء مركز الدراسات الديموقراطية عام ١٩٩٠ بهدف تدريب كوادر الأحزاب السياسية والحكم المحلى على مبادىء وممارسات الديموقراطية (٢٢).

ولكن يقلل من جدوى هذا المدخل فى تغيير الثقافة السياسية، أن تلك الثقافة لايمكن تغييرها بقرار سياسى ، أو بمجرد التثقيف المباشر ، ولكن يتطلب ذلك وقتا طويلا ، ومشاركة مختلف المؤسسات السياسية والتعليمية والدينية والأسرية وغيرها فى ترسيخ القيم والاتجاهات والسلوكيات المواتية للديموقراطية ، وكذلك فان القيم والاتجاهات السياسية رغم أهميتها للاستقرار الديموقراطى ــ ليست متغيرات مستقلة دائما ، بل قد تكون تابعة لمتغيرات أخرى غير ثقافية ، فمثلا ، كان قمع المعارضة وعدم الالتزام بالاجراءات الديموقراطية فى نيجيريا ، ناشئا عما للسلطة

السياسية هناك من أهمية عظمى ·· وهذه الأهمية العظمى للسلطة السياسية جاءت نتيجة لما يتمتع به المسيطرون عليها من امتيازات هائلة ، مادية وغير مادية ، كما يتضح من المطلب الثالث من هذه الدراسة ·

المطلب الثالث

الظروف الاقتصادية الاجتماعية ومستقبل الديموقراطية فى افريقيا

يتبين من التجربة النيجيرية أن الظروف الاقتصادية الاجتماعية يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على الاستقرار الديموقراطى ، حيث كان التدهور الاقتصادى فى مقدمة الأسباب المعلنة للانقلاب العسكرى الذى أطاح بالجمهورية الثانية فى ديسمبر ١٩٨٣ . وبالاضافة الى التدهور الاقتصادى ، كان لعمليات التكوين والسيطرة الطبقية تأثير لا يقل أهمية على الاستقرار الديموقراطى هناك ·

أولا : عمليات التكوين والسيطرة الطبقية :

طبقا لمدرسة التحليل الطبقى ، فان تأثير عمليات التكوين والسيطرة الطبقية على الاستقرار السياسى والديموقراطى فى أفريقيا ، يأتى من الارتباط بين هذه العمليات والسلطة السياسية فى دول القارة ، ويمكن ايجاز وجهة النظر الطبقية هذه فى النقاط الآتية :

١ ــ أن هناك طبقات جديدة ناشئة فى الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، تختلف من حيث تكوينها عن الطبقة البورجوازية فى الفكر الماركسى التقليدى ، وتضم بين صفوفها عناصر عديدة

من السياسيين والاداريين والمهنيين ورجـــال الأعمال وغيرهم ممن يسيطرون ليس فقط على وسائل الانتاج ولكن أيضـــا على وسائل الاستهلاك والاكراه (٢٣) ٠

٢ ـ ترتبط هذه التكوينات الطبقية الناشئة بعلاقة خاصة بالسلطة السياسية ، حيث يوفر الارتباط بتلك السلطة فرصـا واسعة للثراء ، وأساسا لقيام طبقة قوية اقتصـاديا ، يمكن أن تتحول فى الوقت المناسب الى طبقة مسـيطرة اقتصـاديا (٢٤) ، أى أنه ـ وعلى عكس أفكار ماركس وانجلز ـ فان السيطرة الطبقية فى أفريقيا ذات « أساس سـياسى » ، اسـتنادا الى السيطرة السياسية . كما تتحدد العلاقات الطبقية بعلاقات السلطة ، وليس العكس (٢٥) ٠

٣ ـ هذه العلاقة المعكوسة بين السلطة السياسية والسيطرة الطبقية فى أفريقيا ترجع ـ حسب وجهـة نظر مدرسة التحليل الطبقى ـ الى التطور السياسى والاقتصادى فى القـارة قبل وبعد الاستقلال ، ذلك التطور الذى جعل من الدولة العامل المسيطر فى القطاعات المختلفة للاقتصاد الحديث ، وفى مقابل تعاظـم وتضخم قدرات الدولة ، كانت قطاعات المجتمع الأخرى تعانى ـ بوجه عام ـ من الفقر وندرة رأس المال وضآلة حجم المشروعات الخاصة المحلية ، وسيطرة أجنبية على جزء كبير من النشاط الخاص (٢٦) ، ونتيجة لذلك أصبحت الدولة ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، الطريق الأكبر لتحقيق التراكم والحراك لأعلى (٢٧) ، ومن هنـا جاء الأسـاس السياسى للسيطرة الطبقية فى افريقيا ٠

٤ ـ ترتب على ارتباط السيطرة الطبقية بالسلطة السياسية عدة نتائج ، أثرت سلبيا على الاستقرار السياسى والديموقراطى فى الدول الافريقية ، خصوصا من حيث الأولوية العظمى للسـلطة السياسية وما أدت اليه من فساد واسراف وتبديد للموارد ٠

فمن جهة ، ونتيجة ارتباط الوضع الطبقى بالمنصب السياسى، فقد أصبح الوصول لذلك المنصب والاستمرار فيه يمثل شرطا ضروريا مسبقا من حيث المكانة والشعور بالأمن وتراكم الثروات وغير ذلك من المنافع (٢٨) ، وفى المقابل ، كانت خسارة المنصب السياسى تعنى فى نفس الوقت فقدان الوضع الطبقى لشاغل المنصب وأتباعه. ولما كانت الانتخابات هى الوسيلة المعتادة للوصول الى السلطة السياسية والاستمرار فيها فى ظل النظم الديموقراطية ، فقد كان مطلوبا الفوز فى هذه الانتخابات بأى ثمن ، وهنا فلن يكون من المحتمل أن يلتزم أطراف العملية السياسية بقواعد واجراءات الممارسة الديموقراطية ، حيث تتحول الممارسة السياسية الى حالة حرب ، أى مسألة حياة أو موت (٢٩) ، وبالتالى يميل أطراف العملية السياسية الى تفضيل « قيم الفاعلية » على « قيم الشرعية » أى ما يحقق أهدافهم بالفعل بغض النظر عن شرعيته من عدمه (٣٠) ٠

وهذا ما حدث بالفعل فى نيجيريا خلال تجربتها الديموقراطية، حيث بالاضافة الى العنف وقمع المعارضة السياسية وتزوير نتائج الانتخابات ، لجأت عناصر الطبقة المسيطرة هناك الى التلاعب بالمشاعر والانتماءات الاثنية والاقليمية ، كما استخدمت سيطرتها على جهاز الدولة لاعطاء المؤيدين وحرمان المعارضين ، من خلال القروض والتراخيص والمقاولات والوظائف والخدمات (مستشفيات — مدارس — طرق ٠٠ الخ) (٣١) ٠

ومن جهة أخرى ، وفى سبيل تعزيز مصالحها الطبقية ، فقد قامت الطبقات المسيطرة باستخدام السلطة السياسية بشتى الطرق ، سواء كانت شرعية ، من خلال توسيع نطاق وامتيازات المناصب السياسية ، أو — وهو الأهم — بطرق غير شرعية ، مما أدى الى فساد سياسى واسع النطاق (٣٢) ٠

ويشير الفساد السياسى الى ما قد يقوم به أى مسئول بالدولة من سلوك يخرج عن القواعد الشرعية المقررة للسلوك والواجبات

الرسمية للمنصب ، بهدف تحقيق مصلحة خاصـة لصاحب المنصب أو من يتبعه (٣٣) · وبهذا المعنى لا يقتصر الفساد السياسى على الدول الافريقية ، ولكن ما يميز الوضـع فى افريقيا هو الانتشار واسع النطاق للفساد السياسى فى كثير من دولهـا كزائير وبنين ونيجيريا وغيرها ، وتنشأ التأثيرات السلبية للفساد السياسى على الاستقرار الديموقراطى ، مما يترتب عليه من استنزاف وتبـديد الموارد العامة ، وتعميق التفاوتات الطبقية بين المنتفعين بالسلطـة السياسية وباقى فئات الشعب ، وبالتالى تآكل شرعية المؤسسات الديموقراطية ، فمثـلا فى نيجيريا خـلال الجمهـورية الثـانية (١٩٧٩ - ١٩٨٣) ، وفى حين عجزت الحـكومة عن دفع رواتب موظفيها فى عديد من الولايات النيجيرية ، حيث وصل تأخر الرواتب الى ستة أشهر وربما سنة كاملة ، كانت الثروات الخاصة - المهربة الى الخارج - لبعض كبار المسئولين النيجيريين حينئذ تقدر ببضعة آلاف من ملايين الدولارات (٣٤) ·

وبناء على ما سبق ، يمكن القول ان استمرار هذا الارتباط بين الوضع الطبقى والسلطة السياسية ، من المحتمل أن يؤثر سـلبيا على استقرار الديموقراطية فى افريقيا ، خصوصا من حيث تحول المنافسـة السياسية الى صراع عنيف ومستميت ، بالاضـافة الى استمرار اهدار واستنزاف الموارد العامة ، نتيجة الفساد السياسى ·

ولمواجهة هذا الوضـع ، يقترح أحـد الدارسين التحول الى اقتصاديات السوق ، والحد من استمرار نمو الدولة ، وحسب رأيه، فان نجاح الديموقراطية الليبرالية فى الدول الافريقية · وغيرها من الدول النامية - يتطلب أن يتوقف ، بل وأن ينعكس ، نمو الدولة بالنسبة لباقى المجتمع ، وهو ما يتطلب نمو رأسـمالية محليـة حقيقية (٣٥) ·

وفى الواقع ، فانه اذا كان صـحيحا أن نمو رأسمالية محلية حقيقية من شأنه أن يوفر فرصا للتراكم - خارج النطاق السياسى -،

وبالتالى يقلل من عنف الصراع على السلطة الســـياسية ، الا أن التجربة النيجيرية كانت محبطة فى هذا الشأن ، حيث عجزت الطبقة الرأسمالية الوليدة فى نيجيريا ـ رغم الظروف المهيأة ـ عن القيام بدورها التاريخي في المبادرة وتكوين رأس المال والقيـــام بنشاط انتاجي حقيقى ، وبدلا من ذلك ، تركز اهتمام عناصر هذه الطبقة فى الحصول على العائد السريع ، مع شيوع القيم الاستهلاكية الترفية ، وعدم الاستعداد لتحمل مشاق اقامة مشروعات انتاجية حقيقية (٣٦)٠

وبالتالى فان تهذيب حجـم الدولة المنضخم بشكل زائـد فى أفريقيا لايستلزم بالضرورة اضعاف تلك الدولة وتحجيم دورها ، فالدولة فى افريقيا فى حاجة الى أن يكون أقل حجما ، ولكن أشد قوة ، حتى تستطيع الاضطلاع بمهامهـــا التنموية الأســـاسية ، مما يساعد بدوره على الاستقرار الديموقراطى (٣٧) ٠

ثانيا : الأداء الاقتصادي :

يتضمن الأداء الاقتصادى عناصر عديدة ، كمعدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وتطور القدرات الانتـاجية والتحولات الهيكلية فى الاقتصاد ، وقدرته على اشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان ، وهو ما ينعكس على مستويات معيشتهم وتوزيع الموارد الوطنيـــة فيما بينهم (٣٨) ٠

وفى الواقع ، فقد اهتم الدارســون وصـــانعو القرار ، منذ الحرب العالمية الثانية ، بالعلاقة بين الأداء الاقتصادى ـ وعمليـه التنمية عموما ـ والديموقراطية ، وكان الاعتقاد الســـائد خلال الخمسينيات ، خصوصا بين كتاب المدرسة الليبرالية الأمريكية ، يميـــل الى الربط بشـــكل ايجـــابى بـين مســـتوى التنميـــة والديموقراطية (٣٩) ، فانتشار مظاهر التنمية من تصنيع وتحضر وتعليم ووسائل نقل واتصال ٠٠ الخ ، تشجع ـ حسب هذا الرأى ـ

على قيام ديموقراطية مستقرة . فالمجتمعات الصناعية مثلا ، تتميز بتشتيت وانتشار جوانب عدم المساواة الاقتصـــادية الاجتماعية ، بما يساعد على الديموقراطية ، على عكس المجتمعات الزراعية التى تتميز عدم المساواة فيها بالتراكم والتركز (٤٠) .

وامتدادا لآراء المدرســـة الليبرالية ، ولـــكن مع انعكاس السببية ، اعتبرت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، أن الديموقراطية شرط ضرورى ، وان كان غـير كاف ، لتحسين الأداء الاقتصادى ، وتحقيق التنمية فى افريقيا ، وذلك بناء على اعتقاد مؤداه أن النظم التسلطية كانت أحد الأسباب الجذرية للتدهور الاقتصادى فى القارة (٤١) ، ومن هنا جاء الربط بين تقديم القروض والمساعدات والتحول الديموقراطى فى الدول الافريقية .

واذا كان التدهور الاقتصادى فى افريقيا قد وفر مجالا للقوى الغربية للضغط من أجل التحول الديموقراطى ، فقد كان ذلك أيضا أحد عوامل تصاعد السخط الشعبى الداخلى ضد النظم التسلطية فى أنحاء عديدة من القارة ، ذلك أن زعماء هذه النظم قد رفعوا شعار التنمية ــ منذ الستينيات ــ كذريعــة لتعزيز ســـلطاتهم ، على أساس أولوية قضايا التنمية والتخلص من الفقر والجهل والمرض ، قبل أى اعتبارات أخـــرى تتعلق بالجدل الســـياسى والمنافســة السياسية (٤٢) ، ومن ثم ــ وحسب تعبير أحد الدارسين ــ فقد ظهر الوضع منذ الستينيات وكأن لافتـــة ضـخمة قد مدت عبر أفريقيا تقول : « الصمت .. فنحن نقوم بالتنمية » (٤٣) .

ولكن بمرور الوقت ، لم تتحقق التنمية ، بل على العكس ، ازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءا ، وفقدت بالتـــالى معظم النظم السياسية القائمة شرعيتها ، حيث انعكس التدهور الاقتصـادى على القدرات التوزيعية لهذه النظـــم بدرجـة تبعث على اليأس ،

بل ان بعضها ، كبنين مثلا فى أواخر الثمانينيات ، كانت على وشك الافلاس فعلا (٤٤) ، وقد نبلور ذلك فى تعدد الفئات الاجتماعيـة التى شاركت فى العمل المباشر من أجل التحول الديموقراطى الحالى فى افريقيـا ، حيث ضمت المظاهرات الشعبية تشكيلة عريضة من المشاركين ، سواء من العاطلين أو المدرسين والمستخدمين المدنيين ٠٠ وبين هؤلاء كل ما يمكن تصوره من فئات اجتماعية مختلفة (٤٥) ٠

ومع ذلك ، فان اخفاق النظم الديموقراطية الجديدة فى افريقيا فى مواجهة الأوضاع الاقتصـادية المتدهورة ، سوف يجعل بقاءها وشرعيتها محل شك ، خصوصا فى الأجل القصير ، حيث ازدادت الأوضاع سوءا خلال شهور عديدة من الاضطرابات أثنـاء عمليـة التحول الديموقراطى ، فتراكمت أقساط الديون وتدهورت البنية التحتية ، كما أن تنفيذ برامج التكيف الهيكلى — بشروطها الحالية — يمكن أن تضع الحكومات الديموقراطية الجديدة فى مأزق ، ذلك أن كثيرا من الجماعـات التى شـاركت فى الضغط من أجـل التحول الديموقراطى ، كالنقابات العمالية مثلا ، سوف تضـار من جراء تنفيذ سياسات التكيف الهيكلى ، وبالتـالى فبدلا من حصول أعضاء تلك الجماعات على ما كانت تتوقعه من مكافأة ، فقد يتعرضون للفصل من الوظائف وخفض الأجور وعدم الأمن الوظيفى وخفض الدعم الصحى والتعليمى وارتفاع تكاليف المعيشـة ، وهى أمور من المحتمل أن تصاحب تقليص الانفـاق الحكومى والتحول الى اقتصـاديات السوق (٤٥) ٠

ويبدو من التجـربة النيجيرية مدى خطـورة تدهور الأداء الاقتصادى على شرعية وبقاء المؤسسات الديموقراطية ، حيث كان التدهور الاقتصادى فى مقدمة الأسباب التى أعلنت تبريرا للانقلاب

العسكرى الذى أطاح بالجمهورية الثانيـــة فى ديسمبر ١٩٨٣ ، فقد جاء فى أول بيان لذلك الانقلاب ٠

« ان اقتصادنا قد أسيئت ادارته بصورة تبعث على اليأس ، فقد أصبحنا أمة مستدينــة ومتســولة كما لم يكن هناك غذاء كاف بأسعار معقولة لشعبنا الذى سئم من التصريحات التى لا نهـــاية لها باستيراد المواد الغذائية ، أما الخدمات الصحية فقد أصبحت فى حالة من الفوضى ، حيث تحولت مستشفياتنـــا الى مجـــرد عيادات استشارية دون دواء أو ماء أو أجهزة ، كما تدهور نظامنا التعليمى بمعدل يثير القلق ، ووصلت أرقام البطالة ، بما فى ذلك الخريجين ، حدا مزعجا لا يمكن قبوله ، وفى بعض الولايات ، كان للعمال رواتب متأخرة من ثمانية الى عشرة أشهر ، وفى بعضها الآخــر كان هناك تهديدات بخفض المرتبات ، ومع ذلك ، كان زعماؤنا يلهون ويتمتعون بسفه شديد ، كما استمر الفســـاد وعدم النظـــام فى التعيينات العامة ، دون أى اعتبار لواقعنا الاقتصادى المحزن » (٤٧) ٠

كذلك فقد كانت مظاهر الابتهـــاج التى تلقى بها النيجيريون أنباء انقلاب ديسمبر ١٩٨٣ ، دليلا آخر على مدى ما يمكن أن يؤدى اليه تدهور الأداء الاقتصـــــادى من تقويض لشرعيـــة أى نظـــام ديموقراطى ، حيث طالب كثير من النيجيريين ــ بعد الانقلاب ــ بأن يحكم العسكريون نيجيريا الى الأبد ، ودعا آخرون الى اعلان الحرب على السياسيين ، بل واعدامهم للحيلولة دون عودتهـــم الى الحكم مرة أخرى (٤٨) ٠

الهوامش

(١) Donald G. Morrison and H. Michael Stevenson, "Cultural Pluralism, Modernization and Conflict : An Empirical Analysis of Sources of Political Instability in African Nations", in John N. Paden (ed.), *Values, Identities and National Integration*, (Evanston : Northwestern University Press, 1980), pp. 12,-13.

(٢) Claude Ake "Rethinking African Dmocracy", in *Journal ... of Democracy*, Vol. 2, No. 1, Winter 1991, pp. 34, 35.

(٣) *Ibid*., p. 35.

(٤) Robert A. Dahl, *Polyarchy : Participation and Opposition*, (New Haven and London : 'Yale University Press, 1971). pp. 111, 15, 18.

(٥) Arend 8ijphart, *Democracies : Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*, (New Haven and London : Yale University Press, 1984), pp. 4. 22, 23.

(٦) Ibid, pp. 22, 23 ; Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies : A Comparative Exploration*, (New Haven and London : Yale University Press, 1977), pp. 2,3.

(٧) انظر حول ذلك : صبحى على محمد قنصوه ، « التجربة الديمقراطية فى نيجيريا خلال الجمهوريتين الأولى والثانية » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، صص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ـ ٢٨١ .

(٨) المرجع السابق ، صص ٢٧١ـ٢٧٧ .

(٩) المرجع السابق ، صص ٢٨٢ـ٢٨٧ .

(١٠) Julius Ihonvbaire, "A Critical Evaluation of the Failed 1990 Coup in Nigeria", in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 29, No. 4, 1991, pp. 615-22.

(١١) *New African*, No. 320, June 1994, p. 17.

(١٢) J. A. Atanda, "Conclusion - Paradoxes and Problems of Religion and Secularism in Nigeria : Suggestions for Solution", *in Nigeria Since Independence, the First Twenty-Five Years* (Ibadan : Heinemann Educational Books (Nigeria), Ltd., 1989), Vol. IX, p. 189.

(١٣) صبحى قنصوه ، م. س. ذ. صص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٥٩ ـ ٣٦١ وانظر ايضا :

Rotimi T. Sugeru, "The Travails of Federalism in Nigeria", in *Journal of Democracy*, Vol. 4, No. 4, October 1993, pp. 42-44.

(١٤) Peter Koehn, "Prelude to Civilian Rule : The Nigerian Elections of 1979", in *Africa Today*, Vol. 28, No. 1, 1st Quarter, 1981, p. 45.

(١٥) J. Roland Pennock, *Democratic Political Theory*, (Princeton : Princetin University Press, 1979), pp. 239-41.

(١٦) *Ibid.*, pp. 241, 43.

(١٧) Robert A. Dahl, *After the Revolution, Authority in a Good Society*, (London Yale University Press, 1970), pp. 129, 30, 140, 44, 45, 48.

(١٨) Carol Lancaster, "Democracy in Africa", in *Foreign Policy*, No. 85, Winter 1991-92, p. 157.

(١٩) *Idem*, Claude Ake, *Op. Cit.*, p. 34.

(٢٠) انظر حول مظاهر ذلك : صبحى قنصوه ، م.س.ذ ، صص ١٥٨ ـ ١٦١ ، ١٧١ ـ ١٧٣ ، ٢٢٠ ـ ٢٢٤ ، ٢٤٠ ـ ٢٤٢ .

(٢١) Obinna Anyadike, "Nigeria : New Breed", in *Africa Report*, Vol. 36, No. 3, May-June 1991, p. 46; Pita Ogaba Agbese "The Impending Demise of Nigeria's Forthcoming Third Republic", in *Africa Today*, Vol. 37, No. 3, 3rd Quarter, 1990, p. 32.

(٢٢) Obinna Anyadike, *Op. Cit.*, p. 46 ; Sonala Olumhense, "Nigeria : The Road to Democracy", in *Africa Report*, Vol. 36, No. 2, March-April 1991, p. 52.

(٢٣) Richard L. Sklar. "The Nature of Class Domination in Africa", in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 17, No. 4, December 1979, pp. 532, 44, 45.

(٢٤) William D. Graf, "African Elite Theories and Nigerian Elite Consolidation : A Political Economy Analysis", in Yalamu Barongo, (ed.) *Political Science in Africa, A Critical Review*, (London" Zed Press, 1983), pp. 103, 94.

(٢٥) Richard L. Sklar, *Op. cit.*, pp. 533, 36, 37.

(٢٦) Larry Diamond, "Class formation in the Swollen African State", in *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 25, No. 4, December 1987, pp. 570-72.

(٢٧) Thomas L. Callaghy , 'The State anr the Development of Capitalism", in Donald Rothchild and Naomi chazen (eds) *The Brecarious Balance : State and Society in Africa*, (Boulder : Westview Press, 1988), pp. 85.

(٢٨) William D. Craff, Op. cit., p. 194.

(٢٩) Larry Diamond, Op. cit., p. 594. See also his *Class, Ethnicity and Democracy in Nigeria*. The *Failure* of the First Republic, (Syracuse, N.Y. : Syracuse University Press, 1988), p. 34.

(٣٠) Claude Ake, "Explaining Political Instability in New States", in *The Journal of Modern African Studies* Vol. 11, No. 3, 1973, p. 357.

(٣١) صبحى قنصوه ، م.س.ذ ، صص ٣٠٤ ـ ٣٠٧ .

(٣٢) المرجع السابق ، صص ٣٠٧ ـ ٣٠٩ .

(٣٣) Larry Diamond, "Class Formation ...", *Op. Cit.*, pp. 578,

(٣٤) *Idem* ; Larry Diamond, "Nigeria in Search of Democracy", in *Foreign Affairs*, Vol. 62, No. 4, Spring 1984, pp. 905, 907, 8.

(٣٥) Larry Diamond, Class, Ethnicity ..., *Op. cit.*, p. 328.

(٣٦) Richard A. Joseph. "Affluence and Underdevelopment : The Nigerian Experience" in the *Journal of Modern African Studies*. Vol. 16, No. 2, June 1978, pp. 226, 27.

(٣٧) Claude Ake, "Rethinking African Democracy", *Op. Cit.*, pp. 37, 38.

(٣٨) Bade Onimode, "The Performance of the Economy", in Nigeria Since Independence ... *Op. Cit.*, Vol. 11, p. 287.

(٣٩) Samuel S. Huntington and Joan M. Nelson, *No Easy ... Choice : Political Participation in Developing Countries*, (Cambridge : Harvard University Press, 1976), pp. 18-21.

(٤٠) Robert A. Dahl, Polyarchy ..., *Op. cit.*, pp. 82-88, See also his After the Revolution ..., *Op. Cit.*, pp. 106-109.

(٤١) Carol Lancaster, *Op. Cit.*, p. 159.

(٤٢) Claude Ake, 'êRethinking Africa Democracy", *Op. Cit.*, pp. 32, 35.

(٤٣) Carol Lancaster, *Op. Cit.*, p. 150.

(٤٤) *Ibid.*, p. 151.

(٤٥) Richard Joseph, "Africa : Rebirth of Political Freedom", in *Journal of Democracy*, Vol. 2, No. 4, Fall 1991, 20, 21.

(٤٦) Carol Lancaster, *Op. Cit.*, pp. 159 ,60.

(٤٧) *Africa Contemporary Record, Annual Survey and Documents*, edited by Colin Legum, (NeW Rork : Africana Publishing Company), Vol. XVI. 1983-84, p. B 519.

(٤٨) Toyin Falola and Julius Ihonvbaire, *The Rise and Fall of Nigeria's Second Republic*, 1979-84. (London : Zed Books, Ltd., 1985), p. 228.

الأسئلة والتعقيبات على بحث
د . صبحى قنصوة

ســـؤال : ما هو أثـــر التغيرات الاجتماعيــة على التطـورات الديموقراطية الموجودة فى القارة الأفريقية ؟

اجابة الدكتور صبحى :

اذا نظرنا الى التغيرات الاجتماعية بمعناها الواسع وأثرها على التطورات الديموقراطية فى افريقيا فينبغى فى هذا الصدد التمييز بين التغير فى نطاق التعددية الثقافية الاجتماعية (الاثنية واللغوية والدينية وغيرها) ، والتغير فى نطاق الحراك الاجتماعى (من حيث توزيع المكانات الاجتماعية وانتشار التعليم .. الخ) .

فأما التغيرات فى التعدديات الاثنية واللغوية والدينية وغيرها فهى بطبيعتها بطيئة ، ومن ثم فان تأثيرها على التطور الديموقراطى فى افريقيا محدود بالنظر الى قصر الفترة الزمنية التى انقضت منذ استقلال الدول الافريقية ، وعلى العكس من ذلك شهدت افريقيـــا

عمليـات تغير اجتماعي واسعة من حيث الحراك الاجتماعي نتيجة التحديث والتأثيرات الثقافية والاقتصادية الغربية ، وقد لقيت هذه العمليات اهتمام الدارسين من حيث انعكاساتهـا على الديموقراطية والاستقرار السياسى عموما ، مثلا : هل زيادة انتشـــار التعليم والتحضر والتنوع المهنى ٠٠ الخ ، ذات تأثير على الديموقراطية ؟ وهل هذه التأثيرات ــ ان وجـــدت ــ ايجـــابية أم ســلبية ؟ يفترض الليبراليون ــ خصوصا فى الولايات المتحدة ــ أن هذه التغيرات ذات تأثير ايجابى على الديموقراطية ، الا أن هذا الافتراض لم يكن صحيحا دائما بالنسبة لافريقيا ، حيث ساعد التحديث فى أحوال كثيرة على تشجيع وتعزيز الانتماءات للجماعات الاثنيـة واللغوية وغيرها ، كما أنه فى أحوال أخرى أدى الى ثورة تطلعـــات أعقبتها احباطات متزايدة ، انعكست ســـلبيا على الاستقرار الســـياسى عموما ، والديموقراطى خصوصا ، فى دول القارة ٠

افريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى

د . محمود محمد أبو العينين

افريقيا والتحولات الراهنة فى النظام الدولى

د. محمود محمد أبو العينين

مقـــدمة

لقد كانت افريقيا أشد تأثرا من غيرها من القارات بما يحدث من تحولات فى النظم الدولية المختلفة ، وبصفة خاصة تلك النظم التى توالت خلال القرنين الأخيرين ، ســـواء كانت نظما جزئية أو عالمية . ولعل المقارنة السريعة بين أوضاع أفريقيا فيما قبل زحف الاستعمار الأوربى ، وأثناءه ، وبعد الاستقلال ، لتوضح على الفور كيف ظل المصير السياسى والاقتصـــادى ، والى حد ما الثقافى ، مرتبطا بما يجرى خارج القـــارة من تغيرات وتفاعلات ، وكيف أن الكثير من مشكلات القارة الداخلية الراهنة ذو صلة مباشرة بما تقرره القوة الفاعلة فى النظم الدولية التى توالت على العـــالم فى الحقبة الأخيرة .

ومحور البحث ، فى هذه الورقة ، يدور حول دراسة مدى الأثر الذى أحدثتـــه التحولات الراهنـــة فى النظام الدولى منذ أواخـــر الثمانينيات فى أوضاع ومشكلات القارة الســـياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها ، فضلا عن تحديد مستوى ومكانة افريقيا فى أجندة الأعمال الدولية واهتمامات النظام الدولى الراهن .

وبعبارات الاستفهام ، هل تتعرض افريقيا « لاهمال » أو « تهميش » ؟ ، والى أى حد يصل هذا الاهمال ؟ . وهل صحيح أننا سنشهد « سقوط افريقيا » ، أو اعادة استعمارها بعد ما تحررت ولبثت مستقلة لفترة تتجاوز عمر جيل كامل من حياة أبنائها ؟ ، وفيما سمى بموجة أو مرحلة « التحرير الثانية » التى تمر بها افريقيا الآن ، هل تقدم مضامين سلبية أم ايجابية للاستقرار السياسى والحفاظ على الهوية الافريقية ؟

هل يمكننا الحديث فى افريقيا الآن عن دور افريقى ولو محدود فى النظام الدولى ، أم أن الأوضاع الراهنة قد تجاوزت بنا امكانية الحديث فى هذا الشأن فى ظل موجة « الانجراف القارى » والاندماج والتلاشى فى ظلال النظام العالمى الراهن ؟

كثير من التساؤلات تتدافع الآن حول مصير افريقيا فى ظل التطورات والتحولات التى يشهدها النظام الدولى . وسوف نحاول بقدر ما تتيحه الورقة أو الامكانيات ، أن نجيب على هذه التساؤلات وقد يكون مناسبا أن نتناول الموضوع فى الاطار الآتى :

المبحث الأول : افريقيا والنظم الدولية السابقة على انتهاء الحرب الباردة :

أولا : افريقيا فيما قبل الاستعمار الأوربى .

ثانيا افريقيا تحت نير الاستعمار .

ثالثا : افريقيا ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية « القطبية الثنائية » .

المبحث الثانى : افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة : الضغوط الدولية والتحول الديمقراطى :

أولا : ماهية التحولات فى النظام الدولى .

ثانيا : مرحلة التحول والديمقراطية فى افريقيا .

١ ـ انهيار الكتلة الاشتراكية ٠

٢ ـ ضغوط القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة ٠

المبحث الثالث : مكانة افريقيا فى « النظام الدولى فى مرحلة التحول » ما بين التهميش والاندماج :

أولا : الوضع الاقتصادى للقارة (ذروة الأزمة) ٠

ثانيا : الوضع الأمنى والسياسى فى افريقيا (تضاؤل التضامن الدولى) ٠

خاتمة :

المبحث الأول

افريقيا والنظم الدولية السابقة على انتهاء الحرب الباردة

ارتبط مصير افريقيا ارتباطا كبيرا بالتحولات التى طرأت أساسا على نمط وبنية وتفاعلات النظم الدولية المختلفة السابقة على انتهاء الحرب الباردة ٠ ويمكن أن نميز ، فى اطار مقارن ، بين ثلاث مراحل تغيرت فيها الأوضاع الافريقية السياسية والاقتصادية وغيرها بشكل شامل ـ تقريبا ـ تمشيا واتساقا مع التغيرات الخارجية ، وبصفة خاصة تلك التى تحدث فى النظام الدولى٠

أولا : افريقيا فيما قبل الاستعمار الأوربى

قبل أن تحتك افريقيا احتكاكا مباشرا بالقوى والنظم الأجنبية ، كانت أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها تسير سيرها الطبيعى ٠ حيث تعايشت الكيانات السياسية المختلفة سواء فى الشكل السياسى أو فى مدى تماسكها الداخلى ٠ فقد عرفت القارة الامبراطوريات والممالك التعددية ، التى تختلط فيها الأجناس

والألوان والثقافات ، كمـــا عرفت أيضـــا الكيـــانات السياسية المتجانسة ، أو التى تجمع بين التعددية والتجانس (١) ٠

وفى تلك الحقبة ، لم تكن الحدود بين الوحدات الســـياسية الافريقيـــة معروفـــة بمفهـــومها الحـــديث أو « الخـــطى » Linear Boundaries الذى دخل القارة فى مراحل لاحقة، بل لم تكن الحدود بهذا المعنى أو المفهوم الحديث ذات أهمية أو جدوى ، خاصة فى ظل غيبة الدولة المركزية الموحدة ، أو الادارة الفعـــالة ، وكان السائد عن تلك الحدود يتفق مع الأحوال الســـياسية والعلاقات السياسية المحدودة لتلك الوحدات القائمة ويتفق مع ظروف الحياة المعيشـــية البســـيطة للجماعات والشـــعوب ، من هنا عرفت افريقيا خاصة منذ القرن السابع عشر فصـــاعدا ، مفاهيـــم للحيز المكانى لايتعدى كونه يمثل اقليما عشبيا بالنســـبة للشعوب الرعوية ، أو اقليما مملوكا ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية ... وهكذا (٢) ٠ وفى ظل هذه الأوضـــاع ، كانت العلاقات بين الكيانات السياسية المختلفة فى القارة ، علاقات محـــدودة وبسيطة للغاية ، كما كانت مباشرة وتتم بين المدن الرئيســـية والعواصـــم أساسا ٠ ولم تكن هناك أى تأثيرات ملحوظة للعوامل الخارجيـــة بالنســـبة للقوى الافريقية ، ســـوى بعض النفوذ المتنامى للمد الاسلامى (الذى يعتمد على قوى خارجية وداخلية) والرأســـمالية التجـــارية الغربية Mercantilism فيمـــا بين القرنين الســـابع عشر والتاسع عشر ٠ وهنا يبدأ تأثير العوامل والقوى الخارجيـــة يظهر بالتدريج من خلال تجارة الرقيق وتجارة السلاح والمبادلات التجارية التى لعب فيها الوســـطاء المغامرون الأوربيون فضـــلا عن البعثات التبشيرية دورا بدا يلوح بشكل ملحوظ فى السياسات والعلاقات الخارجية للقوى الأفريقية منذ تلك الفترة (٣) ٠

ثانيا : افريقيا تحت نير الاستعمار :

تم احتلال افريقيا واستعمارها فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين · وهى الفترة التى جاءت فى زمن النظام الدولى الذى أعقب مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ، بعد الحروب النابليونية المدمرة فى أوربا ، حيث تضامنت أوربا المنتصرة فى ظل « التحالف المقدس » الذى تكون فى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ ، واستمر السلام الذى تولد عن هذا النظام لنحو مائة عام تقريبا ، خاصة فى ظل ما سمى بالتجمع الأوربى أو بالوفاق الأوربى « Le Concert European » والذى أرسى آليات خاصة بتحقيق السلام والأمن على مستوى القارة الأوربية (٤)·

واذا كانت عملية الاستكشاف والتغلغل الأوروبى فى افريقيا قد بدأت بطيئة طوال معظم القرن التاسع عشر ، فان المناخ الذى هيأه النظام الدولى المشار اليه قد مكن القوى الأوربية من الاندفاع والتكالب Scramble على تقسيم أفريقيا واستعمارها ، خاصة مع أوائل الثمانينيات من القرن الـ ١٩ ، وبصفة خاصة بعد انعقاد مؤتمر « برلين » أو مؤتمر « أفريقيا » كما يرى البعض ، ١٨٨٤ — ١٨٨٥ · وفى غضون عقدين من الزمان ، كانت افريقيا كلها تقريبا تحت نير الاستعمار الأوربى ، فيما عدا وحدتين تقريبا أو ثلاث (٥) ·

وبدون الدخول فى تفاصيل ، جاءت الحقبة الاستعمارية بمثابة انقطاع فى مسيرة التطور الطبيعى للوحدات والكيانات السياسية والاجتماعية والثقافية الافريقية · وفى ظل هذا الانقطاع Interregnum أصبح الفاعلون على المسرح السياسى الافريقى يضمون كل ما هو أجنبى وغير وطنى ، وصارت الادارات الاستعمارية ، المدعومة من قبل المتعاونين مع الأجانب ومصالح الشركات الأجنبية هى التى تقرر وتحدد العلاقات الافريقية ، كما صارت أوربا هى مركز تقدير العلاقات فيما بين القوى الامبريالية الأوربية المستعمرة (٦) ·

وفى ظل هذه الأوضاع ، لم يعد ثمة اعتراف بالنظم الوطنيه القديمة فى افريقيا ، وخاصة فى اطار الهياكل السياسية الاستعمارية الجديدة ، فقد أنكر الفقه القانونى الدولى التقليدى صفة « الشخصية الدولية » بالنسبة للكيانات الافريقية السابقة على الاستعمار (٧) ، وتقرر على يد الأجانب بصفة نهائية ، والى الآن ، أهم وأخطر عامل سياسى فى العلاقات الدولية الافريقية ، ألا وهو « الحدود السياسية » ، حيث تطورت أشكالها وفقا لمصالح المستعمرين واراداتهم ، سواء تحت ما كان يعرف باسم دوائر النفوذ Sphere of influence ، أو الدول المحمية والمحميات فيما بعد ، مرورا بالتعديلات التى تمت فى ظل نظام الانتداب تحت مظلة عصبة الأمم الى أن تثبتت هذه الحدود لتصبح الاطار السياسى المتاح ، والمقبول من الأغلبية الافريقية فيما بعد ، رغم عيوبها ومثاليها (٨) .

وبوجه عام ، كانت الامبراطوريات الأجنبية ، والاحتكارات الأجنبية والتجار الأجانب ، هم الفاعلون الأساسيون فى تلك المرحلة الاستعمارية ، وتحدد المصير السياسى للمستعمرات تبعا لعلاقات القوة بين الدول الأجنبية ولم يعد بامكان الشعوب الافريقية أن تتعامل أو تتفاعل مع بعضها الا من خلال الادارات الاستعمارية وحكومات الدول الأجنبية . وتحولت القارة الافريقية لقارة تابعة تماما للرأسمالية الغربية ، فى ظل ما أصبح يطلق عليه البعض ب « فترة الاعتماد الأعظم » أو « التبعية الكبرى » (٩) .

ثالثا : افريقيا ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية (القطبية الثنائية) :

كان للنظام الدولى الذى تشكل بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أثره الفعال فى تحديد مستقبل قارة افريقيا السياسى ، وخاصة فيما يتعلق بمساندة النظام الجديد لحركات التحرير الوطنى وتقرير المصير وتصفية الاستعمار الأوربى .

فالحرب في احدى نتائجها الهامة أســـفرت عن بنية جديدة للنظام ، تبوأت فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى (سابقا) مكانة الدولتين العظميين فى العالم ، وتراجعت مكانة كل من بريطانيا وفرنسا ، وهما أكبـــر قوتين استعماريتين فى القـــارة الافريقية ، حيث هبطتا للمرتبة التالية • ومن حسن طالع أفريقيا ، أن القوتين العظميين الجديدتين ، على خلافهما وصراعهما الذى احتدم فيما بعد ، تبنيا نهجا مناهضا للاستعمار ، وشجعا على وضع نهاية لهذه الظاهرة البغيضة فى عالم ما بعد الحرب • وفى هذا السياق استخدمت منظمـــة الأمم المتحدة للضغط على القوى الاستعمارية لاعداد البلاد الافريقية المســـتعمرة للحكم الذاتى والاستقلال • وبفضل هذا النظام الجديد ، وجهـــود حـــركات التحـــرر الوطنى الافريقية بطبيعة الحال استقلت أكثر من ٣٤ دولة افريقية بعـــد ربع قرن من انتهاء الحـــرب ، وما أن بزغ فجر التسعينات ، حتى استقلت كافة الدول الافريقية ، وأصبح الاستعمار الأوربى ، بل والعنصرية البيضاء مجرد مرحلة تاريخية (١٠) •

وفى ظل المناخ الجديد الذى أتاحه نظام مابعد الحرب العالمية الثانية ، اتجهت افريقيا لبناء نظام قارى (فرعى) من الوحدات الفاعلة الجديدة ، التى حلت محل الادارات الاستعمارية الراحلة ، حيث أصبحت الدول الافريقية المستقلة ، ذات السيادة ، تشكل الفاعلين الأساسيين فى القارة ، وانخرطت حكوماتها فى البحث عن الايديولوجيات الملائمة ونماذج التنمية الاقتصادية وحل الصراعات ودعم الاستقلال السياسى الثمين • كما بدأ الفاعلون الجدد فى اقامة نظام اقليمى يضم شبكة متنوعة جدا من المنظمات القارية والاقليمية الفرعية والثنائية ، والتى غطت كل المجالات والمناطق ، تأتى على رأســـها منظمة الوحـــدة الافريقية التى حلت محل المؤسسات الاستعمارية القارية ، وبجانبها عدد ضخم من المنظمات ، التى يعمل أغلبها بشكل متناسق ، ويشد بعضها بعضا • وكان ثمة أمل فى أن

هذه الشبكة من المنظمات والمؤسسات الوظيفية ، ســـــوف تدعم الاعتماد المتبادل بين الدول الأفريقية وتحل تدريجيا ، وبكفاءة ، محل العلاقات التجارية غير الرسمية ، ومحل التحالفات العسكرية وتقلل درجة التبعية للخارج ، وخاصة للدول الاستعمارية القديمة (١١) ٠

وفى نفس الوقت ، تعزز وزن افريقيا على المستوى الدولى ، نسبيا ، مع تزايد عدد الدول الافريقية المستقلة ، وبصفة خاصة داخل الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية كالجمعية العامة ولجانهـــا الرئيسية ، وكذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعى وبعض الوكالات الهامة التابعة للمنظمة العالمية الجديدة ٠ فمع دخول نحو ١٧ دولة افريقية كأعضاء جدد فى الامم المتحدة ، دفعة واحدة عام ١٩٦٠ ، وهو عام الاستقلال الافريقى ، تغيرت الموازين داخل التنظيم الدولى الجديد ، خاصة داخل الجمعية العامة التى لعبت دورا أكبر خلال فترة الحرب الباردة على حساب مجلس الأمن الذى عجز فى اغلب الأحوال عن اتخاذ قراراته ٠ وفى هذا السياق ، لم يأت عام ١٩٦٣ (وهو عام تأسيس منظمة الوحدة الافريقية على الجانب الآخر) حتى كان لافريقيا نحو ٣٢ دولة مستقلة عضوا فى الأمم المتحدة ٠ وزاد فى فاعلية هذا العدد ، تأسيس دول افريقيـــا « للمجموعة الافريقية داخـــل الأمم المتحدة » منذ عام ١٩٦٣ ، والتى أصبحت بمثابة جهاز له سكرتارية دائمة ، يقوم على التنسيق والتعاون بين دول المجموعة فى القضايا ذات الاهتمام المشترك ، والتعاون فى هذا الصدد مع المجموعة الآسيوية بخصوص القضايا المشـــتركة ، ومع مجموعة عدم الانحياز بخصوص القضايا السياسية ، ومجموعة دول الـ ٧٧ بخصوص المسائل الاقتصـــادية ، وكانت المجمـــوعة الافريقية تشكل الأغلبية داخل أغلب هذه المجموعات أو الحلقات ٠ وقد انعكس هذا الوزن الافريقى المتزايد فى تلك الفترة على نسب تمثيلها داخل بعض الأجهزة الرئيســـية والوكالات التابعة للأمم المتحدة ٠ حيث طالبت المجموعة الافريقية ، بالتنسيق مع المجموعات

الاخرى بالتمثيل العادل للقارة فى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعي وغيرهما ، ومن ثم كان التعديل الذى شمل المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من الميثاق أواخر عام ١٩٦٣ وبمقتضاه أصبح لافريقيا ثلاثة مقاعد (غير دائمة) داخل مجلس الأمن بعد أن كانت لاتحظى بأي مقعد ، ثم أصبح لافريقيا ، كذلك ، بمقتضى نفس قرار التعديل نحو ١٤ مقعدا (من ٥٤) من مقاعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بينما لم يكن لها في الأصل أى مقعد · وعلى نفس النحو زادت حصة افريقيا من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة باستمرار ، كي تواكب الزيادة المضطردة في أعداد الدول الافريقية المستقلة ، كما تعدل وضع افريقيا فى مسألة توزيع رئاسة اللجان الرئيسية للجمعية العامة ابتداء من عام ١٩٧٨ ·· الى غير ذلك من تعديلات تعكس الوزن العددى الافريقي المتزايد الذى وصل الآن الى ٥٣ دولة عضوا ، وتسير فى صالحه (١٢) ·

وبالرغم مما أصبحت افريقيا عليه من وضع متميز ، نسبيا ، فى ظل النظام الدولى فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، الا أن ظروف الحرب الباردة التى تصاعدت بين الكتلتين ، الاشتراكية والرأسمالية ، والقطبين الكبيرين ، الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، قد بدأت تلقى بآثارها السلبية والايجابية على شئون القارة وهياكلها الاقليمية وعلى السياسات الدولية الافريقية والعالمية بالتدريج ·

ففى آتون الحرب الباردة ، تغلغل الشرق والغرب فى افريقيا ، وخاصة منذ السبعينات ، حيث حصل السوفييت على أول قاعدة عسكرية لهم فى بربرة بالصومال فى أوائل السبعينات (١٣) وتدعمت علاقاتهم العسكرية وغيرها مع ليبيا . وتدخلوا هم وحلفاؤهم الكوبيون فى أنجولا ابان الاستقلال ، ثم فى القرن الافريقي ، وأثيوبيا ، بالتحديد مع صعود مانجستو للحكم عام ١٩٧٧ ، وتزايد نشاطهم فى مناطق ودول افريقية عديدة كأوغندا (عيدى أمين) وموزمبيق ،

ناهيك عن مصر قبل عام ١٩٧٢ ، وغيرها ، وقد قدرت مساعداتهم العسكرية ــ فقط ــ لبلدان افريقيا فيما بين ٥٥ ــ ١٩٧٦ بنحـــو ٥٤٧٢ مليون دولار · أما الغرب بوجه عام ، فقد كان أكثر نجاحا فى اختراق افريقيا واعادة تثبيت مخالبه ونفوذه بأشكال جديدة ، خاصة فى ظل حقيقة بقاء الاقتصاديات الافريقية الرئيسية جزءا من الاقتصاد الرأسمالى ، فضلا عن الروابط الثقافية الافريقية القوية مع الدول المستعمرة السابقة ، اضافة للارتباطات العسكرية والدفاعية الغربية مع حكومات كثير من بلدان القارة ، كالارتباطات العسكرية الفرنســـية مع كثير من مستعمراتها السابقة ، الأمر الذى مكنها من الاحتفـــاظ بقواعد عســـكرية فى جيبوتى والسـنغال والجابون وكوت دى فوار وغيرها ، ثم المعاهدة العسكرية السرية بين بريطانيا وكينيا عام ١٩٦٣ ، فضلا عن بعض الارتباطات العسكرية القديمة بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا وليبريا وأثيوبيا ، وكذلك القاعدة البحرية البريطانية فى المحيط الهندى التى سلمت للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٨ · وكانت الاستراتيجية الغربية بوجه عام تقوم على أدوات مثل المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية فضـــلا عن التدخل لحماية كثير من النظم ، حتى غير المرغوبة أو الملائمة ، وذلك فى سبيل احتواء الخطر الشـــيوعى فى افريقيا ، وحماية غرب أوربا ، والمصالح الغربية بوجه عام فى مناطق العالم المختلفة ومقاومة الاستراتيجية السوفيتية التى كانت ترمى ، فى افريقيـــا خاصة ، الى حرمان الغرب من المعادن الاستراتيجية الافريقيـــة والسيطـرة على الممرات البحرية الهامة (١٤) ·

ولم تقتصر نتائج الحرب الباردة والقطبية الثنائية فى ظل النظام الدولى فى تلك الفترة على هذا الحد ، بل امتـــدت لتشمل التأثير الفعال فى تكوينات النخب السياسية الحاكمـــة ونظم الحكم فى القارة ، وكذلك الأيديولوجيات السياسية ، وايديولوجيات التنمية ، فانتهجت بعض الدول الافريقية النظام الاشتراكى ، بل والماركسية

اللينينية ، وبعضها ظل على صلاته القوية بالغـــرب ، كما امتدت الآثار الى هياكل العمل الجماعي الافريقي في مجال السياسة الدولية كالأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومجمـــوعة ال ٧٧ وغيرها ، وذلك فيما يشبه الانقسام · متفاوت النسب ، بين دول افريقية تميل الى هذا المعسكر الدولى أو ذاك ، وتعكس فى النهـــاية تأثير توازن القوى بين المعسكرين الدوليين المتصارعين ·

ففى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، التى كان يمكن النظر اليها باعتبارها أداة لتنسيق السياسات الخارجية للدول الافريقيـــة ، تجاه بعضها أو تجاه الخارج ، كان من اليســـير على أى مراقب أن يكتشف بسهولة مدى التحديات التى بدأت تهدد العمل الافريقى الجماعى على هذا المستوى منذ السبعينات على الأقل · ففى أكثر من مشكلة افريقية ، تحكم الانقســـام الأيديولوجى الذى يعكس صراع القوى العظمى ، وغيره بطبيعة الحال ، فى مواقف الدول والحكومات الافريقية تجاه أسلوب تسوية هذه المشاكل ، وقد بات بعضها يهدد كيان المنظمـــة القارية ذاته · ففى الحرب الأهلية الأنجـولية التى أعقبت الاستقلال مباشرة ، كان يمكن بسهولة تصنيف مواقف الدول الافريقية من مسألة الاعتراف بالحكومة الشرعية ، والتى انقسمت بشأنها افريقيا مناصفة تماما بين مؤيـــد لحركة الـ MPLA وبين الرافضين لذلك ، باعتبار أنه يكشف عن أن المؤيدين للسوفييت فى القارة أيدوا الاعتراف بالحركة المذكورة التى يدعمها السوفييت وحلفاؤهم الكوبيون · أما الآخرون : فلأسباب مختلفة أيدوا حكومة وحدة وطنية لتضـــم ــ بجانب ذلـك ــ حركتى UNITA و FNLA المدعومتين من قبل جنوب افريقيا وغيرها ، بأسلحة أمريكية · وقد انفض أحد اجتماعات القمة الافريقية الطارئة الذى عقد لهذا الغرض دون أن يحسم المســـألة ، ولتحســـمها نتائج الحرب الأهلية فى النهاية (١٥) · يضاف الى ذلك بعض الحالات الأخرى التى تعكس الانقسام الافريقى بين المعسكرين الدوليين وتغلغل الحرب الباردة فى

القارة ، والذى كان – جزئيا – وراء موقف المنظمة من التدخل فى عملية حفظ السلام فى تشاد عام ١٩٨٢ كى تحل محـــل القوات الليبية ، وقد تم ذلك أساسا بناء على اتفاقية سرية بين رئيس منظمة الوحدة الافريقية وبين جوكونى عويضى (رئيس الحكومة التشادية الشرعية آنذاك) وذلك على هامش القمة الفرنسية الافريقيـــة فى باريس (نوفمبر ١٩٨١) (١٦) وربمـــا نضيف الى ذلك الأزمات والضغوط المختلفة التى كانت تمارسها القوتان العظميان على البلاد الافريقية ، الضعيفة ، كى تتبنى نهجا سياسيا معينا فى سياساتها الاقليمية أو الدولية ، وكانت الانقلابات العسكرية وتحريك النزعات الانفصالية وصراعات الحدود وزعزعة الاســـتقرار الداخلى وغيرها أدوات وأسلحة سهلة المنـــال فى أيدى القوى العظمى فى الصراع الكبير .

وواقع الأمر ، أنه مع كل هذه الآثار السلبية ، كانت الدول الافريقية ، الفقيرة ، والضعيفة ، قادرة على قول كلمتها الجماعية حينما تجمع فى اطار هذا الصراع العـــالمى المحتدم . وكان العالم الثالث ، الذى تشكل افريقيا كمجموعة ، نســـبة يعتد بها داخل منتدياته ، قادرا على وضع تصور موحد لمواقف مشتركة فى قضايا الحوار والمواجهة بين الشمال والجنوب وخاصة فى مسائل العلاقات الاقتصادية الدولية (١٧) ، فقد كانت حركة عدم الانحياز أول وأكبر قناة يمكن أن تفرض من خلالها القضايا والمشكلات الاقتصادية لدول العالم الثالث على أجندة الأعمال العالمية ، فمؤتمر الحركة الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٦٢ مثلا طالب فى الواقع بعقد مؤتمر اقتصـــادى شامل ، وذلك قبل أن يتم عقد مؤتمر الأمم المتحدة (الأول) للتجارة والتنمية UNCTAD بنحو ١٢ عاما . كما مارســـت الحركة ضغطها من خلال الأمم المتحدة ، كى يتم تأسيس آلية خاصة للتعامل مع مشكلات العالم الثالث الاقتصادية (١٨) ، هذا بعد ما استطاعت افريقيا ، فى ظل الحرب الباردة أيضا ، أن تستعين بالأمم المتحدة ،

كأداة لحل الصراعات الافريقية ، حيث تدخلت فى بعض الأحيان لحفظ السلام ، كما حدث بالنسبة للكونغو كينشاسا (٦٠ ـ ١٩٦٤) (١٩) ٠

الصورة اذن تسمح لنا بالقول ٠ بأن القارة فى ظل الحرب الباردة تعايشت فيها بعض الاتجاهات المتضاربة ، فاتجاه منها يعزز الاستقلال ويعمل فى خط تدعيم وزن افريقيا الدولى ، واتجاه آخر يعزز التبعية للخارج ، خاصة نحو الكتلة الرأسمالية ٠ وفى ظل الاستقطاب الثنائى الدولى ، كانت المساحة المتاحة للمرونة والحركة على المستوى الخارجى أمام الدول الصغيرة ، كالدول الافريقية مساحة يعتد بها ٠ لذا شهدنا عددا من الدول الافريقية ، وهى تنتقل جيئة وذهابا أحيانا ، بين هذا المعسكر أو ذاك ، تحقيقا لمصالحها أو حتى مصالح النظم الحاكمة فيها ، لكن فى المقام الأول ، هروبا من ضغوط هذا المعسكر أو ذاك واستفادة من حرية المناورة فى اطار الحرب الباردة ، التى بدأ العد التنازلى لها من منتصف الثمانينات ٠

المبحث الثانى : افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة :
الضغوط الدولية من أجل التحول الديمقراطى :

بدأ دخول النظام الدولى مرحلة جديدة ، مع النصف الثانى من الثمانينيات ، خاصة بعد التداعيات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) والتى أعقبت وصول جورباتشوف للحكم وسياساته الاصلاحية ٠ غير أن التحولات المثيرة فى النظام حدثت فى أقل من ثلاث سنوات تقريبا ، اذ بدأت بسقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ ، وما تلى ذلك من ثورات متوالية وعارمة ضد النظم والرموز الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية ، حيث تقطعت الكتلة السوفيتية اربا فى غضون بضعة شهور ، وتحققت الوحدة الألمانية ، وتم تفكيك حلف وارسو ، واتفق الغرب مع من تبقى من الكتلة المنهارة على وضع نهاية للحرب الباردة التى استمرت أكثر من ٤٠ عاما ، وعلى بداية

مرحلة جديدة من التعايش والتعاون · وتفجرت على الأثر الظاهرة القومية والصراع العرقي في دول وسط وشرق أوربا ، كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، بل والاتحاد السوفيتي ذاته عام ١٩٩١ ، مما أدى سريعا ، الى تفكك هذه الدول الى عديد من الجمهوريات أو الدويلات ، وظل بعضها في صراعات مريرة مازالت مستمرة حتى الآن · وقد تلى ذلك سلسلة متوالية من التغيرات فى معظم أنحاء العالم كالاحتجاجات الطلابية والصراع على السلطة فى عديد من الدول الآسيوية كالصين وكوريا والفلبين وسرلانكا وتايوان وغيرها ·

وفى افريقيا ، انتقلت آثار هذه الموجة الضخمة من التحولات على نحو سريع الى كافة أرجاء القارة ، حيث انطلقت الحركات الاجتماعية وحركات المعارضة السياسية من عقالها ، وتساقطت النظم الماركسية ، وانتشرت الصراعات العرقية والقبلية المكبوتة ، بشكل فاق كل تصور ، واندلعت الحروب الأهلية فى كثير من الحالات ، أفضت فى بعضها الى انهيار الدولة تماما ·

أولا : ماهية التحولات فى النظام الدولى :

فى غمرة تلك الأحداث العالمية ، وقعت حرب الخليج الثانية ، وقامت دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة باخراج العراق من الكويت بالقوة · حينذاك ، تحدث الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش عن « نظام عالمى جديد » new world order واعتبر أن حرب الخليج كانت بمثابة الاختبار الأول لهذا النظام · ثم تتابع الحديث على كل المستويات الرسمية وغير الرسمية فى الولايات المتحدة وغيرها من «النظام العالمى الجديد» ، كما تابع الرئيس الأمريكى « الديمقراطى » « كلينتون » الترديد الدائم لنفس تعبير « النظام العالمى الجديد » : منذ توليه السلطة عام ١٩٩٣ ، لكن بنغمة أبطأ قليلا مما سبق (٢٠) ·

واذا تجاوزنا الخلافات النظرية بصدد المفهوم ، بمعنى هل حقا نحن بصدد « نظام عالمى جديد » ؟ أم « نظـام عالمى جديد فى مرحلة التكوين ، أم هو مجـــرد تحولات فى النظام الدولى القــائم لم تتبلور معالمها النهائية بعد ؟ (٢١) فان الذى يعنينا الآن ، فى هذا المقام هو أن نشير الى أهم التحولات التى حدثت مؤخرا فى النظام الدولى ، ويمكن تلخيصها فى الآتى :

١ ـ ففى بنية النظام ، حدث تحول بالفعل من النظام القائم على القطبية الثنائيه Bipolarity (أى قطبين وكتلتين رئيسيتين متنافستين تتوزع بينها امكانات القوة والتأثير والنفوذ العالمى) ، الى نظام ، يظهر الآن واضحا أنه « أحادى القطبية Unipolar » أو نظام القوة العظمى الواحدة One super power world ، وهى الولايات المتحدة . لكن هذا النظام يضم الآن قوى أخرى كبرى ، تلى الولايات المتحدة ، حددها كسينجر بنحو ٦ قوى (٢٢) ، وحددها البعض الآخر ب ٨ أو ٩ دول هى الدول السبع الصناعية الكبرى وفيها الولايات المتحدة والتى يتحدد وفقــا لقراراتهــا مســتقبل الاقتصاد العالمى والجزء الأكبر من الشئون السياســـية الدوليــة . يضاف اليها كل من روسيا والصين (٢٣) . ومع هذا ، يتجه النظام الى نوع من تعددية مراكز القوى « خاصة من الناحية الاقتصادية » ، حيث ثمة ثلاثة تكتلات اقتصادية كبرى ، تتوسع باستمرار ، وهى « منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA (١٩٩٣) ، والاتحاد الأوربى EU الذى أقيم بعد اتفاقيـــة ماستريخت التى وقعت فى ٧ فبراير ١٩٩٢ ، وقد توسع بعد ذلك ليضـــم بجانب الدول الـ ١٢ (الموقعة) ، ثلاث دول أخرى خـلال عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (٢٤) . ثم تجمع : « التعاون الاقتصادى لدول آســـيا والمحيط الباسيفيكى » APEC والذى يضم نحو ١٧ دولة وقد بدأ عام ١٩٨٩ ، وتتطور خلال ١٩٩٣ . ويضـــم داخله دول الـ « أسيان » Asean الست ، فضلا عن اليابان (٢٥) .

٢ ـ أما تفاعلات النظام فى المرحلة الجديدة ، وأولوياته ، فلا شك أن أهم متغير فى هذا الاطار يتمثل فى انتهاء الحرب الباردة ، ومن ثم انتهاء العلاقات التى كانت قائمة على المواجهة والصراع بين الكتلتين ، وانتهاء سياسات توازن القوى العسكرية وسباق التسلح، ليحل محلها الآن أسلوب الحوار والتفاوض القائم على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل والتعايش السلمى وتخفيض التسلح ٠

وفى هذا الاطار ، حدث تغير جــذرى فى قائمــة الاهتمامات العالمية ، حيث تم الانتقال من القضــايا المسماه بالسياسة العليا High Politics (الأمن والاستراتيجية ٠٠ الخ) ٠ الى الاهتمام الأكبر بقضايا السياسة الدنيا Life Low Politics والمرتبطة بتحسين أحوال الحياة على كوكب الأرض من قبيل قضــــايا النمو أو التنمية الاقتصادية ، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانســـان والأقليات ، وقضايا البيئة ٠٠ الخ ٠

وقد كان لتلك التحولات أثارها البعيدة المدى على القـــارة الافريقية ، خاصة من حيث عملية التحول الديمقراطى فى القارة والعوامل الدولية المؤثرة ٠

ثانيا : مرحلة التحول والديمقراطية فى افريقيا :

مثلت التحولات الجديدة والمفاجئة فى النظام الدولى تحديات كبيرة أمام الحكومات والنظم الافريقية ، كمــا كانت بمثابة انذار للنظم السلطوية ، والاشتراكية منها أو الماركسية على وجه أخص ٠

وتجسدت التحديات والضغوط الجديدة أساسا فى جانبين رئيسيين : الأول تمثل فى الانهيار السريع المفاجئ لدول الكتلة الاشتراكية ، التى كانت الحليف الأساسى لكثير من النظم والحكومات الافريقية ٠ أما التحدى الثانى فيتمثل فى ضغوط القوى المنتصرة فى الحرب الباردة ، وهى دول الغرب « الديمقراطية الليبرالية » ، التى

سارعت بفرض شروط الاصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع الدول أو الحكومات فى افريقيا ٠

ولعل الصورة تتضح اذا ما علمنا ، أنه خلال أقل من خمس سنوات ، ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، وهى فترة متزامنة مع التغيرات التى حدثت فى النظام الدولى ، انتهى نظام حكم الحزب الواحد فى أفريقيا تقريبا ، وأصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الافريقيـــة نظمـا ديمقراطية ، خلافا لما كان عليه الوضع قبل هذه الفترة الوجيزة ، الأمر الذى دفع البعض لوصف السنوات الأخيرة بـ « عصر التحرير الثانى » ٠ فى افريقيا ، « second liberation » eraof وجعل البعض الآخر يصفها بـ « ربيع افريقيا » African Spring (٢٦) فلقد استطاعت فعلا الحركات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدنى والنخب الجديدة أن تواجه الجيوش وسيطرة نظم الحكم الواحد بسطوتها وجبروتها ، وتم خلع العديد من الحكام الديكتاتوريين فى أنحـــاء عديدة من القارة ، بالقوة ، أو عن طريق صناديق الاقتراع ، بعد النتائج الانتخابية غير المواتية ٠ لقد أصبحت افريقيا ، فى الفترة القليلة الماضية بمثابة « ورشـــة عمل للديمقراطية » كمــا عبر البعض بحق (٢٧) ٠

ففى عام ١٩٩٠ ، كان يمكن الحديث فى افريقيا عن نحـو ١٠ دول « ديمقراطية » فقط ، بمعنى « أن الدولة تكفل لمواطنيها الحق فى أن يكون لهم نصيب من السلطة السياسية والمشاركة فى النشاط السياسى ، عبر انتخابات دورية متعددة الأحزاب ، سرية الاقتراع ، على أساس من حق الاقتراع العام والمتكافىء للمواطنين البالغين » (٢٨) من هذه المجموعة نحو ٦ دول كانت بهــا تعدديات حزبية وانتخابات قبل عام ١٩٨٠ (بتسوانا ، موريشيوس ، جمبيا السنغال ، المغرب ، مصر) ، انضم لها كل من زيمبابوى ، تونس ، جزر القمـــر وناميبيـــا ، أى أربـع دول خـــلال عشر سنوات (١٩٨٠ - ١٩٩٠) ٠

وخلال فترة خمس السنوات الفائتة فحسب ، انضم لهذه الدول العشر نحو ٢٧ دولة أخرى ، وتلك طفرة هائلة ، وموجة عارمة من التحول بكل المقاييس ، حيث اعتدلت النسبة لصالح الديمقراطية فى افريقيا تماما ، فبعد أن كنا نتحدث عن أقلية ديمقراطية ، أصبحنا الآن نتحدث عن أغلبية ساحقة من الحكومات الديمقراطية ، بالمعيار السابق ذكره · ومعظم الحكومات التى انضمت للقائمة وتحولت فى الفترة الأخيرة ، اما أنها كانت نظما سلطوية مطلقة تقوم على الديكتاتوريات الشخصية ونظام الحزب الواحد ، وغالبا على النمط الماركسى اللينينى ، حيث تحكم قبضتها على البلاد وبشدة وهى جميعها لا تتسامح مع المعارضة أو توجيه النقد للحكومة · كما كان بعضها أخف حدة فى سلطويتة ، بمعنى أن قبضتها على مجتمعاتها ليست بشدة الفئة السابقة ، فقد تسمح بالمعارضة ، داخل اطار الحزب الواحد ، غير أنها لا تتسامح مع المنافسين . أو أنها أخيرا نظم عنصرية بغيضة كالنظام السابق فى جنوب افريقيا ، ومن ثم لم يتبق من دول القارة الا القلة أو الاستثناء ، وهى الآن فى حدود خمس عدد الدول الافريقية الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية (٥٣ دولة باستثناء الجمهورية الصحراوية) · وحتى هذه النسبة المتبقية ، يواجه أغلبها ظروفا استثنائية كالحروب الأهلية (الصومال ، ليبريا ، أنجولا ، رواندا ، السودان) ، وقد تفجرت الحروب الأهلية كما هو معلوم فى الأربع حالات الأولى ، فى نفس الفترة الأخيرة ، وفى سياق عملية الصراع على الحكم والتحول الديمقراطى · أما البعض الآخر من الحالات الباقية فيعبر ، اما عن انتكاسة فى عملية التحول الديمقراطى ، كحالة الجزائر ونيجيريا لظروف واعتبارات مختلفة ، أو تباطؤ بعض الحكام الأقوياء ، كالرئيس موبوتو فى زائير ، والذى يحكم البلاد منذ عام ١٩٦٥ ، ومازال يتمتع بنفوذ قوى نسبيا فى مواجهة ضغوط الدول الكبرى والبرلمان المؤقت (المجلس الأعلى للجمهورية) · وربما لا يشذ عن القاعدة ، فى الوقت

الراهن ، سوى جامبيا ، التى وقع فيها انقــلاب عسكرى بزعامة يحيى جيمى ضد الحكومة الديمقراطية برئاسة داوداجاوارا فى يوليو عام ١٩٩٤ ، وأعلنت انها لن تســـلم السلطة الا فى عام ١٩٩٨ . وكذلك ليبيا والسودان اللتان تقفان موقفا رافضا لفكرة التعددية الحزبية على النمط الليبرالى أو الغربى (٢٩) .

النقلة كبيرة اذن نحو التحــول الديمقراطى فى افريقيـــا . والارتباط المباشر بين « عصر التحرير الثانى » فى القارة والمتغيرات الدولية ، لا يحتـــاج الى مزيد من الايضـــاح ، غير أن هذا لايعنى ـ بحال ـ أنه لاتوجد فى البيئة الداخلية الافريقية أصـــول محلية للاصلاحات السياسية . فهناك العديد من الدراسات التى تثبت أن لعملية التحول الديمقراطى فى افريقيا أصـــولها التى تضرب بجذور تمتد الى فترة الاستقلال ، والمتمثلة فى الحركات الاجتماعية التى ظهرت هنا وهناك مطالبة . بالاصلاح السياسى مثل حركات الاحتجاج ضد المعاناة والظلم بأبعــاده المختلفـة ودور الجمعيات والأحزاب والروابط العرقية ، ومظاهر الانسحاب من هياكل الدولة وخلق الأسواق الموازية .. الى غير ذلك من مظاهر الكفاح من أجل الديمقراطية الحقيقية ، والتى تعرض أغلبها للقمع العنيف خـلال العقود الماضية (٣٠) غير أن المقصـــود هنـــا ، أن « الانجازات الديمقراطية » ، ان صح التعبير ، كانت ضئيلة قبـــل عام ١٩٨٩ خاصة بالمفهوم السابق ذكره . وأن المتغيرات الدوليـــة قد فتحت الباب ، وقدمت مساندة حقيقية فعالة لعمليات التحول .

١ ـ انهيار الكتلة الاشتراكية :

كان للانهيار السريع والمفاجىء للاتحاد الســـوفيتى ومنظومة الدول الاشتراكية معنى كبير وتأثير هائل ، بالنسبة لمجريات الأمور فى القارة الافريقية ، وخاصة على عملية التحول نحو الديمقراطية .

فانهيار دول هذه المنظومة ، كان يعني ، بالنسبة للعديد من بلدان افريقيا ، انهيارا « للنموذج » أو « المثال » الذى احتذت به لسنوات طويلة ، كبنين مثلا ، أو الكونغو برازافيل ، وغينيا بيساو وزيمبابوى وأنجولا وأثيوبيا ، حيث تبنت هذه الدول أشكالا من الاشتراكية العلمية ، كما كان الأمر يقترب من نفس المعنى بالنسبة للدول التى تبنت أشكالا افريقية من الاشتراكية • ولم يقتصر ذلك في دلالته على مجرد ترسيخ الاعتراف بفشل الاشتراكية كمذهب اقتصادي ، بل كان الأمر يعنى الفشل السياسى للنظام الاشتراكى ، والتحذير من غضب الشعوب وسخطها ، فى ظل الوضــــع العالمى الجديد ، فى مواجهة السيطرة واساءة استخدام السلطة من قبل دولة الحزب الواحد أو الوحيد ، وتعزيز ادراك الشعب فى ظل هذا الوضع العالمى بأن ديمقراطية التعدد الحزبى من النظام السياسى الشرعى المقبول (٣١) •

ففى بنين ، وبينما كان المسئولون على وشك ازاحة الستار عن تمثـــال برونزى جديد لـ « لينين » فى ديسمبر ١٩٨٩ ، أعلن الرئيس كريكو عن الغاء الماركســـية اللينينية التى تبنتها الدولة كأيديولوجية منذ عام ١٩٧٤ • وخلال بضع ساعات من ذلك ، انهال المتظاهرون على التمثال ضربا وتحطيما ، وطالبوا الرئيس بالاستقالة • وتم عقد مؤتمر وطنى ، طالب باعادة صياغة الدستور وتحديد موعد للانتخابات ، واضطر الرئيس كريكو للموافقة على قرارات المؤتمر ، وتحدد موعد اجراء الانتخابات فى يوليو عام ١٩٩١ (٣٢) •

وانتقلت عدوى التغيير للبلاد الفرانكفونية المجاورة وغيرها • ففى الكونغو برازافيل ، أحاط الرئيس « دينيس ساسو » مؤتمر حزب العمال الذى انعقد عام ١٩٩٠ بضرورة التغيير ، وتم الرضوخ لهذه الضرورات فى نهاية الأمر - وانعقدت مؤتمرات وطنية فى كل من تشـــاد والجابون تطالب بحقــوق الانســـان فى نفس الوقت وانتقلت روح التغيير الى البلاد الافريقية الأخـــرى ، الانجلوفونيـــة

وغيرها (٣٣) ، حتى الرئيس الزائيرى « موبوتو » ، حينما شاهد اعدام صديقه الديكتاتور الرومانى السابق شاوشيسكو ، أشار لأعوانه بعد بضعة شهور بامكانية قبول التعدد الحزبى (٣٤) .

ولم يقتصر الأمر على خيبة الأمل فى فشل النموذج ، كما حدث ، بل امتد الأمر . أكثر من ذلك الى تجميد ووقف المساعدات الكبيرة ، اقتصادية وفنية وعسكرية وغيرها ، والتى كانت تأتى لبلدان افريقية عديدة موالية للسوفيت ومنظومتهم الاشتراكية . ففى اطار الحرب الباردة ، تبنى السوفيت استراتيجية تقوم على دعم نفوذهم فى افريقيا وحرمان الولايات المتحدة والغرب عموما من المعادن الاستراتيجية والممرات البحرية والمواقع الجيوبوليبكية الهامة . وفى هذا الاطار كانت تتدفق ، منذ أواخر الخمسينات مساعدات ضخمة على عديد من البلدان . ورغم ترشيد هذه المساعدات منذ منتصف السبعينيات وتحديدها وقصرها على البلدان ذات التوجهات الاشتراكية فقط (٣٥) ، لكنها استمرت ، واستفادت منها كل من أثيوبيا وأنجولا وموزمبيق ، وكذلك الجزائر وبنين والكونغو وغينيا وليبيا وتنزانيا .. الخ .. وقد قدرت المساعدات الاقتصادية فقط المقدمة من الاتحاد السوفيتى وحده للبلدان الافريقية فى الفترة من ٥٥ ـ ١٩٧٦ بنحو ٣٢٥٩ مليون دولار ، بينما قدمت دول أوربا الشرقية نحو ٢١٦٢ مليون دولار فى نفس الفترة (٣٦) .

ورغم أن مساعدات التنمية السوفيتية انخفضت بشكل عام فى الثمانينات بالمقارنة بالسبعينيات (من ٤ر١١٪ الى ٥ر٨٪ من اجمالى المساعدات المقدمة للتنمية فى العالم ، ثلثها يذهب للدول الافريقية) ، لكنها ظلت مصدرا أساسيا لدعم ومساندة بلدان افريقية عديدة . ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل ان انهيار دول المنظومة الاشتراكية استتبع رحيل نحو

٦٠ ألفا من الخبراء والفنيين الاقتصاديين التابعين لهذه الدول ، وتأثرت على الفور بلاد عديدة كأثيوبيا وأنجولا والكونغو برازافيل وغانا وغيرها ، مما شكل ضغطا هائلا على قطاعات كبيرة فى النظام الادارى وبعض القطاعات الحيوية من الاقتصاد ، كما أن رحيل الكوبيين الألمان الشرقيين أحدث مشكلات أمنية لأنجولا وأثيوبيا وغيرها (٣٧) • ومن ناحية أخرى فقدت هذه البلدان ، بانهيار الكتلة الاشتراكية ، سندا دوليا هاما فى قضايا المفاوضات والمواجهه بين الشمال والجنوب • فمنذ منتصف السبعينيات على الأقل (مؤتمر الأونكتاد الرابع الذى عقد فى نيروبى ١٩٧٦) تبنت الكتلة الاشتراكية موقفا داعما لدول الجنوب النامى فى حوارها مع الشمال ، وخاصة فى مسائل هامة كالمساعدات وأهدافها وشروط التجارة وغيرها • ودشنت دول الكوميكون برنامجا منذ مطلع الثمانينات (مؤتمر باريس الخاص بالدول الأقل نموا فى العالم عام ١٩٨١) اقترحت فيه مضاعفة المساعدات المقدمة للتنمية من قبل البلاد المتقدمة • وفضلا عن ذلك ، انتهى مورد المساعدات العسكرية السوفيتية ، الذى لا ينضب لعدد لا يستهان به من بلدان افريقيا • وقد أمكن للعديد من الأنظمة الشمولية فى القارة البقاء بفضل هذه الامدادات ، كما تمكن عدد منهم من الاحتفاظ بوحدة دولهم لسنوات طويلة ، بفضل تلك المساعدات • فأثيوبيا ــ مثلا ــ فى ظل حكم الرئيس السابق « مانجستو » استطاعت قمع حركات التحرر الاريترية والمطالب القومية الداخلية وغيرها بفضل تلك المساعدات ، التى تقدر بنحو (١١ بليون دولار) من ١٩٧٧ حتى ١٩٩١ ، أى طوال عهد مانجستو ، الذى يعتبر ــ كما عبر البعض ــ « صنيعة الحرب الباردة » (٣٨) • وبفضل المساعدات العسكرية الضخمة للحركة الشعبية فى أنجولا تمكنت الـ MPLA من حسم الحرب الأهلية لصالحها عام ١٩٧٦ واستلام الحكم ، وهى المساعدات التى استمرت فى شكل التزام سوفيتى دائم نحو حكومة أنجولا ،

وقد قدرت قيمتها بما يقترب من ملياري دولار فقط فيمـا بين يناير ١٩٨٤ حتى منتصف عام ١٩٨٥ (٣٩) .

بانهيار دول الكتلة الاشـتراكية ، وخاصـة الاتحـاد السـوفيتي ، توقفت هذه المسـاعدات جميعهـا ، وتجمـدت الألتزامات السـنوية الممنوحـة للبلدان الافريقية في شـكل منح للطـلاب والمتدربين الذين كانوا يذهبـون لتلقي العـلم والتدريب في دول الكتـلة المنحـلة وهم بعشرات الآلاف (٤٠) باختصار لم يعد لدى روسيا الآن أو الأنظمة الجديدة في دول أوربا الشرقية ما يدفعها للاستمرار في تقـديم التزامات عسـكرية أو غيرها ، خاصة وأن هذه الدول تعتبر الآن في أمس الحاجة لبيع أسلحتها وتحصيل ثمنها ، شأن أي منتج سلاح في العالم . وكما هو معروف ، لا يوجد في افريقيا زبائن مستعدون لدفع قيمة مشتروات باهظة الثمن في ظل الوضع الاقتصادي المعروف . من هنا ، ولهذه الأسباب وغيرها ، فر الرئيس الأثيوبي مانجستو الى خارج البلاد ، مفسـحا الطريق أمام الجماعات الوطنية المؤتلفة فيما كان يسـمى « الجبهـة الديمقراطية الثـورية لشـعوب أثيوبيـا » EPRDF لتستلم الحكم في أديس أبابا في ٩١/٥/٢٧ بقيادة ميليس زيناوي ، المدعوم من الولايات المتحدة ، ولتستقل اريتريا تحت قيادة الجبهـة الشعبية لتحرير اريتريا EPLF والتي استلمت البـلاد فعلا ودخلت أسمرة قبل ذلك بيومين وبدعم أمريكي أيضا (٤١) .

وفي أنجولا تم توقيع اتفاقية سلام ، تحت علم الأمم المتحدة في أواخر مايو ١٩٩١ ، بين الحكومة وحركة يونيتا ، خاصـة بعد رحيل القوات الكوبية وانهيار الحليف السوفيتي ، الأمر الذي أفضى لوضع نهـاية لنظـام الحزب الواحد « الماركسي اللينيني » في أنجولا .

٢ ـ ضغوط القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة

لم يقتصر الأمر على انهيار دول المنظومة الاشتراكية والتخلى عن التزاماتها تجاه حلفائها الأفارقة ، بل سارعت القوى الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة بفرض ضغوطها ، وقد انفردت بالمساحة ، من أجل اجبار النظم المختلفة على التحول نحو الديمقراطية بالمفهوم الغربى ، وتعزيز الالتزام بحقوق الانسان .

وكانت القوى الغربية ، فى غمار الحرب الباردة ، لانلتزم كثيرا بأولوية التعامل مع النظم الملتزمة بالديمقراطية فى القارة ، بل كان جل اهتمامها ينصب على تغليب الاعتبارات الاستراتيجية المؤثرة فى موازين القوى العسكرية بين الكتلتين . لذلك رأينا الولايات المتحدة تعزز تعاملها مع النظام الامبراطورى الأسبق فى أثيوبيا منذ نهاية الأربعينيات ، وتوقع اتفاقا عسكريا وتعاونا نوويا مع النظام العنصرى فى جنوب افريقيا منذ عام ١٩٤٩ . كما رأينا الغرب يدعم علاقاته وكفالته لنظم غير ديمقراطية كنظام الرئيس موبوتو فى زائير ، أو نظام الرئيس الصومالى السابق سياد برى ، خاصة بعد امتداد النفوذ السوفيتى الى أثيوبيا فى أواخر السبعينيات ، كما قدمت المساعدات الغربية بأشكال مختلفة الى كل من كينيا والسودان وغيرها من النظم التى لم تكن تلتزم بالمبدأ الديمقراطى فى الحكم (٤٣) .

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ، وخروج السوفيت من افريقيا كقوة مناوئة ، أعيد ترتيب الأولويات الغربية فى ظل « النظام الدولى الجديد » ، وأصبح الاصلاح السياسى (الديمقراطى وحقوق الانسان) أحد العوامل الهامة للقرب أو البعد عن نظام دولة افريقية ما ، ان لم يكن العامل الوحيد بطبيعة الحال فى معظم الأحوال .

فالولايات المتحدة : وهى القوة العظمى الأولى فى عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، ربطت موقفها من قضايا الصراع الداخلى ، سـواء فى أنجولا أو جنوب افريقيا أو أثيوبيـا ، ببرامج للتحول الديمقراطى واجراء انتخابات حرة ، خاصـة فى عهـد الرئيس « بوش » (٤٣) ٠ كما ربطت التنـازل عن قدر من الديـون ، والتسهيلات فى عمليـات الجدولة للديون الرسمية الأخـرى ، بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية ٠ وفى هذا الاطـار تم تنازل الولايات المتحدة عن نحو ١٣٠٠ مليون دولار للدول الأشد فقرا فى افريقيا ، كما تم تخصيص ميزانيات جديدة ، فى حدود ٧٨ مليون دولار للهيئات الأمريكية العاملة فى مجال تعزيز برامج مسـاندة الديمقراطية الافريقية (كالوكالة الأمريكيـة للتنمية ، وهيئـة الاستعلامات الأمريكية وغيرها) ٠ كما تم ربط المساعدات الانمائية لدول افريقيا بمدى الاصلاح السياسى والتحول الديمقراطى وتعزيز حقوق الانسان والحكم المدنى ، وفى هذا السـياق تم تخفيض مساعدات التنميـة لكل مـن حكومة مالاوى وكينيـا فى هذه الفترة (٤٤) ٠

واستمرت ادارة كلينتون ، فى نفس الاتجاه ، لكن بشكل أكثر تركيزا على الديمقراطيـة من الادارة السابقة ، حيث أعلن « كلينتون » ، ثم وزير خارجيته « وارين كريستوفر » بأن التحول الديمقراطى وانجاح التجارب الديمقراطية فى افريقيا على رأس قائمة أولويات الادارة الديمقراطية ، وأن برامج المساعدات الأمريكيـة « المحدودة » سوف يعاد النظر فيها على هذا الأساس ، وخصوصا معيار « احترام حقوق الانسان » ، كما أكد الوزير كريستوفر (٤٥) ٠

أما فرنسا ، ذات النفوذ التقليدى العريض فى افريقيا ، فقد بدأت حكومتها تتعرض لانتقـادات وضـغوط مختلفة ابتداء من عام ١٩٨٩ ، (عام الاحتفال بالعيد المئوى الثانى للثورة الفرنسية) مؤداها أن المساعدات الفرنسية لافريقيا لم تعد مقبولة فى ضـوء

التغيرات الراهنة للنظام الدولى ، وخاصة بالنسبة للنظم والحكومات غير الديموقراطية ، وأنه لم يعد ثمة مبرر « أخلاقى » يمكن الاستناد اليه فى الاستمرار فى تقديم المســاعدات .. لذلك بدأ الرئيس « فرانسوا ميتران » وأعضاء حكومته فى تخصيص مساحة من الاهتمام المتزايد ابتداء من عام ١٩٩٠ بمسألة الاصلاحات الديمقراطية فى افريقيــا ، باعتبــارها شرطا لتقديم أو الاســتمرار فى تقــديم المساعدات (٤٦) . غير أن فرنسا بحكم ارتباطاتها الأمنية تجاه دول افريقية كثيرة ، وبحكم عدم الاستقرار الناجم عن عملية التحول ، ولظروف التحولات داخل أوربا الموحدة .. الخ .. لم يكن التطبيق بالنسبة لها سهلا ، أو بمعيار واحد فى كل الحالات ، لذلك لوحظ أن هناك قدرا من « الارتباك » والتردد أحيانا يعترى السلوك الفرنسى فى تقديم المساندة السياسية أو العسكرية لبعض الدول الافريقية فى فترة التحول ، ولم تكن القيادات الجديدة فى بعض الدول ، كمدغشقر أو توجو وغيرها براضية عن المساندة الفرنسية ، التى اتسمت بطابع التمييز بين المناطق الهامة كالشمال الافريقى أو المناطق الغنية كالجابون مثلا وغيرها من المناطق (٤٧) .

وكذلك بريطانيا وكندا ، حددتا موقفهما من عملية التحــول الديمقراطى فى افريقيا على نفس النحو المشابه، ففى اجتماع رؤساء حكومات الكومنــولث CHOGM الذى عقــد فى هارارى عام ١٩٩١ ، وضعت مسألة الديمقراطية والاصــلاحات السياسية وتدعيم حقوق الانسان فى أولويات الكومنولث ، استجابة للتطورات الجارية فى النظام الدولى . وفى هذا السياق أكد « جون ميجور » رئيس وزراء بريطانيا للحاضرين (٤٣ دولة من مجموع ٤٨ دولة عضوا فى الرابطة) بأنه « ينبغى اللحاق بموجــة حقوق الانســان والديموقراطية التى تنتشر فى معظــم أنحاء العــالم اليــوم ، والا ستجرفنا . اننا لا نســتطيع أن نتجاهل ذلك » . وتجنبــا للانتقادات الخاصة بالموقف العالمى المساند « للحكومات الجيدة » ،

حاول « ميجور » أن يساير التيار السائد ، فقال بضرورة مواكبة الديمقراطية للتنمية ، وأعرب عن أن الموقف البريطاني في مسألة الديون يرتبط بالموقف الجماعي للدائنين ، وفي هذا الصدد أشار الى أنه « اذا أصر نادى باريس ، في المستقبل على موقفه من مسألة الديون ، فان بريطانيا سوف تضطر لموافقته شأنها شأن الآخرين الكبار الذين يملكون هذه الديون ، غير أنه وعد بأن بريطانيا ستسعى من جانبها لصالح تخفيف هذه الديون (٤٨) ٠ وأعلن رئيس وزراء كندا موقفا مماثلا ، حين قال عن نفس الاجتماع « ان كندا لن تكون حجر عثرة في سبيل التحول الديمقراطي » ، بل وأضاف ، أكثر من هذا ، « أن كندا ستزيد مساعداتها للدول التي تحترم حقوق الانسان والحريات الفردية » (٤٩) ٠ وأكد وزير الخارجية البريطاني « هيرد » في مناسبة أخرى على « أن المساعدات البريطانية لن تمنح الا للدول التي تتجه نحو التعددية واحترام القانون وحقوق الانسان وآليات السوق » (٥٠) ٠

أما موقف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد ، البنك الدولي) فكان أكثر صرامة وأكثر تعبيرا في نفس الوقت : عن الضغوط الحقيقية التي تمثلها العوامل الخارجية النابعة من النظام الدولي في مرحلة التحول خاصة بصدد تطبيق برامج الاصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي ، التي تزامنت مع موجة التغيرات الراهنة ٠

ومع أن كلا من الصندوق والبنك قد طبقا برامج للاصلاح الاقتصادي الهيكلي في افريقيا Structural Adjustment Programes منذ أكثر من عشر سنوات ، غير أن الجديد ، والذي واكب التغيرات الراهنة في النظام الدولي مع بداية التسعينيات ، هو الترابط بين ما أصبح يطلق عليه المشروطية

الاقتصادية Economic Conditionality ، والمشروطية السياسية Political Conditionality والــذى أثار موجــة من الخــوف أو الوجل لدى حكومات دول افريقيا منذ البداية كما أثار قدرا من عدم اليقين حول جدوى وأهمية هذا الربط من الناحية العلمية • فتقرير البنك الدولى لعام ١٩٩١ خلص – مثلا – الى « أن التمييز بين نظام شمولى وآخر ديمقراطى لا يشرح فى حــد ذاته ولا يفسر بشكل منصف ، ما اذا كانت الدول التى بدأت الاصلاحات سوف تفشل أو تنجح وفقا لهذا المعيار (٥١) • وحذر الرئيس « سوجلو » رئيس بنين فى أحد اجتماعات القمة الفرنسية الافريقية من عواقب تطبيق المشروطيات قائلا « على ضوء مستوى معيشة شعبنا ، وضعف اقتصــادنا ، نحن لانستبعد عــودة المحافظين » وانتكاســة الديمقراطية » (٥٢) •

ومع هذا فان الظروف التى صــاحبت التغيرات الأخيرة فى النظام الدولى ربما أقنعت المؤسسات الدولية بضرورة الربط – فى افريقيا – بين برامج الاصــلاح الاقتصــادى والاصلاح السياسى ، فمن ناحية أولى كان ارتباط كلا النوعين من الاصلاحات فى أوربــا الشرقية وروسيا (واستثناء الصين) عاملا مشجعا على الاقتنــاع بصلاحية التجربة لافريقيا •

ومن ناحية ثانية فان استهتار الدول الشمولية وعدم مسئولية الأنظمة المتسلطة ، أيا كانت علاقتها بالغرب ، قد جعل من مسألة الاستمرار فى المساعدات الاقتصادية فى ظل هذا الفساد المستشرى مسألة مثيرة للتهكم والسخرية • ثم ان حركات حقوق الانسان فى العديد من البلاد الافريقية نادت ، بل كافحت من أجــل ادخال مسائل حقوق الانسان ضمن برامج المساعدات ، ســواء الثنائيــة أو المتعددة الأطراف ، هذا فضلا عن الجيشان داخل افريقيا والذى أقنع بعض المانحين أن النظم التى طالما ساندوها بدأت تتصــدع

وتهتز ، فكان على هؤلاء الامساك بزمام المبادرة السياسية والربط بين الاصلاح الاقتصادى والسياسى ·

الضغوط من قبـــل القوى المنتصرة في الحرب البـــاردة . والتطبيق من قبل المؤسسات المالية خاصة فى شأن « المشروطية السياسية » أو الاصـــلاح الســـياسى ، رغم أنه يحقق هدفا شعبيا مقبولا على نطاق واسع فى القارة ، لكن الصرامة فى التطبيق كانت قاسية ، لاتتحملها قطاعات شعبية ، بل انها مثلت أحيانا اعتداء صارخا على السيادة حين جعلت هذه المؤسسات الدولية من نفسها « حكومة غير رسمية » Informal Governence ، تقتنص بعض الوزارات الســـيادية « كالماليـــة » لتدار بمعرفتهـــا ، أو تتجه ـــ كما رأى البعض ـــ لتعيين فنيين من المؤسسات والمنظمـــات الدولية فى مناصب وزراء مالية أو حتى رؤساء وزارات ، فى اطار ضمانات للمانحين تطمئنهم بأن الاقتصاد فى تلك البلدان سوف يدار بشكل مستقل عن الاعتبارات السياسية أو الاجتماعية المختلفـــة (٣٥) · ولا شك أن التشـــدد فى هذا الاتجاه لن يكون قطعا فى صـــالح الديمقراطية ، بل يتعين الأخذ بعين الاعتبار الظـــروف الاجتماعية والاقتصادية لشعوب القارة ، وابداء المرونة فى بعض الحالات التى تتطلب ذلك ، والابتعاد بقدر ما يمـــكن عن المسائل المثيرة للسخط الشعبى ، كالســـيادة واســـتقلال واحترام الهويات الخاصـــة للشعوب ·· الخ ·

المبحث الثالث : مكانة افريقيا فى « النظام الدولى فى فترة التحول » :
ما بين التهميش والاندماج :

وسط التحولات الهائلة فى النظام الدولى ، وفى خضم فترة حافلة بعدم الاستقرار والفوضى ، تصايحت أصوات المراقبين والباحثين المهتمين بالشئون الافريقية بعبارات تكاد تدور حول نفس المعنى ، كعبارة أن افريقيا تعيش الآن على حافة « التهميش » marginalizaition داخل الجماعة الدولية ، أو أن خريطة افريقيا قد سقطت من الحسبان Africa : Falling off the Map أما أكثر الأصوات تفاؤلا فقد عبر عن مدى تدنى الاهتمام الذى توليه الدول المنتصرة فى الحرب الباردة وخاصة الولايات المتحدة بهموم ومشكلات افريقيا ، وتقلص دورها ومساندتها فى هذه المرحلة الحرجة وذلك بعبارات من قبيل « الانفصال المصلحى » « Cynical disengagement » أو الاهمال الحميد » benign neglect .. الخ .

والواقع أن تلك التعبيرات ، التى باتت مألوفة ، تعكس القلق المتزايد على مكانة افريقيا فى ظل الأوضاع العالمية الجديدة ،

والمضطربة • كما تعكس فى نفس الوقت مدى الارتباط الشديد بين مستقبل افريقيا الاقتصادى والسياسى وبين ارادة القوى الكبرى فى فترة ما بعد الحرب الباردة ومدى هشاشة الامكانات الذاتية الافريقية ، الحالية ، التى لا تؤهل القارة كى تتبوأ مكانة مناسبة فى عالم الغد ، الذى سيتسم غالبا بالكفاح من أجل البقاء ، حيث البقاء للأقوى •

ولكى نحدد مكانة افريقيا من النظام الدولى فى المرحلة الراهنة ، سنركز على بعدين رئيسيين ، من الصعب فصلهما :

البعد الأول : يتمثل فى الوضع الاقتصادى للقارة على ضوء عاملين رئيسيين هما مساعدات التنمية الخارجية ، وأزمة المديونية الخارجية للقارة •

البعد الثانى : وهو الوضع الأمنى والسياسى ، ومدى التضامن الدولى مع افريقيا فى معالجة الآثار الجانبية لمرحلة التحول •

أولا : الوضع الاقتصادى للقارة (ذروة الأزمة)

بينما كانت تحدث التحولات فى النظام الدولى ، كانت الأزمة الاقتصادية فى افريقيا قد بلغت مبلغها ، حيث ضرب الفقر الشديد أغلب أجزاء القارة ، خاصة جنوب الصحراء ، وفاقت معدلاته كافة مناطق العالم النامى بوجه عام وكانت أجزاء واسعة من منطقة القرن الافريقى ، والساحل وبعض مناطق الجنوب الافريقى تتعرض لموجات من الجفاف والمجاعات المهلكة •

وباستعراض بعض الأرقام والمؤشرات الاقتصادية سنكتشف مدى تردى الوضع الاقتصادى فى القارة منذ الثمانينات على الأقل وصولا للذروة الطاحنة مع بداية التسعينات •

ففى منتصف الثمانينيات ، ووفقا لمتوسط دخل الفرد السنوى، بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر (أى ٣٧٠ دولارا للفرد

في السنة) نحو ٤٧٪ من سكان افريقيا جنوب الصحراء ، بينما النسبة العامة فى الدول النامية ككل (٣٣٪) · وعلى مستوى عدد الدول الافريقية ، ووفق التصنيف الوارد بتقرير البنـــك الدولى للتنمية فى العالم (١٩٩٤) وصل عدد الدول الافريقية المنخفضة الدخل (٦٧٥ دولارا فأقل للفرد) الى ٣٥ دولة ، من اجمالى ٥٧ دولة على مستوى العالم ، وهو أعلى رقم فى عدد الدول الفقراء تبلغة افريقيا ذاتها عام ١٩٩٢ ، مقارنة بالسنوات السابقة (٥٤) ·

وفي الفترة من ٨٢ ــ ١٩٩٣ ، كان المعدل ــ السنوى لنمو الناتج المحلى الاجمالى لافريقيا أقل من أى منطقة أخــرى فى العالم النامى · اذ بلغ معدل النمو ٢٪ ، بينما النسبة العامة لاجمالى الدول النامية ٧ر٢٪ ، وجنوب آسيا ٣٪ ، أما شرق آسيا فكان المعدل ٤ر٦٪ وهكذا يتبين مدى التدهور المستمر فى اقتصاديات البلاد الافريقية التى تحقق أسوأ متوسط معدل نمو فى العالم (وصل به البعض الى حدود ٥ر١٪ خلافا لتقديرات البنـك الدولى المتفـائلة نسبيا) ، بينما يتزايد سكانها بنسبة لا تقل ــ سنويا ــ عن ٢ر٣٪ فى مقابل ١ر٢٪ فى أمريكا اللاتينية و ٨ر١٪ فى آسيا كما تدهور انتاج الغذاء فيها عما كان عليه الحال عام ١٩٧٠ بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ وانخفض نصيب القارة من الصادرات الزراعية ، نسبة للدول النامية ، من ١٧٪ عام ١٩٧٠ الى ٨٪ فقط عام ١٩٩٠ ·

وكان من المنطقى أن يتنبأ الكثيرون بتزايد أعبـــاء الأزمة الاقتصادية فى افريقيا ، خاصـــة على ضـــوء أوضاع البيئة العالمية والاقليمية غير الملائمة للاقتصاديات الافريقية ، كالاستمرار فى تدهور شروط التجارة الدولية فى غير صالح افريقيا ، والانخفاض الشديد وتدنى مستوى البرامج الخاصة للأحوال الاجتماعية وانتشار البطالة بشكل متفاقم ، والانهيار السريع فى البنية الأساسية ، وانتشار « الايدز » والأمراض المستوطنة وهذا فضلا عن الفساد الذى استشرى

وســـوء الادارة من قبل السياسيين والبيروقراطية الحاكمة وتفشى الصراعات السياسية والعرقية الأمر الذى فاقم من مشكلة اللاجئين والنازحين الأفارقة ، حيث أصبح عددهم يناهز نصف عدد اللاجئين فى العالم ســـواء بسبب المجاعات أو بسبب الحروب الأهلية أو كليهما ، ثم أخيرا وليس آخر الأعباء ، والضغوط المتزايدة لأزمة المديونية الخارجية الافريقية والتى بلغت مع أوائل التسعينيات حدا لا يمكن احتماله (٥٥) ·

وفى ظل هذه الأزمات الاقتصادية الطاحنة ، بدا للدول الافريقية أن الأمل فى الانفراج ولو المؤقت ، ينعقد على عاملين رئيسيين أولهما تخفيض الديون وأعبائها ، وثانيهما زيادة حجم وفاعلية المساعدات الأجنبية المخصصـــة لأغراض التنمية · وكلا العاملين ، كما هو واضح ، يتوقف على ارادات الأطراف الخارجية ، وخاصة الفاعلين الرئيسيين فى النظام الدولى والمؤسسات المالية الدولية ·

هذا باختصار ملخص وجهة النظر الافريقية التى سارعت الى طرحها فى الاعلان الصادر عن المؤتمر الحادى والعشرين لرؤســاء الدول والحـكومات الافريقية الذى انعقد فى أديس أبابا (يوليو ١٩٨٥) وخصص فى المقام الأول لمناقشة الوضع الاقتصادى فى افريقيا ، والذى وصفه الاعلان بأنه « على حافة الانهيار » · فقط ، يضـــاف اليه تأكيد رؤساء الدول والحكومات الافريقية على أن المسئولية فى تنمية القارة تقع على عاتق الحكومات والشـــعوب الافريقية ، وأن « خطة عمل لاجوس » ، الصادرة عام ١٩٨٠ ، تعد أساسا مناسبا للعمل الجماعى الافريقى فى هذا الصدد وأن الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العــامة تعد مكانا ملائما لمناقشـــة الأزمة الاقتصادية الافريقية (٥٦) ·

١ ـ مساعدات التنمية :

فى العام التالى ١٩٨٦ ، عقدت فى الأمم المتحدة جلسة تاريخية لمناقشة الأزمة الاقتصادية فى افريقيا وفى هذه الجلسة طالب كل

من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بتطبيق برامج للاصــــلاح الهيكلى كشرط مسبق للمساعدات الاقتصادية ٠

ومع نهـــاية الحرب الباردة ، بدأت مجمـوعة الدول المانحة للمساعدات ــ وهى أساسا دول غربية ــ بدأت تتساءل : ولماذا نستمر فى تقديم المساعدات ؟ وكان ذلك تساؤلا فى محله خاصة بعد انتهاء حالة الصراع والحرب الباردة التى استخدمت فيها المساعدات الاقتصادية وغيرها كسلاح فى المواجهة بين الكتلتين ، كما ان التغييرات الجديدة فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى باتت تستلزم توجيه القدر الأعظم من برامج المســـاعدات الخارجية لهذه المناطق ذات الأهمية لدعم وترسـ..ـيخ عمليـات التحول نحو اقتصـاديات السوق الحرة ودعم الديمقراطية الليبرالية بها ، ثم لأهميتها الاستراتيجية البالغة سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو أوربا الغربية بالذات ، اذ كانت هذه المناطق هى المرشحة دائما فى فترة الحرب الباردة لتكون منطقة التصادم الرئيسية بين الكتلتين ، لذا لا نتعجب حينما يقارن أحد الدبلوماسيين الأفارقة المنطقتين فيصف افريقيا « بالعجوز الشمطاء » وبينما تظهر أوربا الشرقية فى أعين القوى المانحة كفتاة جميلة وجذابة ، وقد أضافت افريقيا بمشكلاتها السياسية وصراعاتها صعوبات أخرى أمام المانحين ورجال الأعمال الأجانب حيث يجنون فى النهاية عوائد قليلة وأحيانا دون عائد (عام ١٩٩١ مثلا) ٠

من هنا كان التطلع لزيادة حجم المساعدات الانمائية لافريقيا وكذا الاستثمارات فى فترة التحولات الحالية فى النظام الدولى ، أو حتى الحفاظ على معدلاتها ، مخيبا للآمال ٠ فضـــلا عما فقدته بلدان افريقية عديدة من مصادر المساعدات من دول الكتلة الاشتراكية المنحلة ، وتضاءلت المساعدات المقدمة من الدول الغربية والمؤسسات المالية فى نفس التوقيت وارتبطت ــ كمـــا سبق ووضـــحنا ــ بالمشروطيات الاقتصادية والسياسية ٠

وفي هـذا السـياق تعهدت الولايات المتحدة في ظل ادارة « كلينتون » بتقديم نحو ٨٠٠ مليون دولار كمساعدة انمائية طويلة الأجل لأفريقيا، بالاضافة الى نحو ٥٠٠ مليون دولار كمعونات انسانية مقدمة من الحكومة والهيئات الأخرى المختصة . وواضح أن هذا الرقم من المسـاعدات الذى يمنح لقارة بأكملهـا يقل كثيرا من نصف ما تحصل عليه دولة مثل اسرائيل سنويا . كما أن حجم الاستثمارات الأمريكية فى القارة والذى يبلغ نحو ٥ر٣ مليار دولار يكاد يناهز ثلث الاستثمارات الأمريكية في البرازيل وحدها . وقد أكد وزير الخارجية الأمريكى « كريستوفر » بأن أحوال الاستثمارات الخارجية لن تشهد تطورا فى اتجاه القارة الا عندما تتغير الأحوال فى افريقيا ذاتها لتصبح أكثر جاذبية لرءوس الأموال (٥٧) .

ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة بل ان الجماعة الأوربية أو الاتحاد الأوربى الآن بدأ في تطبيق نظام المشروطية على برامج المعونات المقدمة للدول الافريقية فى ظل « اتفاقية لومى » التى تم التفاوض بشأن تجديدها من بداية التسعينات (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠) وكانت تعد أحد المصـادر الرئيسية للتمويل والمساعدات المالية الدولية (٦ر١ بليون ايكو فى الفترة من ٨٥ ـ ١٩٩١ وفى ظل الاندماج الأوربى المتزايد وخاصة منذ عام ١٩٩٣ أصبح وضع افريقيا فى الاقتصاد العالمى أكثر تهديدا رغم المزايا التفضيلية الممنوحة للدول الافريقية الأعضاء فى اتفاقية لومى (وتمثل أغلبية دول القارة اضافة لدول البحر الكاريبى والمحيط الهادى) ويتمثل التهديد فى وضع القارة واقتصادياتها فى وضع تنافسى لا تقدر عليه بسبب التعريفة الجمركية لدول الاتحاد والسياسـة الزراعية المشتركة وسياسة المسـاعدات الجماعية لدول الاتحاد وهى كلها تحد من امكانيات التصدير الافريقى للاتحاد الأوربى وخاصـة فى السـلع الزراعية وتفضى الى افراغ أية مزايا تفضيلية كانت تمنح لافريقيا من مضمونها الحقيقى . وعلى حين كان يمكن للجماعة الاقتصـادية

الأوربية ، فى ظل الاندماج والاتحاد ، أن تتزايد قدرتها على تخصيص مساعدات أكثر لشركائها التقليديين كدول اتفاقية لومى الا أن بروز « العامل الشرقى » Eactern factor فى سياسة المســـاعدات فى فترة التحول الراهنة فى النظام الدولى قلص المســاعدات الخارجية المخصصـــة للدول الافريقيـــة وهكذا خلص البعض الى أن دولة « كاليابان » يمكنها فى ظل الاتحاد الأوربى أن تستفيد أكثر من دول افريقية كالسنغال مثلا (٥٩) ٠

والموقف الفرنسى من المساعدات لا يشذ عن القاعدة بل ربما كان أكثر وقعا وتأثيرا على اقتصـــاديات الدول الافريقية بحـكم الارتباطات الخاصـة المتعددة المستويات (عسكرية واقتصـــادية وسياسية وثقافية) مع مجموعة البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية وغيرها ٠ فمع نهاية الثمانينيات تزايدت وطأة الضغوط الاقتصادية الداخلية على صانعى القرار الفرنسى تجاه افريقيا حيث أصبحت فرنسا تئن من تحمل تكلفة أعبائها الافريقية ومساعداتها الاقتصادية وتواجدها العسكرى فى مواقع متعددة ٠٠ الخ ٠ وبالاضافة الى ذلك فان تلك الأعباء الافريقية ، وضعت فرنسا فى موضع غير ملائم فى علاقاتها بشركائها الأوربيين ، خصوصا بعد اقامة الاتحاد الأوروبى وتكثيف الاندماج واصدار عملة أوربية مشتركة ٠ اذ لم يعد مقبولا أن يستفيد شركاء فرنسا من مزايا ربط عملتهم بعملة احدى دول الاتحاد ، من هنـا كان اقدام فرنســـا على تخفيض قيمة العملات الافريقية مقابل الفرنك الفرنسى بنسبة ٥٠٪ من يناير ١٩٩٤ وهو مؤشر على بداية فك الارتباط بين العملة الفرنسية وعملات الدول الإفريقية والذى استمر ثابتا لنحو ٤٠ عاما (٦٠) ، وهذا الاجراء قد أدى الى اضـــفاء أعبـاء جديدة على تلك البـلدان من الناحية الاقتصـــادية ٠ فقد كان الوضع القديم يعطى ثقة أكبر من قبل المستثمرين الفرنسيين وغيرهم فى ثبات العملة ، أما الآن فقد يساعد ذلك على هروب المستثمرين وهذا ما حدث بالنسبة للقطاع الخاص

الفرنسى الذى ربما خطط لهذه الخطوة من فترة طويلة ، خاصة أن صافى تحويلات الاستثمار الخاص لافريقيا جنوب الصحراء قد بدأ يتدهور من ١٢ بليون فرنك عام ١٩٨٤ الى صفر عام ١٩٨٥ · لذا لوحظ أن ثمة تناقصا يقدر بنسبة ٢٠٪ في مستوى النشاط الاقتصادى للشركات الفرنسية فى افريقيا فيما بين عامى ٨٤ ــ ١٩٨٦ ·

وفى عام ١٩٨٩ أفادت التقارير بأن ثلثى عدد الشركات الفرنسية ستخفض من التزاماتها فى القارة خلال ثلاث السنوات التالية وقد أعلنت ٧٥٪ من الشركات الخاصة عن خطط لنشر نشاطاتها خارج افريقيا (٦١) ·

أما اليابان ، والتى تتحدد سياساتها تجاه المناطق الاقليمية فى العالم ــ غالبا ــ من خلال مجموعة الدول السبع الكبرى ، فانها تعد الى حد ما فاعلا متميزا خاصة فى علاقتها بافريقيا فى التسعينات اذ تعتبر الآن ثانى أهم مانح للمساعدات فى العالم (خصصت عام ٩٢ نحو ١١٫٣٣٠ بليون دولار ، كما تعتبر من اهم المانحين للمساعدات الدولية لافريقيا) ، ولذلك فان أغلب رؤساء افريقيا يزورون اليابان بشكل منتظم وتحصلت افريقيا جنوب الصحراء من اليابان عام ١٩٩٢ على نحو ٥٥٢٫٣ مليون دولار وهو رقم يمثل نسبة ٣١٪ من جملة المساعدات التى يقدمها العالم لأفريقيا فى هذا العام ، كما بدأ التعاون الفنى والتجارى يتزايد مع القارة بشكل ملحوظ حيث زاد حجم التبادل التجارى عام ٩٢ بنسبة ١٨٪ (٦٢) ·

وبالنسبة للاستثمارات البريطانية فى افريقيا ، فقد انخفضت بشكل ملحوظ وعلى سبيل المثال فان حجم عمليات مؤسسة الكومنولث للتنمية CDC والتى تأسست عام ١٩٤٧ وكانت افريقيا تمثل الأرض الواعدة بالنسبة لعملياتها ، لذا خصصت لها المؤسسة منذ الخمسينات نحو ٦٠٪ من أنشطتها التمويلية · لكن نصيب افريقيا

بدأ يهبط في الثمانينات حيث انخفض من ٤٨٪ عام ١٩٨٠ الى ٤٠٪ عام ١٩٩١ (٦٣) ٠

تعاني افريقيا فعلا من تهميش حقيقي في وضعها الاقتصادى حيث لا يوجد ثمة ما يمكن الاستناد عليه في اثبات أى وضعية ما داخل الاقتصاد الدولى في فترة التحول الراهنة ولا مكانة لها محددة في تقسيم العمل الدولى حتى الآن ، كما أن علاقاتها المميزة القديمة مع دول الكتلة الاشتراكية المنحلة انهارت ، وتأثرت - بشدة - علاقاتها التقليدية مع دول الجماعة الاقتصادية الأوربية (في ظل « الأورو افريقية ») التى دخلت مرحلة حاسمة مع بناء أوربا الموحدة أو الاتحاد الأوربى وقد فاقم من هذا الوضع الهامشى أزمة المديونية الخارجية وأعباؤها ٠

٢ - أزمة المديونية :

تزامنت الفترة الحرجة من أزمة المديونية الخارجية الافريقية مع فترة التغيرات الراهنة في النظام الدولى وأصبحت حقيقة لا تنفصل عن العوامل المؤثرة والحاكمة لوضع افريقيا الدولى ومستقبلها المحفوف بالمخاطر بشكل عام ٠

ولأسباب داخلية وخارجية تراكمت المديونية لافريقيا بصورة مطردة وبمعدلات عالية ٠ فبعد أن كان اجمالى الدين الافريقى عام ١٩٧٤ يصل الى حوالى ٨ر١٤ بليون دولار ، قفز في نهاية عام ٨٨ الى ٢٣٠ بليون ، ثم الى ٢٩٠ بليون عام ١٩٩٢ ٠ ورغم أن الرقم في اجماله لا يزيد عن نسبة ٢ر١٨٪ من اجمالى ديون العالم الثالث ، لكنه بالنسبة لافريقيا يمثل عبئا باهظا اذ يمثل نسبة ٢ر٧٦٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى لافريقيا عام ١٩٨٨ ، يرتفع وفقا لبعض التقديرات الى ما يزيد عن اجمالى هذا الناتج عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ (حوالى ١١٠٪ خاصة بالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء) (٦٤) ٠

وأغلب الزيادات الجديدة في الديون كان مصدرها الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية خاصة البنك والصندوق ، ومعنى ذلك أنها كانت مرتبطة ببرامج الاصلاح الاقتصادى أو التكيف الهيكلى التى لا يمكن اعادة جدولته ، حيث تتراكم المتأخرات بشكل ملحوظ ، الأمر الذى دفع البنك والصندوق الى ايقاف مساعداته لبعض الدول .

والنسبة الكبيرة للديون الافريقية الخارجية تعتبر ديونا رسمية ، على عكس الحال بالنسبة لديون أمريكا اللاتينية مثلا . ومعنى هذا أن دول افريقيا لا تستطيع جدولة ديونها الا عن طريق الدول الدائنة الغربية وبتوصية من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ، الأمر الذى يجعل لهاتين المؤسستين دورا هائلا بالنسبة لمستقبل افريقيا بوجه عام .

وقد وضعت أزمة الديون الافريقية أعباء ضخمة (اضافية) على كاهل اقتصاديات القارة الهشة . فقد دفعت افريقيا نحو ٢٦ بليون دولار عام ١٩٩١ فقط فى شكل أعباء خدمة ديونها الخارجية كأقساط وفوائد (٦٥) .

وفى ظل الوضـــع غير المحتمل قدم الدائنون بعض الفرص المحدودة لتخفيف الأزمة كالسماح بجدولة الديون واعادة جدولتها ، والسماح بفترات أطول والنظر فى الآونة الأخيرة فى تخفيض معدلات الفائدة كما قامت الدول الدائنة بشـــطب نحو ١٠ بلايين دولار (بما فيها الولايات المتحدة والتى لم تكن متحمسة لهذا الاجراء) من ديون الدول منخفضة الدخل فى القارة (٦٦) .

والواقع أن هذا الاجراء من قبل الدائنين الغربيين اتخذ ازاء وضع ميئوس منه ، حيث الدول مفلسة تقريبا وتعجز عن السداد ولا يبقى أمام الدائنين الا التنازل ولو قليلا . وتقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٤ يشـــير الى أن هناك نحو ٢١ دولة افريقية من الدول منخفضة الدخل تعتبر مدينة بشكل باهظ ، هذا فضلا عن ٦ دول

من هذه الفئة أيضا تعتبر معتدلة المديونية و ٤ فقط تعتبر أقل مديونية فدولة مثل موزمبيق التى كانت مديونيتها عام ١٩٨٠ صفرا أصبحت ٤١٥٣ مليون دولار عام ١٩٩٢ وأثيوبيا ارتفعت فى نفس الفترة من ٦٨٨ مليونا الى ٤١٦٨ وتنزانيا من ١٩٩٩ مليونا الى ٦٠٦٠ وأوغندا من ٥٤٣ الى ٢٤٩٦ ومالى من ٦٦٩ الى ٢٤٧٢ والسودان من ٤١٤٧ الى ٩٤٨٠ وزامبيا من ٢٢٢٧ الى ٤٨٢٣ وهذا فضلا عن نيجيريا التى ارتفعت مديونيتها من ٥٣٨١ مليونا الى ١٨٧٨٩ مليونا عام ١٩٩٢ .. الخ (٦٧) .

هكذا فان هذه الأزمة بأعبائها وطرق علاجها المفروضة من الخارج تركت الدول الافريقية فى وضع الاعتماد الكامل والدائم على مجموعة من الفاعلين من خارج القارة ، خاصة فى ظل الحاجة اليائسة من قبل الدول الافريقية للعملة الأجنبية . وقد تلاعبت القوى الخارجية الممسكة بورقة المديونية لدفع وتشجيع الاصلاح الاقتصادى فى البلاد الافريقية وكذا الاصلاح السياسى بطبيعة الحال ، الأمر الذى استهدف اعادة بعث أو احياء دور ما لهذه الاقتصاديات ولو فى شكل منتج للمواد الأولية فى ظل الاندماج فى الاقتصاد الغربى أو العالمى وهو المسعى الذى قد يسميه البعض « بعودة الاستعمار » .

ثانيا : الوضع السياسى والأمنى فى افريقيا ـ تضاؤل التضامن الدولى

انعكست التغيرات فى النظام الدولى على افريقيا ، سياسيا وأمنيا ، فخلفت وراءها حالة من الفوضى وعدم الاستقرار ، مما شكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن بشكل لم يسبق له مثيل من قبل . وفى ظل تلك الحالة غير المسبوقة ، تطلعت القارة ، شعوبا وحكومات ، لقدر من التضامن الدولى وخاصة من قبل الدول المنتصرة فى الحرب الباردة ، وعلى رأسها الدولة العظمى الوحيدة المتبقية ، وذلك للمعاونة فى تفادى واحتواء الصراعات المختلفة التى تأججت فى الفترة الأخيرة ، باعتبار أن هذه الدول تتحمل جزءا كبيرا من

المسئولية فى ازالة الآثار الجانبية لمرحلة التحول وسلبياتها غير أن الاستجابة الدولية لهذه التطلعات الافريقية ، كانت ضئيلة عموما ، ولا تناسب حجم المشكلات التى خلفتها مرحلة التحول ، بل كانت مخيبة للآمال فى كثير من الأحيان ، وفى ظل قصور الامكانيات الافريقية ومحدوديتها ـ رغم الجهود المبذولة ـ تحولت افريقيا الى ما يشبه « رجل العالم المريض » ٠

الدور الأجنبى فى معالجة الصراعات والحروب الأهلية :

لا تعتبر الصراعات المسلحة الناجمة عن المواجهات العرقية والقبلية الراهنة ظاهرة جديدة فى افريقيا ، بل هى امتداد لما شهدته افريقيا منذ الاستقلال وعصر الحرب الباردة فالعديد من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة وقعت فى بعض الدول والمناطق خاصة فى افريقيا جنوب الصحراء وتمخضت عن مئات الآلاف من الضحايا ، سواء من العسكريين أو المدنيين ٠ ووفقا لبعض التقارير ، بلغ عدد القتلى فى الحرب الأهلية فى تشاد (فيما بين عامى ١٩٦٥ ـ ١٩٨٩) نحو ٢٥ ألفا من المدنيين والعسكريين ، وفى نيجيريا (٦٧ ـ ١٩٧٠) نحو ٢ مليون ، وفى رواندا (٥٦ ـ ١٩٦٥) ١٠٥ آلاف ، والسودان فيما بين ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ بنحو ٧٥٠ ألفا ، وفيما بين ٨٣ ـ ١٩٩٠ بنحو ٥١٠ آلاف ، وموزمبيق (٨١ ـ ١٩٨٨) بنحو ٩٠٠ ألف ، وأثيوبيا فى مواجهة الجماعات الأخرى (٦٢ ـ ١٩٨٩) بنحو المليون ، وزائير (٦٠ ـ ١٩٦٥) بنحو المائة ألف ، وبوروندى (عام ١٩٧٢) بنحو مائة ألف (٦٨) ٠

ومع هذا ، فان الجديد فى تطورات هذه الظاهرة الخطيرة ، هو تزايد حدتها وتزايد نسب وقوعها أو كثافة انفجارها فى هذه الفترة الوجيزة التى لا تتعدى السنوات الخمس ، مقارنة بالسنوات الثلاثين أو الأربعين السابقة عليها ٠

فمنذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات لم تتعد حالات الحروب الأهلية التى وقعت فى كافة أرجاء القارة ـ اضافة لحالات التطهير العرقى أو المذابح الجمـاعية المعروفة ـ تسـع حالات (٦٩) لكن منذ بداية التسعينيات ، ومع التحولات التى حدثت فى النظام الدولى انفجرت نحو سـبع حالات من الحروب الأهلية الطاحنة وحالات أو جولات من التطهير العرقى والمذابح الجماعية ، وذلك فى غضون خمس سنوات فقط • بعضها كان استمرارا ، لكن بشـكل أشد ، لحالات سابقة (كالسـودان وموزمبيق) أو استئنافا لها فى شـكل جولات جديدة أكثر خطورة (كانجولا ، وبوروندى) هذا بينما انفجرت حالات جديدة تماما خاصة فى ليبيريا والصومال فضلا عن الحرب المأساوية فى رواندا • ومعنى هذا أن افريقيا حظيت بما يناهز نصف عدد الحروب الاهلية فى العـالم تقريبا ، وأشدها ضراوة (٧٠) وكان ذلك يحدث فى وقت واحد ومتقارب ، كما كان يشـكل ضـغطا هائلا على كاهل كافة القوى الافريقية الراغبة فى حفظ السلام ، وتعجز عن التصدى له كافة الامكانات والأجهزة القارية والاقليمية الفرعية • وكان على المجتمع الدولى أن يتحرك خاصة وأن تلك الظاهرة واكبت عمليات التحول الأخيرة فى النظام الدولى ، التى أثارت النعرات العرقية وفتحت الباب أمام تحدى القوميات والجماعات الفرعية للدول فى مختلف أنحاء العالم ، وهى سمة لازمة لعمليات التحول فى النظم الدولية ، وتمثل مصدرا من مصادر الفوضى والاضطراب فى العلاقات الدولية بشكل عام لكنها أشـد خطرا بالنسـبة للاستقرار الأمنى فى افريقيا ، تحديدا ، بحكم الطبيعة القبلية والعرقية التى تتميز بها غالبية دول القارة ، حيث من النادر أن توجد دولة ـ جنوب الصحراء ـ تخلو من امكانية الصراع والتفكك وفقا لهذه الاعتبارات (٧١) •

الاعتبارات الأيديولوجية والاستراتيجية والجيوليتكية هى التى ـ ولعشرات السنين الماضية ـ كانت تحكم تدخل القوى الأجنبية ،

سواء الكتلة الاشتراكية أو الكتلة الرأسمالية فى النزاعات العرقية والحروب الأهلية فى افريقيا ، لكن المسألة تغيرت الآن ولم يعد يحـــكم عمليات التدخل من جانب المجتمع الدولى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة والغرب ، سوى الاعتبارات الانسانية ، واعتبارات المصالح الاقتصادية التى لم تعد تتعرض لتهديد حقيقى بعد اختفاء القوى الشيوعية من القارة • لكن حالات الحرب الأهلية على النمط الافريقى باتت تشكل تحديا مباشرا للسلام والاعتبارات الانسانية وتهديدا للمصالح الاقتصـــادية ، الوطنية والأجنبية ، بل وتنذر بخروج القارة من دائرة السيطرة الاقليمية والدولية ، خاصة فى هذه الفترة الحرجة • ومع هذا فان الاستجابة الدولية والتضامن الدولى مع افريقيا ، لم يكن بالقدر اللازم ، للتصدى لهذه الظاهرة •

ففى الحرب الأهلية الصومالية ، يلاحظ أن جهود المجتمع الدولى لم تأخذ شكل الاستجابة الفعالة الا بعد ما يزيد عن عام من الحروب الطاحنة بين أنصار كل من الفريقين المتناحرين (عيديد وعلى مهدى) • اذ بدأت الاشتباكات بينهما فى ١٩٩١/١١/١٧ ، بينما لم تتقدم الولايات المتحدة بطلب لمجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية لضمان تأمين وصول مواد الاغاثة الانســـانية ، الا فى الرابع من ديسمبر ١٩٩٢ ، عندما فاجأ الرئيس الأمريكى السابق بوش العالم بعرضه ارسال نحو ٢٨ ألف جندى أمريكى للصـــومال ، ووافق مجلس الأمن على القرار (٧٩٤) الذى ينطوى على ارسال قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية ، وتحت مظلة الأمم المتحدة • وقد بدأت هذه القوات فى النزول الى مقديشيو فى فجر التاسع من ديسمبر ١٩٩٢ ، وشـــاركت فيها قـــوات كندية وفرنسية وايطالية ، كما شاركت فيها قوات من ست دول افريقية هى مصر والمغرب وتونس ونيجيريا وبتسوانا وزيمبابوى ، وهى العملية التى أطلق عليها تعبير « استعادة الأمل » Operation Restore Hope (٧٢) :

والواقع أن هذا التحرك الأمريكي والدولي جاء متأخرا ل
بالنسبة لمجريات الحرب في الصومال ، اذا ما قورن ذلك ب
الاهتمام الدولي والأمريكي تحديدا بمناطق أخرى كمناطق يوغس
أو البوسنة والهرسك . في نفس الفترة (٧٣) . كما جاء الاهتما
فترة حرجة من ولاية الرئيس « بوش » ، الذي كان على وشك ت
السلطة لخلفه « كلينتون » ذي الاتجاهات المعروفة بضعف ال
للتورط الخارجي والتركيز على الداخل . ولذلك ، كانت النتي
متوقعة ، الا وهي الانسحاب الأمريكي من الصومال وتسليم ال
لقوات الأمم المتحدة ، وهي نتيجة تتفق أيضا مع المزاج المتنامي د
الكونجرس الأمريكي الذي يدعو للتراجع وعدم التورط الأمريكي
حروب خارجية ، سواء في افريقيا أو غيرها ترشيدا للانفاق . هك
تستمر القوات الأمريكية ولا الأوربية أكثر من خمسة عشر شهرا
انسحبت في مارس ١٩٩٤ ولم تبق سوى بعض القوات الرمز
المشاركة مع قوات افريقية وآسيوية بقيادة الأمم الم
« يونيصوم ٢ » والتي وافق مجلس الأمن على انهاء مهمتها وانس
من الصومال في ٢١ مارس ١٩٩٥ ، حتى قبل أن يتفق الصوما
على المصالحة الوطنية ، ودون أن تكون هناك حكومة مسئولة
مقديشيو .

التدخل الدولي ، رغم أنه لم ينه حالة الحرب الأهلية
الصومال تماما ، الا أن أي منصف لا يمكن أن يبخس الجهد ال
حقه ، وخاصة في تأمين وصول امدادات الاغاثة الانسانية ،
لولاها لمات مئات من الآلاف الأخرى ، وقد كانت الأمم المتحدة ،
قبل التدخل العسكري ، غير قادرة — كما هو معلوم — على حر
قوافلها وتوصيلها الى المحتاجين في بقاع الصومال المختلفة ، واض
في كثير من الأحيان لتأجير رجال مسلحين لحراسة هذه القوا
دون جدوى (٧٤) .

لكن مع هذا ، فان الانسحاب الأمريكي ، ثم الدولى من الصومال يؤكد على تراجع الاهتمام . الذى وان تزايد فى بداية الأمر ، فانه لم يكن يعبر حينئذ الا عن رغبة « الرئيس بوش فى فرض وتعزيز مفهوم النظام العالمى الجديد » وتأكيد سلطة الولايات المتحدة فى النظام ، فضلا عن اعتبارات أخرى متعلقة بحرب الخليج وتأثير الحرب الأهلية الصومالية على استقرار المنطقة ، أكثر مما يعبر عن اهتمام أمريكى أو دولى فعلى بقضية افريقية ، ومنطقة شهدت تنافسا دوليا له وزنه ابان الحرب الباردة .

والحرب الأهلية فى ليبيريا تعد مثالا آخر ، لكن أشد تعبيرا عن تضاؤل الاهتمام الدولى عموما والأمريكى ، خاصة . بتطورات تلك الحرب التى تفجرت وتزامنت مع التغيرات فى النظام الدولى ، ودارت رحاها بوحشية عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ خاصة بين قوات الرئيس السابق « صامويل دو » وقوات الجبهة الوطنية الليبيرية NPFL التى يتزعمها « تيلور » والجبهة الوطنية المستقلة التى تتزعمها « جونسون » INPFL . .

وبينما كان الليبيريون يتطلعون بثقة للولايات المتحدة ، بحكم الروابط التاريخية وبحكم الدور الأمريكى فى نظام ما بعد الحرب البـاردة ، الا أن واشنطون نفضت يديها من المسئولية تقريبـا ، وسحبت مستشاريها ورحلت مواطنيها ومواطنى بعض الدول الأخرى فى يونية ١٩٩٠ ، وتركت مسئولية التدخل على عاتق قوات المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOMOG والتى بدأت تتدخل منذ أواخر أغسطس ١٩٩٠ ، واكتفت الولايات المتحدة بتقديم بعض الدعم المـالى الجزئى لقوة التدخل الاقليمية (٨ر٢ مليـون دولار معـدات وأجهزة عسـكرية ونحو ٦ ملايين للمساعدات الانسانية وتحريك الدول المعنية فى اتجاه ايجاد حل اقليمى ، مستخدمة سلاح المساعدات ، مع مساندة من مجلس الامن

والأمم المتحدة تتلخص فى عملية ارسال مراقبين دوليين للاشراف على اتفاقيات السلام المتعددة وفرض حظر على امدادات السلاح للقوات المتحاربة فيما عدا قوات التدخل الاقليمى لدول ECOWAS وما زال الموقف غامضـــا فى ليبيريا ، والمخاطر المحدقة بالسلام لم تنتــه بعد (٧٥) .

وتأتى الحرب الأهلية فى رواندا ، وقد تفجرت فى أعتى صورها مع أوائل ابريل عام ١٩٩٤ ، بين جمـــاعات الهـوتو (الأغلبية) وجماعات التوتس (الأقلية) ، تأتى لتعبر عن التقاعس واللامبالاة من جانب المجتمع الدولى ازاء ظاهرة « ابادة البشر » فى افريقيا (٧٦)، وتؤكد للأفارقة أنفسهم أن المرحلة الراهنة تحمل فى طياتها نذر الشر ، وأن عليهم أن يتحملوا العبء الأكبر فى ضـمان وحماية نظامهم الاقليمى المبنى على دولهم التى بدأت فى نيل استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، وتفعيل تضامنهم القارى والاقليمى الفرعى الذى أسس ابان الحرب الباردة .

فرغم أن مجلس الأمن كان قد أقر ارسال قوة حفظ سلام من ٢٥٠٠ جندى فى أغسطس ١٩٩٣ سبقتها قوة افريقية محدودة ، لدعم اتفاق أروشا ، لكن انفجار الحرب الأهلية بعد مصرع رئيس الجمهورية هابياريمانا فى حادث طائرة (مع رئيس بوروندى) ، وعلى نحو مأساوى ، جعل مجلس الأمن يفكر فى سحب قوات حفظ السلام حفاظا على حياة أفرادها ، ولم يعد هناك سوى بعض المنظمات غير الحكومية غير القادرة بطبيعة الحال على فعل شىء مؤثر . ولم يفعل مجلس الأمن أكثر من الموافقة على اقامة مناطق آمنة للنازحين والفارين من جحيم الحرب ، وعلى أن تقوم فرنسا بحمايتها مؤقتا . وحين أقر المجلس زيادة عدد قواته الى ٥٥٠٠ جندى ، لم تتطوع سوى الدول الافريقية للمساهمة فى هذه القوات ، ولم تتوفر الجهود الدولية لنقل تلك القوات الافريقية الى مواقعها طوال عدة شهور رغم

مناشدة منظمة الوحدة الافريقية ممثلة فى الجهاز المركزى لآلية منع وادارة وتسوية النزاعات ، مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة · وحتى حينما ذهبت هذه القوات لم تكن قادرة على حماية اللاجئين فى معسكراتهم من امتداد المذابح الجماعية داخلها (٧٧) ·

بعض الايجابيات التى يتيحها النظام الدولى على المستوى الأمنى والسياسى :

رغم تضاؤل الاهتمام الدولى بشئون حل الصراعات فى افريقيا حتى فترة التحول كما هو واضح فى السنوات الأخيرة ، ولسنوات أخرى قادمة غالبا ، فان هذا الأمر ، فى حد ذاته ، قد فتح الباب ، من ناحية أخرى ، أما دور افريقى متزايد ومطلوب فى شئون معالجة الصراعات الملحة والمسائل الأمنية على الساحة الافريقية ·

ولا شك أن هذا الدور الافريقى ، فى هذه المجالات بالتحديد ، يمكن أن يمنح افريقيا ، اذا ما تعاظم وتكامل ، ثقلا مستقبليا فى شئونها الأمنية ويخفف نسبيا من المخاوف التى يبديها البعض بشأن الوقوع فى براثن استعمار جديد ·

ولعل الفرصة المهيأة لافريقيا الآن فى المجال الأمنى وحل الصراعات ، تتضح على ضوء أكثر من مؤشر :

فأولا : هناك - الى الآن - مراعاة من قبل النظام الدولى ، ممثلا فى القوى الرئيسية الفاعلة فيه ، لخصوصية الأوضاع الافريقية ، وخاصة فى النواحى المؤثرة على عدم الاستقرار · ففيما عدا قبول وتحريك عمليات التحول الديمقراطى الداخلى للحكومات ، فانه ليس واردا فى السلوك الغربى ما يفيد الحديث أو الاعمال مبدأ حق تقرير المصير فى مضمونه العرقى أو القومى ، كما طبق فى مناطق أخرى ، وحظى بتشجيع معروف · وتعتبر « الفيدرالية » هى الصيغة الراجحة والبديلة التى تحظى بقبول محلى ودولى فى سياق عمليات التحول الديمقراطى فى

افريقيا . ورغم أن الفيدرالية ، بما تنطوى عليه من عمليات لتوزيع السلطة والثروة بين أقاليم الدولة ، قد تكون خطوة نحو تسهيل الانفصال ، الا أن الانفصال فى حد ذاته ليس واردا كمبدأ يحظى بتشجيع دولى ، ولذلك لم نشهد خلال فترة التحول الراهنة تفتت أى دولة افريقية وقبولا دوليا لهذا التفتيت أو الانقسام . وهو ما يعنى أن الغرب مازال منحازا لصف التنظيم الدولى الاقليمى فى افريقيا وقرارات منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بعدم تشجيع الانفصال بناء على اعتبارات قومية أو عرقية (٧٨) .

وهذا المؤشر يحمل فى واقع الأمر مدلولات ذات معنى . فهو يعنى أن الخريطة السياسية لافريقيا ، وخاصة مسائل الحدود ، هى من الأمور الثوابت ، التى لا تقبل اعادة النظر فيها ، شأن مسألة تفتيت الدول بناء على اعمال مبدأ تقرير المصير . ولا شك أن هذا الاتجاه سيقوى الاتجاه التضامنى بين أغلبية الدول الافريقية ذات المصلحة فى سعيها للتعاون مع المجتمع الدولى لاحتواء مظاهر عدم الاستقرار . ومن ناحية أخرى سيقضى كذلك على موجات عدم الاستقرار اللانهائى التى يمكن أن يترتب عليها فتح باب التجزئة أو « البلقنة » أو فتح ملفات الحدود . كما لن تتأثر كثيرا موازين القوى فيما بين الدول الافريقية فى ظل هذا الوضع ، اذا ما قورن الأمر بحالة تغيير الحدود أو التفتيت ، وكل هذه المدلولات تصب فى اتجاه مزيد من الترابط بين افريقيا والغرب ، وتقلل من امكانيات المقاومة الافريقية للنظام الدولى وتعزز الاتجاه الرامى الى اقرار السلام « الغربى » بطبيعة الحال .

لكن تجدر الاشارة الى أن أثر السياسات القائمة على قبول وتشجيع التعددية السياسية والعرقية ، ومضاعفاتها الداخلية والدولية ، يمكن أن يترتب عليها قدر من التغيير ، عاجلا أم آجلا . خاصة فيما يتعلق بامكانية تجزئة بلاد عديدة سواء أثيوبيا (٧٩) أو نيجيريا ، أنجولا ، تنزانيا ، زائير وربما السودان مستقبلا ، لكن

سيظل هذا الاتجاه قابلا للسيطرة عليه طالما لم يحظ بتشجيع دولي . يضاف الى ذلك مسـعى المجتمع الدولى فى الفترة الأخيرة لتجاوز مسألة السيادة ، واعلاء مصلحة الجماعات الفرعية والشعوب على حساب الدول وهو اتجاه يتزايد عالميا وسيتم اللجوء اليه فى افريقيا فى بعض حالات الضرورة ، خاصة وأن قرار كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالتدخل فى شمال العراق لاقامة منطقة آمنة للأكراد يمثل سابقة فى هذا الصدد . غير أن مراعاة النظام الدولى لخصـوصية الأوضاع الافريقية ، سيحد عموما من غلواء التطبيق عند الاضطرار للجوء للحالات الاستثنائية .

أما المؤشر الثانى ، فيتمثل فى اتجاه الولايات المتحدة خاصة ، والغرب عامة ، نحو تشجيع دور افريقى ، قارى واقليمى فرعى ، متزايد فى شئون الأمن وتسوية الصراعات فى القارة فى الآونة الأخيرة .

وهذا الاتجاه الجديد ، لم يكن اتجاها اختياريا ، بقدر ما أصبح ضرورة حتمية تمليها ظروف ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو الغرب بصفة عامة . فالولايات المتحدة زعيمة العالم الغربى لم تكن تحمل فى فترة الحرب الباردة ــ كما هو معلوم ــ أى قدر من التعاطف من أى نوع مع العمل الافريقى الجماعى ، خاصة تجاه منظمة الوحدة الافريقية منذ انشـائها عام ١٩٦٣ ، شـأن موقفها تجـاه عـدم الانحياز عموما على المستوى الدولى (٨٠) .

غير أن الموقف الأمريكى بدأ يتغير فى التسعينات على ضـوء الحقائق والمتغيرات الجديدة التى تواجه الولايات المتحدة بسبب كثرة التحديات الأمنية الاقليمية فى العالم والموارد المحددة المتاحة ، مما أوقع المسئولين الأمريكيين فى حالة ارتباك حول سياسـتهم نحو افريقيا فى خضم هذه التحولات . كما أن حلفاء الولايات المتحدة

الأوربيين . وخاصة فرنسا ، أصبحوا عازفين عن التورط فى النزاعات الافريقية لانشغالهم في شرق أوربا كما سبق وأشرنا ، ولم يعد يشد اهتمامهم سوى التحديات القادمة من المنطقة القريبة لهم فى الشمال الافريقى (٨١) ، ولذلك فان ادارة كلينتون ، ونتيجة لعدم قدرتها على حسم الانقسامات الداخلية بشأن سياستها الافريقية ، أو فرض ادارتها على الكونجرس ، لم تستطع أن تتدخل فى أى من النزاعات المنشبة فى الدول الافريقيه . ولم يعد لديها أى استراتيجية للتعامل مع العنف السياسى الذى أثارته عمليـــات مقاومة النخب الحاكمة للطلبات الشعبية من أجل التحول الديمقراطى . لذلك اتجه المسلك الأمريكى لدعم جهود الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية القارية، مع التفكير فى تطوير استخدامات القوة الأمريكية لتتلاءم مع ضرورات التدخل (المشترك) فى النزاعات الجديدة ، التى قد تهدد المصالح الأمريكية أو مصالح حلفائها فى الاقتراب من الأسواق ومصادر المواد الخام الرئيسية ، كالشمال الافريقى وبعض المناطق الأخرى (٨٢) .

لذا ، ساندت الولايات المتحدة الجهود التى تمخضت عن انشاء « آلية منع وادارة وتسوية النزاعات فى افريقيا » ، وهو الجهاز الذى تأسس فى مؤتمر القمة الافريقية (رقم ٢٩) بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٣ ، كما ســـاهمت فى دعم جهود منظمة ECOWAS للتدخل لحفظ السلام وانفاذه فى ليبيريا ، وقامت كذلك بتدريب بعض جنود من دول افريقية على عمليات حفظ السلام كتدريب جنود السنغال والمناورات المشتركة مع جنود بتسوانيين فى العاصـــمة جابرونز فى يناير ١٩٩٢ ، وتقديم بعض المساعدات المالية المحدودة فى هذا الاتجاه ، وكان رأى وزارة الخارجية الأمريكية ، فى هذا الشــأن ، أن ثمة تطابقا فى وجهـات النظر والمصـلحة بين الرؤية الأمريكية ورؤية منظمة الوحدة الافريقية فى منع وادارة وتسـوية النزاعات الاقليمية ، ومن ثم كانت المساندة الأمريكية لجهود المنظمة تعبر عن هذا الاتجاه (٨٣) .

غير أن ضآلة المساعدات الأمريكية المتاحة حتى الآن . وعدم توفر التزام سياسى أمريكى تجاه العمل الجماعى والهياكل القارية العاملة فى مجال الأمن الجماعى الافريقى ، يؤثر سلبيا على فعالية هذا الاتجاه الأمريكى بوجه عام (٨٤) .

ومع هذا ، يمكن النظر للانسحاب الأمريكى والدولى من الصومال ، والتوجهات الأمريكية ، بصدد دعم والتصدى للصراعات من خلال منظمة الوحدة الافريقية والهياكل الاقليمية الأخرى ، باعتبارها ، دفعة موجبة لصالح السياسات الافريقية فى عالم ما بعد الحرب الباردة . فهى من زاوية أولى تعنى أن القوة العظمى الأولى من هذه المرحلة الانتقالية للنظام الدولى تتحدث عن حلول افريقية للمشكلات الافريقية ، وهذا فى حد ذاته يتمشى مع الخط العام لسياسات الدول الافريقية منذ نشأة منظمة الوحدة الافريقية ، ثم هى من ناحية أخرى تعنى أن الدعم الأمريكى سيتوجه فى عمليات حفظ السلام من خلال آلية منع وادارة وتسوية النزاعات الافريقية ، وهى جهات تمتلك اشرافا جماعيا على المعونات الخارجية فى هذا الصدد مما يقلل ــ نسبيا ــ من امكانيات التغلغل والنفوذ المباشر للقوى الأجنبية ، ثم ان الدور الأمريكى ، لو تم ضبطه وتفعيله سيكون موازنا للدور الأوربى التقليدى مستقبلا ، فيما لو التفتت أوربا الموحدة نحو افريقيا وكشرت عن أنيابها . وأخيرا فان المسئولية تقع على عاتق القيادات والشعوب الافريقية ، فى بناء وتنمية قدرات جماعية أمنية دائمة « قوات حفظ السلام » فى ظل الظروف الراهنة ، بحيث يمكنها التصدى بفعالية للصراعات والأزمات الطاحنة التى تمر بها افريقيا فى التسعينيات ، وأن كل الأطراف ، افريقية وغير افريقية ، أصبحت ذات مصلحة أكيدة فى حفظ السلام والأمن فى القارة (*) .

(١) من امثلة النوع الأول : امبراطوريات مالى ، سنغاى ، الحبشة ، غانا وغيرها • وهى أشكال سياسية تكاد تقترب فى خواصها التعددية عن شكل الدول الامبراطورية الأوربية فى القرن التاسع عشر كامبراطورية الهابسبورج مثلا ، وكذلك ممالك رواندا ، باروتس ، هوسا ، تسرانا ... اما الكيانات المتجانسة فمن أمثلتها الاشانتى ، ويوربا باجندار وغيرها • ومن امثلة النوع الأخير الزولو ، سوزاى الى غير ذلك • حول بعض التفاصيل انظر ، محمود محمد ابو العينين • حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتى ارتريا والصحراء الغربية . رسالة دكتوراه مكتبة معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٨٧ . صفحة ١٦٤ وما بعدها •

(٢) حول المزيد من التفاصيل بشان تطور مفهوم الحدود فى افريقيا انظر :
Ian Pro ounlie, D.C.I., African Baundaries : Alegal & Diplomatic Encyclopedia (London : C. Hyrst &Company California Press, 1979), 7-9.

(٣) Timothy M. Shaw, "The Actors in African International Politics", in : Timothy M. Shaw & Kenneth A. Heard (eds.), *The Politics of Africa : Dependence and Development* (London : Longman Group Limited, 1979), pp. 367-359, & pp. 366-367.

(٤) دعيت الدول الأوربية المسيحية لهذا التحالف ، وقبلت جميعها ، فيما عدا انجلترا • انظر كثيرا من التفاصيل فى :

هـ٠١٠ل٠ فشر ، تاريخ أوربا فى العصر الحديث (١٧٨٩ ـ ١٩٥٠) تعريب : احمد نجيب هاشم ووديع الضبع (القاهرة : دار المعارف الطبعة الثامنة ١٩٨٤) ص ١٠٩ـ١٣٠ • وكذلك د٠ حسن نافعة ، الأمن الجماعى بين الواقع والأسطورة قضايا للمناقشة ، ود٠ حسن نافعة ، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٢٩ •

(٥) شاركت فى المؤتمر كل الدول الأوربية انذاك ، فيما عدا سويسرا ، وجدير بالاشارة أنه فيما بين عام ١٨٩٢ ـ ١٩٠٢ لم يكن بافريقيا كلها سوى اثيوبيا وليبيريا والمغرب التى لم تكن قد خضعت لاحتلال أوربى • انظر : د٠ فوزى درويش ، التقسيم الأوربى لافريقيا (القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٩٠) ، ص ٧ ، ٣٥ •

(٦) Timothy M. Shaw, op. cit., p. 368.

(٧) Antony Allot, "The Changing Legal Status of Boundories in Africa, Diocronic View", in K. Ingnam, *Foreign Relations of African States* Proceedings of the colston Research Society held in the university of Bristol, April 4th to, 1973, p. 112.

(٨) ربما كانت أهم العيوب التى تمخضت عن الحدود السياسية الاستعمارية ، أنها لم تكن تراعى فى كثير من الحالات الأوضاع الطبيعية والعرقية والتكامل القومى داخل الوحدات الحديثة . وهو الامر الذى انطوى على خاصية شاذة لهذه الوحدات ، حيث أن أغلبها لا يشتمل داخله على أغلبيات كبيرة من قومية أو جماعة عرقية واحدة . فالأغلبيات من اغلب دول افريقيا لا تتعدى نصف عدد السكان ، ونادرا ما تصل إلى هذه النسبة مما ولد قدرا كبيرا من عدم الاستقرار فى كثير من البلدان ، هذا على خلاف الوضع فى أوربا . انظر :

Ali A. Mazrui & Michael Tidy, *Nationalism and New States in Africa* (London : Hainmann, Ltd., 1984, pp. 373-374.

(٩) Timothy M. Shaw, op. cit., p. 368.

(١٠) والجدير بالاشارة ، انه حينما وقعت الحرب العالمية الثانية ، لم تكن فى افريقيا بقعة واحدة مستقلة استقلالا حقيقيا ، فاثيوبيا كان قد احتلها الايطاليون واتحاد جنوب افريقيا كان دومينا مستقلا تحت سيادة التاج البريطانى . وليبيريا كانت واقعة تحت سيطرة الاحتكارات الاقتصادية الأمريكية . أما مصر ، فرغم أنها كانت مستقلة قانونيا أو شكليا ، الا انها كانت تحت نظام حكم يعد دمية فى يد الانجليز . تحميه القوات البريطانية فى قناة السويس . انظر :

Ali A. Mazrui & Michael Tidy, op. cit., pp. 10-11.

وانظر كذلك بصفة عامة د. عبد الملك عودة ، الأمم المتحدة وقضايا افريقيا (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٧) .

(١١) Timothy M. Shaw, *op. cit.*, p. 370.

Dr. Olatunde Olo, "The International actors" in Olatunds JCB. & D. K. Orwa & utete, *Afican International Relations* (London, New York, Lagos : Longman Group UK Limited, 1985). pp. 34-40.

(١٢) فمثلا أصبح لأفريقيا ٩ مقاعد (من ٤٠ مقعدا) فى مقاعد المجلس التنفيذى للمفوضية العليا للاجئين UNHCR منذ عام ٧٨ ولم يكن لها أى مقعد قبل ذلك ، وأصبح لها ١١ مقعدا (من ٤٨) فى مجلس ادارة برنامج

= التنمية التابع للأمم المتحدة NNDP منذ عام ١٩٧١ . فضلاً عن ١٤ من ٤٥ مقعدا من المجلس التنفيذى لليونسكو منذ عام ١٩٧٦ ، ١٠ مقاعد من ٤٥ من مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية UNIDO منذ عام ١٩٨١ ... الخ . كما زادت حصة افريقيا فى رئاسة اللجان الاساسية لحصتين فى مقابل حصة لكل اقليم آخر فى العالم وهكذا . انظر تفصيلات اكثر عن المجموعة الافريقية وتزايد وزن افريقيا الدولى فى : د. عبد الملك عودة ، م.س.ذ ص ١٨ ، ٢٢ .

وأيضــا :

C.O.C. Amate, *Inside The OAU-Pan Africanism in Practice* . . (London, Macmillan Publishers, 1986), p. 192 & pp. 199-200.

Dr. C.M.B. Utite, Africa and The United Nations, in Olatunde Oji (et als), op. cit., pp. 119-124.

(١٣) لعل المحاولات السوفيتية السابقة فى الحصول على قواعد بحرية أو جوية فى افريقيا قد فشلت . سواء فى مصر ، وهى اقوى حليف للسوفييت قبل عام ١٩٧٢ ، وكذلك غانا وغينيا . حيث تبنى قادة أفريقيا الكبار أمثال عبد الناصر ونكروما وسيكوتورى مبدأ عدم قبول أية قواعد عسكرية خارجية فى افريقيا تمشيا مع انتهاجهم لسياسة عدم الانحياز .

(١٤) انظر :

Dr. D.K. Orwa, African States and the Superpowers, in : Olatunde Ojo et als. op. cit., pp. 96-104.

وانظر أيضا :

Crawford Young, African Relations with the Major Powers, in Gwendolen M. Carter and Patrick O. Meara (eds.), *African Independence. The First Twenty. Five Years* (London & Melbourne : Indian University Press, 1985), pp. 219-243.

(١٥) حينما دعت أوغندا لعقد مؤتمر قمة طارىء لرؤساء دول وحكومات افريقيا فى أوغندا لبحث مشكلة الاعتراف وحسم الحرب الأهلية الأنجولية . انعقد المؤتمر فى الفترة من ١٠ ـ ١٣ يناير ١٩٧٦ فى كمبالا . وانقسمت الدول الأفريقية بين ٢٢ مؤيد للاعتراف بحركة MPLA ، و٢٢ أخرين مؤيدين لحكومة وحدة وطنية ، بينما امتنعت كل من أوغندا واثيوبيا عن التصويت . لذلك انتهى المؤتمر دون أن يتخذ موقفا .

انظر :

C.O.C. Amate, *op. cit.*, pp. 253-254.

Colin Legum, The Organization of African Foreign Policy, in Stephen Wright & Janice N. Brownfoot, *Africa ... in World Politics* H *Changing Perspectives* (London : ......*Macillan*, 1987), pp. 67-69.

(١٦) حول عملية حفظ السلام فى تشاد ، انظر :

د· محمود محمد أبو العينين ، الأمن الجماعى الافريقى ـ المستويان القارى والاقليمى الفرعى (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية ، نشرة الدراسات الافريقية رقم ٣٦ ، ١٩٩٤) ، ص ٤١ وما بعدها ·

وكذلك بصفة عامة :

Mr. Samson S. qassars, The *OAU and Continental Politics : Retrospects and Prospects,* paper Presenter to the International Congress of African Studies (ICAS). The 6th sessiin. Khartoum, 11th-14th, December 1991.

(١٧) فى بداية تاسيس حركة عدم الانحياز ، كان عدد الدول الافروآسيوية التى حضرت مؤتمر باندونج ١٩٥٥ (٢٩ دولة) ، وفى منتصف الثمانينات . بلغ عدد أعضاء دول العالم الثالث لمجموعة الـ ٧٧ (١٢٦) دولة ·

(١٨) كان الرئيس الجزائرى بومدين ، ورئيس حركة عدم الانحياز NAM فيما بين أعوام ٧٢ـ١٩٧٦ ، هو الذى دعى لعقد جلسة خاصة للأمم المتحدة ، ودشن فكرة النظام الاقتصادى الجديد ، وهو رئيس دولة عربية افريقية ·

انظر بصفة عامة :

Bahgat Korany, Coming of Age Against Global odds- The third world and its collective decision-making, in Bahgat Korany (ed.), *Haw Foreign Policy decisions are made in the third world ?* (U.S.A. : Westview Press. 1984). p. 24 & others.

(١٩) Dr. C.M.B. Utete, Africa and the united Nations. in Olatunde Ojo et als. op. cit., pp. 124-127.

(٢٠) حول التصور الأمريكى لمفهوم « النظام العالمى الجديد » على المستوى الرسمى وغير الرسمى انظر . **الأمة فى عام ـ تقرير حولى عن الشئون السياسية والاقتصادية العربية** تقديم د· كمال أبو المجد (القاهرة : مركز الدراسات الحضارية ، ١٩٩١ ـ ١٩٩٢) ، صص ٢٣ ـ ٢٤ وغيرها · انظر كذلك :

Henry *Kissinger*, "How to Achiieve The World Order ?" in : *time*, *March* 14, 1994, p. 73.

(٢١) انظر جانبا من هذا الجدل فى تقرير : الأمة فى عام ... ص ٣٢ وما بعدها · وكذلك : د· محمد السيد سعيد ، المتغيرات السياسية الدولية :

= وأثرها على الوطن العربى فى د· محمد صفى الدين أبو العز مشرف) ود· محمد السيد سعيد (منسق) ، **الوطن العربى والمتغيرات الدولية** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١) ، ص ٥٤ وما بعدها ·

(٢٢) Henry Kissinger, *op. cit.*, p. 73.

(٢٣) د· محمد السيد سعيد ، م·س·ذ ، ص ٥٦ ·

(٢٤) والدول الأربع هى النمسا والسويد وفنلندا والنرويج ·

(٢٥) التجمع اهن يضم اليابان والولايات المتحدة . ودول الأسـيان الست وكندا واستراليا وغيرها · أى انه يضم تجمعين كبيرين هما النافتا . والآسيان (أندونيسيا ، الفلبين . تايلاند ، بروناى ، سنغافورا ماليزيا) · وهذا التجمع بمجمله ، يمثل ٤٠٪ من حجم التجارة العالمية ·

انظر : د· محمد السيد سعيد ، ما بعد الحرب الباردة : النظام الدولى بين الفوضى والاستقرار ١٩٩٣ ، فى **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣** (القـاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . ١٩٩٤) . ص ٢٣ – ص ٣٤ ·

(٢٦) اصبح هذ االوصف شائعا فى كثير من الكتابات . انظر مثلا :
Dr. Simon Baynhan, "After The Cold War . Political and security trends in Africa" in *Africa insight*, Vol. 24, 1994, p. 38.

(٢٧) التعبير عن **Richard Sklar** · ، ووارد فى المقال التالى :
ريتشارد جوزيف · « افريقيا ··· ميلاد جديد للحرية » فى **الديمقراطية** (القاهرة : مركز دراسات التنمية **السياسية والدولية بالتعـــاون** مع مؤسسة الديمقراطية بواشنطن . الكتاب الأول ، **ديسمبر ١٩٩١** ، ص ٤٧ ·

(٢٨) ورغم أن هذا المفهوم شـكلى ومبسط وقد يعبر عن جوهر الديمقراطية لكنه يؤخذ به على نطاق واسع فى الكتابات الغربية لسهولة التصنيف وتجنب التعقيدات ، التى يمكن ان تسىء – اذا ما فتح لها الباب – للمبدأ الديمقراطى ذاته · انظر فى ذلك :

فرانسيس فوكاياما ، **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، ترجمة حسين أحمد أمين (القـاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣) ٩٤–٩٥ ·
وكذلك :

Africa Insight vol. 23, No. 4, 1993, pp. 193-199.

(٢٩) اعتمدنا فى هذا الحصر على بعض المسوح والدراسات أو المقالات التى تابعت تطور عملية التحول الديمقراطى فى القارة ، ومن بينها :

Larry Diamond, sub saharan Africa, in, : Robert Wessen (ed.), Democracy : A world Wiole Survey (New York, Westport, Connecticut : Praeger, 19871, pp. 88, 104.

وكذلك المسح الذى أجرته مجلة :

Africa Insight, vol. 23, op. cit., pp. 198-199.

(★) هذا فضلا عن المتابعات المتعددة المصادر مثل : ريتشارد جوزيف جسرذ ، ص ٥٣ ، ٥٤ وذ. عبد الملك عودة ، افريقيا ومتغيرات ١٩٩٤ (القاهرة . مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٧ ، ابريل ١٩٩٥) . خاصة ص ١١٧ ١١٩ .

African New Weekly (Charlotte North Carolina) vol. 6, No. 12 & No. 13, 1995.

وكذلك :

(٣٠) انظر بعض الدراسات الهامة التى تشير الى هذا المعنى ، مثل .

ريتشارد جوزيف ، فى م س ذ ، ص ٤١ ، ص ٤٢ . وكذلك .

د. حمدى عبد الرحمن ، « ظاهرة التحول الديمقراطى فى افريقيا والنماذج وافاق المستقبل » ، فى السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص / وما بعدها . وانظر كذلك :

Peter Anyang, "Africa : The Failure of one, Pastry Rule". in Journal of Democracy (baltimore, John Hopkins University Press, vol. 3 *no*. 1, January 1992), pp. 90-96.

(٣١) Jeffrey Herbsf, « The Fall of Afro-Maxism", in Journal of Democracy, Vol. 1, no. 3, summer 1990, pp. 92-94.

(٣٢) Coral Lancaster, "Democratisation in sub-saharan Africa", *in Survival, vol*, 94. No, 3, Autumn, 1993, pp. 39-40.

(٣٣) Idem.

(٣٤) صامويل هانتنجتون « الموجة الثالثة للديمقراطية » فى الديمقراطية (الكتاب الثامن . فبراير ١٩٩٢) ، ص ٢٣ .

(٣٥) خاصة عقب بعض الانتكاسات والأحداث المؤثرة على موقف السوفيت في افريقيا مثل (سقوط نكروما في غانا . موديبوكيتا في مالي وخروجهم من مصر عام ١٩٧٢ .. الخ .

(٣٦) كانت مصر تحصل حتى عام ١٩٧٢ . على نسبة ٤٠٪ من جملة المساعدات السوفيتية . انظر

Colin W. Larwson, "Soviet Economic Aid to Africa", in : *African Affairs, vol.* 87, No. 349, October 1988, p. 405.

وانظر كذلك :

D. D. K. Drwa, African States and the super powers in Op. cit., p. 97.

(٣٧)

(٣٨) د. ياسين العيوطي « افريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة . في السياسة الدولية . العدد ١٠٦ . اكتوبر ١٩٩١ . ص ٢٢ .

(٣٩) Richard Weitz, The Reagan Dostrine defeated Moscow in Angola",

(٤٠) سفير / احمد طه محمد . « قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد » . في السياسة الدولية . العدد ١١٣ . يوليو ١٩٩٣ . ص ٥٣-٥٥ .

(٤١) انظر د. محمود ابو العينين . « التعددية العرقية ومستقبل الدولة الأثيوبية » في مجلة الدراسات الافريقية . العدد الخاص (عن المؤتمر العالمي بالخرطوم (١٩٩١) . معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة . ١٩٩٤ ص ٩٠ وما بعدها .

(٤٢) Dr. D.K. Orwa, in op. cit., pp. 97-101.

(٤٣) George Bush, "the U.S.A. and Africa. the Republican Record-Election 92", in Africa Report, vol. 37 no. 5 September-Octber 1992, pp. 14-17,

(٤٤) وقد أوقفت كل من بريطانيا والولايات المتحدة مساعداتهما لحكومة الانقلاب العسكرى في جامبيا لارغامها على الاسراع في تسليم السلطة واجراء انتخابات . انظر :

African New Weebly, Vol. 12, 1995.

(٤٥) Bill Clinton, "Election 92, The Democratic Agenda", in Africa Report. September. October 1992, pp. 19-20.

Warren Christopher, "U.S./Africa : A New Relationship". in Africa Report, vol. 38, No. 4, July-August 1993, pp. 36-39.

(٤٦) Tony Chapter, "French African Policy : Towards Change". in : African Affairs, No. 91, 1992, pp. 46-47.

(٤٧) انظر على سبيل المثـال :

Kaye Whiteman, "The Gallic Paradox", in Africa Report, January February 1991, pp. 17-20.

(٤٨) James Mayall, "Notes on The month : The Commonwealth in Harare" in The World Today (The Royal institute Affairs), vol. 47, January-December 1991, pp. 201-202.

(٤٩) *Idem.*

(٥٠) د. حمدى عبد الرحمن . فى م.س د ، ص ١٥ .

(٥١) Thancliko, Mkandawire, Adjustment, Political Conditionality and Democratization in Africa, in : Giovanni Andrea Cornia and Gerald K. Helleiner, From Adjustment to Development in Africa (U.S.A. : St Martin's Press, Inc., 1994), p. 156 & p. 161.

(٥٢) Dr. Rene Lemarchand, "African Transitions to Democracy : An interim (and monthly Pessimistic assessment) in Africa Insight, Vol. 22, No. 3, p.

(٥٣) Thandiks Mkandavire, Op. cit., pp. 161-163.

(٥٤) انظر : تقرير التنمية فى العـالم ١٩٩٤ . البنية الاساسية من اجل التنمية ـ مؤشرات التنمية الدولية (البنك الدولى للانشاء والتعمير ـ واشنطن) . ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، حزيران يونيه ١٩٩٤ ، ص ٢٨٥ .

وايضا : د. عراقى عبد العزيز الشربينى ، بعض الابعـاد الاقتصادية الديمقراطية فى افريقيا ، ورقة عمل مقدمة لندوة اقامة مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت بعنوان « الديمقراطية فى افريقيا » ص ٣ .

(٥٥) من بين ١٢ مليون مصابا بالايدز فى العـالم كله . هناك نحو ٩ ملايين فى افريقيا ، انظر .

Dr. Simon Baynham, "After the Coldwar : Political and Security trends in Africa" in *Africa Insight*, vol. 24, No 1, 1994, p. 38.
Thamas M. Callaghy, "Africa : Falling off the Map ?" in *Current History* (A Journal of contemporary world Affairs) January 1994, pp. 31-32.

(٥٦) انظر نص الاعلان فى : جمهورية مصر العربيـة ــ وزارة الخارجيـه الدبلوماسـية المصرية فى افريقيـا خلال خمسـة عشر عاما ١٩٧٧ ــ ١٩٩١ ، القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٩٢ ، ص ١٠٢٣ ، ص ١٠٣٦ .

(٥٧) انظر .
. Warren Christopher, *op. cit.*, pp. 37-38
Bill Clinton, *op. cit.*, pp. 19-20.

(٥٨) بادى افريقيـا ــ الطـريق الآخـر ــ أزمـة الديون ، ترجمـة بهجت عبد الفتـاح (القاهرة : الهيئة المصرية العـامة للكتاب ، رقم ١٦٥ ، ١٩٩٥) ، ص ٥٤ .

(٥٩) C. owusu Kwarteng "Africa and the European challenge After 1992", *in international Social Science Journal* (Black well publichers unesco), No. 137. August 1993, pp. 405-409.

(٦٠) حول تركيب وكيفية عمل منطقة الفرنك الفرنسى ، انظر : African Business, May 1994, p. وحول تأثير التخفيض على الأوضاع الاقتصـادية لهذه البلدان ، انظر : اللجنة الاقتصادية الافريقية ، تقرير الأمين التنفيذى E/ECA/cm/20/1993-1992 (أديس أبابا ، أبريل ١٩٩٤) .

(٦١) Tony Chafer, op. cit., pp. 44-45.

(٦٢) Japan-Ministry of Foreign Affairs, Basic Facts on Japan's policy series : 930 1E. July 1993, p. 9.
Japan-Ministry of Foreign Affairs, Japan and sub raharan Africa, september 1993, p. 8.

(٦٣) C.M. Rogerson 'êBritish Aid to Africa : The Role of The Commonwealth Development. Corporation", in *Africa Insight*, vol. 23, No. 4, 1993, p. 213.

(٦٤) انظر : د. محمود أبو العينين ، امكانيات تحتاج الحل الافريقى الموحد لأزمة المديونية فى ظل المتغيرات الراهنة فى النظام الدولى ، بحث قدم لندون مشكلة =

= المديونية الخارجية للدول الافريقية ٥ ـ ٧ مايو ١٩٩٠ والتى نظمها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ـ بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، خاصة ص ٢١ ٠ وكذلك Dr. Simon Baynham, Op. cit., p. 38. وحول اسباب ازمة الديون الافريقية ، خارجية وداخلية . انظر بادى او يتمود . مسذ ، ص ٨ ، ٢٢ ، ٢٧ ـ ص ٣٤ ـ ٤٤ ٠

(٦٥) Dr. Simon Baynham, *op. cit.*, pp. 39.

(٦٦) Thomas M. Callophy, *op. cit.*, pp. 32-33

(٦٧) **تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العـالم ١٩٩٤** ، م س ذ ، ص ٢٢ ٠ جدول رقم ٢٠ ٠

(٦٨) يقدر تقرير روبرت ماكنمارا المقدم للبنك الدولى عام ١٩٩١ ، ان عدد القتلى من المدنيين والعسـكريين فى بلدان العالم الثالث وكلها من جراء كل النزاعات والصراعات الداخلية والدولية وحروب الاستقلال منذ الحرب العالمية الثانية بنحـو ٤٠ر٦٤٤ر٠٠٠ انظر المزيد من التفاصيل فى :

Robert S. Mc Namara, *The Post-Cold War World And its Implication, For Military Expenditures in The Developing Countries*, Address to The World Bank, Annual Conference On Development Economic(, Washington, Dc. April 25, 1991, pp. 31-33.

(٦٩) حسبت الحرب الاهلية فى السودان حالتين ولم تحسب الحرب بين الاريتريين والاثيوبيين ضمن هذه المجموعة حيث تعتبر حرب استقلال ، انظر ***Idem.***

(٧٠) د٠ محمد السيد سعيد ، ما بعد الحرب الباردة : النظام الدولى بين الفوضى والاستقرار ١٩٩٣ ، **التقرير الاستراتيجى العربى** ، ١٩٩٤ (القاهرة ١٩٩٤) ، ص ٣٤ ٠

(٧١) والظاهرة ليست قاصرة على افريقيا بطبيعـــة الحـال ، بل منتشرة فى كافة ارجاء العـالم بنسب مختلفة فمن بين ١٦١ دولة فى العـالم (١٩٨١) ، لم يكن يوجد من بينها سوى نسبة لا تتعدى ٢٧٪ من عدد الدول التى تتكون من جماعة قومية تصل نسبتها الى ٩٥٪ من عدد سكان الدولة ، بينما ٣٨٪ منها تشـكل الجماعة القومية السـائدة فيهـا ما بين ٦٠٪ الى ٩٥٪ من عـدد السـكان ، ١٠٪ من عدد الدول تشكل الجماعة القومية الكبرى فيها ٤٠ ـ ٦٠٪ والباقى (٢٥٪ من عدد الدول) تتوزع بين جماعات مختلفة لا تصل أى منها الى نسبة =

= ٤٠٪ من جملة عدد السكان · لمزيد من التفاصيل حول النظام الدولى وظاهرة الفوضى والاضطراب المتولدة عن الجماعات العرقية والفرعيـة عموما ، انظر .

James N. Rosenau, *Turbulence in World Politics A theory Of Change and Continuity* (New York : Princeton University Press, 1990), pp. 403-407 others.

(٧٢) حول تطورات عملية « استعادة الأمل » والدور الأمريكى انظر :

Dr. Simon Bayman, "Somalia : Operation Restore Hope", in : *Africa Insight*, Vol. 23, No. 1, 1993, pp. 17-21.

وأيضا : الهيئة العـامة للاستعلامات ، الولايات المتحدة الأمريكية وتطورات الأزمة الصومالية ، مارس ٩٣ ، ص ٥ وما بعدها ·

وكذلك : د· نجوى أمين الفوال ، « انهيار الدولة فى الصومال » ، فى السياسة الدولية العـدد ١١٢ ، أبريل ١٩٩٣ ، ص ٢٤ ·

(٧٣) لذلك كان تساؤل صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية فى ١٩ يونية ١٩٩٢ معبرا عن اهتمام العالم بعشرات الالاف الذين يموتون فى الصومال ، حين قالت :

Why Will The World not Pay Attention

انظر مزيدا من المقـارنة بين الاهمال الذى لاقته مشـكلات أفريقيا مقـارنة بغيرها من المناطق فى :

William Hinter, *Op. cit.*, pp. 299-305.

(٧٤) من هنـا طالب البعض بانشـاء قوات شرطة خاصة بالأمم المتحدة لاغراض الطوارىء الانسـانية · حول تجديد جهاز الأمم المتحدة ، انظر بصـفة عامة :

Erskine Childers with Brian Urqhart, *Renewing The United : Nations System* (Sweden : Uppsala : PAG Hammarstjold Foundation Motala Crafiska, 1994), p. 118 & pp. 204-205.

(٧٥) حول دور قوات ECOSOMC فى الحـرب الأهليـة فى ليبيريا انظر :

د· محمود محمد أبو العينين ، **الأمن الجماعى الافريقى** ··· ، م س ذ ، ص ٥٨ ، ص ٦٧ ·

وكذلك :

Daniel Voiman, "Africa and The New world Order" in The *Journal of Modern African Studies*, vol. 31, No. 1, 1993, pp. 9-10.

(٧٦) حول ظاهرة ابادة البشر فى رواندا ، انظر : د٠ عبد الملك عودة ، **افريقيا ومتغيرات ٩٤** ، م س ذ ، ص ٦٤ ، ٦٦ ٠

(٧٧) انظر د٠ محمود محمد أبو العينين ، **الأمن الجماعى الافريقى** ، م د ى . ص‌ص ٣٩ ـ ٩٧ ٠

(٧٨) لم تشهد الساحة الافريقية سوى الاقرار باستقلال أريتريا عن اثيوبيا واجراء تقرير المصير فيها عام ١٩٩٢ ، وتلك حالة خاصة بسبب ظروفها التاريخية والقانونية ، حيث لا تعتبر انفصالا بالمعنى المقصود ٠ أما انفصال « جمهورية أرض الصومال » من جانب الحركة الوطنية الصومالية SNM ، فى اطار الحرب الأهلية فلم يعترف بها أحد كما هو معلوم ، رغم الدعوة المتكررة لرئيس الجمهورية باجراء استفتاء لتقرير المصير ٠

(٧٩) وحيث تبنت اثيوبيا دستورا (فى ديسمبر ١٩٩٤) ينص على الاقرار بحق تقرير المصير للقوميات والاقاليم ، وذلك فى سياق عملية التحول نحو الديمقراطية والتعددية السياسية ٠ ومع ذلك قامت لجان أمريكية وأوربية لضبط واحتواء تصاعد الخلافات بين عدد من القوميات الأثيوبية ، ربما ضمانا لنجاح التجربة ٠

انظر : د٠ عبد الملك عودة ، **افريقيا ومتغيرات ٩٤** ، م س ذ ، ص ٤٢ . ٤٧ ٠

(٨٠) Davidson Nicol, "The United States And Africa : Time For A new Appraisal", in *African Affairs*, vol. 82, No. 327, April 1983 p. 159.

(٨١) Daniel Volman, *Op. cit.*, p. 1 & pp. 3-4.

(٨٢) كجنوب افريقيا وزائير ونيجيريا مثلا ٠ *Ibid.*, p. 23-26.

(٨٣) *Ibid.*, pp. 2-3.

وكذلك د محمود محمد أبو العينين ، **الأمن الجماعى الافريقى** ٠٠٠ ، م س د ، ص ٦٨ وما بعدها ٠ وكذلك :

Dr. Simon Daynham, *op. cit.*, p. 41.

(٨٤) من هنا ظهرت بعض المقترحات التى من شانهـا تقوية الالتزامات الأمريكية فى هذا الصدد ، كاقتراح تحويل ميزانية تمويل حفظ السلام الأمريكى للأمم المتحدة من وزارة الخارجية الأمريكية الى ميزانية وزارة الدفاع . وخضوعه لعمليات تصديق الكونجرس الأمر الذى لم يسمح بدعم الأنشـطة المماثلة لعمليات الطوارىء فى منظمة الوحدة الافريقية والهياكل الاقليمية الفرعية الأخرى . وثمـة اقتراح اخر بعمل نوع من التشاور بين الولايات المتحدة والدول الافريقية لقبول الأولى عضوا مراقبا أو مشاركا فى منظمة الوحدة الافريقية ٤١٠٠ . انظر :

Francis A. Karnegy, "U.S. Policy : Africa in The New World Order", in *Africa Report* vol. 38, No. 1, January - February 1993, p. 16.

(★) فيما عدا بعض القوى الاقليمية غير الافريقية بطبيعة الحال .

خاتمـــة

هكذا تقع افريقيا - التسعينات - تحت وطأة ضغوط هائلة من قبل النظام الدولى بعد انتهاء الحرب البـاردة · وأغلب هذه الضغوط تعتبر سلبية التأثير فيما يتصل بوضع افريقيا ومكانتها فى النظام فى فترة التحول ، خاصـة الوضـع الاقتصادى ومدى الامكانات المتاحة دوليا لمنطقة بحجم القارة الافريقية ·

لكن ، وفى نفس الوقت ، ثمة بعض الجـوانب المصـاحبة لمرحلة التحول ، تعتبر ايجابية خاصة عملية التحول الديمقراطى التى تعتبر محل ترحيب شعبى ومكسبا لا شك فيه · ولا يقلل من أهمية هذا المكسب سوى الضغوط الدولية المصـاحبة للتطبيق الصارم والتعسفى لبرامـج التكيف الاقتصادى فى ظـل النظام الاقتصادى الدولى غير العادل وغير الديمقراطى ·

وتقف افريقيا اليوم فى مرحلة انتقالية ، تحكمها عوامل ثلاثة : **أولها** التهميش وعدم الاهتمام المناسب من قبل القوى الغربية المنتصرة في الحرب الباردة · **وثانيها** ، رغبة القوى الفاعلة دوليا فى دمج القارة اقتصاديا وسياسيا فى اطار النظام الدولى · غير أن

ظروف عدم الاستقرار الذى استشرى فى ربوعها . وانشغال هذه القوى ذاتها يحول بين الرغبة فى الدمج والقدرة عليه ، حيث يصعب فى ظل هذا الوضع القيام بأى جهود فعالة للاصلاح الاقتصادى أو التنمية . ومن هنا تتمثل أهمية العامل الثالث الحاكم لمستقبل القارة فى النظام الدولى ، ألا وهو قدرة افريقيا على تحقيق الاستقرار والأمن بجهود افريقية . أساسية ، وتحقيق انجازات فعلية فى مجال التكامل والاندماج الاقليمى فى جوانبه المختلفة ، هنا يمكن لافريقيا أن تقف على قدميها ، وتحتل مكانة متوازنة نسبيا ، دون أن تنجرف لتتلاشى فى ظلال النظام الدولى ، كما تلاشت فى مراحل تاريخية سابقة .

الأسئلة والتعقيبات على بحث

د. محمود أبو العينين

« افريقيا وعلاقاتها بالمتغيرات الجديدة فى النظام الدولى »

سؤال :

تحدثت عن انقسام الدولة الافريقية بين المعســكرين عقب الحرب العالمية الثانية فما هو أجدى للدول الافريقية ، وجود قطبين فى العالم، أم وجود قطب واحد ، وما تأثير ذلك على نظام المساعدات الدولية بالنسبة لهذه القطبية أو عدم القطبية ؟

سؤال :

ان الدول الافريقية فى حاجة الى آليات جديدة ونظرة جديدة للأوضاع الدولية ، وكذلك فى حاجة الى الاعتماد على الأيديولوجية المعبرة عن واقعها الخاص وليست أيديولوجية من الخارج ، فما رأى سيادتكم فى ذلك ؟

اجابة د. محمود أبو العينين :

فى الواقــع ، النظام الدولى كما هو بالنســبة للمتخصصين موضوع شــامل للغاية بطبيعته . الأبعاد المؤثرة فيه والتفــاعلات والمتغيرات كثيرة ، الانقسام هل هو فى صالح افريقيا أم لا ؟

فى الواقع ان الانقسام وظروف الانقسام الذى حدث فى اطار الحرب الباردة ووجود القطبية الثنائية ، كان شيئا مفروضا على البلاد الافريقية . وكانت له ايجابيات وسلبيات . لكن فى تقديرى وبعض المراقبين يقولون انه حتى فى اطار هذا الوضــع استطاعت الدول الافريقية أن تكون لها كلمة تحكم ظروف المرحلة وظروف توازنات القوى ، لكن هل فى اطار دولة واحدة وقطب واحد سيكون هذا فى مصلحة الدول الافريقية .

هذا يتوقف أيضا على سياسة القوة الواحدة الموجودة أو القوة المهيمنة أو الفاعلة الأساسية ، هل ستأخذ موقفا ايجابيا من البلاد الافريقية أم لا ؟ واضح حتى الآن أنه ليس هناك ايجابيات يعتد بها ، والسلبيات أكثر من الايجابيات . لقد عبر الرئيس مبارك عنها بتعبير مشهور حين قال : ليس هناك الا حائط واحد ، بمعنى أن الذى يريد الهرب لن يستطيع . هذا وبالنسبة للعملية السياسية فالمسألة صعبة لاتخاذ القرار السياسى ، لكن اذا كان هناك ثمة نوع من التجاوب من قبل القوة الواحدة ومساندة وتفهم أعتقد أن المسألة يمكن أن نكون أفضل فالأمر يتوقف على موقف الدولة الفاعلة .

بالنسبة لاجابة السؤال الثانى :

عن الدول الافريقية وحاجتها الى آليات جديدة للتعامل وعدم اللجوء للخارج . والمتابع للأوضاع الافريقية الآن يرى أن افريقيا تهيىء نفسها فى واقــع الأمر من خلال آلياتها القارية والاقليمية الفرعية للتعامل مع المتغيرات الدوليــة فى اطار منظمة الوحــــدة الافريقية ، مثلما شاهدنا عام ١٩٩٣ فى ظل رئاسة مصر للمنظمة .

حيث تم تبني آليــة منع وتصفية المنازعات الافريقيــة كآلية جديدة للتعامل مع الظواهر الجديدة فى اطار اقليمى ، بل فى اطار أشمل هو الأمن الجماعى الدولى • وهذا يتمشى مع السياسة الجديدة وهى اعطاء دور للآليات المتحدة والمنظمات الاقليمية فى بناء السلم واحتواء الصراعات فى مرحلة التحول الراهنة •

أيضا فى الاطار الاقتصــادى فان منظمة الوحــدة الافريقية أعدت خطة لاجوس وتابعت هذه الخطة ، وبدأت فى انشاء آليات خاصة ، كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى افريقيا سوف يتولى تنفيذ ومتابعة الخطة الاقتصادية ، والاعلان الاقتصادى الصادر فى ٢٧ مارس الماضى بالنسبة للأوضاع الاقتصادية • اذن افريقيا تتهيأ الآن ، اذ لا ملجأ لها ولا مفر الا أن تفعل هذا ، ولا يوجد خيار غير ذلك • اعتقد أن الظروف السياسية بالقــارة وظروف التواترات والصراعات السياسية اذا حدث بها أى تطور أو شىء ايجابى أعتقد أن هذه الظروف تتحسن ، ويمكن لافريقيا أن يكون لهــا دور ، ويقولون الآن فى العــالم الغربى يمكن أن يكون لها دور كمصدر للمواد الأولية ، لكن هذه المسألة لم تحسم بعد فى ظل الظروف الراهنة من عدم الاستقرار السياسى •

تعليق الأستاذ حلمى شعراوى على الدكتور محمود أبو العينين :

بالنسبة للدكتور محمود أبو العينين ، لماذا لم تحاول أن تقطع بأن مشكلة ســقوط هذه الفرصـــة التى واجهنا بها انتهاء الحرب الباردة هى تسميات أيديولوجية • فى النهاية الحرب الباردة كان هناك تنافس بين تيارات تقدمية واجتماعية وتحررية ودول امبريالية ورأسمالية ، وكذا ، يعنى أننـــا لو غيرنا المسميات الأيديولوجية نستطيع أن نقول ان العالم كان فى طريقه الى وضع أفضل •

وتستطيع الآن أن تحــكم ولا تقول بأننــا سوف نرى كيف ستكون الظروف مع الاستقطاب الواحد • انظر الى عدد الحروب

والدمار الذى طال العالم من أول آسيا السوفيتية وآسيا نفسها وافريقيا وأمريكا اللاتينية · كل هذا خلال أربع أو خمس سنين من سيطرة القطب الواحد ، فاستحالة أن نعيش فى ظل رأسمالية عالمية سلمية ، مع أن الرأسمالية قامت على أساس الدولة القوية الاستعمارية · لكن أملنا كان أن نطور أشكالا من الاشتراكية الديمقراطية والقوى الاجتماعية الديمقراطية فى الغرب التى ساندت حركات التحرير ·

أيضا لماذا لم يصبح ذلك ممكنا حتى الآن ؟ يعنى أثناء الحرب فى فيتنام هناك قوى اجتماعية حتى فى أمريكا ساندت الشعب الفيتنامى · حتى فى الحرب فى الجزائر · هناك قوى فى أوربا ديمقراطية ساندت الشعب الجزائرى ·

واليوم فان أكثر ما يمدوننا به هو المساعدات ليهلكوا ويقتلوا الروح الوطنية ، روح الانتماء ، وروح التكوينات الديمقراطية ، وهذا يحدث فى عالمنا فى ظل هذا الاستقطاب الجديد ، فلابد آن تراجع اشكاليات الاستقطاب الواحد ·

الجفاف والتصحر فى افريقيا

أ٠ د٠ عادل سعد الحسنين

الجفاف والتصحر فى افريقيا

أ . د . عادل سعد الحسنين

أستاذ الأراضي

ورئيس قسم الموارد الطبيعية

مقدمة :

الجفاف والتصحر هما تعريفان مختلفان تماما ، فالجفاف يتصل بالدرجة الأولى بقسوة الظروف المناخية السائدة خاصة نقص الأمطار وارتفاع درجة الحرارة وزيادة البخر ، وبالتالى فالجفاف ليس هو المسئول الوحيد عن التصحر بل هو عامل مساعد ، أما التصحر فهو يرتبط بتدهور القدرة الانتاجية للأرض من خلال ممارسات الانسان السيئة والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية خاصة الأرضية والمائية والمراعى الطبيعية وازالة الغطاء النباتى الطبيعى خاصة الغابات ، وبغرض زراعة الأرض واستعمال الأخشاب

فى الوقود مما يؤدى الى كشف سطح التربة وتعريضها للانجراف سواء بالماء أو الرياح ·

وقد ازداد تدخل الانسان فى البيئة الافريقية بشكل سريع مما أدى الى زيادة التصحر ونتج ما يعرف بالانجراف المتسارع ، ومن مظاهر تدخله أيضا الاتجاه الى التكثيف الزراعى لمجابهة زيادة الطلب على الغذاء نتيجة الزيادة السكانية المطردة علاوة على استخدام مياه رديئة الجودة عالية الملوحة مما أدى الى تدهور الخصائص الطبيعية والكيميائية لمساحات شاسعة من الأراضى الافريقية الجافة والمدارية ، ولذا فان الاستنزاف المستمر للموارد الطبيعية يعجل ويزيد من مشكلة التصحر وزحف الصحراء فى القارة الافريقية ·

تعريف الجفاف والأراضى الجافة :

يرتبط تعريف الجفاف بنقص الماء كأحد الموارد الطبيعية الهامة ، وتتميز البيئة الصحراوية بشدة الجفاف وارتفاع درجة الحرارة واتساع المدى الحرارى اليومى وشدة سطوع الشمس الناتجة عن قلة السحب مما يجعل الماء غير كاف لنمو الحياة النباتية والحيوانية بتلك البيئة ·

ولقد استخدم العديد من المصطلحات للتعبير عن الجفاف محصلتها جميعا هى العلاقة بين المطر والحرارة وبالتالى البخر من أسطح النبات والتربة ومن بين هذه المصطلحات :

١ ــ « دليل الجفاف » وهو عبارة عن النسبة بين الترسيب والبخر ــ نتح الطاقى · وعندما تكون السنة أقل من ٣ر٠ توصف المنطقة بأنها شديدة الجفاف ومن ٠٣ر٠ ــ ٢ر٠ تكون جافة ، ومن ٢ر٠ ــ ٥ر٠ تكون شبه جافة ، ومن ٥ر٠ ــ ٧٥ر٠ تكون شبه رطبة (منظمة الفاو ١٩٧٥) ·

٢ ــ « معامل الجفاف » وهو يساوى مقلوب معامل بنمان أى النسبة بين متوسط البخر النظرى مقسوما على متوسط الأمطار ويقدر متوسط البخر النظرى بقسمة الاشعاع الشمسى على طاقة تبخر الماء · وعندما يكون معامل الجفاف أكبر من ٤ر٣ توصف المنطقة بأنها صحراء ، ومن ٣ر٢ الى ٤ر٣ تكون شبه صحراء ، ومن ١ر١ الى ٣ر٢ تكون سافانا ، وأقل من ١ر١ تكون المنطقة استوائية (مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر ١٩٧٧) ·

٣ ــ « فترة النمو » وهى عدد أيام السنة التى يزيد فيها معدل الهطول عن نصف البخر ــ نتح مضافا اليها الفترة التى يمكن خلالها استخدام ١٠٠ مم من الماء المتساقط والمخزن فى قطاع التربة·

وطبقا لهذا التعريف توصف المنطقة بأنها جافة ــ اذا تراوحت فترة النمو بين ١ ــ ٧٩ يوما وتوصف بأنها شبه جافة اذا تراوحت بين ٧٥ ــ ١٩٩ يوما (منظمة الفاو ١٩٨٢) ·

تعريف الأراضى الجافة :

ذكر العالم شانتز عام ١٩٥٦ أن تعريف الأراضى الجافة يختلف تبعا لارتباطه بالتربة أو المناخ أو الغطاء النباتى ، فجزء كبير من مساحة الكرة الأرضية يقع فى مناطق أمطارها كافية لغسيل كربونات الكالسيوم من الطبقات السطحية لقطاع التربة وتراكم أكسيد الحديد والألومنيوم بعيدا عن منطقة انتشار الجذور بينما فى مناطق أخرى تكون الأمطار قليلة وغير كافية لغسيل الكربونات والأملاح فتتراكم على السطح ، وقدر شانتز مساحة الأراضى الجافة بنحو ٤٣٪ من مساحة الكرة الأرضية ·

أما بالنسبة للتعريف المناخى فهو يرتبط غالبا بتوزيع الغطاء النباتى الطبيعى ، وفى هذا المجال اقترح كوبن عام ١٩٣١ تقسيما

مناخيا معتمدا على الأنماط النباتية ، قسم خلاله الأراضى الجافة الى صحراء واستبس ، وفى عام ١٩٤٨ اقترح العالم ثورنثويت ما يسمى باحداثيات المطر توضح العلاقة بين المطر والبخر - نتح ، وهذه الاحداثيات كانت ملائمة للمناطق التى تسقط عليها الامطار صيفا ، ثم فى عام ١٩٥٣ استفاد ميجز من معادلة ثورنثويت واقترح ما يسمى بمعامل الرطوبة moisture index ليمثل العلاقة المباشرة بين سقوط المطر والبخر - نتح - شديد الجفاف ، جافة ، شبه جافة (جدول رقم ١) :

جدول (١) : توزيع الأراضي الجافة في العالم .

الأراضي الجافة	التعريف النباتي			التعريف المناخي		
	نوع الغطاء النباتي	المساحة مليون/كم٢	٪ من أراضي العالم	كوبن	ثورنثويت	ميجز
شديدة الجفاف	صحراء	٦ر٢٩	٤ر٧			٤ر٣
جافة	صحراء ـ سافانا صحراء ـ شجيرات	٥ر٩٦ ٢٧ر٤٥ ٣٣ر٤١	٤ر٤ ٢٠ر٤ ٢٤ر٨	صحراء (١٢)	جاف (١٥ر٣٢)	١٦ر٢
شبه جافة	شجيرات غابات وشوكيات حشائش قصيرة	٣ر٠٦ ٠ر٨٨ ٣ر١٠ ٧ر٠٤	٢ر٣ ٠ر٦ ٢ر٣ ٥ر٢	استبس (١٤ر٣)	شبه جاف (١٥ر٢٤)	١٥ر٨
المجموع		٤٦ر٧٥	٣٤ر٧	٢٦ر٣	٣٠ر٧٥	٣٦ر٣

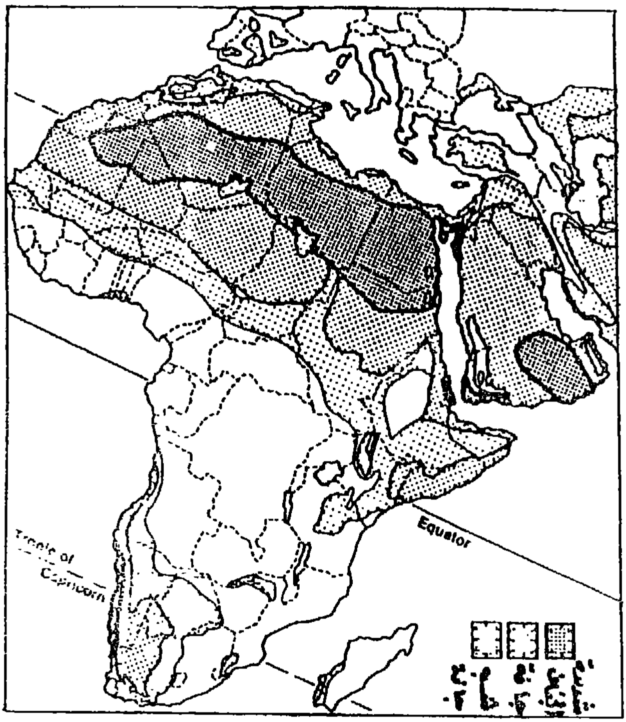
المصدر : هيثكوت (١٩٨٣)

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة الأراضي الجافة في العالم تتراوح بين ٣ر٢٦٪ ـ طبقا لتقسيم كوبن ـ الى ٣ر٣٦٪ طبقا لتقسيم ميجز ، أما بالنسبة لتوزيع الأراضي الجافة في القارة الافريقية طبقا لهيثكوت (١٩٨٣) فالأراضي شديدة الجفاف تقع في نطاق الصحراء الكبرى وصحراء ناميبيا بينما تقع الأراضي الجافة في النطاق الساحلي — السوداني جنوب نطاق الصحراء الكبرى وأيضا في صحراء كلهاري في جنوب القارة الافريقية ، أما الأراضي شبه الجافة فتقع في النطاقين المداري والاستوائي (شكل رقم ١) .

تقسيم الأراضي الجافة :

يعتبر العالم الروسي دوكو شييف (١٨٤٦ ـ ١٩٠٣) من أوائل العلماء الذين حاولوا تقسيم الأراضي على أساس دراسة خصائص التربة ، ثم تبعه العالم الروسي جلنكا (١٨٧٦ ـ ١٩٢٧) الذى اعتبر المناخ هو العامل الرئيسي لوضع أى تقسيم للتربة ، وبناء عليه اما أن تكون التربة ناضجة التكوين أو غير ناضجة . ثم جاء العالم الأمريكي الشهير هيلجارد (١٩٣٣ ـ ١٩٦٦) فأكد على دور المناخ كعامل أساسي في تكوين قطاع تربة الأراضي الجافة وخاصة دوره في الغسيل الضعيف للأملاح والمكونات المعدنية والعضوية الأخرى من الطبقات السطحية لقطاع التربة الى طبقات غالبا ما تكون قريبة من السطح مما يضعف من نضوج قطاع تربة الأراضي الجافة .

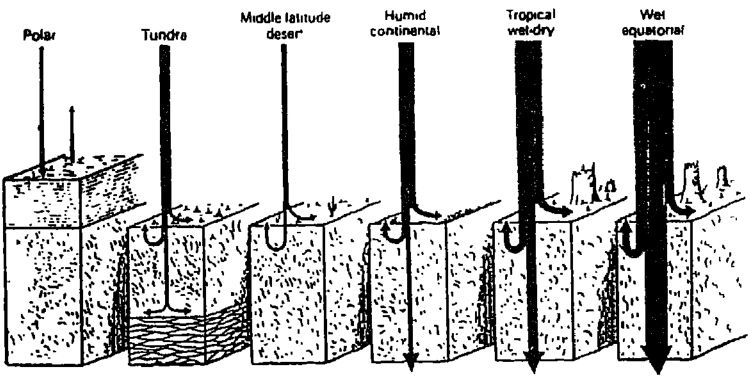
وعموما فان نقص الأمطار وزيادة البخر يؤديان الى ترسيب الأملاح وظهورها على السطح ، كما أن نقص الأمطار في المناطق الجافة يتسبب في قلة النشاط الكيميائي في عمليات تكوين التربة حيث يؤدى الى بطء تحلل البقايا النباتية وبالتالي فان نسبة الدبال المتكون تكون قليلة من حيث الكمية وعمق الترسيب ، بينما يكون العكس صحيحا في المناطق الأخرى شبه الرطبة والرطبة . (شكل رقم ٢) .



شكل (١)

توزيع الأراضى الجافة فى أفريقيـا

المصدر : هيثكوت (١٩٨٣) .



شكل (٢)

توزيع الأراضى الجافة فى افريقيا

المصدر : هيثكوت ١٩٨٣

ومن بين الرتب العشر لتقسيم التربة طبقا للتقسيم الأمريكى ، حدد هيثكوت (١٩٨٣) خمس رتب منتشرة فى الأراضى الجافة بصفة عامة وفى القارة الافريقية بصفة خاصة هى :

الانتيسول (أراضى حديثة التكوين) والأريديسول (أراضى جافة القطاع) والألفيسول (أراضى أكسيد الحديد والألومنيوم) والموليسول (أراضى الحشائش الغنية فى المادة العضوية) والفرتيسول (أراضى غنية بمعادن الطين من نوع ٢ : ١) وتشكل رتبتى الانتيسول والاريديسول نسبة ٨٦٪ من مجموع الأراضى الافريقية الجافة حيث يسود المناخ الجاف • يليهما رتبة الالفيسول حيث يسود المناخ شبه الجاف (جدول رقم ٢) •

وأهم ما يميز رتبة أراضى الاريديسول زيادة نسبة المحتوى المعدنى الى العضوى وانتشار الطبقات الصماء بالقرب من سطح التربة ، أما رتبة الانتيسول فأهم ما يميزها أنها حديثة التكوين ولا يمكن تمييز أفاق قطاع التربة بها كما أن أهم ما تحت الرتبة الخاص بها النوع الرملى والترسيبات النهرية •

أما أراضى الألفيسول فيتعرض قطاع التربة فيها للغسيل الشديد وتراكم أكسيد الحديد والألومنيوم وانخفاض رقم الحموضة، وتشغل ٨ر١١٪ من أراضى افريقيا الجافة •

وبالنسبة لأراضى الفرتيسول فهى مادة منقولة وليست محلية وهى غنية بمعادن طيبة تتبع مجموعة الاسمكتيت وتشغل نحو٤ر١٪ من أراضى افريقيا الجافة ، وعلى هوامش المناطق الجافة وشبه الجافة تنتشر أراضى الموليسول • وهى غنية بالعناصر الغذائية ونسبتها لا تتعدى ٧ر٠٪ من الأراضى الجافة بافريقيا •

جدول (٢) : توزيع رتب الأراضى الجافة فى العالم وفى أفريقيا .

رتب التربة	الأراضى الجافن فى العالم			٪ من الأراضى الجافة فى أفريقيا
	المساحة (مليون كم٢)	٪ من المساحة الكلية للأراضى الجافة	٪ من مساحة أراضى العالم	
الفيسول	١ر٣	٦ر٦	١ر٢	١١ر٨
أريديسول	١٦ر٦	٣٥ر٩	١١ر٣	٢٧ر٧
انتيسول	١٩ر٢	٤١ر٥	١٣ر١	٨٥ر٤
موليسول	٥ر٥	١١ر٩	٣ر٧	٠ر٧
فرتيسول	١ر٩	٤ر١	١ر٣	١ر٤
المجموع	٤٦ر٢	٪١٠٠	٪٣١ر٥	٪١٠٠

تأثير الجفاف على الانتاج الحيواني في افريقيا :

تعرض اقليم الساحل الافريقي عام ١٩٧٢ الى جفاف شديد استمر حتى عام ١٩٨٢ وتسبب في قتل آلاف البشر وملايين الحيوانات وفي جفاف عام ١٩٧٣ نفقت أعداد ضخمة من الحيوانات قدرت بنحو ٣ر٥ ملايين رأس . ويمكن القول بأن ٢٥٪ من الحيوانات هلكت في ذلك العام وقدرت خسائرها بنحو ٤٠٠ مليون دولار (ديميرورين ١٩٧٤) ، ونتج عن ذلك هجرة الآلاف من الرعاة جنوبا ، عاشوا في معسكرات ايواء وشكلوا مشاكل اقتصادية واجتماعية هائلة على دولهم بالرغم من الجهود المضنية التي بذلها المجتمع الدولي لامداد اقليم الساحل بالغذاء سواء للبشر أو لحيواناتهم . وفي عام ١٩٨٢ كان الجفاف شديد القسوة ، فمثلا في بتسوانا انخفض انتاج الحبوب بنحو ٨٠٪ واضطر المزارعون الى ذبح أعداد هائلة من الحيوانات لتعويض النقص في الغذاء ، وتأثر الجزء الغربي من زيمبابوي بشدة من الجفاف القاسي ، وتسبب في قتل المئات من الأطفال في أثيوبيا ، كما عانت المغرب من ندرة الأمطار لثلاثة أعوام متتالية ، ودعت الجزائر الى تكثيف الجهود لانقاذ سبعة ملايين رأس من الماشية والأغنام من الموت جوعا (جرينجر ١٩٨٢) .

تعريف التصحر :

يجب الفصل بين كل من الجفاف والتصحر حيث أن الأول مرتبط ارتباطا مباشرا بالظروف المناخية السائدة مثل الأمطار وارتفاع درجة الحرارة ... الخ ، أما التصحر فمن الصعب تحديد تعريف محدد له ، ولكن هناك العديد من الاجتهادات لتعريفه على أساس التغيرات التي تحدث على هوامش الصحراء وليس في داخل الصحراء نفسها ، وذلك لأن قسوة الصحراء يصعب تغييرها ، أما البيئات الأخرى المتاخمة لهوامش الصحراء والممتدة حتى المناطق

المدارية والاستوائية فيحدث فيها تغييرات بيئية ضرورية تؤدى الى تحولها الى ما يشبه الصحراء ومن هنا جاء لفظ « التصحر » .

عرف وارين وميزيلز (١٩٧٧) التصحر بأنه « التغير البيئى الذى يأخذ مجراه على حواف الصحراء » وأضاف وارين (١٩٨٤) بأن مظاهر التصحر ممكن أن تكون موجـودة بغض النظـر عن الجفاف ، ولاشك أن الجفاف يساعد على التصحر ولكن يجب ان يعزى التصحر بالدرجة الأولى الى التدخل البشرى فى البيئة .

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر (١٩٧٧) عملية التصحر بأنها « امتداد للظروف الصحراوية وهى تقود الى انخفاض الانتاجية الحيوية ثم يتبعه انخفاض الكتلة الحيوية للنبات وبالتالى انخفاض السعة الحملية لأراضى المراعى » .

عرف برنامج الانسان والمحيط الحيوى « ماب » (١٩٨٥) التصحر بأنه « تناقص قدرة الانتاج البيولوجى للأرض وتدهوره وينتج التصـحر من تدهور النظـم البيئية المختلفة وتحت وطأة الظروف المناخية الصعبة والمتقلبة وكذلك من الاستغلال غير الرشيد الذى ينتج عنه نقص القدرة البيولوجية أو تدميرها » .

عرف جرينجر (١٩٨٢) التصحر بأنه « تدهور الأرض بفعل الانسان وينتـج عن ذلك فقد التربة لخصوبتها وفقد طاقتها على امداد محصـول ذى عائد اقتصـادى سـواء تحت نظام الزراعة أو الرعى » .

كما عرفـه كرار (١٩٨٥) بـأنه « تدمير الطاقـة الحيوية للأرض والتى تؤدى فى النهاية الى ظروف شبه صحراوية » .

ويمكن لكاتب هذا البحث أن يعرف التصحر بأنه « استنزاف الموارد الطبيعية بفعل الممارسات البشرية التى تؤدى فى النهاية الى تغيير جودة القدرة الانتاجية للأرض الى درجة أقل » .

عـــواقب التصـــحر :

ولاشك أن للتصحر عواقب وخيمة ، ويجب أن تتخذ الاجراءات الوقائيـــة المناسبة للتحكم فيه وللحد من انتشـــاره حتى لا ينعكس ذلك بأثار سلبية وخطيرة على الانســـان والبيئـــة التى يعيش فيها خاصة فيما يتعلق بتوفر الغذاء له ولحيواناته نظرا لنقص انتاجية الأرض .

وفى هذا المجال استـعرض مؤتمر الأمم المتحدة للتصـــحر (١٩٧٧) النسبة المئوية لاحتمالات تدنى الانتاجية على عام ٢٠٠٠ فى قارات العالم ، فوجد أن قارة افريقيا من أعلى القارات فى نسبة تدنى انتاجية التربة بسبب التصحر .

ذكر جرينجر (١٩٨٢) بأن المســاحة المتصـــحرة جنوب الصحراء الكبرى تقدر بنحو ٩ر٦ ملايين كم٢ ونحو ٣ر١ مليون كم٢ على امتداد ساحل البحر المتوسط وأوضح جرينجر أنه على مستوى العــالم تتعرض ســـنويا نحو ٣٠ مليونا كم٢ من الأراضى الجــافة (٢٠٠ — ٦٠٠م) للتصحر ، ويتعرض نحو ٨٥٠ مليون انســـان للتشرد كما تحول حوالى ٥٣ مليون فدان من أراضى صالحة للزراعة الى أراض متدهورة وغير صــالحة للزراعة . قدر المؤتمر الدولى للتصحر (١٩٧٧) التكلفة السنوية للتصـــحر بنحو ٢٦ بليون دولار منها ١٠ بلايين دولار بســـبب التأثير الميكانيكى الضـــار للرواسب الرملية المنجرفة بفعـــل الريـــاح وبفعل زحف الكثبان الرملية .

المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر فى افريقيا :

ذكر غبور (١٩٨٦) أن حوالى ٢٥٪ من مســـاحة المنـــاطق الجافة فى افريقيا تعانى من التصحر الشديد حيث تقع معظم هذه المساحة فى أراضى الزراعة الجافة جنوب منطقة الصـــحراء وكذلك

فى أراضى المراعى والمناطق الواقعة على منحدرات الجبال وسهول شمال افريقيا وعادة ما ترتبط المســاحات المتصحرة فى افريقيا بنوع استخدام الأرض (جدول رقم ٣) ٠

جدول (٣) : أنواع استخدام الأرض فى افريقيا

نوع الاستخدام	(٪) من المساحة الكلية
أراض مزروعة	٧
أراضى مراعى ومروج	٢٧
أراضى غابات	٢١
أراض أخرى	٤٥

المصدر : الاحصاء السنوى للفاو (١٩٧٢) ٠

يتضح من هذا الجدول أن مساحة الأراضى المزروعة (مروية ومطرية) لا تمثل الا ٧٪ فقط من المساحة الكلية لاستخدام الأرض، وأن معظم المساحة المستغلة تكون فى شكل مراعى وغابات ، بينما ما يقرب من ٤٥٪ من المساحة غير مستغلة ٠

جدول (٤) : التصحر العالمي وتكاليف علاجه ٠

نوع الاستخدام الأرض	المساحة الكلية المتصحرة (مليون هكتار)	معدل التدهور السنوي (١٠٠٠ هكتار)	تكلفة علاج التصحر (مليون دولار)	العائد الصافي من تكلفة علاج التصحر (مليون دولار)
أراضي مروية	٤٥	١٢٥	١٠٦	١١٢ر٥
أراضي مطرية	١٧٠	١٧٠٠	١٧٠	٣٤٠
أراضي مراعي	٣٦٠٠	٣٦٠٠	١٨٠	١٨٠
المجمـــوع	٣٨١٥	٥٤٢٥	٤٥٦	٦٣٢ر٥

المصدر : سكرتارية الأمم المتحدة (١٩٧٧) ٠

وإذا ما نظرنا الى النسبة المئوية للأراضي المتصحرة طبقا لنوع استخدام الأرض على المستوى العالمي (جدول رقم ٤) فسوف يتضح أن معدل التدهور السنوى للأراضي المتصحرة على مستوى العالم يقرب من ٥ ملايين هكتار ويتكلف علاج التصحر نحو ٤٥٦ مليون دولار تعطي عائدا صافيا حوالى ٦٣٢ مليون دولار (بناء على حساب التكلفة بأسعار ١٩٧٧) وبالطبع فالعائد الصافي ضئيل جدا اذا ما قورن بتكلفة الاستصلاح والعلاج خاصة فى أراضي المراعى وهذا يوضح خطورة التصحر على المستوى العالمى ٠

أما بالنسبة للتصحر طبقا لاستخدام الأرض في القارة الافريقية (جدول رقم ٥) ففى شمال افريقيا نجد أن مصر وتونس بهما أعلى نسبة تصحر فى الأراضي المروية وأقلها موريتانيا وجيبوتى ، أما أعلى نسبة تصحر فى الأراضي المطرية فتأتى الصومال والجزائر فى المقدمة بينما أقلها مصر، ويلاحظ أن ما يزيد عن ٩٠٪ من أراضي المراعى فى شمال افريقيا يتعرض للتصحر ٠

وفى شرق افريقيا تأتى أثيوبيا فى مقدمة الدول التى بها أعلى نسبة تصحر فى الأراضي المروية ، وكينيا بها أعلى نسبة تصحر فى الأراضي المطرية ، وأقل نسبة تصحر فى أراضي المراعى توجد فى تنزانيا وأعلاها فى كينيا حيث تتراوح نسبة تصحر أراضي المراعى من ٥٠ الى ٩٥٪ ، وفى اقليم غرب أفريقيا تحتل الكاميرون المرتبة الأولى فى تصحر أراضيها المروية وأقلها بوركينا فاسو ، وفى تصحر أراضي الزراعة المطرية تأتى نيجيريا فى المرتبة الأولى وأقلها مالى والنيجر ، وأعلى نسبة فى تصحر أراضي المراعى توجد فى مالى وأقلها فى الكاميرون ٠

أما فى بعض دول جنوب افريقيا فتوجد أعلى نسبة تصحر للأراضي المروية فى بتسوانا وأقلها فى زيمبابوى ، وفى أراضي الزراعة المطرية توجد أعلى نسبة فى مدغشقر وأقلها فى زيمبابوى

وناميبيا ، بينما في أراضي المراعي فأعلى نسبة تصحر في مدغشقر (٩٦٪) وأقلها في بتسوانا (٢٠٪) .

وتلخيصا لما سبق يمكن القـول ان أعلى نسـبة تصحر في الأراضي المروية توجد في : تونس ، أثيوبيا ، الكاميرون ، بتسوانا . وفي الاراضي المطرية : الجزائر ، الصومال ، الكاميرون ، مدغشقر . وفي أراضي المراعي : السـودان ، موريتانيا ، جيبوتي ، مالي . مدغشقر .

جدول (٥) : النسبة المئوية للأراضى المتصحرة طبقـا لاستخدام الأرض ٠

الدولة	اراضى الزراعة المروية	اراضى الزراعة المطرية	اراضى المراعى
شمال افريقيـا			
مصر	٢٦	٢٠	٩٧
ليبيـا	٨	٨٠	٩٥
تونس	٣٩	٧٠	٨٩
الجزائر	٢٤	٨٩	٩٢
المغرب	٢٠	٨٠	٩٧
موريتانيا	١	٦٧	٩٨
السودان	١٦	٧٤	٩٨
جيبوتى	—	—	١٠٠
الصومال	٥	٩٥	٩٠
شرق افريقيا			
اثيوبيـا	١٧	٨٩	٩٠
تنزانيا	١٠	٧٥	٥٠
أوغندا	٥	—	٩٠
كينيـا	٦	٩٠	٩٥
غرب افريقيا			
الكاميرون	١٥	٨٨	٦٠
نيجيريا	٥	٩٥	٩٣
النيجر	٥	٧٥	٩٧
السنغال	١	٨٣	٩٣
بوركينافاسو	—	٩٣	٩٧
مالى	١٠	٧٥	٩٨
جنوب افريقيا			
بتسوانا	١٠	٦٧	٣٠
مدغشقر	٧	٧٥	٩٦
ناميبيا	١	٥٠	٢٥
زيمبابوى	—	٥٠	٥٣

المصـــــدر : درنج (١٩٨٣) ٠

وعلاوة على الأراضى المتصحرة بالفعل ، فان هناك مساحات كبيرة من الأرض مهددة بالتصحر ، واذا أخذنا بشمال افريقيا كمثال فسوف نجد أن أعلى نسبة من المساحات المتصحرة بالفعل توجد فى مصر وجيبوتى يليهما ليبيا ، أما المساحات المهددة بالتصحر فأعلى نسبة توجد فى الصومال (٩٣٪ من المساحة الكلية المتصحرة) يليها تونس (٣٦٪ من المساحة المتصحرة) ٠

وأوضحت خريطة الأمم المتحدة عن درجات التصحر (شكل رقم ٣) أن درجة التصحر فى القارة الافريقية تتراوح من متوسطة الى شديدة جدا ، فهى متوسطة فى المناطق الممتدة على الشريط شبه الجاف المتاخم لساحل البحر المتوسط وكذا فى جنوب القارة بصحراء كلهارى والجزء الغربى من جزيرة مدغشقر . بينما تكون درجة التصحر شديدة جدا فى شمال افريقيا مارا بالصحراء الكبرى والنطاق الساحلى وبعض الأجزاء المدارية فى أقصى شرق وغرب القارة بالاضافة الى صحراء ناميبيا وجنوب جزيرة مدغشقر ٠

أسباب التصحر :

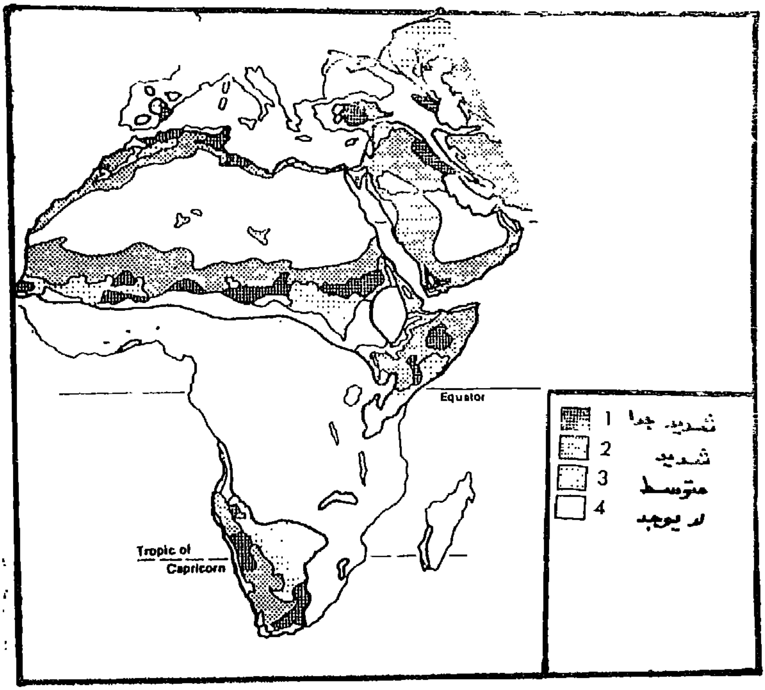
يوجد العديد من الأسباب التى تؤدى الى تدهور الأرض وبالتالى زيادة التصحر ، ويمكن حصر أهمها فيما يلى :

١ ــ الزيادة السكانية وزيادة الطلب على الغذاء ٠

٢ ــ تدهور أراضى المراعى نتيجة الجفاف والرعى الجائر ٠

٣ ــ ازالة الغابات بغرض استصلاح الأرض وزراعتها أو استخدامها للوقود ٠

٤ ــ الانجراف المتسارع للتربة سواء بالماء أو الرياح ٠



شكل (٣)

درجات التصحر فى افريقيا

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر (١٩٧٧)

٥ ـ تحويل نظـــام الزراعة الجافة الى الزراعة المروية مع زيادة التكثيف الزراعى ٠

٦ ـ تملح التربة نتيجة ظروف الغدق وسوء الصرف وما يتبعه من زيادة قلوية التربة ٠

٧ ـ سوء ادارة الموارد المائية السطحية والجوفية ٠

٨ ـ تلوث التربة نتيجة الافراط فى استخدام المبيدات والأسمدة غير العضوية ٠

٩ ـ الغزو السكانى للأراضى الزراعية واستقطاع مساحات كبيرة من الطبقة السطحية الخصبة لصناعة الطوب ٠

١ ـ الزيادة السكانية فى افريقيا :

قدر عام (١٩٧٨) عدد سكان القارة الافريقية بنحو ٢٦٥ مليون نسمة وسوف يصل العدد الى نحو ٨٢٠ مليون نسمة على عام ٢٠٠٠ ، وتعتبر قارة افريقيا من أكبر قارات العالم نموا فى الزيادة السكانية حيث يصل معدل النمو السكانى الى ٢ر٦٪ مقارنا ب ٧ر٠٪ فى أوروبا مثلا ، كما تصل النسبة المئوية للزيادة السكانية فى افريقيا الى ١٢٥٪ مقارنا ب ٢١٪ فقط فى أوروبا (جدول رقم ٦) ٠

جدول رقم (٦) : النسبة المئوية للزيادة السكانية فى العالم مرتبة تنازليا .

القارة	عدد الدول	(٪) للزيادة السكانية	(٪) معدل النمو السنوى
أفريقيا	٥٠	١٢٥	٢ر٦
أمريكا الجنوبية	٢٨	١١٧	٢ر٨
أسيا	٤١	٧٥	٢ر٣
أمريكا الشمالية	٢	٤٤	١ر١
اوروبا	٣٠	٢١	٠ر٧

المصدر : امام (١٩٧٨) .

وطبقا لمابوت (١٩٨٤) فان عدد سكان الريف المتأثرين بدرجة التصحر المتوسطة والشديدة فى أفريقيا يزيدون بدرجة أكبر فى مناطق الزراعة المطرية والمراعى عن مناطق الزراعة المروية. كما تزيد أيضا المساحة المتصحرة المرتبطة بهذه الزيادة السكانية ونوع استخدام الأرض خاصة فى الاقليم الساحلى - السودانى

جدول رقم (٧) عدد سكان الريف المتأثرين بالتصحر الشديد والمتوسط (مليون نسمة) والمساحات المتصحرة (مليون هكتار) .

الاقليم	أراضي مروية		أراضي مطرية		أراضي مراعي	
	عدد السكان (مليون)	المساحة المتصحرة (مليون هكتار)	عدد السكان (مليون)	المساحة المتصحرة (مليون هكتار)	السكان السكان (مليون)	المساحة المتصحرة (مليون هكتار)
البحر المتوسط	١ر٥	٠ر٥	١٧	١٥	١٧	٦٨
الساحلي ـ السوداني	٢ر٠	٠ر٨	٥٦	٧٢	٢٠ر٥	٣٤٢
جنوب الساحلي ـ السوداني	١ر٥	٠ر٦	٥٢	٤٢	١٢ر٥	٢٠٠
المجموع	٥	١ر٩	١٢٥	١٢٩	٣٩	٦١٠

المصدر : مابوت (١٩٨٤) .

وبناء عليه فان عدد السكان الذين يعانون من التصحر المتوسط والشديد يبلغ نحو ١٩٦ مليون نسمة في الاقاليم الثلاثة ، كما أن أكبر مساحة متصحرة توجد فى أراضى المراعى خاصة فى الاقليم الساحلى ـ السودانى ٠

٢ ـ تدهور أراضى المراعى نتيجة الجفاف والرعى الجائر :

لا شك أن قسوة المناخ متمثلة في الجفاف يكون لها عواقب وخيمة على الغطاء النباتى الطبيعى وبالتالى على حالة أراضى المراعى وتزداد الحالة سوءا بطبيعة الحال فى المناطق الافريقية الجافة خاصة فى نطاق الصحراء الكبرى والذى يتميز بقلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها مع ارتفاع درجة الحرارة وزيادة المدى الحرارى اليومي مع ارتفاع معدل البخر ، ويميز هذا الاقليم أيضا انتشار الكثبان الرملية المتحركة والتى بدورها يكون لها الأثر السيىء على كثافة الغطاء النباتى الطبيعى بالنسبة لوحدة المساحة مما يؤدى الى وجود الغطاء النباتى فى صورة مبعثرة علاوة على انتشار النباتات الحولية قصيرة العمر ٠

واذا ما أخذنا أراضى المراعى بشمال افريقيا كمثال لدراسة تدهور أراضى المراعى لوجدنا أن مساحة أراضى المراعى الجافة والصحراوية تزيد عن مليون كم٢ ، وأراضى المراعى الصحراوية المهملة تزيد عن ٤ ملايين كم٢ ، بينما أراضى المراعى غير الجافة وغير الصحراوية تقدر فقط بأقل من نصف مليون كم ٢ (لى هور وبولس ، ١٩٩١) ، وهذا يعكس ضرورة تنمية أراضى المراعى والحفاظ عليها نظرا لقلة مساحتها (جدول رقم ٨) ٠

جدول رقم (٨) : توزيع أراضى المراعى فى شمال أفريقيا (١٠٠٠ كم٢) .

الدولة	المساحة الكلية	غير جافة ـ غير صحراوية ٤٠٠ مم	جافة ١٠٠ ـ ٤٠٠ مم	صحراوية ٥٠ـ١٠٠ مم	صحراوية مهملة ٥٠ مم
مصر	١٠٠٠	—	٣٥	٩٠	٨٧٥
الجزائر	٢٣٨١	١٨١	٢١٠	١٣٠	١٨٦٠
ليبيا	١٧٦٥	٥	٩٠	٦٠	١٦١٠
تونس	١٦٠	٤٠	٦٠	٤٠	٢٠
المغرب	٦٠٠	١٩٧	١٢٠	١٢٠	١٨٣
المجموع	٥٩٢٦	٤٢٣	٥١٥	٤٤٠	٤٥٤٨
مساحة الاراضى الجافة والصحراوية			٩٥٥		

المصـــدر : لى هورو وبولس (١٩٩١) .

وقد قام العالم لى هورو بعمل سلسلة من البحوث على مراعى شمال افريقيا نشرت فى أعوام متتالية منذ ١٩٨٢ وحتى ١٩٩١ اتضح منها ما يلى :

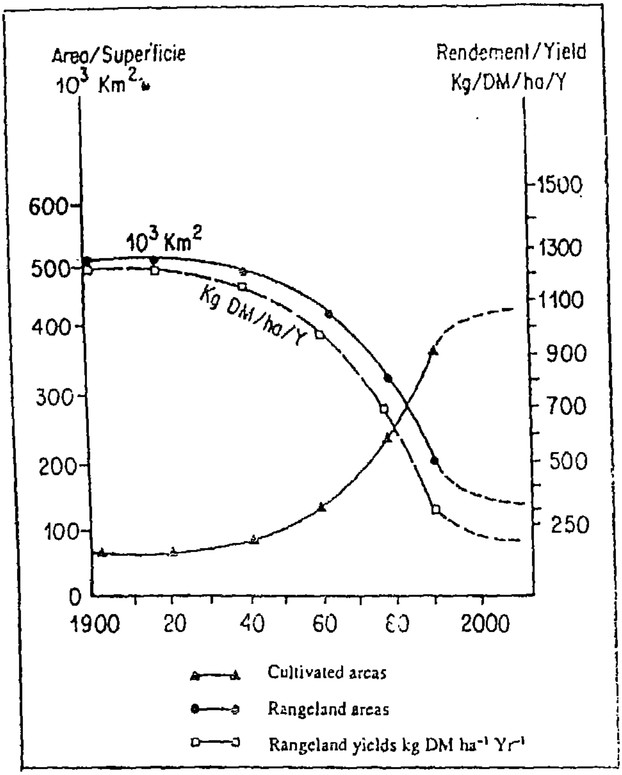
(أ) نقصت مساحة عرش نباتات المراعى فى شمال افريقيا فى خلال عشر سنوات (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠) بنسبة ٢٠ ـ ٢٥٪ كما نقص وزن الكتلة الحية للنباتات المستديمة من (١٠٠٠ـ١٥٠٠ كجم) مادة جافة / هكتار الى (١٠٠ ـ ٣٠٠ كجم) فقط فى الثمانينات ٠

(ب) كفاءة استخدام المطر (نسبة تعبر عن وزن المادة الجافة مقدرة بالكجم / هكتار / السنة / مم مطر ، وتعتبر الكفاءة مقبولة الى جيدة اذا تراوحت بين ٣ ـ ٥ كجم / هكتار / السنة / مم مطر) وقد وصلت فى أوائل التسعينيات الى (٥ر٠ ـ ١) فقط ، وهى تعكس الاستنزاف الخطير للمادة الجافة مقارنا بوحدة سقوط المطر ٠

(جـ) نقص الانتاج الأولى لأراضى المراعى الى عشر ما كان عليه منذ خمسين عاما مضت (لى هور ١٩٩١) ٠

(د) تطور استخدام المياه مع عدم اتباع سياسة علمية محدد لادارة المراعى أدى فى كثير من الأحيان الى وجود مياه فائضة غمرت مساحات كبيرة من أراضى المراعى وحولتها الى حالة الغدق مما أدى الى تدهورها وتدنى انتاجيتها (شكل رقم ٤) ٠

(هـ) أدى استنزاف أراضى المراعى وازالة بعضها بغرض الاستزراع الى زيادة معدل انجراف التربة وزحف الكثبان الرملية مما نتج عنه زيادة التصحر ٠ ويقدر الزحف الصحراوى للكثبان الرملية فى شمال افريقيا بنحو ١ ـ ٢٪ سنويا ، كما يقدر لى هور (١٩٩١) أن ٥٠٪ من مساحة أراضى المراعى الجافة (١٠٠ ـ ٤٠٠ مم مطر سنويا) قد أزيلت منذ الحرب العالمية الثانية ، بينما



شكل (٤)

تدهور أرضى المراعى فى شمال افريقيا .

المصدر : اى هور (١٩٩١) .

زادت مساحة الأراضي المزروعة خاصة بالحبوب بمعدل يصل الى ٥٦٪ .

(و) تراجعت مساحة اراضي المراعي الى ما يقرب من النصف بالرغم من الزيادة الواضحة في الانتاج الحيواني (زاد انتاج الأغنام بنسبة ٧٤٪ في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٩٠) ، وهذا أدى الى زيادة السعة الحملية للمرعى مما يعكس التدهور الرهيب في أراضي المراعي نتيجة للرعي الجائر .

وعموما يمكن القول بأن الرعي الجائر في افريقيا يعود بالدرجة الأولى الى سببين رئيسيين هما :

(أ) زيادة أعداد قطعان الحيوانات .

(ب) نقص مساحة المراعي اللازمة لهذه الأعداد ، ونتج عن ذلك زيادة أعداد الحيوانات وازدحامها في وحدة المساحة ففي منطقة الساحل الافريقي (والتي تضم ست دول هي : السنغال ، موريتانيا ، مالي ، بوركينا فاسو ، تشـــاد ، النيجر) يتراوح معدل الزيادة السكانية من ٢ ــ ٥و٢٪ (رينجر ١٩٨٢) ويلجأ البدو الى زيادة أعداد الحيوانات في فترة سقوط الأمطار مما ينتج عنه زيادة السعة الحملية للمرعى ويحدث الرعي الجائر . وقد لخص مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر (١٩٧٧) عواقب الرعي الجائر في الآتي :

النقص السنوي في انتاج المادة الجافة الخضراء .

نقص انتاج الحشائش المستديمة الخضراء وفقد الاستساغة ، مع ضغط سطح التربة وتدهور خصائصها الطبيعية .

تدمير النباتات الطبيعية المثبتة للكثبان الرملية مما يساعد على تحركهـــا .

تدهور صحة الحيوانات ونقص انتاج اللحوم والالبان .

زيادة عملية التصحر .

وعموما وعلى مستوى العالم تقدر المســاحة المتدهورة نتيجة الرعى الجائر بنحو ٣٩٨ مليون هكتار كما أدى الرعى الجائر الى زيادة انجراف التربة بنسبة ٢٩٪ وانجرافها بالرياح بنســبة ٦٠٪ ، وتدهورت خصائصها الكيميائية بنسبة ٦٪ ، وخصائصها الطبيعية بنسبة ١٦٪ . (أولديمان وآخرون ، ١٩٩٠) .

٣ ـ ازالة الغابات وتدهور أراضيها :

يزداد معدل ازالة الغابات فى المناطق الجافة والمدارية فى العالم حيث يزال ســنويا نحو ٤ ملايين هتكار وتعتبر قارة افريقيــا هى الأســوأ على الاطلاق حيث تفقد سنويا نحو ٢ر٧ مليون هكتار (رينجر ١٩٨٢) ويستخدم معظم الغطاء النباتى المزال اما كوقود أو فى صناعة الفحم والذى يزداد بزيادة السكان مما أدى الى التدهور السريع فى الغابات ويقدر رينجر أن قطع الغابات فى منطقة الساحل الافريقى قد زاد بمعدل رهيب حيث أنه على عام ٢٠٠٠ ســوف لا تكون هذه الغابات قادرة على توفير أخشاب الوقود الا بنسبة ٢٠٪ فقط من الاحتياج الكلى لها .

وعلى مســتوى العالم يقدم أولديمان وآخرون (١٩٩٠) مساحة الغابات المزالة بنحو ٣٨٤ مليون هـكتار وهذه المساحة تؤدى الى زيادة انجراف التربة بالماء بنسبة ٤٣٪ وزيادة انجرافها بالرياح بنسبة ٨٪ وتدهور خصـائصها الكيميائية بنسبة ٢٦٪ وخصائصها الطبيعية بنسبة ٢٪ .

ومن مظاهر تدهور الغطاء النباتى الطبيعى فى شمال افريقيا ما ورد عن سالم (١٩٩٣) بشأن تدهور الغابات فى شمال غرب تونس . ويعزى ذلك الى زيادة الجفاف نتيجة تركز الهطول السنوى فى فصل الشتاء فقط (٥٤٦ ـ ٧١٤ مم) وتقل فى الربيع الى ١٩٩ ـ ٣٧٧ مم ثم الصـيف (٣١ ـ ٤٨ مم) ويعزى كذلك الى زيادة انجراف التربة بالماء وتراكم الماء قريبا من السطح مما يؤدى

الى اختناق جذور النباتات ، ومما يزيد من خطورة الموقف هو حدوث عمليات غسيل شديدة لقطاع التربة مما ينتج عنه تكون أفاق رملية القوام على السطح ، وكذلك شبه انعدام الانبات الطبيعى لغابات البلوط الفلينى والزان ، علاوة على تحول ما يقرب من ٢٠ ألف هكتار من هذه الغابات الى مناطق غير غابية فى خلال مائة عام (١٨٨١ ـ ١٩٨١) ٠

وفى غضون سنوات قليلة فقدت مساحات كبيرة قدرت بنحو ٤٠٪ من أراضى غابات البسنط فى موريتانيا (الشخاترة ١٩٨٤) ٠

٤ ـ انجراف التربة :

تنتشر ظاهرة انجراف التربة بالماء أو الرياح فى القارة الافريقية حيث تأتى فى المرتبة الأولى من بين قارات العالم من حيث فقد التربة بالرياح وفى المرتبة الثانية بعد قارة أسيا من حيث فقد التربة بالماء ٠

يتسبب انجراف التربة بالماء فى تدهور مساحة تقدر بنحو ١٧٠ مليون هكتار بينما يتسبب انجراف التربة بالرياح فى تدهور وتصحر نحو ٩٨ مليون هكتار (أوليمان وآخرون ١٩٩٠) ٠

وعلى المستوى العالمى تعتبر ظاهرة انجراف التربة بالماء مسئولة عن ٤٣٪ من عملية التصحر نتيجة ازالة الغابات و ٢٤٪ نتيجة سوء ادارة الأرض و ٢٩٪ نتيجة الرعى الجائر و ٤٪ نتيجة أسباب أخرى يمارسها الانسان مثل الحرث وسوء الرى وعدم اتباع دورة زراعية ٠٠٠ الخ ، أما انجراف التربة بالرياح فهو مسئول عن ٨٪ من عملية التصحر نتيجة ازالة الغابات ، و ٦٠٪ بسبب الرعى الجائر ، و ١٦٪ نتيجة سوء ادارة الأرض المزروعة ، و ١٦٪ لأسباب ممارسات الانسان الأخرى ٠ (أولديمان وآخرون ، ١٩٩٠) ٠

وفى حقيقة الأمر فان انجراف التربة بالماء هى عملية متسارعة بفعل الانسان وليست طبيعية مثل عملية تجوية أو تعرية الصخور

بل يكون للتدخل البشرى الأثر الأكبر فى تعجيل فقد التربة بالماء ويتمثل التدخل البشرى فى ممارسات عدة أهمها ازالة الغابات والرعى الجائر وترك الأرض بورا لفترات طويلة واستخدام عمليات الحرث العميق فى اتجاه الميل مما يؤدى الى تكوين قنوات دقيقة فى سطح الأرض تكبر وتتسع وربما تصل الى تكوين قنوات مائية واسعة فى الحالات المتقدمة وفيها يحدث تدهور شديد لخصائص التربة الطبيعية والكيميائية ، وجميع الممارسات التى يفعلها الانسان تؤدى أساسا الى ترك سطح التربة معرضا لطاقة حركة قطرات المطر والتى تسبب تمزق تجمعات التربة الكبيرة الى تجمعات صغيرة مع حبيبات فردية مما يؤدى الى هدم بناء التربة ، وسواء فقدت التربة بالماء أو الرياح فانها تفقد خصوبتها المركزة فى الطبقة السطحية خاصة عناصر النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم الى جانب العناصر الصغرى مثل الحديد والمنجنيز والزنك والنحاس والبورون والموليبدينوم ... الخ .

ومن أهم أسباب الانجراف المتسارع هو تحويل الأرض من حالة المراعى الى حالة الاستزراع حيث يؤدى ذلك الى كميات هائلة من الرواسب السطحية محمولة مع الماء الجارى ، وهذه الرواسب السطحية تحمل معها تجمعات التربة التى تتكون من حبيبات الطين والسلت مدمص عليها عناصر غذائية هامة للنبات أهمها : الفوسفور وكاتيون الأمونيوم الى جانب كاتيون البوتاسيوم المتبادل علاوة على فقد هذه العناصر فى صورة ذائبة مع الماء الجارى حيث يفقد النيتروجين فى صورة نترات كما تذوب كمية ضئيلة من الفوسفور وكمية يعتد بها من البوتاسيوم (الحسنين ، ١٩٨٣) ويتكلف تعويض هذه العناصر باستخدام الأسمدة ملايين الدولارات سنويا، علاوة على الآثار الجانبية لزيادة تركيز العناصر الغذائية فى المجارى المائية والتى تعرف باسم Eutrophication وهى تساعد على النمو الغزير للحشائش المائية والطحالب .

ففي زيمبابوى قدر نورسى وسيجال (١٩٩٣) كمية العناصر المنجرفة سنويا بفعل الماء الجارى بنحو ١ر٦ مليون طن نيتروجين و ١٥ر٦ مليون طن مادة عضوية و ٠ر٢٤ ميلون طن فوسفور وفى الأراضى المزروعة كان الفقد من المكونات الثلاثة ٠ر١٥ ، ١ر٥ ، ٠ر٠٢ مليون طن على التوالى .

وقدرت تكاليف تعويض النيتروجين والفوسفور والمادة العضوية فى عام ١٩٨٥ بنحو مليون دولار ، وعموما قدرت التكلفة السنوية لانجراف الأراضى الزراعية بنحو ٢٠ ـ ٥٠ دولار / هكتار وانجراف أراضى المراعى بنحو ١٠ ـ ٨٠ دولار / هكتار طبقا لأسعار ١٩٨٥ (نورسى وسيجال ١٩٩٣)

ووصف ليندال (١٩٧٣) ظاهرة انجراف التربة فى هضبه تيجر فى أثيوبيا ، واعتبرها نموذجا مزعجا للتدخل البشرى فى زيادة الانجراف المتسارع للتربة ، حيث اختفى الغطاء الطبيعى تماما من سهول الهضبة بعد أن كانت الهضبة لعدة قرون مغطاة تماما بغابات السيدر وحشائش السافانا الطويلة ، كما فقدت الهضبة كمية هائلة من التربة السطحية الخصبة .

كما درس الحسنين (١٩٨٥) ظاهرة انجراف التربة فى حوض نهر الأواش بأثيوبيا ووجد أن معدل جريان الماء السطحى يتراوح من ٢٣٦ الى ٣٣٢ م٣ / الثانية من قمة الانحدار الى قاعدته حاملة معها رواسب تقدر بنحو مليون طن عند قمة الانحدار تزيد الى ٩ ملايين طن عند قاعدة الانحدار ، كما وجد ارتباط معنوى بين كمية الرواسب المنجرفة وكمية الطين والسلت والمادة العضوية المفقودة الى الشرفات النهرية السفلى متأثرة بكل من الانجراف السطحى والانجراف بالتناثر بفعل الأمطار الشديدة التى تزيد عن ١٤٠٠ مم عند قمة الانحدار ثم تقل الى ٤٠٠ مم عند قاعدته .

كما درس الحسنين وأخرون (١٩٩٣) انجراف التربة فى بوروندى ، ووجدوا فى أراضى الغابات أن نسبة الفقد فى التربة

مع الماء الجارى ٤٩٫٦ كجم/هكتار/مم مطر ، وفى أراضى الحشائش ٥٢ كجم/هكتار/مم ، زادت فى الأراضى المزروعة الى ٦٩ كجم / هكتار/مم ، ثم ارتفعت بشدة الى ٨٦٠ كجم/هكتار/مم مطر فى الأراضى المزال منها الغطاء النباتى الطبيعى سواء حشائش او غابات مع ترك الأرض بورا ، وهذا يوضح بجلاء الأثر السيئ لممارسات الانسان فى تلك البيئة المدارية .

٥ ـ التحول من نظام الزراعة المطرية الى المروية وزيادة التكثيف الزراعى :

اتجهت العديد من الدول فى القارة الافريقية الى التحول من نظام الزراعة الجافة الى نظام الزراعة المروية خاصة على ساحل البحر المتوسط مثل مصر ، وكذلك فى بعض دول نطاق الساحل الافريقى ، ومع الزيادة السكانية المطردة وحاجة الدول الى العملات الصعبة اتجهت هذه الدول الى نظام التكثيف الزراعى خاصة بزراعة المحاصيل النقدية وذلك باستقطاع مساحات كبيرة من أراضى المراعى واستزراعها مع تقصير فترات ترك الأرض بورا مما أدى الى اجهاد الأرض ، وقد أدى التكثيف الزراعى لأراضى المراعى الهامشية الى احداث نوع من الزحام لكل من المحاصيل والحيوانات على وحدة المساحة مما أدى الى انخفاض القدرة الانتاجية للأرض وتعرضها للانجراف ، وفى هذا المجال أدى التكثيف الزراعى فى دول الساحل الافريقى وبالتحديد فى النيجر الى انخفاض انتاجية الحبوب من ٣٥٠ كجم/هكتار عام ١٩٢٠ الى ٢٥٠ كجم/هكتار عام ٢٠٠٠ (رينجر ١٩٨٢) .

وقد وجد الحسنين (١٩٧٧) أن التحول من نظام الزراعة المطرية الى نظام الرى السطحى فى الساحل الشمالى الغربى لمصر أدى الى تدهور الخصائص الطبيعية للتربة خاصة قيم معامل ثبات تجمعات التربة الذى انخفض من ٤٠ ــ ٥٠ فى الزراعة المطرية الى

١٤ ـ ٣٠ فى الزراعة المروية ، وكذلك المسامية الكلية للتربة انخفضت من ٥١٪ تحت نظام الزراعة المطرية الى ٤٦٪ تحت نظام الزراعة المروية .

عواقب التكثيف الزراعى :

يؤدى التكثيف الزراعى الى العواقب التالية :

- نقص خصوبة التربة وانخفاض انتاجية المحصول .
- تدهور الخصائص الطبيعية للطبقة السطحية من التربة خاصة المسامية نتيجة تكون قشرة سطحية بفعل الترطيب والجفاف .
- زيادة معدل جريان الماء السطحى وما يصاحبه من انجراف التربة بالماء .
- زيادة فرصة تدمير المحاصيل المزروعة بفعل الرمال المنجرفة .
- المحصلة النهائية هى زيادة التصحر .

٦ ـ تملح التربة :

تزداد ملوحة التربة نتيجة زيادة الرى ووصول الأرض الى حالة الغدق نتيجة سوء الصرف ، تبلغ مساحة الأراضى التى تعانى من التملح فى افريقيا نحو ٧٠ مليون هكتار وهى تمثل نحو ٢٪ من مساحة القارة (جلازوفسكى ، ١٩٨٦) ، وتقدر المساحة التى تعانى من التملح فى مصر نحو ٢٩٠ ألف هكتار منها ١٥٠ ألف هكتار فى الدلتا و ٦٠ ألف هكتار فى وسط الدلتا و ٤٠ الف هكتار فى غرب الدلتا (عبد السلام والقاضى ١٩٩١) .

وتنتشر ظاهرة تملح التربة فى مصر وتتعداها الى باقى الدول المجاورة ، فمثلا فى تونس تقدر المساحة المزروعة والقابلة للزراعة

جدول رقم (٩) : توزيع الأراضى الملحية للأراضى الجافة فى افريقيا ٠

المجموعة	الوصف	النسبة المئوية للجفاف	مساحة الأراضى الملحية (مليون كم٢)	عدد بلاد العالم المتأثرة بالتملح	البلاد الافريقية المتأثرة
الأولى	دائمة الجفاف	١٠٠	٠ر٣	١١	مصر ـ جيبوتى ـ موريتانيا ـ الصومال
الثانية	شبه دائمة الجفاف	٧٥ـ٩٩	٤ر٤	٢٣	الجزائر ـ بتسوانا ـ تشاد كينيا ـ ليبيا ـ المغرب ـ تونس ـ مالى ـ ناميبيا ـ السودان ـ النيجر ـ السنغال ـ بوركينا فاسو ٠
الثالثة	يسودها الجفاف	٥٠ـ٧٤	١ر٠	٢	اثيوبيا ـ جنوب افريقيا
المجموع (٪) من أراضى العالم			٥ر٧ ٦٢ر٨٪		
الرابعة	شبه جافة	٢٥ـ٤٩	٠ر٩	٩	تنزانياـتوجوـانجولا
الخامسة	هامشيه الجفاف	١ـ٢٤	٢ر١	١ر٨	بنين ـ افريقيا الوسطى ـ غانا ـ ليسوتو ـ مدغشقر ـ نيجيريا ـ زامبيا ـ زيمبابوى٠

مجموع المجموعات الخمس	٨ر٧
مجموع الأراضى الملحية فى العالم	٩ر٠
(٪) بالنسبة للأراضى الجافة فى العالم	٩٦ر٦٪
(٪) بالنسبة للأراضى الملحية فى العالم	١٩ر٥٪

المصدر : هيثكوت (١٩٨٣) ٠

بنحو ٩ مليون هكتار منها نصف مليون هكتار تعاني من تملح التربة وهذه تروى اما بالأمطار أو بمياه الآبار الجوفية ، والأخيرة تقدر بنحو ١٣ر١ مليون متر مكعب سنويا ثلثها يزيد تركيز أملاحه عن ٣٠٠٠ جزء في المليون (اليكسون ١٩٨١) ، كما أن ليبيا والمغرب والجزائر تعاني من ظروف مشابهة خاصة الأراضي الساحلية (شوقي والحسنين ١٩٩٣) ، وعموما فمن أهم الخصائص التي ترتبط بالأراضي الجافة هي تكون الأراضي الملحية والقلوية نتيجة لقلة عمليات الغسيل وزيادة البخر ، ويوضح جدول رقم (٩) توزيع الأراضي الملحية في البلاد الافريقية حيث تضم المجموعات الثلاث الأولى نطاق الدول الجافة وتضم المجموعة الرابعة دول النطاق شبه الجاف أما المجموعة الخامسة فتقع على هوامش النطاق شبه الجاف حيث يبدأ بعده النطاق شبه الرطب .

يتضح من هذا الجدول أن الدول الواقعة في نطاق المجموعتين الأولى والثانية بها ما يزيد عن نصف الأراضي الملحية في العالم وهذه الدول تشمل نطاق الصحراء الكبرى وكذلك النطاق الساحلي - السوداني الى جانب ناميبيا في افريقيا الجنوبية ويتميز قطاع الأرض الملحية بالتركيزات العالية للأملاح الكلية التي تزيد عن ٤ مليموز / سم ، واعادة ما تسود أيونات الصوديوم والماغنسيوم والكلوريد والكبريتات الى جانب وجود مشكلة أخرى وهي تحول الأرض الى حالة القلوية نتيجة زيادة نسبة الصوديوم المتبادل عن ١٥٪ كما تصل النسبة المئوية للتشبع بالقواعد الى ١٠٠٪ .

وتشكل الأراضي الملحية عقبة كبيرة لانتاجية الأرض من خلال زيادة الضغط الاسموزي وعرقلة امتصاص النباتات للماء ، والملوحة مشكلة جوهرية في ادارة واستخدام الأرض وبالتالي زيادة تصحرها ويجب مراعاة اتباع أسلوب ادارة جيدة لاستخدام المياه خاصة تكنولوجيا الري الحديثة مثل الري بالتنقيط والرش والمحوري

بحيث يراعى تقليل تراكم الأملاح على السطح أو بالقرب منه خاصة عند زيادة معدل البخر فى فترة الجفاف ٠

مجابهـــة التصحـر :

تتركز وسائل مجابهة التصحر فى الادارة الجيدة لاستغلال الموارد الطبيعية ، والصـــيانة الوقائية لكافة أنواعها خاصة الموارد الأرضية والمائية والمراعى ويمكن تلخيص وســائل مجابهة التصحر فيما يـلى :

١ ـ حسن ادارة اســتخدام الأرض للمحفـاظ عليها ضمن المجموعات الثلاث الأولى للقدرة الانتاجية للأرض وذلك من خلال اتباع أنسب طرق الرى الحديثة وبرامج التسميد والاســـتخدام الأمثـل للتكنولوجيـا الزراعية واســتعمال الهندسة الوراثية فى استنباط أكثر أنواع النباتات تحملا للملوحة وأعلاها انتاجا وكذلك اضافة محسنات التربة الجيلاتينية والتى لها دور هام فى زيادة الماء الميسر للنبات وكذلك كفاءة استخدام ماء الرى (الهادى ١٩٨١) ولها أيضا تأثير هام على تقليل التبخر من سطح التربة (العمران وآخرون ١٩٨٧) ، كما أن لها دورا فعالا فى زيادة معـــامل ثبـات تجمعات التربة وزيادة النفاذية (مصطفى وآخـــرون ، ١٩٨٩) ، ولها أيضا تأثير هام على تقليل التبخر من سطح التربة (العمران وآخرون ، ١٩٨٧) ٠

٢ ـ صيانة التربة من الانجراف بالماء وذلك بعمل المصاطب أو المدرجات لتقليل طول انحدار الأرض ونسبة الميل وبالتالى تقل طاقة الحركة المصاحبة للماء الجارى ، كما يفضل اتباع أساليب الحرث الوقائى والزراعى الكنتورية أو الشرائطية حتى يتم حماية سطح التربة من التأثير المدمر لقطرات المطر ٠

٣ ـ استخدام مصدات الريـاح لمقـاومة انجراف التربـة بالرياح وخاصة بزراعة أحزمة التشجير النباتية والتى لها دور

فعال فى حماية سطح التربة من التأثير الميكانيكى الضار للرياح ، وكذلك حماية المحاصيل النامية فى ظل هذه الأحزمة ، كما تعمل على حفظ رطوبة التربة من التبخر السريع ، وبالتـالى تعمل على تعديل المناخ المحلى للتربة وتقليل التصحر (الزغت ١٩٩٣) ٠

٤ ـ محاولة تثبيت الكثبان الرملية والحد من زحفها خاصة بزراعة نباتات مثبتة ، أو باضافة مواد لاحمة عضوية أو معدنية تزيد من معامل ثبات تجمعات حبيبات الرمل المفككة ٠

٥ ـ استصلاح الأراضى الملحية والقلوية من خلال تحسين نظام الصرف واتباع أنسب طرق الرى مع اختيار أنسب النباتات التى تتحمل ملوحة مياه الرى تحت الظروف الصحراوية القاسية ، وذلك بعمل بعض المعاملات والتى من أهمها نقع بذور النباتات قبل الزراعة فى محاليـل الأملاح لفترة محـدودة حتى تكتسب مقاومة للملوحة وقد أمكن لمنير وعبد السـلام (١٩٨٧) الحصول على محصول جيد من نبات الاتريبلكس الصالح لتغذية الأغنام وذلك باستخدام مياه ملوحتها ٤٠٠٠ جزء فى المليون ، كما وجد هلال وقرقر (١٩٩٣) أن جدولة الرى واضافة الكبريت العنصرى كان لهما دور فعال فى الاستفادة من المياه المالحة فى رى الزراعـات الصحراوية ٠

٦ ـ تقليل فواقد المياه سواء بالتبخر أو التسرب أو الجريان السطحى من خلال برامج صيانة المياه خاصة بتوفير جزء من الموارد المائية السـطحية بعمل السدود والخزانـات لتجميع الماء الجارى وحصاده ٠

٧ ـ صـيانة المراعى الطبيعية وتحسينها والحد من الرعى الجائـر ٠

٨ ـ صيانة الغابـات وتطوير نظـم اسـتغلالها مع تجنب قطعها بغرض الاستزراع والوقود الا بعد اتباع التخطيط العلمى

السليم واستخدام نظم التسميد الحيوى بتلقيح الأشجار ببعض أنواع البكتريا التى تزيد قدرة الأشجار على تثبيت النيتروجين الجوى مثل الكازورينا ، ويوفر التسميد الحيوى ما يقرب من ٢٥٪ من تكلفة الأسمدة النيتروجينية المضافة للتربة مع تجنب مشاكل التلوث الناتجة عنها (اسحق ومصطفى ، ١٩٩٣) ٠

٩ ـ استخدام مصادر مياه بديلة مثل ماء الصرف الصحى والصرف الزراعى . وكذلك دراسة اقتصاديات تقنية تحلية مياه البحر لزيادة الموارد المائية ٠

المراجـــع

(أ) باللغـة العربيـة :

— سالمى ، محسن محمد (١٩٩٣) • التطور الارتجاعى لغابات الزان والبلوط فى الشمال الغربى لتونس • ندوة التصحر واستصلاح الأراضى فى منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٢ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣ ، جامعة الخليج العربى ، البحرين •

— الزغت ، فهـد معين (١٩٩٣) • الأحزمة الخضراء لمقـاومة التصحر واستصلاح الأراضى ومن أجل بيئة أفضل فى شبه الجزيرة العربية • ندوة التصحر واستصلاح الأراضى فى منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ٢٢ ـ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٣ ، جامعة الخليج العربى ، البحرين •

— الشخاترة ، محمد (١٩٨٤) • الغابات والتشجير فى الوطن العربى • أكساد ، ص ب ٢٤٤٠ ، دمشق ، سوريا •

— شوقى ، محمد عصام والحسنين ، عادل سعد (١٩٩٣) • أراض صـحراوية عربية وافريقية ـ جامعـة القاهرة ـ كلية الزراعة ، مركز التعليم المفتوح •

— ماب (١٩٨٥) · النشرة الدورية للجنة الوطنية المصرية لبرنامج الانســـان والمحيط والحيوى ، الشــعبة القومية لليونسكو ، العددان الأول والثانى ·

— المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٨٧) · مشروع الحزام الأخضر لدول شمال افريقيا ، وقف التصحر فى دول شمال افريقيا ، القاهرة ـ مصر ·

— منير ، محمود وعبد الســلام ، محمد عــاطف (١٩٨٧) · التجربة المصرية فى استصلاح الأراضى · المؤتمـــر العــربى للبحث العــلمى والتنميه · نــدوة الزراعه فى المنــاطق الصحراويــة ، ٢٦ ـ ٢٩ ســبتمبر ١٩٨٧ ، وزارة البحث العلمى ، القاهرة ·

(ب) باللغـــة الانجليزية :

— Abdel Salam, M. A. (19990). Anti-desertification through soil salinity control. DRC, Mataria, Cairo, Egypt.

— ALEXO (1981). Arab symposium on the use of saline water in agriculture, Tunisia.

— Al-Omran, A. M., Mustafa, M. A., and Shalaby, A.A. (1987). Intermetent eveporation from soil columns as affected by a gel forming conditioners. Soil Sci. Soc. Am. J., 51 : 1593-1599.

— Demeruren, A.S. (1974). The improvement of nomadic and transhumance animal production systems. FAO Bull. No. AGA/MISC/74/3, Rome, Italy.

— Dregne, H.E. (1983). Desertification of arid lands. HardWood Academic Publ., New York.

— El-Hady, O.A., Tayel, M.Y. and LITFY, A.A. (1981). Super gel as a soil conditioner. II : ils effect on plant growth, enzyme activity and nutrient uptake. Acta Hort., 119 : 257-265.

— El-Hassanin, A.S (1977). Recent changes in some soils of the north-western coast of Egypt due to soil and water management. M.Sc. Thesis, Inst. of African Research and Studies, Cairo University.

— El-Hassanin. A. S. (1983). Physical, chemical and mineralogical characteristics of soil VS. erodibility. Ph.D. Thesis, Oklahama State Univ., USA.

— El-Hassanin, A.S. (1985). Soil erosion in the Awoeh River Basin, Ethiopia. Desert. Inst. Bull., 36 (1) : 69-81.

— El-Hassanin, A.S., Labib, M. T. and Gaber, E.I. (1993). Effecl of vegetation cover and land slope on run off and soil losses from the watersheds of Burundi. Agric. Ecosystems & Environ., 43 : 301-308.

— FAO (1972). Production year book, Rome, Italy.

— FAO (1975). Sandy soils. Soils Bull. No. 25, Rome. Italy.

— Fitzpotrick, E.A. (1983). Soils.: their formation, classification and distribution. Longman, New York.

— Ghabbour, E.I. (1986). Deserts of Africa.
The 15th Intern. Conf. on the Unity of the Sciences,

27-30 Nov., 1986, Paragon House Publ., Washington, D.C.

— Glazovskaya, M.A. (1986). Soils of the World. Oxonian. Press PVT, LTD, New Delhi.

— Greinger A. (1982). Desertification. The Intern. Inst., Environ. & Development, London.

— Heathcote, R.L. (1983). The arid lands : their use and abuse. Longman, New York.

— Hilal, M. H. and Korkor, S.A. (1993). Irrigation scheduling and sulfur application for optinum utilization of saline water in desert irrigation. The Intern. Conf. on Desert Development, 25-30 July, 1993, Mexico city, Mexico.

— Imam, M.M. (1978). Politics, population and production of food crops in Africa in « Feeding Africa ». Proc. of 2nd symp. of Pan African Pugwash Group (PAP), 28th May - 3rd June, 1978, Cape Coast, Ghana.

— Ishac, Y.Z. and Mostafa, M.I. (1993). Applications of biofertilizers in desert to reduce pollution and control pest. The Intern. Conf on desert development, 25-30 July, 1993, Mexico City, Mexico.

— Karrar, G. (1985) Current status of desertification and UNEP's efforts in its control. The Intern. Symp. on the African Horn. 5 - 10 Jan., 1985, Inst. African Res. & Studies, Cairo Univ.

— Le Houeron, H.N. (1991). Rangeland management in Northern Africa and the Near East : evaluation,

trends and deveiopment outlook. The Intern. Rangeland Congress, Montpellier, Frence.

— Le Houerou, H.N. and Boulos L. (1991). Bioclimatic and phytogeographic cheracteristics of the arid rangelands of Northern Africa and the Near East. The Intern. Rangeland Congress, Montpellier, France.

— Lindahl, K.C. (1973). Nature conservation and water resources of the highlands of Eastern Africa. WMO No. 389. Proc. of the Tech. Conf., Nairobi, Kenya.

— Mabbut, J. A. (1984). A new global assessment of the status and trend of desertification. Environ. Conserv., 11 : 103-109.

— Mostafa, M.A., Al-Darby, A.M., Al-Omran, A.M., and Mursi, M. (1989). Impact of gel conditioner and water quality upon soil infilteration. Irrigation Sci.. 10 : 169-176.

— Norse, D. and Seigal, R. (1993). National economic cost of soil erosion in Zimbabwe. In ! Environmental economics and national resource management in developing countries ».

M. Munasinghe (ed.), CIDIE, and World Bank, Washington, D.C.

— Oldeman, L.R., Hakkeling, R.T. and Sombroek, W.G. (1990). World map of the status of human — induced soil degradetion : maps and explanatory note. In cooperation with Intern. Soil Reference and Information Center, Wageningen, UNEP, Nairobi.

— UN. (1977). World map of desertification at a scale of 1 : 25,000,000 UN Conf. on Desertification, 29th August to 9th Sept., 1977., Nairobi, Kenya.

— Werren, A. (1984). The problems of desertification. In J.L. Thompson (ed.). « Key Environments : sahara desert ». Pergamon Press, Oxford.

— Warren, A. and Maizels, J.K. (1977). Ecological change and desertification. UNCOD, Nairopbi, Kenya.

الأسئلة والتعقيبات على
ورقة أ . د . عادل حسنين

تعليق المهندس حسن الرشيدى :

ان التصحر فى الشريط الساحلى راجع الى هبوب هواء بارد من البحر وان هناك دراسات كاملة فى هذا الخصوص .

تعليق أ.د. محمد طارق لبيب :

ان كلمة الأستاذ الدكتور عادل وافية وانه يجب التفرقة بين الطبيعة والصحراء والعوامل الطبيعية ، ولتتبع ما قاله الأستاذ الدكتور عادل فان الموضوع برمته ليس زيادة حرارة ، ولكنه تدهور نتيجة سوء استخدام وسوء تصور بشرى ، وليس نتيجة تغير مناخى ، ولكن نتيجة انجراف المياه ، فان ٨٠٪ من أسباب التصحر هو انجراف الماء الزائد ، اذن ليس هناك تصحر ، وليس هناك زحف الصحراء . والواقع أن كل هذه التعبيرات تعنى أن هناك سوء استخدام يرمى الى التصحر ، وأن هذا التعبير

desertification يعنى أن هناك أسبابا سياسية وعلاقات دولية وعندما نشأت لجنة البيئة فى الأمم المتحدة لمنع القيود والتعطيل تنازلنا تماما عن كلمة desert bication وبذلك فان سـوء الاستخدام يؤدى الى تدهور التربة وقلة انتاجيتها .

تعليق لأحد السفراء :

بالنسبة لموضـوع التصحر وأسبابه فهنـاك عوامل بيئية أو طبيعية الى جانب العوامل الداخلية .

الاطار التاريخى والمستقبلى

لادارة مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل

د. محمد نعمان نوفل

الاطار التاريخي والمستقبلي
لادارة مياه النيل بين مصر ودول حوض النيل

د • محمد نعمان نوفل

مقدمـــة :

رغم أن نهر النيل من أوائل الأنهار التى شهدت اجراءات تعاقدية بين الدول الواقعة فى حوضه من أجل الاتفاق على أساليب معينة لادارة موارد النهر الا أن ادارة النهر لم تخطو نحو أساليب الادارة التنموية المتكاملة بين الأقطـار الواقعـة فى حوض النيل ، غير أنه ظهر أخيرا أســاليب الادارة البيئية طبقا لأنشطة برنامـج الادارة السليمة بيئيا للمياه الداخلية (١) الذى أنشأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP عام ١٩٨٦ وقد نجح هذا البرنامج فى وضع خطة عمل لحوض نهر الزامبيزى وحوض بحيرة تشاد ولم تزل ادارة نهر النيل قيد الدراسة •

ان الاتفاق على أساليب مشتركة لادارة نهر النيل لابد آن تصطدم بتاريـخ هذه العـلاقات من ناحية وبالواقـع الاقتصادى

والســياسى الذى تعيشه بلدان حوض النيــل من ناحية أخرى ، وهذا ما يحذو بنا الى القاء بعض الضوء على هذه المتغيرات ٠

١ ـ اتفاقات تنظيم استغلال مياه النيل :

تعود اتفاقات تنظيم اســتغلال مياه النيــل الى البرتوكول الموقع بين بريطانيا العظمى وايطاليا عام ١٨٩١ (٢) وفيه تعهدت ايطاليا « بعدم اقامة أية منشــآت لأغراض الرى على نهر عطبرة يكون من شــأنها تعديل تدفــق ميــاهه الى نهر النيــل على نحو محسوس » ٠

فى عام ١٩٠٢ عقدت معاهدة بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا وفيها تعد ملك الحبشة « بألا يصــــدر تعليمات أو أن يســـمح باصدارها فيما يتعلق بعمل أى شىء على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها الى النيل دون الموافقة المسبقة لحكومة بريطانيا وحكومة السودان » (٣) ٠

وفى اطار الاتفاق الموقــع بين بريطانيا العظمى وفرنســا وايطاليا بشأن الحبشة عام ١٩٠٦ وافقت الدول على أن « يعملوا معا لتأمين مصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض النيــل » ٠ خاصة بالنسبة لتــأمين وصول مياه النيــل الأزرق وروافده الى مصر (٤) ٠

وفى نفس العام (١٩٠٦) تم توقيع اتفــاق آخر بين ملك الكونجو وملك بريطانيا العظمى تعهدت بمقتضاه حكومة الكونجو بأن لا تقيم أو تسمح باقامة أية أشغال على نهر سمليكى أو نهر أسانجو أو بجوار أى منهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفــق فى بحيرة ألبرت ما لــم يتــم ذلك بموافقــة الحكومــة السودانية » (٥) ٠

حتى عام ١٩٠٦ لم تكن الحكومة المصرية قد دخلت بعد طرفا في أي تعاقد من هذه التعاقدات ولكن الحكومة البريطانية هي التي نشطت في هذه الأدوار نيابة عن حكومة مصر وذلك في اطار محافظة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على المصالح البريطانية في قارة افريقيا وفي انتظام وورود مياه النيل الى مصر ٠

في عام ١٩٢٩، دخلت الحكومة المصرية كطرف مباشر في هذه الاتفاقات وذلك في صورة الخطابين المتبادلين بين رئيس الوزراء المصري وقتئذ محمد محمود باشا وبين اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني في مصر ذلك الوقت ٠ وكان سبب هذا الاتفاق هو احتياجات السودان للتوسع في المشروعات الزراعية ، وكان أهم ما ورد في الاتفاق هو « ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد ، ولا تتخذ أي اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها ٠ سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الادارة البريطانية ، يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذي يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أي ضرر بمصالح مصر » وكذلك ورد ، اذا قررت الحكومة المصرية اقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أي اجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر ، تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من اجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ٠ ويكون انشاء هذه الأعمال وصيانتها وادارتها من شأن الحكومة المصرية ، وتحت رقابتها رأسا » (٦) ٠

وقد رد على هذا الخطاب المندوب السامي البريطاني اللورد جورج لويد مؤكدا « أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل » ٠

وبذلك ظهر ما عرف باتفـاق ١٩٢٩ ، ولكنه بعد ذلك عام ١٩٥٣ عقد اتفاق آخـر بين الحكومة المصرية وحكومة أوغندا وفد مثلتها في المفاوضـات الحكومة البريطانية وهو الاتفـاق الخاص بخزان شلالات أوين وكانت أوغندا ترغب في بناء سد على هذه الشـلالات بغرض توليد الكهرباء بارتفـاع ١ر٣ متر فقط (٧) « ولما كانت سياسة الري المصرية تقوم على أساس عدة مشروعات للتحكم في مياه النيل تشمل من بينها التخزين السنوي وتكوين احتياطي في بحيرة فكتوريا ، فانه يبدو أن من المصلحة المتبادلة لكل من مصر وأوغنده أن تتعاونا في بنـاء الخزان عند مخارج البحيرة لأغراض الري في مصر وتوليد الكهرباء لصالح أوغنده » (٨) وبناء على ذلك طلبت مصر تعديل التصميم بحيث يرتفع السد الى ثلاثة أمتار وقد وافقت على ذلك الحكومة البريطانية نيابة عن أوغندا وقد ترتب على ذلك أن تحملت مصر (٩) :

١ ــ تكلفة تعلية السد .

٢ ــ تكاليف التعويضـات اللازمة لهؤلاء الذين سوف يتـأثرون بالتعديلات التي طلبت مصر ادخالها وكذلك تعويض الحكومة الأوغندية عن اعادة التصميم وعن كل ما يترتب عليه وهذا يتم بالاتفاق بين الحكومتين .

٣ ــ دفع مبلغ ٩٨٠ ألف جنيه استرليني لأوغندا تعويضـا عن التيار الكهربي الموجه للأغراض التجارية التي كانت تتبعه الحكومة الأوغنـدية حال تنفيذ التصميم الأول (وقد تأخـر ذلك منطقيا بسبب تعديل التصميم) .

٤ ــ تتفق الحكومتـان على مبـالغ التعويض المنصوص عليها في البند (٢) حيث أن هناك أراضي أوسع سوف يصيبها الغرق في حالة رفع السد الى ارتفاع ثلاثة أمتار .

في عـــام ١٩٥٩ عقـدت كل من الحكومة المصرية والحكومة السودانية الاتفاق الذى سمى « باتفاق الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل » وقد وقع هذا الاتفاق حكومتان مستقلتان وهذا يعد أول اتفاق لتنظيم استغلال مياه النيل يوقع بدون طرف أجنبى وكل الغرض من هذا الاتفاق هو تقسيم الفائدة المائية المتوقعة من بنـاء السد العالى حيث كان السودان يحصل من مياه النيل على ٤ مليارات متر مكعب ومصر كانت تحصـل على ٤٨ مليـار متر مكعب مقدرة عند أسوان . وبناء على الاتفاق الجديد فان الفائدة المائية المتوقعة من بناء السد العالى وهى تقـدر بـ ٢٢ مليـار متر مكعب توزع ما بين البلدين حيث تحصـل مصر على ٧٫٥ مليارات متر مكعب وتحصـل السودان على ١٤٫٥ مليار متر مكعب مقـدرة عنـد أسوان وبذلك يكون نصيب مصر الكلى من مياه النيـل ٥٥٫٥ مليـار متر مكعب ويكون نصيب السودان ١٨٫٥ مليار متر مكعب .

كذلك تلتزم الحكومة المصرية بدفـع مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى تعويضا شاملا عن الأضرار التى تلحق بالمتلكات السودانية نتيجة التخزين أمام السد العالى لمنسوب ١٨٢ مترا (١٠) .

وقد طرح هذا الاتفاق لأول مرة مبدأ النظر فى المصالح المائية للأطراف الأخرى الواقعة فى حوض النيل حيث نص فى البند (٢) من الفقرة (خامسا) على ما يلى :

نظرا الى أن البـــلاد التى تقع على النيـــل غير الجمهوريتين المتعاقدتين تطالب بنصيب فى مياه النيل ، فقد اتفقت الجمهوريتان على أن يبحثا سويا مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها واذا أسفر البحث عن امكان قبول أية كمية من ايراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فان هذا القدر محسوبا عند أسوان يخصم مناصفة بينهما .

وبذلك خرج انفاق ١٩٥٩ عن سلسلة الاتفاقات أحادية الجانب والتى لم تكن ترى غير مصالح الرى المصرى والسودانى فقط دون أدنى اعتبار لمصالح الأطراف الأخرى ·

٢ ـ ارتباط المشروعات المائية على النيل ـ تاريخيا ـ بالانتاج الزراعى المصرى :

كانت بداية المشروعات الكبرى على النيل هى بناء القناطر الخيرية وذلك عام ١٨٣٣ (١١) وبعد توقف المشروع عاد محمد على الى وضع حجر الأساس للقناطر الخيرية مرة أخرى وكان ذلك عام ١٨٤٧ (١٢). وكان الهدف من بناء هذه القناطر هو ضمان استقرار نظام الزراعة الصيفية فى الوجه البحرى وذلك لضمان سهولة حصول الفلاحين على مياه الرى فى جميع أيام السنة ·

ولأن ثانى هذه الانجازات الكبرى وهو البدء فى شق الترعة الابراهيمية على عهد الخديوى اسماعيل وكان ذلك عام ١٨٦٧ بما اشتمله شق الترعة من انشاء قناطر التقسيم عند ديروط وبناء أربعة قناطر أخرى على جسد الترعة وهى قناطر المنيا ومطاى ومغاغة والشراهنة وقد بلغ طول الترعة ٢٦٨ كيلو متر (١٣) · وقد ترتب على شق هذه الترعة تحويل ٤٥٢ ألف فدان من الرى الحياض الى الرى المستديم فضلا عن اضافة ٩٠ ألف فدان بور الى الزمام المنزرع بمديرية الفيوم ·

غير ذلك كان هناك العديد من الانجازات الضخمة لتنظيم الرى فى مصر فى عهد كل من محمد على وحفيده الخديوى اسماعيل ولكن الأخير أصدر فرمانا عام ١٨٦٩ « بالحاق أعالى النيل الأبيض الذى هو أكبر أقسام النيل المبارك بالأقطار السودانية » (١٤) فكان هذا بداية الاتجاه نحو أعالى النيل أى التوغل جنوبا باتجاه القارة وذلك لتأمين منابع النيل من ناحية وضمان وصول موارد المياه آمنة الى مصر ومن ناحية أخرى كان بداية التفكير فى التخزين المستمر

لمياه النيل سواء أمام خزانات مقامة على النهر وروافده أو التخزين في البحيرات الاستوائية ٠

فاذا كان خزان أسوان (عام ١٩٠٢) هو أول مشروعات التخزين الكبرى على النهر في اطار استراتيجية التخزين المستمر للمياه في الأراضي المصرية فان بناء كل من خزان سنار (١٩٢٥) على النيل الأزرق وخزان جبل الأولياء (عام ١٩٣٧) على النيل الأبيض كان في اطار نفس الاستراتيجية ولكنهما خارج الأراضي المصرية ولكنهما قاما بوظيفة هامة (ولم تزل) في اطار توفير المياه لكل أيام السنة للزراعة المصرية ٠

لقد ساعد على هذا الوضع أن مصر تعيش في ظل النفوذ البريطاني وكانت أغلب البلدان الافريقية في منطقة حوض النيل كانت مستعمرات تحت التاج البريطاني ومن كان منها خاضعا لقوى استعمارية أخرى مثل ايطاليا أو بلجيكا فقد عقدت اتفاقات بين المستعمرين تضمن عدم تناقض مصالحهم في منطقة حوض النيل وكانت بريطانيا حريصة كل الحرص على ألا تتأثر الزراعة المصرية ، خاصة زراعة القطن ، باختلال في موارد مياه النيل ، من ناحية أخرى وفي اطار استراتيجية التخزين المستمر ظهرت « مشروعات التخزين القرني » وهو المشروع الذى أعلنت عنه وزارة الأشغال المصرية عام ١٩٤٦ تحت عنوان « المحافظة على مياه النيل في المستقبل » (١٥) وكان المشروع لا يقف عند حدود ضمان الموارد المائية اللازمة للري في كل من مصر والسودان فقط ولكنه يهدف الى فائدة البلدان الأخرى الواقعة في حوض النهر حيث كانت الفكرة الأساسية للمشروع أن بلدان حوض النيل تسقط عليها أمطار كثيرة ولا يستفاد منها الاستفادة الكافية لذلك وضع المشروع لتنظيم المياه بطول حوض النيل ابتداء من البحيرات الاستوائية وعلى روافد النيل ٠ وقد انقسم المشروع الى مرحلتين الأولى هي

مرحلة التخزين على البحيرات الاستوائيــة والحبشــة وهى بحيرات ألبرت وفكتوريا وخزان شلال بحيرة أوين وخزان بحيرة تانا وخزان خشم الجربة ، كما تضمنت هذه المرحلة قناة جونجلى وكذلك خزان على الشلال الرابع عند مروى ٠

أما المرحلة الثانية فقد استهدفت الحد من الفاقد المائى فى حوض السوباط وبحر الغزال ٠ لقد وضعت هذه المشروعات كخطة متكاملة تحقق التخزين المستمر للمياه وتضبط النهر فى مناطق متعددة منه وتحقق معدلات تخزين عالية جدا حيث قدرت معدلات التخزين على البحيرات الاستوائية بـ ٢٥ مثل حجم التخزين أمام السد العالى وهذا التنظيم الواسع للموارد المائية للنهر يضمن أيضا للبلدان الواقعة فى حوض النهر الاستفادة من موارده المائية لأن القدرة الواسعة على تخزين المياه وتقليل الفاقد الى حدود دنيا يضمن توفير المياه اللازمة لخدمة الخطط الزراعية لجميع البلدان ٠ غير أن البلدان الواقعة فى حوض النيل وقت اعلان « مشروع المحافظة على مياه النيـــل فى المستقبـــل » كانت جميعها بلدانا مستعمره ولا تملك أى خطط للنمو ، والزراعة بها بدائية ومعتمدة على الأمطار لذلك لم يكن هناك أى تفكير فى أهمية هذه المشاريع ٠

بعد ذلك فى الستينات عندما حصلت أغلب هذه البلدان على استقلالها كان من الصــعوبة بمكان اقنــاع هذه البلدان بأهمية المشروع نظرا لأن هذه الدول كانت حديثة عهد بالاستقلال وتحاول أن تبدو محافظة على مواردها الطبيعية بصورة مبالغ فيها ، الأمر الذى جعلها ترفض فكرة التعاون فى مشروع متكامل على مستوى منطقة حوض النيـــل ٠

لقد كان السد العالى بديلا لهذا المشروع الضخم الطموح وقد تقدم به مهندس مصرى من أصل يونانى يسمى أدريان دانينوس(١٦) حيث تقدم بمشروعه عام ١٩٤٨ ٠

غير أن مشروع السد العالى الذى تقدم به أدريان دانينوس لم يكن هو التفكير الوحيد فى هذا الصدد حيث أن فكرة التخلى عن التخزين فى البحيرات الاستوائية كانت ذات وزن ما بين خبراء الرى المصريين فقد تقدم المهندس محمد صبرى الكودى بك (١٧) عام ١٩٤٨ أيضا بمشروع للتخزين على النيل الرئيسى وهو خزان أكبر قليلا من خزان أسوان (سعة التخزين ١٠ مليار متر مكعب) ويقع على الشلال الرابع وهو تطوير لفكرة التخزين عند مروى ضمن مشروع (المحافظة على مياه النيل فى المستقبل) وذلك اعتمادا على دراسات حكومية بدأت منذ عام ١٩٤٦ .

ولا يمكننا بطبيعة الحال تفسير عدم تحمس حكومات الدول الافريقية حديثة الاستقلال لمشاريع ضبط نهر النيل بعامل الحماسة الوطنية المبالغ فيها ولكن هناك عاملين هامين دون شك أولهما : عدم تبلور خطط للنمو الاقتصادى لدى الحكومات الوطنية الجديدة وثانيهما : حالة الافلاس المالى الذى كانت ومازالت تعانيه هذه الحكومات بعد الاستقلال حيث ترك الاستعمار هذه البلدان وهى تعانى من الافلاس والبطالة وخراب الأطر الانتاجية ، بل الاستعمار ترك بعض هذه البلدان وهى تعانى من الحروب الأهلية أو تعيش فى ظل خطرها .

نقول ، كان البديل هو السد العالى وبذلك تراجعت المشاريع المصرية من أعالى النيل وبقى مشروع قناة جونجلى وبقيت آثار اتفاقية ١٩٢٩ وقد ظهر ذلك لدى تشغيل لجنة التعاون المائى لبلدان شرق افريقيا النيلية وذلك عام ١٩٥٥ وقد وجدت هذه اللجنة نفسها محاطة بمجموعة من القيود فى بداية مفاوضاتها هى (١٨) :

١ ـ أن التدفق الطبيعى للمياه ينبغى ألا يتأثر بأعمال التحكم .

٢ ـ أن المياه الجديدة المحافظ عليها أو المتاحة بالوسائل الصناعية الممكن انجازها من خلال المشاريع الاستوائية على النيل ينبغى ألا تؤثر على مصالح كل من مصر والسودان ·

٣ ـ هناك مياه اضافية يمكن الحصول عليها من عمليات استصلاح المستنقعات وكذلك المياه على محيط البحيرات وهى مياه غير داخلة فى نظام نهر النيل ·

وقد انتهت اللجنة الى وضـــع تقديرات عن الاحتيـــاجات الاضافيـــة للمياه فى كل من كينيا وتنجانيقا (تنزانيا) وأوغندا وقد بلغت فى مجموعها ١ر٧٠٤ مليـــار متر مكعب من المياه (١٩) ولكن مشروعات هذه اللجنة ظلت معلقة فى انتظار موافقة كل من مصر والسودان ·

غير أن الوضع تحسن قليلا بسبب اعتراف اتفاقية ١٩٥٩ بحق البلدان الواقعة فى حوض النيل فى طرح احتياجاتها الاضافية من المياه ، وطبقا للاتفاق توفر هذه المياه مناصفة من انصبة كل من مصر والسودان بشرط أن يدرس البلدان الموقعان على الاتفاقية حقيقة هذه الاحتياجات الثانية ·

وبنـــاء على هذا الوضـــع ظهرت فى السنوات الأخيرة لهجة تنافسية على المياه ، خاصة بعد موجة الجفاف الافريقى العظيم الذى راح ضـــحيته الآلاف من البشر بسبب نقص الغذاء والماء · وقد اتجهت أغلب الحكومات الأفريقية خاصة تلك الواقعة فى حوض النيل الى تحميل البلدان ذات النظم الزراعية المستقرة مثل مصر مسئولية الاستحواذ على كميات كبيرة من المياه وبالتالى مسئوليتها عن حرمان شعوبها من المياه · وفى هذا الصدد ظهر كتاب بعنوان الأطماع الامبراطورية لمصر ازاء بحيرة تانا والنيل الأزرق » لأستاذ بجامعة أديس أبابا يدعى ونديمينية تيلاهون (٢٠) وقد أورد المؤلف

تصريحا للحكومة الأثيوبية فى مايو ١٩٧٨ « ما من أحد عاقل يمكن أن يشكك فى حق أثيوبيا الذى لا ينازع فى الاستفادة من مواردها الطبيعية لمصلحة جماهيرها المناضلة .. وتود أثيوبيا الثورية أن توضح بجلاء لا يقبل اللبس أن لها مطلق الحرية وكامل الحق فى استخدام مواردها الطبيعية من أجل تقدم شعبها » (٢١) .

ويقول المؤلف بتنفيذ الاتفاق الموقع من امبراطور الحبشة عام ١٩٠٦ على اعتبار أنه التزام شخصى من الامبراطور وليس التزاما من الحكومة الأثيوبية ، أما الاتفاق الانجليزى الايطالى فان الكاتب لا يرى مبررا للالتزام به لأنه اتفاق بين بلدان استعمارية ولم تكن أثيوبيا وقتئذ تتمتع بسيادتها .

ولكن وندیمینیه تيلاهون رغم غضبه الشديد ورغم لهجته الحادة فى محاكمة اتفاقات استغلال مياه النيل وحدة عباراته لم يفقد رغم كل ذلك رشده كما حدث للرئيس المصرى الراحل أنور السادات ، الذى هدد بالحرب ضد أثيوبيا اذا أقدمت على بناء سد على بحيرة تانا ولا التهديدات البعيدة عن الرشاد الذى قام بها وزير دفاعه (المشير أبو غزالة) عندما هدد بقصف أثيوبيا بالطائرات اذا أقدمت على بناء سدود على روافد الأنهار الواقعة فى أراضيها ، ان البروفيسور تيلاهون رغم المرارة والحدة يطرح « التنمية الشاملة للنيل – كنهر دولى – من خلال هيئة مشتركة لوادى النيل تشارك فيها كل الدول النيلية » ، كحل للمشكلة .

ولكن المشكلة فى كينيا اتخذت أوضاعا مختلفة حيث أعلن أراب موى رئيس الجمهورية عن خطة طموحه لاستصلاح الأراضى تزيد عن ضعف المساحة المنزرعة حاليا فى كينيا (٢٢) وعلق خطر الفشل فى خطته على الجيران الذين يستحوذون على كميات مبالغ فيها من المياه .

وفى ظـل مماحكات حكومة الصـــادق المهدى فى مواجهة الحكومة المصرية ، استخدمت مشكلة المياه كاحدى المشكلات التى أرادت الحكومة السودانية اختلاق الخـلاف حولها ، حيث ظهرت بعض الدراسات التى زعمت وجود نقص شديد فى الموارد المائيه بالسودان بناء على تقديرات لاحتياجات الوحدة الأرضية (الفدان) من مياه الرى حيث تم تقدير احتياج الفـدان بمنطقة عطبرة بحوالى ٣٦٤٠م٣ وفى منطقة النيـل الأزرق بحوالى ٣٤٨٩م٣ وفى منطقـة النيل الأبيض بحوالى ٨٤٨٠م٣ (٢٣) ٠

من الأمور المدهشة أن تتباين الاحتياجات المائية بهذه الصورة بين التقديرين الأولين والتقدير الأخير ، فضلا عن المناطق الثلاث من المناطق المطيرة والتى ربما لا تحتاج الى مياه رى ولكن هذه التقريرات جاءت فى اطار الادعاء بأن السودان يعانى من فقر مائى وأن الكميات المقررة للسودان فى اتفاق عام ١٩٥٩ ليست كافية وأن مصر قد حصلت على ما هو أكثر من حقها ٠

عموما ، ان ارتباط الاتفاقـات المنظمة لاستغلال مياه النيل وكذلك المشروعـات التى قـامت عليه منذ القـرن الماضى لضمان استمرارية ورود مياه الرى الى مصر واضطرار البلدان الواقعة فى حوض النيـل الى الالتزام بهذه الاتفاقـات (بعد أن اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية) كل ذلك خلق اتجاها نفســـيا أكثر منه واقعيا ازاء ما يسمى بالاستغلال المصرى الأحادى الجانب لمياه النيل٠

٣ ـ نتائج اتجاهات التنمية الاقتصـــادية المنعزلة لـدى حـوض النيـــل :

تمثل الزراعة النشاط الاقتصادى الرئيسى فى جميع بلدان حوض النيل فيما عدا زائير التى تمتلك أكبر مساحة للغابات فى

القارة وثانى مساحة للغابات فى العالم كما تمثل الأحجار الكريمة والذهب أهم صادراتها ونتيجة لأن الزراعة هى النشاط الرئيسى فى أغلب بلدان حوض النيل ، فان العمالة الزراعية تشكل أكبر نسبة فى توزيع العمالة ، ونظرا للتخلف التكنولوجى لهذه البلدان لذلك فان النسبة الأكبر من العمالة هى عمالة غير ماهرة وضعيفة الانتاجية ·

وتفتقر أغلب بلدان حوض النيل الى البنية الأساسية اللازمة للنشاط الاقتصادى فيما عدا مصر وكينيا ، والسودان الى حد ما ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح النمو الاقتصادى فى هذه البلدان معرضا للخطر والتقلبات ، فضلا عن أثر الانقلابات المتكررة والحروب الأهلية ، فقد تغير النظام الحاكم فى جميع بلدان حوض النيل خلال الأربعين سنة الماضية عدة مرات (فيما عدا مصر) وكان أقل هذه التغيرات عددا هى كينيا (مرتين فقط) ولذلك لعب عدم الاستقرار السياسى دورا هاما فى انتظام معدلات النمو الاقتصادى · بل ان الخسائر التى نجمت عن أعمال العنف والاقتتال التى صاحبت هذه التغيرات السياسية كان لها أثر كبير فى تعويق عمليات النمو فضلا عن تبديد أموال ـ كان من الممكن أن توجه للاستثمار ـ فى أعمال العنف المتبادل بين الأطراف المختلفة ·

والجدول رقم (١) يوضح بصورة مقارنة بعض مؤشرات التنمية لبلدان حوض النيل حيث يوضح ترتيب البلدان التسعة الواقعة فى حوض النيل (*) طبقا لدليل التنمية البشرية ·

ويتضح من الجدول الترتيب المتأخر الذى تحتله هذه البلدان من أصل ١٧٣ دولة تم ترتيبها حسب دليل التنمية البشرية · وهذا يعنى تراجع مستويات التعليم والصحة والدخل بصفة عامة فى هذه البلدان فاذا كانت مصر تشغل الموقع ١١٠ (وهو لا يتناسب

على الاطلاق مع الامكانيات المادية والحضارية لمصر) الا أن أقرب بلد اليها هى كينيـــا بترتيب (١٢٥٠) وتحتل أثيوبيـــا ترتيبا متأخرا (١٦١) وبصفة عامة تقع بلدان حوض النيل فى المجموعة الأكثر فقرا بين مجموعات الدول ، وهذا ما يعبر عنه تدنى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى ٠

من ناحيـــة أخـــرى تمثل الأمية نسبة لا بأس بها داخل هذه البلدان ٠ وتعد مصر والسودان أكثر بلدين يعانيان من الأمية وسط بلدان حوض النيل ، وان كان الوضع فى بوروندى وروانda وأوغندا ليس أحسن حالا ، غير أن كينيا وزائير قد تخففتا الى حد كبير من عبء الأمية بالمقارنة بمصر والسودان وبالمقابل يبلغ نسبة المقيدين فى جميع مراحل التعليم فى مصر ٦٦٪ من عدد السكان فى فئة العمر ٦ ــ ٢٤ سنة وهو لا يعد من المؤشرات المتقدمة على صعيد البلدان النامية فهناك بلدان تتجاوز هذه النسبة لديهم ٨٠٪ ، ٧٠٪ غير أن البلدان الأخرى الواقعة فى حوض النيل يسجل المؤشر بالنسبة لها مواقع متوسطة على مدرج التطور فيما عدا السودان وأثيوبيا ٢٧٪ ، ١٧٪ على التوالى وهى مواقع متأخرة دون شك ٠

وكان نتيجة منطقية للأزمات الغذائية والمجاعات والحروب الأهلية أن يتزايد أعداد اللاجئين من هذه البلدان أو داخلها وهم بالنسبة لجميع البلدان (فيما عدا مصر) يمثلون نسبة تزيد قليلا أو تقل قليلا عن ١٪ من عدد السكان ولكنهم فى السودان يزيدون عن ٣٪ فى عدد السكان ٠ وفى تقديرى أن هذه الأرقام حاليا أكبر عما هو مسجل فى الجدول (نظرا لأنها أرقـام عام ١٩٩٢) خاصة بعد تزايد عمليات الهروب من السودان ومذابح رواندا وتزايد الأوضاع المنذرة بالخطـر فى بوروندى ، واجمـالى عدد اللاجئين فى بلدان حوض النيل ٢ر٧ مليون لاجىء ٠

ونتيجة طبيعية لهذه السياســات هو تزايـد أعداد الفقراء وتزايد المديونية الخارجية · ومن المناسب لدى قراءة الأرقام الخاصة بأعداد الفقراء فقرا مدقعا فى بلدان حوض النيل أن تحسب نسبة هؤلاء الفقراء الى العدد الاجمالى من السكان · فهم فى مصر مثلا يمثلون ٧ر٢٣٪ من عدد السكان أى حوالى ربع عدد السكان ولكنهم يزيدون قليــلا عن نصف عدد الســكان فى كينيا ويمثلون ٨٢٪ من عدد السكان فى زائير ويزيدون عن ثلاثة أرباع عدد السكان فى تنزانيا وفى السودان ربما لو حصلنا على العدد الاجمالى للفقراء لوجدنــا نسبة مأساوية ، أما فى بوروندى ورواندا فان الفقر يجتاح كل شىء حيث تبلغ نسبة السكان الفقراء فقرا مدقعا ٩٨٪، ٨٨٪ على التوالى ولا يمكننا تصور النسبة الاجمالية فى أوغندا اذا كان عدد هؤلاء السكان الفقراء فى الريف فقط يمثلون ٥ر٨٢٪ من عدد السكان والحال فى أثيوبيــا على نفس السوء فهم يمثلون حوالى ٦٩٪ من عدد السكان ·

أما عن الديون الخارجية فان أعلى بلدين وهما مصر والسودان وان كانت مصر قد نجحت بعض السياسات الاقتصادية لديها فى تخفيض الديون عن ذلك كثيرا فى السنوات الأخيرة ، الا أن كون حجم الدين الخارجى فى رواندا وبوروندى قليل نسبيا فان هذا لا يعنى رشاد الادارة الاقتصادية بقدر ما يعنى افلاس الاقتصــاد وعدم قدرته على تقديم ضمانات للمقرضين ، ونفس الحال بالنسبة لأثيوبيــا وأوغندا ·

هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى تعيشه بلدان حوض النيل لا يعبر فى الواقع عن نتائج جيدة لبرامج التنمية السابقة ، خاصة وأن أغلب بلدان حوض النيــل تشغل مواقع فى نهاية قائمة دليل التنمية البشرية ·

جدول رقم (١)

بعض مؤشرات التنمية المقارنة بين بلدان حوض النيل

الترتيب فى دليل التنمية البشرية	البلد	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى	الأمية	نسبة المقيدين فى جميع مراحل التعليم	اللاجئون	سكان يعيشون فى فقر مدقع	جمالى (١) الديون	عدد السكان
					بالألف	بالمليون	بالمليون	بالمليون
١١٠	مصر	٦٤٠	٪٥٠	٪٦١	٦	١٢ر٦	٤٤٤٩٨	٥٣ر٢
١٢٥	كينيا	٣٧٠	٪٢٩	٪٥٨	٤٠٠	١٣ر٢	٤٣٨٠	٢٣ر٠
١٤٠	زائير	٢٦٠	٪٢٦	٪٣٨	٣٩٠	٢٨ر٠	٧٢٢٢	٣٤ر٠
١٤٨	تنزانيا	١٠٠	غ٠م	٪٣٢	٢٩٠	١٦ر٢	٤٧٦٠	٢٢ر٥
١٥١	السودان	٣٥٠	٪٧٢	٪٢٧	٧٢٥	٠١٧ر٥	٨٠٥٥	٢٤
١٥٢	بوروندى	٢٣٠	٪٤٨	٪٣٠	٢٧٠	٤ر٩	٨١٨	٥
١٥٣	رواندا	٣٢٠	٪٤٨	٪١١	٢٥	٦ر٤	٦٠٦	٧ر٢
١٦٤	أوغندا	٢٨٠	٪٤٩	٪٤١	١٩٥	٠١٣ر٢	١٤٠٩	١٦
١٦١	أثيوبيا	١٢٠	غ٠م	٪١٧	٤٣٠	٣١ر٩	٢٨١٠	٤٦

المصـدر : مجمع من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٤٤ ، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، ١٩٩٤ .
(الأرقام حسب عام ١٩٩٢) .

١ ـ مصدر البيـان :

حسب أرقام عام ١٩٨٩ Trends in developging Ecconomies, 1990 A World Bank

(★) اعداد السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع فى الريف فقط .

٤ ـ الأزمات المائية بيئيا وتكنولوجيـا :

رغـم الصورة غير المشرقـة التى ظهرت من متابعة مؤشرات التنمية فى بلدان حوض النيل الا أن الخطر القادم الذى يتهدد هذه البلدان هو جد كبير ، وهو خطر نقص كميات المطر بسبب تغيرات المناخ المتوقعة فى جو الكرة الأرضية وذلك نتيجة لارتفاع درجـة حرارة الأرض خـلال القرن القـادم حيث أن الارتفـاع فى درجة الحرارة ما بين ١ ، ٢ درجة مئوية سوف يتضاعف أثره بانخفاض درجة الرطوبة النسبية بنسبة ١٠٪ وهذا يؤدى الى انخفاض فى معـدلات المطر ما بين ٤٠ ـ ٧٠٪ (٢٤) ومن المعروف أن الزراعة تستهلك حوالى ٤٠٪ من الأمطار الساقطة على الكرة الأرضية (٢٥) وبالتالى فان بلدان حوض النيـل سوف تتأثر اقتصاديـا بشدة بسبب تغيرات المناخ وسوف يكون التأثير أكثر حدة فى المناطـق القاحلة وشبه القاحلة وهى المناطق الواقعة فى حوض النيل شمال الخرطوم أى شمال السودان ومصر كلها ، ولم يخطىء بعض الكتاب المهتمين بشئون البيئة عندما ذكروا أن تغيرات المنـاخ وما سـوف يصاحبها من اختلال دورة المطر سوف تؤدى الى اندثار حضارات بأكملها ٠

ولأن بلدان حوض النيل تعتمد بالأساس على الانتاج الزراعى لذلك فان الأثر سيكون كبيرا نظرا لتأثر النشاط الاقتصادى الرئيسى لديها بسـبب نقص المطر المتوقـع ، كذلك سوف يؤثر انخفاض معدلات المطر بدرجة أو بأخرى على الغابات وعلى الأنشطة المرتبطة بها وسوف يكون الأثر مضاعفا بالنسبة للغابات التى تمارس فيها بشدة عمليات قطع الأشجار واستغلال تربة الغابات فى الزراعة

المتنقلة ، حيث أن انخفاض كميات الأمطار أو تباعد مواسمها سوف تسرع من أثر التصحر في هذه المناطق ·

ان الاختلال البيئي المتوقع بسبب تغير دورة المطر سوف يترتب عليه دون شك تغيرات في الحياة النباتية وربما يؤدي ذلك بدرجة أو بأخرى الى تعرية مناطق واسعة من السافانا وهذا سوف يؤثر دون شك على الحياة البرية وعلى الأنواع الحيوانية النادرة في مناطق السافانا ، ونفس الأثر متوقع في مناطق الغابات ، غير أن الغابات الاستوائية من المتوقع أن تصمد أمام هذه التغيرات ما لم يتدخل الانسان بعمليات قطع الغابات لأن امكانية الغابات على تجديد نفسها سوف تكون محدودة الى حد ما ·

ان هذا التغير البيئي المتوقع يضع الامكانات التكنولوجية في منطقة حوض النيل في اختبار حرج لأنه مطلوب استنباط سلالات نباتية أكثر احتمالا لندرة المياه ، وكذلك سيكون النشاط الاقتصادى في حاجة لمزيد من التنوع ولن يكون أمام سكان هذه المنطقة غير الاتجاه نحو التصنيع أو أنشطة صيد السمك ، فضلا عن الاستفادة بصورة أخرى أكثر حداثة بثرواتهم الطبيعية من الأحجار الكريمة والذهب ·

ان مستوى التطور التكنولوجي في منطقة حوض النيل وهو مستوى شديد التدنى ، بل ان مصر والتى كانت قد قطعت شوطا في مسيرة التصنيع من قبل ، قد تراجعت اليوم كثيرا لاعتمادها حتى اليوم على تطوير صناعات تنتمى لعصر التكنولوجيا التقليدية مثل الصناعات المعدنية وصناعات السيارات على الرغم من أن البلدان الساعية نحو اللحاق بالعصر تتجه بكل قوة نحو الصناعات الالكترونية · ولكن الأمر أشد خطرا في بلدان أخرى لا تعرف حتى هذه المستويات من التكنولوجيا التقليدية ، ولازالت الصراعات القبلية والحروب الأهلية تمزقها وتدمر امكاناتها على النمو ·

امكانات بناء منظومة اقتصادية لحوض النيل :

انّ المشـكلة الحقيقيـة التى يمكن الوقوف عندها من بين مشكلات بلدان حوض النيل هى مشكلة الفقر ، غير ذلك من مشاكل عرقية أو قبلية أو نزاعات على الحدود أو تنازع على الحصص المائية، كل هذا محض هراء ونتاج واقع رث هو بمثابة صياغة محكمة لفعل آليات التخلف • ان النمو الاقتصـادى والاجتماعى هو دواء مرض الفقر العضال وهذا هو التحدى الملقى على كاهل شـعوب حوض النيل ، والنمو فى اطار خطة أو رؤية للتنمية الشاملة لبلدان حوض النيل مثلما اقترح وندیمینية تیلاهون هو الطريـق الصائب نحو النمو •

لقد عرض د• رشدى سعيد معاملات التنافس على المياه ، أى عدد السكان الذين يتنافسون على كل مليون متر مكعب من المياه وهو ما يوضحه الجدول رقـم (٢) :

جـدول رقـم (٢) معامل التنافس على المياه

	عدد السكان (بالمليون) سنة ١٩٩٠	الماء المتاح (بليون متر مكعب)				معامل التنافس على الماء ـ عدد الذين يتنافسون على مليون م٣
		مطر	أنهار	جوفي	جملة	
مصر	٥٢ر٤	١ر٥	٥٥,٥	٠ر٥	٥٧	٩٢٠
السودان	٥٢ر٢	٤٦	٤٦	٨	١٠٠	٢٥٢
أثيوبيا	٤٩ر٢	٤٠	٩٠	٢٠	١٥٠	٣٢٨
كينيا	٢٤	١٥	٣	٤	٢٢	١٠٩٠
تنزانيا	٢٧ر٣	٣٤	١٩	٢٣	٧٦	٣٥٩
أوغندا	١٨ر٨	٣١	٦	٢٩	٦٦	٢٨٥
الجملة *	١٩٦ر٧	١٦٧ر٥	٢١٩ر٥	٨٩	٤٧١	٤١٧

المصـــدر : د. رشدى سعيد مصدر سابق ، ٣١٠ .

ويتعرض أيضا د٠ رشدى سعيد الى امكانيات الأراضى المتاحة للزراعة فى منطقة حوض النيل ويخلص من ذلك الى « والشىء الذى يمكن أن نخرج به، من هذا الجزء هو أن الامكانيات المائية والزراعية المتاحة لدول حوض النيـــل كبيرة جدا ، فهناك فائض كبير فى الماء وفى الأرض وقد رأينا أن كمية المياه المتاحة لدول الحوض هى فى حدود ٤٧٠ بليون متر مكعب (*) أما الأراضى القابلة للزراعة فهى فى حدود ٤٥٠ ألف كيلو متر مربع لايزرع منها فى الوقت الحاضر أكثر من ٢٦٧ ألف كيلو متر مربع بنسبة ٦٠٪ منها » (٢٦) ٠

أى أن الفقر يتركز بشدة فى كل بلد منفردا ولكن تجمع هذه البلدان معا فى منظومة واحدة للتنمية يحقق الوفرة فى الموارد وهذه أول طريقة لمواجهة الأخطار البيئية المتوقعة على الأقل ٠

من ناحية أخرى سوف يلعب التنوع المناخى فى منطقة حوض النيل الذى يتنوع ابتداء من المناخ الاستوائى حتى المناخ الصحراوى دورا هاما فى التنوع السلعى داخل المنظومة الانتاجية الموحدة التى يشملها نظام متكامل للتنمية ٠

أما مشكلة التكنولوجيا ، فلا يوجد طرف وسط بلدان حوض النيل الذى يمكن اعتبـــاره بلدا متطورا من النـــاحية التكنولوجية ولكن مصر تملك فقط امكانيات التطور والنمو على هذا الصعيد وبدون تعاون الآخرين ومشاركتهم فى حل مشكلات النمو لن تتمكن مصر من حل مشكلات نموها التكنولوجى والذى ينبغى أن يكون لصالح النمو المتوازن فى منطقة حوض النيل ويهدف بالأساس الى نقل الخبرات التكنولوجية لباقى الجيران ٠

ان القضية اليوم جد مختلفة فهى ليست أحلاما امبراطورية كما يتصور البروفيسور تيلاهون وليست الحاقا لأقاليم كما ذكر

الخديوى اسماعيل فى فرمانه عام١٨٦٩ ولكنها قضية حياة أو موت لكل بلدان حوض النيل فى مواجهة تغيرات عالمية وبيئية ، ولنتذكر أننا نملك نهرا ذا سمعة عظيمة فقيرا مائيا . ان كل ايرادات النيل مقدرة عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب فى العام ونهر زائير يلقى فى المحيط سنويا ١٣٠٠ مليار متر مكعب سنويا . لذلك نحن لا نملك ترف الصراع وترف التنافس ، نحن نحتاج الى التعاون .. أو الموت .

الهوامش :

(١) حالة البيئة فى العـالم (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢) انقاذ كوكبنا ـ التحديات والآمال ـ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩٩٢ ، نيروبى ١٩٩٢ . ص ٥٢ ٠

(٢) د٠ رشدى سعيد : نهر النيل نشأته واستخدام ميـاهه فى المـاضى والمستقبل ، دار الهلال ، ص ٢٧٥ ٠

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٧٦ ٠

(٤) نفس المصدر السابق ٠

(٥) نفس المصدر السابق ٠

(٦) نشرة الوثائق والبحوث ، اتفاقيات مياه النيل بين مصر والسودان ١٩٢٩ ـ ١٩٧٤ ، السنة السابعة ، العدد الثامن الجمعية الأفريقية ، ديسمبر ١٩٧٩ ٠

(٧) P.P. Howell and J.A. Allan (Editors). The Nile. Sharing a scarce resource, Cambridge University Press, 1004, p. 82.

(٨) د٠ رشدى سعيد ، مصدر سابق ، ص ٢٧٧ ٠

(٩) Look : abid.

(١٠) نشرة الوثائق والبحوث ، مصدر سابق ٠

(١١) بغض النظر عن المشـكلات التى حدثت بعد ذلك وأدت الى توقف المشروع الا أنه من وجهة النظر التاريخية كان هذا هو الانجاز الأول ٠

(١٢) أمين سامى باشا ، ملحق تقويم النيل ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٦ ، ص ٤ ، ص ٤٠

(١٣) أنظر حضرة محمد أفندى اسماعيل : أعظم ترعة للرى فى الدنيـا ـ الترعة الابراهيمية ، تحفة الخديوى اسماعيل لصعيد وادى النيل ، ١٩٠٠ ٠

(١٤) أمين سامى باشا ، تقويم النيل ، الجزء الثالث دار الكتب المصرية ، ١٩٣٦ ، ص ٨١٧ ٠

(١٥) د٠ رشدى سعيد ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ ٠

(١٦) د. رشدى سعيد ، مصدر سابق ، ص ٢٤٥ .

(١٧) انظر محمد صبرى الكودى : مشروعات الرى الكبرى ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٤٨ .

(١٨) P. P. Howell and J. A. Allan, Op. Cit., p. 86.

(١٩) Op. Cit., p. 89.

(٢٠) د. رشدى سعيد وآخرون : ازمة مياه النيل الى اين ؟ مركز البحوث العربية ، ١٩٨٨ ، ص ٧٢ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٢٢) د. رشدى سعيد : محاضرة بالمرسم الثقافى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٩٠ .

(٢٣) بيانات محسوبة من : الموارد المائية ـ التصحر وعلاقتها بالأمن فى السودان ، اعداد ، شرف الدين أحمد حمزة بحث مقدم لنيل درجة دبلوم التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨ ، جدول رقم (٢) ، ص ٧ .

(★) لم تذكر أرتريا لعدم توافر بيانات عنها لحداثة استقلالها .

(٢٤) Caring for the Earth,, A Strategy for Sustainable living, Published in Partnership by IUCN, UNEP WWF. 1991, p. 138.

(٢٥) Op. Cit., p. 137.

(★) يلاحظ ان الجدول يغيب عنه روندا وبروندى وزائير ولم يورد المؤلف فى المصدر تفسيرا لذلك .

(٢٦) د. رشدى سعيد ، مصدر سابق ، ص ٣١١ .

الأسئلة والتعقيبات على
ورقة أ٠ د٠ محمد نعمان نوفل « مياه نهر النيل »

تعليق أ٠ د٠ طارق محمد لبيب :

علق على ما قاله أ٠ د٠ محمد نعمان نوفل الذى وجه اتهاما للمعاهدات كلها وجورا على أعضاء حوض النيل ٠ ثم خلط خلطا شديدا بين الخصائص الديموجرافية والأيديولوجية والجغرافية فمتى وكيف وقع الظلم الغير موجود أصلا ، وأنهى كلمته للأستاذ الأثيوبى ومدحه بأنه اقترح أن لابد من التعاون ، وأن أ٠د٠ نوفل قال ان التعاون دائما وأبدا كان يقترح ابتداء من مصر ودول حوض النيل والذى كان يتراجع عن هذا التعاون دائما هى أثيوبيا ٠

تعليق أ٠ د٠ محمد السيد غلاب :

فيما يختص بمياه النيل ففى سنة ١٩٥٧ كان هناك جدل شديد فى السودان عن مياه النيل وعن مشروعات ايجابية لاقامة خزانات صغيرة فى النيل النوبى عوضا عن الخزان الكبير (السد العالى) ، واختارت جامعة الخرطوم أستاذا فى القانون

الدولى لكى يلقى محاضرة فى هذا الموضــوع وانتدبت من جامعة القاهرة فرع الخرطوم لكى أحضر هذه المحاضرة والخصها ·

س : عن علماء الفقه وأنواع الحقوق وخاصــة حقوق الملكية وحقوق الاتفاق وحقوق مصر فى مياه النيل ·

أجاب أ· د· محمد نوفل بأن علق أولا على ما قاله أ· د· طارق محمد لبيب الذى قال انه خلط ، وهو لا يفهم أين هذا الخلط · وقال انه عندما تعرض لتطور مفهوم ادارة المياه تعرضت للتطور التاريخى مع تطور احتياجاتنا الزراعية · ويمكن عندما نحسب معامل التنافس على المياه أن ندخل العوامل الديموجرافية · وقال انه فى بعض البلدان فى حوض النيل لديهــا ماء آكثر ومعــامل التنافس عندها ينخفض بكثير عن مصر ، ولكن هذا لا ينفى أن مصر وكينيا من أكثر البلدان التى عندها معامل التنافس عالية ، ويمكن أن يكون معامل التنــافس فى كينيــا أعلى من مصر مثلما حسبها الأستاذ الأثيوبى · أما السؤال الخاص بحقوق مصر فى مياه النيل فلست أنا الشخص الذى يمكنه الاجابــة على هذا السؤال لأنى أنيت بهذا الرأى من كتاب تناولوا تلك القضية ومتخصصين فى القانون الدولى ، وأنا لا أستطيع أن أفتى وأقول ان هناك أنواعا أخرى من الحقوق ·

تعليق د· رشدى سعيد :

اذا قلنا من يقبل التعاون ومن يرفضه فهذا سيدخلنــا فى المماحكات التى ينبغى أن ننحيها جانبا · على الأقل ان أثيوبيــا قدمت ورقة رسمية منذ شهرين فى مؤتمر هيئة مياه النيل ودعت الحكومة الأثيوبيــة للتعاون بين بلدان النهر · وأى مماحــكات سابقة لابد أن ننساها · أما فكرة التعاون فالبعض يقول ان مصر طرحت نموذجا للتعاون ، وهذه بادرة طيبة ، وينبغى التأكيد عليها،

ولكن هناك بعض الآراء خرجت من بعض البلدان الافريقية تقول انه بدلا من أن يكون التعاون هو تعاون مجموعة سياسية ، ولماذا لا يكون منظمة للتنمية الاقليمية وأنا مع هذا الرأى ٠

تعليق أ٠ د٠ محمد السيد غلاب :

دأبت أثيوبيا على التهديد بحجز مياه النيل ، ولكنها لا يمكن أن تفعل ذلك لسبب بسيط هو أن الأرض الأثيوبية سريعة الانحدار وأن الأنهار نفسها تحفر مجاريها على عمق كبير لتصل الى مستوى الماء في الحبشة ٠ وأحيانا يصل عمق النهر مثل النيل الأزرق أو الأبيض مثلا الى ٥٠٠ ، ٨٠٠ ، ٩٠٠ متر ، فمن يستطيع عمل خزان على ارتفاع ٥٠٠ متر ؟! ، وكل هذا الكلام تهويش ، شيء آخر فكما قال السيد وزير الدفاع عن اقامة خزانات ، فهذه ليست خزانات ولكنها مصدات كبيرة لكى تصنع بحيرات محدودة المساحة لتروى مساحات محدودة أيضا ٠

تعليق لأحد السفراء :

انه بالنسبة لمشاريع المياه فهناك اليوم مشروع لاتفاقية دولية تم التصديق عليها فى منظمة الأمم المتحدة خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبلغت للدول للتصديق عليها ، وينتظر عقد مؤتمر دولى عام ١٩٩٦ لاقرار الاتفاقية ، وتقوم الاتفاقية على مبدئين أساسيين الأول : حق جميع دول حوض أى نهر من الأنهار الدولية فى مياه هذا الحوض والحصول على حصة منصفة ومناسبة ٠ الثانى : ألا يترتب على الحصول على هذه الحصة اضرار بالدول الأخرى المشاركة فى النهر ٠ والتوفيق بين هذين المبدأين سيكون موضع احترام بين دول أحواض الأنهار ، وقد اعترف بهذين المبدأين ٠ أما بالنسبة لتحديد الحصة المناسبة

والمنصفة فقد وضعت مجموعة من المعايير ، وفيما يتعلق بدول حوض النيل فيما بينها فان المشروعات المائية تستهدف تنمية التعاون الاقليمى بين دول الحوض في كافة المجالات ، وهناك تنظيم اقليمى يختص ببرامج فنية وبيئية منها مشروع خاص بتنظيم اقليمى لادارة مياه النيل وتحديد لكل دول حوض النيل فى اطار المعايير الدولية المتعارف عليها .

مشكلات التنمية الاقتصادية فى أفريقيا

(مع دراسة تطبيقية على النقل والمواصلات)

د· السعيد ابراهيم البدوى

مشكلات التنمية الاقتصادية فى افريقيا
(مع دراسة تطبيقية على النقل والمواصلات)

أ . د . السعيد ابراهيم البدوى

عميد معهد البحوث والدراسات الافريقية

يقصد بالتنمية الشاملة استغلال الموارد المتاحة فى أى دولة من الدول أو أى منطقة من المناطق استغلالا أمثل لصالح السكان الذين يعيشون فيها مع المحافظة على البيئة الموجودة فى الدولة أو المنطقـة .

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فانه يتم التركيز على الأنشطة الاقتصادية المختلفة الموجودة فى منطقة معينة بحيث تستغل الموارد الاقتصادية الموجودة وذلك بواسطة السكان الذين يعيشون فيها ومن أجل ترقية أحوالهم الاقتصادية .

وتختلف الأنشطة الاقتصـادية من منطقة الى أخرى وفقـا لنوعية الموارد الموجودة بها فهناك مناطق تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادى الأساسى الخاص بها ، هذا فى حين أن حرفة الصيد

السمكي تعتبر ذات أهمية كبيرة فى منطقة أخرى ، أو تكون الصناعة هى الحرفة الأولى بالنسبة لمنطقة ثالثة ، وهكذا ، ولكن الغالب أنه توجد أكثر من حرفة داخل المنطقة الواحدة وان كان التركيز أو الأهمية تقتصر على حرفة معينة أو حرفتين وفقا للموارد المتاحة فى كل منطقة ٠

ولا شك أن للتنمية الاقتصادية مقومات ومعوقات ، وتعتبر المواد الخام أو الموارد الطبيعية بصفة عامة مثل التربة والغابات والمعادن والمياه ٠٠٠ الخ ذات أهمية كبيرة فى التنمية الاقتصادية ، ولكن هذه الموارد لابد لها من وجود السكان الذين يستطيعون استغلالها لصالحهم ، وتختلف مدى الاستطاعة من منطقة الى أخرى فكلما كان سكان منطقة ما أكثر تقدما حضاريا كانت الاستطاعة أكبر لاستغلال الموارد ، بل ان وجود الثروة البشرية المتقدمة يمكن أن يعوض الى حد ما نقص الموارد ، ولا نقول عدم وجود الموارد كلية ، ومن أفضل الأمثلة على ذلك اليابان ، وسويسرا ، ويضاف الى العاملين السابقين رأس المال اللازم لاستغلال الموارد ، حيث أن وجود رأس المال بأنواعه المختلفة يساعد بشكل فعال فى التنمية الاقتصادية ، بل ان وجود رأس المال يعتبر فى مرتبة متقدمة على الموارد نفسها فى بعض الأحيان لأنه يمكن عن طريقه استجلاب الموارد ، بل واستجلاب البشر أيضا ، ولكن السؤال هو :

كيف يأتى رأس المال بدون موارد ؟؟ أو بدون سكان ؟؟

ومن العوامل التى تساهم بقسط كبير فى التنمية الاقتصادية ما يسمى بالبنية الأساسية infrastructure سواء النقل والاتصالات أو الطاقة المحركة أو المياه اللازمة ٠

ولا شك أن قارة افريقيا تملك بعض مقومات التنمية الاقتصادية مثل المواد الخام أو الموارد الطبيعية مثل التربة الجيدة

والغابات الكثيفة والحشائش الفسيحة اللازمة للرعى والمياه العذبة الوفيرة وكذلك ميـاه البحار والمحيطات ، هذا فضـلا عن المعادن المتنوعة الغنية ، يضاف الى ذلك عدد من السكان يزيد عن (٦٥٠) مليون نسـمة ، ولكن فى نفس الوقت نجد أن القارة الافريقية تعانى من مشكلات كثيرة تؤدى الى وجود معوقات للتنمية الاقتصادية منها نقص الخبرة الفنية للعمـالة الافريقية وتدنى المسـتوى التكنولوجى . وقد لعبت عوامل كثيرة فى عدم وجود هذه الميزة ومن هذه العوامل المؤثرة عدم توافر رأس المال اللازم . اذ أن هذا النقص يؤدى الى ضيق فرص التعليم العام والفنى بسبب نقص الأبنية التعليمية ونقص المدرسـين والمدربين وعدم وجود حوافز مادية كافية للمدرسين والمدربين الحاليين . بالاضافة الى عدم القدرة على استجلاب المدرسين أو الخبراء من الخارج ، كما أن مشكلة نقص رأس المال تنعكس أيضا على ضعف البنية الأساسية سواء بالنسبة للطرق والسكك الحديدية (نقل برى) ووسـائل النقل المائى والجوى ، وكذلك نقص وسائل الاتصالات بأنواعها المختلفة اذ أنه رغـم وجود مصـادر الطـاقة المختلفـة سواء البترول أو القوى الكهرومائية الا أن نقص استغلال هذه الموارد بالطريقة المناسبة لصالح شعوب افريقيا جعل من الصعب أن تقوم تنمية اقتصـادية شـاملة .

ولا نستطيع أن نغفل عامل العادات والتقاليد السائدة لدى سكان القارة لأنها ذات أثر فعال فى الاستغلال الاقتصادى وبالتالى التنمية الاقتصادية ، حيث أن العـادات والتقاليد المعمول بها مثلا فى تربية الحيوان لا تشجع على تنمية هذا المورد ، فالاهتمام بالكم دون الكيف يؤدى الى تفاقـم مشـكلة الرعى الجائر السائدة فى المناطق الحدية فى القـارة وتؤدى فى كثير من الأحيان الى زحف الصحراء على حساب هذه المناطق .

واذا كانت هذه المعوقات خاصـــه بالقارة الافريقيه فاننـا لا نستطيع أن نغض الطرف عن الظروف الخارجية التى ساهمت فى عرقلة التنمية الاقتصادية فى افريقيا • وقد بدأت هذه المشكلات تترى على القارة منذ أن وطئت أقدام الأوربيين أرضها ، حيث عانت من تجارة الرقيق التى كانت بمثابة امتصاص الدماء الشابة الافريقية وحرمان القارة من أيد عاملة فى سن الانتـــاج ، وما كان يمكن أن يستخلف منها • ويضاف الى ذلك النهب والاستنزاف الاقتصادى الذى خرج من القارة الى العواصم المتروبوليتانية ودولها وشركاتها• واذا كانت عملية النهب الاقتصادى الاستعمارى قد انتهت رسميا منذ أن حصلت الدول الافريقية على استقلالها ، الا أنه من الناحية الفعلية مازال موجودا ، ويتمثل فى التبعية الاقتصادية الافريقية للدول الأوربية والأمريكية الانجلو ـ سكسونية ، حيث أن تصدير المواد الخام من افريقيا واستيراد الســلع المصنوعة ساهم الى حد كبير فى تدهور الأحوال الاقتصادية فى دول القارة نتيجة للفارق الصارخ بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ، وكانت النتيجة الأليمة المترتبة على ذلك مئات المليارات من الدولارات كديون على دول القارة البائسة •

ولا نستطيع فى هذا البحث أن نعالج جميع مشكلات التنمية الاقتصادية فى القارة وانما سوف نركز على مشكلة واحدة وهى مشكلة النقل والمواصلات التى تعتبر من المشكلات الأساسية فى عملية التنمية الاقتصادية فى افريقيا •

العوامل المؤثرة فى النقــل والمواصــلات :

يمكن أن نقسم هذه العوامل الى قسمين رئيسيين :

أولا : العــوامل الجغرافية :

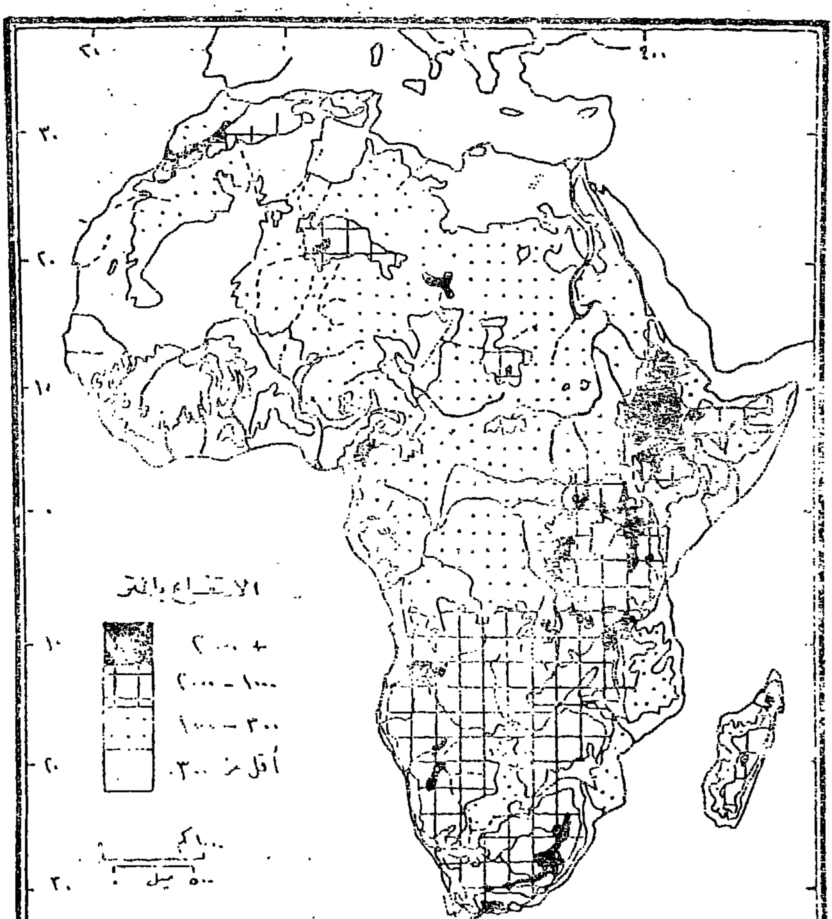
وتشمل مساحة القــارة الضخمة التى تصل الى حوالى ٣١ مليون كم٢ وهذه المساحة الهائلة تشكل عبئا كبيرا لايجاد شبكة جيدة من النقل والمواصلات •

كذلك فان مواقع الأماكن داخل القارة تلعب دورا حاسما في هذا الصدد ، حيث أن مساحة القارة انعكست على تنائي المواقع وبعدها عن السواحل ، الأمر الذى قلل من الفوائد الاقتصادية المترتبة على مد شبكة النقل والمواصلات عبر مسافات طويلة ، خصوصا مع وجود اختلاف المقاسات بين الدول المختلفة في خطوط السكك الحديدية ، وبالتالى اعادة الشحن والتفريغ . وكذلك صعوبة تصدير السلع القابلة للتلف بسرعة وعلى العكس من ذلك نجد المواقع الساحلية التى تساعد على الانتاج والتصدير .

أيضا فان طبيعة الساحل الافريقى التى تتصف بضآلة التعاريج لا تساعد على قيام الموانى الطبيعية ـ باستثناء منطقة مرتفعات أطلس ـ وبالتالى ضآلة طول السواحل الافريقية بالنسبة لمساحتها ، وينعكس هذا على عمليات الشحن والتفريغ بالنسبة للصادرات والواردات حيث يتم التفريغ والشحن فى مراكب صغيرة من السفن الضخمة من المياه العميقة فى عرض البحر خصوصا اذا ما صاحب استقامة الساحل الحواجز الرملية أو الشعاب المرجانية .

ومن ناحية ثالثة فان الظروف الطبوغرافية فى افريقيا غالبا ما تعوق الحركة عبر الحافات الساحلية والداخلية وأنظمة الأودية الأخدودية حيث توجد المنحدرات والمناطق الهضبية التى قطعتها عوامل التعرية ، ويصاحب هذا المظهر الطبوغرافى الوعر ملامح هيدرولوجية غير ملائمة مثل ضآلة عدد الأنهار الصالحة للملاحة ، حيث الخوانق والشلالات والمندفعات المائية .

أما الظروف المناخية فلها تأثيران أحدهما مباشر والآخر غير مباشر على النقل والمواصلات حيث أن هطول الأمطار بغزارة وبشكل مفاجىء يؤدى الى أن يجعل انشاء وصيانة الطرق والسكك الحديدية مزعجا للغاية ، اذ غالبا ما تصبح الطرق لا يمكن السير عليها



تضاريس أفريقيا

فعليا خصوصا فى المناطق الرطبة ، حيث تعتبر ظاهرة جرف الطرق ظاهرة شائعة فى كل المناطق كما أن ارتفاع الرطوبة والحرارة تؤديان الى افساد الآلات والأجهزة ، كما أن الغبار والأتربة لهما نفس التأثير .

أما التأثير الغير مباشر فيبدو واضحا من خلال النطاقات النباتية حيث تعتبر الغابة عاملا معرقلا أمام المواصلات ، كذلك فان تأثير المناخ على الانتاج الزراعى ينعكس على مد وسائل النقل والمواصلات فى أنحاء القارة المختلفة .

وبجانب العوامل الطبيعية الجغرافية السابقة هناك عوامل بشرية تتمثل فى مدى تركز السكان ومدى نشاطهم الاقتصادى حيث يشجع ذلك على مد الطرق والسكك الحديدية ، هذا فى حين أن تبعثر السكان وبطء نشاطهم لا يشجع على ذلك ، من أمثلة الحالة الأولى كينيا والأجزاء الجنوبية من دول ساحل غرب افريقيا ، حيث الأمطار الغزيرة وبالتالى الزراعة والحالة الثانية تتمثل فى (نطاق الساحل) فى غرب افريقيا وكذلك تنزانيا .

ثانيا : العوامل غير الجغرافية :

ومنها سوء التخطيط ونقص الكفاءات الفنية والادارية ونقص التعاون بين دول القارة ، بل ان تكريس الخطوط الوطنية للنقل يؤدى الى خسائر وتكاليف اقتصادية باهظة . وفى نفس الوقت تحاول الدول « الحبيسة » Land locked states مد خطوطها الداخلية عبر الدول المجاورة نحو ساحل البحر وذلك لكى تتمكن من أن تطل على العالم الخارجى رغم أن مثل هذه الطرق تظل خاضعة للدول الساحلية . كذلك فان العوامل السياسية تلعب دورها بين الدول المجاورة فى موضوع النقل والمواصلات القارة (بين الدول) كذلك فان تجمع الدول الناطقة بالفرنسية ، وتلك الناطقة

بالانجليزية فى تكتلات أدى الى وجود عدم تكامل بين دول هاتين المنطقتين وان كان تجمع الـ Ecowas فى غرب افريقيا قد قلل الى حد كبير من هذه المشكلة فى الآونة الأخيرة . كما أن الاتجاهات الجديدة التي تعمل على تكامل اقتصاديات القارة بعد مؤتمر أبوجا فى نيجيريا بشكل عام تبشر بالأمل فى التكامل الاقتصادى .

أنماط ووسائل النقل

تبدو على صفحة القارة الافريقية « تركيبة » ملفتة للنظر من أنماط ووسائل النقل . بجانب الوسائل القديمة التى تقوم على الانسان والحيوان توجد وسائل النقل الحديثة الممثلة فى السكك الحديدية والمركبات بأنواعها المختلفة والسفن والطائرات ... الخ وهذا شأن قارات العالم الثالث التى يتجاور فيها القديم مع الحديث فى شتى مجالات الحياة وليس فى مجال النقل فقط .

وفيما يلى نبذة سريعة عن أهم وسائل النقل فى افريقيا .

١ ـ الأنهار والبحيرات :

من خلال دراستنا للأنهار نصل الى أن فائدتها فى نقل السلع والمسافرين محدودة للغاية ، ويرجع هذا الى عوامل مختلفة منها التغير الموسمى الواضح للغاية فى حجم المياه وضحولتها . والحواجز الرملية الخطيرة والعديد من المندفعات المائية والشلالات، بالاضافة الى كتل النباتات المائية الطافية على سطح الأنهار .

ورغم هذه العقبات الا أن بعض هذه الأنهار تحمل المسافرين والسلع على طول أجزاء من مجاريها على الأقل ، مثلا نهر زائير صالح للملاحة حتى ١٤٠ كم فى داخل اليابس ثم يجابه المجرى الشلالات والمندفعات المائية حتى ستانلى بول Stanley pool ومن هنا حتى ستانلى فولز... Stanley falls توجد مسافة صالحة للملاحة النهرية تصل الى ١٦٠٠ك . متر . كذلك فان أعالى نهر النيجر وروافده بنوى صالحان للملاحة ، حيث يصلح نهر بنوى

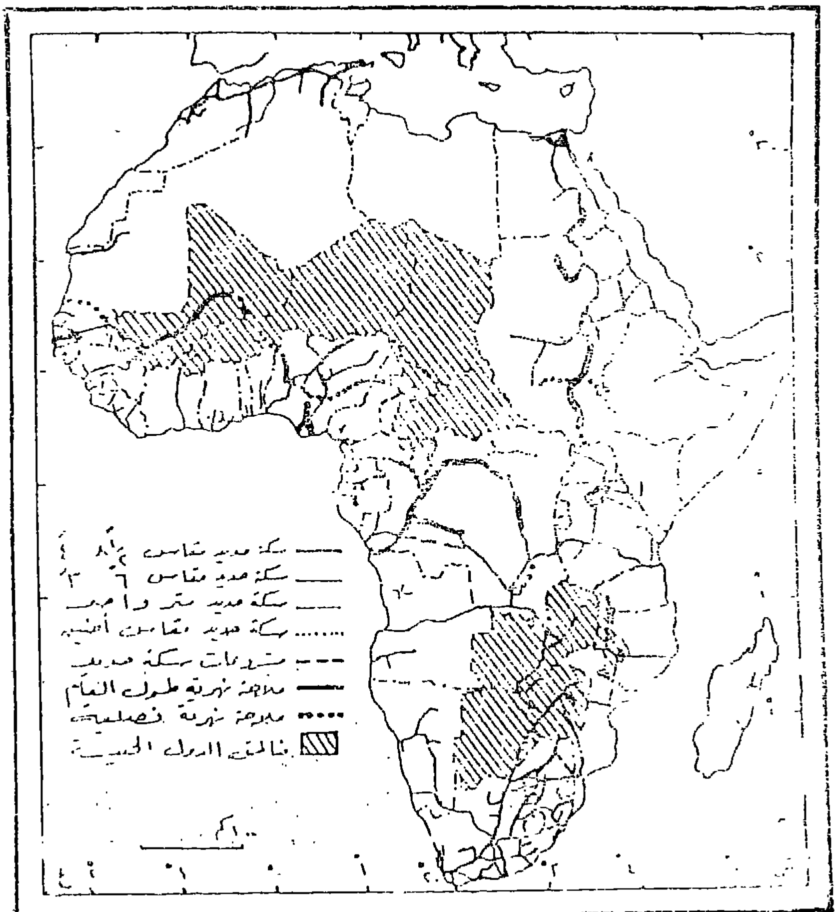
للملاحة حتى نهر جاروروا ... Garouaفي الكمرون اى مسافة ١٧٠ كم من التقائة مع النيجر ، وذلك خلال موسم الأمطار . كما أن نهر النيجر صالح للملاحة في أحباسه العليا لمسافة ٤٠٠ كم بين كوروسا Kouroussa وباماكو . ولكن ما بين باماكو . كوليكورو... Koulikoro تعوق المندفعات المائية الملاحة . وكذلك مرة أخرى بين شلالات انسونجو Ansongo وشلالات لابيزنجا... Labbezeenga بجوار حدود مالى / النيجر . ولكن انشاء سد كاينجى... Kainji Dam في عام ١٩٦٨ قد حسن الملاحة في هذه المناطق . ويعتبر نهر النيجر الآن صالحا كلية للملاحة بين شهرى آغسطس وابريل في المسافة بين جاياGayaعلى حدود نيجريا - بنين حتى مصبه في الدلتا الساحلية (توجد دلتا داخلية للنهر) .

وتوجد أنهار أخرى في غرب افريقيا والتى يمكن أن تستخدم في الملاحة وخصوصا خلال فصل الأمطار ، بما فيها نهر السنغال حتى كايس Kayes في الداخل على بعد ٩٠٠ كم ، ونهر غمبيا (حتى جورجتون على مسافة ٢٨٠ كم للسفن الخفيفة) . ويبدو أثر تغيير مستوى النهر في فصول السنة المختلفة واضحا في نهر السنغال فهو صالح للملاحة للسفن الصغيرة حتى مدينة كايس كما أشرنا التى تقع على بعد حوالى ١٠٠٠ كم من مدينة سان لويس وذلك خلال فصل الأمطار ، أما خلال فصل الجفاف ، وبعد أن يهبط مستوى النهر فان هذه السفن تستطيع أن تصل فقط الى بودر Podor وهي على بعد ٣٠٠ كم فقط من سان لويس .

أما نهر النيل فانه صالح للملاحة من بحيرة موبوتو (ألبرت) حتى نيمولى على حدود السودان مع أوغندا ، ولكن البواخر الآن غير منتظمة . وعند نيمولى نلاحظ أن غابات البردى تمنع الملاحة في النهر حتى جوبا ، ومن هذه النقطة يصبح النهر صالحا للملاحة طول العام حتى الخرطوم (حوالى ١٣٠٠ كم) ، ولكن من هنا تبدأ سلسلة الجنادل والمندفعات المائية حتى بحيرة ناصر .

ومن الملاحظ أنه بجانب استخدام الأنهار فى نقــل السلع والمسافرين في المناطق الصالحة للملاحة فــان هذه الأنهار تقوم أيضــا بخدمة كبيرة فى النقــل ، وهى نقــل الأخشاب عن طريق « التعويم » حتى تصــل اما الى مصــانع الأخشــاب أو الى موانى التصدير ٠

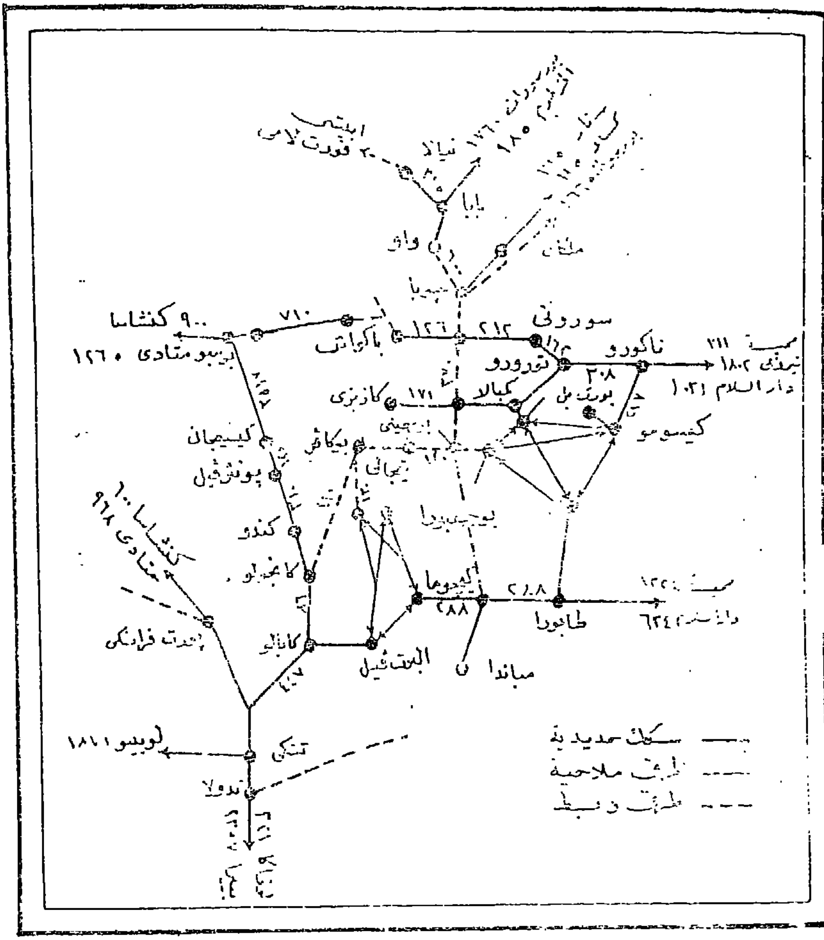
أما بالنســـبة للبحيرات الافريقية فانهــا ذات فائدة عظمى للشحن التجارى ٠



النقل النهرى والسكك الحديدية فى افريقيا

واذا نظرنا نظرة اجمالية على النقل المائى نلاحظ أن الاتجاه الحديث يميل الى التركيز المكانى Spatial Concentration حيث أصبحت اقتصاديات المواد الخام الضخمة هى الغالبة ويبدو هذا واضحا على وجه الخصوص فى شرق افريقيا . فالبواخر التى كانت تمخر عباب بحيرتى كيوجا وألبرت (موبوتو) وأجزاء من نهر النيل فى أوغندا قد تقلصت وحلت محلها خطوط سكة حديد جديدة وطرق محسنة ، ولذلك فان الموانى الصغيرة على شواطىء بحيرة فكتوريا قد أغلقت أمام الموانى الرئيسية على البحيرة فقد تحسنت فيها الخدمة خصوصا بعد ادخال قطارات المعدية Trein Feroies التى يمكن أن تنقل البضائع والمسافرين بين كينيا وأوغندا وتنزانيا دون التأخير أو التحطيم الذى كان يحدث فى الماضى بسبب اعادة الشحن .

ورغم تدهور أحوال النقل المائى الداخلى فى افريقيا فى بعض المواقع الا أنه مازال يقدم خدمة هامة ورخيصة خصوصا بالنسبة للخامات الضخمة مثل الحديد والبوكسيت فى نيجيريا وشمال غانا على التوالى ، ويساهم فى التنمية الاقتصادية فى مناطق مثل شمال مالاوى ومعظم غمبيا ، وسيظل هذا الاعتماد أساسيا حتى يتسنى ايجاد وسائل النقل البديلة . وسوف يعتمد السكان على المستنقعات الساحلية فى النقل ابتداء من مستنقعات غرب افريقيا الساحلية حتى مستنقعات بنجويلا فى زامبيا خصوصا بالنسبة للانتاج المعاشى .

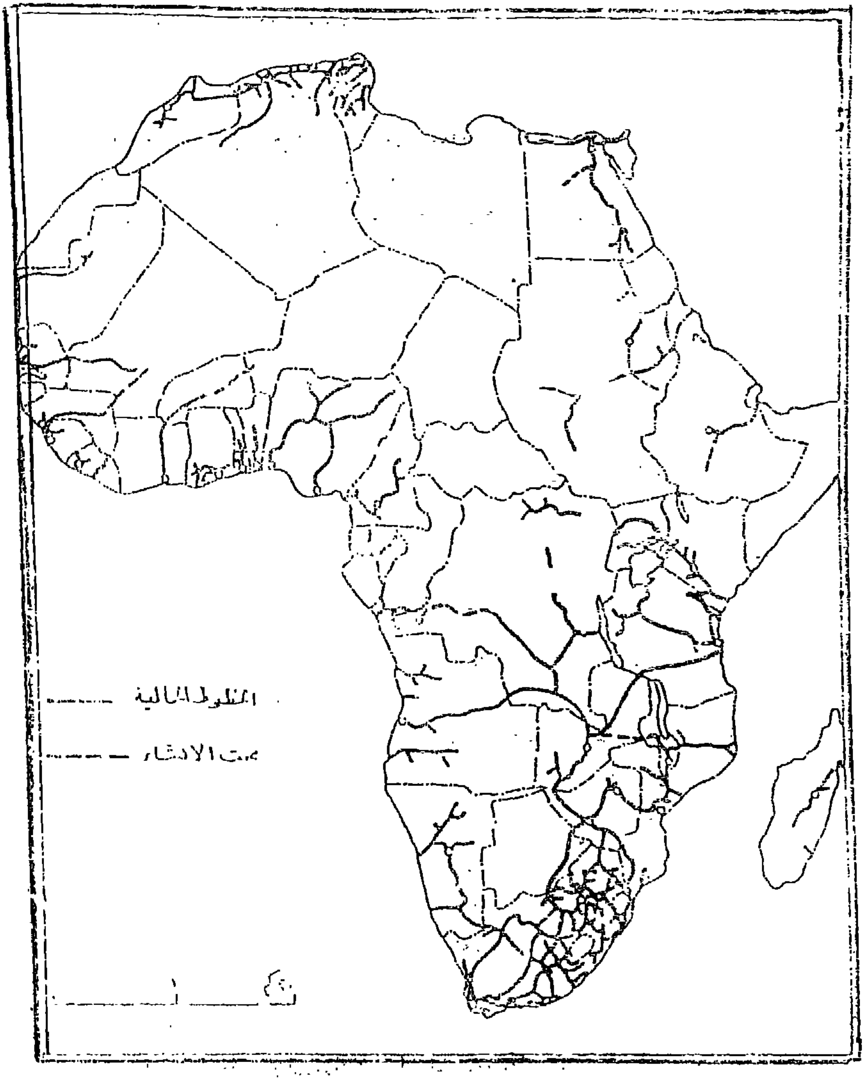


البحيرات الافريقية – طرق توغل نحو الداخل

٧ ـ السكك الحديدية :

كان لقدوم القوة الاستعمارية وعقد الاتفاقات النهائية لحالاتها السياسية الأثر الواضح على التطور السريع فى انشاء السكك الحديدية التى كانت تعتبر الوسيلة السريعة لربط المناطق الداخلية وبسط السيطرة الاستراتيجية • ولم تبذل محاولات لاجراء تنسيق لمختلف خطوط السكك الحديدية ، التى أصبحت فى الغالب مختلفة المقاسات • وغالبا ما كانت تمتد السكك الحديدية مباشرة نحو الداخل لأسباب استراتيجية أكثر منها اقتصادية على الرغم من أن التطور الاقتصادى غالبا ما كان يتبع خطوط السكك الحديدية مثلا من ممبسة الى بحيرة فكتوريا (١٨٩٦ ـ ١٩٠٠) ، لورنسومار كيزو ـ كيبتون الى جوهانسبرج وبريتوريا (١٨٩٥) ومن تانجا Tange فى الداخل (من عام ١٨٩١) ومن جيبوتى الى أديس أبابا (فى عام ١٩١٧) ومن متادى الى كنشاسا (١٨٩٨) مرورا بستانلى بول •

وتعتبر جمهورية جنوب افريقيا الدولة الوحيدة فى القارة التى توجد بها شبكة سكة حديد مماثلة لتلك الموجودة فى أوربا أو أمريكا الشمالية ، اذ أنه كلما اتجهنا شمالا أصبحت خطوط السكك الحديدية متناثرة شاردة متجهة من الساحل الى الداخل مع وجود مساحة شاسعة لا توجد بها سكك حديدية على الاطلاق • وأكثر من ذلك فاننا نجد مناطق واسعة مثل حوض تشاد (الذى يغطى أكثر من مليون كم٢ أى ما يساوى (ثمن) مساحة أوربا) هذه المنطقة فقيرة للغاية فى السكك الحديدية ، على الرغم من أنه يوجد الآن خط سكة حديد عبر الكاميرون ، وحتى فى الوقت الراهن فان التعصب أو التحزب السياسى Political fraction يمنع التخطيط الاقتصادى المتزن لشبكة السكك الحديدية ، فقد أدى رفض السلطات الموجودة فى الصحراء الأسبانية (سابقا)



السكك الحديدية فى افريقيا

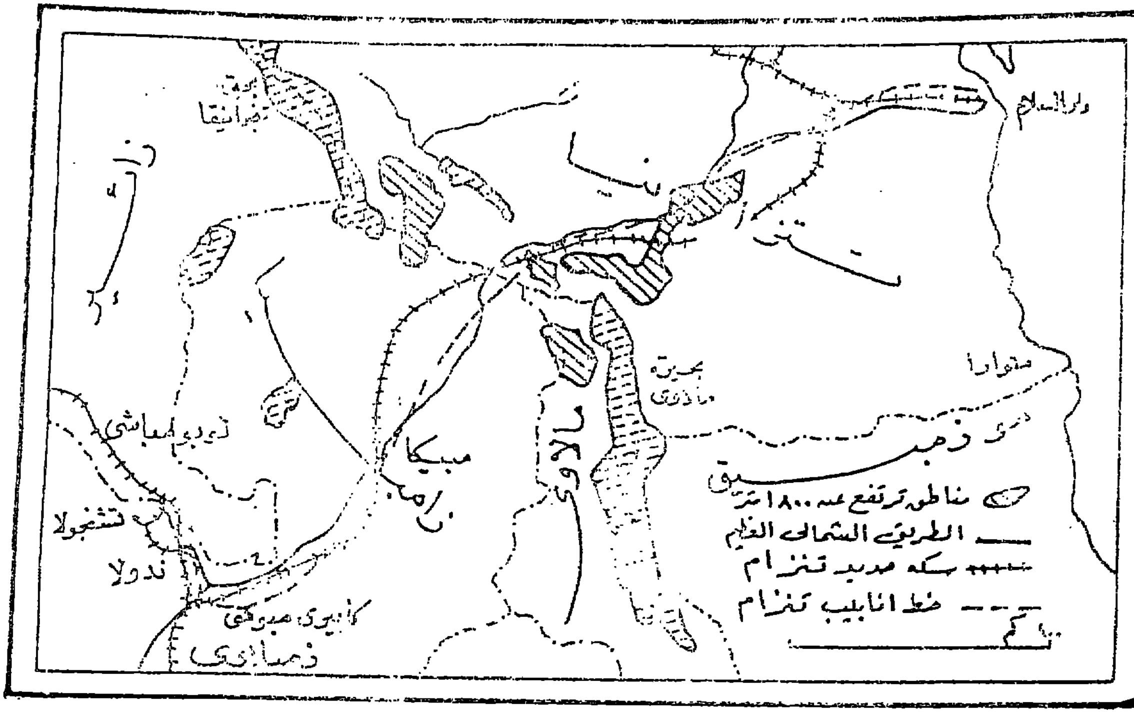
لعبور موريتانيا فى أراضيها الى اجبار الحكومة الموريتانية على انشاء نفق تكلف « ٥ ملايين دولار لخط سكة حديد Kedia d'Ldjil الخاص بها • ومرة أخرى فان خط السكة الحديد الممتد بين مالى والسنغال قد عانى حينما حدث انقسام سياسى بين الدولتين ، الأمر الذى أدى الى استخدام طرق أخرى بديلة عبر ساحل العاج •

ورغم كل هذا فانه توجد بعض الاشارات الموحية بوجود تخطيط عقلانى للسكك الحديدية داخل الاطار العام للاقتصاديات والتجمعات الافريقية مثلا الخط الممتد عبر الكاميرون The Trans Cameroon Railway داخل اطار الاتحاد الاقتصادى والجمركى لافريقيا الوسطى Central African Economic and Custom Union ويعتبر هذا الخط مثالا جيدا ، كذلك وصلات الربط بين خطوط السكك الحديدية فى كينيا ـ أوغندا والخطوط الموجودة فى تنزانيا (وصلة مروازى ـ (روفو Mruazi — Ruvu) وتعتبر هذه الوصلة الأخيرة الامتداد الجنوبى لخط تنزانيا المركزى من كيلوزا Kilosa حتى كيداتو Kidatu وما وراءها من مؤثرات انشاء شبكة خطوط حديد شرق افريقيا •

كذلك فان خط سكة حديد تنزام •• (Tanzam Tazara أو Uhuru)) الذى أنشىء بمعونة مالية من الصين ، يربط تنزانيا عن طريق ماكامباكو Makaambabo الى كابيرى مبوشى ••• Kapiri Mposhi فى زامبيا •

عدم ملاءمة السكك الحديدية :

بدات السكك الحديدية فى افريقيا تشعر بوطأة التطور الاقتصادى الهائل الذى حدث فى القارة ، حيث تنتج الدول الافريقية الآن ٦٠٪ من المحصولات المزروعة زيادة عما كانت عليه فى الثلاثينيات ، كذلك تضاعفت صادرات الفول السودانى • خلال



سكة حديد تنزام

السنوات الخمس والعشرين الماضية ، كما أن انتاج البن قد زاد حوالى خمس مرات عما كان عليه في الثلاثينيات اما الكاكاو فقد زاد بنسبة ٣٠٪ في الانتاج عما كان عليه متوسط الانتاج السنوى في الثلاثينيات ، أما المعادن فقد زاد انتاجها بأحجام هائلة حيث تنتج افريقيا من النحاس الآن ضعف ما كانت تنتجه ، وكذلك خام الحديد والمنجنيز ، وأربعة أمثال ما كانت تنتجه من الكوبالت وستة أمثال الاسبستوس ، وزيادة بنسبة الثلث عما كانت تنتجه من مركزات القصدير ، كل ذلك بالنسبة لانتاج القارة عام ١٩٣٨ م .

وكذلك الحال بالنسبة للواردات حيث تكون الآلات الثقيلة ومعدات النقل ما بين ٢٠ ـ ٣٥٪ من واردات معظم هذه الدول . وتكون الواردات الضخمة من وقود البترول ما بين ٦ ـ ١٢٪ من مجموع الواردات . وقد عجل بهذا النمو التطور السريع الذى حدث في مجال الصناعات الثانوية (التحويلية) فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وواضح من الاحصاءات أن هناك تزايدا مستمرا فى كمية البضائع والسلع التى تنقلها السكك الحديدية فى افريقيا على الكم وخصوصا فى العقد الأخير ، كذلك يلاحظ أنه باستثناء كل من أمريكا الجنوبية والاقيانوسية نجد أن قارة افريقيا أقلها فى ماذا ؟ الأخرى (أمريكا الشمالية ، أوربا ، آسيا ، وكذلك الاتحاد السوفيتى) بصرف النظر عن المساحة وعن السكان والموارد الاقتصادية المنتجة والمصدرة فى كل منها .

الطــرق :

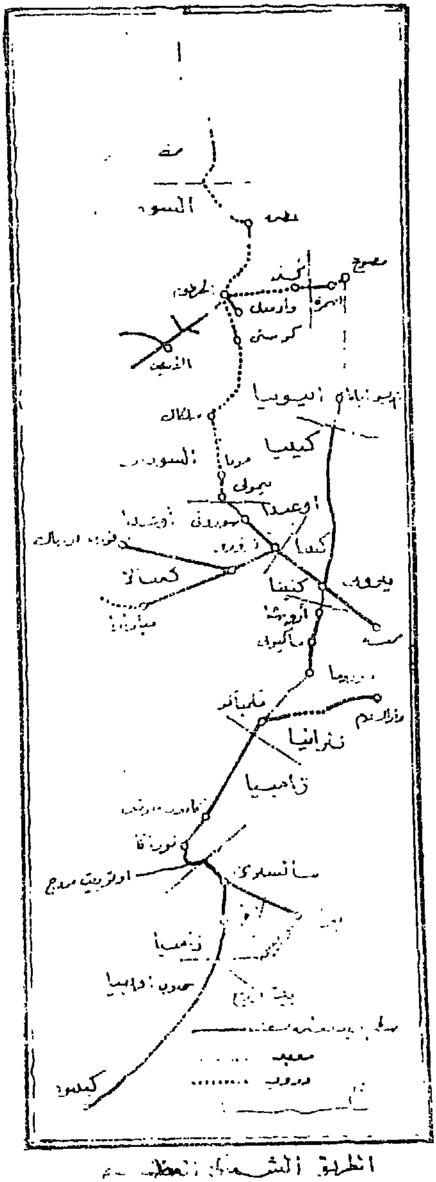
يمكن تفسير بطء انتشار السكك الحديدية جزئيــا بسبب الزيادة الضخمة في عدد الطرق التي انشئت في القارة ، وتعتبر الطرق وسيلة النقل سريعة النمو والانتشـــار في القارة الافريقية ففي خــلال السنوات العشرين الماضية ضــاعفت كل من الجزائر وزيمبابوى شبكة الطرق الحالية بهــا ، أما غانا فقــد زادت نسبه الطرق الخاصة بها مرتين ونصف ، وكينيا بنسبة النصف ولهذا فــان الحمل Carriage الزائد النـاتــج عن التنمية الاقتصادية قد اضيف الى الطرق وطرح من السكك الحديدية • ولكن هذا لم يكن كل القصة ، حيث أن السكك الحديدية أكثر ملاءمة للسلع ذات الأحجام الضخمة التي تحتاج الى نقل رخيص مثل الخامات والزيوت المعدنية والفحم ، كذلك فان الطرق تختلف في النوعية بشكل واضح داخل افريقيا ، فيمكن أن تكون طرقا ممهدة بشـــكل بســـيط بالبــولدوزر (بالموارم Murram) أو التربة الحمراء ، حيث يصــبح سطح الطريق صلبا متموجا خلال فصل الجفاف ، موحلا زلقا خلال فصل الأمطار • بالتالى لا يمكن المرور عليه وتقوم آلات التسوية بعمل تسوية له بين الفينة والأخرى •

وتوجد مستويات مختلفة للطرق من قطر الى آخر تبدأ بالحالة التي أشرنا اليها حتى نصل الى الطرق المعدة جيدا ، ويعتبر طريق كيبتون – بيربردج ••• Cape town-Beir Bridge البالغ طوله ٢٠٠٠ كم من أفضل الطرق الموجودة في العالم • وهناك العديد من الدول الافريقية تخصص مبالغ ضخمة لانشاء الطرق الصالحة لفصول السنة المختلفة وذلك في سبيل تحقيق نظام نقل كفء ، غالبا ما يشجع على النمو الاقتصادى • ففى الجزائر وكينيا الآن يوجد من الطرق ذات السطح الصلب ما يعــادل أكثر من أربعة أمثال ما كان موجودا لديها في عام ١٩٤٨ •• كذلك فان مصر

وغانا ونيجيريا وزامبيا لديها الآن مثلان ونصف ما كان موجودا لديها في نفس الفترة .

ولكن شبكة الطرق الحقيقية لم تنتشر الا حديثا فقط ، فقبل فترة الخمسينيات كان نظام النقل بالطرق فى معظم الدول الافريقية موضوعا على أساس خطوط السكك الحديدية التى تربط النطاقات التجارية الكبرى بالموانى الرئيسية والتى كانت تبعد بمئات عديدة من الكيلو مترات خصوصا فى شرق وجنوب افريقيا .

ومن الواضح الآن مدى الحاجة الملحة لتحسين الطرق الموصلة بين الأقطار الافريقية لتشجيع التجارة بين هذه الدول . والأساس الرئيسى لهذه الشبكة من الطرق هو ما أطلق عليه الطريق الشمالى العظيم Great North Road الذى تطور تماما والذى يمكن أن يكون طريقا سريعا عبر القارة Trans-African highway ممتدا من القاهرة عبر القارة حتى كيبتون . والأجزاء الرئيسية التى تحتاج الى تحسين فى هذا الطريق بين ارنجا Iringa (تنزانيا) . كابيرى مبوشى Kapiri Mposhi. (زامبيا) حيث أن التوجيه السياسى فى زامبيا هو توجيه أعظم جزء من التجارة نحو الشرق الى مخرج دار السلام ، ومع هذا فان طريق كابيرى Kapiri ميكومى Mikumi مبوشى Mposhi لا يمر عبر اقليم ارنجا الذى ترغب تنزانيا فى تطويره ، وكان هناك برنامج للتطوير لاقامة طريق رئيسى بين تنزانيا ـ ندولى ـ زامبيا وكان هذا منذ عام ١٩٥٧ ولكن لم ينفذ بسبب ضآلة الموارد المالية . وتوجد وصلة أخرى ضعيفة بين السودان وأثيوبيا .



الطريق الشمالي العظيم

وتقطع الطريق الشمالى العظيم طرق سريعة من الشرق الى الغرب فى ثلاث نقاط هى :

١ ـ طريق ممبسة ، أوغندا ، مديرية كيفو ، الى كيسانجانى ومتادى ٠

٢ ـ طريق بورسودان ـ غينينيا ٠

٣ ـ طريق بيرا ـ لوبيتو ٠

ويعتبر طريق ممبسة الى لاجوس من بين هذه الطرق الثلاثة أهم الطرق الاحتياطية فى المستقبل ذات الفائدة الكبيرة للتجارة بين الدول الافريقية ، وكذلك يعتبر طريق ممبسة الى غرب أوغندا طريقا كاملا مرصوفا جيدا ، بينما الطريق الى كيسانجانى تجرى له الصيانة بصفة مستمرة ـ ويتصل هذا الطريق الشرقى الغربى بالطريق الثانى الكبير من الشمال الى الجنوب (كيبتون ـ لومباشى Lumbashi ليكازى Likasi كاليمى Kalemi يوفورا Uvura الى بوكافو Bukavo ٠ ويلخص « هانسى » خصائص ومميزات الطرق والمركبات ذات الموتور فى الآتى :

١ ـ أقل تكلفة من السكك الحديدية ٠

٢ ـ تكلفة الطرق مشاركة بين الحكومة التى تبنى الطرق ومالكى المركبات ٠

٣ ـ مرونة حركة الطريق الذى يستطيع أن يصعد المرتفعات ويلف مع المنحنيات ٠

٤ ـ تختلف درجة كثافة الطرق ونوعها تبعا للحاجة ٠

٥ ـ الخدمة من الباب للباب تقلل من تكاليف اعادة الشحن ٠

٦ ـ تشجيع قيام المشروعات والعمالة المحلية بما فيها انشاء الطرق وخدمات المحطات والجراجات ومستودعات قطع الغيار ٠

وقد حدثت منافسة حادة بين الطرق والسكك الحديدية بعد أن كانت الطرق واللوريات التى تسير عليها مكملة لوظيفة السكك الحديديـة ، ففى سيراليون أغلق خط السـكة الحديد الممتد من فريتون حتى Pendembu فى عام ١٩٧٢ بسبب الخسارة التى كان يعانى منها والتى بلغت ٢ر٣ ملايين ليونى (عملة سيراليون) لعديد من السنوات ٠

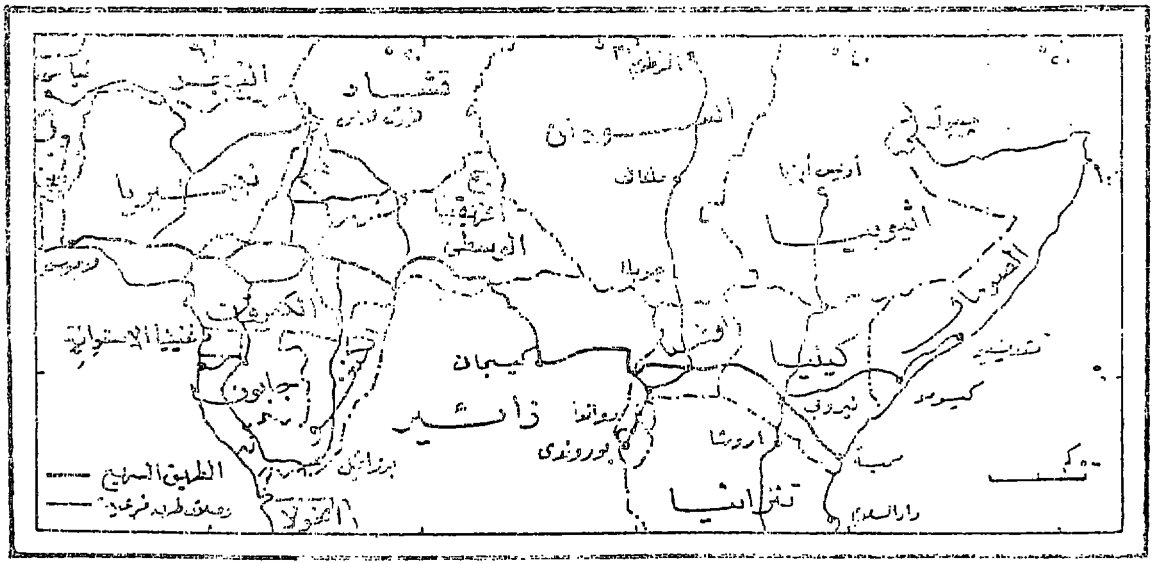
لقد قيل ان (الجغرافيا ، والسياسة ، وحتى التاريخ ، قد وجهت اقتصاديات وشبكة مواصلات وأنماط التجارة فى الأقطار الافريقية الى كتل شتى ٠ وقد قسم « هلنج » أنماط الطرق فى افريقيا الى :

١ ـ خطوط التوغل من الساحل الى الداخل وتتكون من السكك الحديدية والأنهار وقد ساعدت على نشر التنمية الاقتصادية فى المناطق التى تمر بها ، وتساعد على تحسين الطرق فى المساحات الضيقة المجاورة لها ٠

٢ ـ محاور التكامل ـ وتقوم أو يمكن أن تقوم بالتبادل التجارى بين الدول الافريقية وهى تصل بين محاور التغلغل فى القارة ، وفى كثير من الأحيان نجد هذه الطرق مهملة أو غير موجودة ٠

٣ ـ شبكة التغذية Supply network وتربط بين طرق التغلغل، وهى أساسا من الطرق والسـكك الحديدية ، وتعتبر ذات أهمية حيوية للتطور والتنمية الوطنية ٠

ويشير هلنج الى أنه رغم أن هذا التمييز بين طرق النقـل ليس جامعا شاملا ومانعا الا أنه توضيح عام ٠



مشروع الطريق السريع عبر افريقيا

النقـــل الجـــوى :

لقد حقق النقل الجوى توسـعا كبيرا أسرع من الطرق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ففي الثلاثينات كانت الخطوط الجوية البريطانية تقوم برحلة واحدة فى أفريقيا كل أسبوع الى القاهرة وعنتبة ونيروبى وسلسبورى وكيبتون ثم العودة ، والآن توجد عديد من الرحلات الى هذه المدن ليس من جانب الخطوط الجويه البريطانية فقط ولكن أيضا توجد شركات طيران كينيا ، أثيوبيا ، مصر . كذلك توجد رحـلات منتظمة الى لنـدن من جوهانسـبرج اكيبتون بواسـطة طيران جنوب افريقيا ، كذلك توجد خدمات أقل تقدمها شركات طيران عالمية الى أوربا والشرق الأقصى والهند والى أمريكا الشماليـــة .

وقد أدت الحرب العالمية الثانية والمعارك التى حدثت فوق البحر المتوســط وشمال افريقيا الى ايجاد طرق طيران بديلة ، وكانت منطقة غرب افريقيا المســتفيدة من هذا الموقف عن طريق برنامج لتحسين وتطوير عديد من مهابط الطيران عن اى قارة فى العالم وبالاضافة الى نقل المسافرين فان نقل السلع الى الخارج وخصوصا القابلة للتلف السريع ، ونقل المواد الغذائية من اقليم الى آخر قد زادت فى الفترة الاخيرة ، حيث تنقل الزهور بالطيران الى لندن ، ومنتجات الألبـان الى عدن ، والخضروات الطازجة من المنـاطق الزراعية الى منـاطق التعدين ، وكذلك تنقـــل اللحوم بالطائرات من الصومال الى الشرق الأوسط .

وتزداد أحجـام الصـادرات عن طريـق الطيران ، وكانت الصادرات الافريقية تصدر تقليديا عن طريق البحر بسبب ضخامة أحجام هذه الصـادرات وانخفاض قيمتها ، ولهذا فان الطائرات كانت ترجع غالبا فارغة بعد أن تفرغ حمولتها فى الدول الافريقية ، والآن فقد خفضت خطوط الطيران تعريفة الشحن على الرحـلات

العائدة من افريقيا الى أوربا على أســاس أن يستفيد المزارع فى كينيا والسنغال وغيرهما من تصدير حاصلاته بالطيران وهذا يعنى أن نوعية الانتاج وتغليفه لابد أن تكون تحت اشراف دقيق حازم · وقد أنشـــأت كينيا محطات تصنيف أو تدريج فى جميع أنحــاء الدولة ، عن طريقها يمــكن أن يصــدر المزارع الصغير منتجانه الى الخـــارج ·

ويستخدم الآن الطيران على نطاق واسع فى عمليات الجيولوجى والكرتوجرافى، وعلى وجه الخصوص فى مجال التخطيط لمشروعات اعادة التوطــين Land resettlement schemes والتوســـعات الزراعية الجديدة · وتساهم افريقيا بنسب منخفضة للغاية فى النقل الجوى اذا ما قورنت بغيرها من القارات وكذلك اذا ما قورنت بعدد سكان القارة والثروات التى توجد بها تعبر بصدق عن انخفاض مستوى المعيشة فى القارة وسيادة الوسائل الأولية فى النقل على الطرق والسكك الحديدية » ·

الموانى والشـحن البحرى :

تعتبر الموانى ذات أهمية خاصة لان افريقيا وراء الصحراء قد انتهت عزلتها بعد انشــاء هذه الموانى ، كما أن معظــم التنمية الاقتصــادية الحالية فى افريقيا تعتمــد على تجارة خارجية نامية وصحية وقد قدر فى عام ١٩٦٥ أن ٦٪ فقط من التجارة الدولية للدول الأفريقية كان عبر التخوم فى اليابس (تجارة داخلية) Land Frontiers فى حين أن معظم أسواق الواردات الافريقية يأتى من الدول الصناعية لذلك يأتى منها فيض من السلع الرأسمالية Cepital Goods اللازمة لمشروعات التنمية · وفى نفس الوقت فــان التوسع والتنمية الاقتصادية تؤديان الى مطالب اضافية من واردات البترول · ومن وجهة نظر التجارة الدولية بدأت الموانى الضــخمة

تجتذب الاهتمام ، ففى الساحل الشرقى لافريقيا نجد أن حركة المراكب الصغيرة ذات الأشرعة التى كانت تتجه مباشرة بالتجارة نحو الخليج العربى والهند أصبحت الآن فى طريقها الى الانقراض وأصبحت اللوريات هى التى تقوم بنقل السلع والبضائع فى المنطقة الساحلية الى موانى التصدير والاستيراد الهامة ، وتقلصت تجارة الساحل . وهناك حدث سياسى كان له تأثير بعيد المدى وهو اغلاق قناة السويس بعد حرب ١٩٦٧ فقد حول هذا الحدث البحر الأحمر من بحر عالمى فياض بالحركة الى مياه آسنة ، وأصبحت خدمات الشحن فى البحر الأحمر وشرق أفريقيا أثرا بعد عين وتبع اغلاق قناة السويس تحول للتجارة نحو الكيب بشكل واضح ، وارتفعت قيمة الشحن الى أوربا الى ٥٠٪ فى بورسودان ، ١٥٪ فى ممبسة ودار السلام استرجعت كيبتون دورها كميناء ضخم تؤمه السفن مع تزايد أحجامها ، خصوصا الحاويات العملاقة للبترول والمواد الخام وبالتالى انخفضت الأهمية الاقتصادية لقناة السويس وقتئذ .

كذلك فان للموانى نفسها أهمية سياسية ، وذلك بسبب أنها كانت فى يوم ما مدخلا للقوى الأجنبية الى اليابس ، فانها فى الغالب أصبحت عواصم بعد اقامة الحدود السياسية ونشأة الدول . على الرغم من وجود أمثلة شاذة ذات ظروف خاصة ، مثل مدينة القاهرة الأثرية الضخمة أو نيروبى فى مرتفعات كينيا ، وفى جنوب افريقيا توجد عاصمتان الأولى هى المدخل الأول (كيبتون) والثانية هى منطقة التغلغل فى الداخل (بريتوريا) . كذلك فانه فى الدول الافريقية النامية ، نلاحظ أن الموانى تصبح جاذبة أيضا للصناعة ، اذ أنه فى المراحل الأولى للتطور التجارى كان استيراد أجزاء الآلات ، فى منطقة الدخول كانت تعتبر مكانا ملائما لمصنع التجميع ، وبطريقة مشابهة فان الصناعات التى يطلق عليها الصناعات التعويضية المستوردة ، تحتاج فى الغالب لاستيراد كثير من مادتها الخام ، واذا كان السوق الداخلى لا يلائم تدعيم هذه الصناعات

الجديدة وفقا للمستوى الاقتصادى فان توقيعها فى الموانى يمكن أن يساعد التصدير بشكل كاف لاقامة انتاج على مستوى اقتصادى ٠

ويلاحظ أن ليبيريا ذات أهمية نتيجة لأن هناك سفنا من جنسيات مختلفة ترفع العلم الليبيرى نتيجة للتسهيلات والاعفاءات الجمركية الممنوحة لها ٠

ويلى ذلك الجزائر ، ثم جنوب افريقيا ثم مصر ثم نيجيريا ٠ وتعتبر جنوب افريقيا من الدول التى ضربت بسهم وافر فى مجال التنمية الاقتصادية بعكس الدول الافريقية الأخرى التى مازالت تسير فى طريق التنمية ٠

ويلاحظ على الموانى الافريقية أنها تعانى من الاحتقان وتكدس السلع المصدرة عن طريقها وذلك يرجع الى اما عدم وجود التسهيلات اللازمة فى هذه الموانى أو ضيق سعة الموانى نفسها من حيث الأرصفة الصالحة للرسو عليها ، هذا بجانب عدم وجود وسائل المواصلات والنقل المطلوبة واللازمة لنقل هذه البضائع نحو الداخل ، فضلا عن الروتين الضارب أطنابه فى ادارة هذه الموانى ٠

خطوط الانابيب Pipe Lines :

تعتبر خطوط الأنابيب شكلا جديدا من أشكال النقل فى افريقيا حيث تقدم أكثر الوسائل اقتصادية لنقل السوائل والغازات عندما تكون الأحجام ضخمة والمسافات بعيدة ٠ وتخدم بعض هذه الخطوط تجميع البترول من الحقول المنتجة ، ولكن يوجد أكثر من ثلاثة أرباع المسافات الكلية تتكون من الخطوط الرئيسية Trunk Lines للخام من حقول البترول الى الساحل (شمال أفريقيا ونيجيريا) أو للخام من الموانى الى معامل التكرير

فى الداخل (جنوب افريقيا ، بييرا - أومتالى فى زيمبابوى قبل فرض العقوبات على جنوب أفريقيا واغلاق خط الأنابيب) .

ومن خطوط الأنابيب الهامة للغاية خط تازاما Tanzam الذى يبلغ طوله ١٧٠٠كم والذى يربط دار السلام على ساحل المحيط الهندى مع ندولا Ndola فى زامبيا ، حيث يعبر هذا الخط ١٥ نهرا ويتسلق أرضا ذات غابات كثيفة يصل ارتفاعها الى ٢٠٠٠ متر ويستطيع أن ينقل ٤٥٠ ألف طن من منتجات البترول سنويا . ويمكن بانشاء محطة ضخ إضافية أن تزيد الكمية الى٦٤٦ ألف طن .

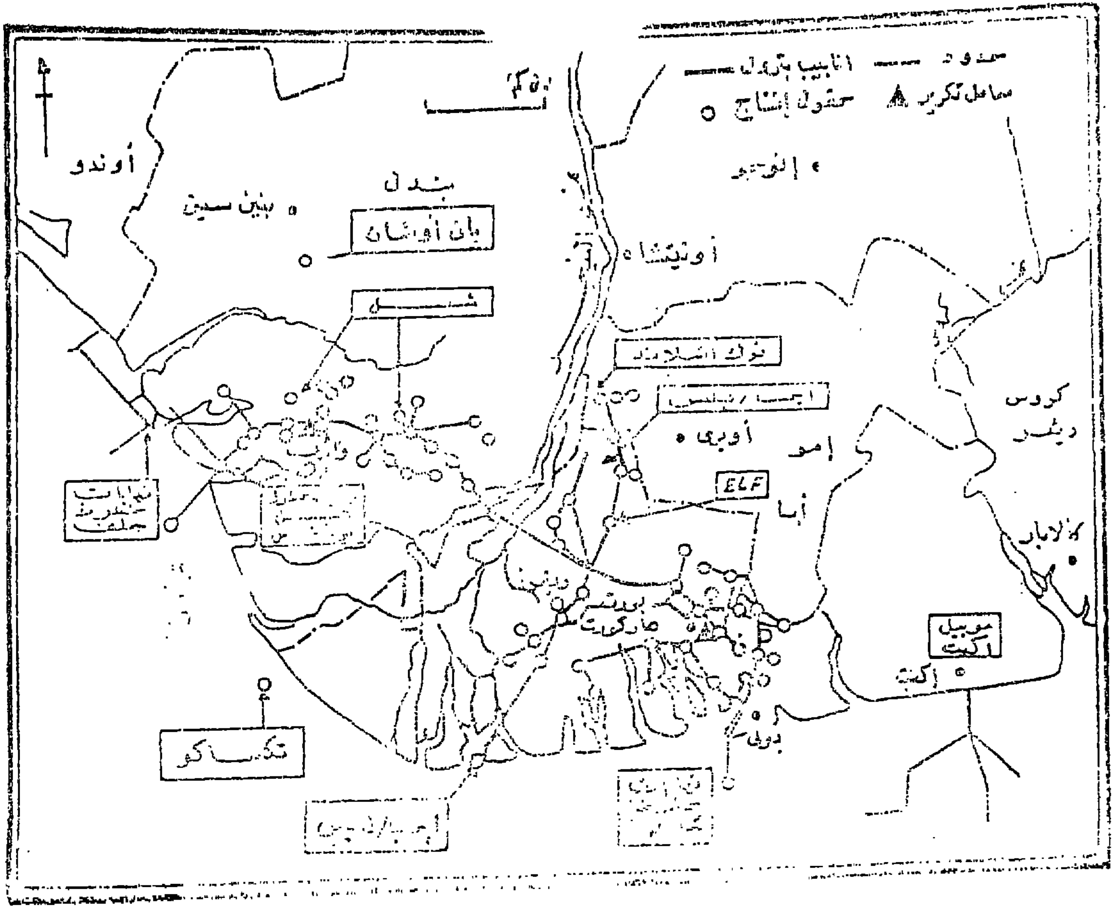
وبعد استكمال معمل التكرير فى ندولا فان الخط سيتحول لنقل البترول الخام . كذلك يوجد خط أنابيب فى مصر يمتد من السويس حتى غرب الاسكندرية (سوميد) يمتد لمسافة ٣٣٨ كم وسعة هذا الخط ٦٠ مليون طن سنويا ، ويستطيع هذا الخط أن يستوعب حمولات ناقلات البترول الضخمة سواء فى التفريغ اليه أو الشحن منه الى أوربا ، وبذلك يوفر رحلة طويلة لهذه الناقلات العملاقة من الشرق الأوسط الى أوربا عن طريق الرأس .

ومن أهم الخطوط أيضا فى افريقيا تلك التى تمتد من صحراء الجزائر الى نقاط تجميع وتكرير البترول على الساحل Points Fueling من حاسى مسعود الى بجاية Bougie (الطول ٧٤٠كم وقد تم انشاؤه عام ١٩٥٩) ومن العجيلة حتى الصخيرة La skirra (٨٠٠ كم وقد افتتح عام ١٩٦٠ . وذلك بطاقة نقل تصل الى

٤ر٢٥مليون طن سنويا٠ وهناك أيضا خط ثالث من هود الحمراء٠٠ Haoud El Hamra الى أرزيو Arzew (طاقته السنوية ٣ر٢٢ مليون طن ٠

وفي ليبيا يتدفق البترول على طول أربعة خطوط أنابيب هي :
زلطن ورجوية الى مرسى البريقة ، ضبهرة ومبروك الى سدرة جيالو وواهــا Gialo & Waha الى رأس لانوف ٠٠٠ Ras Lanuf وسرير الى طبرق ٠ كذلك يوجــد خــط أنابيب لنقل البترول من وارى Warri في دلتا النيجر الى معمل التكرير الجديد في كادونا في شمال نيجريا ــ كذلك هناك خطوط أنابيب أخرى تحت التنفيذ منها خط وارى ــ بنين ــ أورى Ore اكورودو Ikorodo وخط أنابيب لاجوس ــ ماكوردى ، وامتداد لخط كادونـــا الى لاجوس جومبو ٠٠٠ Gombo ، ميدجورى وكانو ٠

ويشير أودو udo الى أهمية اعتماد الدول الحبيسة على خطوط الأنابيب لنقل البترول الخام أو المكرر حيث أن ذلك يوفــر جهد وأموال انشــاء الطرق التى تحتــاج الى صيانة مســتمرة ، كما أن الأنابيب ينتظم فيها تدفق البترول بسرعة (٥ ــ ٦كم فى الساعة) وأمان ، كما أن الطرق معرضــة للانجراف والاستهلاك السريــع بواسطة ناقلات البترول الضخمة من اللوارى ، هذا بجانب أن هذه الطرق تحدث فيها حوادث كثيرة خصوصا فى نيجيريا . وفى نفس الوقت فــان خــط الأنــابيب يعبر الأنهار ويخترق الجبال والغابات ، وهذا لا يتيسر بسهولة بالنسبة للطرق ٠ ويعتبر خط دار السلام ندولا فيزامبيا من المشروعات الهامة التى جنبت زامبيا الوقوع تحت ضغط كل من زيمبابوى وموزمبيق وجنوب أفريقيا من الناحية الاقتصادية والسياسية ٠



دلتا النيجر فى نيجيريا ، توضح تطور صناعة البترول

قنـــاة السويس :

افتتحت قناة السويس فى عام ١٨٦٩ ويبلغ طولها ١٦٦كم. وقد أغلقت القنـاة خـلال حرب يونيو ١٩٦٧ وما بعدها ، وأعيـد افتتاحها فى عام ١٩٧٥ ويصل عرضها ٦٠ مترا والغاطس١٨ مترا، ويمكن أن تمر بها سفن حمولة ٧٠ ألف طن ، وقبل اغلاقها كان يمر بها كل عام ٢٠ ألف سفينة ، حوالى ثلثها ناقلات بترول ، وكان حوالى ٨٥٪ من حـركة السفن نحو الشمال تتـكون من البترول (١٦٠ مليونا) بينما حوالى ١٥٪ تتكون من فول الصويا والمعادن والمنسوجات والألياف والمطاط وبذور الزيت ، أما تلك المتجهة نحو الجنـــوب فكانت حمولتها تتكون من الآلات والسـلع المعدنية ، الأسمنت ، الحبوب ، لب الورق ، والأخشاب ، الورق .

وكان يصل دخل قنـاة السويس حوالى ١٧٠ مليون دولار سنويا من العوائد قبل الاغلاق مباشرة عام ١٩٦٧ والآن أكثر من مليار دولار سنويا .

وقد سبق أن أشرنا الى أن اغلاق قناة السويس كان له أثر واضح على تشجيع طريق الكيب البحرى على الرغم من أن ناقلات البترول تستغرق رحلتها عبر هذا الطريق الطويـل من الخليج العربى الى أوربا ٦٣ يوما فى مقابل ٣٩ يوما اذا سلكت طريق قناة السويس . وكان الأثر الثانى لاغلاق قناة السويس هو تضخم حجم الناقلات بشكل واضح حيث وصلت السعة الى ½ مليون طن لكى تجعل تكلفة نقل الوحدة من البترول رخيصة عبر هذا الطريق الطويـــل .

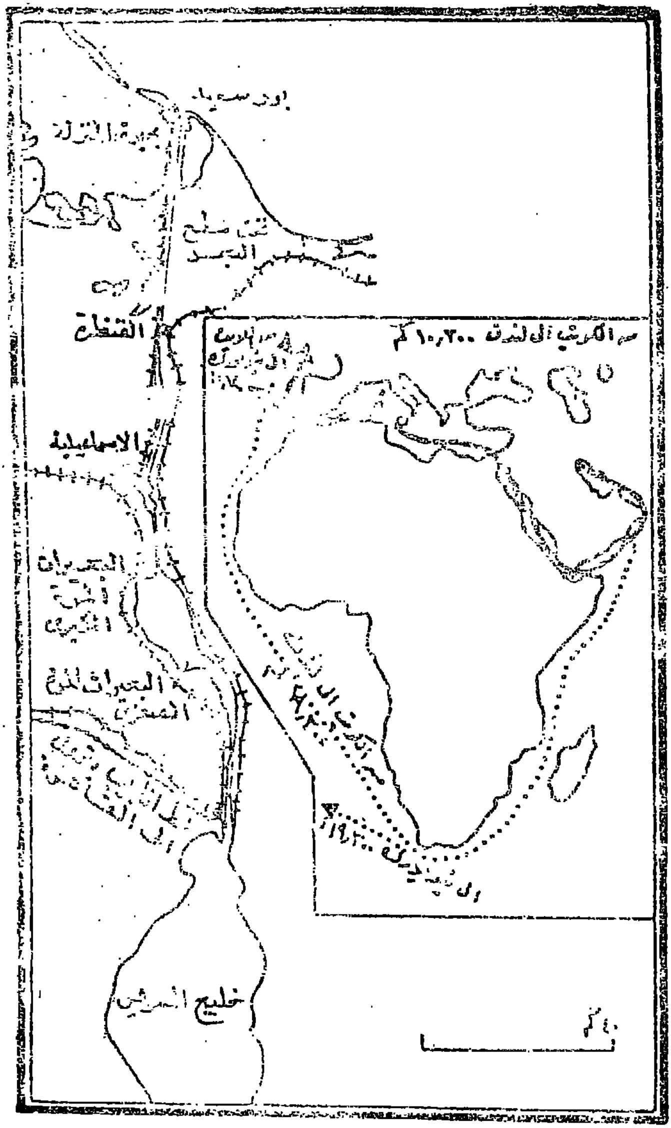
وبعد اعادة فتح القناة وضعت الحكومة المصرية خطة تكفل توسيع القناة وتعميقها لكى تصل الى ضعف الغاطس السابق . ويسمح بعبور السفن ذات حمولة ٢٥٠ ألف طن وأكثر .

ومع ذلك سوف تظل الناقلات العملاقة تدور حول الكيب . وفى نهاية ١٩٧٥ وصل عدد السفن التى تعبر القناة يوميا ٤٥

سفينة مقابل ٢٦ قبل الاغلاق ، وقد رفعت الحكومة المصرية العوائد على السفن لكي يصل الدخل السنوى منها ٤٠٠ مليون دولار . ولكى تتمشى قناة السويس مع التطور العالمى تم توسيع القناة فى المرحلة الأولى الى ٢٦٥ مترا وأقصى غاطس مسموح به ٥٢ قدما ، وأصبحت القناة بعد انتهاء هذه المرحلة فى ديسمبر ١٩٨٠ تساوى ١٤ ضعفا من القناة عند انشائها وأربعة أضعاف عند التأميم ومرتين وثلثا عند فتح الملاحة سنة ١٩٧٥ . ونتج عن ذلك ازدواج نصف المجرى الملاحى .

ونتيجة لحرب الخليج بين ايران والعراق وانخفاض انتاج البترول فى هذه المنطقة واتجاه دول أوربا وأمريكا الى المناطق المنتجة للبترول غرب قناة السويس فقد بدأ عائد القناة فى الانخفاض خلال الثمانينات عما كان موضوعا فى خطط التطوير . فقد كان دخل القناة عام ١٩٧٦ = ٤٧٠ مليون دولار ارتفع الى ٦٨٠ مليونا فى عام ١٩٨١ الى ٩٧٠ مليونا عام ١٩٨٤ ، وتشير الدراسات الى أن ايرادات القناة من رسوم العبور والخدمات الملاحية ستصل مع نهاية ١٩٨٥ الى ١١٠٠ مليون دولار . ولو لم تكن ظروف حرب الخليج والظروف العالمية الأخرى لكانت الايرادات فاقت هذا المعدل بكثير .

وتحاول هيئة قناة السويس التقليل من اثر حرب الخليج على الايرادات بمجموعة من الاجراءات منها تكثيف اجراءات الأمان وتدريب المرشدين وانتقائهم بحيث يمكنهم التعامل مع سفن تتجاوز النسب المسموح بها مثل تلك السفن التى تزيد على ٤٠٠ ألف طن بدون القيام بمشروعات جديدة ، وكذلك تعديل مسار العبور وحركة الملاحة فى القناة وفق غاطس كل سفينة لجذب عملاء جدد ، كذلك اتجهت الهيئة نحو أنشطة جانبية لتوفير النقد الأجنبى عن طريق أن تحل الهيئة محل الخبرة الأجنبية وتشترك فى عملية تحديث



قناة السويس في مصر

الموانى فى مصر مثل تطهير مدخل ميناء الدخيلة فى الاسكندرية الذى يخدم مشروع الحديد والصلب فى الدخيلة وبعد تطوير ترسانة بور سعيد يمكن أن تساهم الهيئة فى عملية بناء السفن ، وكذلك تركز الهيئة على تحويل نشاطها وتكثيفه من ناقلات البترول الى خدمات التجارة العادية ، ومن المعروف أن خدمة ناقلات البترول كانت تساهم بحوالى ٧٠٪ من ايرادات القناة وفعلا أصبحت النسبة الآن ٦٥٪ من ايرادات القناة من مرور البضائع ، ٣٥٪ من ناقلات البترول .

كذلك استكملت خط أنابيب نقل البترول يربط السويس ببورسعيد بحيث تفرغ الناقلة حمولتها من البترول فى السويس ثم يضخ مرة أخرى الى الناقلات فى بورسعيد . وفى مقابل ذلك أكملت اسرائيل خط أنابيب من ايلات على خليج العقبة عبر صحراء النقب الى عسقلان على ساحل البحر المتوسط ، ويمكن للناقلات ذات حمولة ١٥٢ ألف طن أن تصل الى ميناء ايلات ...

النقل والتنمية الاقتصادية :

بعد أن أشرنا الى النقاط الرئيسية السابقة يجمل بنا الآن أن نشير الى أثر النقل على التنمية الاقتصادية فى افريقيا .

وبادىء ذى بدء فاننا ينبغى أن نقرر أنه بعد مرور أكثر من خمسة وعشرين عاما على استقلال معظم الدول الافريقية فان أنماط النقل التى وضعها النظام الاستعمارى مازالت متشبثة بوضعها فى معظم هذه الدول ، على الرغم من حدوث تغيرات ملحوظة فى بعض الدول مثل نيجيريا ، تنزانيا ، زامبيا ، ويرجع هذا التشبث بهذه الأنماط فى معظم الدول الافريقية المدارية الى ثلاثة عوامل أساسية : كما يذكر « أودو » Udo هى :

١ ـ استمرار السيطرة على الاقتصاد الافريقى من جانب القوى المتروبوليتانية السابقة ٠

٢ ـ فقر معظم الدول الافريقية المدارية ٠

٣ ـ عملية الظروف الأساسية المؤثرة فى تطور النقل أو بمعنى آخر ان شبكة النقل تتغير أو تتطور فقط عندما يفرض الذين يستخدمونها هذا التوسع ٠

ومع اتفاقنا مع « أودو » فى هذا التحليل الا أننا ينبغى أن نشير الى أن العامل الثانى وهو فقر معظم الدول الافريقية انما هو ناتج عن النظام الاستعمارى الذى كان سائدا فى القارة قبل الاستقلال ومازالت هذه السيطرة موجودة كما يذكر « أودو » فى العامل الأول، اذ أن خيرات افريقيا المدارية وفيرة ، واذا ما استغلت لصالح أهلها فان الفقر فيها سوف يكون أثرا بعد عين ٠ كذلك ينبغى أن نلاحظ أن التطور الملحوظ الذى حدث فى النقل فى بعض الأقطار الافريقية مثل نيجيريا وتنزانيا انما حدث نتيجة للثروة المادية الموجودة فى الدولة كما هو الحال فى نيجيريا (البترول والمعادن الأخرى) ونتيجة لمعونة خارجية من الأقطار الاشتراكية كما هو الحال فى تنزانيا ٠

ورغم التطورات التى حدثت فى افريقيا فان خريطة النقل مازال يغلب عليها الخواء ٠ اننا لا نجد فى افريقيا المدارية شبكة متكاملة للنقل تسمح بانتقاء عقلانى لوسيلة النقل المناسبة سواء بالطرق أو السكك الحديدية أو النقل الجوى كما يذكر هانس W. Hance

وكما يذكر هلنج D. Hilling فى نفس المرجع أن البنية الأساسية للنقل غير ملائمة حيث أنها نبعت أصلا من نظام استعمارى قديم اعتمد على أغراض ادارية وعسكرية ، أو من أجل التصدير المباشر للمحصولات ذات الأحجام الضخمة ، وبالتالى فان هذه الشبكة ليست ملائمة للتبادل الداخلى وتوزيع الواردات أو للتجارة بين الأقطار

الافريقية ، وقد سبق أن أشرنا الى نصيب الفرد الافريقي المنخفض بالنسبة للمركبات اذا ما قورن بغيره من سكان العالم ·

ولقد سبق أن أشرنا في بداية هذا البحث الى أهمية النقل في القارة الافريقية ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية ، لدرجة أنه من المدهش أن نجد ٣٠٪ من صادرات افريقيا تأتى من نطاق ضيق للغاية داخل اطار ١٦٠ كم من الساحل ·

وكما يشير تقرير البنك الدولى فان للطرق أهمية كبيرة خصوصا الطرق الريفية لزيادة الانتاج الزراعى والانتشار الجغرافى للتنمية ، وخصوصا الوصلات التى تصل بين الطرق الرئيسية فى الريف ، مثلا لكى تحقق نيجيريا مبدأ الاكتفاء الذاتى من الغذاء فانها تحتاج الى ٢٥ ألف كم من الطرق الريفية الجديدة ، وفى نفس الوقت صيانة الطرق الموجودة بصفة دورية لكى تستمر مفتوحة طوال العام ·

كذلك فان للسكك الحديدية أهمية قصوى فى نصف دول القارة الافريقية فيما وراء الصحراء ولها أهمية معقولة فى الثلثين الآخرين وخصوصا للدول الحبيسة التى تنتج المعادن · وقد أصبحت السكك الحديدية فى الوقت الراهن تلاقى المنافسة العنيفة من جانب الطرق وأصبحت لا تساهم وبقسط كبير فى النقل والحركة التجارية بسبب عدم ملائمة التشغيل بعد تدهور طرق التشغيل لدى الحكومات المسيطرة على السكك الحديدية خلال العقدين الأخيرين وانخفاض الانتاج والتصدير كذلك ·

ويشير نفس التقرير الى أنه على الرغم من ارتفاع نفقات النقل الا أن الطائرات العمودية ذات أهمية كبيرة لنقل القادة الاداريين وقطع الغيار المطلوبة بصفة عاجلة بالاضافة الى فتح المناطق المعزولة ، كذلك فانها ذات أهمية للدول ذات المساحة الشاسعة والتى مازالت

تفتقر الى الطرق السطحية مثل تشـــاد والكونغو ومالى والسودان ، وتنزانيا ، وزائير ٠

وتعتبر المواصلات الحديثة ذات تأثير واضح خصوصا بالنسبة للســلع ذات الأحجام الضخمة وكذلك الســلع سريعة التلف ٠ وينعكس أثر النقل على زاويتين رئيسيتين :

الأولى : تتحدد فى تكاليف وأسعار السلع المختلفة والخدمات المقدمـــة ٠

والثانية : تنعكس فى نواحى متعددة اقتصـــادية أو مالية أو اجتماعيـــة ٠

وتؤثر التحسينات الفنية فى مجال النقل على أنماط الانتاج التقليدية ووسائل المعيشـــة فى القرى الافريقية وتغيير العـــادات والتقاليـــد ٠

ومن نـــاحية أخرى فـــان تحسين النقــل يؤدى الى ادخال محصولات تجارية وبالتالى وجود فرص عمل للعاملين الذين كانو يهاجرون للعمل فى منــاطق أخرى ، وبذلك تقـضى على الهجرة الفصلية ٠ كذلك فان الطرق الفرعية تساعد على زيـــادة الانتاج وبالتالى تساعد على ايجاد فرص عمل ومعيشة دائمين لمجموعة من السكان الذين يأتون من مناطق أخرى مكتظة بالسكان ، مثال ذلك منطقة كابرى Kabré المكتظة بالسكان فى شـــمال توجو ، يمكن أن تستقر مجموعات من سكانها فى مناطق الكاكاو والبن فى الجزء الجنوبى الغربى ، اذا تكفلت الطرق الثانوية بزيادة الانتاج ٠

أما بالنسبة للمزايا والفوائد التى تنشأ فى الحركة التجارية نتيجة لتحسينات الطرق فانهـــا واضـــحة للغاية حيثما كان ذلك يتعلق برصف الطرق بالأسفلت ، ففى العادة نجد تخفيضا بنسبة ٢٥٪ من التكاليف طن / كم يمكن تحقيقها عندما يكون التغيير من الطريق المخصص لفصـــل الجفاف dry-weather الى طريـــق

أسفلتى أو ١٥٪ عنهما يسوى الطريق المخصص لفصل الجفاف ويتحول الى طريق ممهد Gravel road • أما بالنسبة للسكك الحديدية فان تحويلها الى زيت الديزل يمكن أن يحقق وفرا يصل الى ٤٠ – ٥٠٪ فى التشغيل والصيانة • كذلك يمكن توفير الوقت اللازم للنقل عن طريق التحسين خصوصا فى مجال النقل بالطريق وعمليات الشحن والتفريغ فى الموانى وأى نوع من النقل الموحد أو المتجمع combined transport وتوفير الوقت يعنى الاقتصاد فى عمليات الجرد والتخزين والتأمين • كذلك يساعد على تقليل الحاجة الى الائتمان credit needs كما أنه يقلل من تدهور السلع القابلة للتلف ومخاطر السرقة والكسر ، وكلاهما يساعد عليهما الرحلة المتصلة unbroken journeys ••• وتحاشى عمليات اعادة الشحن •

وهناك نتيجة هامة لتحسين النقل فى غرب افريقيا هى الزيادة الواضحة فى حجم حركة الصادرات والواردات ويوضح هذا الأرقام المسجلة فى موانى مثل أبدجان ، تاكورادى ، لاجوس بورت هاركوت • واذا ما استطعنا تجميع الأرقام الخاصة بحجم حركة السلع المحلية فاننا سوف نلاحظ أن الزيادة ملفتة للنظر بشكل واضح •

وفى نفس الوقت أثرت التسهيلات التى أدخلت عليها تحسينات على بعض السلع الجديدة ، والتى كانت الوسائل القديمة للنقل لا تستطيع أن تقوم بها ، والدليل على ذلك زيادة حجم الأخشاب ، البن ، الموز والتى تنقل أساسا من ساحل العاج (وفى حالة الموز فى غينيا) ويرجع هذا التطور بصفة أولية الى تحسين النقل على الطرق ، الذى يقدم وصلات ذات كفاءة بين المزارع والطرق الرئيسية فى القطر وليس فقط بسبب ادخال المعدات الحديثة فى مينائى ابدجان وكوناكرى وجعلتهما يستطيعان شحن المنتجات القابلة للتلف مثل الموز ، الذى يعتبر سرعة النقل له عاملا حاسما.

اذ أن عامل السرعة مهم بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق كما في حالة البن ، الكاكاو ، فالنقل السريع يساعد على بيع السلع المنتجة في الوقت المناسب ٠

كذلك فان زيادة الحركة التجارية جعلت ادخال معدات الشحن والتفريغ عاملا اقتصاديا في الموانى (بما فيها بعض موانى الأنهار) خصوصا الأوناش وعربات الشحن ، ولذا فان عمليات الشحن والتفريغ تنجز بسرعة ومن ثم فان التكدس على الأرصفة قد خف وتوفرت الأماكن في المخازن ٠

وبالاضافة الى ذلك فان تحسينات النقل كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن زراعة محصولات جديدة مثل الموز وذلك عن طريق انشاء خدمات تصدير جديدة ٠ ولكن هذا التحول لم يقتصر على المحصولات النقدية فقط ، فاليام الذى يزرع على نطاق واسع كمحصول غذائى تقليدى محلى للأسواق الداخلية مثل نيجيريا محصول ضخم الحجم بشكل واضح ومنخفض القيمة لدرجة أنهم كانوا لا ينقلونه بكميات كبيرة الا نادرا ، كما هو الحال في الأجزاء الشمالية من القطر الى الأجزاء الغربية وذلك بعد انشاء الطرق واستخدام النقل الرخيص ٠

ومن ناحية أخرى فان النقل الأرخص والأفضل ، خصوصا بالنسبة للمواد الغذائية القابلة للتلف له أهمية كبيرة لانه يعطى للسكان الفرصة لكى يكون غذاؤهم متوازنا ، وعلى سبيل المثال فان النقل بالطرق أو الجو حمل اللحوم من الشمال الى مناطق الغابات التى لم تكن معروفة فيها في الماضى ٠ كذلك أدى هذا الى تحسين مصادر اللحوم لسكان المدن في الجنوب ٠ ومع ذلك فان هذا التطور مازال في مراحله الأولى ٠

كذلك فان وجود (صناعة) النقل بالطرق على نطاق واسع أدى الى ايجاد فرص العمل مثل بناء هياكل المركبات واصلاح الاطارات وبناء « الجراجات » ومحطات الخدمة والاستراحات ٠

أما عن النتائج والآثار الواضحة فسوف يحس بها سكان المناطق الشمالية فى معظم أقطار غرب افريقيا ، فالحركة التجارية بين هذه المناطق والمناطق الأخرى الساحلية ذات الكثافة العالية فى السكان سوف تكون ميسورة ، وقد بدأ هذا الاتجاه فعلا ، لذا فان فائض السكان سوف يتجه من الشمال للبحث عن فرص العمل فى مدن الجنوب . ليس هذا فقط بالنسبة للأشخاص والسلع ولكن أيضا بالنسبة للأفكار .

كذلك فان النقل بالطرق والسكك الحديدية ـ كما يشير تقرير الأمم المتحدة كان من العوامل التى ساهمت فى نشر العمران الحضرى ، فلقد كان نمو المدن فى البداية مرتبطا ومعتمدا على موقع طرق النقل ومعظمها من السكك الحديدية اذ أن مراكز تركز السكان ورءوس خطوط السكك الحديدية كانا مرتبطين . وفى العقدين الأخيرين سحبت من السكك الحديدية هذه الوظيفة وتحولت الى الطرق الرئيسية ، ففى حين كانت لاجوس ، ابدان ، من المراكز الحضرية الهامة التى قامت على السكك الحديدية ، نجد بنين ، أوى Oye أونيتشا Onitsha ... أوبرى Aba Owerri أبا قامت على الطرق . وفى المنطقة الفرنسية سابقا قامت باماكو ، فورت لامى .

ولكى يعطى النقل المحسن أقصى تأثير له لابد أن يكون فى المقابل توسع فى الانتاج والتجارة ، وينبغى أن تصل الأخيرة الى مستوى معين قبل أن تصرف الأموال على عمليات تطوير النقل ، والتى ينبغى أن تركز أولا على تحسين وتطوير البنية الأساسية . والمشكلة هى وضع حد أدنى يمكن بعده وضع خطط تطوير النقل موضع التنفيذ .

ويعتبر النقل بالطرق ذات أهمية كبيرة فى مجال التنمية الاقتصادية فى غرب افريقيا اذ أننا فى كل قطر نجد أن انشاء الطرق وتحسينها وصيانتها يستوعب جزءا كبيرا من الموارد النقدية

المتاحة ، وفى نفس الوقت نلاحظ نشوء مشكلات أخرى هامة بسبب زيادة الحركة التجارية ، والمرور على الطرق السريعة ، فى الأقليم « غرب افريقيا » والتى تستدعى الدراسة .

وبصفة عامة فان المشكلات العامة لكل أقطار افريقيا هى كيف تتأكد مما يحدث بالضبط على الطرق السريعة ، وما هو حجم ونوع السلع المنقولة وكم عدد المسافرين عليها ، وما هى أنواع المركبات التى تسير عليها وكم عدد الحوادث التى حدثت وكيفية حدوثها .. الخ .

وتعتبر شبكة الطرق الفرعية ذات أهمية أيضا خصوصا فى مجال التنمية الاقتصادية ، مثلا انشاء النظام النقلى فى غرب افريقيا كان من أجل خدمة تجارة الصادرات والواردات بصفة أساسية مع الاهتمام الضئيل بالحاجات الخاصة بالأسواق المحلية التى كانت محدودة بشكل واضح . وكان نقص خدمات النقل بين أقطار هذه المنطقة سواء بالطرق أو السكك الحديدية أو الملاحة بحذاء الساحل - غير واضح تماما خلال الفترة الاستعمارية الأولى - وكان ذلك يرجع الى « الجو السياسى » السائد فى ذلك الوقت والذى كان يطلق عليه « التكالب على افريقيا » هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الأسواق الكبرى لمنتجات غرب افريقيا لم تكن موجودة فى المنطقة - وانما عبر البحار ، اذ أن الدعوة لتصنيع هذه المنتجات لم تأت الا أخيرا جدا ، وانما كان ينظر للمنطقة باعتبارها منطقة استيراد للسلع الصناعية ، وبعد الاستقلال ، ونظرا لضآلة حجم سكان هذه الأقطار ، وبالتالى ضعف القوى الشرائية فى السوق المحلى يؤدى الى التخطيط لاقامة ارتباط نقلى بين هذه الأقطار بقصد توسيع السوق المحلى وزيادة القوى الشرائية عبر الحدود ، وبالتالى تشجيع الصناعة الوطنية وتقسيم العمل ، وبالتالى يكون انتاج السلع فى أكثر الأجزاء ملاءمة لتصنيعها على المستوى الاقليمى من الناحية الاقتصادية . وهذا لا يتأتى الا بتحسين وسائل النقل الحالية

وايجاد وصلات فرعية جديدة تربط بين وسائل النقل فى هذه الدول سواء بالطرق أو السكك الحديدية أو الملاحة الساحلية ·

ورغم أن وسائل النقل المختلفة الحالية قد قامت بانجازات ضخمة فى مجال نقل السلع المختلفة الزراعية والمعدنية والصناعية سواء الى الخارج ومنه ، أو على مستوى دول القارة الافريقية فان هذه الوسائل مازالت تحتاج الى تحسين كبير لكى تستطيع أن تقوم برسالتها كاملة سواء من أجل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) مع العالم الخارجى ، أو على مستوى دول القارة الافريقية ·

ورغم أن عمليات الانتاج بأشكاله المختلفة تعتمد على عوامل كثيرة ، الا أن عامل النقل يعتبر ذا شأن كبير فى هذا الصدد · وكذلك رغم أن الدخل القومى ، وبالتالى الفردى ، يتأثر بعوامل كثيرة ، الا أن عامل النقل يلعب دورا كبيرا فى الدخل القومى والفردى · وباستعراض أرقام الدخل الفردى والقومى نلاحظ انخفاض هذا الدخل فى افريقيا عن غيرها من القارات الأخرى ولا شك أن عامل النقل كان له دخل كبير فى الوصول الى هذه النتيجة ·

وفيما يلى مقارنة بين الدخل القومى والفردى فى بعض الدول الافريقية وغيرها من دول القارات الأخرى ·

ويتضح من الاحصاءات أن الدول ذات الدخل المنخفض غالبيتها من الدول الافريقية والأسيوية وهى الدول التى تعانى من انخفاض الدخل القومى وبالتالى انخفاض الدخل الفردى · ومع ذلك فان عدم وجود خدمات النقل الملائمة فى هذه الدول قد أدى ـ بجانب عوامل أخرى كثيرة ومتنوعة ـ الى انخفاض الدخل القومى والفردى نتيجة لان عدم وجود هذه الخدمات أو ضآلتها لا يساعد على الانتاج خصوصا المحصولات النقدية اللازمة للتصدير وبالتالى عدم الحصول من جانب الدولة والفرد على دخل اضافى ·

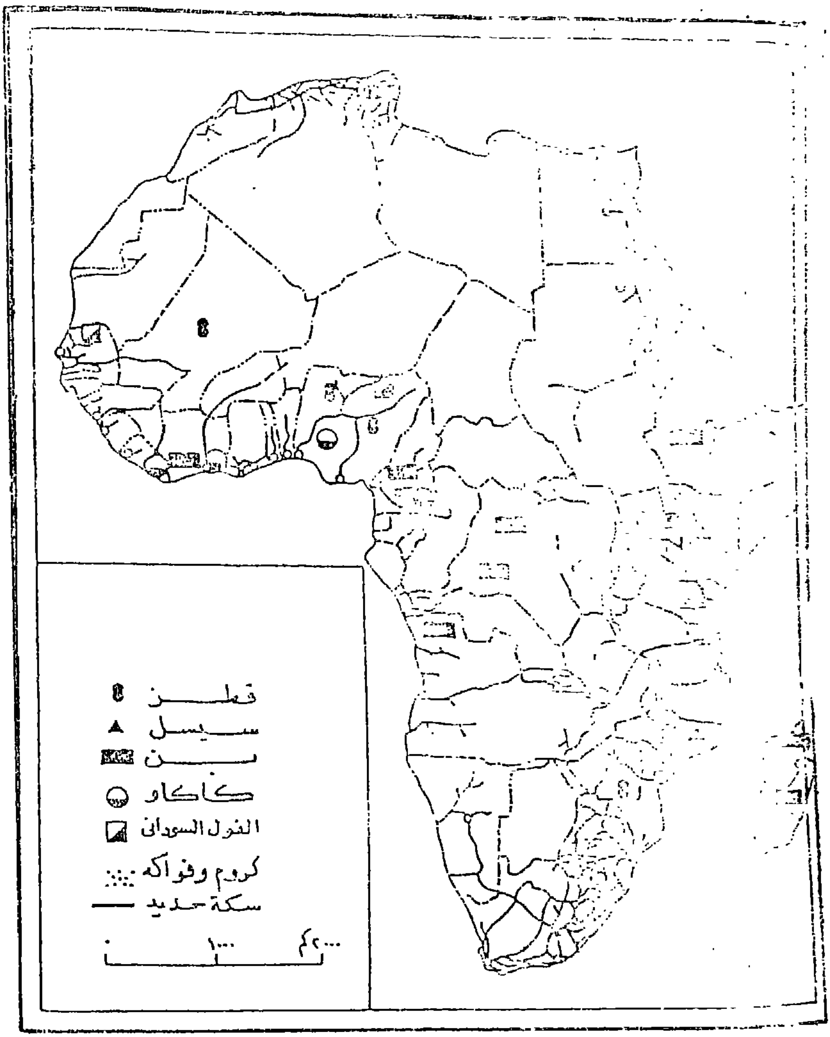
وينعكس هذا الدخل المنخفض القومي على عدم امكانية الاقدام على مشروعات التطوير والتنمية فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك على نشر الخدمات مثل التعليم والشئون الصحية والترفيهية ... الخ وبذلك يحدث انخفاض مستوى كفاءة الفرد ويؤثر على نقص الانتاج وهكذا تكون الحلقة المفرغة التى سبق أن أشرنا اليها ٠

أما الدول ذات الدخل المتوسط فنجد منها أيضا دولا من آسيا وافريقيا وهى شبيهة بالنوع السابق وان كان مستوى الدخل فيها أفضل نوعا ، كما أنها أيضا ذات مستوى أفضل فى النقـل والمواصـــلات ٠

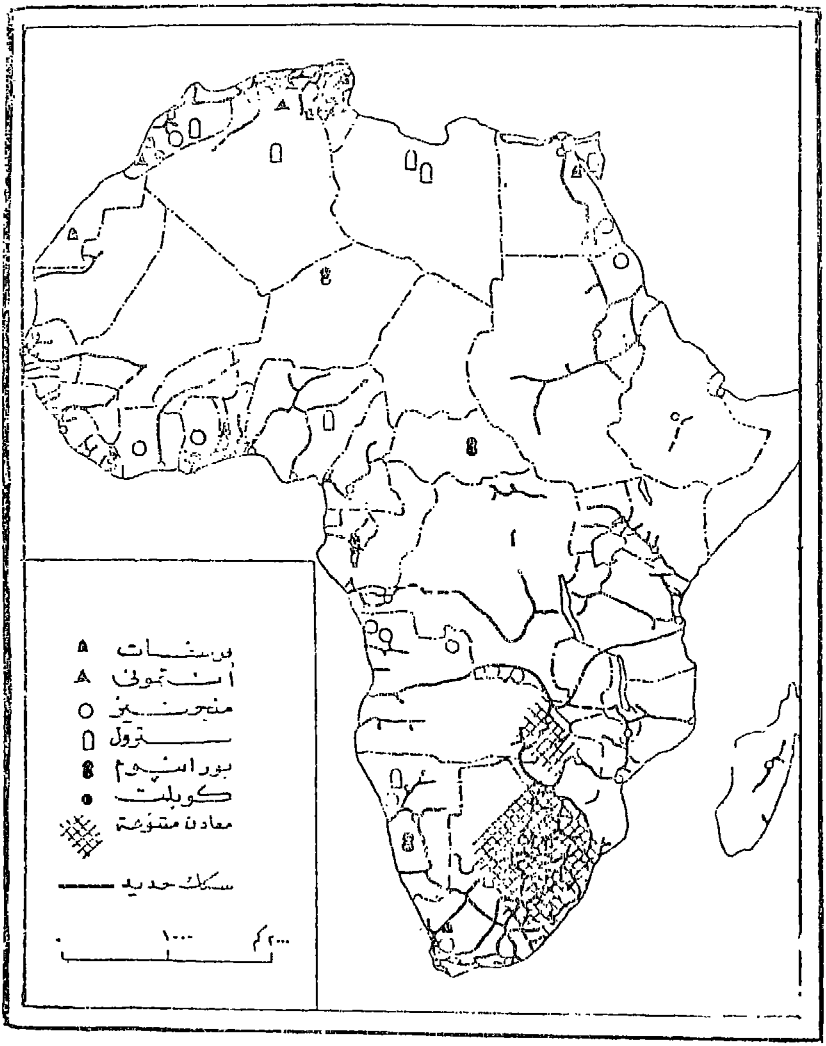
أما الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع فان بها شبكة لا بأس بها من النقل والمواصلات مثل جمهورية جنوب افريقيا ٠

ولكن لابد أن نلاحـظ أن هنـاك بعض الدول ذات الدخل المرتفع فى افريقيا وان كانت لا توجد بها شبكة جيدة من النقل والمواصلات وهى الدول المنتجة للبترول مثل ليبيا ، ويساعد على ذلك ضآلة عدد السـكان وارتفـاع الدخل القومى ٠ الا أن معظم الدول ذات الدخل المرتفع هى الدول الصناعية فى أوربا وأمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتى ، ويخدم هذه الصناعة شبكة من النقل والمواصلات ذات كفاءة عالية ٠

وببسـاطة فان النظر الى خريطة شـبكة النقل ومقـارنتها بمناطق الانتاج الزراعى النقدى والصناعى والتعدينى توضح لنا بوضوح وجلاء مدى الارتباط بين النقل وهذه الجزر المتناثرة فى أنحاء افريقيا والتى تحظى باسـتغلال اقتصـادى نشـط لسبب بسيط وهو أن هذا الانتاج مخصص للتصدير عبر شرايين المواصلات والنقل التى سبق أن أشرنا اليها ٠



المحصولات النقدية الهامة فى افريقيا وعلاقتها بشبكة السكك الحديدية .



المعادن الهامة فى افريقيا
وعلاقتها بشبكة السكك الحديدية

(المشكلات والحلول)

بعد أن أشرنا الى النقاط السابقة الخاصة بأهمية النقل وأنماطه والعوامل المؤثرة فيه طبيعيا وبشريا واقتصاديا وانتشار وسائل النقل المختلفة وارتباط هذا الانتشار بالتنمية الاقتصادية ، بعد كل هذا آن لنا أن نشير الى المشكلات التى تعانى منها أشكال ووسائل النقل فى افريقيا والحلول المقترحة لها ٠

ورغم أن هناك تداخلا وتشابها بين العوامل المؤثرة فى النقل فى افريقيا وبين المشكلات التى تعانى منها وسائل النقل الا أنه يهمنا الأن أن نشير الى هذه المشكلات من الزاوية الاقتصادية والسياسية ليس على مستوى دولة أو اقليم بذاته ولكن على مستوى القارة الافريقية ككل ٠

وأولى المشكلات الخاصة بالنقل فى افريقيا هى عدم وجود تكامل بين طرق النقل فى القارة الافريقية أو حتى على مستوى الأقاليم ، ورغم أن الاتجاه الاستعمارى كان يحاول الربط بين مستعمراته المختلفة بوسائل النقل المختلفة ، الا أن هذا الاتجاه كان يهدف الى استنزاف خيرات القارة وتوجيهها نحو الدول المستعمرة فى أوربا وبالتالى فان هذه الخطوط حتى ولو كانت موجودة الا أنها لا تخدم المصالح الوطنية أو الاقليمية مثال ذلك تلك الخطوط التى كانت قائمة بين المستعمرات الفرنسية . أو الانجليزية ، ويضاف الى ذلك أن هذه الخطوط أصبحت لا تتسم بأنها اقتصادية نتيجة لأنها تدور حول دول كاملة وتتحاشى عبورها وفقا للسياسة الاستعمارية القديمة التى أنشأتها لربط الجزر الاقتصادية ببعضها أولا ثم ربطها معا بمنافذ التصدير كما سبق أن أوضحنا ٠

والمشكلة الثانية : التى نجابه القارة الافريقية فى مجال النقل هى اختلاف مقاسات المسافة بين قضبان السكك الحديدية وفقا للنمط الاستعمارى الذى كان سائدا فيها . وبالتالى أصبحت المشكلة واضحة على حدود الدول الافريقية لأنه فى هذه الحالة لابد من اعادة الشحن والتفريغ ، الأمر الذى يوجب النظر فى توحيد مقاييس الخطوط الحديدية والطرق . ونظرا لأن ثلاثة أرباع الخطوط الحديدية بمقياس ١٫٠٦٧ متر ، فانه ينبغى تعديل المقاسات الى هذا المقياس تدريجيا .

ومن **المشكلات الملحة** أيضا **ندرة الموارد** حيث استوعبت استثمارات النقل ٣٠ ــ ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات خلال العقدين الأخيرين . وفى نفس الوقت فان نقص هذه المخصصات وسوء الصيانة يؤديان الى تدهور الخدمات الموجودة حاليا والخاصة بالنقل ، ولذا كان لابد من وجود جهاز تخطيطى ممتاز فى مجال النقل نظرا لأن هذا القطاع يستوعب موارد وطنية ضخمة ، وكذلك المشكلات المعقدة الخاصة بتشابك وسائل النقل وتكملة كل منها للأخرى ، وفى نفس الوقت المنافسة فيما بينها .

ولكن وكما يذكر مورجان، باف ــ فان هذا التخطيط لاينبغى أن يسلك طريق النظام الاقتصادى الأوربى ، ولكن لابد أن يتمشى مع التقاليد الاجتماعية الافريقية . وموارد النقد الافريقية . والوسائل التجارية فى افريقيا .

وقد برزت أهمية النقل والمواصلات وانعكست على **المؤتمر الوزارى المنبثق من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة** ECA حيث أعلن المجلس الفترة بين ١٩٧٨ ــ ١٩٨٨ بمثابة عقد النقل والمواصلات فى القارة الافريقية « Transport and Communication Decade » .

وقد رحبت بهذا الاتجـــــاه هيئـات دوليـة عديدة من أهمهـــا منظمـــة الوحدة الافريقية فيمــا أطلق عليه « **خطـــة لاجـــوس** » Lagos plan of Action وكذلك مؤتمر « تنســيق التنمية » فى افريقيا الجنوبية
Southern African Development Coordination Conference.
الذى عقد فى مابوتو (عاصمة موزمبيق) فى نوفمبر سنة ١٩٨٠ وفيما يلى **الخطـوط العريضـة التى جاءت فى خطة لاجوس لتطوير النقل فى أفريقيا** التى أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٠

أولويات الاستثمار والاستراتيجية :

تفوق احتياجات النقل الضخمة ـ امكانات الدول الافريقية سواء من الناحية المالية أو الخبرة الفنية ، حتى ولو كانت هناك مساعدات من الخارج ، ولذا كانت الأهمية على التركيز على النواحى ذات الاهمية القصوى خلال العقد المذكور ٠

كذلك لابد أن تدرس وتفحص المشروعات المقدمة للتمويـل من جانب الحكومات والهيئات الممولة وايجاد حلول بديلة مثـل تحسين العمليات والصيانة للخدمات الموجـودة حاليا ـ والاحلال والتجديد للبنية الأساســية الموجودة ، وتحسين انسياب الحركة التجارية بالتنظيم والاشراف الفعال ، والاعتماد على وسائـل غير باهظة التكاليف فى النقل والمواصـلات مثـل الطيران والاتصالات التليفونية ٠

وأشـارت الخطة أيضـا الى أهمية التركيز على الصـيانة وخصوصا فى مجال الطرق الخاصة باللوريات التى تعتبر الآن أساس نظام النقل فى معظم الأقطار الافريقية وينبغى على الهيئات الممولة أن تركز بجانب أعمال الصيانة مثل اقامة الورش ، والمكاتب والتدريب على اختيار مشروعـات تسـاعد على تخفيض التكاليف الكلية للنقل خصوصا فى مجال الطرق السطحية ، وذلك بمتطلبات

واقعية للصيانة والتحميل . وينبغى أن يكون هناك نظام دورى للصيانة وأن تتخلص الدول الممولة من الروتين بحيث يقبل المقاولون الوطنيون على أداء هذه الأعمال خصوصا من القطاع الخاص وكذلك تشجيع السكان الوطنيين فى مجال الانشاءات أيضا وذلك بتأجير الآلات والمعدات لهم أو بتسهيلات تحويلات النقد . وقد جربت كثير من الحكومات الافريقية هذا النظام الوطنى المحلى بل وساعدت المجتمعات المحلية على انشاء الطرق عن طريق المشاركة فى التمويل . ففى مجال الطرق قامت كينيا بتجربة الاستعانة بالمقاولين المحليين على أساس أن يكون كل مقاول مسئول عن مسافة من نصف الى ٢½ كم من الطرق المحلية ، ويعطى فى نهاية كل شهر مبلغا من المال ، اذا حافظ على هذه المسافة صالحة للنقل وبلغت التكاليف ٢٥٠ دولارا لكل كم سنويا . وعن طريق تجارب أخرى بتكنولوجيا مناسبة يمكن المحافظة على الطرق الرئيسية ..

كذلك بالنسبة للسكك الحديدية تركز خطة لاجوس على الصيانة والتجديد والنظرة الاقتصادية لدرجة الغاء الخطوط ذات العائد الاقتصادى الضعيف بسبب منافسة الطرق أو نضوب مناجم المعادن ، واستبعاد انشاء خطوط جديدة . ومع ذلك فهناك بعض الخطوط المطلوبة المرتبطة بتطوير انتاج معدنى جديد مثل مشروع Nimba-Mifergui فى ليبيريا وغينيا ، وربما كذلك مجمع أجاكوتا Ajaokuta للحديد والصلب فى نيجيريا .

وفى مجال الموانى والملاحة لابد من تدريب العاملين وتحسين الجهاز الادارى وتجديد واحلال بعض المعدات التكميلية لسرعة التفريغ والشحن وذلك بسبب عدم كفاءة العمل فى هذه الموانى . وقد ظهرت آثار هذه التحسينات فى ميناء دوالا بالكاميرون حيث ظهر تحسين واضح فى عمليات التفريغ والشحن وسرعة العمل خلال السبعينات . كذلك فان بعض الدول تحتاج الى توسع فى سعة الرسو .. Berthing capacity extension هذا بجانب حالة

أو حالتين تحتاج فيهما الى انشاء موان جديدة • وبجانب الحاجة الى تحسين خدمات تفريغ الحاويات فى بعض الأماكن ، فان متطلبات التوسع فى معظم الموانى الأفريقية محدودة بسبب أن الاستثمارات الأساسية خلال السبعينيات كانت مخيبة للآمال فى معدلات النمو فى التجارة العالمية وكذلك امكانية تحسين الانتاجية فى المرافىء الموجودة •

وفى نفس الوقت فان خدمات الملاحة من أجل توزيع اقليمى أفضل وجذب الحاويات يحتاج الى تطوير وتحسين • وتشير الخطة الى أن هناك فرصا ثمينة لتطوير وتنمية المشروعات المحلية اذا ما خفضت وقللت الضوابط وأصبح الائتمان « credits » متاحا • ولكن ينبغى الاقتراب بحذر شديد من الملاحة العالمية • ويعتبر النقل الملاحى الثقيل Bulk shipping نقطة البداية Entry-point للدول التى تتطلع لاستثمارات الخطوط الملاحية فى المستقبل • كذلك ينبغى التعاون الاقليمى فى شئون الموانى والنقل الملاحى على أن يكون ذلك بسرعة وذلك من أجل تأمين تسهيلات الحاويات بكفاءة عالية وكذلك لتفادى (فئات) النولون المرتفعة High freight retes •

النقل بين الدول Intercountry transport :

الخطوط الملحة اللازمة للنقل بين الدول وهى التوسع فى اجراء التسهيلات Facilitation measures ••• وتبسيط عبور الحدود وارساء تنظيمات متبادلة بين حركة اللوريات عبر الحدود، والاشراف الكامل على الجمارك غير الرسمية ، وعمل تنظيمات لكميات الشحن وتنسيق قواعد واشارات القيادة ، وادخال بعض تنظيمات التأمين ، والتنسيق فى عمل التسهيلات الخاصة فى خدمات السكك الحديدية بين الدول وتوحيد الوثائق التى يمكن عن طريقها اضافة اجراءات تبسيط الجمارك والعوائد والعملة والهجرة واجراءات خاصة بالحجر الصحى النباتى Phyto Sanitary •

وقد أشــارت خطة لاجوس الى أهمية ربط الدول الحبيسة بالطرق الى منافذ البحر أكثر من انشاء الطرق السريعة . اذ ينبغى أن تكون هذه الطرق ذات أولوية اقليمية خاصة ، وسوف تتركز هذه التحسينات فى الدول « الترانزيت » ويكون المستفيد منها هو الدول الحبيسة بما فيها الفوائد غير المحسوسة ولكنها مؤكدة .

أما بالنسبة للنقل الجوى فانه ذات أهمية كبيرة فى بعض الدول ذات المساحة الشاســعة وكذلك فى المناطق النائية ، كذلك فان التجارب ســـائرة الآن لاختيار الطائرات الخفيفة « Lighter than-air » فى أمريـكا اللاتينية ، وهى تســـتحق الاهتمام لامكانية تطبيقها واستخدامها فى قارة افريقيا . وقد عانى النقل الجوى المحلى فى عديد من الدول الافريقية نتيجة لمشـكلتين عامتين همـــا :

الأولى : عدم مقدرة الناس على شراء التذاكر .

الثانية : الاشراف الدقيق الصارم على « تعريفات » الخطوط الجويــــة .

أما بالنسبة للخدمة العالميــة لابد من التدريب والتعاون بين الدول الافريقيــة مثـــال ذلك جمـاعة الطيران الافريقى Air Lines The African African Association «AFRAA» التى نجحت فى صيانة طائرات بوينج ٧٣٧ . وكما يذكر « أوكنور » O'Conner فانه اذا استطاع النقل الجوى أن يقلل من التكاليف الخاصة بالنقل فان هذا سوف يكون نافعا للغاية حيث أنه سوف يساعد عديدا من المناطق الافريقية على تجاوز مراحل أخرى من تحسينات النقل ، وفى هذه الحالة فان النقل سوف يقدم ــ كما كان منذ سـبعين أو ثمانين عاما المفتاح للتغيرات الاقتصادية الثورية . كذلك يذكر « أوكنور » ان نمط النقل والمواصـــلات سوف يتغير فى المستقبل نتيجة للتقدم التكنولوجى ، مثال ذلك أن هناك سلعا كثيرة تنقل

الآن بواسطة الأنابيب ويمكن فى المستقبل نقل سلع أخرى مثل الحديد والبوكسيت من الداخل الى الساحل ، خصوصا اذا مدت هذه الأنابيب بعيدا عن الساحل ، وفي هذه الحالة تكون الأنابيب قد حلت محل السكك الحديدية والموانى وما تقدمهما من تسهيلات ٠

الانشاءات والتدريب :

أشارت خطة لاجوس الى النواحى الآتية :

١ ـ أهمية التدريب للعاملين فى مجال النقل ٠

٢ ـ لابد أن تهتم الحكومات الافريقية والجبهة الممولة بالتدريب المتنوع « ... Multi national » للعاملين فى ادارة النقل ، والتخطيط للمستويات العليا من العاملين سواء فى القطاع الحكومى أو الخاص ٠

٣ ـ ينبغى تشجيع معهد شرق وجنوب افريقيا للادارة الافريقية

Eastern and Southern African Management Institute

الذى يوجد فى أروشا فى تنزانيا والذى لقى معونة من ١٧ دولة فى المنطقة منذ عام ١٩٧٧ ٠٠٠٠ وذلك من أجل تطوير الدراسة فيه لكى تشمل ما وراء تخطيط البنية الأساسية للنقل وتقييم المشروعات الى ادارة أعمال النقل ٠

٤ ـ ينبغى لدول غرب افريقيا فى اطار مجموعة دول افريقيا « Ecowas » اقامة حلقة دراسات ذات مستوى مرتفع لنماذج متعددة من القطاع العام والخاص Multi modal » فى ادارة النقل فى مركز أو أكثر على غرار معهد أروشا ٠

٥ ـ ينبغى أن تستغل المنشآت الموجودة فى التدريب بدلا من انشاء مبان جديدة وذلك للعاملين فى مجال النقل فعلا ٠

ولا تغنى دراسات التدريب هذه عن التعليم العالى فى مجال النقل الموجودة فى أماكن أخرى ٠

٦ ـ ينبغى تقييم هذه الدراسات عن طريق الجهات الممولة مثل البنك الدولى وغيره ٠

البنيــــة الأساسية وسياسة التخطيط :

١ ـ ينبغى أن تستمر سـياسة الاسـتثمارات الممكنة فى مجـال البنية الأساسية للنقل والمواصلات ، وتطوير هذه السياسة متابعة التنفيذ ٠

٢ ـ الاهتمام بالتخطيط الجيد وتحليل السياسة المتبعة خصوصا وأن الامكانات محدودة لدى الدول الافريقية ، ولذا ينبغى المحافظة عليها وعدم الاسراف فيها ٠

٣ـ تحسين نظـام جمع المعلومـات واحصـاء المرور وغربلة المشروعات ٠

٤ ـ انشاء وحدات تخطيط فى اطار هيئات نموذجية ... Model agencies ولابد من اجراءات تنسيق الاستثمارات والسياسات بين هذه الهيئات ٠

ومن كل ما سبق يتبين أن قارة افريقيا تعانى من نقص وسائل النقل سواء على المستوى المحلى لكل دولة أو على مستوى القارة كلها ، ومن ثم فان الحل يكمن فى التعاون الاقليمى بين دول القارة من ناحية وتعاون القارة ككل مع المنظمات العالمية المهتمة بالنقل من ناحية أخرى ، ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا أن تطوير وسائل النقل بمعناه الشامل هو تطوير لأحوال القارة كلها ٠

تم بحمـد الله

REFERENCES

1. Church, H. R. Africa and its islands 1977.
2. Clark, J. (editor) . An advanced geography of Africa.
3. Stamp ; D. and Morgan W. : Africa., A study in tropical development, 1972.
4. Hance, W. : Black Africa, 1977.
5. Hornby, W. F. and Newton, P. : Africa 1978.
6. O'conner, A. M. : The geography of tropical African development 1973.
7. prichard, J. : Africa. A study geography for advanced studies 1979.
8. Seoudi ; M.A. : Transport in tropical Africa. In the Bulletin of Egyptian geographical society (Arabic) No. 3, 1970.
9. Senior, M. and Okunrtifa, O. : A regional geography of Africa, 1983.
10. Taeffe, E., Morrill, R. and Gould, P. : Transport expansion in underdeveloped countries : A comparative analysis. In geographical Review October, 1963.
11. Thatcher, W. S. : Economic geography, 1964.
12. Tidswell, V. pettern and process in human geography 1978.
13. Udo, R. K. : The human grography of tropical Africa, 1982.

14. U.N. : Transport problems in west Africa, No. 29, 1962.

15. U. N. Stastical year book. 1982.

16. World Bank : Accelerated development in sub-saharan Africa. 1981.

المراجـــع العربيـــة :

د· صلاح الدين الشامى : النقل فى افريقيا ـ دار المعرفة ١٩٦١ ·

د· محمد عبد الغنى سـعودى · النقل فى افريقيا المدارية ـ مجلة الجمعية الجغرافية العدد ٣ ـ ص ١١٩ ـ ١٥٢ ·

البنك الدولى للانشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٤ أعد الترجمة العربية مركز الأهرام للترجمة العلمية ·

الأسئلة والتعقيبات على
ورقة أ٠ د٠ السعيد البدوى
« مشاكل التنمية الاقتصادية فى افريقيا فى العقد الأخير »

س : من أ٠ د٠ عبد الله عبد الرازق ٠

اذا كان الاستعمار قد ربط النقل والمواصلات بمراكز الانتاج فى الداخل والساحل ألم يحدث تغيير فى هذا النمط بعد استقلال افريقيا ؟ ولماذا ظلت الطرق الجوية مرتبطة بالعواصم الأوربية ؟ وهل يمكن للنقل الجوى اذا تحول الى دول افريقيا أن يحل جزءا من مشاكل النقل فى القارة الافريقية ٠

الاجابة :

أجاب أ٠ د٠ سعيد البدوى بأنه فى الواقع أننى لم أشر فى حديثى للنقل الجوى لكنه يلعب دورا كبيرا فى بعض دول العالم ، وهذا راجع لأن النقل الجوى له تكاليف ومواصفات معينة وبالتالى نقل الأشياء بالجو لابد أن يكون فى أطار ما خف وزنه وغلى ثمنه ، ولكن اذا نظرنا للدول الافريقية نلاحظ أن معظم صادراتها من الأحجام

الضخمة ، وبالتالى فالنقل الجوى بالنسبة لها لا يعنى شيئا كبيرا أو كثيرا ، يضاف لذلك أن من الذى يسيطر على شركات النقل الجوى ؟ انها الشركات الأوربية ، وهذه الشركات لها معادلات خاصة ، فلابد أن يحمل محطة على محطة أخرى ، اذا كانت هناك محطة ليس بها ركاب يحملها على محطة أخرى فيها ركاب ليكون النقل اقتصاديا • والحقيقة ان معظم الخطوط تاتى فى افريقيا على الخطوط الأوربية • ويوجد فى البحث بعض التفصيلات عن النقل الجوى :

س : أ• د• طارق لبيب •

هل تتفق معى على أن أهم عناصر التنمية فى أى منطقة هو نوعية العامل البشرى (السكان) وليس العوامل الطبيعية ؟ لأن أساس التنمية هو العقل البشرى المتحكم فى جميع العناصر الأخرى•

الاجابـة :

أنا قلت هذا الكلام وأن هناك عاملين رئيسيين هما : Quantity — Quality وعامل ال Quality مهم جدا ، الا اذا كنت تقصد العنصرية ، فليس هناك فى العالم عنصر متقدم وعنصر متأخر وأنا أبرئك من هذا • وأنا قلت ان الجنس البشرى معظمه اما فوق أو تحت ، أو أن الأغلبية متوسطة الذكاء ، لكن الأقلية فوق والأقلية تحت ولذا فال Quality تلعب دورا كبيرا جدا فى عملية التنمية الاقتصادية •

س : د• محمود أبو العنين •

السياسة قد تلعب دورا فى تعقيد أو تسهيل مسألة النقل والمواصلات ، وهل مسألة النقل والمواصلات انعكاس مباشر للناحية الاقتصادية •

الاجابـة :

اذا كان هناك نوع من الكثافة في التبادل الاقتصادى سيؤدى بلا شك الى كثافة في النقل والمواصلات ، واذا كان هناك ندرة في التبادل الاقتصادى وضعف فان ذلك ينعكس على النقل والمواصلات ؛ اذن الفيصل فى هذه العملية دون الدخول فى متاهات السياسة هو العامل الاقتصادى أساسا ثم بعد ذلك قد تأتى السياسة .

س : د. أحمد أمين .

هل هناك اتفاقيات تنظيم المواصلات للدول الداخلية وربطها بالموانى داخل القارة للدول الأخرى .

الاجابـة :

لم أشر للموضوع فى الملخص الشفهى لكنه موجود بالبحث وهو خاص بالدول الحبيسة وهى تعانى معاناة كبيرة من عدم وصولها للساحل ، ومن ثم فهى تحاول بشتى الطرق الوصول لخط الساحل ، واذا استعرضنا بعض التجارب نجد أنه كانت هناك اتفاقيات بين بعض الدول على شكل اتحاد للتغلب على هذه المشكلة ، كما هو الحال بالنسبة لجمهورية مالى فى وقت ما ، وكان الهدف الأساسى من هذا الاتحاد هو الوصول بجمهورية مالى الى خط الساحل ، كذلك اذا نظرنـا الى اتحاد روديسيا ونياسالانـد رغـم انه كان أيـام الاستعمار البريطانى نلاحظ أنه كان أيضـا بغرض الوصول الى المناطق الساحلية ، صحيح أن مالاوى ونياسالاند لا تصل الى خط الساحل لكنها أقرب الى خط الساحل ، فالمسافة قصيرة جدا بين آخر مالاوى من الجنوب وبين ساحل المحيط الهندى ، يقاس على ذلك أيضا تجربة الوحدة فى شرق افريقيا التى كانت تابعة لبريطانيا أيضـا وكانت خاضـعة للـ High commission **هذه** التجربة

أيضـا كانت تهدف الى وصـول أوغندا وتوجيهها ناحية المحيط الهندى • نلاحظ أيضا منظمة الاكوا فى غرب افريقيا فى الوقت الحالى ، وأهداف كل هذه الاتحادات هو وصول الدول الداخلية فى افريقيا الى خط الساحل ، وهناك محاولات واتفاقيات ثنائية بين الدول الداخلية والدول الساحلية ، وما نستطيع قوله ان الدول الداخلية أو الدول الحبيسة تعانى معاناة شديدة من هذه النقطة •

أزمة المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء

د. جاب الله عبد الفضيل بخيت

أزمة المديونية الخارجية لدول افريقيا جنـوب الصحراء

د . جاب الله عبد الفضيل بخيت

مقدمـــة

استعانت الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء بالقروض الأجنبية لسد الفجوة بين الموارد المحليـة والاسـتثمارات القومية لمواجهة العجز فى موازينها التجارية ، الا أنه منذ أواخر السبعينيات زاد اعتماد هذه الدول على الاقراض الخارجى ، مما جعل أعباء هذا الاقراض تمتص جزءا كبيرا من حصيلة الصادرات .

ففى عام ١٩٧٩ وصـلت نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومى الاجمالى حوالى ٨٨٪ ، كما أن تكلفة خدمة هذه الديون فى صـورة سداد أقساط القروض وفوائدها امتصت حوالى ٢٠٪ من حصيلة الصادرات ، ومما لا شك فيه أن سداد هذه الأعباء المالية قد أثر سلبيـا على معدلات استثمار وقدرة دول ــ افريقيـا جنوب الصحراء على الاستيراد ونقص المعروض من السلع والخدمات فى الداخـل وتخفيض مستوى المعيشـة وتغذية الضغوط التضخمية والمساس بالاستقلال السياسى والاقتصادى .

ان الصعوبات المالية الحالية التى تواجهها دول افريقيا جنوب الصحراء تعد محصلة لعدة عوامل بعضها خارجى متعلق بتدهور المناخ الدولى للتنمية فى العالم الثالث بصفة عامة ، وبعضها محلى متعلق بالسياسات الاقتصادية الخاطئة للحكومات ، والاستخدام غير الرشيد للقروض الأجنبية فى مشروعات غير انتاجية بالاضافة الى مجموعة من العوامل السياسية والطبيعية مثل الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية وظواهر الجفاف والتصحر ٠

وأمام هذا الوضع الاقتصادى المتردى لدول افريقيا جنوب الصحراء بذلت جهات متعددة جهودا وفيرة لعلاج مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول ٠ وقد ركزت هذه الجهود التى قامت بها بعض الدول الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية على مبادرات تتعلق بالاعفاء من كل أو بعض الديون أو باعادة الجدولة ٠ الا أن هذه المبادرات قد عجزت عن الاتيان بحل ناجح وجذرى لمشكلة تفاقم المديونية الخارجية ٠

وتهدف الدراسة التى نقوم بعرضها الى تحليل مشكلة المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء وذلك بالتركيز على المحورين الآتيين :

١ ــ العوامل الدولية والمحلية المسئولة عن تفاقم هذه المشكلة ٠

٢ ــ تحليل المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجهة لمساعدة دول افريقيا جنوب الصحراء ٠

المبحث الأول

الأسباب المسئولة عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية

ان جوهر المشكلة الاقتصادية فى دول افريقيا جنوب الصحراء يكمن فى أن الارتفاع فى معدلات النمو السكانى يفوق الزيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى مما يؤدى الى انخفاض معدل الزيادة في الدخل الفردى ، مثل هذا الأداء المتدهور ظهر فى أوضح أشكاله من واقع أرقام الواردات وبصفة خاصة الواردات الغذائية • وأمام ضعف حصيلة الصادرات فقد أدى هذا الوضع الى تفاقم المديونية الخارجية خاصة خلال الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٧ • فقد ارتفعت هذه الديون بمعدلات لم تشهد لها مثيلا حتى فى أيام الاستعمار الغربى بحيث أصبحت تلك البلاد تواجه مشكلات خطيرة فى الالتزام بالسداد •

وفيما يلى نقوم باستعراض أهم العوامل المسئولة عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية فى افريقيا :

أولا : ضعف عائدات الصادرات •

ثانيا : ضعف آداء قطاع الزراعة •

ثالثا : ضعف آداء قطاع الصناعة التمويلية •

رابعا : الزيادة السكانية •

المطلب الأول

ضعف عائدات التصدير

تعرضت عائدات الصادرات لدول افريقيا جنوب الصحراء الى انخفاض ملحوظ خلال سنوات الثمانينات • فقد هبط معدل النمو السنوى بهذه العائدات من ١ر٦٪ فى الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٨٠ الى مجرد ٢ر٠٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٠ (١) • وهذا يعنى أن عائدات الصادرات لم تحفظ بالنمو وانما تعرضت للتدهور خلال سنوات الثمانينات •

ويرجع الانخفاض فى حصيلة هذه الصادرات الى تركز صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء فى بضع سلع أولية • فعلى سبيل المثال ، فى عام ١٩٩٠ كان نصيب المواد الأولية المعدنية والزراعية حوالى ٩٢٪ من اجمالى صادرات هذه الدول (٢) • وقد كان من شأن تركز صادرات الدول الافريقية فى عدد محدود من السلع الأولية ، جعل اقتصاديات هذه الدول شديدة الحساسية للصدمات الخارجية (٣) • فمنذ منتصف السبعينات تواجه هذه الصادرات انخفاضا فى الطلب العالمى عليها نتيجة لحالة الكساد الاقتصادى السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة • وقد ترتب على هذا الأمر انخفاض فى معدلات الزيادة فى حجم صادرات المواد الأولية التى تقوم دول افريقيا جنوب الصحراء ببيعها فى الخارج وكذلك انخفاض فى أسعار بيع هذه الصادرات • فالنظرية الاقتصادية تعلمنا أنه فى حالة تراجع الطلب لأى ظرف من الظروف التى تحكمه ، فان منحنى الطلب ينتقل بأكمله الى أسفل والى جهة اليسار محدثا بذلك انخفاضا فى كمية التوازن ، أى تكون النتيجة انخفاضا فى الثمن وفى الكمية التى يمكن بيعها للمشترين •

أولا : انخفاض أسعار الصادرات من المواد الأولية :

منذ نهاية عام ١٩٣٩ شهدت أسعار الصادرات من السلع الزراعية مثل القطن والكاكاو والموز والبن انخفاضا كبيرا لم تشهده منذ عام ١٩٤٠ (٤) ٠

جدول رقم ١/١

معدل التغير فى الأسعار العالمية لبعض المنتجات الزراعية والمنجمية

السلعة	٦٢ـ١٩٧٨	١٩٧٨ـ١٩٨٩
اولا : المنتجات الزراعية		
الكاكاو	+ ٧,٤	— ٦ر٧
البن	+ ٣,٤	— ٢ر٣
القطن	+ ١,٥	— ٥ر٤
السكر	+ ٧,٤	— ١٢ر٤
الشاى	— ٣,٢	— ١ر٣
الفول السودانى	+ ٣,١	— ٥ر٧
الجلود	+ ١,٤	— ٩ر٥
ثانيا : المنتجات المعدنية		
النحاس	— ٣ر٥	— ٧ر٣
الالومنيوم	— ١ر٠	— ٧ر٣
الفوسفات الخام	+ ٥,٦	— ٣,٩
خام الحديد	— ١ر٣	— ١ر٨

المصدر : Britanica Encyclopedia, V. G. 1988.

جدول رقم ٢/١

تطور الأسعار العالمية للبن

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسي	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٣٣٢٢	١٠٠ر٠٠	
١٩٨١	٢٥٤٤	٧٦ر٥٨	- ٢٣ر٤
١٩٨٢	٢٧٦٧	٨٣ر٢٩	٨ر٨
١٩٨٣	٢٨٢٠	٨٤ر٨٩	١ر٩
١٩٨٤	٢١١٣	٩٣ر٦٨	١٠ر٤
١٩٨٥	٢٩٤٣	٨٨ر٥١	- ٥ر٤
١٩٨٦	٣٤٠٥	١٠٢ر٥٠	١٥ر٧
١٩٨٧	٢٢٩٢	٦٨ر٩٩	- ٣٢ر٧

(٢) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة ·

جدول رقم ٣/١

تطور الأسعار العالمية للكاكاو

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسي	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٢٦٠٣	١٠٠ر٠٠	
١٩٨١	٢٠٧٧	٧٩ر٧٩	- ٢٠ر٢
١٩٨٢	١٧٤١	٦٦ر٨٨	- ١٦ر٢
١٩٨٣	٢١١٦	٨١ر٤١	٢١ر٧
١٩٨٤	٢٣٩٤	٩١ر٩٧	١٣ر٠
١٩٨٥	٣٢٥٤	٨٦ر٥٩	- ٥ر٨
١٩٨٦	١٥٠٠	٧٢ر٩٩	- ١٥ر٧
١٩٨٧	١٨٩٠	٧٢ر٦١	- ٠ر٥

المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة ·

جدول رقم ٤/١
تطور الأسعار العالمية للقطن

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٢٠٧٦	١٠٠ر٠	– ٩ر٥
١٩٨١	١٨٧٩	٦٠ر٥	– ١٤ر٧
١٩٨٢	١٦٠٣	٧٧ر٢	
١٩٨٣	١٨٦٩	٩٠ر٠	١٦ر٦
١٩٨٤	١٧٧١	٨٥ر٣	– ٥ر٢
١٩٨٥	١٣٦٢	٥٦ر٦	– ٢٣ر١
١٩٨٦	٩٨٤	٤٧ر٤	– ٢٧ر٨
١٩٨٧	١٣٩٦	٦٧ر٢	– ٤١ر٩

(١) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم ٥/١
تطور الأسعار العالمية للفوسفات

السنة	ثمن الطن بالدولار (٢)	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٥٢	١٠٠ر٠٠	
١٩٨١	٥٥	١٠٥ر٨	٥ر٨
١٩٨٢	٥٠	٩٦ر٢	– ٩ر١
١٩٨٣	٣٧	٧١ر٢	– ٢٦ر٠
١٩٨٤	٣٨	٧٣ر١	٢ر٧
١٩٨٥	٣٨	٧٣ر١	صفر
١٩٨٦	٣٥	٧٦ر٣	– ٧ر٩
١٩٨٧	٤٧	٩٠ر٤	٣٤ر٣

(٢) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم ٦/١
تطور الأسعار العالمية للبترول

السنة	ثمن البرميل بالدولار (١)	الرقم القياسي	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٣٣ر٧	١٠٠ر٠٠	
١٩٨١	٣٥ر٠	١٠٣ر٩	٣ر٩
١٩٨٢	٣٤ر٠	١٠٠ر٩	– ٢ر٩
١٩٨٣	٣٠ر٠	٨٩ر٠	– ١١ر٨
١٩٨٤	٢٨ر٠	٨٣ر١	– ٦ر٧
١٩٨٥	٢٨ر٠	٨٣ر١	صفر
١٩٨٦	١٤ر٠	٤١ر٥	– ٥٠ر٠
١٩٨٧	١٦ر٠	٤٧ر٥	١٤ر٣

(١) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .

جدول رقم ٧/١
تطور الأسعار العالمية للنحاس

السنة	ثمن الطن بالدولار(٢)	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٢١٧٢	١٠٠ر٠	
١٩٨١	١٧٤٣	٨٠ر٢	– ١٩ر٨
١٩٨٢	١٤٨٠	٦٨ر١	– ١٥ر١
١٩٨٣	١٥٩٣	٧٣ر٣	٧ر٦
١٩٨٤	١٣٧٨	٦٣ر٤	– ١٣ر٥
١٩٨٥	١٤١٧	٦٥ر٢	٢ر٨
١٩٨٦	١٣٤٠	٦١ر٧	– ٥ر٤
١٩٨٧	١٢٧٤	٥٨ر٦	– ٤ر٩

(٢) المصدر : نفس المصدر السابق مباشرة .

ان القاء نظرة سريعة على الجدول رقم (١/٢) ، (١/٣) ، (١٠٤) توضح لنا أن أسعار صادرات البن والكاكاو والقطن تعرضت لتذبذبات شديدة خاصة فى اتجاه الانخفاض ، مما آدى الى تقلب وانخفاض حصيلة الصادرات. فقد كانت معدلات التدهور السنوية فى أسعار صادرات هذه السلع خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ على الوجه التالى :

— ٥ر٣٪ بالنسبة للبن — ٤ر٣٪ بالنسبة للكاكاو

— ١ر٣٪ بالنسبة للقطن .

وعلى سبيل الاستثناء ، نذكر الارتفاع الذى طرأ على أسعار البن فى عام ١٩٨٦ مما سمح لمصدريه وخاصة ساحل العاج وكينيا من زيادة ايرادات الصادرات ، ولكن بحلول عام ١٩٨٧ ، سرعان ما عاودت هذه الأسعار الانخفاض مرة أخرى مسجلة تدهورا مقداره — ٧ر٣٢٪ بالقياس لمستوى الأسعار الذى كان سائدا فى عام ١٩٨٦ .

بالاضافة الى ذلك ، تعرضت أسعار الصادرات من المنتجات المعدنيـة والمنجمية الى الانخفاض المستمر وبصفة خاصـة أسعار الفوسفات والبترول والنحاس كما يتضح من الجداول رقم (١/٥) ، (١/٦) ، (١/٧) . فبالنسبة للفوسفات سجلت أسعار صادراته انخفاضا بمقدار — ٢ر٠٪ سـنويا فى المتوسط فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . كما أن الانخفاض السنوى فى أسعار صادرات البترول كان بمعدل — ٦ر٧٪ فى المتوسط أثناء نقص الفترة .

وأخيرا بالنسـبة للنحاس كان معدل انخفـاض الأسـعار التصديرية يعادل — ٩ر٦٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة السابق الاشارة اليها .

وقد ترتب على انخفاض أسعار صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء قياسا بالارتفاع المستمر فى أسعار وارداتها أن تدهور

معدل التبادل التجارى الخاص بها • فبعد أن كان هذا المعدل ١٠٠ فى عام ١٩٨٠ ، أصبح ٩٦ فى عام ١٩٨٤ ، ٩٢ فى عام ١٩٨٦ ، أى أنه فقد ثماني نقاط خلال ٦ سنوات فقط (٥). •

ثانيا : حجم الصادرات :

هذا ومن الملاحظ أن الانخفاض فى أسعار صادرات المواد الأولية لم يمكن دول القارى الافريقية من زيادة حجم صادراتها من هذه السلع ، بل على العكس من ذلك نجد أن حجم الصادرات قد تقلص بصفة مستمرة •

فبالنظر الى الاحصائيات الصادرة من البنك الدولى نجد أن معدل التغير السنوى فى حجم الصادرات لدول افريقيا جنوب الصحراء قد انخفض من ١٥٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ ، الى ١ر٪ فى الفترة من عام ١٩٧٣ • وحتى ١٩٨٠ وأصبح سالبا بمقدار - ٥ر٧٪ خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ • ثم استقر عند ٨ر٦٪ فى عام ١٩٨٧ (٦) •

ويمكن ارجاع تدنى حجم صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء فى الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٧ الى الأسباب الآتية :

١ - ارتباط الطلب على هذه الصادرات من السلع الأولية بالأحوال الاقتصادية السائدة فى الدول الصناعية الرأسمالية • ونظرا لأن هذه الدول تعانى من حالة انكماش تضخمى منذ منتصف السبعينيات • فان طلبها على مستلزمات الانتاج القادم من الدول الافريقية تعرضت للانخفاض • كما وأن السوق المحلى فى الدول الافريقية غير قادرة للاحلال محل الطلب الأجنبى وذلك لمعاناة الاقتصاديات الافريقية من تطبيق سياسات تقشف الميزانية والضغط العام للنفقات • بالاضافة الى ذلك فقد سعى الاستعمار

الأوربى الى خلق بنية انتاجية فى القطاع الزراعى والقطاع التعدينى مرتهنة للخارج وبالتالى فهى لا تسمح بتدعيم دورة انتاجية داخلية قائمة على اقتصاد سوق محلى · وبرغم حصول هذه الدول الافريقية على استقلالها الا أنها لم تتمكن بعد من التخلص من التخصص الانتاجى والتصديرى الذى فرض عليها من قبل القوى الاستعمارية فى الماضى ·

٢ ـ أن الطلب العالمى على المواد الأولية والسلع الزراعية لا يعتمد كثيرا على تحركات الأسعار وبالتالى فاذا انخفضت أسعار هذه السلع فان ذلك لا يؤدى الى زيادة الطلب العالمى عليها بصورة كبيرة أى أن مرونة الطلب السعرية على هذه السلع تعتبر ضعيفة ·

٣ ـ توسع البلاد الصناعية المتقدمة فى انتاج المواد الصناعية البديلة أدى الى انخفاض طلبها على المواد الخام المصدرة من البلدان النامية · مثال ذلك التوسع فى انتاج الألياف الصناعية كبديل للقطن والتوسع فى استقلال مصادر الطاقة البديلة للبترول ·

٤ ـ أن الطلب العالمى على المواد الخام لا يعتمد كثيرا على مستويات الدخول فى البلدان الصناعية المستهلكة ، أى انخفاض مرونة الطلب الدخيلة على هذه السلع · ففى دراسة أوردها البروفيسور تودارد الأستاذ بجامعة نيويورك يتضح أن زيادة الدخول بمقدار ١٪ من الدول الصناعية المتقدمة يترتب عليه زيادة فى الطاب على السلع المستوردة على الوجه التالى :

ـــ زيادة الواردات من المواد الغذائية بمقدار ٦ر٠٪ ·

ـــ زيادة الواردات من المواد الخام كالمطاط والزيوت النباتية بمقدار ٥ر٠٪ ·

ـــ زيادة الواردات من السنع المصنعة بمقدار ٩ر١٪ (٧) ·

يتضح مما سبق مدى إنخفاض مرونة الطلب الدخلية في الدول المتقدمة على السلع والمواد الأولية المصدرة من قبل دول العالم الثالث ومنها دول افريقيا جنوب الصحراء ·

وأحدث انخفاض حصيلة الصادرات آثارا سلبية مباشرة وغير مباشرة على معدلات النمو الاقتصادى وذلك من خلال قنوات ثلاث :

١ ـ نظرا لأن حصيلة الصادرات تمثل أحد مكونات الناتج القومى الاجمالى ، فان انخفاض هذه الحصيلة يحدث انخفاضا فوريا فى معدلات نمو هذا الناتج ·

٢ ـ يؤدى انخفاض عائدات التصدير الى انكماش مصادر التحويل الخارجى للخطر ، مما يؤدى الى تقلص حجم الواردات من السلع الأساسية الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج ، وتكون النتيجة حدوث تقلص فى حجم النشاط الاقتصادى وزيادة الطاقة العاطلة فى الجهاز الانتاجى وبالتالى انخفاض معدلات الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى · ويوضح الجدول التالى مدى التلازم بين تدنى حصيلة الصادرات وهبوط قيمة الواردات لدول افريقيا جنوب الصحراء ·

جدول رقم ٨/١

نمو تجارة السلع لبلدان افريقيا جنوب الصحراء

(نسبة مئوية للتغير السنوى المتوسط)

الفترة الزمنية	الصادرات السلعية	الواردات السلعية
٦٥ـ١٩٨٠	+ ٦ر٦	+ ٩ر٤
٨٠ـ١٩٨٦	— ١ر٢	— ٧ر١

المصدر : البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٧٥ .

٣ ـ نظرا لأن هناك حجمـا معينـا من الواردات لابد من الحصول عليه من الخارج أى لا يمكن ضغطه سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو بالنسبة لمستلزمات الانتاج ، فان انخفاض عائدات التصدير يؤدى الى انخفـاض معدل تغطية الصـادرات للواردات مما يضطر الدولة الى زيادة الاستدانة من الخارج وما يترتب على ذلك من تضخم أعباء خدمة الدين الخارجى فى المستقبل . وبالنسبة للدول الافريقية فقد انخفض معدل تغطية الصادرات للواردات من ١١٣٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٨٢ر٣٪ فى عام ١٩٨٦ .

المطلب الثـانى

ضعف أداء قطـاع الزراعـة

منذ حصول البلاد الافريقية على استقلالها وشروعها في وضع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية ، تعرض القطـاع الزراعى الى اهمال متعمد حيث تم تخصـيص الجزء الأكبر من الاسـتثمارات لحساب القطاع الصناعى وقطاع الخدمات، كما تم تطبيق سياسات سعرية غير مجزية بالنسبة للمزارعين وتم تحويل استغلال الأرض من محاصـيل معيشية تقليـدية الى محاصـيل نقدية بالرغم من انخفاض أسعارها فى الكثير من السنوات وذلك أملا فى الحصول على احتياجات التصنيع من نقد أجنبى (٩) · كما غادر المزارعون والعمال والزراعيون الريف بحثا عن فرص العمل فى المدن ذات الخدمات المحسـنة والحياة السهلة بالقيـاس لحياة الريـف · بالاضافة الى ذلك ، فقد ضنت الطبيعة بأوطارها وتعرضت القارة الافريقية للجفاف والتصحر فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات· وقد كانت نتيجة هذه الظروف الطبيعية والسياسات الاقتصادية غير المواتية أن انخفض الانتاج الزراعى وبصفة عامة انتاج المواد الغذائية فى دول افريقيا جنوب الصحراء · وفيما يلى استعراض للتغيرات التى طرأت على الانتاج الزراعى فى هذا الاقليم من العالم خلال الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٨٦ ، ثم تحليل الأسباب التى تعترض نمو لانتاج الزراعى فى السودان كمثال توضيحى باعتباره أكبر الدول الافريقية مساحة وأكثرها تأهيلا لتحقيق نمو مضطرد فى الانتاج الزراعى ·

أولا : التغيرات التى طرأت على معدل نمو الانتاج الزراعى :

تظهر احصائيات البنك الدولى انخفاض معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى فى دول افريقيا جنوب الصحراء من ٤ر٣٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ ، الى مجرد ٢ر٠٪ خلال السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ليستقر عند هذا المستوى المنخفض (٢ر٠٪) خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ (١٠) · ومن الملاحظ أن هذه الأرقام أقل بكثير من معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى بالنسبة لمجموع البلاد النامية والذى ارتفع من ٣ر٣٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ ، الى ٦ر٣٪ خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ وان كان قد مر بفترة هبوط خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٠ (٦ر٢٪) ·

ولعل هذه الأرقام تؤكد مدى تزايد الحاجة الى استيراد المواد الغذائية من الخارج لمواجهة الفجوة الغذائية فى داخل دول افريقيا جنوب الصحراء مما أدى الى زيادة الاستدانة من الخارج بغرض تحويل الواردات الاستهلاكية · ويعد هذا النوع من القروض أخطر أنواع المديونية ·

وتجدر الاشـــارة الى أن هناك اتجاهـا الآن نحو تصحيح استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية فى البلدان من تحقيق التوازن بين تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الأغذية وعلاج هبوط حصيلة الصادرات من السلع الغذائية المصدرة · كما أن زيادة انتاج المواد الغذائية وجد اهتماما خاصا من جانب المنظمات الاقليمية والدولية·

ثانيا : الانتاج الزراعى فى السودان كمثال توضيحى :

يعبر السودان أصدق تعبير عن تدهور انتاج القطاع الزراعى فى افريقيا جنوب الصحراء ، فهذا البلد يمتلك كافة الموارد الطبيعية المؤهلة لتحقيق نمو مضطرد فى الانتاج الزراعى من أراضى زراعية

خصبة حيث تصل مساحة السودان الى٥٠٦ر٢ مليون كيلومتر مربع أغلبها أراض صالحة للزراعة والرعي وقطع الأخشاب ، وتوافر الأيدى العاملة حيث أن تعداد السودان وصل الى ٢٢٫٦ مليون نسمة في عام ١٩٨٦ . هذا بالاضافة الى توافر مصادر المياه الموسمية والدائمة . وبالرغم من ذلك فقد انخفض معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى من ٢٫٩٪ فى المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٠ . الى ٠٫٤ ٪ فقط خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ . وقد ترتب على ذلك أن زادت واردات السودان من الحبوب من مجرد ١٢٥ ألف طن مترى عام ١٩٧٤ لتصل الى ٦٣٦ ألف طن فى عام ١٩٨٦ أى تضاعفت بمقدار يزيد عن ٥٠٠٪ خلال مدة ١٢ سنة . كما أصبحت دولة السودان من كبريات الدول الافريقية المتلقية للمساعدات الغذائية حيث ارتفعت هذه المساعدات من ٤٦ ألف طن مترى فى عام ١٩٧٥/٧٤ الى ٩٠٤ ألف طن مترى فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، أى أن احتياجات السودان للمساعدات الغذائية قد تضاعفت بمقدار ١٩٦٥٪ خلال ١١ سنة ، وكان من المفروض أن تتلاشى .

حقيقة الأمر ، هناك مجموعة من المشاكل والعقبات تعترض نمو القطاع الزراعى ، فان أمكن علاجها بجدية وحزم يستطيع السودان أن يكفى المنطقة العربية بأكملها باحتياجاتها من المواد الغذائية وفيما يلى استعراض لأهم هذه المشاكل :

١ ـ عدم توافر مستلزمات الانتاج فى الوقت المناسب من بذور منتقاة ومبيدات لمقاومة الآفات الزراعية وعناصر الطاقة المحركة من وقود وخلافه .

٢ ـ بدائية وسائل الإنتاج المستخدمة مما يؤدى الى انخفاض انتاجية العامل الزراعى .

٣ ـ ازدياد حركة النزوح والهجرة الى المدن والخارج مما يحدث نقصا شديدا فى الأيدى العاملة الزراعية وبصفة خاصة فى أوقات غرس المحاصيل وأوقات حصادها ٠

٤ ـ اتباع سياسات سعرية غير مجزية بالنسبة لمنتجى المحاصيل الرئيسية كالقطن والصمغ العربى والحبوب الزيتية والمواد الغذائية ٠

٥ ـ عدم توافر امكانيات وأساليب التخزين الحديثة مما يعرض أجزاء كبيرة من المحاصيل للهلاك ٠ وتشير بعض الدراسات الى أن خسائر ما بعد الحصاد بسبب الممارسات غير الملائمة فى مجال التجهيز والتخزين التقليديين تصل الى ثلث الانتاج الزراعى فى كثير من البلدان الأقل نموا مثل السودان (١٤)٠

٦ ـ تخلف وسائل الرى وانخفاض الاستثمارات الموجهة نحو المحافظة على المياه وحسن استغلالها ٠

٧ ـ تخلف قطاع النقل وارتفاع تكاليفه مما يعوق ترحيل المحاصيل من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك أو التصدير ٠ فالطرق المعبدة قليلة ومستواها التقنى غير مرض ولا تكفى شبكة الطرق الداخلية للربط بين الأقاليم بسهولة كما أن هناك نقصا شديدا فى الشاحنات واللوارى ٠ أما بالنسبة لشبكة السكك الحديدية فهى بدائية جدا ٠ كل هذا يقضى الى فترات تأخير وتعرض السلع للتلف ٠ أما عن النقل الجوى فيعتبر مقصورا على المراكز الادارية والتجارية الرئيسية ، هذا بالاضافة الى كونه غير منتظم بوجه عام ٠

٨ ـ انعدام نقص التمويل اللازم للقطاع الزراعى نتيجة النقص الشديد فى مؤسسات الائتمان الزراعى وتخلف أدائها وعدم وصولها الى صغار المزارعين ٠ ونتيجة لذلك ينتشر فى الريف

السوداني نظام الشمل وهو قريب الشبه بنظام المرابين حيث يقوم على استغلال صغار المزارعين الذين لا تتوافر لديهم الامكانيات المالية الذاتية لدفع تكاليف الانتاج الزراعى بصفة منتظمة ٠

ومن الملاحظ أن البلاد الافريقية جنوب الصحراء تشترك فيما بينها فى العديد من هذه المشاكل وان كانت حدة هذه المشاكل تختلف من دولة الى أخرى ٠

ان حل هذه العقبات التى تعوق انطلاق القطاع الزراعى فى افريقيا جنوب الصحراء يتطلب اتباع سياسات اقتصادية جادة فى مجال تسعير المحاصيل الزراعية لصالح الفلاحين والارشاد الزراعى وتوفير الأيدى العاملة المدربة والحد من الهجرة الداخلية والخارجية وزيادة حجم الاستثمارات فى مجال الرى والنقل والتخزين وتوفير مستلزمات الانتاج ، بالاضافة الى الاهتمام بتوسيع رقعة مؤسسات الائتمان الزراعى ٠ كما أن تنمية القطاع الزراعى فى افريقيا جنوب الصحراء يتطلب تعاونا اقليميا ودوليا فى مجال امداد البلدان الافريقية بالمعونة الخارجية ليس نقدا بل على شكل مستلزمات مباشرة للانتاج الزراعى ٠ ومن المؤكد أن هذه المعونة العينية سوف تصب فى القطاع الزراعى وليس غيره ٠ كما أنها ستمكن البلاد الافريقية من تحقيق وفر فى مواردها من العملات الصعبة ، بالاضافة الى ذلك سوف تستطيع تعزيز ميزانيتها الحكومية من خلال بيع المستلزمات الزراعية (١٥) ٠

المطلب الثالث

ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية

يتسم قطاع الصناعات التحويلية في بلدان افريقيا جنوب الصحراء بالخصائص الآتية (١٦) :

١ ـ غلبة الصناعات الخفيفة على الصناعات الثقيلة ٠

٢ ـ اعتماد هذه الصناعات بدرجة كبيرة على الخارج في الحصول على احتياجاتها من قطع الغيار والوقود وبعض مدخلات الانتاج (١٧) ٠

٣ ـ يتميز هيكل الصناعات التحويلية بسيادة الصناعات الاستهلاكية القائمة على تجهيز المواد الخام وصناعات بدائل الواردات مثل منتجات المشروبات ومنتجات التبغ وتغليف وتعبئة الشاى والبن والكاكاو وغزل ونسج القطن وصناعة الزيوت النباتية وصناعة الصابون والسكر المكرر والمنتجات الخشبية وبعض صناعات الفوسفات والمواد الكيماوية ٠

٤ ـ زيادة قوة الروابط بين قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية وبالتالى بأن الأمية التى عانى منها قطاع الزراعة قد أثرت تأثيرا سلبيا وشديدا على الانتاج فى قطاع الصناعة التحويلية ٠ ومن الملاحظ أن هذه السمات الرئيسية للصناعات التحويلية فى افريقيا جنوب الصحراء قد تحكمت فى اتجاهات النمو للناتج الصناعى وعليه فان دراستنا فى الصفحات القادمة ستنطوى على نقطتين رئيسيتين :

١ ـ اتجاهات نمو الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية ·
٢ ـ الأسباب المسئولة عن ضعف أداء هذا القطاع ·

أولا : اتجاهات نمو الانتاج فى قطاع الصناعات التحويلية :

بالرغـــم من مجهودات التصـــنيع التى بذلتها بعض الدول الافريقية جنوب الصـــحراء عن طريـق توجيـه قـدر كبير من الاستثمارات القومية المتواضعة الى هذا القطاع من أمثال تنزانيا والسنغال وساحل العاج ، الا أن قطاع الصناعات التحويلية لا يمثل الا ١٠٫١٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٦ · كما أن نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمـالى فى نفس العام لم يتعد ٥٪ بالنسبة للعديد من البلدان الافريقية مثل : أوغندا (٥٪) ، النيجر (٤٪) ، بنين (٤٪) ، الصومال (٤٪) ، جمهورية افريقيا الوسطى (٤٪) ، سيراليون (٤٪) ، غينيا (٣٪) ، ليبيريا (٣٪) (١٨) · بالاضافة الى ذلك نجد أن نصيب دول افريقيا جنوب الصـحراء من القيمة المضـافة فى قطـاع الصناعة التحويلية فى الاقتصاديات النامية لم يتعد ٨ر٣٪ فى عام ١٩٨٥ وهو قريب من مستواه فى عام ١٩٧٠ حيث كان ١ر٣٪ (١٩) ·

أما فيما يتعلق بمعدل نمو القيمة المضافة المولدة داخل قطاع الصناعة التحويلية فى هذا الاقليم من العالم ، فقد انخفض من ٥ر٨٪ فى الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٨٠ الى مجرد ٣ر٠٪ خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ (٢٠) · ولعل هذا النمو المتواضع للناتـج المحلى فى قطاع الصـناعة التحويلية يعكس بوضوح مدى ضعف الأداء الاقتصادى فى هذا القطاع · فما هى اذن الأسباب التى يمكن أن تفسر هذا الانحدار فى معدل نمو الناتج الصناعى التحويلى ·

ثانيا : الأسباب المسئولة عن ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية :

ان البحث الدقيق عن تفسير مرض عن الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها قطاع الصناعة التحويلية فى افريقيا جنوب الصحراء

يجب أن يأخذ فى اعتباره المشكلات الداخلية الى جانب العوامل الخارجيـة ·

١ ـ سبق الاشارة الى أن الروابط بين قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية فى افريقيـا تتسم بأهمية خاصـة ، فقد أدى ضعف الانتـاج الزراعى الى اعاقة نمو الصناعات التحويلية وذلك من زاويتين :

(أ) أن القطاع الزراعى لم يسـتطع امداد الصناعات القائمة على الزراعة باحتياجاتها من المواد الخام وذلك لنقص الانتاج فى العديد من المحاصـيل كالحبوب الزيتية وقصـب السـكر والقطن ·

(ب) أدى ضعف أداء القطاع الزراعى الى انخفاض دخول المزارعين ، فنقصت القوة الشرائية بين أيديهم مما أدى الى ضعف طلبهم على السلع الاستهلاكية وعلى مستلزمات الانتاج الصناعية ·

٢ ـ اتجاه المستهلكين فى دول افريقيا جنوب الصحراء الى تفضيل المنتجات المستوردة على السـلع المنتجة محليا وذلك عندما تتوافر لديهم حرية الاختيار مما أدى الى ضيق ذلك السوق المحلى أمام الصناعات الناشئة · ولعلاج هذا الوضع ، فرضت حكومات الدول الافريقية قيودا على المنافسة الأجنبية مما أدى الى خلق هياكل انتاجية مغلقة جامدة مرتفعة التكاليف لم تعد تستطيع أن تنمو بدون هذه الحماية (٢١) ·

٣ ـ أن انخفاض عائدات الصادرات المشار اليها سابقا ، قد أضر بقطاع الصناعات التحويلية وذلك من زاويتين :

(أ) فمن ناحية ، أحدث انخفاض حصيلة الصادرات تخفيضا كبيرا فى الواردات من المواد الخام وقطع الغيار · ومن الملاحظ أن المواد الخام الأساسية المستوردة تصل فى بعض الأحيان الى

نسبة ١٠٠٪ من مدخلات الانتاج بالنسبة للعديد من الصناعات الثقيلة فى بعض الدول الافريقية . كما أن انتاج السلع التقليدية كالجبن والزيت النباتى والدقيق والسكر المكرر والأحذية والأسمنت يحتاج الى مكون أجنبى من المواد الخام يصل الى ٢٥٪ من مدخلات الانتاج الكلية (٢٢) .

(ب) ومن ناحية أخرى ، أدت ندرة النقد الأجنبى الى تخفيض الواردات من البترول مما أثر تأثيرا مباشرا على معدلات التشغيل بالمصانع ، كما أثر تأثيرا غير مباشر من خلال الأعطال التى تعرض لها مرفق النقل . وهذا أدى بدوره الى عدم حصول هذه المصانع على احتياجاتها من المواد الخام بصفة منتظمة وعدم قدرتها على توزيع منتجاتها فى الوقت المناسب .

وقد أدى تكاتف هذه العوامل الداخلية والخارجية الى تخفيض معدلات استخدام الطاقة الانتاجية القصوى بحيث تراوحت بين ٢٠٪ ، ٦٠٪ (٢٣) . وعلى سبيل المثال نذكر أن جمهورية تنزانيا المتحدة التى تبنت تطبيق برنامج صناعى طموح منذ عام ١٩٧٤ (٢٤)، وصلت معدلات استخدام الطاقة الانتاجية فى قطاع الصناعات التحويلية بها الى نسبة تراوحت بين ٢٠٪ ، ٣٠٪ (٢٥) . وقد ترتب على ضعف معدلات نمو قطاع الصناعة التحويلية استمرار اعتماد صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء على المواد الخام ذات القيمة المضافة المنخفضة .

المطلب الرابع

الزيـــادة الســـكانية

يتمثل الوجه الثـاني للمشكلة الاقتصـادية فى دول افريقيا جنوب الصحراء فى افراط الزيادة السكانية والتى تؤدى الى زيادة حجم الحاجات المراد اشباعها من سلع وخدمات · وفى هذا المبحث نحاول الاجابة على السؤال التـالى : الى أى مدى يوجد افراط فى الزيادة السكانية فى دول افريقيا جنوب الصحراء ؟ الا أنه قبل الاجابة على هذا السؤال يجدر بنـا أولا استعراض حجم المشـكلة السكانية · وعليه فان موضوع هذا المبحث ينقسم الى نقطتين :

أولا : حجم المشـكلة السكانية ·

ثانيا : مدى وجود افراط فى الزيادة السكانية ·

المطلب الأول

حجم المشكلة الســكانية

يوضح الجدول التالى التغيرات التى طرأت مع نمو السكان فى العـالم ·

الجدول رقم ١/٩
نمو السكان فى العالم

مجموعة البلدان	سكان ٨٦ بالملايين	النمو السنوى المتوسط (فى المائة)		
		٦٥ـ١٩٧٣	٨٠ـ١٩٨٦	١٩٩٠ـ٢٠٠٠
مجموع البلدان النامية	٣٥٢٨	١ر٢	٠ر٢	٩ر١
بلدان افريقيا جنوب الصحراء	٣٩٩	٨ر٢	١ر٣	٢ر٣
البلدان الصناعية	٧٤٢	٧ر٠	٦ر٠	٤ر٠
العالم	٤٢٩٠	٩ر١	٨ر١	٧ر١

تعانى معظم دول افريقيا جنوب الصحراء من نمو سكانى مفرط مما يعوق قدرة حكومات هذه الدول عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وايجاد البنية الأساسية المادية والبشرية ٠ ففى الحقيقة لا توجد مواءمة بين الزيادة السكانية وزيادة الموارد الاقتصادية المستغلة ٠ ففى عام ١٩٨٦ وصل سكان دول افريقيا جنوب الصحراء حوالى ٣٩٩ مليون نسمة أى بنسبة ٩ر٣٪ من سكان العالم فى حين أن نصيب هذه الدول من الناتج القومى الاجمالى فى العالم لا يتعدى ٦ر٢٪ ٠ أما معدل نمو السكان فى افريقيا جنوب الصحراء فنجد أنه يتسم بخاصيتين (راجع الجدول رقم ١/٩) ٠ فمن ناحية نجد أن معدل النمو السنوى للسكان فى افريقيا جنوب الصحراء أعلى من معدل نمو سكان العالم وسكان الدول الصناعية

وسكان البلاد النامية وذلك خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ٢٠٠٠ . ومن ناحية أخرى نجد أنه فى حين تتجه معدلات نمو السكان فى البلاد الصناعية وفى مجموع البلاد النامية نحو الانخفاض المستمر ، نجد أن معدل نمو السكان فى افريقيا جنوب الصحراء يتجه نحو الارتفاع فقد ارتفع هذا المعدل من ٨ر٢٪ فى الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٣ ، الى ١ر٣٪ فى خلال السنوات من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦ ومن المتوقع أن يصل الى ٢ر٣٪ خلال السنوات من ١٩٩٠ وحتى سنة ٢٠٠٠ . ويرجع هذا الارتفاع الكبير فى السكان فى افريقيا الى ارتفاع معدلات المواليد والتى تعادل ٤٨ فى الألف ، والانخفاض النسبى لمعدلات الوفيات خاصة الأطفال من ٢٢ فى الألف عام ١٩٦٥ الى ١٦ فى الألف عام ١٩٨٦ وذلك باستثناء بعض الدول التى مازالت تحتفظ بمعدل وفيات مرتفع مثل أثيوبيا (١٩ فى الألف) ، بوركينا فاسو (١٩ فى الألف) ، النيجر (٢١ فى الألف) ، غينيا (٢٣ فى الألف) ، وتشاد (٢٠ فى الألف) (٢٦) .

ولكن الى أى مدى يمكن القول ان هذه الزيادة السكانية فى افريقيا جنوب الصحراء تعتبر زيادة مفرطة ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تنقلنا الى النقطة الثانية فى هذا الموضوع .

المطلب الثـانى

مدى وجود افراط فى الزيـادة السكانية

للاجابة على السؤال ، نستـعرض الأنواع الأربعـة للزيـادة السكانية المفرطة التى ذكرها الاقتصادى أرثر لويس ونقف على مدى انطباقها على افريقيا جنوب الصحراء ·

من المعروف أن أرثر لويس وضح أن هناك أربعة أنواع للزيادة السكانية المفرطـة :

أولا : توجد زيادة سكانية مفرطة يستهلك البلد النامى موارده الاقتصادية غير المتجددة بمعدلات مغـالى فيها · فالضغط السكانى يقود بلاد العالـم الثـالث الى الاستغلال المكثف للأراضى الزراعية بما يحتويه من مساحات كبيرة من الغابات والقضـاء على المراعى الخضراء ولا يخفى على أحد الآثار المحتملة من هذا الأمر على الأحوال المناخية وتآكل التربة الزراعية وانجرافها · ونجد أن هذا النوع من الزيادة السكانيـة المفرطـة ينطبق على معظم دول افريقيـا جنوب الصحراء · ففى محاولاتهم للوفاء بالاحتياجات من الغذاء ، يلجأ سكان الريف فى افريقيا الى اساءة استخدام الأراضى والافراط فى هذا الاستخدام والامتداد الزراعى الى الغابات والمناطق ذات الامكانيات الحدية والايكولوجية الهشة · بالاضافة الى ذلك يلجأون الى الرعى المفرط فى المراعى الآخذة فى التقلص ولعل ما يزيد من استفحال تآكل التربة وزوال الغابات والاحراج ، الاعتماد الكبير على الوقود الخشبى تحت ضغط الكثافة السكانية وعدم توافر مصادر الطاقة البديلة أو عدم العمل على تجديد هذه الغابات ·

ثانيا : توجد زيادة سكان مفرطة ، اذا كانت مضار هذه الزيادة تفوق فوائدها ، فالزيادة السكانية تؤدى الى زيادة حجم السوق ، الأمر الذى يسهل تقسيم العمل واحداث التخصص وبالتالى زيادة الانتاجية وعلى العكس ، فان الزيادة السكانية تؤدى الى زيادة الاقبال على زراعة أراضى قليلة الخصوبة والقيام باستثمارات مكلفة فى قطاع البنية الأساسية ، هذا بالاضافة الى زيادة تكاليف الخدمات العامة . وبالنظر الى الزيادة السكانية فى افريقيا جنوب الصحراء يمكن أن نسوق الملاحظات الآتية :

١ ـ لم تؤد الزيادة السكانية الى زيادة حجم السوق بالنسبة للسلع الاستهلاكية المصنعة لأن اتساع نطاق السوق يتوقف على دخل الفرد الحقيقى أكثر من اعتماده على زيادة السكان . وبالتالى فان انخفاض دخل الفرد الحقيقى فى افريقيا جنوب الصحراء قد ألغى تأثير الزيادة السكانية على اتساع نطاق السوق .

٢ ـ اذا كانت الزيادة السكانية قد أدت الى زيادة عرض العمل فى افريقيا جنوب الصحراء ، فانها لم تتسبب فى رفع الانتاجية التى تتوقف بصفة رئيسية على توافر عنصر رأس المال ومستوى الفن الانتاجى ، وللدلالة على ذلك ، نذكر أن انتاجية العمل فى قطاع الزراعة فى البلاد المتقدمة تتفوق بمقدار ٢٦ مرة عن تلك الانتاجية المتحصل عليها فى البلاد النامية فى عام ١٩٨٠ . ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة الى ٤١ : ١ بحلول عام ٢٠٠٠ (٢٧) .

٣ ـ تؤدى الزيادة السكانية الى زيادة الطلب على المرافق الأساسية مما يؤدى الى تدهورها وارتفاع تكاليف انتاجها وزيادة المبالغ

المالية المخصصة لانشائها أو صيانتها · فعلى سبيل المثال ، نجد أن سكان دولة نيجيريا بلغ عددهم ١ر١٠٣ ملايين نسمة عام ١٩٨٦ بمعدل زيادة سنوية مقدارها ٣١ر٣٪ · وهذه الزيادة السكانية أدت الى زيادة الضغط على مشروعات البنية الأساسية مثل الماء والكهرباء والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والصرف الصحى · وكانت النتيجة انقطاع هذه الخدمات أو رداءة نوعيتها فى حالة توافرها (٢٩) · كما أن ٣٥٪ من سكان الحضر فى دول افريقيا جنوب الصحراء لا يجدون المياه الصالحة للشرب فى حدود ٢٠٠ متر من مسكنهم (٣٥) ·

ثالثا : توجد الزيادة السكانية اذا لم يتمكن اقليم الدولة من الوفاء بالحاجات الغذائية للسكان · ولعل هذا المفهوم يمثل المعيار الشائع الاستخدام للتعبير عن الافراط فى الزيادة السكانية · فالجوع وسوء التغذية يتم ارجاعها الى زيادة السكان بصفة رئيسية ومن الملاحظ أن هذا المنظار للافراط فى الزيادة السكانية ينطبق على دول افريقيا جنوب الصحراء · ففى عام ١٩٨٦ كانت جميع الدول الافريقية جنوب الصحراء مستوردة للحبوب الغذائية ، وقد بلغ نصيب هذه الدول ٦ر٩٪ من واردات الحبوب المنسابة الى دول العالم الثالث ، كما بلغ نصيبها من المساعدات الغذائية المقدمة لجميع الدول النامية حوالى ٧ر٣٤٪ فى عام ١٩٨٦ (٣١) · حقيقة الأمر أن تؤدى الزيادة السكانية المفرطة الى ارتفاع عدد الأفراد المطلوب تغذيتهم ونظرا لأن بلدان افريقيا جنوب الصحراء لا تتوافر لديهم المقدرة على انتاج المزيد من المواد الغذائية فى الوقت الحاضر ، فان الفجوة بين عرض وطلب الغذاء تتسع مما يؤدى الى زيادة واردات الغذاء من الخارج

وهذا هو جوهر المشكلة لأن دول هذا الاقليم من العالم لا يتوافر لديها النقد الأجنبى اللازم لتمويل تلك الواردات مما يدفعها الى الاستدانة من الخارج • وهذا الدين الخارجى من أجل الاستهلاك يعتبر أخطر أنواع الديون لأنه لا يساهم فى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة المقترضة • بالاضافة الى ما سبق ، نجد أن انفجار النمو السكانى فى دول افريقيا جنوب الصحراء يؤدى الى ارتفاع عدد ضحايا سوء التغذية ، فمتوسط الرقم القياسى لنصيب الفرد من الغذاءقد انخفض من ١٠٠ خلال السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨١ الى ٩٧ خلال السنوات من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٦ (٣٢) • ويؤدى انخفاض نصيب الفرد من الغذاء فى افريقيا جنوب الصحراء الى تدهور المستوى الصحى للسكان وانخفاض الانتاجية مما يؤثر سلبيا على معدلات النمو الاقتصادى •

هذا وتجدر الاشارة الى أن ظاهرة الجوع وسوء التغذية فى بعض الدول الافريقية كالسودان يمكن ارجاعها ليس الى الزيادة السكانية ولكن الى عدم استغلال الأراضى الزراعية •

رابعا : تكون هناك زيادة سكانية مفرطة اذا لم ينتج عن الزيادة السكانية زيادة مماثلة فى الناتج القومى • ويستتبع هذا المفهوم أن تكون الانتاجية الحدية لعنصر العمل مساوية للصفر ، كما وأن الزيادة السكانية تترجم فى صورة زيادة البطالة المقنعة • وبالنظر الى وضع الزيادة السكانية فى افريقيا جنوب الصحراء نجد أن معدل النمو السكانى يفوت معدل زيادة الناتج المحلى الاجمالى ابتداء من عام ١٩٨٠ كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم ١٠/١

معدلات نمو السكان والناتج المحلي الاجمالي

في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء

البيـان	٦٥ـ١٩٧٣	٧٣ـ١٩٨٠	٨٠ـ١٩٨٦
معدل نمو السكان	٧ر٢	٨ر٢	١ر٣
معدل نمو الناتج المحلي الاجمـالي	٦ر٦	٣ر٣	ـ ٥ر١

المصدر : البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالـم ١٩٨٨ » ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٥ .

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتناقص باستمرار ، فبعد أن كان ٩ر٣٪ في الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٣ انخفض الى ٥ر٠٪ خلال السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ثم أصبح سالبا بمقدار ٦ر٤٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦ .

بالاضافة الى ما سبق يمكن القول أن الزيادة السكانية المفرطة تمتص جزءا كبيرا وهاما من زيادة الناتج القومي مما يعوق عملية

التراكم الرأسمالى • فمن المعروف أن الزيادة فى الدخل القومى يتم التصرف فيها اما بالانفاق على الاستهلاك أو بالادخار الذى يتحول الى استثمار • وبالتالى فان زيادة الاستهلاك تحت ضغط الزيادة السكانية يؤدى الى تناقض ذلك القدر من الدخل القومى الموجه لزيادة المدخرات مما يتسبب فى تدهور معدلات التراكم الرأسمالى أو الاقتراض من الخارج لتمويل الاستثمارات وفى كلتا الحالتين يتعثر النمو الاقتصادى • فمن الملاحظ أن معدل الادخار فى دول افريقيا جنوب الصحراء يساوى ١١٪ فقط فى عام ١٩٨٦ وهو أقل بكثير من معدل الادخار بالنسبة لمجموع البلدان النامية والذى يساوى ٢٤,٠٪ فى نفس العام • وعلاوة على ذلك نجد أن معدل الادخار بالنسبة لدول افريقيا جنوب الصحراء قد انخفض من ١٥٪ فى عام ١٩٦٥ الى ١١٪ فى عام ١٩٨٦ (٣٣) •

مما سبق نخلص الى أن الزيادة السكانية تمثل قيدا خطيرا على تنمية بلدان افريقيا جنوب الصحراء • فالمشاهدات الواقعية تثبت أن زيادة السكان بمعدلات مرتفعة فرضت ضغطا كبيرا على مقدرة حكومات هذه الدول على توفير الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية وعرقلت الجهود الرامية الى رفع مستوى المعيشة وزيادة الواردات من المواد الغذائية وارتفاع حجم المديونية من الخارج •

المبحث الثـانى

تفاقم أزمة المديونية الخارجية

نتج عن المشكلة الاقتصادية التى تعانى منها دول افريقيا جنوب الصحراء أن شـهدت هذه المنطقة ارتفاعا كبيرا فى حجـم مديونيتها الخارجية خلال سنوات الثمانينات · ولهذا السبب توقف عدد ليس بالقليل من هذه الدول عن سداد ديونه ولجأ الى اعادة الجدولة للعديد من المرات · فطبقا لتقارير صندوق النقد الدولى ، يتضـح أن اثنتى عشرة دولة فقط من بين الأربع والأربعين دولـة افريقية جنوب الصـحراء استطاعت أن تسـدد التزامات ديونهـا الخارجية دون اللجوء الى تراكم المتأخرات أو الى عمليات اعادة الجدولة وذلك خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ (٣٤) · وأمام هذا الوضع المتدهور تقدمت الأطراف الدائنة بمبادرات جادة ولكنها غير كافية لعـلاج أزمـة الدين الخارجى لهذه المنطقـة مـن العـالم · ونستعرض فيما يلى :

١ ـ تطور حجم المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء ·

٢ ـ المبادرات المطروحة لعلاج أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول·

المطلب الأول

تطور حجم المديونيـة الخارجية

تؤكد احصائيات صندوق النقد الدولى المنشور حديثـا مدى خطورة واستمرارية تدهور أزمة الدين الخارجى فى دول افريقيـا جنوب الصـحراء ، راجع فى ذلك بيـانات الجدول رقم (٢/١) والجدول رقم (٢/٢) .

السنة	حجم الدين الخارجى ببلايين الدولارات الامريكية	الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الاجمـالى	الدين الخارجى كنسبة من صادرات السلع والخدمات
١٩٨٠	٥٧ر٥	٣٨ر٦	٩٣ر٦
١٩٨١	٦٨ر١	٤٣ر١	١٣٧ر٤
١٩٨٢	٨٠ر٢	٤٩ر٣	١٨٩ر٨
١٩٨٣	٩٠ر٦	٥١ر٨	٢٢٦ر٥
١٩٨٤	٩٣ر٤	٥٤ر٩	٢١٥ر٩
١٩٨٥	١٠٦ر٦	٦١ر٤	٢٤٨ر٤
١٩٨٦	١٢٢ر٤	٦١ر٦	٣٣٠ر١
١٩٨٧	١٣٧ر٨	٦٩ر٠	٣٥٥ر٤

المصدر :

United Nations Africa Recoveryv, Vol. 2, No. 3, August 1099. P. 9.

جدول رقم (٢/٢)

هيكل الدين الخارجى لافريقيا جنوب الصحراء

النسبة المئوية من الاجمالى نهاية ١٩٨٧)

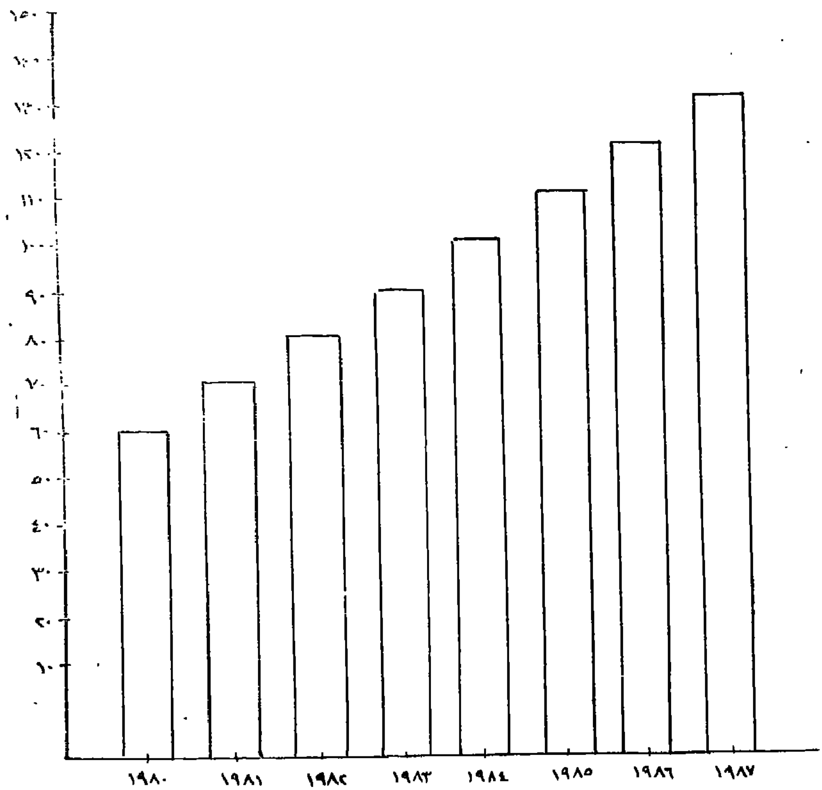
الدائنون	النسبة المئوية
١ ـ الديون الثنائية	٣٩ر٢
٢ ـ ديون المنظمات الدولية	١٨ر٥
٣ ـ ديون الهيئات المالية الخاصة	١٣ر٨
٤ ـ ديون أخرى مضمونة ضمانا عاما	٥ر٤
٥ ـ ديون متوسطة وطويلة الأجل غير مضمونة ضمانا عاما	٤ر٢
٦ ـ تسهيلات صندوق النقد الدولى	٥ر٢
٧ ـ المتأخرات	٧ر٩
٨ ـ قروض قصيرة الأجل	٥ر٨

United Nations Africa Recovery, Vol. 2, No. 3, August 1988.
Also : IMF, IMF survey, supplement of June 1988.

حجم الدين الخارجى رقم (١)

حجم الدين الخارجى لدول أفريقيا جنوب الصحراء

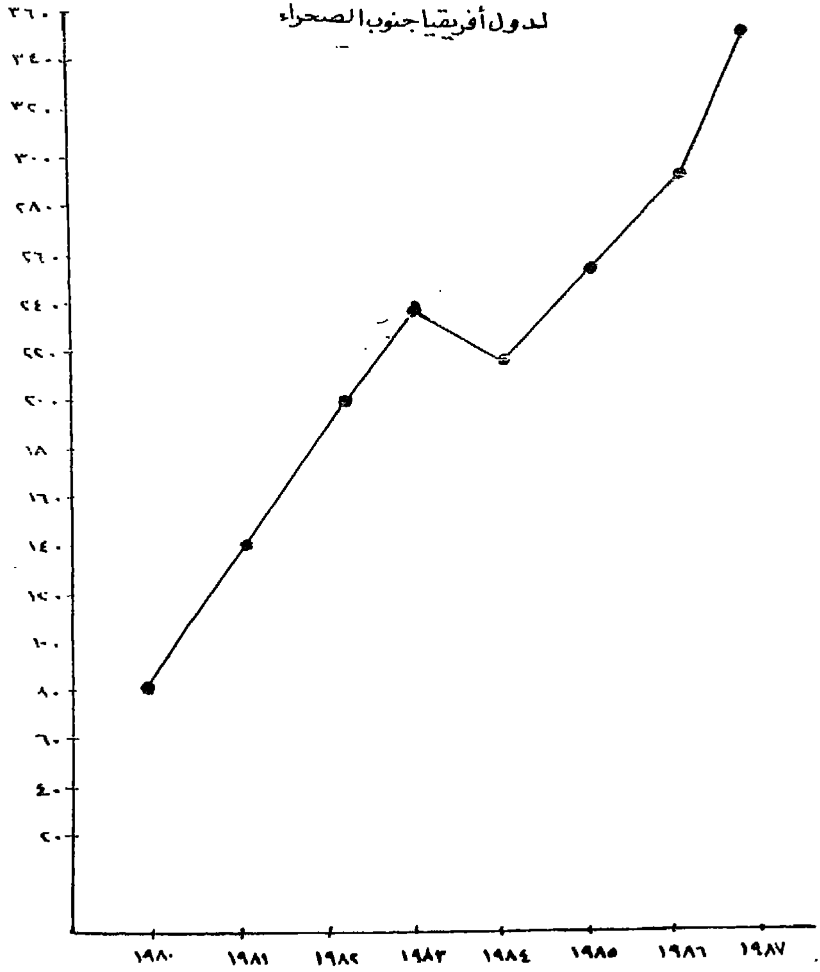
بملايين الدولارات الأمريكية



شكل رقم (٣)

نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع

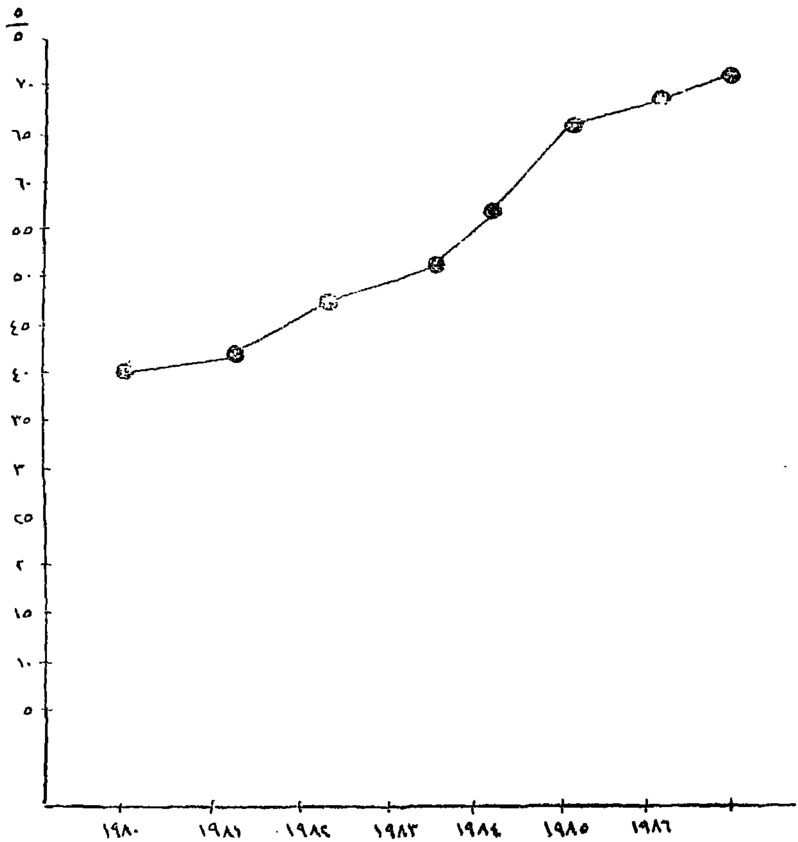
لدول أفريقيا جنوب الصحراء



مشكل رقم (٢)

نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

لدول أفريقيا جنوب الصحراء



يتضح من الأشكال (١ ، ٢ ، ٣) أن قيمة الدين الخارجى لدول افريقيا جنوب الصحراء ٠ بما فى ذلك المتأخرات وتسهيلات صندوق النقد الدولى قد ارتفعت من ٥٧ر٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ الى ١٣٧ر٨ بليون دولار فى عام ١٩٨٧ ٠ ويعنى هذا التطور حدوث زيادة قيمة الدين الخارجى لافريقيا جنوب الصحراء ، اذا علمنا أن قيمة الناتج المحلى الاجمالى وقيمة الصادرات قد تزايدتا بمعدلات ضعيفة ، بل كانتا سالبتين فى بعض السنوات ٠

ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى من ٣٦ر٦٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٦٩٪ فى عام ١٩٨٧ ، أى أنه اذا أرادت دول افريقيا جنوب الصحراء التخلص من ديونها الخارجية دفعة واحدة ، عليها أن تتخلى عن ٦٩٪ من ناتجها المحلى الاجمالى ، راجع فى ذلك بيانات الأشكال : (١ ، ٢ ، ٣) ٠ ويلاحظ أن نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى قد زادت بكثير عن تلك النسبة لبعض الدول الافريقية جنوب الصحراء ٠ فقد وصلت الى ٨١ر٦٪ بالنسبة لتنزانيا ، ٩٣ر٧٪ بالنسبة لتوجو ٩٥ر٧٪ بالنسبة لمالى ٩٥ر٩٪ بالنسبة للسودان ، ٩٩٪ بالنسبة لليبيريا ، ١٠٦ر٨٪ بالنسبة لساحل العاج ١٥٢ر١٪ بالنسبة للكونغو (٣٥) ٠

بالاضافة الى ذلك فان نسبة الدين الخارجى الى صادرات السلع والخدمات والتى تعد مؤشرا لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين قد ارتفعت من ٩٣ر٦٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٣٥٥ر٤٪ فى عام ١٩٨٧ ٠ أى أنها سجلت تدهورا بمعدل ١٨٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٧ ٠ ومن الملاحظ أن هذه النسبة أعلى من نسبة الزيادة فى قيمة الدين الخارجى والتى وصلت

الى ٢٤٠٪ ، مما يعكس التدهور الكبير من قيمة الصادرات من السلع والخدمات • ومن الملاحظ أن نسبة الدين الخارجى الى صادرات السلع قد تعدت ١٠٠٠٪ فى عام ١٩٨٧ بالنسبة لبعض الدول مثل غينيا بيساو ، موزامبيق ، الصومال ، السودان (٣٦) •

وتظهر خطورة الحجم الذى وصلت اليه المديونيـة الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء فى تهديد فرص زيادة معدلات النمو الاقتصادى والارتقاء بمستوى المعيشة وعلاج مشكلة الركود والبطالة والتضخم ، ويرجع ذلك الى الأسباب الآتية :

١ ــ أن أعبـاء خدمة الدين الخارجى تلتهم جزءا كبيرا من حصيلة صادرات السلع والخدمات لدول هذه المنطقة ــ فقد استوعبت هذه الأعباء ٦ر٢٩٪ من حصيلة صادرات السلع والخدمات لدول افريقيا جنوب الصحراء فى عام ١٩٨٦ و ٤ر٢٦٪ في عام ١٩٨٧ • ويرجع انخفاض هذه النسبة فى عام ١٩٨٧ الى سببين (٣٧) :

(أ) زيادة عمليات اعادة الجدولة للديون المستحقة •

(ب) عمليـات اعانـات الدين الواسـعة التى تلقتها بلدان افريقيا منخفضة الدخل •

هذا ومن المنتظر أن تصل نسبة أعباء خدمة الدين الخارجى الى اجمالى الصادرات الى ٤ر٥٤٪ فى عام ١٩٧٩ (٣٨) •

ان ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجى أدت الى تخفيض كمية الدفع اللازمة لشراء الواردات ، مما أدى الى حرمان قطاعى الصناعة والزراعة من الحصول على احتياجاتهما من مدخلات الانتاج المستوردة،

هذا بالاضافة الى اعاقة تنفيذ الاستثمارات الجديدة وتخفيض قدرة البلاد الافريقية على المحافظة والصيانة لرأس المال الموجود من قبل ٠ وأخيرا أدى ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي الى تخفيض مستويات الاستهلاك وقهر الباعث على بذل مجهودات تنموية كبيرة ٠ وقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في تخفيض قدرة البلاد الافريقية جنوب الصحراء على زيادة الصادرات ٠ ونتيجة لذلك ، دخلت هذه البلاد في دائرة مفرغة سببها الأساسى يرجع الى حجم الدين الخارجي وأعباء الوفاء به ٠

٢ ـ تعانى دول افريقيا جنوب الصحراء من جمود هياكلها الاقتصادية وتخصصها في انتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية الزراعية والمعدنية ، وهذا لا يسمح لها بالتنوع وزيادة الانتاج ٠ ونتيجة لذلك تتضاءل فرص هذه الدول في زيادة حصيلة الصادرات وتحسين وضع موازين مدفوعاتها وزيادة قدرتها الذاتية على الوفاء بالتزامات دينها الخارجي في مواعيد استحقاقها ٠

٣ ـ أن الجهد الدولى المبذول لايجاد حلول لأزمة تفاقم الدين الخارجي لدول افريقيا جنوب الصحراء يعتبر ضعيفا ـ كما سنرى في المطلب الثانى من هذا المبحث ـ فبينما نجد أن البحث عن حلول لأزمة الدين الخارجي لدول أمريكا اللاتينية يلقى اهتماما خاصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية نرى في نفس الوقت توجها غير كاف من الدول السبع الصناعية الكبرى ومن قبل المنظمات الدولية نحو ايجاد حلول جذرية لأزمة الدين الخارجي للدول الافريقية علاوة على ذلك ، نجد أن الدول الافريقية لا تمتلك حتى الآن برنامجا متكاملا وجماعيا لمواجهة أزمة المديونية الخارجية ٠

من الملاحظ ايجاد حلول لأزمة الدين الخارجي لدول افريقيا جنوب الصحراء تعتبر أكثر موتا اذا قيست بوضع المديونية الخارجية

لبقية أجزاء العالم الثالث . فبالنظر الى هيكل الدين الخارجي لدول افريقيا جنوب الصحراء نجد أن نصيب الحكومات والمنظمات الدولية وصل الى ٥٧٫٧/ من اجمالى المديونية الخارجية فى عام ١٩٨٧ (راجع بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٣) ومن البديهى ان النجاح فى ايجاد حلول لهذه الديون الرسمية يعتبر أكثر احتمالا وأيسر حالا منه فيما لو كانت النسبة الكبرى من المديونية تستحق لبنوك ومؤسسات تجارية ومالية ، أى ديون غير رسمية ، فعلى سبيل المثال نجد أن المؤسسات المالية التجارية الخاصة أقل استعدادا من الدائنين الرسميين لقبول اقتراحات الاعفاء من الدين أو الغاء الفوائد . بالاضافة الى ذلك أن عنصر المنحة متمثل فى (انخفاض معدل الفائد + طول فترة السداد + وجود فترة سماح) يكون أكثر ارتفاعا فى الديون الرسمية عنه فى الدين المستحق لجهات غير رسمية .

المطلب الثانى

المبادرات المطروحة لعلاج أزمة المديونية الخارجية

أمام هذا الوضع الاقتصادى المتردى لدول افريقيا جنوب الصحراء ، بذلت جهات متعددة جهودا وفيرة ولكنها غير كافية لعلاج مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول وبصفة خاصة تلك الدول الافريقية ذات الدخل شديد الانخفاض . نستعرض فيما يلى تقييما لهذه الجهود .

أولا : على مستوى الديون الحكومية :

يمكن تقسيم مبادرات الدول الصناعية الدائنة الى نوعين : مبادرات تتعلق بالاعفاءات وأخرى خاصة بمبادرات اعادة الجدولة .

١ ـ مبادرات الاعفاءات : يمكن تلخيص أهم هذه الاعفاءات في الآتى (٣٩) :

(أ) قيام حكومات ألمانيا الاتحادية وفرنسا والسويد بالغاء تسهيلات المصدرين المستحقة السداد ٠

(ب) قيام حكومات كندا وهولندا بالغاء الديون المستحقة عى الدول الافريقية منخفضة الدخل ٠

(ج) قيام بلجيكا بقبول سداد الديون المستحقة لها بالعملات المحلية لدول افريقيا منخفضة الدخل المدينة ٠

(د) قيام اليابان بزيادة المنح بقصد اعادة تمويل سداد تسهيلات المصدرين المستحقة فى مايو ١٩٨٩ م ٠

(هـ) قيام فرنسا باعلان خطة تقضى باعفاء الدول الافريقية ذات الدخل المنخفض من ثلث المديونية المستحقة عليها ٠

(و) وأخيرا فقد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ تخفيض الدين وذلك من خلال خطة برادى ٠

وقد بلغت جملة الاعفاءات المشار اليها عالميا الى ٣ر٢ بليون دولار والتى ستساهم فى تخفيض أعباء خدمة الدين الخارجى بمقدار ١٢٥ مليون دولار أمريكى سنويا ٠ ومن الملاحظ أن هذا الرقم يقل كثيرا عن احتياجات الدول الافريقية منخفضة الدخل ٠ فقد قدرت احدى دراسات البنك الدولى أن احتياجات الدول الافريقية منخفضة الدخل تقدر بحوالى ١٢ بليون دولار أمريكى حتى تتمكن هذه الدول من تخفيف أزمة الدين الخارجى وجعل أعباء خدمة هذا الدين فى حدود يمكن الوفاء بها ذاتيا (٤٠) ٠

٢ ـ مبادرات اعادة الجدولة :

منذ عام ١٩٨٧ ، قامت مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بتسهيل شروطها لاعادة الجدول الرسمية من خلال نادى باريس • فقد شهدحلول ابريل ١٩٨٧ ادخال فترات السماح على مدفوعات أصل الدين لتصل الى خمس سنوات ، واطالة أجل السداد ليتراوح بين ١٠ ، ٢٠ سنة (٤١) • وتجدر الاشارة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية ظلتا تعارضان بصفة مستمرة أى اتجاه نحو تخفيف حقيقى لأزمة المديونية الخارجية مثل الغاء الفوائد المستحقة وقصر السداد على أصل الدين أو تعديل شروط اعادة الجدولة • الا أنه منذ سبتمبر ١٩٨٨ قبلت هاتان الدولتان مبدأ اقرار فترة السماح التى تصل الى ١٤ سنة ومد فترة السداد لتصل الى ٢٥ سنة قابلة للزيادة وذلك بالنسبة للديون الثنائية مع ادخال معدلات فائدة منخفضة • ويشترط للاستفادة من هذه التسهيلات التزام الدول المدينة المستفيدة بتنفيذ برامج تكييف اقتصادية هيكلية يقرها صندوق النقد الدولى •

ومن الملاحظ على هذه التسهيلات أنها تعطى الدول المتعثرة فى ديونهـا ، فسحة من الوقت لالتقاط الأنفاس ، الا أنهـا تؤدى الى زيادة قيمة الدين عن طريق تراكم الفوائد • ويحدث هذا فى الوقت الذى تعجز فيه الدول الافريقية المدينة عن سداد أصل الدين •

ثانيا : على مستوى المنظمات الدولية :

نتيجة لعجز كثير من بلدان افريقيا جنوب الصحراء عن الوفاء بالتزامات خدمة الدين ، فقد أنشأ صندوق النقد الدولى تسهيلات ائتمانية جديدة ،كما قام البنك الدولى بتخفيض مدفوعات الفوائد وزيادة قروض مؤسسة التنمية الدولية للدول الافريقية منخفضة الدخـل •

١ ـ صندوق النقد الدولى :

فى استجابة جزئية للأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى البلدان ذات الدخل شديد الانخفاض ، أقام صندوق النقد الدولى نوعين من التسهيلات الائتمانية وذلك لتقديم مساعدات بشروط ميسرة :

(أ) فى مارس ١٩٨٦ ، أقام الصندوق تسهيل التكييف الهيكلى The Structural Adjustment Facility (SAF) .

وقد بلغت الموارد المتاحة لهذا التسهيل ٧ر٢ بليون وحدة سحب خاصة (١ وحدة سحب خاصة = ٢٤ر١ دولار أمريكى) . ويهدف هذا التسهيل الى تقديم مساعدات بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل التى تطلع بتنفيذ برامج اقتصاد كلى وتكييف هيكلى شاملة (سعر فائدة نصف فى المائة ، فترة سداد تصل الى عشر سنوات فترة سماح خمس سنوات ونصف) (٤٢) .

(ب) فى ديسمبر ١٩٨٧ ، استطاع صندوق النقد الدولى من الحصول على موارد مالية من البلدان الأعضاء وبصفة خاصة من مجموعة الدول السبع بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية ومن المملكة العربية السعودية .

وقد مكنت هذه الموارد صندوق النقد الدولى من اقامة تسهيل التكييف الهيكلى الموسع .
The Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF)

ويلاحظ بتسهيل التكييف الهيكلى الموسع (ESAF) يتمتع بنفس شروط الاقراض الخاصة بتسهيل التكييف الهيكلى (SAF) الا أن قيمة القروض التى يتيحها التسهيل الأول للدول المدينة تعادل ثلاثة أضعاف ونصف قيمة القروض التى يتيحها التسهيل الثانى .

وتصدر الملاحظة الى أن عمليات التعهد بالقروض وعمليات السحب المتعلقة بهذين التسهيلين جاءت مخيبة للآمال . ففى خلال

الفترة من مارس١٩٨٦ الى١٩٨٩ ، بلغت تعهدات الاقراض المخصصة لدول افريقيا جنوب الصحراء حوالى ١ر٦ بليون وحدة حقوق سحب خاصة ، ولم تتمكن هذه الدول الا من سحب مبلغ ٦٦٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٤٣) ٠ كما أن تدفق ائتمان الصندوق لدول افريقيا جنوب الصحراء كان سببا فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ مع استحقاق الأقساط عن ترتيبات ديون الصندوق السابقة بمبلغ ٢ بليون دولار أمريكى (٤٤) ٠

ومن واقع الأمر ، ان برامج الاصلاح الاقتصادى التى يشترط الصندوق تطبيقها من قبل الدول التى ترغب فى الحصول على تسهيلاته الائتمانية غالبا تراعى الظروف الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية لهذه الدول فيما يضطرها فى النهاية الى رفضها أو عدم اكمال تنفيذها ٠ ويهدف صندوق النقد الدولى من وراء تطبيق هذه البرامج الى تدعيم نمو المبادلات التجارية الدولية داخل اطار قوانين السوق الحر ٠ كما يرى خبراء الصندوق أن تنفيذ هذه البرامج يحقق توازن الموازنة العامة ويحسن أوضاع موازين المدفوعات فى البلد المتلقى لتسهيلات الصندوق الائتمانية ٠ ومن هنا تهدف برامج الصندوق الى تشجيع الأنشطة التصديرية لتحقيق الهدفين الآتيين :

فمن ناحية تساعد زيادة الصادارات للدول المدينة فى الحصول على العملات الأجنبية من أجل دفع ديونها الخارجية ، ومن ناحية أخرى تعضد نظام دولة للمبادلات قائما على نظرية التكاليف النسبية ٠

من هذه الفرصة نجد أن خبراء الصندوق صاغوا وصفاتهم العلاجية الى النحو التالى (٤٥) :

ـ التدخل الحكومى لتخفيض الطلب المحلى عن طريق تخفيض اعانات الاستهلاك وتجميد الأجور وتخفيض حجم الأموال الموجهة لتنفيذ استثمارات غير انتاجية فى المدى القصير ٠

ـ تحول جزء من الثروة القومية التى تديرها الدول أو القطاع العـام الى القطاع الخاص وتشجيع هذا الأخير عن طريق الحوافز والضريبة ٠

ـ تخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف زيادة القوة التنافسية للصادرات وتقليل الواردات لارتفاع أثمانها ٠

ـ هذا بالاضافة الى تنازل الدولة المدينة عن جزء من سيادتها القومية لخبراء صندوق النقد الدولى الذين يتدخلون بصورة مباشرة لوقف تنفيذ مشروع معين لانعـدام جدواه الاقتصـادية فى نظرهم أو لارتفاع تكاليفه ، أو التدخل لتصفية مؤسسة معينـة لسبب أو لآخر ٠

ولا يخفى على أحد الآثار الاجتماعية والتضحيات التى تحملتها شعوب الدول التى تبنت هذه البرامج التصحيحية سواء فى ساحل العاج أو فى توجو أو فى مالى أو فى السنغال أو فى كينيا ٠ فعلى سبيل المثال اضطرت كينيا تحت طلب خبراء صندوق النقد الدولى الى رفع أسـعار الألبـان والذرة والقمح والخبز بنسبة ١٦٪ خلال ثلاثة شهور فقط هى ابريل ومايو ويونية ١٩٨٩ (٤٦) ٠

ولكن هل مقابل ذلك ، استطاعت الدول الافريقية التى طبقت البرامج الاصـلاحية للصـندوق أن تستعيد صحتها الاقتصـاديه والمالية ؟

والاجابة على هذا السؤال تأتى بالنفى ، ولتوضيح سبب هذا النفى نسوق المبررات الآتية :

ـ اذا كان القطاع العام يعانى من مشاكل ادارية ، وسياسات انتاجية وسعرية تحتاج الى التصحيح ، فان تصفية مشروعات هذا القطاع لم يشهد حتى الآن خلق قطاع خاص قادر وراغب فى التوجه الى المجالات الانتاجية وبصفة خاصة فى المجال الصناعى ٠ ان أنشطة المضاربة ومشروعات الربح السريع مازالت تمثل المجال الخصب

للقطاع الخاص • حقيقة الأمر ان خلق عقلية رجل الأعمال الصناعى لا يمكن تكوينها بين عشية وضحاها كما يرى خبراء صندوق النقد الدولى •

ـ أن الادخال المحلى المزمع زيادته بفضل الوصفات العلاجية لصندوق النقد الدولى ، لم يشهد تحسنا ملحوظا ، وظل احتياج الدول الافريقية جنوب الصحراء للمساعدات الخارجية يتزايد يوما بعد يوم • فقد ارتفع نصيب هذه الدول من صافى المنصرف من المساعدات الانمائية الرسمية من جميع المصادر والمشابه الى جميع الدول النامية من ٢ر٢٧٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٣٤٪ فى عام ١٩٨٦ •

ـ أن تخفيض قيمة العملة لم يتسبب فى زيادة الصادرات فى البلاد الافريقية • فمن المعروف أن المواد الأولية الزراعية والمنجمية والتى لا يتحكم المصدر فى تحديد أسعارها فى الغالب الأعم ، تمثل الجزء الأكبر من صادرات البلاد الافريقية جنوب الصحراء ، بالاضافة الى ذلك ، فان مرونة الطلب العالمى السعرية على هذه السلع تتسم بالانخفاض وبالتالى فلا يتوقع زيادة حجم هذه الصادرات زيادة ملحوظة بمجرد انخفاض أسعارها •

ـ الا أن تخفيض قيمة العملة أدى الى انخفاض الواردات ونظرا لأن معظم هذه الواردات تتمثل فى سلع رأسمالية وقطع غيار ووقود، فان تخفيضها أدى الى ركود النشاط الصناعى وزيادة الطاقة الانتاجية غير المستغلة فى اقتصاديات البلاد الافريقية • وكانت النتيجة أن أدت هذه البرامج التصحيحية الى اغتيال النمو الاقتصادى وللتدليل على ذلك ، نبين فى الجدول التالى مدى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى فى عينة من البلدان الافريقية التى قامت بتنفيذ برامج اصلاح قوية فى الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ •

الجدول رقم (٣/٢)

معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى

عينة من البلدان الافريقية

(نسبة فى المائه)

البلد	١٩٦٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٦
نيجيريا	٨ر٠	-٣ر٢
ساحل العاج	٦ر٨	-٣ر٠
النيجر	٣ر٠	-٢ر٦
اثيوبيا	٢ر٧	٠ر٨
توجو	٤ر٥	-٢ر١
غينيا	٣ر٨	٠ر٩
كينيا	٦ر٤	٣ر٤

المصدر : « البنـك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » ترجمـة مركز الأهرام للترجمـة ، القـاهرة ، ١٩٨٨ ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

ان المواصفات العلاجية لصندوق النقد الدولى لا تختلف كثيرا من بلد مدين الى آخر ، بالرغم من الفروق الواضحة بين البلدان النامية سواء أكان على الصعيد الاقتصادى أم على الصعيد الاجتماعى. وعليه يمكن القول ان هذه الوصفات العلاجية تمثل أداة لتنظيم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية طبقا لمتطلبات الاقتصاد العالمى الذى تهيمن عليه الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى (٤٩) .

٢ ـ البنك الدولى :

فى سبتمبر ١٩٨٨ ، أعلن البنك الدولى عن تخفيف مدفوعات الفوائد المتعلقة بالقروض والتى تعاقدت عليها الثلاث عشرة دولة الأكثر فقرا بالقروض مع البنك الدولى . ويتم تمويل قيمة هذه العملية البالغة ٦٥٠ مليون دولار أمريكى من أصل ٧٠٠ مليون دولار أمريكى تمهيلات القروض المسددة الى مؤسسة التنمية الدولية . ومن ميزانية المساعدات المقدمة من دولتى النرويج والسويد (٥٠) . كما أن البنك الدولى تعهد بتقديم قروض اضافية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكى كل سنة وتتولى مؤسسة التنمية الدولية مسئولية تقديم هذه القروض الى الدول الافريقية ذات الدخل المنخفض والمتعثرة فى سداد أعباء ديونها . ويلاحظ أن تقديم هذه القروض يتم من خلال تمويل مشترك تساهم فيه المساعدات الثنائية المقدمة من الدول الصناعية الكبرى بمبلغ ٩٥٠ مليون دولار أمريكى كل سنة (٥١) . وتجدر الاشارة الى أنه بالرغم من أهمية هذه القروض المقدمة من البنك الدولى من حيث اتجاهها لزيادة العرض من السلع والخدمات بالاضافة الى تمتعها بشروط ميسرة فى السداد ، الا أنها تعد غير كافية اذا قورنت بالاحتياجات المالية للدول الافريقية جنوب الصحراء .

وفى الختام نود أن نشير الى أنه بالرغم من أهمية المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجهة لمساعدة دول افريقيا جنوب الصحراء ، فليس من المؤكد أن تستطيع مصادر المعونة الحالية تقديم التزامات أعبائها السنوية واحد وعشرون مليار دولار أمريكى ٠ ان الخروج من دوامة تفاقم الدين الخارجى لهذه المنطقة من العالم لا يتم الا من خلال توسيع الاعفاء من الديون الثنائية وتدبير موارد اضافية فى صورة منح لا ترد تمكن دول هذه المنطقة ـ خاصة الفقيرة منها ـ من الوفاء بالتزامات خدمة ديونها تجاه المنظمات الدولية ٠ ولا يفوتنا أن نركز على الجهد الهام الذى يجب أن تبذله دول افريقيا جنوب الصحراء تجاه زيادة مدخراتها المحلية وتحقيق أمنها الغذائى وتشجيع مشاريع التصنيع الكفء وتنوع وزيادة الصادرات وبصفة خاصة بالنسبة للدول الافريقية ذات الدخل المتوسط كالكاميرون ونيجيريا والجابون وساحل العاج وكينيا وغيرها ٠

الخاتمة

مما سبق يتضح أن مشكلة المديونية التى تعانى منها دول افريقيا جنوب الصحراء لا يمكن أن تفسر كلية بتدهور المناخ الاقتصادى الدولى من انخفاض أسعار الصادرات وضيق نطاق السوق الخارجى أمام صادرات هذه الدول ٠ فمن الواضح ان العوامل المحلية ذات أثر هام فى هذا الصدد مثل ضعف أداء القطاع الزراعى وبصفة عامة انتاج المواد الغذائية وانخفاض معدلات الأداء فى قطاع الصناعة التمويلية وعجزه عن انتشال الاقتصاد الافريقى من حال التخلف ونمو سكان افريقيا جنوب الصحراء بمعدلات أعلى من أى منطقة أخرى فى العالم وأعلى ـ أيضا ـ من معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى ٠

وقد نتج عن العوامل السابق الاشارة اليها أن زاد الدين الخارجى بمعدلات مرتفعة بحيث أصبحت معظم دول افريقيا جنوب الصحراء تواجه مشكلات خطيرة فى الالتزام بسداد أعباء هذه الديون . كما أن المبادرات الدولية الثنائية منها والدولية والتى طرحت لصالح دول هذه المنطقة قد عجزت عن الاتيان بحل ناجح وجذرى لمشكلة تفاقم المديونية الخارجية .

ان هذا البحث الذى يقدم صورة قاتمة لأداء اقتصاديات الدول الافريقية جنوب الصحراء ، يجب ألا يفهم - بأى حال من الأحوال - على أنه دعوة للاحباط واشاعة روح التشاؤم ، بل انه تحذير لشحذ الهمم وتصحيح الخطى فالمسئولون الاقتصاديون الأفارقة مطالبون باتخاذ اصلاحات اقتصادية جادة وبتصحيح سياساتهم الاقتصادية والنقدية واستراتيجيات تخصيص الاستثمارات من أجل زيادة وحسن استغلال الموارد الاقتصادية ، وذلك لمواجهة الانفجار السكانى الذى لابد من ترشيد زيادته ، ولكن يجب أن تتمشى هذه الاصلاحات الاقتصادية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد افريقى على حدة ، كما أن هؤلاء المسئولين مطالبون بزيادة التعاون والتكاتف من أجل الضغط لاعادة صياغة التقسيم الدولى الحالى للعمل والتخصص وذلك بهدف ايجاد حلول جادة لمشكلة المديونية الخارجية وتحقيق انسياب الصادرات الافريقية نحو أسواق البلاد الصناعية المتقدمة بلا قيود وعراقيل مصطنعة وعلى أساس من الأسعار العادلة . وبالاضافة الى ذلك لابد من العمل على زيادة المعاملات التجارية بين دول القارة الافريقية ، وبينها وبين بقية دول العالم الثالث .

الهوامش

(١) البنك الدولى ، « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ » ، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٨٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

(٣) A : I. Mac Bean and D. T. Nguyen, "*Commodity Policies : Problems and prospects*", room Helm, London, 1987, pp. 132-150.

(٤) D. Currei and L. Vines, "*Maorco economic intersactions between North and South*, "Cambridge University Press, New Rochelle, U.S.A., 1988.

(٥) البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٥ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٧) M. P. Todaro, '*êEconomics for a developing World*" Second Edition, Longman, Essex, U.K., 1985, p. 287.

(٨) Ch. Kerdellant, "Les six plaies du continent", *Jeune Afrique Economie*, No 100, Septembre/Octobre 1987, pp. 54-57.

(٩) R. Lenoir, "Le Tiers Monde peut se nourrir, 6 Fayard, Paris, 1984, pp. 21-38.

(١٠) البنك الدولى (تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨) مرجع سبق ذكره . ص ٢١٧ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(١٢) المرجع السابق ص ٢٥٦ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(١٤) UNCTAD, "The Least Developed Countries, Report 1986", Geneva, TD/B/1120, 1986, p. 24.

(١٥) A. Chhibber, "Raising agricultural out put : Price and non-price factors", Finance and Development, Volume 25, No. 2, June 1988, pp. 44-47. — U.J. Lele, ê'Managing agricultural development in Africa." Finance and Development, Volume 26, No. 1, March 1989, pp. 45-48.

(١٦) UNIDO, "Industry in the 1980" 1085, p. 196.

(١٧) ملير ف. ستيل « تكييف السياسة الصناعية فى افريقيا جنوب الصحراء »
مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٢٥ . العدد ١ ، مارس ١٩٨٨ ، ص ٣٦_٣٩ .

(١٨) البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العـالم ١٩٨٨ » مرجع سبق ذكره .
ص ٢٥٨ _ ٢٥٩ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

(٢٠) المرجع السابق . ص ٢٥٧ .

(٢١) انطونى موتسيرز « التنمية الزراعية وحتمية النمو الصناعى » سيرز
مجلة منظمة الأغذية والزراعة . السنة ٢١ ، العدد ٢ ، مارس ١٩٨٨ ، ص ٤٢_٤٨ .

(٢٢) UNIDO, "Industry and general debt in Africa a preliminary analysis," Industry and Development, "No 1E, pp. 20-21

(٢٣) "*Report of Economic Committee of Africa*," (E/ECA/LDO,5/4), March 1985, p. 5.

(٢٤) World Bank, "*Tanzania Country Economic Memorandum*," Washington, August 1984.

(٢٥) UNCTAD, *The Least Developed Countries, Report* 1986". (TD/B/1120), 1987, p. 226.

(٢٦) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العـالم ١٩٨٨ مرجع سبق ذكره .
ص ٣٠٨ .

(٢٧) M. P. Todaro, "Economics for a developing World". op. cit., p. 225.

(٢٨) البنك الدولى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ مرجع سبق ذكره ،
ص ٢٠٦ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

(٣٠) المرجع السابق . ص ١٦٨ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

(٣٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .

(٣٣) ———— .

(٣٤) United Nations Africa Recovery. Vol. 2, No. 3, August 1988, p. 9.

(٣٥) البنك الدولى تقرير عن التنمية فى العـالم ١٩٨٨ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٨ .

(٣٦) United Nations Africa Recovery, Vol. 2, No. 3, August 1988, p. 9.

(٣٧) J. Greene, "The debt problem of Sub-Soharan Africa," *Finance and Development*, Vol. 26, no. 2, June 1989, pp. 9-12.

(٣٨) United Natiods Africa Recovery, Vol. 2, No. 3, August 1988, p. 9.

(٣٩) United Nations Africa Recovery Programme, no 1, June 1989, pp. 4-6.

(٤٠) C. Humphreys and J. Underwood. 'êThe external debt difficulties of Tow-income Africa", World Bank, mimea April 1989.

(٤١) United *Nations Africa Recovery Programme*, no, 1,. June 1989, p. 5.

(٤٢) J. Greene, "The debt problem of Sub-saharan Africa", *Finance an dDevelopment*, op. cit., p. 10.

(٤٣) T. Killick and M. Martin," Africa Debt : The Search for solutions", UN Africa Recovery Programme, No. 1 June 1989, 1989, p. 4.

(٤٤) Ibid, p. 4.

(٤٥) راجع فى ذلك :
H. G. Chua — Eodn, "The debt police", International Time, no. 31, Julu 31, 1989, pp. 30-35.

(٤٦) Ibid, p. 33.

(٤٧) S. BESSIS, "Les dinees FMI'" *Jeune Afrique Economie*, No. 100, Septembre — Octobre 1989, pp. 58-62.

(٤٨)

(٤٩) M.F.L. Hertteau, "Le Fondsmcnetaire international et les pays du Tiers Monde, "P.U.F., Paris, 1986.

(٥٠) T. Killick and M. Martin," Africa debt : The search for solutions," op. cit.fl, p 4.

(٥١) Ibid., p. 4.

الأسئلة والتعقيبات على بحث

« المديونية الافريقية »

د . جاب الله عبد الفضيل بخيت

س : سؤال قديم فى الاقتصاد سواء من حيث السياسات الاقتصادية وعملية الخيار ما بين انتهاج أسلوب التنمية الزراعية أو التنمية الصناعية ، ويقول صاحب السؤال هل من الأفضل للدول الافريقية أن تعتمد على التنمية الزراعية بدلا من الاتجاه الى التصنيع ؟

الاجابة :

هذا السؤال ورد سنة ١٩٩٠ فى تقرير للجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة للتنمية فى افريقيا جنوب الصحراء ووصل أصحاب التقرير الى نتيجة غريبة وهى ضرورة اهتمام الدول الافريقية أو التركيز أساسا على التنمية الزراعية ، وهذه النتيجة الغريبة لم تأخذ بها أى دولة ولا حتى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى أوكلت لهؤلاء الخبراء باعداد التقارير لعدة أسباب ذكرتها أثناء عرض

البحث ، لأن التنمية الزراعية فى افريقيا لها العديد من المشاكل ،
أولا : التنمية الزراعية تؤدى الى تعميق التبعية الخارجيـة للدول الافريقية بسبب أن اقتصاديات هذه الدول غير قادرة على امتصاص كافـة المعروض من السلع الزراعية ومعظمها مواد خام لابـد أن تصنع • فى الوقت الذى لابد فيه للقطاع الزراعى من الحصول على المستلزمـات لاتمام التنمية الزراعية ، وهذه المسـتلزمات لا يتم انتاجها على أرض افريقيا بل لابد من استيرادها من الخارج ، فلابد اذن من العودة الى الدوران فى دائرة المديونية الخارجية مرة أخرى للحصول على هذه المستلزمات •

ثانيا : أنه فى افريقيـــا تواجه الدول المنتجة للمواد الخام باستمرار بانخفاض الطلب الخارجى على منتجاتهـا ، وفى نفس الوقت هناك انخفاض فى مرونة الطلب الداخلى لهذه الدول ، وأيضا هناك انخفاض فى مرونة الطلب السعرية على هذه المنتجات ، ومن المعروف فى الاقتصاد أنه عندما يزيد العرض تنخفض الأسعار وعندما تنخفض الأسعار يشجع هذا الطلب فيحدث التوازن عند مستوى مرتفع ، لكن بالنســبة للمنتجات الخـام فان العرض عندما يزيد تنخفض الأسعار وفى نفس الوقت الطلب لا يزيد بنفس نسبة الانخفاض فى الســعر وبالتالى يحدث توازن عند مستوى منخفض وليس عند مستوى مرتفع ، ومن هنـا يحدث انخفاض فى معدل النمو الاقتصادى عند هذه الدول ، والاحصائية التى ذكرت تقول ان القطاع الزراعى نتيجة لاستمرار دول افريقيا جنوب الصحراء فى التخصص فى انتاج المواد الخام انخفض معدل النمو فى القطاع الزراعى من ٤ر٣٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ وهى فتـرة النشاط النسبى للصادرات والحاصلات الزراعية الى ٧ر١٪ فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٢ • أى أنه بالرغم من استمرار الدول الافريقية جنوب الصحراء فى التخصص فى الانتاج الزراعى نجد أن معدل نمو هذا القطاع يتدهور بالاضافة الى المشكلة الأخرى وهى تدهور معدلات

التبادل التجارى لمنتجات الدول الغير مصدرة للخارج ، وبالتالى كان لابد من أن لا نطرح السؤال : هل نختار تنمية زراعية أم صناعية ؟ ولكن كان المفروض أنه فى الاستراتيجية السليمة أن نتبع أسلوب تنمية متوازن الى حد ما بين تنمية القطاع الزراعى وتنمية القطاع الصناعى بشرط أن يحدث تكامل بين القطاعين ، أى أن القطاع الزراعى يركز فى الأســاس على توفير مستلزمات الانتاج للقطاع الصنعى ، والقطاع الصناعى يركز فى الأساس على توفير متطلبات الطلب الداخلى سواء فيما يتعلق بالمواد الغذائية التى فيها فجوة فى الدول الافريقية جنوب الصحراء ، أو بالتركيز على المنتجات الخام المطلوبة فى الخارج أو التى يمكن زيادة القيمة المضافة اليها عن طريق التصنيع فى الداخل ·

س : يتناول عملية الربط بين معدلات التبادل التجارى والمديونية الخارجية ·

الاجابة :

من المعروف أن تدهور معدلات التبادل التجارى يترتب عليها زيادة المديونية الخارجية ، أى أن انخفاض معدلات التبادل التجارى يترتب عليها اضطرار الدولة للاقتراض من الخارج ، فالمعروف أن حصيلة الصادرات تتوقف على نقطتين ، حجم الصــادرات للخارج والأسعار المباع بها ، وبالتالى لو حدث انخفاض فى الأسعار تنخفض الحصيلة ، وتضطر الدولة للاقتراض من الخــارج لتعويض العجز فى حصيلة الصادرات ·

س : عن سبب انخفاض نسبة خدمة الدين الخارجى فى سنة ١٩٩٢ ·

الاجابة :

حدث انخفــاض ولكنه انخفــاض لا يــأتى من خلال الكفاءة الاقتصادية لبعض الدول ولكن من خلال الحلول التى طرحت لحل

المشكلة ، ومن خلال المتأخرات ، فبالنسبة لخدمة الدين نجد أن خدمة الدين سنة ١٩٨٦ التى دفعت وليست التى استحقت كانت ٢٩ر٦٪ من حصيلة الصادرات ، وهذه النسبة سنة ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وصلت الى ٥٤ر٤٪ من حصيلة الصادرات ، وانخفضت سنة ١٩٩٢ الى ٢٠٪ ، هذا الانخفاض سببه المتأخرات التى تراكمت على هذه الدول من ناحية ، النقطة الثانية هى المبادرات العشوائية التى أشرت اليها وهى التى اتخذت فى مؤتمر تورنتو لاعفاء بعض الدول الافريقية من أعباء الدين الخارجى ، أيضا من خلال عمليات اعادة الجدولة للدين الخارجى من خلال نادى باريس على أساس أن عجز الجدولة معناه تأجيل عبء المديونية الى سنوات قادمة ٠

التجارة الافريقية والنظام الدولى الجديد

د. فرج عبد الفتاح فرج

التجارة الافريقية والنظام الدولى الجديد

د • فرج عبد الفتاح فرج

مقدمـــة :

شهدت البيئة التجارية العالمية تغيرات جذرية خلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية ، وحينما أوشكت الحرب على الانتهاء ، شرعت الدول الحليفة فى اعادة بناء ما دمرته الحرب ووضع أسس جديدة تحكم العلاقات الاقتصـــادية الدوليـــة بعدما شهدت هذه العلاقات فوضى غير معهودة فترة ما بين الحربين •

وقد كان ميلاد صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير عام ١٩٤٤م والتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ١٩٤٧ بمثابة بذور الانبات لهذا النظام الذى تبلورت صورته فى عقد الثمانينـــات بعد انفجار أزمة الديون الخارجية فى أمريـــكا اللاتينية ، واشتداد حدة الآثار السلبية لهذه الديون فى غالبية دول العالم الثالث بوجه عام ، وفى الدول الافريقية بوجه خاص •

لقد تقاطعت المشروطيـة فيما بين المؤسستين الأساسيتين في نظام بريتون وودز (١) ، بينما كانت الركيزة الثالثة من ركائز هذا النظام تستكمل مراحل نموها في شكل جولات متتالية الى أن تم التوقيع بالأحرف الأولى في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٣ م على اتفاقات جـولة اوروجواى ، والتوقيع النهائي على هذه الاتفاقات من قبـل ممثلي الدول الأعضاء في ابريل سنة ١٩٩٤ م بالمملكة المغربية ليشهد العالم ميلاد منظمة جديدة باسم منظمة التجارة العالمية ، وليستكمل نظام بريتون وودز أضلاعه الثلاثة المتمثلة في صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية (٢) ٠

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب الثانية تطورات أخرى على مستوى التكتلات الاقتصادية ، حيث استكملت السوق الأوروبية المشتركة مراحل تكاملها الاقتصادى ، وقيام تكتل النافتا كما ظهرت اليابان كقوة اقتصـادية عملاقة ، فضـلا عن مجموعة دول جنوب شرقي آسيا ، وما حققته هذه المجموعة من معدلات نمو عالية فاقت أغلب التوقعـات ٠

وعلى مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين ثورة في عالم الاتصالات والنقل والحاسبات الآلية ، وتطورات متقدمة في علوم الهندسة الوراثيـة ، لم تعهد البشرية مثلها من قبل ، وأصبح ما كان خيالا بالنسبة للانسان متحققا وواقعا في عالمه الملموس ٠ ولقد امتلكت الدول الصناعية المتقدمة ناصية هذه المعـارف ، والتى أصبحت بعد تطبيقها في المجالات المختلفة بمثابة ثورة تكنولوجيـة مجهولة الأسرار بالنسبة للدول المتخلفة (٣) ٠

ولقد تواكب مع التطورات الاقتصادية والعلمية ، تطورات أخرى على المستوى السياسى ، فقد انتهت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكيـــة ، حيث تفكك عقد جمهوريات الاتحاد الســوفيتي وأعلنت جمهورياته استقلالهـا في

بداية عقد التسعينات ، كما خرجت غالبية الأحزاب الشيوعية من الحكم ، وان كان بعضها قد عاد مرة أخرى ، فان عودته استندت الى تغيير كثير من المفاهيم التى كانت تسيطر فى الماضى (٤) ٠

وعلى المستوى الافريقى ، فقد حصلت غالبية الدول الافريقية على استقلالها السياسى فى بداية عقد الستينات ، وانتهجت هذه الدول خطا تنمويا يهدف الى تحقيق الرفاهية للشعوب ، وبالفعل فقد تحققت معدلات نمو مرتفعة نسبيا فى عقد الستينات غير أن هذه التنمية المتحققة ، لم تكن قادرة على البقاء والاستمرار ، وسرعان ما تفجرت أزمة الديون الخارجية وانتكست معدلات النمو ، وكان من الضرورى تغيير فلسفة السياسة الاقتصادية كوسيلة لخروج الاقتصاد الأفريقى من أزماته المزمنة (٥) ٠

أخذت غالبية الدول الافريقية ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلى منذ منتصف عقد الثمانينات تقريبا وهى برامج تصمم بمعرفة خبراء صندوق النقد الدولى، وتأخذ بها الدول المعنية كوسيلة لعلاج أزماتها الاقتصادية (٦) ٠

يهدف طرحنا لهذا الموضوع دراسة واقع التجارة الخارجية الافريقية ، واستشراف مستقبل هذه التجارة فى المستقبل القريب المنظور على ضوء أهم متغير من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة، وهو ميلاد منظمة التجارة العالمية ، وعلى ذلك سيقسم هذا البحث الى ثلاثة أقسام رئيسية ، يختص الأول منها بدراسة ملامح منظمة التجارة العالمية الجديدة ، وأهم قواعد العمل التى تحكمها وحجية قراراتها ، كما نخصص القسم الثانى لدراسة واقع التجارة الخارجية الافريقية ، وفى القسم الثالث يخصص لأساليب الحد من الآثار السلبية الناجمة عن البيئة غير المواتية للتجارة الخارجية الافريقية ٠

أولا : منظمة التجارة العالمية :

صدرت الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة اوروجواى من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى ١٥ ابريل سنة ١٩٩٤ م ، وقد ورد فى مادتها الأولى مايلى (٧) :

« اتفق ممثلو الحكومات والجماعات الأوروبية الأعضاء فى لجنة المفاوضات التجارية ، وقد اجتمعوا لاختتام جولة اوروجواى من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف على أن اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية (المشار اليه فى هذه الوثيقة الختامية باسم « اتفاق منظمة التجارة العالمية ») ، والاعلانات والقرارات الوزارية ، والتفاهم بشأن التعهدات الخاصة بالخدمات المالية ، كما هى مرفقة بهذا ، تتضمن نتائج مفاوضاتهم وتشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الوثيقة الختامية » ٠

وقد أرفق باتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية بهذه الوثيقة ـ حيث ورد الاتفاق فى مقدمة وست عشرة مادة حددت نطاق عمل المنظمة ومهامها وهيكلها التنظيمى وعلاقاتها مع المنظمات الأخرى ، وتشكيل الأمانة والميزانية والاشتراكات ، والوضع القانونى ، وطريقة اتخاذ القرارت فضلا عن طريقة اكتساب العضوية وأنواعها ، والانسحاب منها وبعض الأحكام الأخرى المتنوعة ٠

أما الاعلانات والقرارات الوزارية ، والتفاهم بشأن التعهدات الخاصة بالخدمات المالية ، فقد بلغ عددها ٥٤ وثيقة ما بين اعلانات وقرارات ومذكرات تفاهم وتعهدات خاصة بالخدمات المالية (٨) ٠

١ ـ **هيكل منظمة التجارة العالمية :**

تتكون منظمة التجارة العالمية من الأجهزة التالية :

(أ) المؤتمر الوزارى :

وهو بمثابة أعلى سلطة فى المنظمة ، ويتألف هذا المؤتمر من ممثلى جميع الأعضاء ، ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين . ويضطلع بمهام المنظمة ، وله أن يتخذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ، ويكون للمؤتمر الوزارى صلاحية اتخاذ القرارات فى جميع المسائل التى ينص عليها أى من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف اذا طلب منه ذلك أحد الأعضاء ، وفقاً لمقتضيات وضع السياسة المحددة فى اتفاق انشاء المنظمة وفى اتفاق التجارة متعددة الأطراف .

(ب) المجلس العـــام :

يتألف هذا المجلس من ممثلى جميع الأعضاء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسبا ، ويضطلع بمهام المؤتمر الوزارى فى الفترات التى تفصل بين اجتماعاته . كما يضطلع المجلس العام كذلك بالمهام المسندة اليه أساسا باتفاق انشاء المنظمة ، وينعقد المجلس حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسئوليـات جهاز تسوية المنازعـات المنصوص عليها فى مذكرة تفاهـم تسوية المنازعـات كما له أن يضطلع بمسئوليات جهاز استعراض السياسة التجارية المنصوص عليها فى آلية استعراض السياسة التجارية .

(جـ) المجالس النوعية :

وهى مجلس لشئون التجارة فى البضائع ، ومجلس لشئون التجارة فى الخدمـات ومجلس لشئون جوانب التجارة المتصـلة بحقوق الملكية الفكرية . ولكل مجلس من هذه المجالس أن يشرف على سير الاتفاق الداخلة فى اختصاصه ، وتكون العضـوية فى هذه المجالس مفتوحة لممثلى جميع الأعضاء وتعقد هذه المجالس حسب

الضرورة للقيام بمهامها . ولها أن تنشىء أجهزة فرعية عند الاقتضاء ، ويضع كل من هذه الأجهزة الفرعية نظامه الداخلى بشرط موافقة مجلسه .

(٥) أمانة المنظمة :

حددت المادة السادسة من وثيقة انشاء منظمة التجارة العالمية طريقة تعيين المدير العام للأمانة ، والصلاحيات المخولة له وطبيعة مسئوليات موظفى الأمانة وواجباتهم أثناء قيامهم بالعمل .

حيث يكون المؤتمر الوزارى هو الجهة المختصة فى تعيين المدير العام وتحديد صلاحياته ، وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب ، وللمدير العام أن يعين هيئة موظفى الأمانة ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للأنظمة التى يعتمدها المجلس الوزارى .

كما حددت هذه المادة فى فقرتها الأخيرة طبيعة مسئولية المدير العام وهيئة موظفى الأمانة حيث نصت على أنه من طبيعة دولية بحتة ولا يجوز للمدير العام ولا لهيئة موظفى الأمانة أن يتقاعسوا أو أن يقبلوا فى معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أى حكومة أو جهة أخرى خارج المنظمة ، وعليهم أن يمتنعوا عن أى عمل قد ينعكس بصورة سيئة على مركزهم كموظفين دوليين .

وأخيرا فقد نصت المادة سالفة الذكر على قيام أعضاء المنظمة باحترام الطابع الدولى لمسئوليات المدير العام وموظفى الأمانة والا يحاولوا التأثير عليهم فى قيامهم بواجباتهم .

٢ ـ مهام المنظمة :

تسهل المنظمة تنفيذ وادارة اعمال اتفاق انشائها والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وتعزز أهدافها .

كما توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف فى المسائل التى تتناولها الاتفاقات الواردة فى مرفقات وثيقة انشاء المنظمة ، وللمنظمة كذلك أن توفر محفلا لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف ، واطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذى يقرره المؤتمر الوزارى .

وتدير المنظمة سير التفاهم بشأن القواعد والاجراءات التى تنظم تسوية المنازعات .

٣ ـ اتخاذ القرارات فى المنظمة :

الأصل فى اتخاذ القرارات داخل المنظمة التوافق العام ، وهذا المبدأ استمرار لما كان قائما بالفعل فى جات ١٩٤٧ ، غير أنه فى حالة تعذر التوصل الى قرار بتوافق الآراء ، فان المبدأ التالى لاتخاذ القرارات يكون التصويت ـ ما لم ينص على خلاف ذلك ـ ولكل عضو فى اجتماعات المؤتمر الوزارى والمجلس العام صوت واحد ، وتتخذ القرارات بأغلبية المصوتين (٩) ، الا فيما ورد بشأنه نص خاص ، فعلى سبيل المثال اذا تعلقت القرارات بتفسير يتعلق بنص وارد فى اتفاق تجارة متعدد الأطراف الوارد بالمرفق رقم (١) من الوثيقة الختامية فان القرار باعتماد تفسير من التفسيرات يتم بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ..

٤ ـ حجية قرارات المنظمة :

لمنظمة التجارة العالمية الشخصية القانونية ، وعلى كل عضو فيها أن يقرر لها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها . كما يمنح كل عضو للمنظمة وموظفيها الامتيازات والحصانات اللازمة لمباشرة مهامها على وجه الاستقلال . وتكون الامتيازات والحصانات التى

يمنحها العضو للمنظمة وموظفيها وممثلى أعضائها من نوع الامتيازات والحصانات المنصوص عليها فى اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ م .

وقد ورد فى البند الثانى من المادة السادسة عشرة أن تصبح أمانة جات ١٩٤٧ بقدر ما هو ممكن أمانة للمنظمة ويصبح المدير العام للأطراف المتعاقدة فى جات ١٩٤٧ م هو المدير العام للمنظمة الى أن يعين المؤتمر الوزارى مديرا عاما وفقا للفقرة ٢ من المادة السادسة من هذا الاتفاق .

كما ورد بالبند ٤ من ذات المادة أن يضمن كل عضو تطابق قوانينه ولوائحه واجراءاته الادارية لالتزاماته المنصوص عليها فى الاتفاقات المرفقة .

وللمنظمة سلطة الرقابة والقوة الالزامية الفعلية لمراقبة سلامة تنفيذ اتفاقات جولة اورجواى وذلك من خلال ما عرف باسم النظام الموحد لفض المنازعات

(INTEGRATED DISPUTE SETTLEMENT MECHANI-SM)

حيث تقوم أهم قواعد واجراءات العمل داخل هذه الآلية على النحو التالى :

آلية متابعة السياسات والمعروفة باسم :

حق الدولة العضو ـ صغيرة كانت أم كبيرة ـ فى تشكيل لجنة خبراء للحكم فى النزاع المعروض ، وحكم اللجنة واجب النفاذ دون مماطلة الا اذا رفض بالاجماع، وللدولة الشاكية حق الاستئناف(١٠)، وان حكم الاستئناف يصبح نهائيا وللمنظمة أن تحاسب الدول المتقدمة والنامية بالنسبة للسياسات التجارية التى تتبعها من خلال

TRADE POLICY MECHANISM.

٥ - الخطوط العريضة فى اتفاقات جولة اوروجواى، والتى ستقوم منظمة التجارة العالمية بالعمل على تطبيقها :

يمكن تحديد ستة خطوط رئيسية تم الاتفاق عليها فى مجالات الزراعة وحقوق الملكية الفكرية ومكافحة الاغراق والخدمات وفتح الأسواق وتجارة المنسوجات .

(أ) مجال الزراعة :

- تحويل القيود الكمية الى رسوم جمركية ، مع خفض هذه الرسوم بشكل تدريجى بنسبة ٣٦٪ فى فترة ٦ سنوات بالنسبة للدولة المتقدمة ، ٢٤٪ فى فترة ١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية .

- خفض دعم المنتجين الزراعيين المحليين بنسبة ٢٠٪ خلال فترة تطبيق الاصلاح ، وهى ٦ سنوات ، مع وضع استثناءات للدول النامية فى مجال الاستثمار الزراعى ومدخلات الزراعة ، أو دعم تنويع خريطة التركيب المحصولى .

- خفض دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦٪ بالنسبة للدول المتقدمة خلال ٦ سنوات ، ٢٤٪ بالنسبة للدول النامية خلال عشر سنوات (١١) .

(ب) فى مجال حقوق الملكية الفكرية :

حماية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وذلك استنادا لمعايير محددة ، وتشمل حقوق الملكية الفكرية التى يغطيها الاتفاق :

★ حقوق التأليف (لبرامج الحاسب والتليفزيون والسينما) براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، العلامات الخدمية ، التصميمات الصناعية ، الأسرار التجارية ، الدوائر المتكاملة .

★ وقد نص اتفاق حقوق الملكية الفكرية على اتباع قواعد ملزمة لحماية هذه الحقوق وهي :

- تسـجيل براءات اختراع المنتجات بما فيها الأدوية والكيماويات الزراعية •
- تقييد عملية فرض الحصول على تراخيص من السلطات المحلية •
- تحديد مدة براءة الاختراع بعشرين عاما •
- الزام الأعضاء بتسجيل العلامات الخدمية أسوة بالعلامات التجارية •
- حماية الأسرار التجارية والدوائر المتكاملة والتصميمات الصناعية •

(ج) مكافحة الاغراق :

حدد الاتفاق ضرورة اثبات علاقة سببية واضحة بين الواردات المغرقة والضرر العائد على الصناعة المحلية •

(د) الاتفاق الخاص بالخدمات :

وقد تم وضع جدول زمني من جانب كل عضو يحدد فيه تواريخ التزامه بفتح الأسواق الوطنية لخدمات الأجانب ، ويشمل جدول الالتزامات عديدا من المهن نذكر منها على سبيل المثال المهن الحرة كالمحاسبين والمهندسين والمحامين ، خدمات الأعمال ، خدمات الاتصالات ، التشييد والمقاولات والبناء ، التوزيع والتجارة الداخلية جملة وقطاعي • ويلتزم كافة الأعضاء بتعديل القوانين واللوائح المعمول بها في كل منهم بما يتناسب مع تحرير التجارة أو الخدمات•

(هـ) **فتح الأسواق أمام السلع غير الزراعية** بما فى ذلك الخفض التدريجى للرسوم الجمركية ، وتنسيق التعريفة الجمركية فى الدول المتقدمة والنامية فى قطاع الكيماويات عند حدود منخفضة جدا (صفر ، ٥ر٥٪ ، ٥ر٦٪) .

(و) **يتم ادماج تجارة المنسوجات والملابس فى الاطار العام للجات** أسوة بباقى السلع ، وما يقتضيه ذلك من الغاء تدريجى للحصص التى تقررت فى نطاف ترتيب الآليات متعددة الأطراف (Multifiber Arrangement-MFA) (١٢) وعلى ذلك فان القول بأن جات ١٩٩٤ م قد أرست قواعد جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ليجد سنده فيما تقدم من عرض للاطار العام الذى تم الاتفاق عليه فى جولة أوروجواى ، كما أن هذه القواعد ستترك تأثيراتها المتباينة على كافة أنحاء المعمورة ، وحتى على تلك الدول التى لم توقع على اتفاقات جولة أوروجواى ستتأثر بآليات العمل الاقتصادى الجديد .

ولما كان مجال اهتمامنا ينصب على التجارة الافريقية ، فان أهم القرارات على الاقتصاد الافريقى فى هذا المجال تكمن فى رفع الدعم عن السلع الزراعية ، وخفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية ، وأخيرا اختراق الأسواق الافريقية فى مجال الخدمات الأجنبية .

ثانيا : التجارة الخارجية لأفريقيا :

تعكس التجارة الخارجية لدولة من الدول طبيعة بنيانها الاقتصادى وطريقة تركيبه ، وعلى ذلك فان عرض ظواهر التجارة الخارجية دون الذهاب لعمق العملية الانتاجية ، يعد اجتزاء للموضوع . لذلك سنتناول موضوع التجارة الخارجية كانعكاس للأوضاع الاقتصادية الخاصة بالانتاج والطلب سواء كان ذلك الطلب محليا أو عالميا .

١ ـ تطور مؤشرات التجارة الخارجية فى افريقيا (١٩٨٠ ـ ١٩٩٣) :

يوضح الشكل رقم (١) تذبذب معدل التبادل الدولى وتدهوره بالنسبة للتجارة الخارجية فى افريقيا كما أن أسعار الصادرات قد انخفضت بشكل ملحوظ بينما كانت أسعار الواردات متذبذبة بشكل طفيف حول معدلها منذ عام ١٩٩٠ م وحتى عام ١٩٩٣ ، ويوضح الشكل رقم (٢) تدهور أسعار الشاى والكاكاو فى الفترة من ٩٠ ـ ١٩٩٣ م مقارنة بهذه الأسعار فى عام ١٩٨٠ بينما كانت أسعار البن مستقرة نسبيا فى الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٣ ، ولم تحقق ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة عما كانت عليه فى عام ١٩٨٠ .

ان مجمل الاطار العام للتجارة الافريقية يتحصل فى ضآلة الوزن النسبى لهذه التجارة بالنسبة للتجارة العالمية ، وقيمة التجارة الافريقية تتذبذب حول نسبة الـ ١٢٪ من قيمة التجارة العالمية (١٣) .

كما أن تجارتها البينية لم تتجاوز نسبتها الـ ٥٪ من اجمالى التجارة الخارجية الافريقية ، وتتوزع نسبة الـ ٩٥٪ الباقية بين دول غرب أوروبا بنسبة متوسطة للفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ ٥٥٪ تقريبا ، واليابان وجنوب شرق آسيا ١٥٪ والولايات المتحدة الأمريكية ٨٪ ، والصين ٦٪ ، و ١١٪ مجموعة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا (١٤) .

وتتشكل قائمة الواردات السلعية لافريقيا من السلع الصناعية ومستلزمات الانتاج بنسبة متوسطة ٧٥٪ تقريبا ، بينما يكون نصيب السلع الاستهلاكية ٢٥٪ منها ١٠٪ سلع غذائية .

بينما تتركب الصادرات السلعية من المواد الخام (زراعية ـ معدنية) بنسبة تصل الى ٩٠٪ فى بعض البلدان وتتسيد ظاهرة

المحصــول الواحد أو المحصولين على الميزان التجارى فى غــالبية الدول ٠

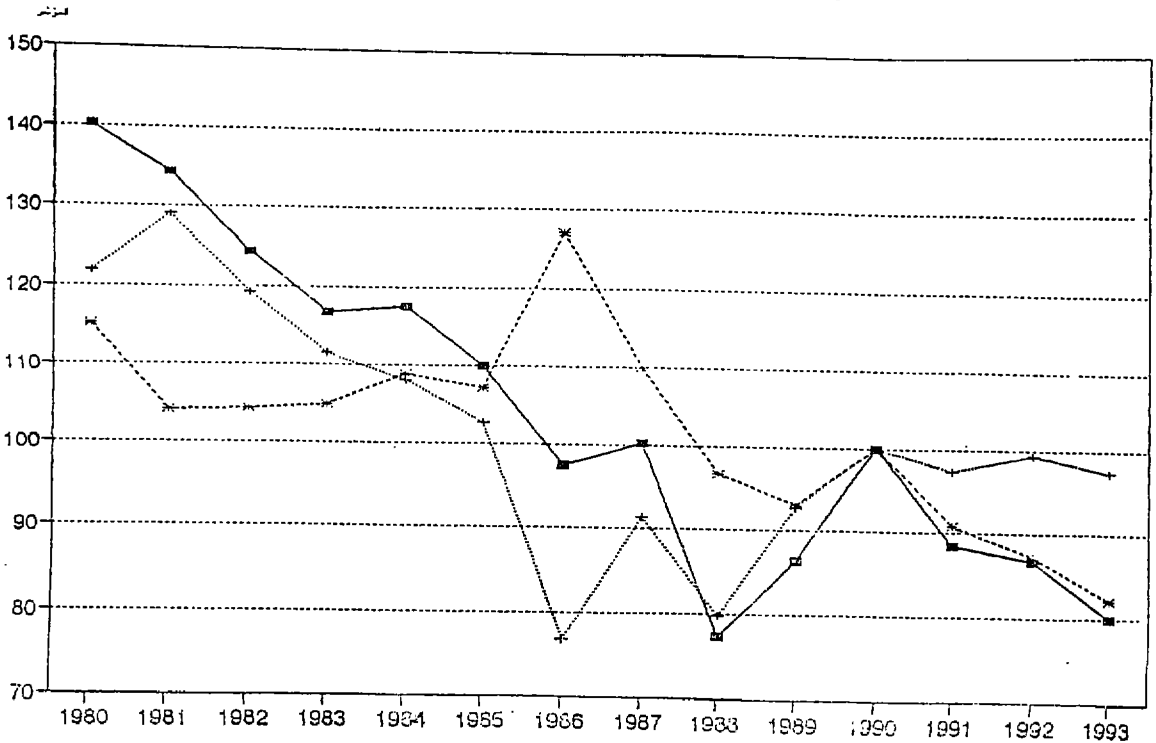
ان وضــــع التجارة الخارجية بهذا الشــكل لا يمكن تعديله الا بتعديل هياكل الانتاج الرئيسية داخل دول القارة ، فمازالت هذه الهياكل هى ذاتها الهياكل الموروثة منذ العهد الاستعمارى ، وان التطورات الطفيفة التى حدثت بها لم تغير من جوهر العملية الانتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية ، ويوضح الجدول رقم(١) المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان الافريقية النامية ٠

حيث تلاحظ منه :

ـ أن معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى متدنية ، اذا ما قورنت بأى منطقة أخرى من مناطق العالم ، كما أن الانتاج الزراعى تذبذبت قيمته ، والانتاج المعدنى حقق معدلات نمو سالبة فى الوقت الذى تزايدت فيه الأسعار الاستهلاكية بنحو ١ر٤٠٪ عام١٩٩٢ ، ٥ر٣٥٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بما كانت عليه هذه الأسعار فى عام ١٩٨٠ واذا كانت الفجوة بين الصـــادرات الســلعية والواردات الســلعية قد انخفضت ، فان ذلك راجع لسياسات ادارة الطلب الكلى التى اتبعتها الدول الافريقية منذ أوائل التسعينات ، غير أن ٢٥٪ من حصــيلة الصادرات تقريبا يذهب كخدمة للديون الخارجية ٠

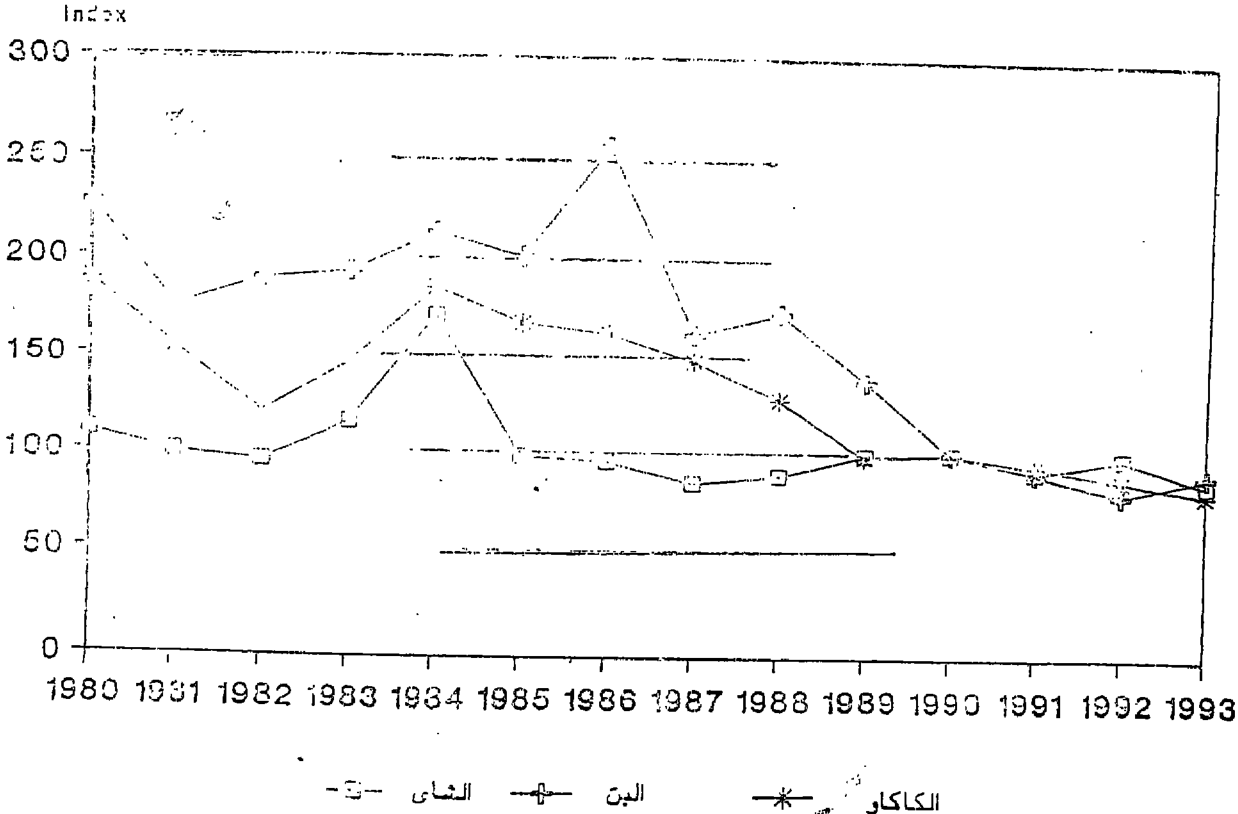
هذه الصورة الكليــة تتضــــح تفسيرا وتحليــلا فى الأجزاء التــــالية :

شـــكل (١)   مؤشرات التجارة الخارجية   بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٩٠



المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصـــادية لافريقيا ، التقرير   الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ .

شـــكل (٢)   مؤشرات أسعار الشاى والبن والكاكاو (١٩٩٠ = ١٠٠)



المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية اللجنة الاقتصـــادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ .

جدول رقم (١)

المؤشرات الاقتصادية للبلدان الافريقية النامية

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
افريقيا النامية . معدل نمو الناتج المحلى .. الاجمالى بأسعار ١٩٩٠	١ر٨	٢ر١	٤ر٠	٠ر١
الانتاج الزراعى ٧٩ـ٩١ = ١٠٠	٤ر١	٦ر٤	ـ ٥ر١	١ر٢
انتاج المعادن ١٩٨٠ = ١٠٠	ـ ٣ر١	ـ ٤ر٤	ـ ٨ر٠	—
الأسعار الاستهلاكية ١٩٨٠ = ١٠٠	٢ر١٥	٢ر٣٠	١ر٤٠	٥ر٣٥
الصادرات (بليون دولار)	٤ر٨٠	٨ر٧٥	٥ر٧٤	٣ر٧٤
الواردات (بليون دولار)	٣ر٧٤	٩ر٧٢	٩ر٧٤	٩ر٧٥
•خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات	٢ر٢٦	١ر٢٧	٣ر٢٦	٤ر٢٤
الحساب الجارى (بليون دولار)	٤ر٠	٤ر٠	٧ر٠	ـ٥ر٠

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ م ، ص ٢ ، جدول (١) .

٢ ـ طبيعة الاقتصاد الافريقي : الأداء ، ومصادر المشكلات :

تتسم غالبية دول افريقيا بمجموعة من الخصائص العامة التي تميزها عن غيرها من الدول ، فهي دول صغيرة الحجم ، سواء كان ذلك بمعيار الناتج المحلي الاجمالي ، أو بمعيار الكثافة السكانية . دول فقيرة تعاني من أزمات هيكلية في اقتصاداتها منكشفة على العالم الخارجي دون أن يكون هناك قوى كامنة لمواجهة الصدمات الخارجية . تعتمد غالبية الدول في افريقيا في تعاملها مع العالم الخارجي على تسييد محصول واحد أو محصولين على أقصى تقدير في تركيب صادراتها السلعية ، كما أن وارداتها تتركب في الغالب الأعم من السلع الصناعية (كاملة الصنع) ومستلزمات انتاجية يقوم عليها معظم النشاط الاقتصادي الداخلي وسلع استهلاكية يشكل الغذاء فيها نسبة كبيرة ، وهو الأمر الذي يعكس ضعف الهياكل الانتاجية داخل هذه الدول (١٥) .

يتزايد السكان في غالبية الدول الافريقية بمعدلات تفوق نظيرتها على مستوى العالم ـ ومع استمرار تدني معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وانحراف منحنيات لورنز لتوزيع الدخل بعيدا عن خط التساوي (١٦) فان مستوى معيشة الفرد في افريقيا يشهد تدهورا ملحوظا ، اذ تدهور هذا المعدل في الفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ بمتوسط قدره ١ر٧٪ سنويا مما يعني تدهورا في الأوضاع المعيشية لغالبية السكان في افريقيا وازدياد معاناتهم الانسانية (١٧) .

ويوضح الجدول رقم (٢) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان الافريقية النامية ويتضح من بيانات الجدول أن معدلات النمو في عام ١٩٩٣ كانت مخيبة للآمال مثلما كانت هذه المعدلات خلال السنوات الخمس عشرة السابقة لعام ١٩٩٣ م .

تعكس معدلات النمو الضعيفة مجموعة من المشكلات المتعلقة بجانب الانتاج وجانب الطلب ، فقد تدهور الانتاج التعديني ،

وانهارت الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية الزراعية ، وبالتالى تدهورت عائدات التصدير ٠

تفسر اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة تدهور الانتاج المعدنى فى القارة لنشوب النزاعات فى مناطق انتاج هذه المعادن من جانب ، والى انحسار الطلب العالمى على هذه المعادن من جانب آخر ، أما بالنسبة للبترول فان خفض انتاجه يرجع للقرارات الالزامية التى تصدر عن منظمة البلدان المصدرة للبترول « أوبك » فضلا عن الحرب الأهلية فى أنجولا ٠

وبالنسبة للأسعار وبصفة عامة فان حالة الركود التى تجتاح البلدان الصناعية المتقدمة تشكل سببا أساسيا فى تدهور أسعار المعادن الافريقية والحاصلات الزراعية التى تشكل وزنا لا يستهان به فى تركيب الميزان التجارى الافريقى (١٨) ٠

وتعكس مؤشرات أسعار السلع الاستهلاكية (باعتبار عام ١٩٨٠ = ١٠٠) مدى التدهور الذى أصاب الشعوب الافريقية ، اذ أنه مع ارتفاع أسعار السلع استهلاكية ووفقا للاتساق النظرى ، يجب أن يكون هناك تزايد فى الناتج المحلى الاجمالى من هذه السلع ، غير أن الواقع قد عكس خلاف ذلك ٠

ان معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى داخل القارة الافريقية ، تباينت من منطقة الى منطقة أخرى ، كما انها تعكس تدهورا آخر أصاب الأداء الاقتصادى منذ بداية عقد التسعينات اشتدت حدته عما كانت عليه فى الفترة منذ عام ١٩٨٠ والجدول رقم (٣) يوضح معدلات نمو الناتج المحى الاجمالى فى الأقاليم الافريقية كمتوسط نسبة للفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣ ، وكنسبة مئوية سنوية للفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ ٠

ويتضح من الجدول رقم (٣) مجموعة من الملاحظات الهامة ، فمعدلات النمو فى مجموعة دول الشمال الافريقى أسرع منهـا فى

جدول رقم (٢)

المؤشرات الاقتصادية للبلدان الافريقية النامية

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣ (١)
افريقيا النامية ، معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٩٠	١ر٨	١ر٢	٤ر٠	١ر٠
الدول المصدرة للنفط ، معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٩٠	١ر٧	٢ر٢	١ر١	٠ر٨
البلدان غير المصدرة للنفط ، معدل الناتج المحلى الاجمالى بأسعار ١٩٩٠	١ر٨	١ر٨	-٠ر٧	١ر٤
الانتاج الزراعى (مؤشر منظمة الأغذية والزراعة ١٩٧٩-١٩٩١ = ١٠٠) (النسبة المئوية للنمو)	١ر٤	٤ر٦	-١ر٥	١ر٣
انتاج النفط (مليون طن)	٣٢١ر٣	٣٣٦ر٤	٣٤٣ر٣	٣٣٩ر٥
انتاج المعادن (١٩٨٠ = ١٠٠)	-١ر٣	-٤ر٤	-٠ر٨	—
أسعار النفط (بالبرميل ، خام برنت)	٢٣ر٩	١٩ر٩	١٩ر٣	١٧ر٠
الأسعار الاستهلاكية (١٩٨٠ = ١٠٠)	١٥ر٢	٣٠ر٣	٤٠ر١	٣٥ر٥
أسعار السلع الأساسية غير النفط (١٩٩٠ = ١٠٠)	-٤ر٣	-٣ر٠	-٥ر١	-٥ر٧
الصادرات (بليون دولار)	٨٠ر٤	٧٥ر٨	٧٤ر٥	٧٤ر٣
الواردات (بليون دولار)	٧٤ر٣	٧٢ر٩	٧٤ر٩	٧٥ر٩
خدمة الدين (النسبة المئوية - ب)	٢٦ر٢	٢٧ر١	٢٦ر٣	٢٤ر٤
الحساب الجارى (بليون دولار)	٠ر٠	٤ر٠	٧ر٠	-٠ر٥

(١) المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ م .

جدول رقم (٣)

معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الأقاليم الافريقية

النسبة المئوية لمعدل النمو على أساس الأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ م

الأقاليم / الفترة	١٩٨٠/ ١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
شمال افريقيا	٢ر١٧	١ر٧	٢ر٧	٠ر٩	٠ر٨
افريقيا جنوب الصحراء	١ر٥٨	١ر٦	١ر٤	٠ر٥	١ر٥
وسط افريقيا	١ر٢٧	(١ر٨)	(١ر٣)	(٤ر٨)	(٤ر٦)
شرق افريقيا	٢ر٤٩	٢ر١	٢ر٤	(١ر٤)	٢ر٦
الجنوب الافريقى	٢ر٣٦	١ر٧	٣ر٦	(١ر٣)	١ر٢
غرب افريقيا	٠ر٩٨	٣ر٤	١ر٩	٣ر٠	٢ر٧
افريقيا جنوب الصحراء بدون نيجيريا	٢ر٠٣	١ر٢	١ر١	١ر٥	١ر٠

المصدر : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ ، ص ٦٢ .

افريقيا جنوب الصحراء حتى عام ١٩٩٢ ، وان كان عام ١٩٩٣ قد شهد انعكاسا لهذه المعدلات حيث كانت فى افريقيا جنوب الصحراء ضعف ما كانت عليه فى الشمال الافريقى .

ويأتى ترتيب مناطق افريقيا بشكل تنازلى فى الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٣ من حيث كفاءة معدلات النمو على النحو التالى : شرق افريقيا ، جنوب افريقيا ، شمال افريقيا ، وسط افريقيا ، غرب افريقيا وان كانت هذه المنطقة الأخيرة قد شهدت تحسنا ملحوظا طرأ على أداء اقتصادها الكلى منذ عام ١٩٩٠ حيث كانت معدلات النمو للفترة من ٩٠ – ٩٣ كمتوسط تزيد عن قرينتها فى الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٣ وذلك بخلاف الأداء المتحقق فى باقى المناطق والذى يشير بأن متوسط معدلات النمو خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٣ كانت أفضل مقارنة بالفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٣ .

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) أن منطقة وسط افريقيا كانت أكثر المناطق التى تعرضت لضعف النمو فى الناتج المحلى الاجمالى حيث كانت معدلات النمو سالبة خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣ .

وربما يرجع تفسير الملاحظات المتعلقة بالجدول رقم (٣) فى ضعف الأداء الاقتصادى لمنطقة الشمال الافريقى بسبب حالة الجفاف التى أصابت المغرب العربى والتى ترتب عليها انخفاض حاد لمحاصيل الحبوب فى بلدان مثل الجزائر والجماهيرية العربية الليبية والمغرب وتونس . أما بالنسبة لمنطقة الجنوب الافريقى فقد شهدت تحسنا ملحوظا فى انتاج الحبوب حيث ارتفع انتاج هذه المنطقة من ٨ر٩ مليون طن فى عام ١٩٩٢ الى ٦ر١٩ مليون طن فى عام ١٩٩٣ (١٩) .

أما بالنسبة لمنطقة وسط افريقيا ، فان استمرار الأزمة السياسية التى بدأت منذ عام ١٩٩١ بدون حل ، قد تسببت فى

خفض الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٣ بنسبة ١٣٪ بعد انخفاض بلغت نسبته ١٢٪ فى العام السابق ١٩٩٢ (٢٠) ٠

كمـا أن البلدان الثلاثة المنتجة للنفط فى هذه المنطقـة (الكاميرون ، الكونغو ، الجابون) تمر بأوضـاع سياسية غـير مستقرة ، فضلا عن اختلال الهياكل المالية فيها ، لقد هبط انتاج الكاميرون وحدها بنسبة ٥ر٩٪ فى عام ١٩٩٣ ، وفى الجابون بنسبة ٩ر٠٪ ٠

وفى منطقـة شرق افريقيا ، فان تحسنا يمـكن ملاحظته على مستوى الأداء الاقتصادى بعدما عادت أحوال الطقس الى طبيعتها ٠ غير أن المناطق القريبـة من الشمال ظلت أوضـاعها متردية حيث استمرت موجات الجفاف بها ٠

أما بالنسبة لمنطقة الغرب الافريقى ، فان التحسن الذى طرأ على الاقتصاد خلال الفترة من ٩٠ ــ ٩٣ يرجع فى الأساس للتحسن الملحوظ فى أداء الاقتصاد النيجيرى اذ بلغ معدل نموه فى عام ١٩٩٣ ٥ر٤٪ وان كان هذا المعدل قد هبط مقارنة بعام ١٩٩٢ وتعرض أداء القطاعات الانتاجية فى عام ١٩٩٣ لمعوقات كبيرة مثل ارتفاع أسعار الفائدة وعدم استقرارها وسرعة انخفاض سعر صرف النايرا ، وارتفـاع معدل التضـخم فضـلا عن عـدم اسـتقرار الأوضـاع السياسية (٢١) ٠

واذا كانت التباينات على مستوى المناطق الافريقيـة واضـحة وملحوظة فان هذه التباينات على مستوى الدول فى افريقيا ، تكون أكثر ملاحظة ، يقدم الجدول رقم (٤) تفصيلا ل ٥١ دولة افريقية من حيث معدلات النمو الحقيقى ٠

جدول رقم (٤)

توزيع تكرارى للبلدان الافريقية حسب معدلات

النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣)

البيــان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
ســالب	١٥	١٦	١٨	١٥
صفر ـ ٣	١٣	١٣	١٦	١٥
أكثر من ٣ وحتى ٥	١٣	١٠	١٠	١٠
أكثر من ٥	١٠	١١	٧	١١
	٥١	٥١	٥١	٥١

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنـــة الاقتصـــادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .

ويتضح من الجدول (٤) أن البلدان التى سجلت معدلات نمو سلبية فى عام ١٩٩٣ أقل بكثير مقارنة بعام ١٩٩٢ حيث انخفض العدد من ١٨ الى ١٥ بلدا وارتفع عدد البلدان التى تمكنت من تحقيق معدل نمو يزيد على ٥٪ من ٧ بلدان فى عام ١٩٢٩ الى ١١ بلدا فى عام ١٩٩٣ من بينها أثيوبيا وجامبيا ، وغينيا ، ليسوتو ، مالاوى، موريشيوس سوايزلاند التى حقق كل منها معدل نمو تجاوز ٦٪ وساعدت فى تحسين نسبى للصورة الاقتصادية للقارة فى عام ١٩٩٣ م .

٣ ـ قطاعات الانتاج الرئيسية :

(أ) قطاع الزراعة : ساهمت الزراعة فى تكوين الناتج المحلى فى افريقيا خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤ بنسبة ٤٦٪ ، واستوعبت أكثر من نصف العمالة الافريقية ، كما شكلت أهمية خاصة فى كثير من الدول الافريقية وذلك بمعيار المساهمة فى تكوين حصيلة الصادرات ، ويتضح من الجدول رقم (٥) أن افريقيا سجلت فى مجال الزراعة عام ١٩٩٣ أعلى معدل نمو فى الانتاج مقارنة بباقى مناطق العالم النامى ، حيث زاد الناتج بالأطنان بنسبة ١ر٣٪ عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سلبى ٧ر٣٪فى عام ١٩٩٢ .

كما يتضح أيضا أنه فى مجال الانتاج الغذائى بصفة خاصة أنها قد حققت أعلى معدلات النمو ٣ر٣٪ مقابل نمو سالب ٧ر٣٪ عام ١٩٩٢ كما أن انتاج المحاصيل زاد فى عام ١٩٩٣ بنسبة ٩ر٢٪ مقابل معدل نمو سلبى فى العام السابق ٥ر٤٪ ، وزاد الانتاج الحيوانى بنسبة ٨ر٢٪ فى عام ١٩٩٣ مقابل معدل نمو سالب فى عام ١٩٩١ نسبته ٧ر١٪ .

جدول رقم (٥)

التغيرات السنوية فى الانتاج الغذائى والزراعى والمحصولى والحيوانى فى البلدان النامية (٪)

المناطق	الأغذية		الزراعة		المحاصيل		الماشية	
	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
الاقتصاديات النامية	٢ر٣	٠ر٧	٢ر٠	٠ر٦	١ر٥	(٤ر٠)	٢ر٤	٣ر٠
افريقيا	(٣ر٧)	٣ر٣	(٣ر٧)	٣ر١	(٤ر٥)	٢ر٩	(١ر٧)	٢ر٨
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٢ر٩	(٠ر٦)	٢ر٢	(٠ر٨)	٣ر٥	(٢ر٢)	٢ر٥	٢ر٦
الشرق الأوسط	٢ر٧	٠ر٩	٢ر٤	٠ر٨	١ر٤	(٠ر٣)	٥ر٧	٣ر٧
الشرق الأدنى	٤ر٥	٠ر١	٥ر٠	(٠ر٥)	٥ر٣	(٠ر٥)	٤ر٠	(٠ر٣)

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ ، ص ١٩ .

وبتتبع تطور الانتاج الغذائى من الحبوب ، والمحاصيل الصناعية على مستوى المناطق (٢٢) يتضح أن منطقة شمال افريقيا لم يتحقق فيها معدل نمو موجب خلال عام ١٩٩٣ مقارنة بالعام السابق له مباشرة ، فقد انخفض الانتاج من القمح بنسبة ٤٪ . وانخفض الانتاج من الحبوب الخشنة بصفة عامة بمقدار ١ر١ مليون طن اذ بلغ ٧ر٨ ملايين طن عام ١٩٩٣ م .

وفى غرب افريقيا : تزايد الناتج الاجمالى للحبوب فى عام ١٩٩٣ بنسبة ٧٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة ، على أن أفضل البلدان الافريقية أداء فى هذه المنطقة كانت غانا وكوت ديفوار ، بنين ، غينيا بيساو ، بوركينا فاسو ، موريتانيا زامبيا ، النيجر .

وفى وسط افريقيا : حقق الناتج ٨ر٢ مليون طن بزيادة معدلها ١١٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة ، على أن زائير قد شهدت صعوبات بالغة فى حصول سكان الحضر على احتياجاتهم من الحبوب رغم تزايد الانتاج فى عام ١٩٩٣ ، ذلك بسبب معوقات التوزيع وانخفاض قيمة « الزائير » .

وفى شرق افريقيا : قدر الناتج من الحبوب الخشنة فى عام ١٩٩٣ بـ ١٦ مليون طن أى أنه تدهور بمعدل ١٥٪ عما كان عليه فى عام ١٩٩٢ ، ففى السودان قدر الناتج من السرغوم والدخن بـ ٩ر٢ مليون طن أى بانخفاض ٣٥٪ عن محصول ١٩٩٢ ، وأقل بنسبة ١١٪ عن متوسط السنوات الخمس السابقة ، مما يعكس انخفاضا فى المساحات المزروعة أو خسائر بسبب الآفات والأعشاب الضارة .

وفى الجنوب الافريقى : زاد انتاج القمح الى ٣ر٢ مليون طن بعد أن كان فى عام ١٩٩٢ ٥ر١ مليون طن ، وقد تحسن الانتاج

فى زيمبابوى بعد التدهور الشديد فى الانتاج عام ١٩٩٢ بسبب الجفاف ٠

بلغ اجمالى انتاج الحبوب الخشنة فى هذه المنطقة ١٨ مليون طن مقابل ٥ر٨ ملايين طن فقط عام ١٩٩٢ ، وفى مالاوى وسوازيلاند كانت حالة الطقس غير ملائمة ، بينما سببت الأعاصير فى الجزء الشرقى من مدغشقر ضررا بمحصول الأرز ٠

وعلى ذلك فان النتائج المستخرجة من ذلك المسح تتلخص فى تباين المناطق الافريقية من حيث تطور الانتـاج فى مجال الحبوب الزراعية ، كما أن الطقس يلعب دوره فى تذبذب هذا الانتاج من سنة الى أخرى ، فضلا عن اندلاع الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسى ٠

ان الاحتياجات الاجماليـــة للقـارة الافريقية من المساعدات الغذائية مازالت قائمة ، وتتطلب زيادة معدل التوسع فى الانتاج، فهنـاك ١٤ دولة تواجه بحالات طوارىء فى مجال توفير الغذاء ، نصف هذه الدول تمزقـه الحروب الأهلية ، ففى الصـومال على سبيل المثال تتعطل بصورة حادة عملية توزيع امدادات الاغاثة على أقسام من مقديشيو ، كما خلفت الحرب الأهلية فى أنجولا آثارا سـلبية حادة على الأمن الغـذائى الوطنى ، بينما تشهد موزمبيق ملايين من المشردين والعائدين لا يمكن تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الا عن طريق امدادات الغوث ، وفى أثيوبيا يواجه عدد من السكان يقدر ما بين ٤ و ٦ ملايين نسمة بخطر المجاعة ، واحتاجت أثيوبيا الى ٤٩٤٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٤ ، وفى جنوب السودان تفاقمت الأوضاع بسبب عمليات التشريد التى تعرض لها أهل الجنوب فى الآونة الأخيرة ، كما تحتاج كينيا الى مساعدات غذائية كثيرة ، وفى رواندا فان مشكلات الغذاء

مازالت قائمة فضلا عن دول أخرى مثل اريتريا ، ليبيريا ، موريتانيا، سيراليون ، زائير تعانى من ذات الظروف .

تطور انتاج المحاصيل الصناعية (٢٣) :

سجل الانتاج من المحاصيل الصناعية عام ١٩٩٣ زيادة في ناتج جميع المحاصيل عدا محصول الكاكاو .

على أن هذه الزيادة في الكميات المنتجة ، كان قد صاحبها انخفاض فى الأسعار فى العام ٩٢/٩١ ، أدى الى تلاشي الآثار الايجابية لزيادة الانتاج ، وكانت المحصلة الأخيرة خفض الايرادات الكلية ، ففى أوغندا على سبيل المثال كان البن يحقق أكثر من ٩٠٪ من ايرادات الصادرات الأوغندية ، ولقد انخفضت ايرادات المحصول بنسبة ٧٥٪ عام ١٩٩٢ حيث وصلت ١٠٠ مليون دولار بعدما كانت ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ م .

لقد تزايد انتاج البن عام ١٩٩٣ بنسبة ٩ر٥٪ عما كان عليه فى عام ١٩٩٢ ، وتحققت أفضل النتائج فى كوت ديفوار وأوغندا حيث زاد بنسبة ٥٩ر٣٪ ، ٤٦ر٣٪ على التوالى .

وكوت ديفوار هي أكبر بلد منتج للبن فى القارة الافريقية ، وقد تم رفع سعر الطن من ١٧٠ فرنك الاتحاد المالى الافريقى للكيلوجرام الى ٢٠٠ فرنك فى الموسم ٩٣/٩٢ ثم الى ٢٦٥ فرنكا فى الموسم ٩٥/٩٤ ، ومن المتوقع أن تؤدى هذه الحوافز الى زيادة الانتاج من ١٩٩٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ الى ٢٤٠٠٠٠ طن فى الموسم ٩٥/٩٤ .

أما بالنسبة للكاكاو فقد زاد بنسبة ٤٪ أي من ٢٤ر١ مليون طن فى عام ١٩٩٢ م الى ٢٩ر١ مليون عام ١٩٩٣ ، وفي كوت ديفوار أكبر بلد منتج للكاكاو على مستوى العالم وغانا انخفض الانتاج

بنسبة ٦ر١٪ ، ٩ر٨٪ على التوالى فى عام ١٩٩٣ ، وركد الانتاج فى نيجيريا عامى ٩٢ ، ٩٣ عند مستوى ١٣٠ر٠٠٠ طن وزاد فى الكاميرون من ٩٢٠٠٠ طن عام ٩٢ الى ١٠٠ر٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ م ٠

وبالنسبة للقطن فقد ارتفع الانتاج منه بنسبة ٩ر١١٪ أى من ١٩ر٢ مليون طن عام ١٩٩٢ الى ٤٥ر٢ مليون طن عام ١٩٩٣ ويعزى ذلك الى زيادة مساهمة كل من جمهورية مالى فى الانتاج ، ومنطقة شمال افريقيا ، ومصر التى ارتفع انتاجها الى ٣٥٨٠٠٠ طن فى الموسم ٩٣/٩٢ محققا أعلى مستوى للانتاج منذ موسم ١٩٨٧/٨٦ ٠ وفى السودان انخفض الانتاج الى ٢٥٥٠٠٠ طن وهو أقل مستوى بلغه منذ موسم ٥٨/٥٧ ، كما ارتفع الانتاج فى الدول الناطقة بالفرنسية بنسبة ٢٪ ٠

وتبلغ التقديرات الحالية للانتاج العالمى فى موسم ٩٤/٩٣ ما قيمته ٢ر١٧ مليون طن وهو أقل ب ٤ر١ مليون طن من تقديرات بداية العام وأقل ب ٦ر٣ ملايين طن من مستوى الانتاج الذى تحقق منذ ثلاثة أعوام ٠

أما بالنسبة للتبغ فقد زاد الانتاج منه بنسبة ٣ر٥٪ عام ١٩٩٣ وذلك بسبب زيادة انتاج مالاوى ٠ غير أنه فى زيمبابوى التى هى أكبر منتج على مستوى القارة الافريقية انخفض بها الانتاج الى ٢٠٤٧٩٠ طنا عام ١٩٩٣ بعد أن كان ٢١١٣٩٤ مليون طن فى عام ١٩٩٢ م ٠

السكر : زاد الانتاج فى عام ١٩٩٣ الى ٨٣ر٣ ملايين طن بعد أن كان ٧٩ر٣ ملايين طن فى عام ١٩٩٢ محققا زيادة بنسبة ١ر١٪ وفى موريشيوس التى هى أكبر بلد منتج للسكر فى المنطقة تدل التقديرات على أن الانتاج انخفض الى ٥٥٠٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ بعدما كان ٦٤٣٢٠٠ طن عام ١٩٩٢ ، ويعد محصول ١٩٩٣ أسوأ محصول

بهذه المنطقة منذ هبوط الانتاج الى ٤٧٥٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ بسبب سوء الأحوال الجوية ٠

وعلى الرغم من انخفاض الناتج ستظل موريشيوس قادرة على انتـاج حصتها لموسم ١٩٩٤/٩٣ والبالغة ٥٠٧٫٠٠٠ طن ، وتبلغ التقديرات المنقحة للانتاج العالمى للموسم ٩٤/٩٣ حاليا ١١٢٫٠٦٩ مليون طن وتبلغ تقديرات الاستهلاك ١١٤٫٤٨١ مليون طن مما يترتب عليه عجز قدره ٢٫٤ مليون طن ٠

وعلى الرغم من التنبوءات الخاصة بالعجز فى الموسم ٩٤/٩٣ حذرت المنظمة الدولية للسكر من تعليق الآمال على استمرار نشاط سوق السكر مشيرة الى وجود فائض تاريخى ٠

الشاى : ارتفع الانتاج الى ٢٫٥٥ مليون طن بعدما كان ٢٫٤٤ مليون طن فى عام ١٩٢٩ بنسبة ٤٫٥٪ ٠ وفى كينيا التى تعد أكبر منتج للشاى فى القارة الافريقية ارتفع الانتاج الى ٢١٠٫٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ بينما ارتفع فى مالاوى الى ٣٥٫٠٠٠ طن ٠

وتشجع هيئة تنمية الشاى فى كينيا المزارعين لزيادة الانتاج بمقدار ١٠٫٠٠٠ طن سنويا فى عام ٩٤ ، ٩٥ وذلك بدفع مكافآت وحوافز ٠

ويقدم الجدول رقم (٦) صـورة اجماليـة عن تطور انتاج المحاصيل الصناعية فى افريقيا الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ ٠

جدول رقم (٦)

تطور انتاج المحاصيل الصناعية

	١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣	
	ألف طن مترى	٪ من الانتاج العالمى	الف طن مترى	٪ من الانتاج العالمى	الف طن مترى	٪ من الانتاج العالمى	الف طن مترى	٪ من الانتاج العالمى
البن	١٢٦٢	١٩ر٩	١٢٠٠	١٩ر٥	١٠٢٦	١٧ر٨	١١٢٣	١٩ر٦
الشاى	٣٠٩	١٢ر٣	٣٢٤	١٢ر٤	٢٩١	١١ر٩	٣٢٤	١٢ر٧
الكاكاو	١٤١١	٥٦ر٨	١٢٥٨	٥٣ر٨	١٢٨٧	٥٤ر٣	١٢٣٦	٥٢ر٨
التبغ	٣٤١	٤ر٩	٣٩٦	٥ر٥	٤٣٩	٥ر٩	٤٦٢	٥ر٧
السكر	٥٧١٢	٥ر١	٤١٣٧	٣ر٧	٣٧٨٦	٣ر٢	٣٨٣٣	٣ر٥
القطن	٢٤٤٢	٦ر٤	٢٥٧	٤ر٣	٢١٩	٤ر٢	٢٤١	٤ر٦

المصدر : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التقرير الاقتصادى عن افريقيا ١٩٩٤ ، ص ٢٢ .

(ب) انتاج النفط :

يقدر الانتاج الاجمالى من خام النفط فى افريقيا فى عام ۱۹۹۳ ب ۳۳۸ر۱۸ مليون طن بانخفاض قدره ۱ر۱٪ عن رقم الانتاج فى عام ۱۹۹۲ ٠

ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض الانتاج فى مجموعة منظمة البلدان المصدرة للبترول ولا سيما الجزائر وليبيا ، هذا فضلا عن انخفاضه فى دول أخرى مثل أنجولا والكاميرون وتونس ٠ وكان تدهور الانتاج فى هذه البلاد سببا فى خفض الانتاج الكلى ، رغم أن أرقام الانتاج حققت زيادة بالمقارنة للعام السابق فى كل من الكونغو ومصر ونيجيريا ، وقد أسفر انخفاض الانتاج وهبوط الأسعار عن نتائج حادة من حيث تخفيض الايرادات الكلية لمصدرى النفط فى افريقيا ٠

(ج) المعادن من غير الوقــود :

يعانى قطاع الانتاج التعدينى فى افريقيا من مشكلات تتعلق بجانب العرض وأخرى تتعلق بجانب الطلب ٠

فعلى مستوى الطلب ٠ جاء الطلب على المنتجات المعدنية من غير الوقود فى عام ۱۹۹۳ متواضعا لدرجــة ألحقت الضرر بمنتجى المعادن فى الجابون والنيجر وزائير وزامبيا ، وربما كان آنخفاض الطلب الخارجى راجعا للنمو البطىء فى الاقتصاد العالمى فضلا عن محاولات جمهوريات الاتحاد السوفيتى « سابقا » زعزعة استقرار الأسواق باتباع سياسة لاغراق السوق بكميات كبيرة من المعادن ٠

وعلى مستوى جانب العرض ، كانت ظروف الانتــاج لهذه المعادن غير مواتية فى كثير من البلدان ، فعلى سبيل المثال كان التلف الذى أصاب معدات التشغيل فى اقليم شابا عام ۱۹۹۳ أثرا بالغا

فى تدهور انتاج زائير من المعادن لدرجة أن بعض التقارير تنبأت بتوقف الانتاج فى عام ١٩٩٤ بعد انخفاض الطاقة الانتاجية هناك من ٥٠٠ر٠٠٠ طن عام ٨٧ الى ١٤٤ر٠٠٠ طن عام ١٩٩٣ م ٠

(د) الصناعة التحويلية :

حققت الصناعة التحويلية فى افريقيا عام ١٩٩٣ زيادة فى القيمة المضافة تقدر بنسبة ٢٪ عما تحقق فى عام ١٩٩٢ ، ومقابل هذه النسبة من الزيادة ٣٪ فى أمريكا اللاتينية ، ٥ر٣٪ فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، ٤ر٤٪ فى شرق أوروبا ، ٧٪ فى آسيا ٠

لقد شهد عقد الثمانينات زيادة فى العمالة الموظفة فى قطاع الصناعة التحويلية فى افريقيا قدر بنسبة ١٪ سنويا فقط ، بينما كان نمو مستوى القوى العاملة بنسبة تزيد على ٣٪ ، وساهمت الصناعة التحويلية بمتوسط ١٠٪ فقط من مجموع الناتج المحلى الاجمالى ٠

حدث انتعاش فى قطاع الصناعة التحويلية فى افريقيا عام ١٩٩٣ ، حيث زادت القيمة المضافة بنسبة ٣ر١٪ بعد هبوطها بنسبة ٨ر٠٪ عام ١٩٩٢ ، وحقق القطاع ١٢٪ تقريبا من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٩٠ — ١٩٩٣ . وعلى نحو ما حدث فى السنوات السابقة تأثر أداء قطاع الصناعات التحويلية على نحو سلبى فى عام ١٩٩٣ بسبب مجموعة من الاختناقات الهيكلية ، منها عدم توافر مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج.فضلا عن ارتفاع أسعار الوارد منها ، ووجود صعوبات داخلية فى اتمام عملية الامداد بالمواد الخام وارتفاع تكلفة العمالة ، تعثر عملية الائتمان من الخارج ، وأخيرا فان الحروب الأهلية والنزاعات السياسية فى بلدان مثل أنجولا ، ليبيريا ، الصومال ، السودان ، بورندى زائير،

الكونغو ورواندا ساهمت فى تدهور بل توقف فى بعض مجالات الانتاج الصناعى الى حد كبير .

ويلاحظ أن هنـاك تفاوتا جوهـريا فى أداء قطاع الصناعة التحويلية ، لقد تعطل استخدام الطاقة فى اقليمى شرق افريقيـا وجنوبها ، ففى زيمبابوى ، رغم امتلاكها لقاعدة صناعية قوية انخفض الناتج فى قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ١٦ر٨٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٩٣ بالمقارنة بذات الفترة عام ١٩٩٢ م .

ان قطاع معدات النقل هو أول قطاع يسبب هذا الانخفاض ، اذ انخفض ناتجه بنسبة ٤٧ر٩٪ بسبب ركود الطلب فى الأسواق المحلية والخارجية ، يلى ذلك قطاع المعادن اللافلزية حيث انخفض ناتجه بنسبة ٢٤ر٧٪ ثم قطاع المنتجات المعدنية بنسبة ٢٢ر٧٪ ثم المواد الغذائية بنسبة ٢٠٪ ثم الأخشاب والأثاث بنسبة ١٩ر٧٪ .

وفى تنزانيا تعثرت عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص نظرا لارتفاع تكلفة اصلاح المصانع والمعدات القديمة ، وفى كينيا تزايدت الصعوبة فى توفير البدائـل الصناعية للواردات . ويلاحظ أن مناطق شمال افريقيا ، وغرب افريقيا قد تزايدت فيها القيمة المضافة المتولدة من هذا القطاع بينما ظلت هذه القيمة تنخفض على نحو يكاد أن يكون ثابتا الفترة ٩٠ ـ ١٩٩٣ .

٤ ـ السياسة الاقتصادية فى افريقيا :

(أ) السياسة الاقتصادية بشكل عام :

لقد ركزت السياسة الاقتصادية العامة فى عـام ١٩٩٣ على التثبيت واصلاح النظام الضريبى ، والاصلاحات النقدية (سعر الفائدة وعرض النقود) والغاء القيود على الاقتصاد وتحريره .

واستمر العديد من البلدان الافريقية بنهج سياسات التكييف الهيكلي التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، على أن التكلفة الاجتماعية لهذه البرامج ، جعلت حكومات مثل حكومة نيجيريا وحكومة السودان تبذل من الجهد في محاولة التراجع عن التطبيق لبعض التدابير الخاصة بتحرير الاقتصاد ، ففي السودان على سبيل المثال تم فرض الرقابة على أسعار السلع الأساسية في ميزانية ٩٤/٩٣ ، وفي نيجيريا قدرت الحكومة العجز المالي في عام ١٩٩٣ بـ ٢٨ر٦ بليون نايرا ، غير أن الحساب الختامي في نهاية العام أظهر عجزا بلغ ٧٥ر٢ بليون نايرا مقابل ٤٤ر٢ بليونا في عام ١٩٩٢ م .

وأيا كانت الاجراءات المطبقة في اطار برامج التكييف الهيكلي فهي اجراءات خاصة بادارة الطلب الكلي على مستوى المجتمع ، ولا تكفي بذاتها لاحداث تغيرات جذرية في جانب العرض (٢٤) .

(ب) السياسة الاقتصادية في مجال القطاع الزراعي :

يتخذ في هذا المجال كثير من الاجراءات التي تهدف الى تحرير الانتاج الزراعي من القيود ، ففي الكاميرون تحرر منتجو البن والكاكاو من تلك القيود التي كانت مفروضة عليهم عند تصدير حاصلاتهم ، وفي مصر تم الغاء لجان التراخيص والتسعير بالنسبة لغالبية السلع الزراعية بما فيها الأرز المقشر والفول السوداني والموالح والبطاطس . وفي المغرب ألغت الحكومة احتكار الدولة لعمليات استيراد الشاي والسكر ، وفي زامبيا تركت الحرية للمزارعين لبيع محصولهم من الذرة كذلك تم رفع الحظر المفروض على تصدير هذه السلعة رغم جفاف ١٩٩٢ ، وفي نيجيريا خفض بشكل كامل الحظر المفروض عام١٩٨٦ على استيراد القمح مما خفض من أسعار منتجاته في السوق المحلي ، ان هذه الاجراءات في مجملها تنفيذ دقيق لبرامج التكييف الهيكلي في هذا المجال (٢٤) .

(ج) السياسة الاقتصادية فى مجال الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية :

ان الاتجاهات الرئيسية للسياسة الاقتصادية فى مجال الصناعة خلال عامى ٩٣ ، ١٩٩٤ ركزت على تهيئة المناخ المناسب لتطبيق برامج التكييف الهيكلى فاهتمت هذه السياسة بالاعفاءات من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات ، وتطبيق التخصيصية على العديد من الشركات ، فقد قامت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بالغاء الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات المفروضة على المدخلات الصناعية ، كما قامت بالغاء رسوم الانتاج المفروضة على المنتجات المحلية مثل السكر والمنسوجات والأسمدة ، وفى مجال الاصلاح الضريبى خفضت ضريبة الشركات من ٤٥٪ الى ٣٥٪ بالنسبة للشركات الوطنية ومن ٥٠٪ الى ٤٠٪ بالنسبة للشركات الأجنبية . وفى مالاوى تم اعفاء الصادرات من الضرائب المفروضة بنسبة ١٢٪ كما ألغيت رسوم الانتاج على المواد الأولية المحلية كما خفضت ضريبة الشركات من ٤٠٪ الى ٣٥٪ فى ميزانية ٩٢/٩٣ ، وفى ناميبيا قدم العديد من الحوافز لأصحاب المصانع المسجلين بوزارة التجارة والصناعة ، فعلى سبيل المثال منح هؤلاء تخفيضا بنسبة ٥٠٪ من الضرائب على الدخل الخاضع للضريبة والمتولد من الصناعة التحويلية لفترة خمس سنوات ، وفى المغرب خفضت ضريبة الشركات ، واتبع العديد من الاجراءات المماثلة لحفز الاستثمار فى قطاع الصناعة التحويلية .

كذلك أيضا فقد اتجهت دول كثيرة تجاه النقل من العام الى الخاص مع خفض لعدد الموظفين مثلما حدث فى المغرب ، تنزانيا ، مدغشقر بوركينا فاسو وأوغندا وبشكل عام يمكن القول بأن الدول الافريقية التى تقوم بتطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلى تنتهج سياسة خفض القيود الادارية على وارداتها ، وخفض فئات التعريفة الجمركية وذلك لفتح الأسواق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية .

ولتشجيع الصادرات السلعية ، وخفض الواردات منها ، فان خفض قيمة العملة الوطنية يعتبر مطلبا أساسيا من متطلبات السياسة الاقتصادية (٢٥) ٠

ثالثا : احتواء الآثار السلبية للبيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ومحاولة تخفيف آثارها على الاقتصاد الافريقي :

نستطيع القطع بأنه حتى الآن يناير سنة ١٩٩٥ ، لم تظهر دراسة حددت بدقة مقدار العوائد المتوقعة والخسائر الناجمة عن تطبيق اتفاقات جولة اوروجواى بالنسبة للدول الافريقية ، وحتى تلك الدراسات التى ظهرت بشأن تحديد هذه الآثار على الدول المتقدمة والدول النامية فان تقديراتها لا يمكن القطع بها على وجه الدقة ٠ واذا كان الهدف من اجراء مثل هذه الدراسات تحديد المكاسب والخسائر بشكل تقريبى فاننا نسارع القول بأن مجال التقريب له حدود مسموح بها ٠ وفى تصورنا لاجراء مثل هذه البحوث فان الأمر يستلزم اجراء دراسات حالة لكل عضو من أعضاء الاتفاق على حدة ، وبداخل تقديرات المكاسب والخسائر لكل عضو على حدة يجب أن تؤخذ التقديرات لكل اتفاق فرعى على حدة فى ظل سيناريوهات مفترضة لحركة التجارة السلعية والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والخدمات ، وكافة المجالات التى تغطيها اتفاقات جولة أوروجواى ٠

واذا كان الأمر على ذلك النحو من الصعوبة فان ادراك المواقف الخاصة بالدول الأعضاء فى جات ١٩٩٤ من حيث القوة الاقتصادية وامكانات المنافسة فى ظل مبادىء الحرية الاقتصادية بصفة عامة والمبادىء التى تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة خاصة يكون نقطة البدء لاتخاذ أية اجراءات أو تدابير للحد من الآثار السلبية المتوقعة على الاقتصاد الافريقى ، فالاقتصاد الافريقى مستورد

للسلع الغذائية وستأتى هذه السلع مرفوع عنها دعم المنتج مما يزيد من تكلفة الحصول عليها · والاقتصاد الافريقى مستورد للسلع الصناعية التامة ، تلك السلع التى ستنخفض عليها التعريفة الجمركية مما يترتب عليه اشتداد المنافسة للصناعات الوطنية ، وأخيرا وليس أخرا فان منافسة الكوادر الافريقية فى مجال الخدمات لن تكون متكافئة عند نقطة البدء ، مما يترتب عليه سيطرة كاملة فى مجال الخدمات من قبل غير الوطنيين ·

وفى سبيل محاولة احتواء الآثار السلبية لهذه الاتفاقات ، فانه منذ البداية لا يجب أن نهمل التراث الفكرى فى مجال تنمية القارة الافريقية اقتصاديا واجتماعيا رغم ضآلة ما تحقق من انجازات بالنسبة لطموحات الشعوب ، وبالنسبة لما حققته دول أخرى دخلت معها الدول الأفريقية فى مجال المنافسة ·

فرغم مضى قرابة خمسة عشر عاما على اعلان مونورفيا فى عام ١٩٧٩ ، وخطة عمل لاجوس فى يوليو سنة ١٩٨٠ نجد أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة مازالت تشدد على أهمية هذه الخطة ، وتركز على ما قرره القادة الأفارقة فى الوثيقة الختامية لخطة عمل لاجوس ، من نبذ لنموذج التنمية المفرط فى انفتاحه على الخارج ونبذ التقسيم التقليدى للعمل على المستوى الدولى ، والذى جعل من افريقيا موردا للمواد الخام بأقل قيمة مضافة ممكنة ، وما ترتب على ذلك من تفاقم وتعاظم كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن استمرار معدلات النمو السكانى الذى تزايد بأكبر معدل للنمو السكانى على مستوى شعوب العالم ، هذه المشكلات التى اختصت بها القارة دون قارات العالم ، تأتى فى ظل ظروف بيئية خارجية اتسمت بالتحرر الاقتصادى والمنافسة العالمية وتغيرات جذرية فى القاعدة التكنولوجية فضلا عن تلك الاتجاهات السائدة على المستوى الاقتصادى نجد أيضا تغيرات جيو سياسية ·

ان التحدى للقـارة الافريقية تحد حاد . ويجعلنا نضع فى اعتبارنـا دائما ماذا أعددنـا من عدة لنواجه بها تسـارع التغيرات التكنولوجية ، وظهور أنواع جديدة من التنظيم الصناعى ، والادارة المتطورة والمنـافسة القوية وتعرض الموارد الايكولوجية فى العالم والنظم الايكولوجية الوطنية لضغوط رهيبة فضلا عن النمو السكانى الجامح (٢٦) .

هل تستطيع افريقيا مواجهة هذه التحديات المهولة ، وامتلاك القدرة على المنافسة دوليا فى ظل النظام العالمى الجديد .

اننا نتلمس الاجابة على هذا السؤال فى الوثيقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا حيث تقرر أن افريقيا لا تحتـاج فقط الى رؤية وانما أيضا الى حسن الادارة بما فى ذلك الشفافية والمساءلة وحكم القانون وسياسات سليمة واستراتيجيات منـاسبة وقيادة ملتزمة فى المقام الأول .

لقد عنيت وثيقة الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصـادية لافريقيا فى التسعينات التى اعتمدها الاجتماع التاسـع عشر لمؤتمر الوزراء والدورة الثامنة والعشرون للجنـة فى عام ١٩٩٣ بآثـار الاتجاهات العالمية الحديثة ، المذكورة آنفا على تنمية افريقيا ، وكذلك أيضا الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق التكييف مع التحول ، وتحقيق النمو والتنمية القادرة على الاستمرار . لقد تناولت هذه الوثيقة بالتحليل كثيرا من الاتجاهات الناشـئة نذكر منهـا الديمقراطية ، البيئة ، التحرر الاقتصادى ، السكان ، التكامل الاقتصادى وأثر هذه المتغيرات على تنفيـذ الاستراتيجيات وخطط العمل الانمائيـة فى افريقيا ، كمـا عنيت بالتدابير اللازمة لتغيير وجهـة نمو الاقتصاد الافريقى من اقتصاد تتناقص معدلات نموه الى اقتصاد تتزايد فيه هذه المعدلات . لقد تحقق توافق عام بشأن أولويات التنمية الافريقية فى التسعينات (٢٧) تتركز فيما يلى :

١ - أن النمو الاقتصادى شرط ضرورى وليس كافيا لاحداث التحسينات فى مجال رفاهية الانسان •

٢ - أن الشعب وسيلة التنمية وهدفها ، وأن بناء القدرات البشرية وتنميتها هدف أصيل من أهداف التنمية الافريقية •

٣ - أن الاصلاح والتكييف الاقتصاديين عمليتان مستمرتان ولازمتان لانشاء قدرات اقتصادية لديها القدرة على الاستمرار •

٤ - أن السلم وحسن الادارة والاستقرار والأمن عناصر أساسية لتحقيق التنمية •

٥ - أن السياسات الهادفة لتحقيق النمو لازمة لتخفيف حدة الفقر •

٦ - أن الانتاجية الزراعية المحسنة والاكتفاء الذاتى فى مجال الأغذية أمران أساسيان للتنويع الزراعى والنمو الموجه نحو التصدير •

٧ - أن السياسات السكانية الفعالة ضرورة لادماج المتغيرات السكانية فى عملية التنمية •

٨ - أن تمكين المرأة من النهوض بدور أكبر ، أمر ضرورى وهام لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار •

٩ - أنه لابد من اعطاء الأولوية للمسائل البيئية التى يتعين ادماجها أيضا فى عملية تخطيط التنمية •

١٠ - أن تنمية بيئة مواتية للجهد الفردى والعمل الحر أمر أساسى •

١١ - أن تحقيق التكامل الاقتصادى الاقليمى ضرورى لانشاء المجال الاقتصادى القابل للاستمرار والاعتماد على الذات •

١٢ـ أن التمويل الخارجي يجب أن يكون كافيا وأن يكون ما يتحقق من تخفيف الديون ، جوهريا ، حيث أن كليهما ضروري للنمو المعجل ولتخفيف حدة الفقر ٠

وفي ضوء هذه التوافقات العامة قدمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ما أسمته « البرنامج الاطاري لبناء القدرات » (٢٨) ووصفته هذه اللجنة بأنه اطار توافق عام لارشاد الحكومات واللجنة الاقتصادية لافريقيا لدى وضع استراتيجية لبناء واستخدام القدرات في افريقيا في جميع الميادين وبشكل شامل بحيث يغطي جميع الميادين ذات الأولوية في تنمية افريقيا وأن هذا التقرير هو تقرير أولي يهدف الى التماس توجيه الدول الأعضاء مما يجب أن يشكل المحتوى والتوجه العام لبرنامج العمل الاطاري لبناء القدرات على المدى المتوسط والطويل ٠

بناء القدرات والتكييف الهيكلي :

طرح الاطار البديل الافريقي لبرامج التكييف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي ـ الاقتصادي ، مسألة الربط بين عملية التكيف وبناء القدرات بوضوح شديد حيث نصت المادة ٩٤ من ذات التقرير :

« من الضروري الاشارة الى أن جميع البلدان المتقدمة النمو أو النامية ترى أن التكييف أمر ضروري من وقت لآخر من أجل التكيف مع البارامترات والظروف الاقتصادية المتغيرة ٠

ان ما يشكل غالبا الفرق بين بعض الحالات لا يتعلق بالحاجة الى التكيف ، بل بالقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ، ويعتمد ذلك بدوره على المهل الزمنية والخيارات المتاحة لمختلف البلدان فيما يتعلق بالآفاق الزمنية للتكيف ، وخصائصها

الهيكلية وأهدافها الانمائية الطويلة الأجل ، وفى ضوء هذه العوامل بالذات يتحدد اسلوب سير عملية التكيف · وان ما اتضح جليا من التحليل ·· ليس فى الواقع الا الأعراض والمؤشرات الخطيرة لهذه المشاكل مثل اختلال موازين المدفوعات ، اختلال التوازن المالى ، الضغوط التضخمية ، النقص الحاد فى السلع ، هذه المؤشرات يمكن أن تترك دون معالجة ، وعلى العكس من ذلك فانه يتعين على افريقيا أن تتكيف ، الا أنه لابد أن ينصب الاهتمام فى التكيف على تغيير الهياكل التى تشكل السبب الأساسى لتفاقم الحالة الاجتماعية ـ الاقتصدية لافريقيا · وعلى هذا يتعين أن ينظر الى عمليات التكيف والتحول وتنفيذها على أنها عمليات متماسكة ومترابطة بطريقة تسفر عن احراز التقدم على الجبهتين فى آن واحد » (٢٩) ·

وعلى ذلك فان التوجيهات الرئيسية فى مجال السياسات التى اقترحها الاطار البديل الافريقى لبرامج التكيف الهيكلى من أجل الانتعاش والتحول فى الميدان الاجتماعى ـ الاقتصادى فى سياق تعزيز وتنويع القدرات الافريقية فى مجال الانتاج والاستثمار يجب أن يركز على (٣٠) :

(أ) تعزيز الانتاج والاستخدام الكيفى للموارد : اذ أن ذلك هو المخرج الأساسى للدول الافريقية لاجتياز أزماتها الحادة حتى ولو كان ذلك على حساب مبدأ توازن الميزانية ·

(ب) تعبئة الموارد المحلية على نحو أكثر فاعلية بما يحقق مزيدا من الموارد للاستثمار وزيادة الميزانية ·

(جـ) تحسين قدرة الموارد البشرية والمادية من خلال تعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجية ·

(د) اعادة النظر فى قائمة التركيب السلعى على مستوى الصناعة التحويلية والمستوى الزراعى ·

ومن الأمور التى يسـلم بها التقرير تلك الظروف الخارجية الخاصة بالتنمية فى التسعينات والتى كانت قاسـية بالنسبة لافريقيا ، فالاعتماد المفرط على عدد قليل من السلع الأولية وما واكبه من كساد اقتصادى فى أوربا أدى الى انخفاض كبير فى الطلب على سلعها والى خسـائر جسيمة من جراء تفاقم تدهور معدلات التبادل التجارى ، فقد شهدت افريقيا تدهورا فى معدلات التبادل التجارى عام ١٩٩٢ أكبر من أى منطقة أخرى فى العالم النامى ويرجع ذلك الى تباطؤ نمو معدلات التجارة العالمية وبالذات فى تلك المنطقة التى تستوعب أكثر من نصف الصادرات الافريقية ألا وهى منطقة الاتحاد الأوروبى ، أضف الى ذلك زيادة المتأخرات الخاصة بالديون الخارجية أدى كل ذلك الى العمل على خفض الواردات الافريقية بهدف تحسين حالة موازين المدفوعات تنفيذا لبرامج التكييف الهيكلى ، وساعدت هذه الظروف مجتمعة على اشتداد حدة الأزمة فى افريقيا ·

ان وجهة النظر القـائلة بأنه يتعين اعتبـار التكيف عملية متواصلة ، يجب أن تسير فى وقت واحد معا فى الميدان الاقتصادى·

تنفيذ اتفاقية ابوجا (يونيه ١٩٩١) :

ان التكامل الاقتصادى لدول القارة الافريقية فى ظل الأوضاع العالمية الراهنة ، يصبح مطلبـا ملحا ، وبالفعـل أدركت الدول الافريقية أهمية هذا التكامل حيث تم التوقيـع على معاهدة أبوجا لانشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية فى يونية عام ١٩٩١ م فى اطار المؤتمر السابع والعشرين لرؤساء دول وحكومات دول منظمة الوحدة الافريقية ·

ان أهمية هذا العمل تأتى فى تقدير الأمين العام الحالى للأمم المتحدة « من كونها مرحلة تحول تاريخية تعادل فى أهميتها التوقيع على ميثاق انشاء منظمة الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ م » ·

لقد تضمنت وثيقة الاتفاقية جدولا زمنيا لتنفيذ مراحل التكامل الاقتصادى فى افريقيا على النحو التالى (٣١) :

المرحلة الأولى : وهى مرحلة تدعيم الجماعــات الاقتصــادية القائمة ومدتها خمس سنوات (مادة ٦/٢/أ) .

المرحلة الثانية : مرحلة تثبيت الأوضــاع القــائمة مع التحرك نحو تحسينات الى الأفضل (مادة ٦/٢/ب) .

المرحلة الثالثة : يتــم فيها انشــاء منظمة حرة واتحاد جمركى لكل جماعة اقليمية قائمة (مادة ٦/٢/ت) .

المرحلة الرابعة : يتم فيها التنسيق والتوافق بين الاتحادات الجمركية القائمة وصولا الى الاتحاد الجمركى المشترك (مادة (مادة ٦/٢/د) .

المرحلة الخامسة : يتم فيها تأسيس السوق المشتركة الافريقية ومدة هذه المرحلة أربع سنوات (مادة ٦/٢/س) حيث يتم اتبــاع سياسة مشتركة فى مختلف المجالات كالزراعة والمواصلات والصناعة والطاقة ... الخ ، تنسيق السياسات النقدية والمالية والضرائبية ، تطبيق مبــدأ حــرية الانتقــال للأفراد ، والاقامة والتأسيس .

المرحلة السادسة : حيث تكون الظــروف قد تهيأت لاقامة الاتحاد الاقتصادى ، فيتم انشاء الاتحاد النقدى وتأسيس بنك مركزى افريقى واحد وعملة افريقية واحــدة وبرلمان افريقى ، ومدة هذه المرحلة خمس سنوات .

خاتمـــة :

اننا لا نجد أفضـــل من كلمات فردريك هاريسون لاختتام موضوعنا حيث يقول فى هذا السياق (٣٢) :

« ان الموارد البشرية هى الأساس الأول لثروة الدول وليس رأس مالهـا ولا دخلهـا ولا مواردها المادية ، ورأس المال والموارد الطبيعية عوامل انتاج سلبية فى حين أن الكائنات البشرية هى عوامل نشطة تراكم رأس المال وتستغل الموارد الطبيعية ، وواضح أن أى بلد غير قادر على تنمية مهارات ومعرفة شعبه واستغلالها بفعالية فى الاقتصادى الوطنى سوف لا يكون قادرا على تنمية أى شىء آخر » .

الهوامش :

(١) حيث تداخلت الشروط فيما بين البنك والصندوق فى مواجهة الدول المقترضة ، انظر فى وظائف كل من البنك ، والصندوق عند انشائهما ، د٠ جوده عبد الخالق ، الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافىء ، الطبعة الثالثة (القاهرة . دار النهضة العربية ، ١٩٨٦) ، ص ٢٠٣ ، ٢١٢ ٠

(٢) د٠ ماجدة شاهين « نبذة عن جولة أوروجواى والمنظمة العالمية للجات » سلسلة ندوات عن اتفاقيات الجات ، دورة أوروجواى » (القاهرة : المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ديسمبر ١٩٩٤) ، ص ١ ، ٢ ٠

(٣) د٠ فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٠) ، ص ٣٧ ، ٤٨ ٠

وانظر أيضا :

Peter Drucker The Changed World Economy. *Foreign Affairs*, Vol. 64, No. 4, Spring, 1986.

(٤) حيث لم يعد هناك مجال لتطبيق الماركسية اللينينية ، وسمحت هذه الأحزاب عند عودتها بمساحة ما من الحرية الاقتصادية ٠

(٥) Eva Jespersen, "External Shocks, Adjustment Policies and Economic and Social Performance" in Giovanni Andrea Cornia and others (editors) *Africa's Recomery in the* 1990s *from Stagnation and Adjustment to Human Development* (New York : St. MARTIN PRESS, INC. 1992), pp. 9-21.

(٦) Finn Tarp, *Stabilization and Structural Adjustment* Macroeconomic Frameworks for analysing the Grisis insub-*Africa*, First Published (London, Routledge, 1993), pp. 7-24.

(٧) Agreement Establishing the Multilateral Trade Organization.

(٨) صدرت هذه الوثائق باللغات الاسبانية والانجليزية والفرنسية واشتملت على العديد من المصطلحات الفنية الدقيقة ، وقد قامت بعض الجهات بترجمتها الى العربية ، فى مجلدات يصل مجموع صفحاتها الى أكثر من ٥٠٠ صفحة ·

(٩) الأغلبية العددية ٥٠٪ + ١ ·

(١٠) د· ماجدة شاهين ، مرجع سبق ذكره . ص ١٦ ، ١٧ ·

(١١) Zuhair A. Hassan, "The Agreement on Agriculture in the Uruguay Round of GATT" Working Paper 94-WP 121, *Center for Agricultural and Rural Development*, Iowa state University. Publications : (515) 294-7519.

(١٢) Agreement on Textiles and Clothing Agreement on Import Licensing Procedures, General Agreement on Trade in Services.

(١٣) اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، **التقرير الاقتصادى عن أفريقيا** ١٩٩٤ (أديس أبابا ـ مايو ١٩٩٤) ، ص ٣٦ ·

(١٤) محسوبة بمعرفة الباحث عن بيانات منشورة فى أعداد متتالية من .
U. N. *Africa Statistical Yearbook.*

(١٥) تعانى هياكل الانتاج فى أفريقيا من ضعف مرونة العرض . انظر . ناندیکا مکاندويرى . التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى افريقيا . ترجمة حسن أبو بكر (القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات والتوزيع والنشر ، بدون تاريخ) ، ص ١٢ ، ١٨ ·

(١٦) سمير امين . **ما بعد الرأسمالية** . (القاهرة مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨) . ص ١٠٢ حيث يعرض المؤلف لمنحنيات توزيع الدخل فى الدول المتقدمة والدول النامية بصفة عامة ، وقد قام الباحث باختيار فرضية انحراف توزيع الدخل فى ١٦ دولة افريقية يقوم البنك الدولى بنشر بيانات توزيع الدخل فيها ، ووجد أن هذه الظاهرة شديدة الوضوح فى البيانات المنشورة اذا ما قورنت بمناطق اخرى فى العالم ·

(١٧) اللجنة الاقتصادية لافريقيا . مرجع سبق ذكره . ص ١ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٥ .

(١٩) المرجع السابق ص ١٩ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ١٧ ، ٢١ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٤ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢٥) حيث تكون الحجة الأساسية خفض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية وزيادة أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية ، مما يخفض عجز الميزان الجـارى .

(٢٦) اللجنن الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، بنـاء القدرات من أجل انتاج الأغذية والاكتفاء الذاتى فى مجال الأغذية والأمن الغذائى فى افريقيا (أديس أبابا : مايو ١٩٩٤) ص ٦ . E/ECA/CM 20/13

(٢٧) اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة . بناء القدرات الحاسمة فى افريقيا من أجل تعجيل النمو والتنمية المستديمة ، أديس أبابا مايو ١٩٩٤ ، ص ٢ . E/ECA/CM 20/6

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٩ ، ١١ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٥ .

(٣٠) بادى أوتيمود ، افريقيا ـ الطريق الآخر ، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥) ص ١١٧ ، ١٢٤ .

(٣١) د. مصطفى حسن سلامة ، الجماعة الاقتصادية الافريقيـة ، قراءة قانونية مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر . يوليو ١٩٩٣ ، ص ٣٥ ، ٢٧ .

(٣٢) Harison, Frederck "*Human Resources as the Wealth of Nations*" New York, OUP, 1973, p. 3.

الأسئلة والتعقيبات على بحث

« التجارة الافريقية والنظام الدولى الجديد » •

د • فرج عبد الفتاح فرج

س : د• احمد عوض :

كيف تتم مهمة اعادة توزيع الدخول ؟ وعلى من تقع هذه المسئولية ؟

الاجابة :

قلت ان هناك أدوات مالية وادوات نقدية لاعادة توزيع الدخل وبالتالى مسألة التأميم ليست مطروحة ، ولكن هناك أدوات فنية مثل السياسة المالية على سبيل التحديد ، حينما نتحدث عن السياسة المالية نتحدث عن الضوابط والانفاق العام ، ومن خلال هذه الضوابط يمكن التفكير فى اعادة توزيع الدخل • حينما نقول آثار تقابلية للأنشطة المعنية ، نشاط كذا محمى من الضريبة أو عليه ضريبة ٥٪ ، وهذا يعنى أن المنتج سيكون بسعر معين وبالتالى يكون هناك الأثر السنوى الذى يمكن تقسيمه الى أثر دخل وأثر احلال

وبالتالى يمكن أن نرجع الى أدبيات النظرية ، وفى هذه الحالة نرى الأثر وكيف يتوزع بين الدخل والاحلال · أيضا من مشروعات هذا المشروع ممكن توقع عوامل خارجية تفيد مشروعات خاصة الى جانب هذا المشروع العام · وفى اطار المشروعات الخاصة يمكن أن تشير الى حجم الانتاج الأمثل ، وبذلك يكون المنتج بالتكلفة المعقولة ، وبالتالى يزيد الدخل · وليس بالضرورة أن تكون اعـادة توزيع بشكل نقدى ، وعلى سبيل المثال فان محاربة التضخم معناها اعادة توزيع الدخل ، ولا شك أن هذه المسئولية تقع على عاتق الدولة كجهة تنفيذ القوانين ، لكن المسئولية الأكبر تقع على الشعوب التى تختار حكامها ·

س · علاء الحسينى :

ذكرتم سيادتكم بعض الحلول لاستقلال التكتلات الاقتصادية لدى الدول ، نرجو القاء الضوء على بعض الحلول للآثار السلبية على تجارة الخدمات خصوصـا وأنها تشـكل حجما كبيرا فى التجارة العالمية ؟

الاجابـة :

الكاتب الأمريكى فريدريك هاريسون كتب منذ أكثر من ٢٥ عاما يقول : ان الموارد البشريـة هى الأسـاس الأول لثروة الدول وليس رأس مالها أو دخلها ولا مواردها المادية · فرأس المال والموارد الطبيعية عوامل انتاج سلبية ، فى حين أن الكائنات البشرية هى عوامل نشطة تسـتغل الموارد الطبيعية وتبنى المنظمات الاجتماعية والاقتصـادية والسـياسية وتراكم رأس المال وتتصـدر للتنميـة الوطنية ، والواضح أن أى بلد غير قادر على تنمية مهـارات ومعرفة شعبه واستغلالها لتنمية الاقتصاد الوطنى لن يكون قادرا على تنمية أى شىء آخر ·

س • د• صبحى قنصوة :

اذا كانت اتفاقية الجات تتضمن رفع الدعم عن الزراعة أليس من المحتمل أن يعطى ذلك ميزة أساسية للصادرات الزراعية للدول الافريقيــة ؟

الاجابــة :

أوضح هنا فكرة رفع الدعم : الدعم المقصـــود به الدعم الذى يمنح من الحكومة للمنتج • واليوم قبل حتى توقيع الاتفاقية أصبحت المستلزمات الأساسية للفلاح المصرى بسعر السوق الحرة • وهذا السعر يطبق على مستوى العالم ، فنجد أن الدول الافريقية أساسا دول ليست مصـــدرة للمواد الغذائيـة والزراعيـة تحديـدا ولكنها مستوردة حتى لتلك الحاصلات الصناعية •

هناك جدول يوضـح أن الكاكاو وهو السلعة الوحيدة التى لافريقيا فيها وزن نسبى كبير هو ٥١٪ كمتوسط نسبة للسنوات الأخيرة ، والبن ٢٠٪ كوزن نسبى من الانتاج العالمى ويلى الكاكاو ، ثم الشاى بنسبة ١٠٪ وباقى الحاصلات فى حدود ٥٪ أو ٦٪ التى كانت عليها حينما كانت الدول الأجنبية تعطى دعما لمنتجها الأجنبى •

س • د• عبد الدايم عمارة (وزارة الاعلام) :

كيف يمكن تحقيق تعاون اقتصادى بين الدول الافريقية وهى منقســمة بين دول أنجلو فونيـة وفرانكفونية وارتبـاطها بالدول الاستعمارية الغربية من الناحية النقدية ، يضاف الى ذلك تشابه بعض الأسعار من المواد الخام ؟ وسؤال آخر عن تفسير اتفاقية الجات السلبى على اقتصاديات الدول الافريقية ؟

الاجابـة :

على سبيل المثال مصر خرجت من كتلة الاسترلينى سنة ١٩٤٨ واليوم لا يوجد نظام العملات الورقية غير المستقلة ، وأصبحت كل العملات اليوم عملات مستقلة · لكن هنـاك عملة حرة وعملة غير مأمونة للتداول · وبالطبع فان العملة الخاصة بأى بلد ليست طلبا اصليا ولكن طلب مشتق من الطلب على منتجات هذه البلد ، وبالتالى فزيادة الانتاجية أو زيادة انتاج دخل الدولة معناها زيادة قوة عملة هذه الدولة مباشرة · واذا قلنا ان فرنسا من دول الفرانكفون علاقات التجارة المتبادلة بينها ، واليــوم وقد دخلت اليابان منافسا قويا والولايات المتحدة الأمريكية أيضا ، لم يصبح هيكل توزيـع مواد التجارة الخارجية الافريقية هو الهيكل الموجود منذ ١٥ أو ١٠ سنوات ولكن أصبح هناك هيكل جديد ، فالدول النمور واليابان والصين احتلت وضعها على خريطة تجارة العالم ، وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان موجودتان على خريطة التجارة العالمية ، لكن عندما نتحدث عن الدول التى كان لها ارتباطات مع الدول الافريقية يعتبر هناك وزن نسبى بلا شك ، لأننا لا ننـكر أن هناك تراثا متبـادلا ومشتركا بين الكتلتين الأنجلو فونية والفرانكفونية ·

أما تأثير اتفاقية الجات : هناك آثار سلبية تتمثل فى آنه هناك كتاب مؤيدون ومعارضـون للاتفاقيـة ، فمن أيدها قال ان الاتفاقية انعكاس أو انتعاش لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول الافريقية ، ويقصد بهذا العنصر أن الدول الصناعية حينما تنتعش اقتصادياتها بفعل اتفاقية الجات بمعنى أنه يزيد دخلها · ثم انتعاش بعض قطاعات الانتاج فى الدول الافريقية بأثر انتعاش حالة الدول الصناعية · أما النتائج السلبية كارتفاع أسعار الغذاء وهذا فيه رفع الدعم · فاذا كان هناك زيادة عجز فى الموازنة العامة [هناك عجز فى الموازنات العامة فى كافة الدول الافريقية وتعانى من هذا العجز] فهذا يشكل دورا فى الدعم · ثم صعوبة المنافسة

فى مجال خدمات التأمين والملاحة والطيران المدنى . تم الغاء المعاملة التفصيلية وهى من الآثار السلبية للاتفاقية · وكما هو معروف فان المعاملة التفصيلية بمعنى أننا لو أعطينا اتفاقا مع دولة ونقول لها أنت الدولة الأولى بالرعاية ثم نوقع عليها ٢٠٪ ضريبة جمركية ، ونوقع اتفاقا مع دولة أخرى ونقول ١٠٪ ، تبقى الدولة الأولى لها حق أن تطلب الضريبة الجمركية ١٠٪ ·

س · د· فاروق شويقة ·

هل من الأفضل تحصيل رسوم قناة السويس بالعملة المصرية بدل الدولار ؟

الاجـابة :

الحقيقة ان هناك آراء كثيرة لذلك ، لكن الحقيقة أن خدمة قناة السويس عندنا هى خدمة فريدة بالفعل · لكن حصيلة ايراد قنـاة السويس يمثـل كم بالنسـبة لما هو مطلوب منـا لسداد فواتير الواردات ؟ لكن الدولار اليـوم يحكم العالم وفى ظل عملية تحرير أسـعار الصرف اليوم ليست هنـاك مشكلة لتحصـيلها بالمصرى أو بالدولار ·

تعليق أ·د· حسن الخولى :

ان شكل القارة كما يسمونها أنها جذع بلا أطراف، هذا الجذع قطعها وقطع أوصالها وله تأثير واضح فى الأبحاث الثـلاثة التى قدمت ، فليس لها الأذرع التى تمدها للآخرين كما يحدث فى قارة آسيا رأوربا وأثر ذلك على النقل والمواصلات وكل أمور الاتصال . ثم انهم يقولون عن افريقيا انها قارة التصريف الحضارى الداخلى أى أنها متقطعة الأوصال اجتماعيا وثقافيا ، وهذا له تأثير واضح

على المقولات الثلاثة ، فهى كل متجمع ومشتت ومتقطع ومتباعد ، ايضا أثر الاقتلاع الجذرى لاستراتيجية البوابات والمضايق خلال الفترة الأخيرة على حركة النقل والمواصلات ، نقطة هامة هى ظاهرة الجيوب والأسافى والمحابيس والأحباس والدول الحبيسة التى وضعها مهندس خبيث للحدود السياسية قطع ما بين الأرحام والصلات . أما ظاهرة الجفاف والتصحر الذى أدى الى الجفاء والذى أثر على عرقلة اقتصاديات هذه الدول وتنميتها وبالتالى الى مشكلات لا حصر لها ، كذلك التوزيع القبلى والعشائرى وما له من تأثير واضح تماما على النقل والاقتصاد ، والتخطيط للنقل والمواصلات لابد أن يكون نابعا من امكانات وفائدة هذا النقل . ثم موضوع آخر هو البطالة والكساد العالمى وتأثيره على افريقيا وموضوع الصفقات المتكافئة كنوع من الحوار الجديد يعوض فقد الماء ، ثم موضوع محاولة الوصول الى نوع من تسييس الأمور السياسية والاقتصادية عن طريق علاقات تقوم بين الدول ، وأيضا ما هو أثر التحولات الجديدة لظهور جنوب افريقيا فى الموضوعات المطروحة .

الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطي
في أفريقيـا

د. عراقى عبد العزيز الشربينى

الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطي في أفريقيا

د . عراقي عبد العزيز الشربيني

شهدت القارة الافريقية مع مطلع التسعينات ، موجة من التحولات السياسية نحو الأخذ بالديمقراطية . وقد شملت معظم دول القارة ، حتى سماها البعض « الاستقلال الثاني لافريقيا » . وهكذا تشير بعض المصادر (١) الى أنه بنهاية عام ١٩٩٣ م ، كانت خمس عشرة دولة من دول القارة الأربع والخمسين ، قد أنجزت تحولا ناجحا نحو أشكال ديمقراطية للحكم (٢) وذلك في مقابل خمس دول فقط عام ١٩٩٠ م . هذا في الوقت الذي كانت هناك ٢٤ دولة أخرى (بنسبة ٤٤٪) ، يمكن وصفها بأنها في « حالة انتقال » من أنواع مختلفة من الحكم التسلطي الى أشكال أكثر ديمقراطية للحكم .

وقد أثار هذا التحول موجة من التفاؤل لدى المهتمين بالشئون الافريقية ، الذي رأوا فيه ثمرة طيبة لكفاح الافريقيين من أجل حقوقهم وحرياتهم المشروعة ، التي جارت عليها نظم الحكم التسلطية لعقود طويلة بعد الاستقلال . كما تطلعوا الى أن يكون هذا التحول

بداية لاصلاح سياسى حقيقى يواكب ـ ويعضد ـ سياسات الاصلاح الاقتصادى التى أخذت بهـا الدول الافريقية فى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الخانقة التى اشتدت وطأتها منذ أوائل الثمانينات بصفة خاصـة ٠

الا أن هذا التفاؤل شابه قدر متزايد من الحذر (٣) لدى كثير من المراقبين ٠ الذين تخوف بعضهم من أن يكون هذا التحول ظاهرة « عارضة » ، فرضتها ظروف (خارجية) مؤقتة ٠ أو أن يكون ظاهرة « سطحية » ، متعلقة بتفاعلات داخل النخب الحاكمة هدفها الكسب الشخصى ٠ أو أن يـكون ظـاهرة « هشة » ، تنطوى على الأخـذ بمؤسسات وقواعد للممارسة السياسية لا جذور لها فى الواقع الافريقى نفسه ٠

هكذا فقد أثار بعض الدارسين التساؤلات حول مدى قدرة النظم الديمقراطية على البقاء والاستقرار فى الظروف الافريقية ٠ وهى تساؤلات تستلزم تمحيص العوامل المختلفـة التى تؤثر فى التطور السياسى وتتأثر به ، وتحليل انعكاساتهـا على عمليـة التحول الديمقراطى ٠

وفى اطـار هذه العوامـل يبرز لأول وهلـة دور الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية ، وبصفة خاصة مستوى التطور الاقتصادى ، ودور الدولة فى النشـاط الاقتصادى ، والارتباطات الاقتصادية الخارجية ، باعتبارها محددات هامة لاتجاهات التغيير السياسى ٠ وتناقش هذه الورقة بعض الفروض المتعلقة بعلاقة هذه العوامل وغيرها بالتحول الديمقراطى فى القارة الافريقية ٠ وهى تمهد لذلك بعرض موجز لأبرز النتائج النظرية بشأن هذه العلاقة ، التى مازالت تثير الكثير من الجدل ، وتكتنفها صعوبـات دراسيه جمـة ٠٠

المبحث الأول – التطور الاقتصادى والتحول الديمقراطى : بعض النتائج النظرية

تثير دراسة الجوانب الاقتصادية للديمقراطية تساؤلين رئيسيين ، أولهما ، يتعلق بأثر الأوضاع الاقتصادية على التحول الديمقراطى. وبعبارة أخرى، ما اذا كانت هناك « شروط اقتصادية » لقيام نظام ديمقراطى فى بلد ما واستمراره ؟

أما ثانيهما ، فيتعلق بأثر التحول الديمقراطى على التطور الاقتصادى . وبصفة خاصة ما اذا كان الأخذ بنظام ديمقراطى فى الحكم يؤثر على النمو الاقتصادى والعدالة التوزيعية . سلبا أو ايجابا ؟

وفيما يخص الجانب الأول (تأثير الأوضاع الاقتصادية على الديمقراطية) فقد خلص بعض الدارسين من « مدرسة التحديث » فى ثوبها الكلاسيكى ، وفى مقدمتهم Lipset (٤) ، الى أن هناك ارتباطا طرديا قويا بين الديمقراطية وعدد من مؤشرات مستوى التطور الاقتصادى ، أهمها حجم الثروة والتصنيع والتحضر والتعليم . ويفسر Lipset ذلك بأن التنمية الاقتصادية تتضمن ارتفاع الدخول وزيادة درجة الأمان الاقتصادى التى يتمتع بها الأفراد ، وانتشار التعليم العالى ، وازدياد الوعى لدى المواطن . وهذه كلها عوامل فى صالح الديمقراطية .

ومن ناحية أخرى ، فان الاقتصاد الصناعى ، يصعب حكمه بكفاءة باستخدام وسائل سلطوية مركزية ، حيث تستلزم عملية

صنع القرارات فى هذا الاقتصاد، قدرا أكبر من اللامركزية واقتسام السلطة ، وقيام قواعد التنظيم الاجتماعى على أســاس التراضى من جانب المتــأثرين بها • هذا فضــلا عن اتجاه توزيــع الدخول فى المجتمعات الصناعية المتقدمة نحو مزيد من العــدالة ، مما يقلل من حجم الفئات التى تعانى من الفقر المدقــع •

ويقر Huntington (٥) ، ممثلا لمدرسة التحديث فى ثوبها الجديد ، بأهمية التنمية الاقتصادية كشرط مسبق لنجاح التحول الديمقراطى ، الا أنه يثير التساؤل حول ماهية المستوى المطلوب من التطور الاقتصادى ، الذى يجعل التحول الديمقراطى ممكنا • حيث أن دولا مختلفــة انتقلت الى الديمقراطية ، عند مستويات واســعة الاختلاف من التطور الاقتصادى • كما أن كثيرا من الدول ــ وخصوصا فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ــ قطعت شوطا كبيرا فى التنمية الاقتصادية ، الا أنها فى نفس الوقت قطعت شوطا مماثلا فى البعد عن الديمقراطية • ولذلك فان Huntington يقدم عوامل أخرى الى جانب التنمية ، كمحددات للتحول الديمقراطى ، أهمها : الهيكل الاجتماعى ، والبيئة الخارجية ، والاطــار الثقــافى (وخصوصــا المعتقدات الدينية) •

أما بالنظر الى الجانب الآخر ، المتعلق بأثر التحول الديمقراطى على التطور الاقتصادى ، فاننا نجده محلا لخلاف كبير من الناحية النظرية • حيث يذهب فريق من الدارسين الى أن هناك تعارضا بين الديمقراطية والنمو الاقتصادى(٦)، حيث يشكل التنظيم الديمقراطى للحياة السياسية عائقا أمام النمو الاقتصادى • بل انهم يخلصون الى أن النمو الاقتصادى السريع يستلزم نظاما سلطويا ، يضحى بالحقوق والحريــات الســياسية الرئيسية ويؤخر عملية التحول الديمقراطى ، لأن من شأن هذه العملية أن تعرقل النمو • وتفسير ذلك أن النظم الديمقراطية تعجز الى حد كبير ، عن تنفيذ السياسات

اللازمة لتحقيق النمو السريع ، التى تتطلب – فى رأيهم – تدخلا واسعا من جانب الدولة فى عملية التنمية ، التى تتطلب تعبئة شاملة للموارد القومية · وهو أمر لا تستطيعه النظم الديمقراطية ، ولا سيما فى مراحلها الأولى « غير الناضجة » ·

ويرى أصحاب هذا « النموذج السلطوى » ، من ناحية اخرى ، أن النظم الديمقراطية أقل قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من النظم السلطوية · وتتحصل حجتهم فى أن الآليات الديمقراطية (الانتخابات ، وحرية التعبير ·· الخ) ، انما تزيد فى النهاية من النفوذ السياسى للطبقات الغنية التى تستطيع الاستفادة من هذه الآليات أكثر من الفئات الفقيرة التى تطحنها أعباء الحياة ، وتعجز عن حماية مصالحها من خلال العملية الديمقراطية – بل غالبا ما نجد أن النظم السلطوية أكثر من النظم الديمقراطية قدرة على حماية هذه المصالح (٧) ·

وعلى العكس من ذلك، فان أصحاب «النموذج الديمقراطى»(٨)، يرون أن الديمقراطية لا تتعارض مع متطلبات النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، بل قد تكون حافزا لهما · وفى هذا المجال ، فانهم يرفضون بشدة ما ذهب اليه أنصار النموذج السابق ، من أن التنمية الاقتصادية تستلزم تدخلا شاملا من جانب سلطة مركزية قوية ، ولو جاء ذلك على حساب حقوق المواطنين وحرياتهم · ويرون أنها تتطلب فقط وجود سلطة قوية تحمى التعاقدات وتضمن سيادة القانون وتصون النظام العام · ويضيفون انه لابد من التمييز من الناحية التحليلية ، بين حاجة الدول النامية الى هياكل حكومية صالحة للقيام بمسئوليات ووظائف أكبر فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى ، وبين الصيغة الديمقراطية للمؤسسات السياسية ، وتمتع المواطنين بحرياتهم وحقوقهم العامة الأساسية · بل انهم يرون أن وجود هذه الصيغة ، وتلك الحريات والحقوق ،

من شأنه أن يولد الظروف الاجتماعية الملائمة لتحقيق التنميه الاقتصادية ٠

ومن ناحية أخرى ، فان أنصار هذا النموذج ، يرون أن اعمال الآليات الديمقراطية من شأنه أن يقلل من الاختلالات التوزيعية ٠ فالنظم الديمقراطية لا تميل الى تبنى سياسات للنمو الاقتصادى يكون من شأنها الاضرار بالمراكز الاقتصادية لفئات اجتماعية بعينها ٠ بل أن وجود قدر كبير من المشاركة السياسية وحماية حقوق المعارضة ورسوخ نظم الانتخابات الحرة يجعل النظام الديمقراطى أكثر تعرضا للصراع حول توزيع الموارد فى المجتمع ٠ ويصعب فى ظل هذه الظروف تجاهل أصوات مختلف فئات الشعب التى تطالب بحقوقها المشروعة فى هذه الموارد ٠

غير أن النتائج النظرية لكل من النموذجين السابقين ، بشأن العلاقة بين الديمقراطية من جانب والنمو والعدالة من جانب آخر ، لا تجد ترحيبا من قبل عدد من الدارسين ، الذين ينكرون وجود علاقة مباشرة بين الجانبين (٩) ٠ ويشيرون فى هذا الخصوص الى وجود عوامل « مستقلة » أخرى – بخلاف الديمقراطية – يمكن أن تباشر تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادى وتوزيع الثروة، تتضاءل الى جانبها تأثيرات شكل نظام الحكم ٠ بل ان بعض المدارس الفكرية، كالمدرسة الوظيفية والمدرسة الماركسية ، ترى – على خلاف بينها فى التفسير – أن شكل النظام السياسى لايباشر تأثيرا يذكر على التفاوت الاجتماعى ، الذى يجد تفسيره فى البنيان المهنى فى المجتمع بالنسبة للمدرسة الأولى ، وفى البنيان الطبقى بالنسبة للمدرسة الثانية ٠

فاذا انتقلنا الى التحليل الامبيريقى ، نجد أن نتائج الدراسات الامبيريقية الكثيرة فى هذا الخصوص (١٠) ، لا تقدم بصفة عامة ، دليلا حاسما حول طبيعة العلاقة بين الجانبين (الديمقراطية والتطور الاقتصادى)٠ ففضلا عن تناقض النتائج ، هناك الكثير من المشكلات

المنهجية والعملية التى تعانى منها هذه الدراسات . وهى مشكلات ترجع الى صعوبة تحديد المفاهيم « الاجرائية » بصورة مقبوله فى جانبى العلاقة محل الاعتبار ، وصعوبة تحديد طبيعه علاقات « السببية » بين الجانبين ، وأخيرا الصعوبات الجمة المتعلقة بالبيانات . ولذلك فان ما تقدمه هذه الدراسات مازال من قبيل الفروض التى تحتاج الى المزيد من التمحيص .

المبحث الثاني ـ الواقع الاقتصادى الافريقي والتحول الديمقراطى

يموج الواقع الاقتصادى الافريقي بالعديد من العوامل التى تؤثر على عملية التحول الديمقراطى . واذا كان بعض هذه العوامل ذا علاقة عارضة أو قصيرة الأجل بهذه العملية ، فان البعض الآخر قد تكون له أثار أبعد مدى، وقد يلعب دور المحدد لمدى قيام واستقرار نظم ديمقراطية حقيقية فى القارة . ويناقش هذا المبحث بعض الفروض المتعلقة بالعلاقة بين الواقع الاقتصادى والتحول الديمقراطى فى القارة الافريقية من خلال تحليل ثلاثة جوانب رئيسية لهذا الواقع ، هى الفقر والتخلف ، ودور الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة وبرامج التكيف الهيكلى .

(أولا) الفقر والتخلف فى افريقيا

لعل من أهم الخصائص المميزة للاقتصاديات الافريقية ، انتشار الفقر على نطاق واسع وبصورة تفوق غيرها من مناطق العالم الثالث الأخرى . فطبقا لبعض البيانات عن الموقف فى منتصف الثمانينات (١١) . بلغت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر (٣٧٠ دولارا للفرد) ، حوالى ٤٧٪ فى افريقيا جنوب الصحراء ،

مقابل ٣٢٪ للدول النامية ككل · وتشير نفس التقديرات الى ان ما يسمى « فجوة الفقر » (وهى نسبة العجز فى اجمالى دخل الفقراء الى اجمالى استهلاكهم) بلغت حوالى ١١٪ بالنسبة لهذه المنطقة ، مقابل ٣٪ للدول النامية ككل · كما كانت افريقيا جنوب الصحراء أعلى مناطق العالم النامى حيث نسبة وفيات الأطفال (١٩٦ فى الألف مقابل ١٢١ للعالم النامى) وأقلهـا من حيث متوسط العمر المتوقع (٥٠ سنة مقابل ٦٢ للعالم النامى) ونسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى (٥٦٪ لافريقيا مقابل ٨٣ للدول النامية ككل)

ويزداد عبء الفقر اذا أخذنا فى الاعتبار ارتفاع نسبة سكان الريف فى مجموع السكان فى القارة الافريقية ـ حيث تكون درجة الفقر ووطأته على هؤلاء أكبر منها بالنسبة لسكان الحضر · وكمثال : بلغت نسبة سكان الريف الى مجموع السكان حوالى ٥٧٪ و ٦٥٪ و ٨٠٪ فى كل من كوت ديفوار وغانا وكينيا على التوالى (فى أوائل الثمانينـات) ، بينما كانت نسبة الفقراء من هؤلاء حوالى ٨٦٪ ، ٨٠٪ ، ٩٦٪ ، للدول الثلاث على الترتيب · وهى من النسب المرتفعة بالقياس الى مناطق العالم الأخرى ·

هذا الانتشار الشديد للفقر ، بما ينطوى عليه من انغماس الأفراد فى السـعى وراء قوتهم الضرورى ، وخوفهم الشديد من المستقبل ، وبحثهم عن الخلاص الفردى فى اطار ضيق من الأسرة أو ملاك الأرض أو ذوى القلوب الرحيمة فى مجتمعاتهم المحلية ، وشعورهم بالضعف ازاء سـلطة الدولة وأجهزتها ، وكذلك عدم ادراكهم لتأثير السياسات الحكومية على مصالحهم الخاصة ـ كل ذلك يجعلهم بعيدين عن أى مشاركة فعالة فى الحياة السياسية · بل ويجعلهم أداة لتزييف الديمقراطية ، باستغلالهم من قبل النخب الحاكمة ، كرصيد مؤيد للأنظمة القائمـة عند لجوئها الى أشكال ديمقراطية المظهر كالاسـتفتاءات والانتخابـات ومظاهرات التـأييد للحزب الحاكم ·

ومن هذه الزاوية - ضعف المشاركة السياسية لقطاعات ضخمة من الشعوب الافريقية أو مشاركتها السالبة والسلبية فى آن - يبدو أن شرطا هاما من شروط قيام ديمقراطية حقيقية فى هذه الدول مازال متخلفا . وذلك اذا اخذنا فى الاعتبار نتائج الدراسات التى تناولت هذه العلاقة والتى أشرنا الى بعضها من قبل .

(ثانيا) دور الدولة فى النشاط الاقتصادى

هل هناك علاقة بين الديمقراطية ودور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى الدول الافريقية ؟ . يشير بعض الدراسات الى وجود هذه العلاقة ولكن دون تمحيص كاف (١٢) . والحقيقية ان دراسة هذه العلاقة تقتضي تحليلا لطبيعة الدولة ذاتها . وبصفة خاصة من حيث استقلالها أو خضوعها لفئات اجتماعية معينة فى الداخل أو لقوى معينة فى الخارج . هذا بالاضافة الى ما يتفق للدولة من قدرات وامكانيات لتحقيق أهدافها ، وحدود استخدامها لهذه القدرات . ولا يخفى أن الخلاف حول هذه القضايا كبير . وسوف نكتفى بطرح ملاحظتين فيما يخص علاقة الديمقراطية بدور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى افريقيا :

أولا : ان السمة العامة للتطور الاقتصادى فى القارة بعد الاستقلال ، هى ازدياد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى حتى أصبحت الدولة تلعب دور المنظم ورب العمل والممول الرئيسى فى معظم الدول الافريقية ، حيث خلقت قطاعا اقتصاديا مستقلا تديره عن طريق جهاز بيروقراطى ضخم ينمو نموا سرطانيا . وهو قطاع نشأ بصفة أساسية عن طريق التأميم الواسع للمشروعات الاجنبية (والوطنية) . ثم أخذ فى التوسع حتى أصبحت الدولة فى كثير من الدول المحتكر الوحيد للنشاط الاقتصادي الداخلى والمعاملات الخارجية (وذلك مع امتداد سيطرتها على الانتاج والتسويق

الزراعى عن طريق التعاونيات ، وببسط سيطرتها على التجارة الخارجية) (١٣) .

وقد تم ذلك تحت شعارات سياسية فضفاضة ، مثل : التحول الاشتراكى ، والتنمية السريعة ، والسيطرة الوطنية على الاقتصاد القومى ، والقضاء على سيطرة رأس المال ... الخ . والحقيقة ان هذا القطاع جسد « رأسمالية الدولة » الناشئة فى افريقيا التى ورثت الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية فى العهد الاستعمارى . وعموما ، فان رأسمالية الدولة هذه لم تنشأ نتيجة التزام أيديولوجى معين ، وانما كانت وليدة رغبة البورجوازية الصغيرة ، التى ورثت السلطة السياسية من القوى الاستعمارية ، فى خلق قاعدة اقتصادية لقوتها السياسية . وقد أتاحت التأميمات الواسعة اسلوبا فعالا لايجاد هذه القاعدة ، وذلك فى أقصر وقت ممكن وبأقل تكاليف ممكنة (١٤) . وهكذا استطاعت هذه الطبقة التى تضم فئات من البيروقراطيين والتكنوقراط والعسكريين، والتى أصبحت تشكل ما يسمى : « طبقة الدولة » ، أن تحكم احتكارها للسلطة السياسية ، وأن تسيطر على عملية التراكم وتوجهها لمنفعتها الخاصة .

وقد أعطيت المشروعات العامة (والمشتركة) ، امتيازات كبيرة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وتراخيص الاستيراد ، والائتمان ، والضرائب ، والتعاقدات الحكومية ، ومخصصات الصرف الأجنبى ... الخ . كما أعطى معظمها مركزا احتكاريا خالصا فى بعض الأنشطة الرئيسية . وقد سعت الفئات المسيطرة على السلطة الى استغلال وضعها الاحتكارى هذا ، فى اجتناء أكبر قدر من المكاسب و « الريوع » الطفيلية ، فى أقصر وقت ممكن . كما حاولت التشبث بالسلطة أكبر وقت ممكن . وفى سبيل ذلك تحالفت مع القوى الخارجية (شرقا أو غربا) ، مما جعل من فكرة تداول السلطة بالوسائل الديمقراطية أمرا بعيد المنال .

ثانيا : اصطحب تدخل الدولة الواسع النطاق فى الحياة الاقتصادية بانتشار « الفساد » (١٥) • ولأسباب عديدة لم يعد هذا الفساد فى معظم الدول الافريقية ، مجرد ظاهرة غير عادية ناتجة عن سلوك أفراد خارجين عن القانون ، بل أصبح « مؤسسة » مستقرة ذات وظيفة هامة داخل البناء السياسى والاقتصادى • وأسهمت فى نمو قطاع يعتد به من النشاط الاقتصادى يعمل خارج الأطر الرسمية ، وهو قطاع « الاقتصاد الخفى » • الذى أصبح يسهم بنسبة ملموسة من الدخول المتولدة فى الاقتصاد القومى ، وبنصيب يعتد به من الانفاق المحلى • مما جعله يباشر آثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة فى كثير من الدول لا مجال لمناقشتها هنا •

الا أنه من الجدير بالاشارة أن مؤسسة « الفساد » استخدمت فى ترضية فئات عديدة فى طبقة الدولة والفئات ذات المصالح المتداخلة معها ، باشراكها فى جزء من « ثمار » السلطة – وبالتالى كسب ولائهم للنظم القائمة – دون مشاركتها فعليا فى السلطة ذاتها • هذا فضلا عن كون الفساد أداة لتحقيق المكاسب واجتناء « الريوع » من جانب القائمين على السلطة أنفسهم • ولذلك ظل الفساد الاقتصادى يتردد كمبرر لقيام الانقلابات العسكرية فى أماكن عديدة من القارة ، ولكن الحكومات المتعاقبة لم تخفف من حدته بل حافظت عليه حتى أسلمته لغيرها •

ولعله من المعقول أن نفرض أن انتشار الفساد على نطاق واسع فى الدول الافريقية يعوق قيام نظم ديمقراطية حقيقية ، وأنه يساعد الفئات الحاكمة على تكريس احتكارها للسلطة ، ويقلل من رغبتها فى التنازل عنها اختياريا من خلال عملية التداول الديمقراطى • كما أنه يجعل من الصعب على هذه الفئات السماح بمعارضة حرة ، تعبر عن الفئات الأكثر فقرا والأكثر مصلحة فى

تنمية اقتصادية حقيقية ، لأنها سوف تجد فى هذا الفساد ذريعه لمجابهة الفئات الحاكمة وتهديد مصالحها ٠

(ثالثا) الأزمة الاقتصادية الراهنة وبرامج التكيف الهيكلى

بدأت معظم الدول الافريقية ، تواجه أزمات اقتصادية متفاوتة الحدة منذ منتصف السبعينات ، وذلك بعد « الصدمة البترولية الأولى » ، وما حدث اثرها من نتائج سلبية بالنسبة لاقتصاديات الدول غير المنتجة للبترول بصفة خاصة ٠ فقد بدأت هذه الدول تعانى من نزيف حاد لمواردها النادرة اتخذ صورا عديدة (ارتفاع قيمة الواردات ، ارتفاع تكاليف الواردات الصناعية التى تتحكم فيها الاحتكارات العالمية ، انخفاض أسعار الصادرات الأولية نتيجة للكساد فى الدول المستوردة ، انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة) ٠ الا أن الكثير منها واجه المشكلة بالاعتماد المكثف على الاقتراض الخارجى فى وقت كانت آليات السوق المالية العالمية تعمل على تشجيع هذا الاتجاه ، الذى لقى تعضيدا آخر من الفساد وسوء الادارة الاقتصادية فى الداخل ٠

ولكن بحلول الثمانينات ، أخذت الازمات الاقتصادية تتفاقم ، وتأخذ بخناق الدول الافريقية الواحدة تلو الأخرى ، حتى تلك التى كانت تضرب كأمثلة « للنجاح » فى الأوساط الاقتصادية الغربية (كوت ديفوار وكينيا) ٠ فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادى بشكل ملحوظ حتى وصلت الى أدنى مستوى لها منذ الاستقلال (١٦) ، وأصبحت معدلات النمو السالبة أمرا مألوفا وشائعا ٠ كما تراجعت معدلات الاستثمار المحلى ، وتفاقم العجز الخارجى وتراجعت معدلات الاستثمار المحلى ، وتزايدت أعباء الدين الخارجى حتى عجزت معظم الدول عن السداد ، وتدهورت قيمة العملات الوطنية بمعدلات مذهلة ، وازدادت معدلات التضخم بصورة

غير مسبوقة • وبدا واضحا أن العجلة تدور ضد صالح الطبقات الفقيرة التى طحنتها ظروف التضخم والفجوة الغذائية الحادة (لظروف القحط والجفاف أحيانا، وعدم القدرة على الاستيراد وفشل السياسات الزراعية فى معظم الأحيان) •

وهنا قفزت الى الساحة « مؤسسات بريتون وودز » ، لكى توصي بسياسات وبرامج محددة يرتبط بتنفيذها اعادة جدولة الديون المتراكمة (عن طريق نوادى الدائنين) ، والسماح بضخ موارد جديدة لانقاذ ما يمكن انقاذه • وهكذا أخذت الدول الافريقية تدخل فى اتفاقات متعاقبة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولى، تلزم هذه الدول بتنفيذ برامج « للتثبيت الاقتصادى » و « التكيف الهيكلى » تحت اشراف الصندوق والبنك (١٧) • وقد قامت هذه البرامج على مبادئ رئيسية لاتختلف الا قليلا من حالة الى أخرى ، وهي : تقليص دور الحكومة والقطاع العام لصالح السوق الحرة والقطاع الخاص ، وتحرير التجارة الخارجية • وتقييد الائتمان المصرفى ، وتخفيض قيمة العملة ، وتخفيض الانفاق العام ، وخاصة الدعم الحكومى لأسعار السلع والمستلزمات ، ورفع أسعار السلع الأساسية بنسب كبيرة •

وقد كانت هذه السياسات ذات أثر سلبى على فئات واسعة من الشعوب الافريقية وهى بصفة خاصة فقراء الريف والمدن والفئات محدودة الدخل (١٨) • مما جعل هذه الفئات تواجه تنفيذ هذه السياسات بمعارضة عنيفة اتخذت شكل المظاهرات الصاخبة المضادة لنظم الحكم ، وأعمال العنف والتخريب ، التى كثيرا ما أجبرت الحكومات على التخلى عن هذه البرامج قبل استكمالها(١٩) •

والواقع أن عقد الثمانينات يحكي قصة الشد والجذب بين الحكومات الإفريقية والصندوق حول التفاوض بشأن البرامج ثم الشروع فى تنفيذها ، ثم النكوص عنها تحت وطأة المعارضة الداخلية.

ثم تفاوض جديد ـ تحت وطأة الضغوط الخارجية ـ وهكذا فى حلقة مفرغة ٠

وأيا كان الرأى حول تقييم برامج التكيف الهيكلى فى الدول الافريقية (٢٠) ـ وهو أمر يكثر فيه الجدل ويخرج عن نطاق هذه العجالة ـ فانه من المهم الاشارة هنا الى النتائج السياسية التى تمخضت عنها ظروف الأزمة الاقتصادية ، وما واكبها من تطبيق لتلك البرامج ٠٠

فقد كشفت هذه الظروف عن العجز المتزايد للحكومات الافريقية عن تحقيق أهداف مجتمعاتها فى التنمية وتخفيف الفقر (٢١) ، وذلك بالرغم من احتكار هذه الحكومات للسلطة السياسية والاقتصادية معا ٠ كما أسهمت الأزمة ـ أيضا ـ فى زيادة وعى كثير من الفئات الشعبية بمظاهر الفساد وسوء الادارة الاقتصادية ٠ كما زادت من وعى المواطن العادى بخطورة السياسات العامة على مصالحه الخاصة ٠ وهو ما قد يدفعه الى البحث عن سبل جديدة للتعبير عن رأيه فى هذه السياسات ولتوصيل هذا الرأى الى القائمين على قمة السلطة ٠

ومن ناحية أخرى ، فقد ولدت هذه الظروف نفسها اتجاها لدى كثير من الحكومات الافريقية ، نحو الأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية ، كالتعدد الحزبى والانتخابات وحرية الصحافة ٠٠٠ بمعنى أنها أسهمت فى صنع الاتجاه الراهن نحو التحول الديمقراطى فى القارة ٠ وقد جاء ذلك فى اطار ما سمى « بالمشروطية السياسية » (٢٢) ، التى أخذت المؤسسات الدولية والدول الدائنة تطبقها منذ مطلع هذا العقد ٠ والتى تنطوى على توسيع نطاق « المشروطية التقليدية » ، لتشمل شروطا سياسية معينة (٢٣) ، كالأخذ بالتعددية السياسية وحماية حقوق الانسان ، وتحسين

كفاءة الأداء الحكومى (أو ما يسمى « بالحكومة الصالحة » : « Good Governance ») (٢٤) ـ الأمر الذى أخذ فى السنوات الأخيرة يظهر صراحة فى وثائق المؤسسات الدولية والدول المانحة ، ويطرح على مائدة المفاوضات الخاصة بالمساعدات الدولية ومشكلات المديونية ، وبرامج الاصلاح الاقتصادى الداخلى ٠

ويظل التساؤل قائما : هل يمكن أن تؤثر هذه « المشروطية » الى قيام ديمقراطية حقيقية فى الدول الافريقية ؟

لاشك أن الوقت مازال مبكرا لتقديم اجابة قاطعة ، ولكن الاجابة بالايجاب تكتنفها بعض الشكوك :

فالتبعية الاقتصادية والسياسية للقوى الخارجية (الدول المانحة والأسواق العالمية والمؤسسات الدولية) ، التى عمقتها ظروف الأزمة ودعمتها « المشروطية » ، ليست فى صالح الديمقراطية ، لأنها لا تترك الا القليل جدا من القرارات الاقتصادية الهامة والمؤثرة ، مطروحة للاختيارات الوطنية الحرة ٠ مما يضع الفئات الحاكمة فى الدول الافريقية فى موقف بالغ الصعوبة ازاء المعارضة الداخلية ويجعلها أقرب الى اتباع أساليب القمع المباشر منها الى الحوار المفتوح ٠ بل ان التفاوض مع المؤسسات العالمية حول « الشروط » والسياسات ، يتم فى سرية كبيرة ، مما يتنافى مع متطلبات السلوك الديمقراطى ٠

ولذلك فان بعض الدارسين ، يرون أن نجاح تطبيق برامج التكييف الهيكلى ذاته ، يستلزم وجود دولة سلطوية ، ويصعب تحقيقه فى ظل حكم ديمقراطى (٢٥) ٠

أضف الى ذلك أن تطبيق المشروطية السياسية نفسه من جانب الدول الدائنة ، لم يكن فى بعض الحالات متسقا ٠ بل كان يتسم بازدواجية المعايير (٢٦) ٠ حيث لعبت المصالح الاستراتيجية

لهذه الدول دورا فى منح المســاعدات لدول بعيدة عن متطلبــات المشروطية فيما يخص الديمقراطية وحقوق الانسان .

وفى ظل هذه الظروف ، فان اتجاه بعض الحكومات الإفريقية نحو الأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية الليبرالية . قد يمثل احدى وسيلتين قد تلجأ اليهما الحكومات الديكتاتورية لمواجهــة المعارضة الشعبية . حيث أنه يعطى للفئات التى ترغب فى التنفيس عن غضبها عن طريق التعبير العلنى عن آرائها فى المحافل العامة ، الفرصة لكى تفعل ذلك من خلال هذا المظهر الديمقراطى ، فى حين تجد الوسيلة الأخرى – القمع المنظم الملتحف بشكل ديمقراطى – مجالها فى العمل مع الفئات الخاضعة للضرر الحقيقى ، والتى لا يكفيها مجرد حرية التعبير كعلاج لآلامها الحقيقية .

جدول رقم (١)

التغير فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠

التغير	النسبة	الدول
تدهور	اكثر من ٣٥٪	كوت ديفوار ـ ليبيريا ـ موزمبيق ساوتومى ـ جابون ـ نيجيريا ٠
	٢٠ ـ ٣٥٪	تشاد ـ غينيا الاستوائية ـ مدغشقر ـ النيجر ـ سيراليون ـ توجو ـ تنزانيا ـ زامبيا ٠
	١٠ ـ ٢٠٪	بنين ـ افريقيا الوسطى ـ اثيوبيا ـ غانا ـ موريتانيا ـ رواندا ـ الصومال ـ اوغندا ـ زائير ـ انجولا ٠
	اقل من ١٠٪	الكاميرون ـ بوركينا فاسو ـ الكاميرون ـ كينيا ـ ليسوتو ـ مالاوى ـ السنغال ـ سوازيلاند ـ زيمبابوى ٠
تحسن	اقل من ١٠٪	بوروندى ـ مالى ٠
	١٠ ـ ٢٠٪	سيشل ٠
	٢٠ ـ ٣٥٪	ــــــ
	اكثر من ٣٥٪	بوتسوانا ـ موريشيوس ٠

المصـــــدر : United Nations, p. 175, 176.

جدول رقم (٢)

قروض البنك الدولى للتكيف الهيكلى للدول الافريقية جنوب الصحراء للفترة ٨٠ - ١٩٩٣ م

الدولة	بداية القرض	عدد القروض	الدولة	بداية الاقراض	عدد القروض
بنين	١٩٨٩	٢	النيجر	١٩٨٦	١
بوركينا فاسو	١٩٩١	١	رواندا	١٩٩١	١
بوروندى	١٩٨٦	٣	ساوتومى	١٩٨٧	٢
الكاميرون	١٩٨٩	١	السنغال	١٩٨١	٤
افريقيا الوسطى	١٩٨٧	٣	تنزانيا	١٩٨٧	١
الكومورو	١٩٩١	١	توجو	١٩٨٣	٤
الكونجو	١٩٨٧	١	اوغندا	١٩٨٨	٣
كوت ديفوار	١٩٨٢	٣	زائير	١٩٨٧	١
جابون	١٩٨٨	١	زامبيا	١٩٨٦	٢
جامبيا	١٩٨٧	٢	زيمبابوى	١٩٩٢	١
غانا	١٩٨٧	٢	مالى	١٩٩١	١
غينيا	١٩٨٦	٢	موريتانيا	١٩٨٧	١
غينيا بيساو	١٩٨٧	٢	موريشيوس	١٩٨١	٢
كينيا	١٩٨٠	٢	موزمبيق	١٩٨٨	٢
مالاوى	١٩٨١	٣			

المصدر : Van der Kraaji, p. 253.

حواشي البحث

(١) وردت في : Schraeder, p. 75.

(٢) وذلك بمعنى وجود تنافس سياسى واسع النطاق بين فئات منظمة ، ووجود فرص رحبة للمشاركة الشعبية فى الحكم ، وإجراء انتخابات منتظمة وعادلة .

(٣) انظر : Idem.

(٤) Lipset, pp. 54 ff.

(٥) Huntington, pp. 196 ff.

(٦) على سبيل المثال . Rao وانظر عرضا لهذه الآراء فى :
Siroy & Inkeles, pp. 391-ff.

(٧) انظر أيضا Bollen & Jackman, pp. 445 ff

(٨) وعلى سبيل المثال Goodwill & Powelson Kohli.

(٩) انظر : Marsh, pp. 215-248.

(١٠) انظر بالتفصيل :

- Huntington & Nelson, pp. 65 ff.
- Pennock, pp. 219 ff.
- Siroy & Inkeles, pp. 394-401.

(١١) مصدر البيانات : World Bank (1990), p. 29, 31

(١٢) مثلا : Goulbourne, pp. 26 ff.

(١٣) انظر مثلا : Gulhati, pp. 14 ff.

(١٤) Ake, pp. 93-97.

(١٥) من أجل دراسة تفصيلية للفســاد فى الدول الافريقية : د. حمدى عبد الرحمن حسن ، خصوصا صص ٢٧ ـ ٥٠

(١٦) وشي ما يتضح بجلاء من الجدول رقم (١) والذى يوضح نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى الدول الافريقية جنوب الصحراء خلال عقد الثمانينات .

(١٧) انظر الجدول رقم (٢) ، الذى يوضح قائمة بالدول الافريقية التى نالت قروضا للتكيف الهيكلى وطبقت هذه البرامج خلال الفترة ٨٠ـ١٩٩٣ .

(١٨) انظر : Harsch (1993), pp. 18-20.

(١٩) انظر : Gulhati, Ch. 4.

وراجع أيضا بعض التفاصيل فى هذا الخصوص فى حالة زامبيا ، فى عراقى الشربينى ، صص ١٤ ـ ١٦ .

(٢٠) انظر بالتفصيل Elbadawi et. al., passim.

(٢١) Schraeder, p. 75.

(٢٢) انظر : Hofmeier, p. 100.

(٢٣) وقد اعلن عنها صراحة الرئيس الفرنسى (ميتيران) ، فى اجتمـاع القمة الفرنسى الافريقى فى يونية ١٩٩٠ ، بقوله ان تقديم المسـاعدات الانتمائية للدول النامية ، سيرتبط من الآن فصاعدا ، بمدى التزام هذه الدول باجراء اصلاحات سياسية داخلية . كما صدرت فى ذلك الحين تصريحات مماثلة من بريطانيا والولايات المتحدة ، وألمانيا ، والدول الاسكندنافية . انظر :

— Hofmeier, p. 102.
— Harsch, pp. 10-12.

(٢٤) وهو مفهوم يتسع فى نظر خبراء البنك الدولى ، ليشمل معظم مظاهر وأدوات ممارسـة السلطة فى الدولة ، بما فيها الهياكل المؤسسية والأجـهزة التنفيذية والادارية ، وعمليات صنع القرار وعلاقة المسئولين بالجمهور .. انظر .
Lundil-Mills & Serageldim, p. 304.

وراجع أيضا : World Bank (1989), pp. 55-60.

(٢٥) Khagram, p. 67.

(٢٦) انظر :
— Harsch (1990), p. 33.
— Hofmeier, p. 105.

قائمة المراجع

١ ــ د. حمدى عبد الرحمن ، **الفســاد السياسى فى افريقيــا** (القاهرة : دار القارىء العربى ، ١٩٩٣) .

٢ ــ د. غراقى عبد العزيز الشربينى ، **مشكلة المديونية الخارجية لزامبيا** ، من بحوث ندوة « مشكلة المديونية الخارجية للدول الافريقية » مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ــ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ، مايو ١٩٩٠ .

(٣)
Ake, Claude, *A Political Economy of Africa* (London-Longman, 1981).

(٤)
Bollen, K. & R. W. Jackman, « Political Democracy and the Size Distribution of Income », *American Sociological Revie*, (Vol. 59, 1980).

(٥)
Eabadewi, I., Ghura, D. & Unrjaren, G., World Bank *Adjustment Lending and Economic Development in Sub-Saharan Africa in the* 1980s Policy Research Working Paper No. 1000 (Washington D.C. : World Bank, 1992).

(٦)
Goodwill, G. & J. P. Powelson, « The Democratic Prerequisities of Development » in : R. Castil (ed.), *Freedom in the World* (N. Y. : Freedom House, 1982).

(٧)
Goulbourne, Harry, « The State, Development and the Need for Participatory Democracy », in : Nyang'o (ed.), *Populer Struggles for Democracy in Africa* (London : Zed Book, 1987).

(٨)
Gulhati, Ravi, *The Meking of Economic Policy in Africa* (Washington D.C. : World Bank, 1990).

(٩)
Harsch, Ernest, « Double Standards in the Aid Game », *Africa South* (March — April, 1990).

(١٠)
Harsch, Ernest, « Structural Adjustment and Africa's Democracy Movements », *Africe Today* (Vol. 40, No. 4, 1993).

(١١)
Hoffmeier, Rolf, « Political Conditionalities on Development Aid in Africa : A New Form of Intervention or Legitimate Support for Democratic Efforts ? », *Economics* (Vol, 44, 1991) — Tubingen : Institute for Scientific Cooperation.

(١٢)
Huntington, S. P., « Will More Countries Become Democratic ? », *Political Science Quarterly* (Vol. 99. 1984).

(١٣)
Huntington, S. P. & J. M. Nelson, No Easy Choice Political Participation in Developing Countries (Cambridge Mass. : Harvard U. P., 1976).

(١٤) Khegram, Sanjeev, « Democracy and Democratiization in Africa : A Plea for Pragmatic Possibilism », *Africa Today* (Vol. 40, No. 4. 1993).

(١٥) Kholi, A., « Democracy and Developmen » in : J. Lewis & V. Kallab (eds.), *Development Strategies Reconsidered* (New Bunswick : Transaction Books, 1985).

(١٦) Landell-Mills, P. & Ismail Serageldin, « Governance and the External Fractors », *Proceedings of World Benk Annual Conference of Development Economics* - 1991, Supplement to the World Bank Economic Revie, and the World Bank Research Observer (The World Bank, 1992).

(١٧) Lipset, S. M., *Political Man* (*Garden City* N. Y : Anchor, 1963).

(١٨) Marsh, R. M., « Does Democracy Hinder Economic Development in Developing Nations ?». *Comparative Social Research* (Vol. 2, 1988).

(١٩) Pennock, J. R., *Democratic Political Theory,* (Princeton : Princeton U.P.. 1979).

(٢٠) Rao, Veman, « Democracy and Economic Develop-ment », *Studies in Comparative International Development* (Vol. 10, No. 4, 1985).

(٢١)
Schraeder, Peter J., « Elites as Fecilitators or Impediments to Political Development ? Some Lessons from the « Third Wave » of Democratization in Africa » *The Journal of Developing Areas* (Vol. 29, October 1994).

(٢٢)
Siroy, Larry & Alex Inkeles, « The Effects of Democracy on Economic Growth and Inequality in : M.A. Seigson & J. Passè - Smith (eds.), *Development end Underdevelopment : The Political Economy of Inequality* (Boulder Co., Lynne Rienner, 1993).

(٢٣)
Van der Kraaji, Fred, « *Background Notes on Sub-Saharan Africa* », in : R. Can der Hoeven & F. van der Kraaji, *Structural Adjustment and Beyond in Sub-Saharen Africa* (London : James Curry, 1994).

(٢٤)
United Nations, *World Economic Survey 92/1993* (N.Y. : United Nations, 1993).

(٢٥)
World Bank, *Sub-Saharan African From Crisis to Sustainable growth* (Washington D.C. : World Bank, 1989).

(٢٦)
World Bank, World Development Report — 1990 (Washington D.C., World Bank, 1990).

الأسئلة والتعقيبات على

ورقة الدكتور عراقى الشربينى

« الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطى فى افريقيا »

سؤال :

عن برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول الافريقية ، وموقف صندوق النقد الدولى ، وهل هناك أهداف سياسية وراء هذه البرامج ؟

اجاب د • عراقى الشربينى :

بأن معظم الدول الافريقية تطبق الآن برامج للتكيف الهيكلى تحت اشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى • وقد قطعت معظم الدول شوطا كبيرا فى تطبيق هذه البرامج ، بدرجات متفاوتة من النجاح • والحقيقة ان الكثير من قادة الدول الافريقية لم يكونوا حتى عهد قريب مقتنعين بهذه البرامج لأنها تعتبر تراجعا كبيرا عن السياسات التدخلية السابقة ، من ناحية ، ولأنها أثارت موجات

من الغضب الشعبى نظرا لآثارها فى زيادة الأسعار والبطالة من ناحية أخرى ٠

أما الآن فقد أصبح الكثير من هؤلاء القادة أكثر اقتناعا بها ٠ ويرجع ذلك فى الحقيقة الى جوانب سياسية أيضا ٠ لأن تنفيذ هذه البرامج يرتبط به منح المساعدات الخارجية واعادة جدولة الديون ٠٠ الخ ٠ وفى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الحالية ، فان الرضوخ للشروط الاقتصادية والسياسية للمؤسسات والدول الدائنة يبدو أمرا طبيعيا ٠

ولكن هل هناك أهداف سياسية وراء البرامج ؟ نعم بلا شك لأن الدول الدائنة (وكذلك مؤسسات الدولة) لهـا مصـالح فى ربط هذه الدول الأفريقية بعجلة النظام الرأسمالى العالمى ٠ وضمان ولائها لأقطاب هذا النظام ٠ وقد تتفق هذه الأهداف مع أولويات الدول الافريقية ، وقد تتعارض ، وفى حالة التعارض فان الضغط السياسى يلعب دوره فى اقنـاع القيادات بالسير فى طريق تطبيق البرامج ٠

التفاعل الثقافى فى الدول الافريقية المعاصرة

جمهورية كينيا كنموذج

د. عبد الله نجيب محمد

التفاعل الثقافي في الدول الافريقيا المعاصرة ومشكلاته

جمهورية كينيا كنموذج

د . عبد الله نجيب محمد

انتا عندما نتكلم اليوم عن التاريخ فان ما يجول فى خاطرنا لا يقتصر على تسلسل مطلق أو نسبى للأحداث ، وانما يعنى سلسلة سببية ، أو بعبارة أفضل مجموعة من التغيرات ذات المغزى .

لويس ديمون

ملخص البحث

يتحدث هذا البحث عن ظاهرة التفاعل الثقافى والمشكلات المترتبة عليها فى الدولة الافريقية المعاصرة ، متخذا من جمهورية « كينيا » نموذجا لهذه الدراسة لأسباب متعددة ، وكان الهدف الذى وضعناه نصب أعيننا هو الوقوف على الأسباب واستخلاص النتائج المترتبة على التقاء الثقافات وتفاعلها والمشكلات الموجودة فى الواقع المنظور .

فى الفصل الأول : قدمنا دراسة تمهيدية ، تحدثنا فيها عن جمهورية « كينيا » المثال ، ثم تحدثنا باختصار عن مفهوم الثقافة ومفهوم التفاعل الثقافى ، وأتبعنا ذلك بحديث أكثر تفصيلا عن الثقافات المتفاعلة فى كينيا والافريقيا بصفة عامة ، وهى الثقافة الافريقية الأصلية ، والثقافة الاسلامية ، والثقافة الغربية ، وكيف حدث الالتقاء والامتزاج والصراع والتفاعل ، وكيف كانت النتائج .

وفى الفصل الثانى خلصنا الى عدد من المشكلات التى تواجه الأفارقة عموما وهم فى طريقهم نحو البحث عن ذاتيتهم وهويتهم الثقافية ، وكانت أهم المشكلات هى :

١ ــ **الانتماء العقائدى** : وما يصاحبه الآن من قلق وتوتر وحيرة ، مازالت تؤدى الى مزيد من التفاعلات ، ومنها محاولات الأفارقة العودة الى عقائدهم القديمة وبلورتها وكتابتها والعناية بها ، ومحاولاتهم فى الوقت نفسه التخلص من الآثار السلبية التى جلبها الاستعمار بأفكاره ونظرياته العنصرية ، وارتباط الكنيسة بالاستعمار مما أدى ببعضهم الى محاولات لانشاء كنيسة افريقية مستقلة لا تتبع أيا من الكنائس المعروفة ، بل وادخال عدد من

العناصر الثقافية الأصلية فى المسيحية . منها على سبيل المثال محاولاتهم أن يجدوا لعقائدهم فى الأسلاف مكانا فى التراث المسيحى ، والاهتمام بالأنبياء السود واعادة تفسير الانجيل ، ووصل الأمر ببعضهم الى رفض كل من المسيحية والاسلام .

٢ ـ **مشكلة التعددية الثقافية** : وهذه المشكلة تدور حول عدد من المحاور ، منها اللغة ، حيث عمل الغرب على احلال لغاته محل اللغات الوطنية ، وخلق عدة مشكلات أمام هذه اللغات لا تزال آثارها قائمة حتى الآن ، ومنها التراث ، حيث عمل الغرب ايضا على انكار المنجزات الحضارية الافريقية ، واحتقار لكل القيم والنظم والفنون الافريقية ، والاستهانة بثقافتها وتقاليدها ، وعمل على أن تستبدل هذه الشعوب ثقافتها بثقافة غربية لا تنبع من تراثها وتقاليدها ، ومنها كذلك العمل على زيادة التباعد بين الثقافات المحلية ومحاباة بعضها على حساب البعض ، مما أدى الى أنواع من الاستمساك بالعناصر الشديدة المحلية .

٣ ـ **مشكلة التنمية الثقافية** : ترتب أيضا على الارث الاستعمارى ، ضعف اقتصادى وفقر اجتماعى ، مما أدى الى تأثير بالغ الخطورة فى قدرة البلاد الافريقية على تنفيذ الخطط اللازمة المتنمية الثقافية ، وانشاء المدارس ودور العلم والمطابع والمؤسسات اللازمة للتطوير ، وكذلك نقل تكنولوجيات تؤثر سلبا على نظم البلاد وثقافتها وهويتها ، مما يؤدى الى مزيد من الضعف وتراكم المشكلات فى العملية التعليمية ، والى مزيد من تدخلات الغرب .

٤ ـ **مشكلة النخبة** : وتلك هى أهم وأخطر المشكلات التى يواجهها الأفارقة فقد قام الغرب باجتثاث عدد من النخب ، وتمكن من ابعادها عن جذورها افريقية وربطها بالثقافة الغربية ، حيث تأثرت بها فى نظرياتها وفنونها وآدابها ، وهذه النخبة تعيش بثقافة أجنبية وتحكم دولا افريقية وبيدها سلطة اتخاذ القرارات

والنفوذ ، فهى تعوق تحقيق آمال شعوبها وطموحاتها نحو الاحتفاظ بشخصيتها وهويتها ٠

ان ما ينزع اليه الغرب نحو بلوغ آفاق عالمية تتوحد فيها الاذواق وأنمـاط السلوك والتفكير والعمل والانتاج والاستهلاك ، يؤدى بكل تأكيد الى أنواع من الاختلال والى تدمير الثقافات ، وانحسار جوانب الابداع لدى الشعوب الافريقية ، ويؤدى الى أن تفقد سمات شخصيتها ، وفى خضـم هذه المشكلات يحـاول الأفارقة الاحتفاظ لأنفسهم بشخصية مميزة ، وتلك هى أهم الظواهر قاطبة فى مستقبل هذا الصراع ٠

تقـديم

نتناول فى هذا البحث : ظاهرة التفاعل الثقافى ، والمشكلات المترتبة عليها فى جمهورية « كينيا » ، التى تمثل فى نظرنا نموذجا مثاليا للواقع الثقافى لكثير من الدول الافريقية ، ولهذا السبب كان اختيارنا لها موضوعا للدراسة ، هذا بالاضافة الى أننى عشت فيها ، وقمت بزيارات لكثير من مناطقها وقبائلها والتقيت بأهلها ، وتحدثت مع عدد من مفكريها ٠

وقد راعيت فى هذه الدراسة ، البعد عن التفاصيل ، وكان الهدف : الوقوف على الأسباب ، واستخلاص النتائج المترتبة على التقاء الثقافات وتفاعلها والمشكلات الموجودة فى الواقع المنظور فى عصرنا الحاضر ، وقد قسمت الدراسة منهجيا الى فصلين وخاتمة :

الفصل الأول : دراسة تمهيدية : عن جمهورية كينيا : موقعها ــ أرضها ــ قبائلها ــ تاريخها ــ الثقافة ومفهـوم التفاعل الثقافى ــ الثقافات المتفاعلة ٠

الفصـــل الأول

دراســــة تمهيديــــة

١ ـ ج. كينيا : الموقع ـ الأرض ـ القبائل ـ التاريخ .

٢ ـ الثقافة ومفهوم التفاعل الثقافى .

٣ ـ الثقافـات المتفـــاعلة : الثقافة الأصـلية ـ الثقـافة الاسلامية ـ الثقافة الغربية .

جمهورية كينيـــا

الموقـع : تمتد حـدود كينيـا الحالية من جنوب الصـومال وأثيوبيا الى شمال جمهورية «تنزانيا» وتلتقى حدودها الشمالية مع السودان وأغندة وأثيوبيـا وكينيـا فى الأصل اسـم جبل ، ثم أطلقه المبشر الألمانى « لودويج كراف » L. Kraph على المنطقة ، ثم أصبح علما على هذه الدولة (١) .

الأرض : وتتبع كينيا الآن جزر « باتى » Pate وماندا Manda ولامو Lamu . ويجرى بها نهر « تانا » « ونهر أثر » الذى يتفرع فى

اتجاهه الى المحيط الهندى الى فرعين « جالانا » و « ساباكى » ويغذى نهر تانا عدة جداول صغيرة تنحدر من جبل « كينيا » ، ويقوم نهر « بواسو نيرو » الصغير برى مزارع أقليم « لاكيبيا » قبل وصوله الى حدائق « سامبورو » و « شابا » ثم تتفرق مياهه على مساحة كبيرة في مستنقعات « لوريان » الشهيرة .

وتضم أراضى « كينيا » مجموعة كبيرة من الجبال التى يغطى الجليد قممها وجبل « كينيا » هو أعلاها ، ويمر بخط الاستواء ، ويصل ارتفاعه أكثر من أربعة آلاف ومائة متر ، وقمة « بايتسان » هى أعلى قممه ، ويليـه فى الارتفـاع جبـل « ايلجون » يقع على الحدود الكينية الأوغندية ، أما سلسلة جبال « أبردير » التى تعرف باسم جبال « نايا ندارو » فتشكل ممرا مركزيا بين مرتفعات كينيا الوسطى ، وتضم « كينيا » كذلك مجموعة كبيرة من البحيرات . يقع معظمها فى وادى « الرفت » ، ولها ساحل يمتد من الصومال الى جمهورية تنزانيا على المحيط الهندى .

القبائل : معظم القبائل الكينية من أصول بانتوية ، ومن هذه القبائـل قبيلة « الميجى كيندا » (النييكا) ، التى تشـغل مدرج الغابات الواقعة وراء الحزام الساحلى ، وهم يشكلون مجموعة من تسع قبائل أشهرها « الجيرياما » ورابای والدوروما والديجو والكاوما وتشونى ، وكان « الديجو » قد استوطنوا الساحل بين « ممباسا » و « تانجا » (وراء قبائل السيجيجو) بعد أن طردوا « البوندى » (بين كينيا وتنزانيا) ، وقد هاجروا الى السهول الواقعة على شاطئ نهر تانا ، والتى تسمى « شونجوايا » تحت ضغط قبائل « الجالا » فيما بين سنتى ١٣٠٠ ـ ١٦٠٠ م ، وفى عصر لاحق اختلطت قبائل الدوروما بالماكوا ، عندما كانوا يسكنون « ممباسا » ودخلت قبائل الديجو فى الاسلام ثم قبائل « جيبانا » أيضا حوالى منتصف القرن التاســع عشر ، وامتزجت القبيلتان بالسواحيليين . واكتسبوا

ثقافتهم . أما قبائل الجيرياما فلا يزال أغلبهم على الوثنية • أما من استقروا فى مواطنهم الأصلية حول نهر « جويا » و « شيلى » فى الصومال فقد اختلطوا بالصوماليين ودخلوا فى الاسلام • ويعيش « البوكومو »جنوب الصومال ، حيث يشغلون وادى نهر « تانا » فى شمال شرق « كينيا » واختلطوا بالجالا ، وأكثر من ٦٠٪ منهم مسلمون أما المنطقة الممتدة من « جولبانت » الى « جارسين » فأهلها مسيحيون •

ويشغل بعض قبائل « السيجيجو » الساحل بين فانجا الى « مولباتى » الى الجنوب قليلا من مدينة « تانجا » وقد استقروا فى منطقتهم الحالية فى بداية القرن السابع عشر ، ودخلوا جميعا فى الاسلام ، وامتزجوا بالسكان الأصليين من الوازى والوامارك والواماوبا والواتوا وغيرهم •

ويعيش الواتيكو (الواجينيا) وهم الباجون على الساحل والجزر الممتدة جنوب الصومال وشمال كينيا فى مقاطعة « لامو » وهم جميعا من المسلمين •

ومن أكبر القبائل الكينية « الكامبا » وكانوا يحتكرون التجارة الداخلية فى الماضى ، وفى مقاطعة « نيانزا » وتقع فى غرب كينيا يعيش بعض السواحيليين والصوماليين والنوبيين ، خاصة فى المدن والمراكز التجارية ، أما سكانها من الوطنيين ، فهم من « الجوليو النيليين » ومن الأبالويا البانتو » وأغلبهم من المسيحيين • ومن مدن هذه المقاطعة ، مدينة « موميا » التى تقع شمال المقاطعة على الطريق الرئيسى من أوغندا الى الساحل ، وأغلب سكانها من المسلمين ، أما مدينة « وانجا » فيسكنها « الماراجولى » و « النساندى » والكيبسيجيز والتوجين ، ومن قبائل المنطقة أيضا قبيلة « اللو » وهى قبيلة رعوية ، ولكنها تتجه الآن الى الزراعة ، ويعيش « سكان قبيلة « اللوهيا » فى الاقليم الغربى فى مناطق « بونجوما وبوسيا

وكاكاميجا ، وهى تمثل ثالث أكبر تجمع قبلى فى « كينيا » ، والزراعة هى دعامتها الرئيسية .

وتعيش قبيلة « الماساى » فى وادى الرفت ، وهى قبيلة مشهورة ، حيث كانت تمثل قوة عسكرية عظيمة فى الماضى ، وهم يمثلون جزءا من مجموعة النيليين الشرقيين .

وتعيش قبيلة « كيسى » أو « جيسى » البانتوية الأصل فى المنطقة الرابعة من اقليم « نينزا » وتحتل من حيث التعداد المركز السادس ، وفى اقليم وادى الرفت تعيش قبائل « الكالانجين » وقد أطلق هذا الاسم حديثا على جميع القبائل التى تعيش فى المنطقة . ومنهم « الناندى » وكيبسيجيز » و « توجان » والجيزو وماراكوت وسابوت وغيرها ، الى جوار هؤلاء تعيش قبيلة « توركانا » بينما تعيش قبيلة « الكيكويو » فى الاقليم الأوسط ، وهى قبيلة بانتوية ، وتعد أكبر تجمع قبلى فى كينيا . ويزيد سكانها عن ٤ ملايين نسمة ، ومعظم الكيكويو من الوثنيين ، وقليل منهم مسيحيون ، وفى نفس الاقليم تعيش قبيلتا « الامبو » و « الميرو » حيث يحتل الامبو المنطقة التى تقع على سفوح جبل كينيا الجنوبية والشرقية أما قبيلة « ميرو » فتعيش شرق جبل كينيا . وهى ثانى أكبر تجمع قبلى فى كينيا (٢) .

التاريخ : توجد دلائل على أن كينيا كانت مركزا لثلاث هجرات رئيسية منها هجرة الكوشيين ، التى كانت تأتى من الشمال الشرقى منذ حوالى تسعة آلاف عام ، وهجرة البانتو ، الذين كانوا يأتون من الصحارى الغربية منذ أكثر من ألف سنة ، وهجرة النيليين ، التى كانت تأتى من منطقة النيل ـ السودان حاليا ـ منذ أواخر القرن السادس عشر ، ويوجد فى كينيا حاليا بعض الجماعات التى تمثل السكان الأصليين ، وهى الندور والبو والبونى والسانى .

ويعيش البانتو في المنطقة الخصبة في وسط كينيا ، أما النيليون فيعيشون في المنطقة الغربيـة من كينيا . بينما يحتل الكوشيون جزءا كبيرا من شمال كينيا وشمالها الشرقي .

هذا والمعروف أن المصريين قد وصلوا الى شواطيء شرق افريقية ، وكذلك الفينيقيون والآشوريون ، ووصل الى الساحل أيضا بعض التجار من الاغريق والرومان وبعد وفاة السيد المسيح انشغل الرومان والاغريق والمصريون بالحرب . فقلت رحلاتهم الى شرق افريقية ، ثم توقفت ، بينما استمرت رحلات الهنود والفرس والعرب الى تلك البلاد .

وفي القرن السادس الميلادي وما بعده زاد عدد المهاجرين من العرب والفرس وبدأوا ينشئون المدن ، التي امتدت على طول الساحل من مقديشيو الى سوفالا في موزمبيق ، وكأنها عقد منظوم من الجزر والمدن ، ولذلك سميت مدن الطراز ، وسمي الساحل « ساحل البنادير » . وكانت كل مدينة عبارة عن دولة أو امارة اسلامية وأقدمها في كينيا امارة لامو ، التي وفدت اليها هجرة عربية سنة ٦٦٥ ، والسكان في جملتهم من أصول بانتوية ، ولكن الهجرات العربية أدت الى انتشار الثقافة العربية الاسلامية ، فتحول سكان الساحل والجزر في تركيبهم الاجتماعي الى مجتمع اسلامي وسموا السواحيليين ، أما سكان الوسط والشمال فلم يتأثروا كثيرا بالثقافة الاسلامية وظلوا على عقائدهم القديمة ، ثم تعرضوا للتبشير ، فدخل أغلبهم في المسيحية وهم يشكلون الآن حوالى ٦٠٪ من مجموع سكان كينيـا .

لم يلبث الاستعمار البرتغالي أن هاجم مدن الساحل ، منذ حوالى سنة ١٥٠٠ م ، واستولى على الساحل كله ، مما دفع السكان الى طلب المساعدة من الدول الاسـلامية الكبرى حولهم ، وتمكن العمانيون من أسرة « اليعاربة » آخر الأمر من تحرير مدن الساحل

حوالى سنة ١٧٤٠ م ، وعندما تولى « سعيد بن سلطان » سنة ١٨٠٦ – ١٨٥٦ م قامت دولة عربيـــة افريقيـــة ما بين عمان الى « زنجبار » ، ثم انتقلت العاصمة من مسقط الى زنجبار عام ١٨٣٢ ثم وضعت المنطقة تحت الحماية البريطانية عام ١٨٩٠ م ، وانتهت عام ١٩٣٦ م ، ومن ثم قامت الدول الحديثة « كينيا » فى الشمال و « تنزانيا » فى الجنوب (٢) ٠

الثقافة ومفهوم التفـاعل الثقافى

الثقافة التى أعنيها هنـا ، هى على سـبيل الاجمال : طريقة الحياة والتفكير المؤدى الى سلوك وعمل ، يتخذ نمطا معينا خاصا ، ليس عشوائيا أو اعتباطيا ، بل يمكن تفسيره ، غير أن ذلك لا يعنى نمطية صارمة فى السلوك بل نمطية تأخذ فى اعتبـارها عوامل الحركة والدفع والتغير ، وفى ضوء هذا التعريف يمكن القول ان طريقة الحياة والتفكير ، وصـياغة السلوك على أسـاسها ، يشمل اللغة ، التى هى وسيلة الفكر وأداته ، ويشمل العقائد والعرف والتقاليد والموروثـات التى ينبثق منها التفكير والتعبير والعمل ، ويشمل أيضا الفنون التى تعبر عن التكوين النفسى والفكرى ، بل هى النشاط العملى المعبر عن المؤثرات الثقافية المختلفة ٠

وليس من شك أن الثقافة تختلف من جماعة لأخرى ، ومن عهد لآخر نتيجـة لتفـاعل عوامل مختـلفة ، على رأسها التعليم واكتســاب الخبرة فى مجالات مختلفة ، ولما كانت الثقافـة متغيرة متحركة ، فلابـد من دراسـتها فى أبعادها التاريخية وعلاقـاتها التركيبية ، وتتبع عناصر الثبات والحركة فى العصور المختلفة ،

والثقافة كاللغة ثابتة ومتطورة فى آن واحد ، وعديدة وواحدة فى ذات الوقت (٤) ٠

والتفاعل الثقافى عملية تحدث كنتيجة لظاهرة الالتقاء الثقافى بين ثقافتين ، احداهما مقيمة والأخرى وافدة ، وظاهرة الالتقاء الثقافى من الظواهر التى واجهت الحضارات الانسانية كلما التقى شعبان ، بسبب الغزو أو التجارة أو غيرها ، ويمكننا أن نضع عددا من القواعد التى تحدد مسار التفاعل وملامحه بصفة عامة فيما يلى :

١ ـ ان الثقافة الوافدة المتفاعلة مع الثقافة المقيمة أو الأصلية ، تظهر فى المجتمع بمستويات مختلفة ، نتيجة لظروف متعددة تتعلق بنوع الثقافتين وظروف الوافدين والمقيمين ٠

٢ ـ يتم التأثير والتفاعل تدريجيا ، وعبر مساحة زمنية ، تطول أو تقصر نتيجة لعوامل متعددة ٠

٣ ـ لا تؤخذ العناصر الثقافية الوافدة كلها ، بمعنى أن الثقافة المقيمة تنتقى ما يلائمها فتقبله ، وتنبذ ما لا يلائمها أو تقوم بالتعديل فيه ، وقد تأخذ الثقافة الوافدة أيضا من الثقافة المقيمة بعض عناصرها ، اذا كانت أقوى وأفضل ، ولكن العادة أن المغلوب يتأثر أكثر بثقافة الغالب ، ما لم يكن المغلوب أقوى حضارة وعلما ٠

٤ ـ لا يختفى العنصر الثقافى المنهزم نهائيا ، بل يترك له بعض المخلفات أو اللمسات التى تدل عليه ، الا اذا مرت فترة طويلة من الزمن ٠

٥ ـ العناصر الثقافية ليست شيئا مجردا، وانما يحملها الانسان ، وعلى قدر سلوك هذا الانسان وتصرفه وقدرته على التعامل والتأثير فى الآخرين تسرع العوامل والعناصر التى يحملها فى الانتشار والتأثير ، أو تجد من يقاومها ٠

٦ ـ عملية التفاعل والاندماج ، وقبول العناصر الثقافية أو رفضها، تتأثر بمدى التقارب أو التباعد بين العناصر الوافدة والعناصر المقيمة .

٧ ـ تؤثر ظروف المجتمع المتغير وأحواله في خط التغيير ومساراته، تبعا لاستعداده لقبول التغيير ، ومدى تمسكه بموروثاته القديمة .

٨ ـ تؤثر العناصر الثقافية بقدر قوتها ومدى حاجة الناس اليها ، للوفاء ببعض مطالبهم وحاجاتهم الاجتماعية (٥) .

ومع ما ذكرنا ، يجب أن ندرك أن هناك حقيقة علمية جديرة بالاعتبار مؤداها أن الثقافة تكتسب بالتعلم . فهي ليست فطرية ولا غريزية ، ولذلك نراها تختلف من جماعة الى أخرى ، ومن عهد الى عهد ضمن المجموعة الواحدة ، ومن هذه الحقيقة نستنتج مبدأ ذا أهمية أساسية وهو أن ما اكتسب بالتعلم في شتى صوره ، يمكن تعديله أو تغييره بتعليم آخر أقوى وأشد أثرا ، أي أن العقائد والأعراف والعادات وغيرها يمكن تغييرها مهما بدا ذلك مستحيلا أو صعب التحقيق ، وهذا المبدأ الهام يقود الى مبدأ علمي أساسي وهو قيمة العمل المستمر والمصر على تحقيق الغاية المنشودة ، وهي التغيير ، باستخدام وسائل فعالة، فاذا كانت الثقافة تتميز بقابليتها للتغير وبقوة ديناميكية دافعة مستمرة ، فعلى هذا الأساس يمكن التعرف على العناصر الأكثر قابلية للنبذ والتغير ، والعناصر الأخرى المصرة على البقاء وتلك التي يمكن تغييرها تدريجيا .

الثقافات المتفاعلة

١ ـ الثقافة الأصلية :

لا يمكن من الناحية السلالية أن نطلق وصفا واحدا على شعوب كينيا ولو بصفة عامة ، فالواقع ان الاتصال الحضارى

والامتزاج السلالى قد أثر فى قبائلها وشعوبها بدرجة بالغة ، حيث امتزجت العناصر الحامية والنيلية والسامية والبانتوية جميعا مع العناصر الزنجية منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا .

واذا استثنينا المنطقة الساحلية ، فان السكان جميعا لم يألفوا الكتابة وتسجيل تاريخهم وعقائدهم وثقافتهم وتقاليدهم وآدابهم فى نصوص ووثائق ، يمكن الرجوع اليها ، ومع ذلك فقد استعاضوا عن الكتابة بتقاليد فى الرواية الشفوية لأساطيرهم وعقائدهم وهجراتهم وثقافتهم قامت الى حد كبير محل الكتابة ، ويمكن القول أيضا ان هذه الشعوب كانت تتمتع فى الماضى بوحدة عقائدية وثقافية بالمعنى العام ، يمكن أن نجملها فيما يلى :

١ ـ كانت الحياة بين الشعوب الافريقية السوداء دينية أساسا ، فعلاقة الفرد بأسرته وبالقبيلة والأخلاق والقانون والعبادات والاحتفالات والسياسة والمركز الاجتماعى والطرق الاقتصادية والحرب والسلام ، كلها كانت تضعف أو تقوى فى حياة الناس مركزة فى الدين (٦) .

٢ ـ فكرة الاله الأعلى كانت موجودة لدى جميع القبائل ، بل ان مفهوم الذات الالهية الكلية الحضور والذاتية الاكتفاء والشاملة القدرة نجدها بين كثير من القبائل ، فالله سام ومتفرد بصفة الخلق، ولم ينسب له أنه تنازل أو أناب فى الخلق أحد الأرباب أو الأرواح .

٣ ـ الله فى هذه الديانات أسمى من أن يتصل به البشر رأسا وانما يكون اتصالهم به عن طريق أرباب أدنى منزلة ، وكلهم الله بشئون الحياة المختلفة ، فالله من وجهة النظر الغالبة فى هذه الديانات خلق الكون بأكمله ، ووهبه الحياة ، ووضع نواميس الحياة الطبيعية ، ولكن لا يمكن الاتصال به فى الطلبات اليومية للبشر الا عن طريق أرباب أو أرواح ، وقد يكون بعضها من أرواح الأسلاف ، وكل رب أو روح يختص بعمل معين على الأرض ، فهناك

مثلا روح النهر أو رب الغابة أو المطر أو الصيد أو الزرع وما شابه ذلك والى هذه الأرباب أو الأرواح يكون الالتجاء أولا ، فاذا فشلت يمكن الالتجاء للاله الأعلى .

٤ ـ جميع الأديان بصفة عامة تعتقد فيما وراء الموت بشكل أو بآخر وأن الانسان سيحاسب على أعماله .

٥ ـ جميع الأديان تعتقد أن المتوفى تستمر حياته فى عالم الأرواح ، وبالتالى فالموتى ليسوا أمواتا . ووجودهم يظهر نفسه للأحياء من نسلهم ويمكنهم الاتصال بأقاربهم ، وأن يستمروا فى رعايتهم لهم كما كانوا حال حياتهم ، من أجل هذا تمتعت أرواح الموتى فى نظرهم بالتقديس لأنها قادرة على الحلول فى كل مكان ، وهى موجودة فى العالم المنظور وغير المنظور ، ويمكنها أن تتقمص الأحياء ، وتراقب سلوك الناس ، وتحاسبهم على كل اهمال أو تقصير فى حقها أو حقوق ذويها ، ويعبر الشاعر السنغالى الجامبى « بيرارجو ديوب » عن هذه العقيدة فى قصيدة له يقول فيها :

استمع الى الأشياء أكثر من الكائنات
صوت النار وهى تنصت
استمع الى خرير المياه
استمع فى الرياح
استمع الى الأحراش وهى تنتحب
انه تنهد أسلافنا
هؤلاء الذين ماتوا لم يذهبوا أبدا
هم هناك فى الظلال المتكاثفة
فالموتى ليسوا تحت الأرض
هم فى حفيف الشجرة

هــم فى الخشــب الذى يئــن
هــم فى الميــاه التى تجــرى
هــم فى الميــاه المســتقرة
هــم فى الكوخ ، وهــم فى الجمهرة
ان المــوتى غــير ميتــين

* * *

هــم فى صــدر المــرأة
هــم فى الطفــل الذى ينــوح
وفى النــار المتوهجــة
ان الموتى ليســوا تحــت التــراب
هــم فى النــار التى تمــوت
فى الحشــائش التى تبــكى
هــم فى الصــخور النــاشجة
هــم فى الغــابة ، وهــم فى المنزل
ان المــوتى غــير ميتــين

٦ ـ مفاهيم الخير والشر موجودة أيضا فى هذه الديانات ، بل هى عميقة الجذور فيهــا الى حد لا يتصوره الكثيرون ، فغشيان المحارم مثلا يمتد تحريمه الى كل الفخذ ، ومع أن الله يشفى من الأمراض الا أنه يصيب بالمرض من يخالفون هذه التقاليد ٠

٧ ـ كثير من الأساطير الافريقيــة ، وهى جزء من الديانات والتقاليد المتوارثة ، قريبة الشبه بأساطير الساميين وشعوب الشرق

القديم ، فقبائل الميرو فى وسط كينيا على سبيل المثال ، يعتقدون أن الله قادهم منذ أزمنة سحيقة من أرض العبودية على يد « موجيه » أو « موجويه » الى أرضهم الحالية · وهي تشبه أسطورة الخروج عند الاسرائيليين ، ونجد أسطورة تبلبل الألسنة فى بابل لدى قبائل « اللوجبارا » ، ويرى بعض « الجالا » أن الله أتى مرة من السماء ، وتخاطب مع الجنس البشرى ، ويعتقد « الكيكويو » فى كينيا أن الله حينما يأتى من السماء يستقر على جبل كينيا ، كما أن هناك أسطورة لدى قبائل « التشاجا » تروى أن الله قد غضب من أعمال البشر ، فأهلكهم فيما عدى قلة ، ويبدو التشابه بين هذه الأسطورة وقصة سيدنا نوح · ويروى البامبوتى والتشاجا والميرو ، كيف أن الرب حرم أكل ثمار شجرة معينة على الانسان ، وكيف أنه حينما عصى الانسان الأمر وأكل منها ، جاء الموت الى الأرض ، وعزل الرب نفسه عن البشر ·

٨ ـ يظهر من الديانات الافريقيـة عمق الاحساس الدينى والرباط الوثيق الذى يربط الافريقى بالبيئة الطبيعية من حوله ، حيث لا يتميز الانسان عن الأشياء من حوله ، وحيث يعتبر البشر أنفسهم صورة من صور الكون الكلى فالافريقى عامة كان لا يفرق بين الطبيعة وما وراء الطبيعة ، ولا بين المادة والروح ، فهم يؤمنون بأن القوى الحيوية للكون تسرى فى الخليقة بأجمعها وتربطها بعضها ببعض ، وهى الحقيقة التى ليس وراءها حقيقة ·

٩ ـ الافريقيون عـلاوة على ذلك يرتبطـون بالمجتمع الذى يعيشون فيه ولا تقف صلاتهم به عند حدود المولد والممات ، بل تظل الصلة قائمـة حتى بعد الموت ، فالموتى من الأسـلاف يهيمنون على الأحياء ، وهم القوامون على حفظ القانون والنظام والأخلاق والعادات ، ولهم كل الحق فى عقاب المذنبين الخارجين ، ولهم القدرة أيضا على اثابة المحسنين والمخلصين ·

الدين بهذا كان حلقة الاتصال بين أفراد المجتمع فيما بينهم ، وفيما بينهم وبين الطبيعة ، وقد أورثتهم هذه العقائد استقرارا وثباتا تمكنوا به من أن يشيدوا تراثا راقيا من الأخلاق ٠

شملت مشاعر الافريقى الكون كله ، ولم تحصرها فى نطاق الانسان ومنفعته الدنيوية ، أى أن الديانات الافريقية قد أدركت الكون وفهمته على أنه وحدة لا تتجزأ ، أساسها ما يمكن تسميته « وحدة الوجود » وهى نفس النظرة الشاملة التى نظر بها بعض الفلاسفة والصوفية من المسلمين وغيرهم ٠

* * *

وفيما يتعلق بالشرائع والقوانين الافريقية ، التى تنظم الحياة الاجتماعية وتحكم السلوك البشرى وترشده ، فيبدو واضحا انها كانت ترتكز على الدين (٧) وبفضل ذلك ، ظل النظام الاجتماعى والأخلاقى متماسكا ومحترما من الجميع ، يقول « كينياتا » : قبل دخول الأوروبيين كانت قبائل الكيكويو تتمتع بنظام حكم ديموقراطى » وكذلك يقول آخرون عن قبائلهم نفس ما قاله كينياتا (٨) ٠

من كل ما سبق ، يتضح لنا أن الافريقيين فى الماضى كانت لديهم عقائد راقية ، كما كانت لديهم أيضا نظم أخلاقية دقيقة ومرعية ، ونظم اجتماعية ديمقراطية ، يتمتعون فيها بالحرية الكاملة ، ولقد ساهم الافريقيون بقدر فى الحضارة الانسانية ، وابتكروا ألوانا مختلفة من المعارف والعلوم ، ولديهم آداب رفيعة ، وفنون تعبر عن ألوان من الجمال والذوق الرفيع ، ما زالت موجودة حتى يومنا هذا ، وعلى رأسها فنون القول بأنواعه ٠ وفنون الرقص والغناء التى لم يبارهم فيها شعب من الشعوب ، وكانت لديهم أيضا الرسوم والدروع المزينة والنحت على الخشب والأقنعة الرائعة

والألبسة المزخرفة ، بالاضافة الى أنماط من الايقاعات الموسيقية المتفردة ، التى تكشف عن صفاء وبساطة وصدق فى التعبير ، وواقعية مستمدة من بيئتهم وأحوالهم ٠

٢ ـ الثقافة الاسلامية :

انتهى العصر القديم فى العالم بانتصار الأفكار الدينية الجديدة ، ممثلة فى اليهودية والمسيحية ، وبينما عجزت اليهودية عن مغالبة الأديان الوثنية فى العالم السامى القديم وأديان الحاميين والأديان الافريقية ، استمرت المسيحية تصارع هذه الأديان صراعا لا هوادة فيه ، واكتسبت لها بعض المستقرات فى مصر والنوبة وشمال افريقيا ومملكة أكسوم فى القرن الافريقى ولكنها لم تنفذ جنوبا الى كينيا وتنزانيا الحاليتين ، كما لم تنفذ الى وسط القارة أو جنوبها ٠

ولما ظهر الاسلام دخل الى مصر وشمال افريقيا ، وانحدر الى النوبة وديار « البجة » على ساحل البحر الأحمر ، ثم اخترق ديارهم واتجه الى ساحل اريتريا ، وتدفق الى هضبة الحبشة ، ثم بدأت المؤثرات الاسلامية تندفق بشدة على ساحل شرق افريقيا كله جنوب الصومال فى كينيا وتنزانيا الحاليتين ، وازدادت الهجرات العربية وغيرها الى المنطقة ، مما ترتب عليه آثار بعيدة المدى فى ثقافة هذه البلاد ما تزال قائمة الى الآن ٠

ترتب على دخول الاسلام الى الجزر والسواحل الكينية ظهور العديد من المدن والامارات الاسلامية فى « شنجايا » و « لامو » « وممباسا » و « ماليندى » وغيرها الى الجنوب فى تنزانيا ولا يهمنا بالطبع أن نتابع انتشار الاسلام وتطوره التاريخى فى المنطقة ، وانما يهمنا أن نبين كيف قام الاسلام بالتأثير فى حياة السكان ، وكيف قام بدوره فى التفاعل والتعديل فى الثقافة الأصلية فى هذه البلاد ٠

انتصرت الثقافة الاسلامية انتصارا ساحقا فى معظم البلاد الافريقية ، وبرزت عدة دول اسلامية حديثة فى القارة ، علاوة على انتشاره بنسب متفاوتة فى بقية الدول الافريقية ، وسرت العقيدة والثقافة الاسلامية فى هذه الأرجاء بمعزل عن السياسة أو الفتح غالبا ، وقد اختلفت آراء العلماء والمؤرخين فى تفسير هذه الظاهرة ، وأرجعوها الى أسباب اقتصادية وجغرافية فى المقام الأول ، ومع ذلك فاننى أرى أن تلك الأسباب تتعلق بالثقافة الاسلامية نفسها ، وملاءمتها لحاجات الناس الاجتماعيـة فى افريقيا ، فالاسلام عقيدة شاملة تحيط بالارادة والشعور ، والظاهر والباطن ، سواء أكان الفرد ناظرا الى دنياه أو ناظرا الى آخرته ، مسالما أو محاربا ، معطيا أو آخذا ، ان شمول العقيـدة الاسـلامية فى ظواهرهـا الفرديـة والاجتماعية هو من أهم سمات الثقافة الاسلامية ، فاذا علمنا كما سبق القول ـ أن الحيـاة فى افريقية كانت دينيـة أساسا ، وكل الأفعال والأفكار ترتكز حول الدين، فاننا ندرك كيف تلاءمت العقيدة الاسلامية مع واقع المجتمعات الافريقية وحاجاتها ٠

كذلك فان الثقافة الاسلامية ، تجعل المسلم مستقلا فى عبادته عن الهياكل والمعابد ، بل وعن الكاهن ورجل الدين ، وهذه السمات علاوة على ملاءمتها للحاجات النفسية والاجتماعية ، فانها أيضا فى بعض عناصرها ليست بعيدة عن الواقع الافريقى الذى لم يعرف المعابد والهياكل ٠

وفكرة الاله الأعلى ، الذى لا تدركه الأبصار، ولم يقف أحد على صورته وهو شامل القدرة والمشيئة ، وهو فى كل مكان ، لم تكن بعيدة أيضا عن الافريقيين كما أوضحنا سالفا ، فلم يكن من الصعب عليهم الايمان به ٠

كذلك المسلم، فرد مستقل ، له حقوق معروفة، وعليه واجبات معروفة وهو عضو فى جماعة ، عبادة ومعيشة ، لا فرق بين غنى

وفقير ، ولا فضل لأحد على أحد بسبب اللون أو الجنس أو النسب أو أى اعتبار مهما كان ، والمسلمون جميعا مهما اختلفت ألوانهم وأجناسهم سواء ، فالاسلام ليس دين أمة بعينها ، وليس المسلمون أمة مختارة دون سائر الأمم ، ولا ينبغى لهم أن يظلموا أو يعتدوا ، ويجب أن يعيشوا فى ظل أخوة شاملة ، كل ذلك مما حبب الاسلام فى نفوس الناس ، وقربهم اليه ٠

والواقع أن انتشار الاسلام وتفاعله مع الثقافة الافريقية الأصلية ، ظاهرة جديرة بالبحث والتقصى ، لأنها ظاهرة فريدة لا نظير لها فى الحاضر ٠ فلم تكن الدعوة الى الاسلام هدفا لجماعة بعينها ، بل انتشر الاسلام وتغلغل فى نفوس الناس بالمخالطة ، ولم يلجأ الى التغيير العنيف ، بل كان حكيما حليما ، تعايش مع العادات والطقوس القديمة ، وأبقى ما لا يضر منها وعدل ما يتنافى مع جوهره تدريجيا ، وترك الناس يفندون طقوسهم وشعائرهم ويتخلون عما لا يفيدهم وما يتعارض مع اسلامهم وعقيدتهم الجديدة، فتمت بذلك عملية التحول التدريجى الى الاسلام فى مراحل ثلاث : هى التفريغ والتفاعل ثم التحول ، وبذلك أمكن التوصل الى نوع من التوازن فى شكل الحياة الاجتماعية ، يحفظ على السكان كيانهم وتركيبهم ، ويؤدى فى النهاية الى بلورة نادرة لمجتمع اسلامى تغلب عليه الطبيعة الاسلامية التى تحمل ملامح افريقية كعادة الاسلام فى كل مكان ٠

وكان اعتناق الاسلام يبدأ كبذرة فى الوعى الاجتماعى ، وتلك هى المرحلة الأولى ، وبالتدريج تعمل البذرة على اثارة التساؤلات . وهى المرحلة الثانية التى ينتج عنها موقف جديد ، يتخذ قوته بمضى الوقت ، فيعدل من سلوك الفرد، ثم يعدل من سلوك المجتمع نفسه. وهذه هى المرحلة الثالثة ٠

وفى المرحلة الأولى لا يبدو أن الاسلام يعارض الاستمرار فى الاحتفاظ بدين القبيلة وشعائرها ، ويؤدى المسلمون شعائرهم

كعمل فردى جنبا الى جنب مع العقيدة القبلية ، مع انتفاء نزعة التعصب ، والزواج مثلا تصحبه الطقوس المعتادة ولا يعارض المسلمون فى زواج بناتهم من الافريقيين ، وبذلك تبدأ هذه الطقوس فى التحلل التدريجى ، وقد لا تختفى نهائيا ، الا أنه يبدأ الاتباع الظاهرى للاسلام ، ثم يتعمق المشاعر تدريجيا ، ويؤثر فى كيان الفرد وفكره ٠

وكانت النتيجة تأثيرا قويا للاسلام ، فقد انبعثت عنه نظرة جديدة للحياة والجماعة ، واستوعبت الثقافة الاسلامية الكثير من عناصر الحياة الافريقية ، ومن مظاهر التوفيق بين الثقافتين على سبيل المثال : الاعتقاد فى الله الواحد ، فقد صارت لفظة « مونجو » والتى تعنى الاله الأعلى عندهم ، مرادفة للفظة الله ، ثم تعلموا أن المونجو لا يمكن استرضاؤه بالقرابين فحسب ، بل يجب أداء الفروض من صلاة وزكاة وغير ذلك ، كما أن الولاء له يقتضى اتباع الشريعة الاسلامية ، ومن هنا يحدث التغيير العميق والجوهرى فى أفكار الناس ، وخاصة فيما يتعلق بعلاقات الانسان بخالقه ، وبفكرة الحياة بعد الممات ، وفكرة الجزاء والعقاب فى الآخرة ٠

تأثر الأفارقة بما جاء به الاسلام ، وخاصة ما يتعلق بشعائر الموت ، وقد احتفظ الأفارقة بكثير من معتقداتهم عن الروح ، أما عادة استرضاء أرواح السلف فقد تحولت غالبا الى الاعتقاد فى الأولياء ، وتحول الايمان بالآلهة الصغيرة الى الاعتقاد بالملائكة ٠٠٠٠ وهكذا مما لا يتسع المجال لتفصيله (٩) ٠

٣ ـ الثقافة الغربية :

بلغ العالم الاسلامى أوج قوته فى القرن الخامس عشر الميلادى، وتركزت الثقافة الاسلامية فى مصر المملوكية بعد سقوط بغداد سنة ١٢٥٨ م ، كما كان سقوط الأندلس سببا فى تطور مماثل فى

المغرب الأقصى ، ولم تلبث الثقافة الاسلامية أن وجدت لها مرتكزا جديدا فى عاصمة الدولة العثمانيـة ، ولكن سرعان ما بدت الثقافة الاسلامية وكأنها قد قطعت الشوط الذى بدأ منذ ظهور الاسلام .

فى هذا الوقت الحاسم ظهرت القوة الاوروبية . وبدأت تسير سيرها الحثيث نحو التقدم ، وكانت جهود الأسبان والبرتغاليين فى الكشف الجغرافى هى طلائع النهضة الاوروبية . التى تفجرت تفجيرا عنيفا متدافقا ، ولم تستطع جهود المسلمين أن تلاحق الأوروبيين فى تطورهم وتقدمهم ، فتخلفوا عن الركب ، وساروا فى طريق التخلف .

تركزت جهود الغرب فى المراحـل الاستعمارية الأولى على استنزاف الموارد الطبيعية للبلاد المحتلة ، فلم يعمد الى نشر الثقافة المسيحية الا لماما ، ثم تطورت أولوياتهم منذ النصف الثـانى من القرن التاسع عشر ، وعملوا على نشر المسيحية بين أبناء القارة .

عاودت المسيحية جهودها فى شرق افريقيـا بعد أن سـيطر الانجليز على زنجبار سنة ١٨٤٠ م ، وقام أحد المبشرين بالاستقرار فى ممباسا ، وترجم الكتاب المقدس الى اللغة السواحيلية ، وتبعه آخرون ، واتجهت جهودهم الى نشر المسيحية فيما يلى الساحل ، وتأسست بعثة كاثوليكية عام ١٨٦٠ على الساحل واستقر آخرون فى تنجانيقا (تنزانيا الآن) ثم تطرقوا الى أوغندا سنة ١٨٧٤ م بعد اكتشاف منطقة البحيرات العظمى ، وأرسل الملك « ليوبولد » الثانى وكذلك الانجليز والأمريكيون بعثات متعددة الى الكونغو .

ولم تلبث الظروف العـالمية أن تغيرت عقب الحرب العـالمية الثانية نتيجة لتراكم المعرفة . والتطور الحضارى الهائل ، الذى أدى الى سرعة التواصـل بين شعوب العـالم ، وبروز مبـادىء الحرية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير للشعوب وغير ذلك ، مما ترتب عليه بالدرجة الأولى القضاء على ظاهرة الاستعمار المباشر حيث ادرك

الغرب أن ذاك عصر قد فات أوانه ، وعليه أن يخرج سلما قبل أن يخرج حربا .

وانطلاقا من هذا الادراك ، أعد الغرب عدته ، وخطط استراتيجيته ، كى يستمر ممسكا بزمام القوة العسكرية فى العالم، متحكما فى اقتصاديات الشعوب مسيطرا على مقدراتها ، قادرا على توجيهها الوجهة التى يراها محققة لمصلحته ، وكان من بين أهدافه تحوير ثقافة الشعوب الى ثقافة غربية تجعلها أكثر قبولا وخضوعا للتوجيه ، وتلك هى ما يسمى « سياسة التغريب الثقافى » .

من بين المناطق التى كان لها الأولوية فى مخططات الغرب ، منطقة شرق افريقيا ، وذلك لتحقيق هدفين : أولهما مقابلة الحزام العربى الاسلامى فى الشمال بحزام افريقى مسيحى فى الوسط والجنوب ، بهدف منع التأثيرات العربية الاسلامية من النفاذ جنوبا ، وثانيهما : الاستئثار بهذه المنطقة اقتصاديا وسياسيا .

حاول الغربيون وما زالوا يحاولون الوقوف فى وجه انتشار اللغة العربية وعملوا على الابقاء على تعدد اللغات ، وزيادة التباعد بينها ، واحياء العديد منها فى ذات الوقت ، لمواجهة نفوذ العربية ، التى كانت تزدهر وتنتشر وكانت أيضا اللغة المشتركة بين الشعوب المختلفة ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية عملت على استبدال هذه اللغات جميعا ومنها العربية باللغات الأوروبية .

ارتبطت الثقافة الغربية منذ البداية بالاستعمار ، الذى أخضع البلاد للاحتلال والاستغلال ، وكان من نتائج الاستعمار أيضا تجزؤ الثقافات من الناحية الجغرافية وعزل بعضها عن البعض ، اذ عمد الاستعمار الى تقسيم المنطقة الثقافية الواحدة الى أجزاء مختلفة بطريقة تعسفية ، مما أدى الى تفتيت الأوضاع الثقافية .

وتعمد الاستعمار أيضا محاباة بعض المناطق على حساب مناطق أخرى ، مما أدى الى اخلال التوازن الاقتصادى والسياسى ،

واتساع الهوة بالتدريج بين المدينة والقرية ، وبين الساحل والداخل .

وقد اقترن الانفصام الجغرافى بانفصام زمنى ، اذ سعى الاستعمار الى قطع صلات الافريقيين بماضيهم وتقاليدهم وثقافتهم . وأرغم الأفارقة على تعلم لغة جديدة ، وأساليب فكرية جديدة ، وكان التعليم الاستعمارى وسيلة للغزو وقطع الصلة بين الماضى والحاضر (١٠) ، كذلك ارتبطت الثقافة الغربية بالقهر والعنصرية ، وادعى المبشرون أن الله أبيض ، وجميع مقاييس الجمال بيضاء . وأن أبناء حام ملعونون فى التوراة ، وأن عليهم كما جاء فى الانجيل أن يخدموا الرجل الأبيض السيد ، وفرقوا بين الناس فى العبادة والكنائس طبقا لألوانهم كما هو معروف ومشهور .

كذلك لم يكن الأوربيون يختلطون بالسكان السود أو يزوجوهم أو يتزوجون منهم كما كان يفعل العرب ، بل ان المبشرين أنفسهم كانوا فى كثير من الأحيان قدوة سيئة من حيث السلوك الفردى .

وقد نقل الغرب أيضا خلافاته المذهبية الى البلاد الافريقية ، وكثيرا ما كانوا يتجادلون ويتنافسون وأحيانا يتحاربون ، مما لايزال أثره موجودا حتى الآن والمتمثل فى الكنائس المتعددة والمختلفة حتى فى المدينة الواحدة .

كانت هذه كلها أسبابا جعلت الثقافة والتقاليد الغربية الجديدة تفشل فى حل مشكلات الأفارقة الاجتماعية ، ولم تقدم بديلا معقولا عن تقاليدهم وأعرافهم ، مما أدى الى أنواع من الانحلال الأخلاقى والتفسخ الاجتماعى كما أدى الى شيوع الأنانية والمادية والفردية البشعة .

وفى مرحلة تالية ، خاصة بعد الاستقلال · حاولت الكنائس تجاوز كل هذه السلبيــات ، ولجأت الى خطط ووســائل فعــالة ومدروسة بعناية ، واهتمت بانشاء المدارس لتعليم الأطفال ، الذين هم بالطبع أكثر قبولا وتأثرا بالثقافة الجديدة · وعملت أيضا على اجتــذاب نخبــة من كل قبيــلة ، علمتهم فى المدارس التبشيريــة وأرســلتهم الى أوروبــا ، ومكنتهم من مراكز النفوذ والســلطة . واجتثتهم من جذورهــم الثقافية ، وعندما عــاد هؤلاء ، كانوا على شعوبهم أشد وأقسى من المستعمرين البيض ، وابتعدوا عن شعوبهم، وأغفلوا أمانيهم وأحلامهم فى التحرر الاجتماعى والثقافى والاعتداد بقوميتهم وذاتيتهم ·

كذلك عمدت الدول الغربية الى انشاء المستشفيات ، لاجتذاب الأهالى عن طريق العلاج ، ومدتهم بالمساعدات المادية ، وعملت أيضا على ربط المؤسسات التعليمية بالغرب ، وأغرقت المكتبات بالكتب والدوريات والمؤلفات التى تبث أنواعا من الثقافة الغربية ، وفى فترة لاحقة عمدوا الى التدرج فى الدعوة الى المسيحية . وقبلوا من الناس دخولا شكليا فى المسيحية ، وتخلوا عن عدد من عنــاصر الثقــافة المسيحية كتكتيك مؤقت ، حتى نجحوا آخر الأمر فى استقطاب عدد كبير من السكان الذين قبلوا المسيحية والثقافة الغربية · وبلغت هذه النسبة فى كينيــا حوالى ٦٠٪ من اجمالى عدد السكان ومع ذلك ، فان أكثرهم مسيحيون شكلا ، كما أن المفكرين من أهل البلاد يحاولون أفرقة المسيحية وادخال عناصر من الثقافة الأصلية فيها ·

أما المسلمون فهم يواجهون أيضا الثقافة الغربية ، ويختلفون فى موقفهم منهــا ، وظهرت ثلاثة اتجاهات فى هذا المضمار ، منها اتجاه السلفية والمتشددين ، والاتجاه الذى يقوده المجددون ، والاتجاه الذى يسلكه المتغربون ، ورغــم كل الظواهر السلبية والصراعات والاختلافــات بين هذه الاتجاهات ، فاننى أرى أن التيــار المعتدل العقــلانى سوف يسود ، وسوف يشق طريقه حتمــا بين مختلف التيــارات ·

الفصـــل الثـاني

مشـــكلات التفاعل الثقافي

١ ــ تمهيـــد ٠

٢ ــ مشكلة الانتماء العقائدى ٠

٣ ــ مشكلة التعددية الثقافية ٠

٤ ــ مشكلة التنمية الثقافية ٠

٥ ــ مشكلة النخبة ٠

تمهيـــد :

الحقيقة ان المسرح الافريقى الراهن يتغير ، وفى نفس الوقت يأخذ طريقه الى الاستقرار (النسبى) وهذه المرحلة بالغة الخطر والأهمية فى مســتقبل القارة ، بل ومســتقبل العـالم كله ، لأن نتائجها هى أبلغ الدلالة على قوة العناصر الثقافية التى سيكتب لها البقاء ، ومدى أهميتها وقيمتها ، وهو تحد حقيقى للأساس الحضارى القائم على قيم غربية وهو فى ذات الوقت اختبـار لقيم الحضـارة

الاسلامية ، ومدى قيمتها وقدرتها وملاءمتها لبناء صرح الحضارة الافريقية الراغبة فى التفرد والتميز والاحتفاظ بشخصية مستقلة ٠

وقد بذل عدد من الباحثين والدارسين والأدباء والفنانين الأفارقة جهودا كبيرة لابراز شخصية افريقيا المستقلة ، والاعتزاز بمقومات هذه الشخصية مع المحاولة فى الوقت نفسه الاستفادة من الحضارة الغربية وقيمها الصالحة ، وقد عبر هؤلاء جميعا عن أفكارهم وآرائهم ، وقامت الحركة المعروفة باسم « الحركة الوطنية الفكرية الزنجية » بهدف كشف عمق التراث الافريقى وتنوعه وثرائه ، وظهر جيل كامل من العلماء والانثروبولوجيين الأفارقة من مختلف التخصصات ، عملوا على دراسة ثقافتهم ومجتمعاتهم من وجهة نظر افريقية خالصة ، ويمكن القول ان هذه الحركة قد مهد لها وشارك فيها عدد من الزعماء الأفارقة ، ومنهم الزعيم الكينى « جومو كينياتا » الذى كتب كتابه المشهور « فى مواجهة جبل كينيا Facing Mount of Ken الذى سجل فيه كثيرا من تفاصيل الحياة والنظم الثقافية فى كينيا ٠

عمل هؤلاء العلماء والزعماء على اعادة كتابة التاريخ الافريقى ، بما يعيد للقارة اعتبارها ، ويوضح قضاياها المتعلقة بالاستقلال ومشكلة الاضطهاد والتمييز العنصرى وفضح الادعاءات الظالمة التى تصور افريقيا بلا ماض وبلا ثقافة أو تقاليد أو نظم اجتماعية لها اعتبارها ٠

وقد كتب « على المزروعى » وهو أستاذ كينى فى كتابه (١١) « الافريقيون » يعرض عددا من الموضوعات والمشكلات فى القارة

الافريقية ، يعالجها من وجهة نظر محددة ، يبينها العنوان الفرعي لكتابه « التراث الثلاثي » A Triple Heritage ويقصد به : التراث الافريقي الأصيل ، والتراث الاسلامي ، والحضارة الأوروبية الحديثة ووطأتها على المجتمعات الافريقية وثقافاتها التقليدية ، وكذلك كتب آخرون ، ويمكن أن نجمل ما كتبوه فيما يلي :

١ ــ الانتماء العقائدي :

يحيط بالافريقيين ومنهم الشعب الكيني قلق روحي عميق ، فالمسيحية التي طبع عليها الغرب طابعا عنصريا استعماريا ، تواجه موقفا جديدا في افريقيا ، ويتمثل ذلك في محاولة «أفرقة المسيحية» وقد كان انفصال « كينيث دافيد كاوندا » زعيم « زامبيا » والذي يوصف بأنه رجل عصره ، ونتاج القوى التي تشكل افريقيا الحديثة ، كان انفصاله عن الكنيسة الاسكتلندية في « لوبوا » وتكوينه ما يسمى « مجلس زامبيا » بداية الانفصال الجماعي المسيحي عن الكنائس الغربية ٠

وفي افريقيا أيضا كثير من الحركات التي ترفض كلا من الاسلام والمسيحية وتحاول العودة الى الدين الافريقي ، ويدعي السيد « ب ٠ أوجي » وهو من زعماء افريقيا أن كلا من الاسلام والمسيحية قد أخفقا في انشاء السلام والحب والاتحاد في الحياة الافريقية ، وأن الدين المناسب الوحيد للروح الافريقية ، هو الدين المتغلغل في تربتها ، والذي احتضنه الافريقيون ٠

وكثيرا ما يقول أفراد النخبة أن مجرد قبول الدين المسيحي أو الاسلام يعتبر نوعا من القبول الثقافي والنفساني ، فالاسلام

أو المسيحية على حد تعبيرهم قد جاءتهم ليس فقط كنظرية دينية بسيطة ولكن كمجموعة من القيم والقواعد الاجتماعية والحضرية . رئي أنها أرقى من أي شيء قدمته الحضارة الافريقية .

ليس غريبا اذا أن ينتج من ازدياد الشعور بالذات . بين المثقفين الافريقيين رد فعل عدائي بين الكثيرين منهم للاسلام أو المسيحية ، ولذلك كثيرا ما يقذف الافريقي بكل ما تعلمه في مدارس التبشير ليعود إلى التحرر أو الأفرقة كما يقولون (١٢) .

وينظر كثير من الأفارقة الآن الى الاحتفالات القديمة والرقص والطبول والطقوس الطبيعية ، على أنها تعبيرات تربوية للروح الافريقية ، مما يدل على أن الصور التقليدية للمجتمعات الافريقية لم تتداعى نهائيا ، بل الصحيح أن هناك تقاليد روحية تقف الآن موقف الحكم على الثقافات الوافدة ، ولا يعني هذا محاولة احياء الماضي وبعثه كما كان ، بل يعني أن الافريقي لم يعد يقبل الادعاء بأنه رجل بلا ماض روحي ، وهو يرغب في بعث التقاليد الافريقية في ثوب جديد ، وهذه مهمة صعبة ودقيقة ، ولكن يبدو أن الافريقي مصر على تأكيد ذاته وهويته المستقلة .

قال الفيلسوف الغاني : ج . دانكو يعبر عن هذا الرفض :

ان الاله الكامل هو الرب

والله ليس مسيحيا

ولا هو بمسلم

ليس ملكا
ولا هو ثلاثة
وليس واحدا!
ولا كثيرين
والكل هو كل الكل
الكل شامل
كل الكل هو الله
الله شامل

وقد وجدت هذه الأفكار لها صدى فى الشعر والرواية . من ذلك ما يقوله الشاعر « تشيكايا » حيث يهاجم القديس آن والمسيح ودين الفقراء الذى كان يجب أن يكون أمل المحرومين :

عند مدخل كينشاسا
تجد تمثال القديسة آن والساعة
واقفة على ظهرها ولم يعدلها
بشرة المسيح الرقيقة
ولا دمه الصافى
انى لأضحك من حزنك أيها المسيح
يا مسيحى الرقيق الوديع
فالسن بالسن
ونحن سواسية يجمعنا اكليل الشوك

وكتب ع٠ج٠ أراماتوا :

ان ربنـــــا أســـــود
أسود من سواد دائـــم
بشـــفاه كبيرة فاجـــرة
بشعر ملبد وعينين عسليتين صافيتين
انــه ذو جســد جميـــل
لأنــه على صـــورته صنعنا
ان ربنـــــا أســـــود

بهذه الكلمات يعبر الافريقيون عن رد الفعـل تجاه النظريات الأوروبية العنصرية التي قدمت لهم الرب فى النظريـة المسيحية أبيض ٠

والواقع أن هناك محاولات عديدة لأفرقة المسيحية ، ويحاول المسيحيون الأفارقة طبع عقيدتهـم بطابع خاص ، ولذلك اهتموا بتاريخ الأنبياء السود ، كما يتبين هذا الاهتمام فى الاجتماع الذى عقد فى كمبالا عام١٩٦٣ م بين مندوبى الكنائس فى مؤتمر الكنائس الافريقية ، حيث اتفق الجميع على ضرورة تزويد افريقيا بكنيسة جديدة خاصـة بها ، وطالبوا المثقفـين السود بضرورة أن يمنحوا المجتمع الحديث المادى ، النزعة والانفعال الزنجى الذى تحدث عنه « سنغور » وحاولوا أن يجدوا مكانا لعقائدهـم فى الأسلاف وفى رسالة المسيح ٠ يقول ف٠ب٠ ويلبورن فى دراسته عن الكنائس المنشقة فى أوغندا وكينيا : انها تعكس رده مدنية كاملة على أخرى لأنها تكشف ما جاء به المبشرون وما منعوه (١٣) ٠

٢ ـ التعددية الثقافيـة :

من أبسط مقومات الشخصية الوطنية وأوضحها وأهمها فى الوقت نفسه الاعتداد باللغة الوطنية ، واستخدامها فى التعـامل والتواصل والكتابة الأدبية والعلمية ـ بدلا من استخدام اللغـات الأجنبية ، كما كان عليه الحال ابان الحكم الاستعمارى ، وكنتيجة لذلك ، وبخاصة بعد الاستقلال في الستينات ظهر عدد من الأدباء والشعراء الروائيين والسياسيين والمفكرين نادوا بضرورة استخدام اللغات الوطنية .

قال « ليون ديوب » فى الخطاب الافتتاحى الذى ألقـاه فى مؤتمر روما سنة ١٩٥٩ : اننـا لا نستطيع أن نجعل لغتنا كاللغة الانجليزية أو الفرنسية أو البلجيكية أو البرتغـالية ، وأن نترك أحجاما لها صفتها الخاصة من عبقريتنا نتركها يقضى عليها لصالح لغات الغرب ، التى بدأت تزول وتضمر ، اننا نجتهد لكى نصـنع لهذه العبقرية مصادر تعبير تتلاءم مع المهمة الملقاة على عاتقنا فى القرن العشرين .

وقال المرحوم « شعبان روبرت » يحض على التمسـك باللغة السواحيلية :

صـدر الأم تمسـك بـه فهو الأحـلى
والسواحيلية لسان أمى ولا زالت عندى الأغلى
هى حـديثى فى طفـولتى وشـبابى
ولسـانى طلق بالتعبير بها عمـا أعرف
وهذا ينعـش روحى مثـل الشـذى
يعطـر الأنـف وينعـش القلـب
صـدر الأم غـيره لا يرضـينى (١٤)

وكان « جومو كينياتا » زعيم « كينيا » يصر على استخدام اللغة السواحيلية فى حديثه الى شعبه ، وكان يأمر رجال الدولة باستخدامها فى حديثهم ومداولاتهم فى مجلس الشعب ·

واستخدم هؤلاء الزعماء والمفكرون لغتهم الوطنية فى التعبير ، حتى أولئك الذين اضطروا الى استخدام اللغات الأوروبية ، فانهم كتبوا عن موضوعات افريقية خالصة ، استوحوها من الحياة الافريقية ذاتها ، أو من تراثها الأصيل ·

وكان الأمل أن تستمر العناية باللغات الوطنية وتدعيمها والاصرار على استخدامها وترقيتها بعد الاستقلال ، ولكن من المؤسف أن الآمال التى كانت معقودة على الزعماء والمثقفين لم تتحقق ، ولم يتم متابعة اللغة الوطنية والاجتهاد لاعلاء شأنها وجعلها لغة التفاهم المشترك بين القبائل المختلفة ، ولغة التعليم والثقافة العامة ، والذى حدث هو العكس فقد تزايد استخدام اللغات الأوروبية ، وتخلى المثقفون مرغمين عن الكتابة بلغتهم الوطنية بسبب مشكلات النشر والتوزيع والطباعة وغير ذلك ، فيما عدا القليلين منهم الذين استمسكوا بلغاتهم الوطنية ، وتحملوا مشكلات لا حصر لها فى هذا المضمار ، والغريب أيضا أن القبائل بدأت تتنافس فيما بينها لاعلاء شأن لغاتها المحلية ، مما أدى ويؤدى الى مزيد من التعدد اللغوى ، والتقليل من أهمية اللغة الوطنية، ومن الطبيعى أن ذلك يعوق بشكل أو بآخر ، الوحدة الثقافية العامة المطلوبة لتأكيد الهوية الوطنية وتدعيمها · وتعوق فى نفس الوقت استمرارية وفاعلية الاندماج والانصهار الثقافى ·

وعلى الصعيد الثقافى العام ، قام الغرب بمحاولات ليحصر الافريقى بين احتمالين لا ثالث لهما ، أما أن يكون أوروبيا اسود ، أو افريقيا ، ولكن الأفارقة عموما يريدون لأنفسهم شخصية مستقلة، ويريدون اعادة تشكيل حياتهم وحضارتهم على نحو فريد خلاق ،

وقد اكتشفوا حضارتهم من خلال تحديهم لسيادة الغرب الثقافية . فافريقيا لم تكن خلوا من الحضـارة قبـل الغزو الاستعمارى ، بل اكتسبت علما ومهارات ، وأنتجت أعمالا ذات قيمة فنية عظيمه فى النحت والموسيقى والرقص والشعر والمأثـورات القوية ، كان الأفارقة يدركون تماما وجود مثل هذا التراث ، المعبر عن تقاليدهم ، وظلوا ينتجونه بأنفسهم ، حتى أصبح جزءا من حياتهم اليومية .

والآن تقوم على الأرض الافريقيـة حرب ثقافيـة طاحنة ، بين التقاليد الافريقية الأصيلة ، وبين القوى المدنيـة الغربية الحديثة ، وتستخدم افريقيا فى هذه الحرب وسائلها وأساليبها ونظرتها الى الحياة ، مستفيدة من تراثها القديم الطويل ، خاصة أنه على الرغم من كل ما يقـال عن اتسـاع التغيرات التى طرأت على المجتمعات الافريقية ، فان هذه التغيرات لم تطمس تماما ملامح القيم التقليدية المتوارثـة .

لقد أغفلت افريقيـا تدوين وتوثيق انجازاتها الحضارية فى مختلف المجالات وعبر العصـــور ، وصحيح أن الذاكرة الافريقية ما تزال تحتفظ بكثير من ملامـح الماضى حيـة فى الأذهـان ، وفى المأثورات الشعبية ، وفى الحاضر القائم بالفعل ، ولكن هذا فى حد ذاته يبين مدى الحاجة الى تسـجيل وتدوين المنجزات الافريقية ، وتوثيق تاريخها ، الذى ينتقل عن طريق المشافهة من جيل الى جيل قبل أن يندثر تمـاما ، فالهوية الافريقيـة تتطلب الشعور والوعى بالذات ، وهذا الوعى يستلزم بدوره وجود تقاليد راسخة لتدوين وتوثيق الانجازات الافريقية .

وقد نادى الزعماء والمثقفون الأفـارقة فى عهد الكفاح ضـد الاستعمار باحياء الثقافة الوطنية وتدوين التراث، ولكن مما يؤسف له أن الحكومات الحـالية لم تعد الخطط اللازمة لذلك ، ومن جهة أخرى تعمل على مزج الثقافات المحليـة والتقريب بينها ، تمهيدا

لخلق ثقافة عامة مشتركة تجمع القبائل عليها ، بل تركت الأمر خاضعا لارادات واتجاهات مختلفة مما يؤدى الى تدعيم التعددية الثقافية الموجودة بين القبائل ، ولا يعمل على مزجها واندماجها . مما يؤدى الى نوع من التباعد الثقافى ، والاستمساك بعناصر شديدة المحلية ، وهذا مما يعوق بالطبع ابراز الوحدة الوطنية ويؤدى الى مشكلة فى الاندماج الوطنى ، فمن نتائج التعدد الثقافى وغيره حدوث أزمة فى الاندماج الوطنى ، والعكس صحيح ، بمعنى أن عدم وجود وحدة وطنية يخلق التعدد الثقافى ·

كان من نتائج اهمال الحكومات العمل على التوحيد الثقافى تفاقم عدد من المشكلات ، فكل قبيلة تحاول أن تظفر لنفسها بمكانة ونفوذ ومكاسب أكثر من غيرها ، وتحاول فى ذات الوقت التمسك بموروثاتها ، مما يؤدى الى صراع على الحكم والثروة والمناصب . ويؤدى الى الانقلابات العسكرية والخلافات والصراعات التى تؤدى بدورها الى الاغراق فى التمسك بالموروثات المخالفة للآخرين مهما كانت درجة محليتها ، وأيضا التعصب فى مجالات التعامل والالتقاء والاندماج على المستوى الفنى والثقافى العام ، مما يعوق من غير شك عمليات التفاعل والانصهار الثقافى العام (١٥) ·

٣ ـ مشكلة التنمية الثقافية :

تعانى كينيا كغيرها من الدول الافريقية من ضعف اقتصادى وفقر اجتماعى ، وينعكس هذا بدوره على برامج التنمية الثقافية . وضعف الخطط العامة للتنمية ، وقلة الاعتمادات المالية المخصصة للمدارس والجامعات ودور النشر، مما يؤدى بدوره الى نقص الكوادر الثقافية الضرورية للتنمية ونقص الكتب والمؤلفات والنشرات والوسائل التعليمية الضرورية ، وقلة عدد القارئين والمؤلفين بلغاتهم، وكذلك الاهمال في جمع التراث وتسجيله ونشره والاستفادة منه ·

وقد استغلت الدول الأوروبية كل ذلك ، حيث تقوم بمحاولات مستمرة لفرض أساليبها وخططها فى العملية وتوجيهها لصالحها وأحيانا تتدخل تدخلا مباشرا فى خطط الدولة وبرامجها الثقافية وتملأ المكتبات العامة والأسواق بكتبها ونشراتها ودورياتها المكتوبة بلغاتها . مما لا يتيح المجال والظروف المناسبة لنمو المؤلفات المكتوبة باللغات الوطنية ، أو حتى يكتبها الوطنيون .

وتقوم الدول الغربية أيضا باغراء الدول الافريقية بالمنح والبعثات الدراسية وارسال الأساتذة الزائرين ، واغراء الطلاب بالرحلة الى أوروبا والدراسة بها أو غير ذلك ، فاذا أضفنا الى ذلك قلة امكانيات البحث ووسائله ، فاننا ندرك خطورة مثل هذه التدخلات والأوضاع وآثارها الخطيرة فى تفاقم التغريب الثقافى .

كانت المناهج التى تدرس تعدها السلطات الاستعمارية على غرار مناهج الدولة المستعمرة ، وأحيانا صورة طبق الأصل منها ، فلم تكن بذلك تلبى احتياجات القارة ، وكان مضمونها يتعارض تعارضا جذريا مع المعتقدات ، فهزت أركان المجتمعات وملأت نفوس الناس بالشك والاحباط ، واجتثت الصفوة من الشعوب ، وجعلت التمييز العنصرى وسيلة للازلال والقهر ، وفى سلسلة « على المزروعى » يؤكد ذلك ، كما يصف الجامعة بأنها ذروة بنى التبعية الثقافية (١٦) .

٤ ـ مشكلة النخبة :

من المشكلات التى تواجه الأفارقة بوجه عام، فى طريق البحث عن هوية ثقافية مستقرة ، هو موقف النخبة الحاكمة وبعض النخب المثقفة . تلك النخب التى ترى نفسها فى مرآة الثقافة الأوروبية ، حيث تأثرت بآراء وأفكار بعض علماء الغرب المتخصصين فى الدراسات الافريقية ، والذين يدرسون النظم والثقافات الافريقيه الوطنية من منطلق غربى ، ويخضعونها لأحكامهم التقويمية التى

تستند الى المحكات والمعايير والمقاييس الغربيـــة • فهؤلاء ما زالوا يعتبرون أوروبا وثقافتها هى النموذج أو المثال الذى تقاس عليه بقية النظم والثقافات ، وأنه يتعين على شعوبهم الارتقاء حتى تصل الى المستوى الأوروبى فى كل المجالات ، بما فى ذلك مجال القيم والتقاليد وحتى الأخلاق وأساليب التفكير ، وهذا الموقف على حد تعبير « ماجى بيس » (١٧) هو فى آخر الأمر امتداد واستمرار للتأثر بالغرب واستمرار للاتجاهات الامبريالية القديمة ، وان كانت تتخذ شكلا آخر أكثر خطورة ، لأن معظم الذين يعتنقون هذه الاتجاهات الآن هم من الأفارقة المثقفين ، وليسوا من الباحثين والعلماء الأجانب ، واذا كان هناك قلة من علماء الغرب لا يزالون ينظرون الى افريقيا ونظمها وثقافاتها بتلك النظرة القديمة ، ولا يزالون يعتقدون أن رسالة الغرب تحتم عليه أن يأخذ بيد الشعوب الافريقية ، ويرسم لها ما يجب عليهـــا أن تفعله ويحدد لها الطريقة المثلى التى ينبغى عليها أن تتصرف بمقتضـــاها وتسوس به أمورها ، فان المسئول عن ذلك ، هذا اللفيف من الأفارقة المثقفين الذين تعلموا فى جامعات الغرب ، بعــد أن تلقوا تعليمهم العـــام فى مدارس الارساليـــات التبشيرية فى مواطنهم الأصلية فى افريقيا والذين ارتضوا لأنفسهم بذلك استمرار هذه الاتجاهات ، التى تؤكد تفوق الغرب وتميزه ، ليس فى المجالات المادية والعلمية والتكنولوجية فحسب ، بل أيضا فى مجال القيم ، واعتنقوا ذلك النمط من أسلوب التفكير الغربى فى نظرته الى افريقيا والافريقيين •

ومما يؤســف له أن النخبة الحاكمة - ومعظمها قد تلــقى تعليما غربيا وبعض النخب المثقفة ، قد تخلت الى حد كبير عن آمال شعوبها وتطلعاتها فى احياء لغتها الوطنية ، والاعتداد بثقافتها ، وحدث نوع من التراجع عن الأهداف التى كانت مثار حماس شديد قبل الاستقلال وبعده بقليل ، وأصبحنا نرى هذه النخب تعيش حياة أوروبية ، يفكرون كالأوروبيين ، ويتذوقون فنونهم ، وينفرون

من ثقافتهم وفنونهم وآدابهم الوطنية ، ونسوا ما وعدوا به شعوبهم فى فترة الكفاح ضد الاستعمار .

ويصور الأدب الافريقى عامة ، ومنه الأدب السواحيلى وخاصه الروائى . يصور هذه المشكلة فى صورة أزمة مزدوجة ، ازمة الشعب الذى خاب أمله فى حكامه ومثقفيه ، وأزمة النخبة ذاتها مع نفسها حيث تعانى نوعا من الازدواجية فى الشخصية ، فلا هى أصبحت أوروبية ، ولا بقيت افريقية ، فالأوروبيون يرفضونها ، والافريقيون يحتقرونها وينفرون منها (١٨) .

الخاتمة

ينزع الغرب نحو بلوغ آفاق عالمية ، تتوحد فيها الأذواق وأنماط السلوك والتفكير والعمل والانتاج والاستهلاك ، ومنطق التوحيد بهذا المفهوم ، يولد أنواعا من الاختلال ، ويؤدى الى تدمير الثقافات ، وانحسار جوانب بأكملها من الابداع ، ومن ثم تفقد بعض المجتمعات كثيرا من سمات شخصيتها وخصائصها التى تتميز بها . وقد يؤدى هذا المنطق ـ اذا بلغ مداه ـ الى بشرية جامدة من حيث التنوع الثقافى والحرية الذهنية .

ولا شك أن الثقافة التى يتجسد فيها وعى المجتمع بذاته ، تعد فى المقام الأول عامل دعم للشخصية الوطنية ، خصوصا اذا اقترن بانفتاح على سائر الثقافات البشرية ، ويمكن بفضل الانفتاح والتجديد أن يسترد التراث أنفاسه وأن يغدو معينا على التنمية ، وأن يكتسب ديناميكية تقود الى التقدم والازدهار .

ولقد كان التعاون الذى تم بين الاستعمار والكنيسة ، من شأنه أن يثير الشك فى نفوس الأفارقة خاصة أنه كان مصحوبا بتجارة الرقيق وازدهار الأفكار العنصرية وشيوع الانحلال الأخلاقى.

ورغم ذلك نجح الغرب بوسائل متعددة فى اكتساب أعداد غفيرة من الأفارقة الى المسيحية ، ويشكل المسيحيون الآن فى كينيا حوالى ٦٠٪ من عدد السكان ، بينما يشكل المسلمون حوالى ٣٠٪ والنسبة الباقية ما زالت مستمسكة بعقائدها وتقاليدها وثقافتها الأصلية ، ومع ذلك فهذا نمط غير ثابت وقابل للتغيير ، بل هو يتغير بالفعل ، لأن الكثيرين ما زالوا يشعرون بقلق روحى بالغ ، مما أدى الى ظهور حركة أفرقة المسيحية وانشاء كنيسة مستقلة لافريقيا ٠

قام الغرب وما زال يقوم بمحاولات ليحصر الافريقى بين احتمالين لا ثالث لهما اما أن يكون أوروبيا أسود أو افريقيا ، ولكن الافريقى بصفة عامة يريد لنفسه شخصية مستقلة ، ويريد اعادة تشكيل حياته وحضارته على نحو فريد خلاق ، والواقع ان الصور التقليدية للمجتمعات الافريقية لم يتداع نهائيا ، بل الصحيح أن التقاليد الروحية الأصلية تقف الآن موقف الحكم على الثقافات الوافدة ، وتحاول فى ذات الوقت احياء الماضى وبعثه فى ثوب جديد ، ولم يعد الافريقى يقبل الادعاء بأنه رجل بلا ماض روحى وبلا ثقافات وبلا تاريخ ، لقد اكتشف حضارته وثقافته وفنونه التى تعبر عن تراثه وتقاليده ، وهو يريد اعادة تشكيل حياته من بعث تراثه ٠ وقد أدرك أن قيم الحضارة الأوربية نسبية لا مطلقة ، بمعنى أن التطور العلمى لا يكسب الغرب أى نوع من التفوق الأخلاقى أو الجمالى ٠

اكتشفت الشعوب الافريقية أن مسيرة التاريخ لا نهاية لها ، وأن التاريخ ليس من صنع الغرب وحده ، ولذلك أخذت تستعيد الثقة فى المستقبل، وتعمل على تحقيق الشخصية والذاتية واستعادة الهوية الثقافية التى هى فى جوهرها شعبية وديموقراطية ، فالأساس الاجتماعى فى افريقيا عامة يقوم على مبدأ التضامن العائلى ، والايمان

بكائن اعظم لا مثيل له هو ــ على حد تعبيرها ــ اله المسلمين أو رب المسيحيين أو الرب الشامل كما قال فيلسوفهم « دانكوا » ٠

ان أهم الظواهر قاطبة في مستقبل التفاعل الثقافي في افريقيا هو الشعور بالقيم الافريقية الأصلية ، وأن ما بدا كحماس للبشارة المسيحية والثقافة الغربية يتحول الآن ٠٠٠ والاسلام في خضم المشكلات التي يواجهها الأفارقة في مسيرتهم نحو تحقيق ذاتيتهم وهويتهم الثقافية ، يشق طريقه بقوة واقتدار ، مع صبر وسماحة ، ولا يقف صارخا على رءوس الافريقيين بأن عليهم أن يختاروا ، ولكنه يعرض مبادئه وشرائعه وسلوكه على الواقع الاجتماعي ، لكي يفنده ويقبل ما يحتاجه ، ومع ظروفه ومع العقل والفطرة ٠

يواجه الافريقيون المشكلات التي ذكرناها ، وهي مشكلات معقدة وخطيرة ، ولكن المستقبل يحمل في طياته الكثير والكثير مما لا يمكن التنبؤ به ، ومع ذلك فانني أرى أن الافريقي سيعود في النهاية الى شخصيته وذاتيته التي يصر عليها ٠

اقتراحات وتوصيات

الاقتراحات :

١ ــ لا سبيل لشعب يعاني من مشكلات تتعلق بالانتماء العقائدي ، والاختلافات الدينية ، لا سبيل أمامه سوى التمسك بالحرية الكاملة في التعبير ، واحترام آراء المخالفين ، مهما بدت غريبة أو شاذة ، وأن يتم التركيز في المدارس وغيرها من دور العلم على تعليم التسامح والبعد عن التعصب ، والتذرع بالصبر في الاستماع للآخرين ، والأفارقة عموما متسامحون الى أقصى درجات التسامح فيما يتعلق بالانتماءات العقائدية، ولكن المشكلات في نظري يمكن أن تنشأ عندما يستغل الآخرون هذه الخلافات

لتحقيق مصالح غير وطنية . وهو ما ظهرت بعض بوادره مؤخرا ، هذا بالاضافة الى أن الفراغ الروحى والقلق النفسى النابع من الحيرة وعدم الايمان ، له أيضا مشكلاته ، ولذلك يجب أن تعمل الحكومات بالوسائل المتاحة وخاصة التعليم والاعلام على شرح الأهداف الأخلاقية للأديان عامة، والتركيز على خلق الفهم الصحيح لغاياتها ومقاصدها العامة ، وأن تعمل في ذات الوقت على حماية الوحدة الوطنية بالحذر واليقظة فى مواجهة التدخلات التى تحاول استغلال الخلافات لأهداف خاصة .

٢ ـ وفيما يتعلق بأحادية اللغة وأحادية الثقافة ، لا بديل عن التمسك باللغة الوطنية ، ويمكن اختيار أهم اللغات الوطنية وحمايتها وتدعيمها بكل الوسائل ، ويجب اعداد خطة طويلة الأجل للتغلب على مشكلات الطباعة والنشر وكافة المشكلات التى تعوق استخدام اللغة الوطنية ، وخاصة منافسة اللغات الأوروبية . ويمكن أن تتعاون الدول الافريقية فى هذا المضمار ، كما يمكن انشاء هيئة تختص بهذا العمل القومى ، وتتولى اختيار اللغة الوطنية من بين عدة لغات على أساس أهميتها وعدد المتكلمين بها وأهمية تراثها .. الخ ، وفى الوقت نفسه لا يحرم المتكلمون باللغات الأخرى من العناية بلغاتهم الخاصة فى حدودها المكانية. على أن تستخدم اللغة المختارة كلغة تعامل مشترك وتعليم .

٣ ـ وفيما يتعلق بالتراث وجمعه وحمايته ، نقترح أن تنشىء الدولة هيئة تتولى هذا العمل ، على أن يكلف المدرسون وطلاب المدارس والجامعات والأساتذة وحتى الشيوخ فى القرى والمدن وكل من لديه الكفاءة لجمع التراث وتدوينه وتسجيله ، وأن تخصص الاعتمادات المالية اللازمة لذلك ، والاستعانة بالهيئات الدولية المعنية وعلى رأسها هيئة اليونسكو .

٤ ـ وفيما يتعلق بموضوع التعددية الثقافية ، فان الاستقرار على لغة وطنية واحدة ، سوف يؤدى بالقطع الى خلق

نوع من الوحدة الثقافية ، يمكن تدعيمها عن طريق أجهزة الاعلام، ومع الأخذ في الاعتبار أيضا احترام الثقافات الأخرى واحترام حق أصحابها في الاحتفاظ بها وحمايتها في حدودها المكانية والبشرية . ومن المعروف أن الوحدة تأتي من التعدد، وينطبق هذا القول بصفة خاصة على اللغات واللهجات والثقافات ، بشرط استخدام أساليب علمية هادئة غير قسرية ، ومعروف أيضا أن وحدة اللغة ووحدة الثقافة بالمعنى العــام يؤدى الى الانــدماج الوطنى ، ولذلك فان الاهتمام بتوحيد الثقافة الوطنية المشتركة يعتبر عاملا حاسما فى خلق الوحدة الوطنية .

٥ ـ وفيما يتعلق بمشكلة النخبة الحاكمة وبعض النخب المثقفة ، فاننى أرى أن هذه هى أخطــر المشكلات وأبعــدها أثرا ، فهى تعوق التفــاعل الثقافى والاندماج الوطنى والتمسك بالذاتية والهوية ، ذلك لأن النخبة اذا ســارت فى اتجــاه معــاكس لآمال الشعب وطموحاته وأحلامه ، فى الوقت الذى تمسك فيه بزمام الحكم ، ولها ســلطة اتخاذ القرارات والنفوذ ، فمعنى ذلك بكل وضوح اعاقة تحقيق الأهداف الوطنية ، والتخلى عن آمال الشعب وطموحاته وتطلعاته ، وهذه المشكلة غالبا ما تكون وراء العديد من المشكلات الأخرى ، ومع قصور النظم الاجتماعية والسياســية عن دفع القيادات الوطنية الى مراكز القيادة ، تتعقد المشكلة، ومع ذلك فاننى أرى أن هذه النخب يجب اعادة تعليمها عن طريق حوارات مستمرة .

ان مشكلة النخبة أن تعليمها وتثقيفها ، غالبــا ما ينطوى على عناصر اغتراب ثقافى ، مما يؤدى الى حيرتها فى أمر ذاتيتها ، ولذلك ينبغى معاونتها على ادراك أهمية التراث الوطنى الذى تنتمى اليه ، وكذلك ينبــغى الحــد كلما أمكن من ارسالها للتعــلم فى الجامعات الأوروبية ، كى نجنبها مغبة الاجتثاث الثقافى ، الذى يتمثل فى تعليمها بلغــة غير لغتها ، ومن المعــروف أن التراث هو

ذاكرة الأمم ، يستوعب اسهاماتها ، ويفسر نظرتها للعالم ، لذلك يجب الاهتمام به في التعليم ، وأن يهتدى به وبأهم قيمة في تعليم النخبة • كذلك يجب العمل على تعزيز الفنون والتقاليد الشعبية والقيم الاجتماعية وترسيخها في التعليم ، ولا شك أن هذا هو الثمن الذى ينبغى أن نؤديه لجذب النخبة واستعادتها الى ذاتيتها •

٦ — وفيما يتعلق بالتنمية الثقافية ، فثمة حاجة ماسة الى مشاركة معظم فئات الشعب فى صياغة القرارات التى تتخذ فى هذا المجال ، كذلك يجب عدم التركيز على الأهداف الاقتصادية على حساب التنمية الثقافية وضرورة الوعى الكامل بالدور الحاسم الذى تلعبه الثقافة فى التنمية بكل أشكالها ، والدور الذى تلعبه التكنولوجيا فى التأثير على الثقافة ، ورغبة الجماهير فى أن تتولى توجيه مصائرها بدراية أفضل وتوافق أكبر بين المسارات المحددة للتغيرات التكنولوجية ، وبين توقعات المجتمع وقضاياه •

ولعل مراعاة البعد الثقافى للتنمية — أو بالأحرى توخى الغاية الثقافية للتنمية — يعنى الاقرار بأن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائى اعادة الانسان الى ذاته ، واحلاله فى مكانة أفضل ، وفى زمن يتفق وتلبية احتياجاته واشباع رغباته ، وفى مدينة تتقبله وتحتضنه ، بدلا من أن تلفظه، وفى مجتمع يسوده التضامن والتكافل ، وفى عمل يمنحه الكرامة والحرية ، ومؤدى ذلك أن التنمية ينبغى أن تحتفظ لكل شعب بذاتيته الخاصة مع اثرائها بما تتقبله أذواقها من ابتكارات ومستحدثات (١٩) •

التوصيات :

١ — أوصى بضرورة اعادة النظر فى البرامج والمناهج التعليمية فى الدول الافريقية والعمل على الحد من الحاجة المستمرة الى بناء المدارس الجديدة والجامعات والاستعاضة عن ذلك بالتعليم المنزلى ، والتعليم المفتوح ، وضرورة مساهمة وسائل الاعلام فى

العملية التعليمية ، واعداد المدارس والجامعات لتعليم الأنشطة والفنون دون الاعتداد بالشهادات ، واعادة دور الأسرة فى العمليه التعليمية واستغلال المبانى الحكومية فى العملية التعليمية وخاصة المساجد والكنائس ودور المناسبات وغيرها . والسماح للمدرسين بالعمل الحر .

٢ ـ أوصى بربط العملية التعليمية بالواقع الافريقى والبيئة ، وضرورة مساهمة الجامعات فى حل مشكلات المجتمع ، واعداد لجان مشتركة لدراسة المشكلات واقتراح الحلول المناسبة بالاشتراك مع الوزارات النوعية .

٣ ـ أوصى بضرورة أن تعمل الدول الافريقية على جمع تراثها وتدوينه وتسجيله والاستعانة فى هذه العملية بكل من لديه كفاءة فى هذا المضمار ، وكذلك الاستعانة بالهيئات الدولية خاصة هيئة اليونسكو .

٤ ـ أوصى بأن تقوم الهيئات والجامعات المصرية بالمساهمة فى حل المشكلات الثقافية التى تعانى منها دول القارة ، وتقديم خبراتها للدول الافريقية ، وكذلك القيام ببحوث ميدانية والتوقف عن الاعتماد على ما يكتبه الغرب ، والعمل على تيسير الرحلات المباشرة الى البلاد الافريقية ، واعادة طرق الاتصال القديمة والاهتمام بالاتصالات الشعبية والاهتمام بتبادل المطبوعات والنشرات والكتب والبحوث والأساتذة والطلاب والأفلام والأشرطة وغيرها .

٥ ـ أوصى بأن تقوم الحكومة المصرية باعادة النظر فى خطط الهيئات التى تتولى التعاون مع القارة ، وضرورة انتقاء العاملين والخبراء والدعاة ، وكذلك أوصى بضرورة العمل على زيادة كفاءة البث الاذاعى والتليفزيونى الى الدول الافريقية ، مما يعتبر فى غاية الأهمية لزيادة التواصل والالتقاء بين دول القارة .

الهوامش :

(١) راجع . Kraph Travels ; L. Kraph ; London 1960.

(٢) راجع عن القبائل في كينيـا :
The Main Tribal groubs in Kenya ; J. E. Goldthrope. London 1960.

(٣) راجع : د. حسن محمود : الاسلام والثقافة العربية فى افريقيا . دار الفكر العربى ١٩٨٦ م . دونالد ويدنر : تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء ج ١ ت راشد البراوى . مجموعة الكتب المترجمة . القاهرة ٥ . ت ص ٢٧ وما بعدها .
The Kenya Costa Strip. Robertson, J. London. 1972.

(٤) توجد تعريفات كثيرة للثقافة ، ولكننا استنتجنا هذا التعريف مسترشدين بما جاء فى كتاب : الثقافة الافريقية : دراسات فى عنصر الاستمرار والتغير وليم باسكوم واخر . ت . عبد الملك الناشف . صيدا ، بيروت ١٩٦١ م .

(٥) كتب المؤرخ أرنولد توينبى الكثير فى هذا الموضوع فى عدد من كتبه ، ورجع اليها الدكتور حسن محمود فى كتابه : الاسـلام والثقافة العربية فى افريقيا ص ١٦ دون أن يذكر مرجعا ، وقد استرشدنا بما كتبه .

(٦) راجع : موريس ديلافوس . حضارات الزنوج فى افريقيا ، ورجعنا الى ما كتبه « هوبير ديشان » فى الديانات فى أفريقيا السوداء . ت . أحمد صادق حمدى س الألف كتاب . القاهرة ١٩٥٦ م - وراجع أيضا: جاك مندلسون : الرب والله وجوجو . الأديان فى أفريقيا المعاصرة ت. ابراهيم أسعد محمد . دار المعـارف ١٩٧١ ، ص ٢١ .

(٧) راجع : فى مواجهة جبل كينيا : للزعيم جومو كينياتا - الحصول على الجنسية الفرنسية : رسالة دكتوراه لوزير خارجية السنغال د. دودوتيام - طبيعة قانون التقاليد والعادات الافريقية : لرجل القانون النيجيرى ب. أ. الياس - جمهورية افريقيا فى القرن التاسع عشر : سيلا أسان - القومية الافريقية : القسيس ندابانجى سيتهول (وهو من زيمبابوى) .

وعن الأديان فى افريقيا :

راجع : الديانات فى افريقيا السوداء ـ الرب والله وجوجو ـ وراجع كذلك .
Diedrieh Westerman ; The African Today and Tomorrow O.U.P.P. 82.

(٨) راجع تقرير كتبه أرايفريت ناويكيرج A. Nawikeurige طبع فى أمستردام ١٩٦٨م ـ وراجع ايضا كتابات « موريس ديلافاوس (١٨٧٠ ـ ١٩٢٦) ومعاصره : ج. د. دريبج وكتابات الكسندر لاهيريس ـ حماية تراث افريقيا الفنى . أكيو ايو رسـالة اليونسـكو . العدد ٧٣ .

(٩) رجعنا الى : عباس محمود العقاد : الاسـلام فى القرن العشرين ، حاضره ومستقبله . دار الكتب الحديثة ١٩٥٤ ـ آدمس . ج. : الاسـلام والتجديدات . عباس العقاد ، القاهرة ١٩٣٢ ورجعنا أيضا الى : س. ترمنجهام : الاسلام فى شرق افريقيا . ت. عاطف النواوى ص ١٢٩ وما بعدها ، ورجعنا الى .
Courpenter, G. The Role of Christianity and Islamin Contemporary Africa Today. London 1970 — Anderson ; J.N.P; Islamic Law in Africa, London. 1954.

(١٠) راجع بوجومل جوزيوكى و ف. ى موديمبى : التاريخ الأفريقى بين الرواية الشفوية والكتابة : رسالة اليونسـكو . مارس تازار ١٩٩٠م .

(١١) وهو من أشهر الكتاب الكينيين . وله عدة مقـالات جمعها فى كتاب بعنوان :
The African Condition ; A political Diagnosis, London, 1980.

وراجع كتاب : بازل دافيدسون :
Which Way Africa ; The Search for a new Society London, 1978.

(١٢) عن الكنائس المنفصلة : راجع : والرب والله وجوجو ـ الديانات فى افريقيا السوداء ، ص ١٧٦ وما بعدها .

(١٣) راجع : الكنيسة والعـالم الأسود والمؤتمر المسـكونى ص ٢٢٤ : مارك ايلا ـ مجد افريقيا وعظمتها : ش . دى جرافت جونسون ـ غرس المسيحية فى افريقيا : س. ب. جروفر ـ ستتحرر زامبيا : كينيث كاوندا ـ مجلة الوجود الافريقى العددان ١٤ ـ ١٥ ، ص ٤٧ ـ قرارات المؤتمر الخامس لتوحيد افريقيا الذى عقد فى مانشستر سنة ١٩٤٥) نحو حرية المستعمرات : كوامى نيكروما .

(١٤) راجع : افريقيا للافريقيين : كلود فوشيه · ت· أحمد كمال يونس · دار المعارف · د·ت وديوان شعبان روبرت المطبوع فى تنزانيا سنة ١٩٥٨ م ·

(١٥) راجع مقالا للكاتب الكينى : جيمس نوجى ، بعنوان : استقلال افريقيا وتصفية الاستعمار الثقافى ، رسالة اليونسكو فبراير ١٩٧١ م . ومقالة أخرى بعنوان : الذاتية الوطنية والسيطرة الأجنبية · رسالة اليونسكو · يوليو ١٩٨٢ م – ومقالة للكاتب « اوتوكلاينبرج » بعنوان : التعدد الثقافى فى عالم متغير · رسالة اليونسكو يوليو/تموز ١٩٨٢ م ·

(١٦) راجع : ألبرت ادوبواهن : التركة الاستعمارية تركة مثقلة · اليونسكو ع ٧٦ وراجع : أوتوكلاينبرج · التعدد الثقافى فى عالم متغير · السابق – فرتانك ماكدر موت السياسة الثقافية مشكلة العصر · العدد ١١٦ – جيمس نجوجى : استقلال افريقيا وتصفية الاستعمار الثقافى · السابق ·

(١٧) عن إفريقيا ومشكلة البحث عن هوية · احمد أبو زيد : من الشرق والغرب ·

A. Maje Pace ; Africa Observed The Times Higher Education Supplement 4. I London 1986, p. 15.

وراجع مقررات المؤتمر الدولى الحكومى للسياسات فى افريقيا – أكرا ٢٧ أكتوبر تشرين الأول – ٦ نوفمبر تشرين الثانى ١٩٧٥م ·

(١٨) راجع روايات الكتاب التنزانى : حزقيال كيزيلاهابى : التى كتبها بالسواحيلية وكلها مطبوعة فى دار السلام بتنزانيا · وراجع أيضا : روايات تشينوا اتشيبى : الأشياء تتداعى ، سهم الله ، مضى عهد الراحة ، رجل الشعب وراجع روايات جيمس نجوجى لا تبكى أيها الطفل . حبة القمح ، النهر الفاصل . تويجات الدم ، وروايات كامارالاى الطوين لم يولدوا بعد · الطفل الافريقى ·

(١٩) راجع : البعد الانسانى للتنمية : أحمد مختار امبو · رسالة اليونسكو العدد ٢٥٤ يوليو ١٩٨٢ م ·

قائمة المراجـــع العربية

١ ـ اتشيبى شنوا ، **الأشياء تتداعى** ، (ترجمة د. انجيل بطرس سمعان) القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ .

٢ ـ ــــــ ، **سهم الله** ، (ترجمة سمير عبد ربه) ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ .

٣ ـ أحمد ، محمد ، جمال ، **مطالعات فى الشئون الافريقية** ، القاهرة : دار الهلال . بدون تاريخ .

٤ ـ **ايناس طه** « رؤية أديب نيجيرى لبلاده بعد الاستقلال » مجلة افريقيا ، القاهرة : دار المستقبل العـربى ، العدد الأول أكتوبر ١٩٨٦ .

ـ **الذات والآخر فى الرواية النيجيرية** . رسالة دكتوراه١٩٩٣ .

٥ ـ النقاش ، رجاء ، **أدباء معاصرون** ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ .

٦ ـ خليفة ، محمد أحمد وآخرون ، **الهوية والتراث** ، بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٤ .

٧ ـ صالح ، الطيب ، **موسم الهجرة الى الشمال** ، بيروت : دار العودة ، ١٩٦٩ .

٨ ـ ــــــ ، **عرس الزين** ، بيروت : دار العودة ، ١٩٧٠ .

٩ ـ ــــــ ، **دومة ود حامد** ، بيروت : دار العودة ، ١٩٨٤ .

١٠ ـ طرابيشى ، جورج ، **شرق وغرب ، رجولة وأنوثة** ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٧ .

١١ ـ عاشور ، رضوى ، **التابع بنهض : الرواية فى غرب افريقيا** ، بيروت : دار ابن رشد للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .

١٢ ـ محمود . حسن : الاسلام والثقافة العربية فى افريقيا . دار الفكر العربى ١٩٨٦ م .

١٣ ـ مندلسون . ج . الرب والله وجوجو : الأديان فى افريقيا المعاصرة . ت ابراهيم سعد محمد . دار المعارف ١٩٧١ م .

١٤ ـ وليم باسكوم وآخر : الثقافة الافريقية ، دراسات فى عنصر الاستمرار والتغير ت . عبد الملك الناشف . صيدا . بيروت ١٩٦١ .

١٥ ـ ويدنر . د : تاريخ افريقيا جنوب الصحراء ج ١ ت . راشد البراوى . القاهرة ١٩٦٢ م .

١٦ ـ هوبير . ديشان : الديانات فى افريقيا السوداء ت . أحمد صادق حمدى س . الألف كتاب . القاهرة ١٩٥٦ م .

قائمة المراجع الأجنبية :

1. Achebe, Chinua, *A Man of the People,* London ; Heinemann Educational Books, 1966.
2. ———., *Arrow of God,* London : Heinemann *Educational* Books, 1974.
3. ———., *Beware Soul Brother, London* : Heinemann Educational Books, 1971.
4. ———., *Girls at War,* London : Heinemann Educational Books, 1972.
5. ———., No *Longer At Ease,* London : Heinemann Educetional Books, 1960.
6. ———., *The Trouble with Nigeria,* London : Heinemann Educational Books, 1984.
7. ———., *Things Fell Apart,* London : Heinemann Educational Books, 1958.
8. Afigbo, A.E. *Th Making of Modrne Africa* (vol. 2), London : Longman Group Limited, 1971.
9. Armah, Kwei. Ayi, *Fragments,* London : Heinemann Educational Books, 1983.
10. ———., *The Beautyful Ores are Not Yel Born,* London : Heinemann Educational Books, 1969.

11. ————., *Two Thousand Seasons*, London : Heinemann Educational Books, 1973.

12. ————., *Why are we so Blest ?* London : Heinemann Educational Books, 1974.

13. Ashour, Radwa, *The Obsessive Encounter*, Cairo, 1985.

14. Brown, Radcliffe & Forde, Daryll, Ed., *African Systems of Kinship and Merriage*, London : Oxford University Press 1950.

15. Chinweizu, *Toward the Decolonization of African Literature*, Enugu : Fourth Dimension Publishing Co., 1980.

16. Cooke, G. M., *Modern Black Novelists*, New Jersey : Prentice-Hall International, 1971.

17. Dathorne, R., O., *African Literature in the Twentieth Century*, London : Heinemann Educational Books, 1976.

18. Davidson Basil, *Africa In Modern History*, London : Penguin Books Ltd., 1978.

19. Fanon, Frantz, *Black Skin, White Masks*, New York : Grove Press, Inc., 1967.

20. Finnegan, Ruth *Oral Literature In Africe*, Dar Es Salaam : Oxford University Press, 1970.

21. Gikandi, Simon, *Reading The African Novel*, Niarobi : Heinemann Kenya, 1987.

22. Gugelberger, M., Georg, *Marxism and African Literature*, New Jersy : Africa World Press, 1986.

23. Heywood, Christopher, *Perspectives On African Literature,* London · Heinemann Educationel Books, 1971.

24. Jones, Durosimi, *Eldred, African Literature Today : Recent Trends in the Novel.* London : Heinemann Educational Books, 1983.

25. Kasfir, Nelson, Ed., *State and Class in Africa,* London : Frank Cass, 1984.

26. Killom, D. G., *an Introduction to the Writing of Ngugi,* London : Heinemann Educational Books, 1980.

27. ——————., *The Writings of Chinua Achebe,* London : *Heinemann* Educetional Books, 1969.

28. Laye, Camara. *The African Child,* London : Fontana Books, 1959.

29. Legum, Colin, Ed., *Africa Handbook,* London : Penguin Books Ltd., 1961.

30. Lovejoy, W., Paul. *Transformations in Slavery,* Cambridge : Cambridge University Press, 1983.

31. Mbiti, S., John *African Religions and Philosophy.* Nairobi : *Heinemann* Kenya Limited, 1969.

32. McEwan, M.J.P., Ed., *Twentieth-Century Africa.* London : Oxford University Press, 1968.

33. Memmi, Albert, *The Colonizer and The Colonized,* Boston : Beacon Press, 1967.

34. Moore, Gerald, *Seven African Writers,* London . Oxford University Press, 196ꟷ.

35. Ngara, Emmanuel, *Art and Ideology in the African Novel,* London : Heinemann Educetional Books, 1985.

36. Okpaku, Joseph Ed., *New African Literature and the Arts,* (Vol. 1), New York : Thomas Y. Crowell Company, 1970.

37. Oliver, Roland and Atmore, Anthony, *Africa since 1800,* Cambridge : Cambridge University Press, 1967.

38. Ousmane, Sembene, *God's Bits of Wood,* Harere : Zimbabwe Publishing House, 1962.

39. Palmer, Eustace, *An Introduction To The African Novel,* London : Heinemann Educational Books, 1972.

40. ————————., *The Growth of the African Novel.* London : Heinemann Educational Books, 1979.

41. P. Bitek, Okot, *Africa's Cultural Revolution,* Nairobi : Macmillan Books for Africe, 1973.

42. Pieterse, Cosmo, and Munro Donald, Ed., *Protest and Conflict in African Literature,* London : Heinemann Educational Books, 1969.

43. Robson, B. C., *Ngugi Wa Thiongo,* London : The Mac Millan Press Limited, 1979.

44. Rodney, Walter, *How Europe Underdeveloped Africa.* Dar es Salaam : Tanzania Publishing House, 1976.

45. Rosberg, G. Carl, Jr., and Nottingham John, *Nationalism in Colonial Kenya : The Myth of Mau Mau,* Nairobi : Transafrica Press 1985.

46. Sow, P., Alphe & others, *Introduction to Africen Culture*, Paris : Unesco, 1979.

47. Soyinka, Wole, *Season of Anomy*, London : Arrow Books Limited, 1973.

48. ————., *The Interpreters*, London : Fontana Paperbacks, 1972.

49. Wanjala, L. Chris, *Standpoints on African Literature*, Dar Es Salam : East African Literature Bureau, 1973.

50. Wa Thiong's, Ngugi, *A Grain of* Wheat, London : Heinemann Educational Books, 1967.

51. ————., *Decolonizing the Mind*, Nairobi : Heinemann Kenya, 1986.

52. ————., *Devil on the Cross*, London : Heinemann Educational Books, 1982.

53. ————., *Homecoming*, London : Heinemann Education Books, 1972.

54. ————., *Petals of Blood*, London : Heinemenn Educational Books, 1977.

55. ————., *Secret Lives*, London : Heinemann Edu-Cational Books, 1975.

56. ————., *The River Between*, London : Heine-mann Educational Books, 1965.

57. ————., *Weep Not, Child*, London : Heinemann Educational Books, 1964.

58. ————., *Writers in Politics*, London : Heinemann Educational Books, 1981.

59. Wauthier, Claude *The Literature and Thought of Modern Africa*, London : Heinemann Educational Books, 1978.

60. Weinberg, Meyer, Ed., *W.E.B. Du Bois : A Reader* New York : Harper & Row Publishers, 1970.

61. Zell, Hans & Silver, Helene & others, Ed., *A Reader's Guide to African Literature*, London : Heinemann Eduacational Books, 1972.

الأسئلة والتعقيبات على
محاضرة د٠ عبد الله نجيب

« التفاعل الثقافى فى الدول الافريقية المعاصرة »

★ **تعليق من أ٠د٠ عبد العظيم رمضان :**

– حدثنا د٠ عبد الله نجيب عن الثقافة بمعنى Culture وهى فى الحقيقة حضارة ، والثقافة أحيانا فى لغتنا تأخذ شكلا متقلبا ، ولكن معناها الأصلى Culture معنى واسع جدا ، ما هو الفرق بين ثقافة Culture و Civilization ؟ فدائما نفضل كلمة ثقافة ، هذه هى مشكلة ثقافة ، وحضارة ٠ فكلمة ثقافة نترجمها أحيانا الى حضارة ، وكلمة Civilization الى أى شىء سنترجمها ، ان د٠ عبد الله تكلم عن الثقافة بمعنى حضارة ؟

– كلمة ثقافة محددة وكلمة حضارة غير محددة ٠

– المحاضرة محاضرة جيدة والمجتمع الافريقى كان عنده Culture الخاصة به قبل مجىء الاستعمار ، وهذا يبين أن الاستعمار كان غزوا عسكريا ولم يكن غزوا حضاريا ، فافريقيا كانت أكثر حضارة من الذين غزوها ٠

ولكن السلاح والهمجية الأوربية هى التى حطمت افريقيـا ، وهذا يدفعنا الى الانتبـاه بأن السلاح اليوم مهم ، فاذا لم نتسلح فمن السهل أن يأتى الهمج بأى شكل ويضيعوا حضارتنا ، وهو ما حدث فى افريقيا التى كانت بها حضارة أكثر عمقا وأقيم بكثير من حضارة البـلاد التى استخدمت السـلاح لغزوها والاستيلاء عليها .

ـ لقد استمتعت بالمحاضرة ، وحزنت للصورة القاتمة التى رسمها للوضع فى القارة ، فنحن نلاحظ أن أيام حركة التحرر الوطنى فى الستينات كان هناك آمال للشعوب وكانت متيقظة . ولديها حماس ، وتريد أن تسترد استقلالها بالشـكل الكامل ، ولكن بمجرد حصولها على الاستقلال بدأت الصراعات الداخلية بين الزعـامات التى لعبت دورا فى تحطـيم الآمـال ، والغرب الذكى استطاع أن يستفيد من كل هذا ويلعب اللعبة الانفصامية داخل القارة الافريقية .

★ تعليق أ . د . رجب عبد الحليم :

ـ بالنسبة للزميل د . عبد الله نجيب :

أولا : د . عبد الله أثار قضية فى منتهى الخطورة وقال ان القارة تبحث عن هوية دينية ، وكأن القـارة بلا دين ولا اسـلام ولا مسيحية ولا وثنية فهى تبحث عن هوية دينية ، وقال ان القارة تبحث عن هوية دينيـة لأن الاسـلام والمسيحية فشلا فى تحقيق السلام ، ولا أدرى كيف كان هذا الاستنتاج ؟

انما الذى أثار هذا الاضطراب والصراع داخل القارة عوامل خارجية فى الدرجة الأولى . فهناك البرتغال مثلا قبل أن يأتوا فى شرق افريقيا كانت الامارات هنـاك تقوم على التجـارة فى الدرجة الأولى وتحيا حيـاة السـلام والأمان ، ولم يحرمها هذا السـلام الا التدخل الخارجى وليس الاسلام .

والاسلام هو دين الغالبية فى هذه القارة ، فلم يكن هناك اضطراب دينى من هذا النوع أو من هذه الناحية . فيكف تقول ان القارة تبحث عن هوية دينيـة وان الاسلام هو دين الغالبية فى هذه القارة ، الاحصائيات تقول ان الاسلام هو دين ٦٠٪ الى ٦٥٪ من مجمل سكان القارة ، فكيف نطرح هذه القضية بهذا الشكل الخطير مع أن الاحصائيات التى تقول هذه الأرقام تقـل بكثير عن الحقيقة .

الدكتور عبد الله نجيب ينقل عن المؤرخين والمؤلفـين دون تحليل لأقوالهم .

ثانيا : وكيف القول بهذا الكلام ونحن نعلم تماما بأن الأغارقة هم الذين نشروا الاسلام فى القارة ، والقبائل الافريقية قامت بهذه المهمة مثل قبـائل صنهاجة ، والسوننك والفولانى . والكانم . والماندنجو ، والصومالى والياو وغيرها ، فهى التى نشرت الاسلام داخل القارة الافريقية فكيف نقول ان القارة تبحث عن هوية دينية .

ربما كان الاسـتعمار وراء هذه الدعاوى ، فهو وراء ما قاله الزميل د. عبد الله ، والاسـتعمار كان وراء انتشـار الانحطاط الخلقى فى القارة الافريقية .

★ سؤال من السيد/ حسن مدنى عن عدم التحدث عن الثقافة الفرعونية القديمة وهل هى ليست ثقافة افريقية .

الاجابـــة :

طبعا الموضـوع يتحدث عن افريقيـا السـوداء ، والثقافة الفرعونية كان لها تأثير كبير جدا فى الثقافة الافريقية بوجه عام ، وكثير من عناصرها مازالت موجودة فى ثقافات شرق افريقيا وفى ثقافات شعوب غرب افريقيا .

وأحب أن أنبه أنه من خلال قراءتي لكاتب مثل كتاب اليونسكو عن تاريخ افريقيا العـام ، الحقيقة كاتب هذا الجزء يشكك كثيرا جدا فى الأثر المصرى فى الثقافة الافريقية . ولكن الشـك الذى يتناوله باستمرار شك غير موضـوعى وغير حقيقى ، وأعتقـد أن كاتب هاتين المقالتين لم يكن محايدا فى هذا الموضوع .

★ سؤال آخر : عن دور الصوفية :

الاجابـــة :

لقد ذكرته باختصار لأن الموضوع عن التفـاعل الثقـافى . وقلت ان انتشار الاسـلام لم يكن الا عن طريق الأفراد والاحتكاك والتزاوج والامتزاج ، بالطبع كان للصوفيـة دور بالغ الأهمية فى نشر الاسلام فى افريقيا خاصـة فى غرب افريقيا ، ولكن لم يكن هناك عرض لانتشار الاسلام بقدر اهتمامنا بالتفـاعل وكيف يتم وما هى المشكلات التى تعترض هذا الأمر .

★ سؤال السيد / عبد الحميد عمارة من وزارة الاعلام ، يقول اذا كان التراث الافريقى فى الأساطير والحكاية والأدب غير مكتوب وخاصة التراث القديم فكيف يمكن تتبع أسراره ؟

ـ مثلما قلت ان الأفـارقة عموما احتفظوا بتقـاليد عريقة واحتفظوا بتراثهم القـديم ، فالقصاص فى افريقيـــا ، أو المغنى ، أو زعيم القبيلة عبارة عن كتاب يقرأ ، ويورث هذا القصـاص من جيل الى جيـل ، فمن خلال هؤلاء القصاصين وحفظة التراث من القبائل يمكن ان نستعيد التراث بكافة صـوره ، وأعتقـد أنكم قد سمعتم عن قصـة الجذور وكيف استطاع الكاتب التوصـل الى جذوره من خلال القصاصين فى غرب افريقيا ، لأنها تقاليد متوازية يحفظها جيل عن جيل .

★ **سؤال من الأخ / ابراهيم بلو :**

يقول انكم ذكرتم خلال حديثكم الشيق بأن الأفارقة بدلوا المسيحية بالاسلام فما المراد من هذا القول ؟

ـ أحب أن أقول ان المسيحية سابقة على الاسلام فانتشرت فى مصر وبلاد النوبة وعلى ساحل البحر الأبيض والأحمر فلما جاء الاسلام على سبيل المثال استبدل أكثر المصريين ديانتهم المسيحية بالاسلام وكذلك ممالك النوبة ، وعلى ساحل البحر الأبيض والأحمر كما هو معروف تاريخيا .

★ **سؤال من الأستاذ / أشرف عزازى :**

تذكر أنك ذكرت أن بعض الأفارقة قد عادوا الى المسيحية ؟

الاجابـــة :

ـ اننى أخطأت فى التعبير وانما أحب أن أقول انهم أعادوا النظر فى المسيحية كدين أو كنظرية ثقـافية فبدأوا فى اعـادة تفسير الانجيل من وجهة نظر افريقية .

★ **سؤال آخر :**

ما مدى تأثر اللغات الوطنية باللغـات الأجنبية كالانجليزية والعربية ؟

الاجابـــة :

ـ السؤال خارج عن الموضوع . ولكن العربية كان لها دور كبير فى كافة اللغات الافريقيـة بنسب مختلفة ، يمكن فى العصر الحديث وبتأثير اللغات الأوربية قل الاقتراض من اللغـة العربيـة

وخاصة اللغات التى كان مصدرها الأول فى الاقتراض هى اللغــة العربية ، ومع ذلك لم يتوقف الاقتراض منها حتى وقتنا الحالى فى معظم اللغات الافريقية حتى فى جنوب افريقيا .

★ سؤال من الأستاذة آمال ثابت :

لقد حضرت مؤتمرا فى « كوبنهاجن » وذكر البعض فيه أن افريقيا حالة ميئوس منها ، وقال آخر ان افريقيا قارة لم تستغل ، وقال آخر اننا حاولنا المساعدة فى افريقيـا ولكن افريقيـــا لم تستجب لأنها حالة ميئوس منها ، فلماذا لا نوفر نحن مساعدتنا وجهودنا مع افريقيا حتى لا يضيع هذا الجهد ؟

الاجابـــة :

ـ فى الحقيقة أحب أن أقول كلمة صغيرة ، فافريقيا ليست حالة ميئوسا منها ، وقدرة الله سبحانه وتعالى والتغيرات فى عالم الغيب ، فنحن حاليا نفسر الواقــع ، فهناك مشــاكل فى البلدان الافريقية مثل المشكلات الاقتصادية والســياسية العــديدة ، ولكن ماذا سيأتى به الغيب فى المستقبل القريب، ومهما كان تنبؤ العلماء ولو حتى على أسس علمية فهذا أيضا به جزء من المجازفة بالغيب ، لكن افريقيا ليست بهذا الشكل الذى صــورت به من قبل ، ولكن أيضا نحب ألا نفقد الأمل .

★ سؤال الأستاذ عاطف :

ما هى الجهود المبذولة بالنســبة لمنظمة الوحدة الافريقية فى مجال التراث ؟

الاجابـــة :

ـ فى الحقيقة هذه نقطة محـل بحث ولكن لست الشخص الذى يجيب على هذا السؤال لأن المشاركة فى احياء بعض التراث الأفريقى هى مسئولية هيئة اليونســكو وجامعة الدول العربية ، العربية وأحسب أن مجهودها فى هذا المجال ليس كبيرا، ومعلوماتى قد تكون خاطئة فى هذا المجال ٠

☆ سؤال الدكتور عادل مصطفى :

ـ يعلـق د٠ عـادل على كلمـــة Civilization, Culture ويرى أن كلمه Civilizetion تعنى الحضارة التى انتهت وأن كلمة Culture تعنى الحضارة الحالية أو التى تجرى حاليا ؟

ـ الرد للدكتور عبد العظيم رمضــان عن سؤال الدكتور عادل مصطفى ٠

ـ أنا أرى أنه قد قلب المسألة رأســا على عقب لأن كلمة Civilization باللاتينى تعنى المدنيــة ، فــاذن Civilization تعنى الانتماء للمدينة ، والمدينة حديثة ، واذن كلمة Civilization يمكن أن نسميها بالحضارة واذا ترجمناها ترجمــة حرفية تعنى مدينة أكثر منها ثقــافة ، أى الثقافة التى تنتمى الى المدينة ، وهنا نعلم أن المدينة قد ظهرت فى العصر الحديث ، يعنى العصر الوسيط ليس به مدينــة بهذا الشكل وانمــا المدينة لم تظهر الا فى العصر الحديث مع طبقة البرجـوازية وهم الذين عملوا فى هذه المدينــة ، ومن هنا نشأت كلمة برجوازية والطبقة البرجوازية الرأسمالية ، فاليوم كلمة Culture هى الأقـدم وهى الموجودة ، ولكن حينما نتـكلم عن المدينة ، عن ال Civilization نعنى بها فى تصورى المرحلة الأخيرة التى بدأت فى العصر الحديث ٠

اللاجئون فى افريقيـــا

دراسة أنثروبولوجية

مصر وافريقيا - ١٩٨٦

د· سلوى يوسف درويش

اللاجئون فى افريقيـا

دراسة أنثروبولوجية

د٠ سلوى يوسف درويش

لقد أصبحت قضية اللجوء احدى القضايا الجوهرية لكثير من دول العالم ومنها الدول النامية التى تعانى من مشكلات التخلف الاجتماعى والاقتصـادى ، علاوة على زيـادة عدد السكان بصورة كبيرة مع نـدرة الموارد ، اضـافة لهذه المشـكلات الاجتماعيـة والاقتصادية المزمنة ، فقد أضفت قضية اللجوء أعباء جديدة لتلك الدول الفقيرة ٠

ولقد شـهدت القارت الافريقيـة من الصراعات السـياسية والدينية والعرقية والتى أدت الى زعزعة الأوضاع الاجتماعية عامة والاقتصـادية خاصة ، ومن ثم شجعت اللجوء هربا من ويـلات الصراعات كوسيلة للبقاء على الحياة فرارا من الاضطهاد والصراعات السـياسية والدينية ، وكانت نتيجة ذلك أن تصـاعدت أعداد

اللاجئين بدرجة كبيرة ، فمن بين أكثر من ١٥ مليون لاجئ في العالم تستأثر افريقيا بحوالى ثلث لاجئ العالم أو حوالى ٥ ملايين لاجئ (١) .

وتتجسد في افريقيا ذروة الأبعاد المأساوية لمشاكل اللاجئين عموما ، حيث امتزجت ظروف طبيعية قاسية ، أهمها الجفاف والمجاعة ومتغيرات سياسية واقتصادية عديدة لترسم ملامح شديدة التعقيد لتلك المشكلة في افريقيا بحيث تجعلها واحدة من أكثر التحديات التي تواجهها دول القارة في الوقت الراهن (٢) . ذلك لأنها تعد قاسما مشتركا بين معظم الدول الافريقية .

ولقد ارتبطت مشكلة اللاجئين الافريقيين ارتباطا وثيقا بحركات التحرر الافريقية والسعي لتحقيق الاستقلال الا أن أسبابها بعد استقلال معظم الدول الافريقية غدت مرتبطة بمشكلات الحدود وبالاضطرابات السياسية الداخلية والحروب الأهلية وبالمجاعات وموجات الجفاف والتصحر التي شهدتها القارة الافريقية طوال السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين (٣) .

الهدف من الدراسة :

تهتم الدراسة الأنثروبولوجية الحديثة بقضية اللاجئين على اعتبار أنها من القضايا الهامة التي تؤثر في اتخاذ القرار ، بل وتؤثر تأثيرا بالغا في الأبنية الاجتماعية في الدول الطاردة ، وأكثر من ذلك في الدول المستقبلة للاجئين على اعتبار أنها تضيف أعباء ومسئوليات جديدة على البناء الاجتماعي عامة والنظام الاقتصادى خاصة في هذه الدول . كما أن قضية اللاجئين تعد قضية انسانية بالدرجة الأولى ، فالشعور بأن هناك انسانا يتعرض لصنوف من المعاناة وعدم الاستقرار ، علاوة على مشكلات أخرى عديدة أهمها شظف العيش ، هذا هو الهدف الأساسى لعمل هذه الدراسة .

وعلى الرغـــم من السلبيات الكثيرة للاجئين الا أن هنـــــاك ايجابيـــات كثيرة يمكن للباحث الأنثروبولوجى الالمام بها ـ ومن خلال السلبيات والايجابيـــات للمشكلة يمكن أن نلقى الضوء على المشكلات المختلفة للاجئين الأفارقة ٠

وتركز هذه الدراسة على معالجة النقاط الرئيسية الآتية :

١ ـ تعريف اللاجئ ٠

٢ ـ أسباب اللجوء ٠

ـ الصراع السياسى ٠

ـ الاضطهاد الدينى والعرقى ٠

ـ النزاعات الحدودية ٠

ـ الجفاف والتصحر ٠

٣ ـ السودان ومشكلة اللجوء ٠

٤ ـ الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للاجئين فى افريقيـ

٥ ـ الأبعاد الايجابية للجوء ٠

أولا : مفهوم اللجوء :

الملجأ فى اللغة العربية هو المعقل أو الملاذ ، ويقال لجأ الى فلان أى اســتند اليه أو اعتضد به ، ولجــأ عنه أى عدل عنه الى غــيره (٤) ٠

ويعرف اللاجئ على أنه الشخص الذى يكون موجودا خارج البلد الذى يحمل جنسيته ، وغير قــادر على التمتع بحماية ذلك

البلد أو غير راغب في ذلك بسبب خوفه من أن يضطهد بسبب عنصره أو جنسيته أو معتقده الديني أو انتمائه الى فئة اجتماعية خاصة (٥) كذلك يعرف اللاجئ بأنه شخص ترك وطنه هربا من الاضطهاد أو الظلم أو لأنه أبعد عنه (٦) ·

وهناك تعريف آخر للاجئ : بأنه أى شخص يكون لخوفه من أن ينــاله الاضطهاد بسبب عــرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية موجودا خارج البلد الذى يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أو لأسباب أخرى أن يضع نفسه تحت حماية هذا البــلد ، أو موجودا خارج بلد اقــامته السابقة ولا يستطيع نتيجة الخوف أن يعود الى البلد المذكور (٧) ·

وقد مارس المجتمع العربى فى الجاهلية حق اللجوء ، ومع ذلك وبالرغم من تأصــله بعمق فى معتقدات العرب وأعرافهم ، فانه يظهر كنظام راسخ يقضى به ولم يتغير القانون الا فى ظل الاسلام، ومع ظهور الاسلام اكتسب اللجوء بسعة تأثيره طابعا عالميا وتغير الأساس القانونى الذى يقوم عليه ، فجعل من اللجوء نظاما منتشرا تقبله جميع الشعوب فى جميع الأماكن التى يسود فيها ، وفرض ممارسته على جميع رعاياه من مسلمين وغير مسلمين باعتباره جزءا من القانون العام (٨) ·

وقد عرف اللجوء ــ تاريخيــا ــ منذ العصور · وكان أساسا ذا صبغة دينية ، مرتبطا بالتعصب والاضطهاد الدينى ، وقد طبق اللجوء الدينى الاغريق والرومان ، وقد تعــاظم اللجوء لأسباب الاضطهاد الدينى مع ظهور المسيحية حيث بدأ الاضطهاد الرومانى للمسيحيين الذين لجأوا الى مصر والشــام وفلسطين ــ واضطر بعضهم الى اللجوء الى الجزر البريطانية (٩) ولقد عرف العــالم اللجوء وبأعداد نتيجة الحروب الدوليــة وتغير السيادة وتعديلات الحدود ومن أهــم هذه الموجات ما تــلى الحربين العــالميتين الأولى

والثانية من موجات هجرة ولجوء واسعة النطاق (١٠) وهنا يمكن التفرقة بين اللجوء والهجرة وذلك بأن الهجرة هى الحركة المكانية للسكان بين وحدتين مكانيتين بقصد الاقامة الدائمة أو المؤقتة ، ويطلق على الوحدة المكانية المهاجر منها (الاقليم المرسل أو الاقليم الأصلى ، والوحدة المكانية المهاجر اليها الاقليم المستقبل أو اقليم الوصول ، واذا كانت الهجرة بين الحدود السياسية للدول فهى هجرة خارجية أو دولية international Migration ، أما اذا كانت بين الوحدات المكانية الادارية ، أقاليم أو محافظات للدولة الواحدة فهى هجرة داخلية internal Migration وقد ازداد الاهتمام العالمى بوضع اللاجئين مع نشأة الأمم المتحدة التى قررت جمعيتها العامة فى دورتها الثانية المعقودة فى ١٩٤٦ « المنظمة الدولية للاجئين » وهدفها الأساسى وضع حلول لمشاكل اللاجئين .

ويتميز لاجئو افريقيا بأنهم لا يمثلون تعبيرا عن حقيقة اجتماعية متسقة أو أصول اجتماعية واحدة ، بل هم منقسمون اجتماعيا الى فئتين :

١ ـ **اللاجئون ذوو الأصول الريفية :** ويغلب عليهم وجود صلات عرقية وثقافية بينهم وبين مجموعات السكان على مناطق الحدود ، وهذه الفئة من اللاجئين عادة ما يتجهون الى المناطق التى تشبه مواطنهم الأصلية من حيث المناخ والظروف الطبيعية والقبلية ، ويشكل هؤلاء اللاجئون غالبية لاجئى القارة .

٢ ـ أما الفئة الثانية **اللاجئون ذوو الأصول الحضرية :** فيتميزون بتنوع أصولهم العرقية والثقافية وعدم وجود صلات عرقية وثقافية بالضرورة بينهم وبين المناطق التى يلجأون اليها ، هؤلاء يتميزون بوجود خلفية ثقافية ومهنية لديهم ، فهم عادة متجهون الى المدن والمناطق شبه الحضرية فى دول اللجوء .

وبالنسبة للاجئى الفئة الأولى فمن السهل دمجهم فى مجتمعاتهم الريفية بسبب لجوئهم غالبا الى مناطق متجانسة عرقيا ولغويا وثقافيا مع مواطنهم الأصلية ، أما اللاجئون ذوو الأصول الحضرية فمن الصعب ادماجهم فى الأوطان التى هاجروا اليها لأنهم يشكلون عبئا كبيرا على الخدمات القليلة الموجودة وعلى فرص العمل . ويعد لاجئوا مدن غرب افريقيا من أوضح الأمثلة على ذلك .

وتعد المشكلة الأساسية التى تواجههم هى مشكلة التشغيل حيث تسود البطالة بين جميع فئات السكان ، وحل هذه المشكلة أمر شبه مستعصى لأن جميع اللاجئين لم يحصلوا الا على قدر ضئيل من التعليم ولا يتقنون أى تخصص معين أو حرفة (١١) .

جدول انتشار اللاجئين فى افريقيا (١٢)

دولة اللجوء	الدولة المصدر	عدد اللاجئين بالآلاف
أنجولا	ناميبيا ، زائير	٩٢ر٠٠٠
بوروندى	رواندا ، زائير	٢٦٧ر٥٠٠
جيبوتى	أثيوبيا	١٦ر٧٠٠
أثيوبيا	السودان ، الصومال	٧٠٠ر٠٠٠
مالاوى	موزمبيق	١٠٠ر٠٠٠
رواندا	بوروندى	١٩ر٤٠٠
الصومال	أثيوبيا	٧٠٠ر٠٠٠
السودان	أثيوبيا ، أوغندا ، تشاد	٩٧٤ر٠٠٠
سوازيلاند	جنوب افريقيا ، موزمبيق	١٢ر١٠٠
تنزانيا	بوروندى ، زائير	٢٢٠ر٠٠٠
أوغندا	رواندا	١٤٤ر٠٠٠
زائير	أنجولا	٣٠١ر٠٠٠
زامبيا	أنجولا ، موزمبيق	١٢٨ر٣٠٠
زيمبابوى	موزمبيق	٦٥ر٠٠٠

مشكلة اللاجئين فى افريقيا

بلغ عدد اللاجئين فى القارة الافريقية حوالى ١٣٠٠٠٠٠ر٥ لاجىء ، ومن المتوقع زيادة هذا العدد خلال العقدين القادمين الى قرابة العشرين مليون لاجىء ، ما لم يتدارك هذا الوضع (١٣) المتردى وايجاد الحلول للصراعات الدولية القائمة ، فى حين انحسر عدد اللاجئين فى أمريكا الى ١٩٢٧٠٠٠ر١ · وقد تميزت بلدان القارة الافريقية بالتخلف الاقتصادى والاجتماعى والذى انعكست آثاره واضحة على السكان ، وزيادة على ذلك شهدت هذه الدول صراعات وتقلبات سياسية شملت القارة بأثرها ، كما عانت دول القارة من جراء الظروف الطبيعية جفافا وتصحرا نتيجة التذبذب فى كمية الأمطار · وقد انعكس ذلك على الموارد الطبيعية القليلة التى تتيحها البيئة ، وكان لذلك أثره الفعال على كل قطاعات المجتمع الافريقى · وأدى هذا الى القضاء على كل فرصة لقيام التنمية الاجتماعية والاقتصادية ·

ونتيجة للأسباب السابقة فان قارة افريقيا تعتبر مسرحا لكافة المآسى الانسانية من فقر وجوع وقلاقل سياسية ، وازاء ذلك الوضع المعقد والمتسم بالخطورة تصاعدت تحركات اللاجئين بين البلدان الافريقية المختلفة ، ومن هنا أصبحت قضية اللاجئين تمثل منهجا جديدا تستهدف بناء وتنمية الانسان المشرد وتقديم الخدمة الاجتماعية له التى تقوم على أسس تدور حول اشباع الحاجات الانسانية ، كذلك التفاعل بين الشخصية وخصائص المجتمع الجديد ، وقابلية الانسان للتعليم والتدريب عملية مستمرة وأن

الحياة الجماعية للاجئين هى مصدر هام تتجدد من خلالها حاجات الأفراد ومعتقداتهم واتجاهاتهم وأفعالهم ٠

وتتسم مشكلة اللاجئين فى افريقيا بمجموعة من السمات التى تميزها عن مثيلاتها من مشكلات اللاجئين فى العالم ، ولعل من أهم هذه السمات تنوع الأصول الاجتماعية للاجئين وشيوع المشكلة وانتشارها فى معظم دول القارة ، وهو شيوع يستند الى تنوع أسباب تدفقات اللاجئين فى افريقيا ٠

ويغلب على اللجوء فى افريقيا الطابع الجماعى والتحركات الجماعية للأفراد وليس الطابع الفردى الذى يغلب على حالات اللجوء فى افريقيا عنها فى أوربا ، على سبيل المثال ارتبطت الأولى بعوامل تاريخية وسياسية وطبيعية تختلف عن الأسباب السياسية والأيديولوجية المحددة التى تميز اللجوء فى أوربا ٠

أسباب اللجوء فى افريقيا :

تتميز قارة افريقيا دون غيرها من قارات العالم بتنوع الأسباب المؤدية الى اللجوء ويمكن تقسيمها الى الآتى :

ـ النزعات الحدودية والقبلية :

ارتبطت مشكلة اللاجئين فى افريقيا الى حد كبير بالحدود المصطنعة التى رسمها المستعمرون ، واقتسموا بموجبها القارة قبل الاستقلال ٠

فالدول التى تمخض عنها الاستعمار نتيجة لتقسيم القارة فى أواخر القرن ١٩ والتى أصبحت فيما بعد دولا مستقلة هى دول « مصطنعة » أى لم يكن لها فى معظم الحالات وجود قبل الاستعمار ، كما أن حدودها لا تتمشى مع الفواصل البشرية أو الجغرافية أو اعتبارات النشاط الاقتصادى ، مما أدى الى أن

تصبح الدولة الافريقيـــة الواحدة تحتوى على مجمـــوعات لغوية وعنصرية وقبـلية مختلفة لم يجمع بينها فى معظم الحالات سوى الاستعمار (١٤) ٠

وقد بدأت الدول الافريقيـة مع بداية القرن التاسع عشر فى الاتجاه نحو تأكيد سيادتها ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين الدول الأخرى ، ولم تراع فى ذلك المسارات الطبيعية بين القبائل الرعوية التى لا تعرف الفواصل أو الحدود ، والتى تتحرك فقط وفقا لأماكن المرعى ، ومن ثم تشـــابكت هذه القبائل وتداخلت معـا ٠ ومع السياسات الجديدة بدأت هذه القبائل تتجه الى الفرار الى دول أخرى ، وقد ساعد على ذلك ضعف الامكانات العسكرية والأمنية فى معظم دول القارة ، الأمر الذى حال دون احكام الرقابة والسيطرة على الحدود مما ساعد على تزايد معدلات اللاجئين ٠

ومن أقدم أمثلة اللجوء فى افريقيـا بسبب نزعات الحدود نزوح مئات الآلاف من سـكان اقليـم الأوجـادين ـ الأثيوبى الى الصومال اثر التقسيم للحدود الصوماليـــة والذى أدى الى تطـلع الصوماليين من سكان الاقليم الى الاسـتقلال والاندماج مع الوطن الأم ٠ ولقد ساهم سلوك اللاجئين فى التوتر والنزاع الحدودى بين الصومال وأثيوبيـــا ، كما أدى الى انخراط اللاجئين فى جبهات مسلحة (١٥) ٠

كما تعـد مشكلة لاجئى موريتانيـا والسـنغال من أحـدث مشكلات اللاجئين فى افريقيا التى تتعلق أسبابها بنزاع الحدود ، وقد ثـار النزاع سنة ١٩٨٩ عندما اشـتبك رعـاة من البولار الموريتـانيين مع مزارعـين سـنغاليين من السـنونكى مع جزيرة أنودوندى خورى التى تقع فى منتصف نهر السـنغال ، وهى مرتبطة بالضفة اليمنى للنهر « الضفة الموريتانية » أثناء انخفاض المياه ٠ ويعتبرها الموريتانيون جزيرة موريتانية على أساس أنه جرى

العمل منذ الاستقلال سنة ١٩٦٠ على أن حدودها مع السنغال فى منتصف النهر وأن السنغال قد أقرت ذلك بموجب اتفاقية استثمار نهر السنغال مما يوجب احترام مبدأ عدم المســاس بالحدود التى وضعها المستعمر عند الاستقلال ، أما السنغال فتتمسك بالمرسوم الفرنسى عام ١٩٣٣ (عندما كانت الدولتان مستعمرتين فرنسيتين ، والذى يحدد الحدود السنغالية الموريتانية بالضفة اليمنى للنهر وليس منتصف النهر » .

وقد ترتب على هذا النزاع الحدودى اندلاع العنف والقتال فى كل من السنغال وموريتانيــا ، دفع بنحو ١٢٠ ألف لاجىء من الأصول السنغالية فى موريتانيا للجوء الى السنغال ، و ٢٠٠ ألف من ذوى الأصول الموريتانيــة فى السنغال للفرار الى موريتانيا من المذابح المتبادلة (١٦) .

وهنــا يمكن القول بأن هنــاك عــلاقة مبــاشرة بين الحدود المصطنعة لدول القــارة الافريقية واتجاهات ومدى تدفق اللاجئين عبر الحدود .

ثانيا : الحروب الأهلية والصراع على السلطة :

يعد الصراع السياسى والحروب الأهلية سمة أساسية من سمات بعض الدول الافريقية ، وغالبــا يــكون صراعا على السلطة تحركه الدول الكبرى وفقا لأطماعها فى هذه الدول ، ويتمثل هذا الصراع فى الانقلابات العسكرية التى تتسم بالطابع الدموى .

لقد شهد عقد السبعينات والثمانينيات تزايدا مطردا فى أعداد اللاجئين بسبب الحروب الأهلية والصراع على السلطة نتيجة وقوع سلسلة من الانقلابات العسكرية مما أدى الى لجوء آلاف السكان الى الدول المجاورة فرارا من تلك الحملات ومن نظم الحكم الجديدة التى يتمثل فيها سوء استخدام السلطة abuse خير تمثيل ، وتعــد

الأوضاع المتردية في رواندا وبروندى خير مثال لذلك · ولقد سعت الدول الافريقية منذ الاستقلال الى بنـــاء قوميتهـا الا أن الخليط العرقي والثقافي الكبير قد شكل عائقا أمام ذلك ·

وتعد الكونغو من أقدم النماذج فى القارة على اللجوء بسبب الحروب الأهلية الناجمة أساسا عن الصراعات القبلية والسياسية، فقد نجم عن حملة لوممبا العسكرية (رئيس وزراء الكونغو سنة ١٩٦٠ لاخضاع جماعة بالوبا فى اقليـم كاسى اثـر اعلانها الاقليم دولة خاصة بهم رغم فرار عدة آلاف من اللاجئين الى تنزانيا وأوغندا والسودان (١٧) ·

كما يعد لاجئو جنوب السودان من ضحايا الحروب الأهلية بين الشمال والجنوب من أقدم أمثلة اللجوء فى القـارة بسـبب الحروب والاضطرابات الداخلية · وكان اتجاههم الى جمهورية افريقيا الوسطى والكونغو وأوغندا ، كذلك مشكلة لاجئى اقليم أريتريا فى أثيوبيا وقد شهد عقد السبعينيات والثمانينيات تزايد مطردا فى أعداد لاجئى القارة بسبب الحروب الأهلية والصراعات على السلطة نتيجة وقوع الانقلابات العسكرية وما ارتبط بها من حملات تنكيل بالحكام السابقين وأنصـارهم وجذورهم القبلية مما أدى الى لجوء الآلاف من الأنجوليين عـام ١٩٧٥ الى زامبيـا وعـدد من الدول المجاورة ·

وفى عام ١٩٨٢ فر مئات الآلاف من الموزمبيقيين الى مالاوى وسوزيلاند وزيمبابوى اثر الحـرب الأهليـة بين حركة رينامو اليمينية المعارض وجبهة فريمتلو الماركسية برئاســة الرئيس الموزمبيقى شيسانو ·

ولقد شهدت سنة ١٩٩٠ فرار مئات الآلاف من سكان ليبيريا الى سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وقدر عدد لاجئى ليبريا ١٥٠ ألف لاجئ (١٨) ·

وتعد هذه الفئة من اللاجئين من أكثر اللاجئين اثارة للقلاقل والتوترات بين الدول المصدرة والمستقبلة لهم لأن معظم اللاجئين فى هذه الفئة من المعارضين لنظم الحكم القائمة ٠

ثالثا : الكوارث الطبيعية (الجفاف والتصحر والمجاعات) :

تعد العوامل البيئية من العوامل الرئيسية فى احداث التغير الاجتماعى فى افريقيا لاسيما فى النطاق الجاف ، وقد كثرت الآراء واختلف حول تعريف كل من الجفاف والتصحر ٠ ويعرف على أنه حالة من الجدب والعجز المستمر فى اعالة جماعات مستقرة وأنه فترة طويلة من الطقس الجاف أو نقصان المطر حيث تطول فترة المناخ الجاف عن المعتاد . ويرتبط بالجفاف drought مظهر آخر هو القحولة Aridity وتعنى أرضا لا يصيبها من المطر ما يسمح بنمو النبات (١٩) ويعرف التصحر بأنه عملية تدهور التربة وما عليها من ثروة نباتية طبيعية وما بها من توازن مائى (٢٠) ٠

وتعتمد كثير من الدول الافريقية فى اقتصادها سواء الزراعى أو الرعوى على كمية الأمطار المتساقطة ٠ لذلك تتأثر هذه الدول بمدى التذبذب فى كمية الأمطار سواء بالنقص أو الزيادة ، ونتيجة لذلك تتعرض هذه الدول لخطر كبير يتمثل فى هلاك الحيوانات وتلف الزراعة الذى يؤدى فى النهاية الى حدوث المجاعة ٠

ويمثل لاجئو المجاعة فى افريقيا حاليا قاسما هاما من لاجئى القارة حيث يشكلون عبئا اقتصاديا كبيرا على دول اللجوء ذات الاقتصاديات الضعيفة ، وتكاد افريقيا تنفرد بين قارات العالم بهذه الفئة من اللاجئين ، وعلى الرغم من أن هذه الفئة من اللاجئين لا ينطبق عليها تعريف مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ، الا أن ضخامة عددهم والمآسى الشديدة التى ارتبطت بحركات نزوحهم قد حفزت على تزايد الاهتمام الدولى بهم ، وقد زاد من

معاناة اللاجئين الأفارقة بسبب المجاعة والجفاف سعى بعض دول القارة الى اغلاق حدودها أمام هذه الموجسات حتى يلقوا مصيرهم المحتوم (الموت) علاوة على سوء حالة الطرق وعدم وصول الامدادات اليهم ٠

وقد تعرضت افريقيا وخاصة فى الناطق العرضى جنوب الصحراء السنغال غربا وحتى الصومال (اقليم الساحل) لموجات شديدة من الجفاف من أبرزها من١٩٤٠ ــ ١٩٤١ ، ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ والجزء الخاص بجمهورية السودان يقع بين ١٠° ، ١٧° شمالا ، وقد اندفع على أثرها أعداد كبيرة من اللاجئين الى الصحراء غرب أم درمان وفى المناطق على حدود تشاد ٠ واللاجئون يفدون بحالة حياتية ينقصها أبسط مقومات الحياة ، وهم عادة يأتون من بيئات ريفية أو رعوية ، لذا فان استضافتهم وحياتهم تقتضى بالضرورة مدهم بخدمات الاغاثة العاجلة المتمثلة فى الغذاء والكساء والمأوى والعلاج ونقلهم بعيدا عن الحدود ، ومع تعذر مساعى العودة الاختيارية وبقاء اللاجئين بمراكز التجمعات لمدة طويلة يضاف الى ذلك شح الموارد الذاتية لمقابلة حاجتهم ٠

يعتبر الجفاف الذى لحق بأفريقية سنة ١٩٨٤ وما تبعه من آثار اقتصادية مدمرة أدت الى فرار عدد كبير من اللاجئين وهم بحالة سيئة تحتاج الى تنمية (٢١) ٠

رابعا : الاضطهاد الدينى والعرقى :

يعتبر الاضطهاد الدينى والعرقى من الأسباب القوية التى تشجع على الفرار واللجوء ، وهذه ظاهرة قديمة ارتبطت أساسا بظهور الأديان وانتشارها ، وليس من شك أيضا أن سياسة التفرقة العنصرية التى استهدفت الجنس واللون والعرق والقبلية التى سادت القارة الافريقية فترة طويلة من الأسباب القوية التى أدت الى اللجوء ٠

عموما يختلف لاجئو الجفاف والمجاعة اختلافا كبيرا عن اللاجئين الذين شردوا بسبب المعارك والحروب ، اذ أن الأخير أفضل حالا من لاجئي المجاعة الذين يفدون جياعا لا تغطي أجسادهم الهزيلة التي فتك بها الفقر والجوع والمرض وسوء التغذية غير ثياب بالية لا تغطي أجسادهم .

وتعد جمهورية السودان من أفضل الأمثلة بتوضيح الآثار الناجمة عن اللجوء في القارة الافريقية وذلك لتنوع اللاجئين فيها وأيضا تنوع أسباب اللجوء .

السودان ومشكلة اللجوء :

السودان كغيره من الدول التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية والتي عملت ابان القرن التاسع عشر على اقتسام افريقيا ، وقد تم التقسيم دون اعتبارات منطقية بل ان الأمر لم يكن ليعد عند المستعمرين مجرد وضع اليد على أجزاء مترامية من القارة البكر ثم اجراء الخطوط العشوائية لتحديد مناطق النفوذ بهدف الاستغلال الاقتصادي والسيطرة السياسية . ومن هنا امتدت خطط الاستعمار بالنسبة للخطوط والحدود الوهمية على الخرائط عبر التجمعات البشرية والعرقية الواحدة ، وتوسعها تقطيعا وتقسيما ، وعبر الوحدات الاقتصادية الاقليمية والطبيعية وتمزيقها .

ولعل من أكبر الدول الافريقية تأثرا بهذا الواقع التاريخي السودان الذي يحده ثماني دول من جميع الجهات منذ أضل عبر هذه الحدود القبائل والجماعات العرقية والعشائرية المشتركة وحيث كان السودان منذ قرون ملاذا لكل طارق وفار أمام الظلم والفقر والاضطهاد . وقد أسهمت السياسة الاستعمارية خلال ما يقرب من ستين عاما ـ وهي مدة الاستعمار ـ من تفاقم مشكلة

الهجرة الافريقية الى السودان بحجة قلة عدد السكان أو خفة سكانية، وحاجة البلاد الى الأيدى العاملة فى المشاريع العمرانية مع أن كل القرائن قد دلت فيما بعد على أن الهدف الأسمى من تلك السياسة الاستيطانية هو اضعاف القومية السودانية ، بل ذهبت السياسة الاستعمارية أبعد من ذلك اذ قامت ببذور الفتنة عندما أطلقت التسميات (السودان الشمالى والسودان الجنوبى) ، ووضعت من الاجراءات ما يحول دخول الشمال للجنوب (ابان فترة الاستعمار الا بموجب اذن خاص حسب قانون المناطق المقفولة (٢٢) Closed Ares Ordenance ومحصلة تلك الفتنة هى الحرب الاستنزافية فى جنوب السودان • مع العلم أن سكان السودان أفارقة لقرب الجزء الشمالى منها باعتناق الاسلام ، واذا كان السودان بواقعه التاريخى وحدوده الواسعة بجوار ثمانى دول تتداخل بينه وبينها القبائل والعرقيات والمراعى الطبيعية ظل دائما وأبدا وفيا لعلاقة حسن الجوار • تستقبل تدفق موجات اللاجئين بالرغم من الصعوبات والتحديات التى تواجه عملية التنمية وتعثر خطاها •

والسودان يعتبر أكبر البلاد الافريقية من حيث المساحة وأقل نموا يستضيف أكثر من مليون لاجىء ، وذلك مقابل عدد سكانه الذى يبلغ ٢١ مليونا •

وبداية اللجوء الى السودان كانت عام ١٩٦٥ مصدرها من الكونغو البلجيكى وبعدها بسنتين دخل السودان أوائل اللاجئين الأريتريين لاشتداد الحرب بين جبهة تحرير اريتريا وحكومة الامبراطور الأثيوبى التى بدأت عام ١٩٦٢ •• أما تدفق اللاجئين الأوغنديين فقد كان عام ١٩٧٧ (٢٣) •

الجدول التالى يوضح عدد اللاجئين الى السودان وجنسياتهم ابتداء من ١٩٦٥ / ١٩٨٥ (٢٤) •

اسم البلد	عدد اللاجئين
أثيوبيا	٧٥٠٠٠٠٠
أوغندا	٢٥٠٠٠٠
تشاد	١٢١٠٠٠
زائير	٥٠٠٠
الجملة	١ر١٢٦ر٠٠٠

هذه النسبة تعتبر عالية وخطيرة لبلد يعانى من ظروف معقدة سياسيا وتعثر عمليات التجزئة بل توقفها فى الاقليم الجنوبى الذى يشهد حروبا أهلية ٠ ومن الأسباب التى أدت الى التدفق بأعداد كبيرة ٠ حدة المنازعات الداخلية وتصاعد العمليات العسكرية على الحدود والصراع القبلى بالاضافة الى موجة الجفاف التى اجتاحت الوسط الافريقى وأيضا من العوامل الأساسية الصراع على السلطة ٠

وقد بدأت تدفقات اللاجئين الأثيوبيين فى الزيادة منذ يوليو ١٩٨٤ خلال ديسمبر ـ ابريل ١٩٨٥ حيث وصلت نسبة تدفقهم من الهضبة الأثيوبية حوالى ألف شخص فى اليوم وذلك بسبب نسبة الجفاف والضغوط السياسية ٠ كما أن تدفقات اللاجئين فى منطقة كسلا قد فاقت الـ ٢٠ر٠٠٠ ألف أريترى وذلك فى جنوب طوكر ٠ وأما فى نهاية ديسمبر ١٩٨٤ فقد وصل أربعون ألف لاجىء الى منطقة الفاو والرهد ٠

ويترك اللاجئ بلده الأصلي طلبا للأمن والحماية له وعائلته تاركا عائلته الممتدة ، ليكون أسرة نووية جديدة . كما أنه يحتاج الى توفير الأساسيات من غذاء وكسا ومأوى . ويعانى اللاجئون أساسا من الفقر المتمثل فى انعدام الدخل ويعاني اللاجئون من انعدام فرص العمل ومن هنا نجد أن العبء الأكبر فى توفير القوت يقع على عاتق المرأة الأم .

تعليق :

ويتميز اللاجئون بنمط الأسرة النواة ، كما أن هناك مشكلة التزاحم السكني بجانب ضيق المسكن ذاته مع انعدام الانارة وعدم توفر المياه الصالحة للشرب .

لا يعاني اللاجئون من مشكلة التكيف الثقافى والاجتماعى وذلك للتشابه الكبير بين المجتمعات الافريقية الريفية من حيث التركيب الثقافى والاجتماعى لدرجة يمكن معها أن تزول أى فوارق أو اختلافات ثقافية أو اجتماعية من ناحية جوهرية الأمر الذى يساعد على تقليل الصدمة الثقافية لدى اللاجئين .

وهناك بعض أنواع العمل التى تمارسها اللاجئات لأن المرأة تهاجر غالبا تاركة وراءها الزوج ومعها العديد من الأطفال ومع عدم توفر فرص العمل تقوم ببعض الأعمال الخدمية وأعمال الدعارة prestiuation (٢٥) وتدفع ظروف المعيشة الى مثل هذه الممارسات غير الشرعية .

ويعيش اللاجئون كأفراد انفصلوا عن أسرهم الأصلية سواء أكان فى المعسكرات المخططة التى تشرف على تمويلها مفوضية شئون اللاجئين أو فى غيرها من مناطق الاستقرار التى يستقرون بها .

يحمل اللاجئ معه عاداته وتقاليده ومعتقداته الموروثة ومن ثم نجد التباين فى الأخلاق بين المواطنين واللاجئين بل كثيرا

ما يمارس اللاجئون بعض الممارسات والأفعال التى تتناقض مع الأخلاق السودانية بجانب أن الاحتكاك يؤدى الى انتشار بعض الأمراض بالاضافة الى السلوكيات الجديدة مثل قطاع الطرق ـ عصابات نهب المزارع والمنازل واستمرار ظاهرة البغاء ·

نوعيات اللاجئين الوافدين للسودان

(أ) اللاجئون الزائيريون :

وفد أول فوج من اللاجئين عام ١٩٦٥ وكان عددهم ٧ آلاف لاجىء · ارتفعوا الى ٩ آلاف عام ١٩٧٠ ، وانتشروا فى المديرية الاستوائية وبحر الغزال جنوب البلاد ، وجزء منهم فى الخرطوم ، ومع عدم الاستقرار السياسى عاد معظمهم طواعية الى بلادهم وبقى منهم ٥ آلاف (٢٦) ·

(ب) الأثيوبيون :

بدأ توافد اللاجئين الأثيوبيين عام ١٩٩٧ بوصول حوالى ثلاثة آلاف لاجىء عبر الحدود الشرقية للبلاد · معظمهم من النساء والأطفال ، وتم توطينهم فى مدينتى كسلا والقضارف وقد ظلت أعداد اللاجئين فى تزايد حتى بلغ عددهم ٩٨٥١ لاجئا فى يوليو ١٩٨٥ ·

(ج) اللاجئون الأوغنديون :

قدمت أول مجموعة عام ١٩٧٢ تضم ٤ آلاف لاجىء ، ثم بدأوا فى الزيادة حتى بلغ عددهم نحو ٨٤ ألف لاجىء عام ١٩٨١ ، ثم ارتفع الى حوالى ربع مليون لاجىء ١٩٨٥ فى المنطقة الاستوائية ·

(د) التشـــاديون :

قدم أول فوج فى السبعينـــات وعددهم ٢٠ ألف لاجئ ، عاد معظمهم الى وطنهم ، ومع انتشار المجاعة فى السنوات الأخيرة من الثمانينيات أضيف حوالى ٢١٠ آلاف لاجئ عبر اقليم دارفور .

والسواد الأعظـم من اللاجئين فى الســودان ينتمون الى الطبقات الفقيرة من سكان الريف الذين يعتمدون فى معيشتهم على الرعى والزراعة وكلتـا الحرفتين تأثرتا بالجفـاف والمجاعة فى الثمانينيات ، وعدم وصول الاعانات لهم . الأمر الذى أدى الى اللجوء بذلك الحجم الكبير .

كما يمثل اللاجئون مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ، ولكل منهم خلقيـات وثقافـــات وقدرات مختلفة حسب تأهلهم ، والملاحظ أن الخلفية الثقافية هى المحدد لمكان اقامة اللاجئ ، اما فى المعسكرات الريفية أو التسلل الى المدن .

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاجئين

ان تـأثر اللاجئين على البـلد المضـيف يعتمد على عددهـم الاجمالى ونسبتهم الى السكان الأصليين ، كما يعتمد على اختـلاف أصولهم العرقية وتباين ثقـافتهم وتقـاليدهم ، وعلى خصـائصهم الاقتصادية ، ومن ثم على الفترة الزمنية التى يمكثونها فى الدولة المضيفة وعلى نسبة المواليـد والوفيـات بينهم بعد استقرارهم ثم مقارنة ذلك بنسبة المواليد والوفيات الخاصة بالأقاليم التى هاجروا اليها ، فالتأثر الاجتماعى والتحول يكون طاغيا كلما زادت نسبتهم الى السكان الأصـلية بسبب مزيـد من اللجوء أو زيـادة معدلات انجابهم ، مقارنة بمعدل الانجاب بالنسبة لمواطنى البلاد ، خاصة اذا كان الوافدون يتكونون من نســبة اناث وذكور متعادلة وفى عمر الانجاب ، كما يزيد أثرهم بطول مدة اقامتهم فى البلد المضيف ،

فمثلا بالنسبة للاجئين فى الاقليم الشرقى فى السودان نجد أن نسبة الانجاب عالية بين اللاجئين وذلك لخلفياتهم الثقافية وموروثاتهم ، اذ أن معظمهم من بيئات ريفية زراعية ورعوية تزداد عندهم الرغبة فى الانجاب (٢٧) ٠

ولقد دلت تجارب الهجرات فى العالم على أثر العناصر المهاجرة ذات الخصائص العرقية والثقافية المتباينة على المجتمع المضيف أو تأثير المجتمع عليهم ، يقل كثيرا اذا كانوا منعزلين عن المجتمع المضيف كما هو واضح فى الجاليات اليهودية أو الهندية ، ففى كثير من الدول تشعر هذه المجموعات بالاضطهاد وتنغلق على نفسها ويتعاظم آثارهم على المدى البعيد أو القريب ويتكاثر عددهم ، وحصولهم على جنسية البلد المضيف بحكم طول اقامتهم فيتسببون فى عدة مشاكل اجتماعية وسياسية فى مطالبتهم ببعض الحقوق الخاصة بهم كأقليات (٢٨) ٠

وعلى كل فان اندماج أى عنصر من العناصر فى مجتمع جديد يتوقف على أربعة عوامل أساسية هى :

١ ـ قابلية العنصر فى الاندماج فى المجتمع الجديد ٠

٢ ـ سياسية الدولة وقوانينها التى تحد أو تسمح بهذا الاندماج ٠

٣ ـ قابلية المجتمع المضيف باندماج العنصر الجديد ٠

٤ ـ العامل الزمنى المتوافر لهذا الاندماج ٠

ويمكن أن نعطى مثالا من الاقليم الشرقى فى السودان لتوضيح الآثار الاجتماعية لتدفقات وتواجد اللاجئين فى الاقليم ، مع ملاحظة اختلاف هذه الآثار بين العناصر الاريترية والعناصر الأخرى الأثيوبية على النحو التالى :

(أ) فاللاجئون الاريتريون خاصة المسلمون منهم ومن يتحدثون اللغة العربية هم أكثر اللاجئين ذوبانا فى المجتمع السودانى ٠

ولقد انصهرت كثير من القوميات الاريترية بالفعل فى المجتمع عن طريق التزاوج ، ونال بعض منهم الجنسية السودانية وتلقوا تعليمهم بالسودان ، وتقلدوا بعض الوظائف الرسمية والأمنية بالدولة – وقد بدأ هذا الاختلاط والذوبان منذ أمد بعيد وقبل التدفقات الأخيرة • وقد تم هذا الاختلاط والاندماج الثقافى والاجتماعى بين القبائل الحدودية الاريترية والسودانية ، اذ لم تعرف هذه القبائل أى قيود ادارية أو جغرافية • ونظرا لتداخل هذه القبائل الاريترية المسلمة والتشابه فى الملامح والثقافات والموروثات، فان التفريق بينهم يصبح أمرا صعبا •

(ب) أما الشق الثانى من اللاجئين من القبائل الأثيوبية الأخرى والمتواجدين فى الجزء الجنوبى من الاقليم الشرقى ، فان أغلبهم يعتنقون الديانة المسيحية ويتسمون بالتعصب والانطواء على أنفسهم الى حد كبير وهم يتحدثون اللغة التعزتجية ، وعليه فان انتشار اللغة العربية بينهم محدود ، كما أن عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم وأساليب معيشتهم تختلف كثيرا عن القيم الموجودة فى المجتمع السودانى ، لذا فان اختلاطهم محدود للغاية وبالقدر الذى يضمن تواجدهم دون مشكلات وسط المجتمع المضيف ، والملاحظ انهم استقروا فى معسكرات معزولة •

الآثــار الاجتماعية :

ربما تكون أكثر المشاكل حساسية بالنسبة للاجئين هى المشاكل النفسية المتردية التى تعيشها ، فالغربة والاقتلاع من الجذور والقلق على المستقبل والوحدة ، أحاسيس مرتبطة بصعوبة الاختلاط الاجتماعى •

تؤثر ظروف الهرب من الأوطان سلبا على كيان الأسرة بما يجعلها عرضة للتشتت وربما تحطيم كيانها ، وفى نهاية المطاف

تكون الأسرة تجمعا لأشخاص يربط بينهم المصير المشترك والظروف السياسية والموروثات الحضارية المشتركة ، ومن ثم نجد أن الهيكل العام للاجئى القارة الافريقية يتسم بالتفكك الأسرى حيث يعيش معظم اللاجئين كأفراد متفرقين أو أسر نووية Neculear Family بينما كانوا فى وطنهم الام أسرا ممتدة (٢٩) . وتشكل الفتيات والنساء نسبة لا يستهان بها فى أوساط اللاجئين ومن بهذه الأعداد لهن مشاكل اقتصادية واجتماعية وذلك لتفشى الأمية وصعوبة توفر العمل الثابت لهن . ولقد ذكرت جينى مرلين فى فبراير ١٩٨١ ابان المؤتمر الدولى الأول للاغاثة فى افريقية ICARA والذى عقد بجنيف ، أنه من السهل أن نفهم لماذا تكون النساء والأطفال أكثر اللاجئين معاناة . فان ترك النساء لمصيرهن هكذا يدفعهن نحو الانحراف والذى يكون البغاء أكثر أشكاله شيوعا . ومن ثم فان نسبة لا يستهان بها من النساء اللاجئات يمارسن البغاء مما خلق أمراضا اجتماعية خطيرة .

تأثر اللاجئون ببعض العادات والتقاليد من بعض الدول الافريقية الاسلامية حيث أن أعدادا من اللاجئين الاريتريين تأثروا بعادات وثقافة أهل السودان الاسلامية والعربية مما أثر فى طباعهم وسلوكياتهم (٣٠) ، كما أدى الى تعلمهم اللغة العربية ، فتعلم كثير من أبناء اللاجئين الأريتريين والأثيوبيين اللغة العربية لا سيما الذين لم يتحدثوا بها من قبل ، وهذا الأثر لا شك سيمتد على المدى الطويل الى داخل أثيوبيا وبقية القبائل الأخرى وسيكون الأثر على المدى الطويل فى ازالة أكبر حاجز بين البلدين (اللغة) .

الآثار الثقافية للاجئين :

المشكلة الأساسية التى تواجه اللاجئين عامة هى عملية التكيف الثقافى والخروج من مسببات الصدمة والاغتراب لاسيما فى الأيام الأولى أو الشهور الأولى المجرء ، ومن الحقائق الهامة أن

النبع الثقافي الذى يكتسبه اللاجئ فى بيئته الأصلية بموروثاتها الحضارية (العادات والتقاليد والمعتقدات) يجعله يصطدم بالواقع الجديد لخلق عملية التكيف والتأقلم ، ففى السودان يعتبر الأثيوبيون اللاجئون فى الاقليم الشرقى ـ ووفق حضاراتهم القديمة ـ لهم من العادات والتقاليد والأعراف ما يميزهم عن كل الشعوب ، وقد بدأت بعض المدن فى الاقليم تتأثر بتلك الثقافات الواردة والمتمثلة فى بعض السلوكيات كتقليد الشباب السودانى لطريقة اللبس والمظهر العام والنواحى الفلكلورية لا سيما فى الفنون كالتأثر بالأغانى والموسيقى الأثيوبية الصاخبة والرقص (٣١) ٠

ومن ثم فالاحتكاك المباشر بين الشباب فى المدن يخلق قدرا من الصبغة المشتركة والتقليد خاصة فى المعتقدات الفكرية والأيديولوجية مما يؤثر سلبا على المواطنين الأصليين ٠

ولعل الوجود المكثف للاجئين فى الأقاليم الافريقية ـ مع ما هو معروف من تفشى البطالة ـ أدى ذلك الى ازدياد نسبة الجريمة بصورة واضحة ، خاصة حوادث السرقة والنهب علاوة على ممارسة النساء للبغاء وكذلك التشاجر والسكر ، والتهجم والتعدى والاختطاف ، وتعكس هذه الجرائم مدى التشتت والتمزق الذى يعيشه اللاجئون ، وتعتبر هذه الجرائم أمراضا اجتماعية تنم عن المعاناة واللا مبالاة من جراء عدم الاندماج والظروف التى يعيشونها . فهناك أعداد كبيرة من اللاجئين لا يرغبون العمل والكسب على زعم واعتقاد حازم بأنهم لاجئون ولا يجب عليهم الكد والعمل فطالما هناك منظمات وهيئات أجنبية تمدهم وتتكفل بهم فلا داعى للعمل. وعندما لا يتحقق لهم ذلك يلجأون تلقائيا الى ارتكاب الجريمة(٣٢) ٠

ويرى أوزبل Ausabel أن للحرمان الثقافى آثارا تترتب عليه أنماط سلوكية غير سوية وانحرافات خطيرة كالسرقة والنهب

وممارسة البغاء وتعاطى الخمور والمخدرات وغيرهـــا من الأمراض الاجتماعية والسيكولوجية ، وعليه فان الاحتكاك بين الشباب ينقل تـلك الأنماط السلوكية فى المدى القريب والبعيـد عن طريـق المحاكاة (٣٣) .

الآثــار الاقتصاديــة :

١ ــ يشكل اللاجئون بأعدادهم الكبيرة التى فاقت ٥ ملايين لاجئ ضـغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والمواد الاستهلاكية الاستراتيجية والتموينية . فلقد شهد الكثير من الدول الافريقية المستقبلة للاجئين نقصا واضحا فى المواد الغذائية والتى نجمت فى الأساس من ضعف الانتاج والظروف الاقتصادية الحرجة التى تمر بها معظم الدول الافريقية ، وبالرغـم من أن اللاجئين تصلهم بعض المواد الغذائية من خارج البلاد عن طريق المنظمات التطوعية الا أن جزءا كبيرا من موادهم الغذائية يتم شراؤها من السوق المحلى والتى هى أصلا لا تكفى بالكاد المواطنين الأصليين ، ولقلة المعروض من تلك السلع الاستهلاكية الغذائية وزيادة الطلب على تلك السلع فقد أدى ذلك الى خلق نوع من الندرة واختفاء كثير من السلع ومن ثم تذبذب الأسعار السلعية وارتفاعها ارتفاعا مبالغا فيه . وهناك أعداد من اللاجئين يتلقون معونـات وهبات أو تحويلات تصـلهم نتيجة انخراطهم فى أعمال تدر لهم قدرا مرتفعا من الدخل ، وهذه الفئات لا تعبأ بأسعار تلك السلع بل تتمادى فى شراء تلك السلع وبأسعار باهظة مما أدى الى خلق ازدواجية فى أسعار تلك السلع وبالتالى أضرت بالسواد الأعظم من المواطنين ذوى الدخول المتواضعة أو الضعيفة .

٢ ــ يمثل اللاجئون أيد عاملة رخيصـة للغـاية ، فقد أدى ذلك الى استيعابهم فى عديد من المهن كأعمال البناء وادارة المحلات العـامة كالفنـادق والأعمال الزراعية وكسائقين وكباعة وعمال

للمقاهى والمخابز ، وبتلك الأجور الضعيفة وما يميز البعض من قوة احتمال وما اكتسبوه من مهارات فى خدمتهم • وبذلك ضيقوا فرص العمل على السكان الأصليين ، ومن ثم أسهموا فى زيادة تفشى البطالة بينهم ، كما أن كثيرا من اللاجئين يحتكرون العمل فى المنظمات التطوعية حيث يتم تعيينهم مباشرة بواسطة تلك المنظمات دون اللجوء الى مكاتب الاستخدام وفى ذلك مخالفة لقانون اللجوء (٣٤) •

٣ ــ تملك المقتدرون من اللاجئين وأصحاب رءوس الأموال بعض العقارات واستثمار الأموال فى أعمال الفندقة والمواصلات وكافة أوجه الاستثمارات واستقرارهم فى المدن الكبرى ، وقد بدا الأثر الاقتصادى والاجتماعى الطاغى للاجئين بأسواق تلك المدن مما يدل على هيمنة اقتصادية على بعض أوجه الأنشطة الاقتصادية فازدحمت الأسواق بهم لدرجة أن بعض المواقع سميت بأسماء مدن اللاجئين الأصلية ، وتعكس تسمية بعض الأسواق فى شرق السودان بأسماء بعض المدن الأثيوبية حقيقة ذلك (٣٥) •

٤ ــ لقد تسبب أيضا وجود لاجئى المدن أيضا الى ارتفاع ايجارات المنازل والمحال التجارية وكافة العقارات ، وشكلوا عبئا باهظا فى مجال الاسكان اذ اعتادوا على ايجار المنازل بمبالغ مرتفعة وذلك تحت اغراء الملاك والتكدس فيها بأعداد كبيرة وفى أوضاع صحية رديئة ، ففى معظم المدن الافريقية ارتفعت ايجارات المنازل وقد خلق ذلك ضائقة سكنية لاسيما للمواطنين محدودى الدخل •

٥ ــ ازدياد مساحات السكن العشوائى (الهامش) فالأكواخ والعشش وبيوت الصفيح والكرتون قد امتدت لتفرض بدورها واقعا جديدا لابد من التعامل معه •

٦ ــ ان الضغط الديموغرافى الناجم عن تدفقات اللاجئين وقيام معسكراتهم لا سيما فى المناطق الزراعية ونمو المدن بأعداد

اللاجئين اضافة الى السكان الأصليين على حد سواء ، قد أدى الى تعاظم الطلب على مواد البناء بغية بناء المساكن فى المعسكرات أو التوسع الزراعى ، كل ذلك أدى الى ازالة مساحات كبيرة من الأشجار ومن ثم الهبوط السريع فى خصوبة الأراضى ·

الأبعاد الايجابية للجوء :

تحتم الموضوعية العلمية فى هذه الدراسة على الباحث وبعد أن تم عرض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للجوء أن يتعرض الى بعض الجوانب الايجابية ، بالرغم من أن الجوانب السلبية تفوق تلك الايجابيات ويمكن ايجازها كالآتى :

١ ـ ان موقف الدول الافريقية المستقبلة للاجئين قد أكسبها احترام وعطف العالم رغم ظروف المعاناة الاقتصادية والأعباء الجديدة التى تترتب على استضافة الحشود الضخمة ·

٢ ـ لاشك أن البلدان الافريقية قد استفادت بالفعل من بعض الأيدى العاملة للاجئين ، فقد غطى اللاجئون بعض مجالات العمل ، كما أن للاجئين قوة شرائية عالية ناجحة من ثروات أتى بها اللاجئون واستثمروها فى البلاد التى هاجروا اليها ، كما أن الكثير منهم تصلهم تحويلات بالعملات الصعبة ، وعلى الرغم من أن لهذه الظاهرة آثارها السلبية اقتصاديا والتى تتمثل فى ارتفاع تكاليف المعيشة الا أنها لها جانبها الايجابى فى انتعاش التجارة والاستثمار·

٣ ـ استفادة الدول المستقبلة من الدعم الدولى والمساعدات التى وصلت للاجئين فى مجال توفير الخدمات أو تدعيمها كانشاء المدارس والمرافق الصحية وموارد المياه والمشاريع الانتاجية ، ففى حالة عودة اللاجئين عند زوال مشاكلهم ومسببات اللجوء ، لاشك أن هذه المرافق الخدمية والمشروعات ستؤول لسكان البلاد الأصليين·

الهوامش

(١) UNHCR world Refugee Map, 1993.

(٢) هشام خليل فهيم : مشكلة اللاجئين فى أفريقيا . وأثرها على علاقات اثيوبيــا بكل من الصومال والسودان ـ رسالة ماجستير غير منشورة ـ كليــة الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ١٩٩١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٤) أحمد حسن الزيات وآخرون المعجم الوسيط ، الجزء الثانى ـ مطبعة مصر ـ القاهرة ١٩٦١ ، ٨٢٢ .

(٥) American Encyclopaedia, vol. Q, 1985, p. 924.

(٦) محمد شريف غربال : الموسوعة العربية الميسرة ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ـ ص ١٥٢٧ .

(٧) Britanice Encyclopuaedia, V. G. 1985, p. 998.

(٨) غسان معروف الأرناؤوط : اللجوء فى التقاليد العربية الاسلامية ـ دكتوراه فى القانون منشورة ، جنيف ١٩٨٧ ، ص ١٥ .

(٩) هشام فهيم خليل ـ مرجع سابق ، ص ١٥ .

(١٠) المرجع أعلاه ص ٧ .

(١١) ملك الشيشينى : لاجئو المدن فى غرب افريقيا (المنسيون فى الأزمة المفوضية السامية للأمم المتحدة ـ اللاجئون ـ العدد ـ السنة الأولى ١٩٨٥ .

(١٢) Europa publication Ltd, African South of Sahara, London 1989, p. 175.

(١٣) UNHCR-WORLD REFUGEES MAP 1994.

(١٤) حورية توفيق مجاهد : مشكلة الحدود بين الصومال واثيوبيا ـ مكتبة نهضة الشرق ـ القاهرة ١٩٨٦ ـ ص ٧٠ ·

(١٥) هشام خليل : مرجع سابق . ص ٢٥ ·

(١٦) المرجع السابق ـ ص ٢٦٠ ·

(١٧) هشام خليل ـ مرجع سابق ، ص ٢٧ ·

(١٨) هشام خليل ـ مرجع سابق ، ص ٢٧ ·

(١٩) Idris Laila M. : Encironmental refugees, The Case of environmental refugees from northerd korodofan to Omdurman, Kartoum uniu., Kartoum 1985, p. 8.

(٢٠) صلاح الدين حميدة : ظاهرة التصحر فى منطقة الساحل فى غرب افريقية ـ جامعة القاهرة ١٩٨٤ ·

(٢١) Gorman, Robert F. : Taking stock of the second international Conference Assistance to Refugees in Africa, Journal of African Sudies, No. 1, vol.

(٢٢) جمهورية السودان ـ ملخصات الوثائق الخاصة بالهجرة ١٩٨٧ ·

(٢٣) جمهورية السودان ـ العرض الاقتصادى ١٩٨٥/٨٤ الخرطوم ١٩٨٥ ـ ص ٦٣ ·

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٦٤ ·

(٢٥) I.L.O., unher towards Self, Reliance A programme of Action for refugees in Eastern and Central Sudan, Geneva 1984. p. 15.

(٢٦) Peter Nobel : Refugee law in the Sudan, A research Report with refugee Conventions and the regulation of Asylum act 1974, Sweeden 1982, p. 95.

(٢٧) خليل حسن محمد : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتدفقات اللاجئين فى السودان ، ١٩٨٧ ، ص ٩٨ ·

(٢٨) مشكلات اللاجئين فى السودان ـ الماضى والحاضر والمستقبل ـ دراسة ميدانية ـ رئاسة الاقليم الشرقى ـ كسلا ١٩٨٦ ـ ص ١٠٨ ·

(٢٩) نشرة صادرة عن المفوضية السامية للاجئين · عام ١٩٨٥ ـ جنيف سويسرا ـ ١٩٨٥ ·

(٣٠) منى السيد عثمان : الاثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة اللاجئين لاقاليم شرق السودان ـ القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٧٥ ·

(٣١) المرجع السابق ، ص ٨٥ ·

(٣٢) A. Osman & Ibrahiem Al Kursany : The impact of Social Services in Refugees a effected Area in the refugees Sudan,, Kartoum. 1984, p. 30.

(٣٣) D. P. Ausabel, How an Reversible an the Cognitive and motivational effects of Cultural Depruralivations, New York. 1984, p.22.

(٣٤) منى السيد عثمان ـ مرجع سابق ، ص ٩٤ ·

(٣٥) خليل حسن محمد ـ مرجع سابق ، ص ٩٤ ·

المراجـــع

المراجـــع العربية :

١ ـ أحمد حسن الزيات وآخرون : المعجم الوسيط ـ الجزء الثانى ـ مطبعة مصر ـ القاهرة ١٩٦١ .

٢ ـ جمهورية السودان : العرض الاقتصادى فى ٨٤/١٩٨٥ . الخرطوم ١٩٨٥ .

٣ ـ ــــــــ السودان : ملخص الوثائق بالهجرة ١٩٨٧ . الخرطوم ١٩٨٧ .

٤ ـ حسن خليل محمد : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتدفقات اللاجئين فى السودان وأثرها على مسار التنمية ـ الخرطوم ١٩٨٧ .

٥ ـ حورية توفيق مجاهد مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا ـ مكتبة نهضة الشرق ١٩٨٦ .

٦ ـ صلاح الدين حميده : ظاهرة التصحر فى منطقة الساحل فى غرب افريقيا رسالة ماجستير غير منشورة ـ معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة ١٩٨٤ .

٧ ـ غسان معروف الأرناؤوط : اللجوء فى التقاليد العربية الاسلامية ـ جنيف ـ ١٩٨٧ .

٨ ـ محمد شريف غربال : الموسوعة العربية الميسرة ـ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر .

٩ ـ ملك السيشينى : لاجئو المدن فى غرب افريقية (المنسيون فى الأزمة ـ المفوضية السامية للأمم المتحدة ـ العدد الأول ١٩٨٥

١٠ـ منى السيد عثمان : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة اللاجئين لاقليم شرق السودان ـ القاهرة ١٩٨٩ .

١١ـ هشام فهيم خليل : مشكلة اللاجئين فى افريقية ، وآثرها على علاقات أثيوبيا بكل من السودان والصومال ـ رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٩١ .

المراجع الأجنبية :

1. A. Osman & Ibrahem Alkusany : the impect of social Services in Refusees affected Area in the Refugees Sudan, Khartoum 1984.
2. American Encyclopaedia, Vol. G, 1985.
3. Britanica Encyclopaedia, V. G. 1988.
4. D. P-Ausabel : How Reversible an the cognitive and motivational effects of Cultural Deprivation, New York, 1984.
5. Europa publication Ltd. Africa South of the Sahara, 1989.
6. Gorman, Robert F., Taking stock of the second international Conference on Assistance to Refugees in Africa Journal of African Studies, No. 1 Vol. 14.
7. Idris, Laila M., Environmental refugees, the Case of environmental refugees from Northern Kordfan to Om-durman, Khartoum Univ., 1985.
8. I.L.O., UNHCR towards self reliance A programme of ation of refugees in Eestern and Central Sudan, Geneva 1984.
8. Peter Nobel : Refugees law in the Sudan, A research report with refugee Conventions and the, regulation of Asylum, Oct. 1974, Sweeden 1982.
10. UNHCR, world refugee, Map 1993.
11. ———————., 1994.
12. Refugees, Sierraleone, Sanctuary in the city, No. 80, November 1990.

الأسئلة والتعقيبات على

ورقة الدكتورة سلوى درويش

(اللاجئون فى افريقيا)

ـ تعليق من طالب اريترى :

اشارت د · سلوى الى بعض النقاط :

★ اريتريا قامت ككيان غـريب فى افريقيـا فكأنها قامت مثلما قامت اسرائيل ·

★ اريتريا وجدت لتهديد الأمن العربى ·

★ اللاجئـون الاريتريون لجأوا نتيجة صراع على السلطـة ولكنهم هاجروا الى السودان نتيجة حرب ثلاثين سنة ·

ـ تعليق أ · د عبد العظيم رمضان :

★ اللاجئون الأفارقة ، اللاجئون فى آسـيا ، الفقر موجود ، فهرب الناس من أوطانهم وذهبوا الى بـلاد غنية حيث يستعبدوا هناك ، وخطر ببالى أن حكم ماركوس الشيوعى هو تطور المجتمع

البشرى الى الحكم الشيوعي وحدث انحراف عن المسار ، لأن العالم بدأ يعود الى مرحلة العبودية العالمية وليست عبودية محلية ـ حقيقة الأمر ان من يسافر منا الى الخارج يجد كما من الناس يهاجرون من أوطانهم ويحاولون أن يجدوا لقمة العيش يكتسبونها بمشقة كبيرة جدا · ان الاستغلال الرأسمالى فى العالم يزداد والمجتمع البشرى كله يتخذ شكل طبقتين الأولى طبقة الأثرياء الأغنياء ـ طبقة ليست لديها رحمة ـ وطبقة ثانية لفقراء يتحولون الى عبيد ، وفى الواقع الصورة قاتمة لأوضاع اللاجئين ·

ـ تعليق الدكتور احمد عوض :

لى ملاحظتـــان :

★ الملاحظة الأولى ان د · سلوى أشـارت الى الفولانى ولهم أكثر من اسم ، فى الحقيقة كان المفروض اسـتعمال أكثـر هذه الأسماء انتشارا ·

★ الملاحظة الثانية : ان الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان كانت مقارنتـه صـحيحة بخصوص العبودية · حيث أن العبوديه انتقلت من العبودية الفردية الى العبودية الطبقية الى ما نسميه اليوم بالعبودية الدولية · فهناك عبودية لشعوب متقدمة لشعوب أخرى أضعف منها ·

الجاليات العربية فى افريقيــا

حلمى شعراوى

الجاليات العربية فى افريقيا

حلمى شعراوى

مدخـــل

لم تتوفر بعد دراســـات معمقة حول « الجاليات العربية فى افريقيا » بهذا التحديد ، سواء بسبب اختلاط مفاهيم « الجاليات » و « الأقليات » و « المهاجرين ٠٠ الخ أو بسبب اختلاط الحديث عن « الثقافى » و « الحضارى الى جانب السياسى والاقتصـــادى ، مع الدينى واللغوى ٠٠ الخ ٠ وكان حديث « التأثير » و « الانتشار » و « الدور » والتاريخ غالبا أيضـــا فى أحيان كثيرة ٠ وفى أحدث مجلدين عن العلاقات العربية الافريقية ، أحدهما عن مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤ (١) والآخر عن قسم التاريخ جامعة القاهرة ١٩٨٧ (٢) ، اعترف الباحثان اللذان تناولا هذا الموضوع بعنوانه ذاك ، بالصعوبة الكبيرة التى يلقاها من يتعرض لهذا الموضوع ٠ وليس مصادفة ان كاتبى البحثين فى هذين المجلدين قد لجآ كثيرا الى الخبرة المباشرة أو القريبة من ذلك ، وكأن الجاليـــات العربيـة يكتشف وجودها بعد عدة قرون من وفود الآلاف من أبناء العروبة الى أنحاء القارة !

فى غير هذا الاطار تعرضت عشرات الكتب الهامة لموضوعات انتشار العروبة والاسلام فى افريقيا ، أو التأثير الحضارى العربى فى افريقيا (٣) ويتطرق القليل منها لمساهمات الأفارقة فى الثقافة أو الحضارة العربية (٤) ، وكلها تقريبا تنطلق من رؤية الذات للآخر بأكثر مما تبحث عن تفاعل الذوات العربية الافريقية سلبا وايجابا . لذلك ، وبعد تلك الدراسات الأولية التى تمت ، وازاء الاطار « الذاتى » العربى الذى أربك معالجتها ، لا يبدو ثمة جديد يضاف ، ولكن الجديد حقا هو التساؤل حول ما اذا كان يبقى فى التطورات الافريقية ، أو الافريقية العربية ، حاليا مجال لقضية الجاليات العربية ؟

تحاول هذه الورقة طرح الاطار العام للقضايا التى ارتبطت بوجود « جاليات أو « أقليات » عربية فى افريقيا على النحو التالى :

١ - خريطة الوجود الاجتماعى (فى شرق افريقيا) أو الاقتصادى (فى غربها) لهذه الجاليات وأثره فى تكوين الصورة أو ترتيب بعض الآثار السياسية فى مرحلة الاستقلال الوطنى .

٢ - كيفية تعامل قيادات التحرر الوطنى العربية أو الافريقية مع هذه الصورة فى الستينيات وحتى منتصف السبعينات ، ثم تعامل مرحلة التعاون العربى الافريقى فى الفترة النفطية مع مسألة الجاليات العربية فى افريقيا .

٣ - أثر التطورات الحديثة وتهميش حركة القارة على مسألة « الجاليات » والظواهر الجديدة التى بدأت تتبلور بما قد يطرح المشكلة بشكل جديد فى المستقبل القريب أو البعيد .

اولا : خريطة وجود الجاليات العربية فى القارة تاريخيا :

ان وجود أكثر من نصف الشعوب العربية أو مساحة الوطن العربى على أرض القارة الافريقية ، لاينفى تكوين جاليات من أبناء

هذه البلاد في قطر افريقي أو آخر ، مثل وجود جاليات من أبناء العرب في هذا القطر الافريقي أو ذاك · ومن هنا فلا مجال لتحرج من الحديث عن « جاليات عربية » في منطقة الارتباط بمخافة فصل العرب عن الافريقيين · ولا شك أن هذا وضع يختلف عن الحديث عن « المستوطنين الأوربيين » الذين غرسوا في أنحاء من القارة بهدف « ادارة الاستعمار » في هذه المنطقة أو تلك ، دون أية نية لحمل خصائص الجاليات الراغبة في الاندماج الاجتماعي في النهاية · ورغم ما توحي به حالة جنوب افريقيا من اختلاف نسبي في وضع المستوطنين فاننا لابد أن نقدر الاطار السياسي القهري الذى فرض هذا الاختلاف في الصورة · يبقى التشابه أو المفارقة قائمة بالنسبة للجاليات الآسيوية خاصة في شرق وجنوب القارة ، ومع ذلك فان ظروف « احضارهم » عن طريق القوى الاستعمارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو الأول من القرن العشرين لاستغلالهم المباشر ومحاصرة وجودهم في نفس الوقت في اطار السياسات الاستعمارية المحلية ، مما يجعلهم موضع تساؤل حتى الآن ، رغم أن الاجابة التى فرضت في جنوب افريقيا قد شملتهم بالضرورة ، ازاء خيار الاندماج الذى تأكد لكافة « الجاليات الأجنبية» ·

أدت تفاعلات عربية افريقية الى بلورة خريطة الجاليات العربية في افريقيا على النحو التالى :

١ ــ الهجرات الخليجية الى القرن الافريقي وشرقي القارة :

وهى هجرات تمتد فيما قبل التاريخ الاسلامى حاملة اليمنيين الى أراضى أثيوبيا والصومال ، كما حملت أبناء أثيوبيا أنفسهم الى اليمن ومشارف مكة نفسها يوما ما · ومنتوج ذلك الاجتماعى فى أثيوبيا واليمن أكبر من أن يحسب من خلال بضعة آلاف من اليمنيين الآن فى أثيوبيا ·

وبالمثل حدث ذلك على طول الساحل الشرقى لافريقيا وفى المحيط الهندى حيث وصلت الهجرات العربية الى موريشيوس ومدغشقر وجزر القمر وزنجبار فى المحيط ، كما استقرت الهجرات العربية على الساحل من زيلع شمالا الى سوفالو بموزمبيق مقابل هجرات من مدغشقر نفسها الى الساحل اليمنى (٥) وتكوين دويلات عربية افريقية على ساحل كينيا وتنزانيا مثل لامو وكلوا ولينسدى وباتا ٠٠ الخ وهذه التكوينات المتنوعة فى المحيط والساحل تجعل وصف « الجاليات بعد ذلك وصفا لعناصر ناتجة من عملية الاندماج الطويلة دفعتها ظروف للاحتفاظ بتميزها وبما لايجعلها معبرة عن كل الوجود العربى فى هذه المنطقة (٦) ٠

٢ ـ التبادل التجارى داخل القارة : أنتجت رحلات التبادل التجارى وفق نمط التجارة البعيدة العربى ، ودخول عناصر افريقية مرحلة التسويق البضاعى بدورها ، امتدادا للعرب كتجار ثم جاليات تجارية شبه مستقرة فى أوغندا وزائير ورواندا وبوروندى أساسا وبدرجة أقل فى زيمبابوى وموزمبيق ، وتسجل آثار زيمبابوى فى القرن الثالث عشر تجارة هذه المملكة فى الذهب مع العرب كما تسجل وثائق البرتغاليين مظاهر الحضارة الافريقية على ساحل موزمبيق فى القرن الخامس عشر ٠ ان هذه المرحلة التجارية تسجل مشاركة عربية افريقية فى أنماط النمو الاقتصادى كان الاسترقاق أحد مظاهره فى كافة القارات مثلما كانت دعوى تحرير الرقيق لظروف تطور اقتصادى اجتماعى آخر فى قارة دون أخرى ! (٧) ولذا فليس صدفة أن هذه الفترة من القرن الثامن وما بعده قد شهدت اقامة المراكز الحضرية المشتركة أيضا على الساحل الافريقى الشرقى ، بينما أصبح « التحضر » أوروبيا فقط بعد ذلك بسبب علاقات الاستغلال الرأسمالى وليس التبادل التجارى السابق ، كما فارق ذلك بين تكون الجاليات ـ على المستوى العربى ـ وتكون جماعات المستوطنين ـ على المستوى الأوروبى ٠

٣ ــ النفوذ الامبراطورى العربى : أدت تطورات عربية معروفة الى قيام سلطنات وممالك عربية قوية فى اطراف العالم العربى ــ سواء فى المغرب أو فى جنوب الجزيرة العربية (فى مسقط وعمان) بين القرن العاشر والتاسع عشر ، وليمتد نفوذ كل منها فى المنطقة الافريقية » مقابل امتداد « المركز العربى » فى آسيا . وهذه هى الفترة التى وصل فيها النفوذ العربى الى حد اتخاذ سلطنات عمان مقرها فى زنجبار فى منتصف القرن التاسع عشر ، مع وجود عربى كثيف فى المحيط الهندى وشرقى افريقيا . وقد كان ذلك عصر الامبراطوريات بطبعه على المستوى الافريقى نفسه ، بنفس الأساليب ولنفس الأهداف التجارية من تبادل المواد الخام والرقيق وسائر التبادل الأخرى . تمثل ذلك فى قيام مملكة غانا ثم سقوطها بين القرن السادس والثالث عشر على يد امبراطورية مالى فى غرب افريقيا (القرن ١٣ ــ ١٧) ثم سلطنات الفولا التى صارعت ممالك الهوسا واستقرت فى قلبها بسوكوتو بنيجريا وحتى الكاميرون ، ومثلها كان الصراع بين ممالك الشونا والماتابيلى والزولو بالجنوب الافريقى ، وكانت كلها ــ عربية وافريقية ــ متشابهة فى النمط الاقتصادى والعسكرى تقريبا مع اختلاف فى الأنماط السياسية ، وكان من المفروض أن تنشأ على أساسها نظم الدولة الوطنية التى تصارع التطور الأوروبى المتآنى معها ، ولكن الرأسمالية الأوروبية كانت أسرع فى النمو وأقوى فى السلاح فدمرت الجميع أفارقة وعربا فى أنحاء القارة لصالح الرأسمالية التجارية الأوروبية . بهذه النظرة نعود الى قراءة تاريخ السلطنة العربية الخليجية فى شرقى افريقيا التى اتخذت زنجبار قاعدة لها ومتحاورة مع مملكة الباغندة وخديوى مصر لتقسيم النفوذ فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولقد أدى انهيار « المملكة العربية » كلها بعد ذلك الى أن تعيش الجاليات مرارة الهزيمة الشاملة لا ذكريات المجد المشترك أو المنفرد فى منطقة الشرق الافريقى . ولأنهم بقوا كجالية كبيرة نسبيا بعد الهزيمة فقد بقى فى العلاقات الاجتماعية عار تجارة الرقيق التى

لم تعد تشارك فيه المالك الافريقية بعد استقرار الاستعمار مع أشكاله الجديدة للاستغلال . وفى نفس الوقت راحت الادارة الاستعمارية فى غرب افريقيا تمحو آثار استرقاق الملايين من المنطقة لصالح المزارع الرأسمالية فى أمريكا الشمالية والجنوبية حتى لاترددها الذاكرة الافريقية أو تستثمرها الذاكرة العربية ضد هذا المعسكر الجديد ..

ليس صدفة أن شهدت منطقة الخليج نفسها كثافة فى الحضور الافريقى لم تجر عليها دراسة جيدة فظلت توصف من خلال ظاهرة الرق ، حتى عرفنا ثورة الزنج فى منطقة الخليج . والتى ضمت عناصر زراعية وتجارية وامتد سلطانها لعدة عقود على مساحة واسعة فى العالم العربى . ولايمكن أن يكون هؤلاء مجرد رقيق ولا آثارهم حتى الآن فى العائلات العربية يمكن أن تؤكد ذلك (٨) .

٤ ـ الامتداد المغاربى فى غرب افريقيا : لانحتاج هنا الى تكرار القول بالاستقلالية النسبية التى تمتعت بها الممالك والسلطنات الاسلامية فى القسم الغربى من العالم الاسلامى منذ العصر الأموى امتدادا من الفاطميين والمرابطين والموحدين الى آخر تلك الممالك التى لم يتجاوز نفوذها الحدود التونسية الا فى الفترة الفاطمية التى وصلت القاهرة .. وقد أدى ذلك فى أكثر من فترة الى تكثيف علاقة هذه الممالك المغربية بالممالك والامبراطوريات الافريقية فى غربى افريقيا بما عرف من ألفة لهذه المنطقة بنمط المرابطية « المرابوط حاليا » بل وتكوين معسكراتهم التأسيسية أحيانا فى المنطقة الافريقية (بن ياسين) (٩) .

وكان من آثار ذلك تكوين فرق عسكرية كاملة فى الجيوش المغربية من أبناء غرب افريقيا حاربت فى الأندلس وشاركت فى الفتوحات المغربية الاسلامية .

وقد سجل ابن بطوطة وغيره مقابلاته مع أبناء المغـــرب فى عاصمة مملكة مالى فى القرن الرابع عشر كمـا سجل غيره وجودهم فترة غزوات المنصور الذهبى فى القرن السابع عشر • وقد يفسر هذا التفاعل التاريخي وجود الآلاف من أبنـــاء المغرب وما يسمون الآن « بالموريتانيين » فى منطقة الغـــرب الافريقى وخاصـــة فى السنغال ، ولم تعـرف توتـرات تتعلق بهذا « الوجـود المغربى » أو للجالية المغربية ــ الموريتانية فى غربى افريقيا الا فى العقود الأخيرة ، اشارة الى حضورهم التاريخى العميق •

٥ ــ استجلاب اللبنانيين الى غـرب افريقيـا : تكاد ظروف وجود اللبنانيين والسوريين فى غرب افريقيا تشبه ظروف وجود الآسيويين (وخاصة الهند) فى شرق وجنوب القارة ، وليس مثل الوجود التاريخى للعناصر العربية الخليجية (فىالشرق) أو المغربيه (فى الغرب) • فرغم ما تشـير اليه بعض الرحالة مثل ابن بطوطة عن مقابلته لبعض أبناء الشرق فى عاصمة مالى (القـــرن ١٤) بل واشارة مؤرخ افريقى مثل يوبوهاما الى اختــلاط الفينيقيين بعناصر افريقيـــة شكلت قبائل التكرور والســـيراكول فى مملكة غـانا القديمة (١٠) فان ذلك لم يكن الأســـاس على أى حال لتشكيل « الجالية » المعروفة حاليا •

ذلك أن الدراسات العربية والافريقية والأوروبية على السواء تحصر فترة بداية الهجرة السورية اللبنانيـة الى السنغال وبقية غرب أفريقيـــا بين عام ١٨٦٠ ــ ١٨٨٠ (١١) وان الفرنسـيين ، ثم الانجليز ، هم الذين رتبـوا حضـور السوريين واللبنانيين من فقراء الجنوب اللبنانى فى الغالب ليدفعوا بهم الى المناطق الداخليه الصعبة لتنشيط حركة المحاصيل النقدية (الفول السودانى) حيث كان يصعب على الأوروبى العيش فى هذه المناطق ، وبالمثل أتاح لهم الانجليز الفرصة فى نيجيريا لتنشيط نفس المحصول فى الشمال بل

وحضر الوزير الليبرى ادوازد بلايدن لزيارة لبنان أكثر من مرة فى ثمانينات القرن التاسع عشر لحث اللبنانيين على الهجرة الى ليبريا لتنشيط محصول المطاط (١٢) ٠ هذا هو النمط الذى جاء به بضعة آلاف من اللبنانيين للمنطقة على نحو ما جيء بالآسيويين لبناء السكك الحديدية (خط ممباسا - كمبالا) فى مناطق لم يقبل العمل فيها الأفارقة أو العرب فى شرق افريقيا ٠

وقد كان لمنافسة العناصر الأوروبية نفسها فضلا عن منافسة التجار الأفارقة أثر فى محدودية عدد اللبنانيين والسوريين فى غربى أفريقيا حتى أن مجموعهم الكلى بالمنطقة مع بداية الستينيات من هذا القرن لم يزد عن ٣٠ - ٤٠ ألف أسرة وفق عدد من البحوث فى هذا الصدد ٠

ولقد تعددت أشكال نشاطهم التجارى من بلد لآخر وفق نوع الثروات المتوفرة بها بالطبع ، من تجارة الأقمشة وبضائع الاستهلاك المألوفة فى بلاد مثل السنغال وغينيا الى تجارة الماس فى سيراليون ، الى حركة النقل فى نيجيريا ٠ وقد أتاحت تجارة مثل الماس ثراء فاحشا للبعض بالطبع كما أتاح النمو الرأسمالى فى ساحل العاج لفترة ظاهرة مماثلة ، بينما بقيت أعداد أخرى فى بلاد كالسنغال محاصرة فى المحلات الصغيرة التى لايصل رأسمالها بضعة آلاف على نحو ما يشاهده الزائر لداكار حتى الآن ٠

ولا تسجل مختلف الدراسات انشغال هذه الجالية بتكوينات اجتماعية أو ثقافية قوية تجعل الادارة الاستعمارية وخاصة الفرنسية تسمح لهم بأى حضور سياسى ، بقدر ما جعلتهم فى المواجهة مع المجتمع الافريقى فى مجال التجارة الصغيرة أو الوسيطة أو السمسرة بما عرضهم لأشكال من التمرد على وجودهم من قبل الافريقيين كلما احتدت الأزمات الاقتصادية ٠

كذلك لم يشكل السوريون واللبنانيون للدولة الأم رصيدا سياسيا يذكر فى افريقيا عكس الحال مع المغتربين فى أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، ولاتشملهم بعناية تذكر أنشطة الجامعة الثقافية اللبنانية الا منذ وقت قريب . ولذلك فانهم رغم حيويتهم الاقتصادية فى المنطقة لم يدخلوا بدرجة تذكر اطار التفاعلات العربية الافريقية المعروفة ايجابا أو سلبا كما سنرى .

ثانيا : تفاعلات ما بعد الاستقلال : تضخم اقتصادى وتحجيم سياسى

تصاعدت موجة الاستقلال مع بداية الستينيات بضغط حركة الشعوب الرائدة فى هذا المجال وهى التى سميت بدول التحرر الوطنى أو ما أسماه سميرامين « عصر باندونج ١٩٥٥ ــ ١٩٧٥(١٣) » . وقد اختلطت فى هذه الفترة تطلعات الشعوب « لحق تقرير المصير » وحكم « نفسها بنفسها » مع محاولات القوى الاستعمارية الغربية التقليدية للالتفاف على هذه التطلعات باستمرار السيطرة بشكل غير مباشر عن طريق نقل « الادارة » لأبناء البلاد وابقاء الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والسياسية بأشكال أخرى . وكانت القوى الاستعمارية قد رتبت لذلك بشكل أو بآخر عن طريق عدة آليات معروفة من اثارة الانقسامات القبلية ، وترسيم الحدود بطريقة تثير النزاعات بين الدول ، وصياغة سياسات التعليم نفسها لتضمن الولاء الى جانب الثروات .. الخ ، ومن هذه الآليات أيضا ما تركته خاصا بوضع الجاليات الأجنبية فى هذه الدولة أو تلك مما يثير الاضطراب فى علاقاتها بأهالى البلاد .

وقد اختلف وضع « الجاليات العربية » فى هذا الصدد ، بمنطقة شرق افريقيا عنها فى غرب القارة ، تبعا لفارق الأوضاع والتاريخ الاجتماعى الاقتصادى للجالية .

١ ـ **ففي شرقي افريقيا** : كانت الجاليـــات العربية ضمن موروث تاريخي طويل ، كان فيـــه العـرب حكاما تارة ، وعناصر مندمجة تارة أخرى ، وكان الاختلاط الطويل قد نشأت عنده ظواهر اجتماعية مثل اللغة السواحيلية وحالات التزاوج والاختـــلاط ، مثلما انعكس في أوضـــاع اقتصـــادية لم تصـل لحد الاحتكار وان تجسدت في التجارة الصغيرة أو بعض مظاهر الاقطاع الزراعي في زنجبار ٠٠ الخ ٠

وكان الانجليز يدركون مخاطـر هذا الموروث على مركزهم في المنطقـة ، فقسموا جزءا من الادارة ومجلسها التشريعي مبكرا على الجاليات الآسيوية والعربية ليعطوا مقعدا منفصلا في مجلس كينيا وأوغندا للعرب وحوالي ٣٠٪ من المجلس في زنجبار وخططوا ساحل كينيا ليتركوا شريط ممباسا تحت النفوذ العربي الغالب وليتركوه عند الاستقلال في وضـع « تقرير المصير » كشوكة في جســد الاستقلال الكيني ٠ وازاء مساهمة العرب القوية في الحركة الوطنية لاستقلال زنجبار في اطـــار الاوضاع الطبقية القديمـــة (غلبة الاقطاع العربي) فقد تعامل الافريقيون مع هذا التصاعد باعتباره « طلب العرب للسلطة والنفوذ في شرقي افريقيـــا » منافســـــة للقيادات الافريقيـــة المتعاونة معهم (نيريري في تنجانيقا وكنياتا في كينيـــا) ٠

لذلك ما ان انطلقت موجة الاستقلال الوطني في المنطقة حتى تفجرت كل هذه المشكلات في وجه الحركة الوطنية و « الجاليـات الأجنبية » في وقت واحد ٠ بدأت مشـــاعر المنافســـة والأحقاد التاريخية بين القوى الاجتماعية الافريقية الصاعدة وهذه الجاليات بأكثر مما توجهت للعـــدو المركزي وهو الاحتكارات والسلطـات الأوروبية ، وبدأت المنافسات مع سلطة زنجبار التي تشكلت لصالح الطبقة العربية السائدة ، وبدأت مشكلة انفصالية الساحل الكيني ٠

ومع توجه معركة الوطنية العربية بقيادة عبد الناصر في الشمال الى معاداة النفوذ البريطاني في هذه المنطقة من افريقيا ، فقد حول الانجليز الرد على هذه الموجة الى قلب العرب المقيمين فيها ضمن آليات عديدة لمواجهة الناصرية ٠

لكن هذه المعركة بقدر عمقها ودلالتها لم تستغرق وقتا طويلا الا فيما بين ١٩٦٤/٥٨ تقريبا وهى الفترة بين تصاعد مؤتمرات الشعوب الأفرو آسيوية والموجات الشعوبية المرافقة لها ، وبين قيام منظمة الوحدة الافريقية وموجة التصالح التى اقترنت بها ٠ وكانت الناصرية قد أخذت درسا من الموقف الهندى تجاه مسألة الجاليات الآسيوية وهو الذى حدده نهرو بوصفهم موضع الاختيار النهائى بين المواطنة الافريقية والمواطنة الهندية (١٤) وكذلك أدى سقوط السلطة العربية فى زنجبار فى يناير ١٩٦٤ الى القرار العربى الحاسم فى هذا الاتجاه بالتعامل الايجابى مع التحديات الافريقية ٠ وقد ساعد ذلك على تهدئة وضع الجاليات العربية فى شرقى افريقيا فى تلك الفترة الاعتبارات التالية :

(أ) ان منطقة الخليج التى نزح منها معظم عرب شرقى افريقيا ، لم تكن قد استقلت بعد ، كما انها كانت منطقة نفس النفوذ البريطانى السائد فى شرقى افريقيا الى جانب أنها كانت مازالت منطقة فقيرة غير جاذبة لحركة عودة الجاليات اليها فى ظل اضطراب الحرب الوطنية فى عدن والصراع المصرى السعودى فى شبه الجزيرة العربية ٠٠ الخ ٠

(ب) أن العرب كانوا قد استكانوا منذ هزيمتهم السياسية أمام القوى الاستعمارية البريطانية والبرتغالية فى القرن التاسع عشر ليتحولوا الى قوة تجارية محدودة من الدرجة الثالثة بعد الانجليز والأسيويين ٠ بما جعلهم يعيشون حياة متواضعة فى محلات وعمليات تجارية بسيطة ، وثقافة محلية (سواحيلية) أقرب لنمطهم ٠

(ج) كانت حركة التحرر الوطني العربية فى مصر والجزائر والسودان خاصة قد استقر قرارها على التعامل مع المنطقة الافريقية كجزء من حركة التحرر العالمية ضد الاستعمار ـ فى ظل صراع شامل على المستوى العالمى بنفس الاتجاه ـ ومع القبول بالحد الأدنى لقيادات الاستقلال الوطنى » ، والذى كان فى مقدمتــه شخصيات مثل نيريرى وكنياتا وهيلاسلاسى وفى جو رغبة كاسحة لانشاء واستقرار منظمة الوحدة الافريقية · ومن هنــا كانت ضرورة احترام الأوضاع فى شرقى افريقيا وعدم تصعيد النزاع بسبب الجاليات مثلما سجلت ذلك قضايا المياه أو اريتريا أو جنوب السودان ·· الخ ·

(د) أدى استقرار الأوضاع النسبى للجاليات فى هذا الاطار الى تركيزهم على النشاط الاقتصادى الذى حققوا فيه تقدما ملحوظا مع النخبة الاجتماعية الافريقية الجديدة والجاليات الآسيوية بقدر ما عزلوا لفترة عن المشاركة والنفوذ السياسى ·

٢ ـ **فى غربى افريقيا** : اختلف الوضــع بالنسبة للجاليات العربية (ســوريين لبنانيين ـ مغاربة) منذ البداية · ونركز هنا على وضع السوريين اللبنانيين ، حيث بدا المغاربة أكثــر اندماجا واستقرارا فى السنغال أساسا ·

وقد عرفنا من قبل أن هذه المجموعات من المهجرين السوريين اللبنانيين ، قد تم استجلابها بطريقة عمدية على يد الفرنسيين أساسا أواخر القرن التاسع عشر لهدف اقتصــادى محدد يتعلق بتنشيط زراعة الفول السودانى ، ومعنى ذلك أنهم ـ رغم تاريخ ســابق لوجود محدود كمــا ذكرنا ـ تم زرعهــم على طريقــة المستوطنين الأوروبيين أنفسهم الذين لم يستطع الكثير منهم تحمل مصاعب البيئة الصحراوية فى هذه المنطقة ·

تكثف وفود الجاليــات السورية اللبنانيــة ـ نتيجة هذه الاعتبارات فى الداخل أى فى المناطق الريفية خاصــة فى بداية

وصولهم وليس على السواحل تما كان الحال فى شرقى القارة . وفى هذا الوضع بدوا أكثر احتكاكا ـ واستغلالا مباشرا ـ للأهالى من جهة ، وأقل تنافسا مع الأوروبيين من جهة أخرى . كما أنه لم يتزايد عددهم حتى لحظة الاستقلال عن ٣٠ ـ ٤٠ ألف مهاجر أو أسرة كما ذكرت معظم المراجع .

ولا يؤدى هذا الحال الى نفوذ سياسى يذكر وانما ينحصر فى أعمال اقتصادية ذات احتكاك أكبر بالجماهير الافريقية ، مما يثير ضدهم القلاقل والتمردات الأهلية رغم افتقادهم الوجود السياسى .

وقد أثرت على أوضاعهم عدة عوامل سياسية أخرى عند لحظة الاستقلال .

(أ) ارتفاع حدة عداء الاستعمار الفرنسى لثورة التحرر الوطنى العربية فى مصر والجزائر ـ كما هو معروف ـ مما انعكس على محاصرة الفرنسيين لهذه الجاليات وكراهية المستوطنين الفرنسيين لهم واثارة الاحن الافريقية ضدهم .

(ب) وجود تيار فى الحركة الوطنية الافريقية ـ خاصة فى بداية هذه الفترة ـ معاد للعرب أو متخوف من نفوذهم فى القارة (المجلس الوطنى فى نيجيريا ـ النكرومية فى أول صياغاتها) ، وذلك مقابل حركة وطنية قوية فى منطقة الفرنكفون (التجمع الديمقراطى) بقيادات مثل تورى وموديبوكيتا .. الخ . مما استوجب على الحركة العربية مراعاة كل ذلك .

(ج) عدم استقرار الأوضاع فى لبنان نفسها واعتبارها منطقة صراع عربى / عربى الى جانب الصراع على أرضها ضد النفوذ الأجنبى مما كان لايشجع أى جالية لبنانية على اتخاذ مواقف تضر بمصالحهم المحلية . بل ان تزايد ارتباط هذه المصالح المحلية مع المستعمرين السابقين والطبقة الافريقية الجديدة خلق دافعا آخر

لتوازن محلى دقيق وتصاعد الدور الاقتصادى لا السياسى لهم . ولهذا تم توزيع المصالح مع الأوروبيين أنفسهم الذين انفردوا بالمشروع الكبير (٢٦٣ فى السنغال أوائل الستينيات) مقابل ترك المشروع الصغير للبنانيين والسوريين (١٠٣١ محل بناء) (١٥)

من جهة أخرى أدت مسألة تسليم العرب باستقلال موريتانيا فى غرب افريقيا الى موقف مختلف نسبيا تجاه « المغاربة » عما أدت اليه مسألة زنجبار فى شرقى افريقيا . فقد كان صعود وانهيار زنجبار عام ١٩٦٤/٦٣ نموذجا لمشكلة الحضور العربى وتوتراته مع المجتمع والسلطة الافريقية على السواء مرتبطا بعوامل تاريخية طويلة ومؤثرة ، أما المغاربة وخاصة فى السنغال فقد ارتبطوا بالنفوذ الروحى الكبير « للملك المغربى » أساسا كزعيم دينى صوفى يحج التيجانية الى بلاده حتى الآن ، ومن ناحية أخرى فقد كان انحياز موريتانيا لافريقيا الفرنكفونية والمغاربة امتدادها كجزء من المغرب التاريخى بأكثر منهم جزءا من المملكة الدولة الحالية — مما ربط المغاربة « بالافريقانية » وليس « العروبية » على حد تعبير سنغور زعيم الزنوجية والفرنكفونية على السواء .

فى هذا الاطار بالاضافة للبعد التاريخى كله لم يتعرض المغاربة كجالية عربية لما تعرض له اللبنانيون والسوريون من اضطرابات الا مؤخرا كجزء من عملية صراع سياسى آخر فى المنطقة .

ثالثا : المرحلة النفطية والتعاون العربى الافريقى المجهض :

شهدت السبعينيات انقلابا فى الأوضاع الافريقية والعلاقات العربية الافريقية معا . ففى الساحة الافريقية كانت قد وقعت أواخر الستينيات عدة انقلابات عسكرية أطاحت ببعض النظم الرئيسية وأثارت بعض الاضطراب فى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ، كما أدت هذه التطورات نفسها الى خلخلة دور الدولة وعودة النفوذ

المباشر لرأس المال الأجنبى والقطاع الخاص وفق نمط تجارى استهلاكى تابع للعواصم الغربية الكبرى :

ولم يكن الموقف فى الساحة العربية هادئا بدوره ، فقد تراجعت قوى الدولة الوطنية التحررية فى معظم البلدان العربية نتيجة سياسات الانفتاح الاقتصادى ومراجعة سياسة عدم الانحياز مع عودة نفوذ القوى الغربية المهيمنه فى افريقيا وقد ارتبط ذلك بمفاجأة حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتصاعد الفلكى فى أسعار البترول مصدر الطاقة الرئيسى فى الدول النامية ، وبدت دول الثروة متحكمة فى مصائر الشعوب الفقيرة أصلا فى افريقيا ، وقفزت الحاجة لدول النفط فوق مواقف التحرر الوطنى لتطلب المساعدات والقروض والاستثمارات العربية ، كما بدأت مقايضة قطع العلاقات الدبلوماسية باسرائيل مقابل توفير هذه المساعدات العربية ٠

وقد سعدت الدول العربيه نسبيا بهذا الموقف الذى بدت فيه تتحكم فى بعض اتجاهات الدول النامية ، وبدأ أصدقاء اسرائيل السابقين يتوافدون على العواصم العربية أمثال موبوتو (زائير) وعيدى أمين (أوغندا) ومساعدى كنياتا (كينيا ٠٠٠ الخ كما بدأت العواصم العربية مثل الخرطوم والشارقة والقاهرة وعمان تشهد ندوات كبرى لمناقشة العلاقات العربية الافريقية وكيفية استفادة العرب من هذا الزخم الجديد فى العلاقات (١٦) ٠

وفى هذا الاطار تردد الكثير عن مدى استفادة العرب من وجود الجاليات العربية فى افريقيا ، مثلما تردد بين بعض الجاليات العربية كيفية الاستفادة من تقارب بلادهم مع العرب لتحسين أوضاعهم ، وقفزت شخصيات من أصول عربية الى الصفوف الأولى لدى بعض الحكومات الافريقية (فى كينيا وتنزانيا وأوغندا والسنغال) ، على سبيل المثال لا الحصر ٠

ورغم أنه كان من الحكمة دائما عدم اللجوء « لاستغلال » أو « استثمار » وضع الجاليات العربية خوفا من تعقيدات هذه الأوضاع ، وان كثيرا من المثقفين أشاروا الى ذلك مبكرا للتحذير والتنبيه منذ عقدت أولى الندوات حول العلاقات العربية الافريقية بالخرطوم فى عام / ١٩٧٥ وحتى ندوة جامعة القاهرة ــ ابريل ١٩٨٧ ، الا أننا لانعتقد ان « الحكمة » ، أو الحكمة وحدها كانت مصدر عدم قيام هذه الجاليات بدور يذكر فى العلاقات العربية الافريقية خلال عقدى « التعاون » العربى الافريقى (السبعينات والثمانينات) ، لعدة أسباب لايتوفر لهذا الحيز دراسة تفصيلية ، لكننا نجملها فى الآتى :

(أ) ارتبط تصاعد ظاهرة التعاون والتضامن العربى الافريقى منذ منتصف السبعينات بأزمات السياسة والديمقراطية فى العواصم الافريقية مرتبطة بالأزمات الاقتصادية الحادة للتضخم والمديونية نتيجة ارتفاع أسعار البترول ، ومن ثم تركز التعاون والتضامن لانقاذ أوضاع « الحكومات » لا المجتمعات فى افريقيا ٠ وفى هذا الاطار ينسب دور أية فئة اجتماعية ناهيك عن دور هذه الجالية أو تلك ٠

(ب) فى اطار تسارع الحكومات الافريقية للحصول على « المساعدات » ، وتسارع النظم العربية للحصول على بيانات « التضامن » فى مواجهة اسرائيل والنجاح فى « عزلها » على الساحة الافريقية ، كان لابد أن تكون « مؤسسات التعاون » هى مصدر التعامل وليست أية قنوات أخرى ، فنشأت المجالس الوزارية المشتركة واللجان المشتركة والصناديق الحكومية لتتبلور فى أهم شكل عملى وهو « المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا » الذى استقر بالخرطوم حتى الآن ، وكلها قنوات للتعامل مع الحكومات لا الجماعات ٠

(ج) أما بالنسبة للاستثمارات العربية الحرة - خارج اطار مؤسسات التعاون - فانها كانت عازفة عن الاتجاه لافريقيا أساسا بسبب ضعف الربحية وعدم الأمان ، ولذا اتجهت للعمل في افريقيا عبر القناة الأوروبيـة أى « الطرف الثالث » . وأدارت المصـادر الأوروبية وخاصة الفرنسية في زيارة ديستان للخليج « الحوار الثلاثي » الذى يضم العرب والأفارقة والأوروبيين ، اشـارة للدور الأوروبى في ادارة الاستثمارات (١٧) . وقد رصـد أحد الباحثين الأمريكيين حتى أوائل الثمانينات أكثر من ثلاثين مشروعا كبيرا فى اطار التعاون العربى الافريقى لم تقم بأى منها شركة عربية أو افريقية بينما تذكر مصادر التعاون العربى الافريقي ونشرات مؤسساته أن ماصرف فى هذا الاطـار من قبـل الدول أو المؤسسات قد زاد عن عشرين مليار دولار في عقد « التضامن » (٧٥/١٩٨٥) (تقارير المصرف العربى للتنمية فى افريقيا) وغيره (١٨) .

(د) وقد ساعد على تجاوز الجاليـات العربيـة فى عمليـة التعاون هذه ، أن نشاطهـا يقوم أساسـا على « التجـارة » وليس « مشروعات التنمية » أو المشروعات الكبيرة مثلهم مثـل المشروع الافريقى الحر تقريبا .

ومن هنا فلم يكونوا « قوة جذب » للاستثمار العربى الكبير من ناحية ، كمـا أن البيئة الافريقيـة أو بالأحرى المدينة الافريقية لم تكن جاذبة للمستثمر العربى الفرد الذى كان يمكن أن يشارك تاجرا أو رجل أعمال افريقى مقيم . وفى دراسة للباحث عن أنماط الأعمال التى يشتغل بها رجال الجالية اللبنانية فى السنغال مثـلا وجدها لاتخرج عن مجال : صناعة الصابون ـ العطور ـ المقاولات ـ الورق ـ الحلويات ـ اللحوم .. الخ .

(هـ) وقع التعاون العربى الافريقى الى حد بعيد فى دائرة « الاقتصادية » ـ لظروف الطرفين السابق شرحها ـ فكان التركيز

دائما على مشكلات المديونية والقروض ومشروعات التنمية فى أحسن الأحوال • ولم يتم الانتباه الى البعد الثقافى والاجتماعى الا فى حدود ضيقة قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى مجال التعليم واللغة العربية •• الخ •

وهذا الاطار ـ بوجه عام ـ لم يعط الجاليات مكانا للعمل أو التفكير فى أوضاعهم أو هامشا لمساهمتهم حيث تنقصهم الاهتمامات الثقافية أساسا •

رابعا : تأزم وضع الجاليات في التسعينات :

شهد وضع الجاليات العربية تأزما جديدا فى العقد الأخير وخاصة فى سنوات التسعينات نتيجة العوامل التالية التى يجب أن تتوجه لها الدراسات من منطلقات جديدة تختلف عن أطر الدراسات السابقة • وسأكتفى هنا بالاشارة لمعالم الاطار السائد حاليا لأزمة الأوضاع الافريقية أو العلاقات العربية الافريقية •

أولا : بعد انضمام الصومال وجيبوتى الى الجامعة العربية ـ وهى أقاليم وبلدان افريقية لم تعامل لأمد طويل كبلدان عربية ـ جرى التشكيك فى نوايا العرب لاستغلال نفوذهم باستعادة ذكريات تاريخهم فى افريقيا أو احتمال استغلال عناصر نفوذهم القائمة (الجاليات) واكتملت الشكوك بضم « جزر القمر » أوائل التسعينات الى الجامعة العربية فى حركة مفاجئة وبتأييد فرنسى على مايبدو ـ كما تم فى جيبوتى ـ وكلها أمور تضع السلوك السياسى العربى موضع الشك فى امكان مساهمتهم فى حركة افريقية صحيحة للاستقلال أو الوحدة •

ثانيا : الموقف العربى المنحاز فى الصراع الموريتانى مع السنغال على الحدود وبالنسبة لمعاملة المواطنين من أبناء البلدين •

وقد بــدا للجانب الافريقى مدى تعنت الموقف الموريتـــانى فى القضية ، كما بدت الجالية المغربية الموريتانية فى وضع الاستغلال للمجتمع السنغالى ، ومن هنا ظهر الموقف العــربى أكثر من سياسى أو دبلوماسى وانما صبغته بعض النظم العربيــة بطابع ايديولوجى قومى مع السلطة الموريتانية ، وقد فجــر ذلك موقف الجماهير السنغالية الى جانب سلطاتها ضد المواطنين الموريتانيين والمغــاربة بشكل مثير لعدة سنوات ١٩٩٢/٩٠ (١٩) .

ثالثا : مع تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية فى تنزانيا ، تصاعدت نغمة استقلال زنجبــار مرة أخــرى ، ليس فى الاطـــار « الثورى » السابق الذى كان معاديا للعرب ، وانما تبدو الطبقات الجديدة راغبة فى العودة للتعاون مع بلدان الخليج هذه المرة ، ومن ثم تعطى مساحة أكبر « لعرب » زنجبار أيضا . ولذا تحاول حكومة دار الســلام والرئيس « موينى » الألتفاف بتحسين هذه العلاقات مع الخليج والعرب المحليين فى نفس الوقت . ويعتبر تصــعيد موضوع زنجبار مرة أخرى بمساعدة عربية من مصــادر الخطر الحقيقى على صورة السلوك العربى فى أفريقيا .

رابعا : تتعرض الأوضــاع الافريقية فى عدد من بلدان غرب ووسط افريقيا على وجه التحديد (حيث توجد الجاليات اللبنانية) لحالة من التدهور الاقتصادى والاجتماعى وانتشار الفساد ومظاهر التفت (ليبريا ـ سيراليون ـ زائير ..) بما تقدر أعدادهم مؤخرا بحوالى ربع مليون نسمة فى منطقة غرب ووسط افريقيا ، يقترن لدى كثير من التحليلات بدور التجار اللبنانيين والمنتقدين منهم خاصة بين الطبقات الحاكمة ، وقد عرضهم ذلك عمليــا لأشــكال من الانتفاضات الشعبية المعادية فى معظم هذه البلدان طوالى سنوات التسعينات حتى فى البلدان التى يحظون فيها ببعض الاستقرار مثل ساحل العاج (حوالى ١٠٠ الف) أو غانا وســيكون ذلك مصدر توتر مستمر لهذه الجاليات لسنوات قادمة .

خلاصـــة :

تحكم الظروف التاريخية للجاليات العربية السلوك السياسى والاجتماعى « المحلى » فى أفريقيا تجاه هذه الجاليات كقوى أجنبية فى النهاية · لكن التطورات الأخيرة فى افريقيا والتى تحكمهـا تطورات بنيوية داخل المجتمعات الافريقية تؤدى الى تفتتها مع تضخم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضـلا عن ظروف تهميشها فى ظل النظام الاقتصادى العالمى يجعـل مشاكل الجاليـات العربية أو الآسيوية ، بل والأوروبية حاليا فى جنوب أفريقيا ، جزءا من نسيج المشكلات البنيوية السائدة وليست مجـرد بنيـة خارجية فى المجتمع الافريقى · ولذا نتصور أن نتيجة الدراسات فى المرحلة القادمة الى معالجة أوضاعهم فى هذا الاطـار · كما نتصور أن تتجه السياسات التى تعالج هذه الأوضاع ـ بالضرورة ـ الى تشكيل السلوك السياسى نحو الاقتصادى فى اطار الأوضاع الافريقية نفسها وليست بمنظور ثنائية عرب وأفريقيين ·

ومع تحول مشكلة الجاليـات العربيـة مثل الآسيوية الى « شأن داخلى » اجتماعى لنتيجة احتدام أزمات « الاندماج الوطنى » ووحدة أراضى الدولة الوطنية التى شاهدناها فى السنوات الأخيرة فى عدد من الدول الافريقية (ليبريا ـ زائير ـ رواند ـ بوروندى ـ الصومال ـ السودان ·· الخ) ، فان تطورات أخرى على مستوى القارة أيضا أصبحت تتدخل كعامل فى صياغة أوضـاع الجاليات فى الفترة القادمة وفق نمطين مختلفين ·

أولهما : نمط « الحالة الجنوب افريقية » : حيث اسـتقرت « جاليات أجنبية » مثل الأوروبيين والآسيويين والملونين وغيرهم ، وفق حل وطنى شامل ، يؤمنه دستور ديمقراطى وزعامة وطنية · وبلغت النظر فيه أن « البيض » أصبحوا مقبولين كافريقيين ، وكان

عرب الشمال البيض يعانون من هذه المشكلة فيما كان يعرف « بأفريقيا السوداء » وقد أصبحت هذه الصفة غير قابلة عمليا للاستمرار . ومن يراقب « القبول الافريقى » اليوم — وبعد مدة قليلة من الاتفاق فى جنوب افريقيا يدهش حقا من هذا التحول الذى عجز العرب عن تحقيقه فى عدة عقود من عمر « التعاون » و « التضامن » الافريقى !

ثانيهما : نمط الحالة الاسلامية : وهو نمط معاكس فى نتائجه للنمط السابق ، حيث يمتد تأثير « الأصولية الاسلامية » ذات الأصل العربى فى نظر الكثيرين ، ليثير القلاقل فى أكثر من دولة افريقية ، خاصة من عرف منهم تجربة الجاليات العربية ومشكلاتها ، ومن ذلك ظهور هذه الحالة فى « الساحل الكينى » بل وفى تنزانيا ، كما ظهرت فى السنغال ونيجيريا .. الخ . ولم تكشف دراسات معمقة بعد عن احتمالات صلة هذه الحركات بالاسلام « السعودى » أو الليبى أو الايرانى ، ومدى صلة ذلك بكون أغلب اللبنانيين فى غرب أفريقيا من الشيعة ، أو انتشار المذاهب الباطنية بين عرب وآسيوى شرقى افريقيا .

الهوامش

(١) أحمد عيضة سالم : الجاليات العربية فى أفريقيا فى « العرب وافريقيا » أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بعمان ١٩٨٣ · نشر فى بيروت ١٩٨٤ · والكاتب من أصول عربية فى كينيا ·

(٢) حلمى شعراوى : المغتربون العرب فى غربى أفريقيا فى « العرب فى أفريقيا » ـ ندوة قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٧ وتتضمن مسحا للأدبيات والبحث الميدانى الذى قام به الباحث فى المنطقة بتكليف من جامعة الدول العربية عام ١٩٨٦ ·

(٣) يوسف فضل حسن : الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية · فى « العرب وأفريقيا » ـ بيروت ١٩٨٤ مرجع سابق ·

(٤) عبده بدوى : الشعراء السود وخصائصهم فى الشعر العربى · الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ · وللكاتب عدد آخر من الدراسات فى مجال « السود فى الحضارة العربية » يمكن الرجوع اليها ·

وانظر أيضا فى هذا الباب . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم « ندوة العلماء الأفارقة ومساهماتهم فى الحضارة العربية الاسلامية ـ ١٩٨٣ » ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ بغداد ١٩٨٥ ·

(٥) حلمى شعراوى : مدعشقر على خريطة الثقافة العربية مجلة « أفريقيا » العدد الثانى يوليو ١٩٨٨ ـ غير دورية ـ دار المستقبل العربى ١٩٨٨ ·

A. I. Salim : Swahili Speaking peoples of Kenya Coast (٦)
1885-1865, East Africa Publishing House Nairobi 1973.
Nairobi 1973.

Walter Rodney : A History of the Upper Guinea Coast (٧)
1545-1800, Clarindon Press-Oxford, 1970.

(٨) محمود اسماعيل : الحركة السرية فى الاسلام · دار روز اليوسف
القاهرة ١٩٧٢ ·

(٩) عبد الرحمن زكى : الاسلام والمسلمون فى غرب افريقيا ـ مطبعة يوسف
ـ القاهرة بدون تاريخ ·

(١٠) بوبو هاما : بحث اسس ومكونات الوحدة الافريقية ـ ترجمة الهيئة
العامة للاستعلامات ـ القاهرة ـ بدون تاريخ ·

وانظر ايضا : محمد الغربى : بداية الحكم المغربى فى السودان الغربى ـ
دار الرشيد ـ بغداد ١٩٨٢ ·

(١١) حلمى شعراوى : المغتربون العرب فى غربى افريقيا : مرجع سابق ·

(١٢) حلمى شعراوى :
E. Blyden, Christianity, Islam and Negro Race Writingham & Co..
London, 1887.

(١٣) سمير أمين : من نقد الدولة السوفيتية الى نقد الدولة الوطنية :
مركز البحوث العربية القاهرة ١٩٩٢ ·

(١٤) أحمد عيضة سالم : فى : « العرب وافريقيا » ـ مرجع سابق ، محمد
فايق : « ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا » ، فى العرب وأفريقيا : مرجع سابق ·

R.C. O'Brien (ed.) : The Political Economy of Under- ١٥)
development. Dependence in Senegal. SAGE publication -
London, 1979.

حلمى شعراوى : مرجع سابق ·

(١٦) حلمى شعراوى : العرب والأفريقيون وجها لوجه . دار الثقافة الجديدة ١٩٨٥ .

(١٧) حلمى شعراوى : أفريقيا ، قضايا التحرر والتنمية . دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ١٩٨١ .

(١٨) المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا : التقارير السنوية ـ الخرطوم .. وانظر أيضا .

P. Van den Boogeerde :
Financial Assistance From Arab Ciuntries and Arab Regional Institutions.
IMF-Washengton 1991.

(١٩) A. Bathely : Le Conflict Senegalese Mauritanien AAPS Conference — Cairo, 1990.

الأسئلة والتعقيبات على

ورقة الأستاذ حلمي شعراوى

« الجاليات العربية في افريقيا »

تعليق ا٠د٠ عبد العظيم رمضان :

★ أشكر الأستاذ شعراوى على المحاضرة القيمة والتى تثير المواجع والأحزان وان كانت نفجر قضايا هامة ، عندنا جامعة دون عربية وهي ليست تعرف بالضبط ما دورها ، فلو أن الجامعة العربية بها جهاز يفكر على مستوى عربي ويحاول أن يرسم سياسات بالنسبة لافريقيا وآسيا ، تكون النتيجة حينئذ التغلب على كثير من المشاكل التى أثارها الأستاذ شعراوى ، ولكن لايوجد مثل هذا الجهاز للعلاقات الخارجية الذى لا يفكر كمصرى أو كليبى ، وانما يفكر على مستوى يخدم به العلاقات العربية ٠ فنحن فقط نتكلم عن جاليات عربية ، ونكثر من انشاء المنظمات ٠

لدينا القدرة على عمل منظمات ، ولكن المنظمات بدون عقول فتتحول الى مبانى ، فلدينا جامعة الدول العربية ، ولكن ليس هناك فكر استراتيجى عربى يستطيع أن يفكر بالنسبة للعالم الاسلامى ٠

ـ تعليق الأستاذ الدكتور رجب عبد الحليم :

★ بالنسبة للزميل الأستاذ حلمي شعراوى ٠

نحن نشكره على هذه المحاضرة القيمة والتى أثارت موضوع الرق ٠ فالمحاضر أشار الى أن الرق قد شارك فيه العرب والأفارقة الأستاذ حلمى لم يشر الى الجهد الأوربى فى هذا المجال اطلاقا ، وهم الذين ساهموا فى خلخلة القارة من أهلها وشردوا الملايين من غربها وأدى الى تفريغ القرى ونقل سكانها الى العالم الجديد ٠

العربى كان تاجرا يتاجر فى بضائع من هنا وهناك ، يتاجر فى المواد والسلع وكان الافريقى يدفع للتاجر العربى منتجاته من سن فيل وريش نعام ومحاصيل وخامات أخرى أو حتى انسان ، فالتجار العرب لم يتعاملوا بالعملة ، وانما تبادل سلعة بسلعة أخرى أو بمواد خام يقدمها الأفارقة ٠ ومن بين هذه المواد كانوا يقدمون الرقيق للتجار العرب وغير العرب فالربط بين الرق وانتشار الاسلام فى منتهى الخطورة ٠

وقال الأستاذ حلمى ان الرق كان منتشرا فى الجزيرة العربية قبل الاسلام فقد كان منتشرا جدا وكانت مكة قبل الاسلام تعج بالرقيق ٠ وتجارة الرقيق كانت موجودة قبل ظهور السيد المسيح ، فكانت موجودة زمن اليونان والرومان ، الأستاذ حلمى لم يربط بين الاسلام والرق ولكن ربط بين انتشار الاسلام والرق ، وهذا شئ غير سليم من الناحية التاريخية ٠

سؤال من الأستاذ حسن مدنى :

عن الجاليات ومستقبلها ومدى التغلغل الإسرائيلى ؟

★ الاجابة أ· د· حلمى شعراوى :

العرب هم الذين أدخلوا اسرائيل فيها حاليا ، فهناك تغلغل اسرائيلى فى العالم العربى فلا أظن أن تكون هناك مشكلة بين العرب واسرائيل فى افريقيا . كانت قبل ذلك مشكلة النفوذ أصلا فى البلاد العربية ، وكان ذلك مشكلة أيـــام المقاطعـــة مع اسرائيل فالدول العربية تقول بأن هناك علاقة بين مصر واسرائيل ·

ـ تعليق من أحد الحاضرين على محاضرة الأستاذ حلمى شعراوى :

★ ليست هناك تجارة رقيق فردية واذا كان الأستاذ حلمى قد ذكر أن الاســلام قد منعها لكن عدد الرقيق قبل الاســلام فى الجزيرة وغيرها لم يزد عن بضع مئات أو الآلاف ، لأن عدد السكان كان قليلا جدا ، أما ان كان البعض يذكر أن عدد الرقيق وصل فى العالم العربى الى ١٢ مليونا فاعتقد أن ذلك لم يكن بشكل فردى . المشكلة أن تفسر المســألة ايدلوجيــا ، الموضوع يحتاج الى تحليل آخر ، دراسة علمية ، لابد ان يقوم بها المعهد لدراسة جذور العلاقات الافريقية العربية ومنها مشكلة الرق ·

تعليقات عامة فى الجلسة الختامية

سؤال من أ ٠ د ٠ طارق لبيب :

لماذا انقسمت القـارة الافريقية بين شـمال وجنوب ، شمال افريقيا ، وافريقيا جنوب الصحراء ؟

الاجابة من أ٠ د٠ عبد العظيم رمضان :

ـ هو سؤال وجيه ، قد يكون المسئول عن ذلك هو الصحراء نفسها اى عامل جغرافى ، ولكن هناك عوامل أخرى كالعامل الدينى وهو أن العرب قد اجتاحوا شـمال افريقيا وكونـوا دولا اسلامية . كذلك تمت العملية فى جنوب الصـحراء أى ان التقسيم ليس له مغزى الا حكاية الصحراء . وهذا تخطيط قديم . ولكن اليوم وقد أصبح رئيس جمهورية مصر العربية رئيسا لمنظمة الوحدة العربية فترتين ولأول مرة ، فان هذا معناه انه فعلا انتهى هذا الحاجز وهو حاجز الصحراء الى الابد ، وأننا لن نعود اليه مرة أخرى ٠

تعليق الدكتور أحمد عوض :

ـ هى ملاحظة عامة تتنـاول التحيز الثقافى لمشكلات ثقافة افريقية ، فالأسـتاذ حلمى شـعراوى كان موضوعيا فى تناول للموضوع ، فاللغـة العربيـة فى المناطق الافريقيـة التى لا تتكلم العربية وليست اللغة العربية هى اللغة الأولى فيها ، ولذلك يجب أن نفرق بين اللغة والكتابة . فاللغة شىء والكتابة شىء آخر ، اللغة

العربية بخط النسخ كالخط اللاتيني ، وهكذا ، فاللغات الافريقية التي اشتقت من العربيــة وكتبت حروفها باللاتينية بعد ذلك ، أعتقد أن ذلك لم يغير شيئا بل أعتقد أن هذا كان في صالح هذه اللغات ، لأن الحرف اللاتيني أثبت فعاليته مع بعض التحفظـات ٠

ـ تعليق من الدكتور عبد العظيم رمضــان على ملاحظة د٠ أحمد عوض :

★ في الحقيقة موضوع اللغة العربية يثير قضية هامة وهي أننا محتاجون الى الاهتمام بها لأنهــا تتدهور ، والطلبــة أصبحوا يكتبون العربية بكلام غير مفهوم ، والمشــكلة ليست مسـألة نحو أو املاء ، فالكلام الدارج لا يقدر على قراءته أحد ٠

ولذلك أثرت المشـــكلة في مجلس الشورى وقلت بالنسبة للتعليم الابتدائي لابد من الاهتمام باللغة العربية ، لأنه اذا ضاعت اللغة العربية تكون الأداء المشتركة بيننا للتفكير والثقافة قد ضاعت، اللغة العربية تنهار ٠ الآبـاء يذهبون بأولادهم الى المدارس الأجنبية لأن الانجليزية هي صـاحبة المستقبل واللغــة العربية ليس لهـا مستقبل ، فقضـية اللغة العربية قضية خطيرة واذا لم نهتم بها فسوف تنهار العربية ، وسوف يأتي اليوم الذي نجد فيه الأستاذ الجامعي نفسه لا يتكلم العربية ، سوف تكون كارثة ٠

★ تعليق دكتور رجب عبد الحليم على ملاحظة د٠ أحمد عوض :

ـ الدكتور أحمد عوض وهو من قسم اللغات بالمعهد الافريقي واللغة العربية هي احــدى اللغــات الافريقية والمفروض أن يكون أكثر تحيزا ودفاعــا عنها ولكن نجده يفضــل كتابتها بالحروف اللاتينية ويقول انها أنسب لكتابة العربية ٠

الحرف العربي موجود وما زال موجودا من القرن الحادي عشر في افريقيا جنوب الصحراء ، وحتى الآن مازال موجودا ، والاستعمار

هو الذى أدخل لغته وحروف الكتابة بها ، واذا كتبت العربية بالحروف اللاتينية فالطفل كيف يكتب ويقرأ القرآن بعد ذلك .
فلابد أن نفرق بين هذه الأشياء ، واذا كتبت العربية والمندسات الاسلامية والتراث الاسلامى بالحروف العربية ، فسوف تقرأ بمنتهى السهولة والوضوح .

فالحرف العربى والخط العربى لغة أساسية .

— فى معرض الكتاب الأخير كتاب لزميل سعودى يدعى محمد العبودى وهو رجل طواف ، وقال انه كان فى مطار عاصمة تشاد وسمع معظم المتكلمين فى المطار من التشاديين يتكلمون العربية الفصحى .

فلماذا لا نعطى اللغة العربية حقها وشكراً .

كلمــات الختـــام

الكلمة الختامية للأستاذ الدكتور السعيد البدوى عميد المعهد :

فى الواقــع ان هذه الجلسة الختامية كانت جلســة حيوية ممتازة مليئة بالاثارة والعلم والثقافة . ولاشك أن أخى وصديقى الدكتور عبد العظيم رمضان هو الذى أضفى هذه الحيوية الدافقة على الجلسة الختامية .

فى الواقــع عندما حدثنى الزميــل الأستاذ الدكتور رجب عبد الحليم عن التفكير فى هذه الندوة شجعته وذكرت له أن المعهد ما قام أصلا الا لهذه الندوات ، وما قام أصـــلا الا لأجل البحوث . وما قام أصلا الا لأجل خدمة المجتمع . وبالتالى فانى فى الواقــع درست هذه الفــكرة وشجعته ، وكان الدكتور رجب فى الواقــع مناضلا وراء هذه الفكرة ، وبالتالى أتقدم بالشكر له ولهذه الندوة التى نجحت بشــهادة الجميع . أتقــدم بالشكر الخالص الى أخى وصديقى الدكتور عبد العظيم رمضــان الذى كان مناضلا آخر فى المجلس الأعلى للثقافة وكان يدافع دائما عن اتجاه ربــط العــلم بالمجتمع ، والنزول من الأبراج العالية الى واقــع المجتمع وحــل مشاكله .

نحن بالنســبة لافريقيا لابد وأن نعالج مشاكلها ، نحن لابد أن نعقد البحوث والندوات الخاصـــة بافريقيا ، لا أريد أن أطيل عليكم ولكن أتقــدم بالشكر مجددا الى جميع من شاركوا فى نجاح هذه الندوة . فى الواقع سعدت بمن شاركوا فى هذه الجلسة

الأخيرة ، أحييهم جميعا رغم الملاحظات العديدة التى أثيرت فى هذا المجال ، ونحن نعـرف أن العلوم الانسانية على وجه الخصوص بها زوايا كثيرة ·

ــ الأستاذ حلمى شعراوى أمتعنا حقيقة بهذا الموضوع وان كان هنـاك بعض التحفظات ، نحن سعداء بوجوده معنـا فى هذا المكان ·

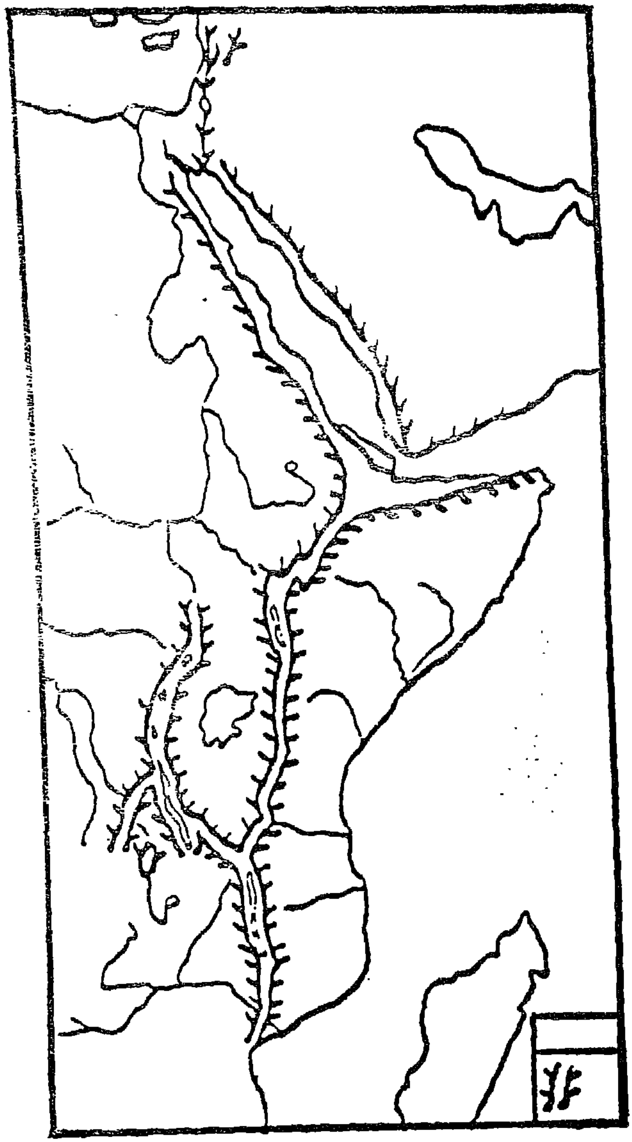
نحن سعداء بالدكتور عبد الله نجيب هذا الباحث المدقق ، نحن سعداء بالأخت العزيزةسلوى درويش التى أصبحت من النخبه الممتازة الآن ، وهى مدرسة صـحيحولكنها تشير الى بداية جيدة بالنسبة لها ·

كلمة ختام الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان :

فى الواقع نعتقد أننا انتهينا من ثلاث محاضرات قيمة بالفعل لأساتذة كبار · على كل ، أنا أشكركم كل الشكر على تحملكم هذه الجلسة وهذه المناقشات للمثقفين ، فالمثقفون ، لا هم لهم الا الكتابة ، فالقلم قد يسقط دولا ، ان لهم أهمية خطيرة ، ونشكر الزميـل الدكتور رجب على اصراره على عقد هذه الندوة ، والصراع مع لجنة التراث والتاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة من أجل عقدها ، وعملنا ثقافى فى هذه اللجنة أما عمل المعهد فهو عمل أكاديمى ، أى أننا نجمع بين التاريخ والمشاكل المعاصرة ·

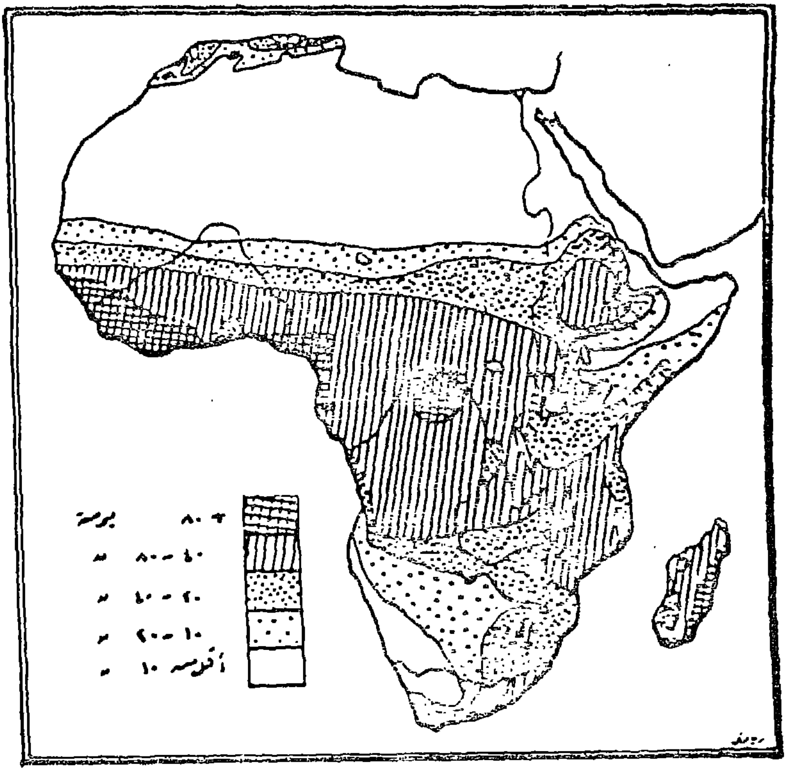
لقد جلسنا فترات طويلة حتى استطعنا أن نبلور المشـاكل الافريقية المعاصرة ، فكنا نحضر الجرائـد ونتصفح الصفحات التى بها مشاكل افريقيا لكى نعرف الناس بها ، وأنا شخصيا استفدت كثيراً من هذه النـدوة وبعد ظهـور الكتاب الذى سيضم البحوث الخاصة بها فى أقرب فرصة نعتقد بأنه سيفيد أناسا كثيرين ·

والسلام عليكم ورحمة الله ··

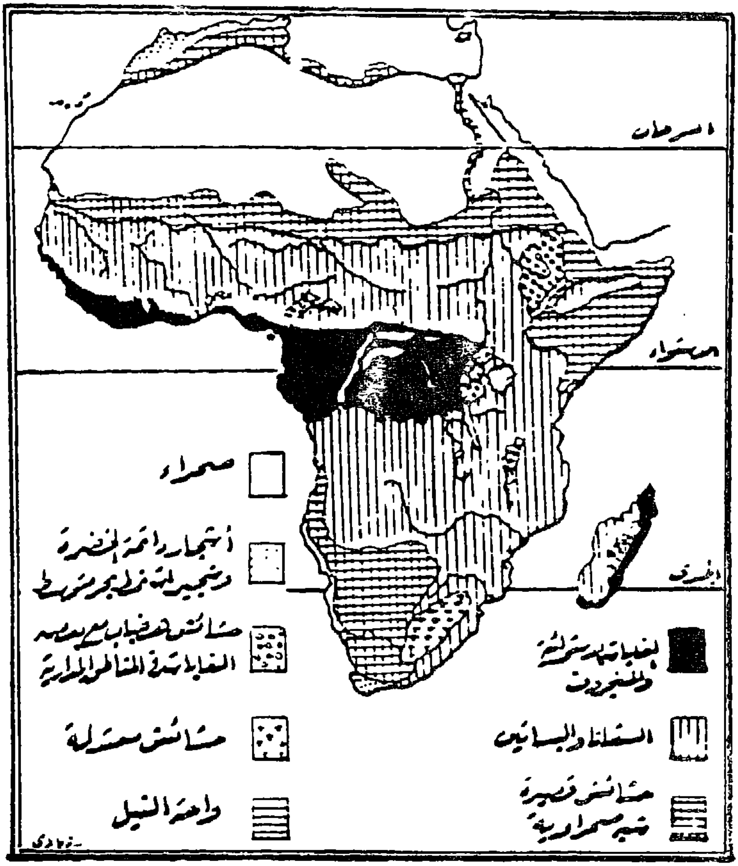


الوادى الاخدودى بشرق أفريقيا

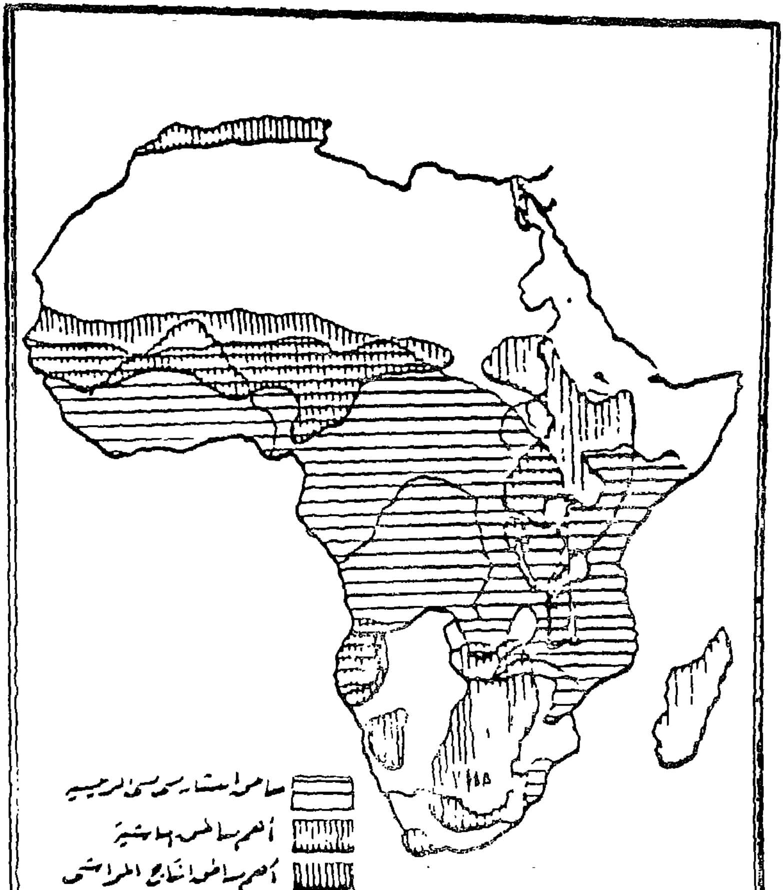
حدود الوادى الاخدودى



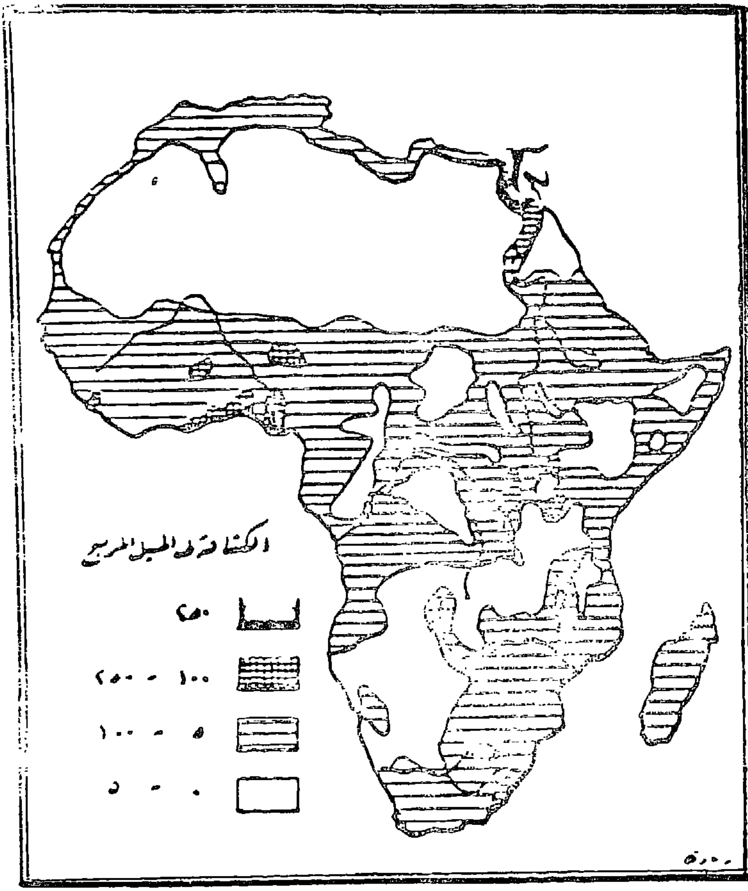
معدل الأمطار السنوى



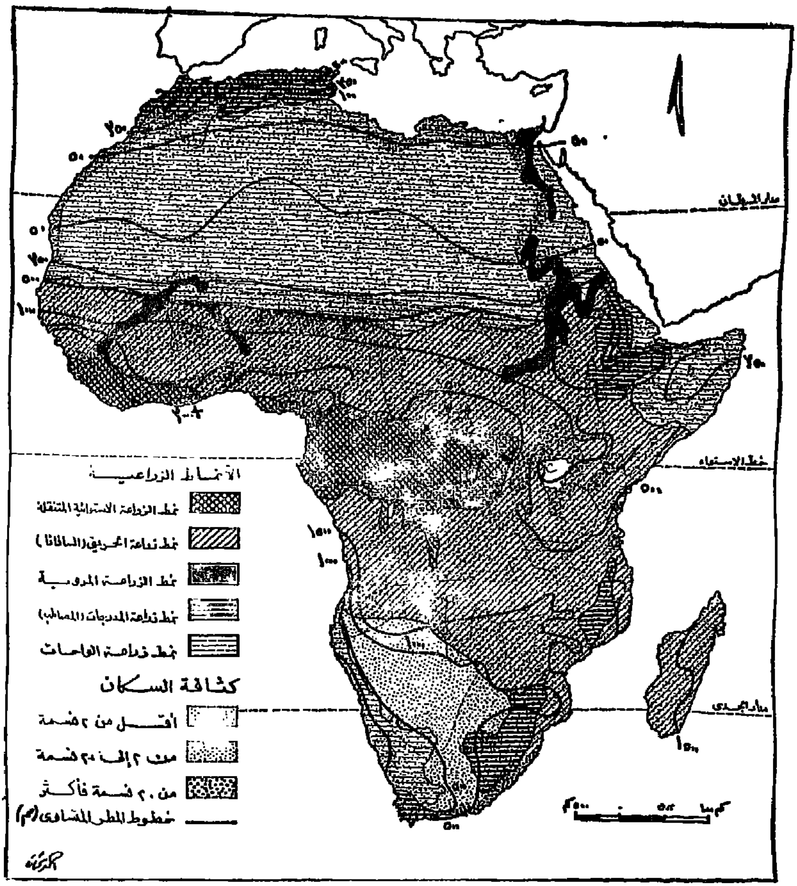
النبات الطبيعى



مناطق انتشار تسي تسي والحيوانات



كثافة السكان فى افريقيا ـ مازالت منخفضة نسبيا



شكل رقم (٥) : الأنماط الزراعية فى افريقيا

« نتاج التفاعل البيئى »

فهـــرس

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضــــوع	الصفحة

صدر في هذه السلسلة:

١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ،

د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤

٢ - علي ماهر،

رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧ .

٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،

عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧ .

٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة،

د. محمد نعمان جلال، ١٩٨٧ .

٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى،

علية عبد السميع الجنزوري، ١٩٨٧

٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ١،

لمعي المطيعي، ١٩٨٧ .

٧ - صلاح الدين الأيوبي،

د. عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧ .

٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،

د. علي بركات، ١٩٨٧ .

٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،

د. محمد أنيس، ١٩٨٧ .

١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،

محمود فوزي، ١٩٨٧ .

١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،

شكري القاضي، ١٩٨٧ .

١٢ ـ هدى شعراوى وعصر التنوير،

د. نبيل راغب، ١٩٨٨

١٣ ـ اكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية،

د. عبد العظيم رمضان، ط١، ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤ .

١٤ ـ مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،

د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨

١٥ ـ المستشرقون والتاريخ الإسلامى،

د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨

١٦ ـ فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ ـ ١٩٥٢) ،

د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨

١٧ ـ القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،

د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨

١٨ ـ الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية ،

د . على السيد محمود ، ١٩٨٨ .

١٩ ـ مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ،

د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨ .

٢٠ ـ دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ،

د . محمد أنيس ، ط٢ ، ١٩٨٨

٢١ ـ التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، جـ١،

د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر ،

جمال بدوى ، ١٩٨٨ .

٢٣ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، جـ٢، إمام التصوف فى مصر : الشعرانى ،

د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) ،

د . نجوى كامل ، ١٩٨٩

٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب ،

تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩

٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ،

د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٨٩

٢٧ - فتح العرب لمصر ، جـ ١ ،

تأليف : ألفريد ج بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩

٢٨ - فتح العرب لمصر ، جـ ٢ ،

تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد ، ١٩٨٩

٢٩ - مصر فى عصر الإخشيديين ،

د سيدة إسماعيل كاشف ، ١٩٨٩

٣٠ - الموظفون فى مصر فى عصر محمد على ،

د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٠

٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،

شكرى القاضى ، ١٩٨٩

٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ٢ ،

لمعى المطيعى ، ١٩٨٩

٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ،

د. خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ،

د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠ .

٣٥ ـ أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،

عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠ .

٣٦ ـ المجتمع الإسلامى والغرب ، جـ ٢ ،

تأليف : هاملتون بووين ، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٩٠ .

٣٧ ـ الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية فى ربع قرن ،

د . سليمان صالح ، ١٩٩٠ .

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ،

د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠ .

٣٩ ـ قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ ـ ١٨٢٧) ،

د . جميل عبيد ، ١٩٩٠ .

٤٠ ـ الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،

د . عبد المنعم الدسوقى الجميعى ، ١٩٩٠ .

٤١ ـ محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،

د. رفعت السعيد ، ١٩٩١ .

٤٢ ـ تكوين مصر عبر العصور ،

محمد شفيق غربال، ط٢ ، ١٩٩٠ .

٤٣ ـ رحلة فى عقول مصرية ،

إبراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠ .

٤٤ ـ الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر ، فى العصر العثمانى ،

د . محمد عفيفى ، ١٩٩١ .

٤٥ ـ الحروب الصليبية ، جـ ١ ،

تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتقديم . د حسن حبشى ، ١٩٩١

٤٦ ـ تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧) ،

ترجمة د عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩١

٤٧ ـ تاريخ القضاء المصرى الحديث ،

د لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١

٤٨ ـ الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى

د زبيدة عطا ، ١٩٩١

٤٩ ـ العلاقات المصرية الإسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) ،

د عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٠ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤) ،

د سهير اسكندر ، ١٩٩٣

٥١ ـ تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية ،

(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، فى أبريل ١٩٩١) أعدها للنشر د عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢ .

٥٢ ـ مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن الثامن عشر ،

د إلهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢ .

٥٣ ـ اربعة مؤرخين واربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة،

د محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢ .

٥٤ ـ الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى ،

د . محمد عفيفى ، ١٩٩٢ .

٥٥ ـ الحروب الصليبية ، جـ ٢ ،

تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٢

٥٦ ـ المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن إقليم المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢ .
٥٧ ـ مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢
٥٨ ـ أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د. إبراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣ .
٥٩ ـ الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمصير إلى التأميم (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣ .
٦٠ ـ المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣ .
٦١ ـ تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
٦٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر ، جـ ٣ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٩٣ .
٦٣ ـ موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،
تأليف : د . سيدة إسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
٦٤ ـ مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والإفتراء : دراسة وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣ .
٦٥ ـ موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ ـ ١٩١٧)،
د . سهام نصار ، ١٩٩٣
٦٦ ـ المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣ .

٦٧ ـ مساعى السلام العربية الإسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالإشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، فى ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

٦٨ ـ الحروب الصليبية ، جـ٣ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ١٩٩٣ .

٦٩ ـ نبوية موسى ودورها فى الحياة المصرية (١٨٨٦ ـ ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الإسعاد ، ١٩٩٤ .

٧٠ ـ أهل الذمة فى الإسلام ،
تأليف : أ. س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشى ، ط ٢ ، ١٩٩٤

٧١ ـ مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦) ،
إعداد : تريفور إيفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤

٧٢ ـ رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والإقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ ـ ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد إمام ، ١٩٩٤ .

٧٣ ـ تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤ .

٧٤ ـ تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، جـ ١ ، فى العصر الفرعونى ،
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤ .

٧٥ ـ أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الأول ،
د . سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥ .

٧٦ ـ دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الإحتلال البريطانى) ،
د . سعيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ .

٧٧ـ الحروب الصليبية، جـ ٤،
تأليف: وليم الصورى، ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ١٩٩٤.

٧٨ـ تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٨٢)،
نعمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.

٧٩ـ تاريخ الطرق الصوفية فى مصر فى القرن التاسع عشر،
تأليف: فريد دى يونج، ترجمة: عبد الحميد فهمى الجمال، ١٩٩٥.

٨٠ـ قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٢ - ١٩٠٤)،
د. السيد حسين جلال، ١٩٩٥.

٨١ـ تاريخ السياسة والصحافة المصرية، من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،
د. رمزى ميخائيل، ١٩٩٥.

٨٢ـ مصر فى فجر الإسلام، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ط٢، ١٩٩٤.

٨٣ـ مذكراتى فى نصف قرن، جـ١،
أحمد شفيق باشا، ط٢، ١٩٩٤.

٨٤ـ مذكراتى فى نصف قرن، جـ ٢، القسم الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.

٨٥ـ تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)،
د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٩٥.

٨٦ـ تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الإقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)،
د. أحمد الشربينى، ١٩٩٥.

٨٧ـ مذكرات اللورد كليرن، جـ٢، (١٩٣٤ - ١٩٤٦)،
إعداد: تريفور إيفانز، ترجمة وتحقيق: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٥.

٨٨ ـ التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،

عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥

٨٩ ـ تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى ،

د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥ .

٩٠ ـ معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ،

د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦ .

٩١ ـ تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،

تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمى الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ ـ الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ ـ ١٩٣٦)
ج ٢ ، د. نجوى كامل ، ١٩٩٦ .

٩٣ ـ قضايا عربية فى البرلمان المصرى (١٩٢٤ ـ ١٩٥٨)
د. نبيه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦ .

٩٤ ـ الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ ـ ١٩٥٤)
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٦ .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٠٦٤٠ / ١٩٩٦

ISBN — 977 — 01 — 4991 — 8